الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الثقافة



ابن مالك

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

حققه وقدم له
محمد كامل بركات

الناشر
دار الكاتب العربي للطباعة والنشر
بالقاهرة
١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م

ابن مالك

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

المكتبة العربية

تصدرها

وزارة الثقافة
"المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر"
بالاشتراك مع
المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة



التعريف بابن مالك

ابن مالك
تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

حققه وقدم له

محمد كامل بركات

الناشر

دار الكاتب العربي للطباعة والنشر

١٣٨٧هـ — ١٩٦٧م

تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور يوسف خليف

أستاذ الأدب العربى بكلية الآداب بجامعة القاهرة

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائى الأندلسىّ الدمشقىّ أكبر نحوىّ ظهر فى القرن السابع الهجرىّ فى العالم الإسلامى كله ، ومنْ أشهر النحاة الذين عرّفهم تاريخ النحو العربى منذ نشأته المبكرة فى القرن الثانى للهجرة إلى اليوم . والواقع أننا — إذا استثنينا سيبويه أبا النحو العربى ، وصاحب « الكتاب » أشهرِ كتابٍ فى النحو — لا نكاد نجد عالما من علماء النحو نال تلك الشهرة العريضة التى نالها ابن مالك صاحب « الألفية » ، حتى ليخيّل للباحث أن ظهورَ ابن مالك يُعَدّ بداية مرحلةٍ جديدة فى تاريخ النحو العربى يقف هو فوق قمتها الشامخة ، وهى قمةٌ لم يستطع أحدٌ من النحاة منْ بَعْدِه أن يرْقى إليها أو يمد بصره طامحاً فى بلوغها . وكأنما انقسم تاريخ النحو العربى الطويل منذ نشأته إلى اليوم إلى مرحلتين أساسيتين ، يقف سيبويه على قمةِ المرحلة الأولى ، ويقف ابن مالك على قمةِ المرحلة الأخرى ، وإذا كانت أهمية سيبويه ترجع إلى أنه هو الذى سجّل قواعد النحو العربى ، وخطا به الخُطْوة الأولى التى حدّدتْ معالمه ورسمتْ اتجاهاته ، فإن أهمية ابن مالك ترجع إلى أنه هو الذى قام بأكبر عمليةِ تصفيةٍ تمّتْ فى تاريخ هذا النحو ، وخطا به الخطوة الأخيرة التى استقرّ بعدها فى صورته الثابتة إلى اليوم . وكأنما ضن الزمن بعد سيبويه بمقاليد خزائنه ليسلّمها لابن مالك فى القرن السابع حتى يفْتَح بها هذه الخزائن النفيسة ليستخرج ما فيها من كنوز غالية . وهى كنوزٌ لم تُتحها مقاليد سيبويه للناس كما أتاحتها مقاليد ابن مالك الذى مازلنا نعيش حتى اليوم على ذلك الميراث الضخم الذى خلّفه منْ بعده ، وهو ميراث ضخم حقاً يبلغ نحو أربعين مصنّفا فى النحو والصرف واللغة والقراءات .

ولكن أهمية ابن مالك — فى حقيقة الأمر — لا ترجع إلى هذه الغزارة فى الإنتاج ، بقدر ماترجع إلى ذلك المذهب النحوىّ العميق الأثر فى النحو العربى الذى أقام دعائمه ، ورفعَ قواعده ، وأتم بنيانه . ومن حسن حظ النحو العربى أن ابن مالك قد ظهر بعد أن نضجتْ دراساتُه ، واكتملتْ مذاهبه ، وتحددتْ اتجاهات مدارسه ، فقد أتاح له ذلك أن يكون على صلة بكل هذه المذاهب والاتجاهات المتعددة المختلفة التى يبدو — من خلالِ كتبه — أن صلته بها كانت صلةَ وَعْيٍ دقيقٍ وإدراكٍ عميق واستيعاب شامل لها ، وأيضا صلةَ ذكاء لامع عبقرىّ ، وعقليةٍ مبْدعة خلّاقة . فاتصال ابن مالك بالتراث النحوى الضخم الذى خلّفه النحاة السابقون لم يكن اتصال منْ يريد أن يعيه ويستوعبه فحسب ، ولكنه أيضا اتصال منْ يريد أن يضيف جديدا

إليه ، أو آن يأتي – كما يقول أبو العلاء – « بما لم يستطعه الأوائل » . وهو ما يصرح به في مقدمته لكتابه « التسهيل » حيث يقول : « وإذا كانت العلوم منحاً إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ، ما عسر على كثير من المتقدمين » .

وحقا لقد ادخر الله تعالى لابن مالك ما تفوق به على كثير ممن سبقه من النحاة ، وهيأ له من الأسباب ما أتاح له أن يتصل إلى ذلك الجديد الذي لم يستطعه الأوائل ، وهو هذا المذهب الذي شغل به النحاة من بعده ، والذي ظل أساسا لأكثر الدراسات النحوية إلى اليوم . وهو مذهب يقوم على أساس المزج والاختيار من المذاهب السابقة كلها ، مع ميل واضح إلى الحياد والتيسير ، وجنوح شديد إلى الاجتهاد والتجديد .

***

و« الألفية » أشهر كتب ابن مالك النحوية ، بل لعلها أشهر كتب النحو العربي بعد « الكتاب » . وهي تستمد شهرتها من أنها خلاصة دقيقة بالغة الدقة لأهم قواعد النحو العربي التي يقوم عليها بناؤه الشامخ ، يسر نظمها حفظها ، وفتح تركيزها الأبواب أمام العلماء المتأخرين ليثبتوا عن طريق شرحها ، والتعليق عليها ، وبسط ما ركزته ، والإطالة فيما لخصته .

ولكن الألفية – على هذه الشهرة الضخمة التي ظفرت بها – ليست أهم كتب ابن مالك النحوية ، وإنما هناك « التسهيل » الذي يعد – بحق – أهم كتاب من هذه الكتب ، والذروة التي وصل إليها في دراساته النحوية . وأهمية هذا الكتاب تأتي – في حقيقة الأمر – من أنه يمثل في دقة بالغة خلاصة التجربة النحوية الطويلة العميقة الخصبة التي عاش ابن مالك حياته لها ، ووهبها كل جهده وطاقته . ومن هنا لم يكن غريبا أن يشغل به العلماء طوال ستة قرون منذ أن ألفه صاحبه في القرن السابع الهجري إلى أواخر القرن الثالث عشر ، بل لقد وصل الأمر بأبي حيان النحوي ، وهو أشد النحاة مخالفة لابن مالك ، وأكثرهم شغباً عليه ، إلى أن يفرض على نفسه ألا يقرئ أحدا إلا فيه أو في كتاب سيبويه . وهو موقف قد يبدو غريبا ، ولكنه « التسهيل » يفرض نفسه حتى على أشد النحاة تعصباً ضد صاحبه ، كما فرض « الكتاب » من قبل نفسه على نحاة الكوفة المخالفين لمذهب صاحبه واتجاهات مدرسته .

وعلى أهمية هذا الكتاب ، وعلى هذه المنزلة الرفيعة التي وصل إليها ، ظل مطوياً في ظلمات خزائن الكتب ، لم يقدر له أن يرى النور إلا في طبعة قديمة صدرت في مكة المكرمة منذ خمسة وستين عاما ، وهي طبعة لم تتوافر لها وسائل التحقيق العلمي الدقيق ، ولم تتحقق بها مناهجه العلمية المعروفة لنا الآن . وحتى هذه المطبوعة – على ما فيها – لحقت أخواتها المخطوطات ، فطويت مثلهن في بعض خزائن الكتب ، ولم تعد في متناول أيدي الباحثين . ومن هنا أصبحت الحاجة ماسة إلى بعث هذا النص القيم إلى الحياة ، ونفض ما تراكم عليه من غبار السنين ، وأصبح نشره أملاً يراود القائمين على أمر العربية ، وأمنية تداعب أحلام طلابها . ومن هنا – مرة أخرى – كان ترحيبي الصادق بهذا العمل الجليل الذي قام به الأستاذ محمد كامل بركات الذي وقف عليه جهده السنين ذوات العدد ، ولم يضن عليه لا بالجهد ولا بالزمن .

***

وأنا أعرف محقق هذا الكتاب منذ أن كان طالباً بقسم اللغة العربية فى كلية الآداب من جامعة القاهرة مشغولاً بالنحو والنحاة، مشغوفا به وبهم شغفاً يملأ عليه كل وقته . وهو شغف دفعه فى دراسته العليا للحصول على درجة الماجستير إلى أن يتخذ من النحو مجالا لها، وهو طريق وعر اختاره لنفسه فى كثير من الرضا والارتياح . ومن بين معالم هذا الطريق المتعددة اختار ابن مالك ليكون فاتحة يستهل بها نشاطه العلمى . وابن مالك — فى حد ذاته — منطقة وعرة من مناطق نحونا العربى ، ولكنه — مع ذلك — لم يكتف بهذا فحسب ، و لم يقنع به وحده ، وإنما اختار من ابن مالك أشد مناطقه وعورة ، وهو كتاب « التسهيل » ليدرس ابن مالك ومذهبه النحوىّ من خلاله .

ولست أخفى أننى — حين عُهد إلى بالإشراف على هذا البحث — شعرت بشىء غير قليل من الإشفاق .. الإشفاق على الباحث من البحث ، والإشفاق على البحث من الباحث . أشفقت على الباحث لأننى أدرك وعورة الطريق الذى اختار أن يسلكه ، وأقدر ثقل العبء ، وضخامة التبعة التى أبى إلاّ أن يحملها ، وأشفقت على البحث من أن تنوء به اليد الناشئة التى أبت إلاّ أن تقوم بأعبائه الثقيلة وتبعاته الجسام . ولكنى لم أكد أمضى فى مراجعة البحث — بعد أن فرغ الباحث منه — حتى أخذت أشعر بأن إشفاقى على البحث قد أخذ يتضاءل ، وأن إشفاقى على الباحث قد أخذ يزداد . فقد رأيت اليد الناشئة التى أبت إلاّ أن تنهض بأعبائه وتبعاته يداً قوية قادرة ، وأن صاحبها يمتاز بطاقة ضخمة من الجلد والاحتمال والصبر على وعورة الطريق وثقل العبء . ولكنى كنت أراه يكلف نفسه من أمرها رهقاً ، بل يكلف نفسه فوق وسعها . واطمأنت نفسى فى خاتمة المطاف حين قدرت الجامعة هذا الجهد الضخم، فمنحت صاحبه أرفع تقدير تمنحه لطلاب الماجستير بها . وهو الامتياز .

وقد توقعت بعد ذلك أن يمضى الباحث فى طريقه الذى اختاره لنفسه ، وأن يقوم بنشر « التسهيل » الذى كان قد بدأ فى تحقيقه فى أثناء دراسته لصاحبه ومذهبه النحوى فيه ، والذى كان قد جمع من أجله كل ما وصلت إليه يده من نسخه المخطوطة فى مكتبات القاهرة ودمشق والاسكندرية ، وأيضا مطبوعته التى نشرت فى مكة المكرمة من قبل ، حتى اكتملت له اثنتا عشرة نسخة هى التى اعتمد عليها فى إخراج هذا الكتاب من ظلمات الخزائن إلى نور الحياة . ومع إدراكى لوعورة الطريق ، وما يكتنفه من صعاب ، وما يقوم فى طريقه من عقبات ، شجعت الباحث على أن يمضى فيه : حرصاً منى على تحقيق الأمل الذى طالما راود القائمين على أمر العربية ، وبلوغ الأمنية التى طالما داعبت أحلام طلابها . وما زلت أطمع — استمراراً منى فى هذا الحرص — فى أن يظل الباحث مشغولا بالتسهيل حتى يخرج أهم الشروح التى قامت عليه من ظلمات الخزائن إلى نور الحياة .

والله أسأل أن يجزى الباحث عن الجهد الذى بذله فى سبيل إخراج هذا الكتاب فى هذه الصورة العلمية الدقيقة خير الجزاء ، وأن يشد على اليد الناشئة التى نهضت بهذا العبء الضخم الذى تنوء به العصبة أولو القوة، حتى تخرج من خزائن تراثنا العربى الخالد كنوزه الغالية النفيسة ، تحقيقاً لآمال ما زالت تراودنا ، وبلوغا لأمانى ما زالت تداعب أحلامنا .

والله يسدد خطانا ، ويجنبنا الزلل ، ويعصمنا من فتنة القول وفتنة العمل .

القاهرة فى ١٠ من ديسمبر ١٩٦٤ . يوسف خليف

تمهيد

للتعريف بابن مالك وكتابه : « التسهيل »

أولا : ابن مالك : حياته ومؤلفاته ومذهبه النحوى

نسبه :

هو أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى الشافعى النحوى ، نزيل دمشق .

نقلت سلسلة النسب على هذا النحو ، عن الدمامينى ، فى أول شرحه للتسهيل (١) و بروكلمان (٢) ، ودائرة المعارف الإسلامية (٣) ، ورأيت إثبات اسم جده « محمد » اعتماداً على هذه الروايات الثلاث ، وإن كانت أكثر الروايات قد أسقطته ، لأن إسقاط اسم من سلسلة النسب لا يكفى دليلا على عدم وجوده ، لا سيما إذا ورد ذكره فى أكثر من مصدر يطمأن إليه ، وقد دأب كثير من الرواة على إسقاط بعض أسماء النسب اكتفاء بالمشهور من الآباء .

هذا ، وقد ذكر المقرىّ فى نفح الطيب (٤) ، حين عرض لنسبه ، مع إسقاط اسم جده « محمد » ، أن بعض الحفاظ ، حين عرف بابن مالك ، قال : يقال : إن عبد الله فى نسبه مذكور مرتين متواليتين ، وبعض يقول : مرة واحدة ، وهو الموجود بخطه ، فى أول شرحه لعمدته (٥) ، وهو الذى اعتمده الصفدى وابن خطيب داريّا .

وقد عرف به ابن طولون الصالحى ، ضمن أعلام مزارات الصالحية (٦) فقال : هو أبو عبد الله محمد بن عبدالله بن عبد الله بن عبد الله (ثلاثة) ...

وقد اكتفى بعضهم بذكر : محمد بن عبد الله بن مالك ، أو محمد بن مالك ، اكتفاء بالمشهور ، مما ينهض دليلا على أن إسقاط الاسم ليس بحجة كذكره .

---

(١) شرح التسهيل للدمامينى (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ص ٣ (مخطوطة ١٠٠٩ ، ١٠١٠ بدار الكتب).

(٢) بروكلمان : الأصل جـ ١ ص ٢٩٨ ، والملحق جـ ١ ص ٥٢١ .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ وما بعدها .

(٤) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٨١ .

(٥) هذا التعريف موجز ، لا يعتمد عليه لتقرير النسب ، وسوف أشير إلى العمدة ضمن مؤلفاته .

(٦) القلائد الجوهرية ، فى تاريخ الصالحية ، القسم الثانى ، لمحمد بن طولون الصالحى المتوفى سنة ٩٥٣هـ. تحقيق الأستاذ محمد أحمد دهمان الدمشقى .

نسبته ومنزل الطائيين بالأندلس :

وينتسب ابن مالك إلى قبيلة طيء ، وقال ابن حزم (١) : جماع أنساب اليمن من جرم ابن كهلان وحمير بن يشجب بن يعرب بن قحطان ، وجرم بطن في طيء ، وهو ثعلبة بن عمرو ابن الغوث بن جلهمة ، وهو طيء بن أدد ، وإليه ينتسب أبو عبد الله محمد بن مالك النحوى ...

وقال ابن غالب (٢) : ومنزل طيء بقبلى مرسية ، ومنهم من ينتسب إلى مراد بن مالك ابن أدد ، وحصن مراد بين أشبيلية وقرطبة مشهور ، قال ابن غالب : وأعرف منهم بحصن مراد خلقاً كثيراً (٣) ...

ونخلص من هذا إلى أن الطائيين معروفون بالأندلس ، ونسبهم ثابت معروف ، ومنزلهم كان قريباً من جيّان مسقط رأس ابن مالك ، فنسب أبى عبد الله ونسبته على هذا الوضع يمكن الاطمئنان إلى صحتهما .

مسقط رأسه :

ولد بجيّان ، من مدن الأندلس الوسطى ، وقد ذكر ياقوت فى معجم البلدان (٤) ، «جيان» بالفتح ثم التشديد ، وآخره نون ، مدينة لها كورة واسعة بالأندلس ، تتصل بكورة ألبيرة ، مائلة عن ألبيرة إلى ناحية الجوف شرقى قرطبة ، بينها وبين قرطبة سبعة عشر فرسخاً ، وهى كورة كبيرة تجمع قرى كثيرة وبلداناً تذكر مرتبة فى مواضعها من هذا الكتاب — معجم البلدان — وكورتها متصلة بكورة تدمير وكورة طليطلة .

وقال المقرى فى نفح الطيب حين تحدث عن مدن الأندلس(٥) : واعلم أن جزيرة الأندلس مشتملة على متوسطة وشرق وغرب ، فالمتوسطة فيها من القواعد الممصرة ، التى كل مدينة فيها مملكة مستقلة لها أعمال ضخام وأقطار متسعة : قرطبة ، وطليطلة ، وجيّان ، وغرناطة ، والمريّة ، ومالقّة ... » وذكر من أعمال جيّان : أبيّدة ، وقَسْطرة ، وبيّاسة ، وقسطلة . وقد كان لجيّان شأنها منذ أول الفتح العربى ، حتى قيل إن طارق بن زياد ذهب لفتحها بنفسه مع خيرة من أصحابه ليخلص منها إلى طليطلة (٦) .

مولده :

وكان مولده سنة ٦٠٠ هـ على أكثر الروايات وأقربها من الصحة ، وقد ذكرت جميع الروايات فى تاريخ مولده سنة ٦٠٠ هـ ، واقتصر عليها ابن شاكر فى فوات الوفيات ، وابن كثير فى البداية والنهاية ، والدمامينى فى شرح التسهيل — تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد — ، وبروكلمان فى

---

(١) نفح الطيب جـ ٢ ص ٢٧٩ .
(٢) نفح الطيب جـ ٢ ص ٢٨٥ .
(٣) نفح الطيب جـ ٢ ص ٢٨٦ .
(٤) جـ ٣ ص ١٨٥ الطبعة الأولى . بمطبعة السعادة .
(٥) جـ ١ ص ٣٢١ .
(٦) نفح الطيب جـ ٢ ص ١٩٦ .

الأصل – وإن ذكر فى الملحق عدة روايات – وشك فيها أو فى التى بعدها بقية الرواة ، إلا أن ابن غازى ذكر أن مولده سنة ٥٩٨ هـ ، وأشار إليه المقرى فى نفح الطيب وقال : وبه أخذ ابن الجزرى فى غاية النهاية (١) ، مع شكه فيها أو فى سنة ٦٠٠هـ ، ولذا آثرت إهمال الشك ، والأخذ بالغالب من الآراء .

أسرته :

ولا نعرف شيئاً عن أسرته بجيّان ، ولا عن والديه ، لأنه هو لم يذكر شيئاً فى هذا الصدد ، ولم يتعرض أحد من الرواة لذلك ، وأغلب الظن أن والديه توفيا وهو صغير ، وهذا – إن صح – يمكن اعتباره داعياً من دواعى الرحلة ، وسبباً من أسباب الإقامة بالشرق وعدم العودة إلى مسقط رأسه ، كما فعل أكثر علماء الأندلس من قبله .

دراسته وأساتذته بالأندلس :

يبدو أن ابن مالك ، على غرار ما عهد فى عصره ومصره ، بدأ دراسته بحفظ القرآن ، واستتبع هذا بطبيعة الحال دراسة القراءات وعلوم الدين والنحو واللغة .

وقد ذكره ابن الجزرى فى طبقات القراء ، فقال (٢) : « قد شاع عند كثير من منتحلى العربية أن ابن مالك لا يعرف له شيخ فى العربية ولا فى القراءات ، وليس كذلك ، بل قد أخذ العربية فى بلاده عن ثابت بن خيار ، وحضر عند الأستاذ أبى على الشلوبين ، نحو العشرين يوماً ...

وذكره السبكى فى طبقات الشافعية ، فقال (٣) : كان إماماً فى القراءات وعللها ، وله الدين المتين والتقوى الراسخة ، وذكر له رواية فى الحديث عن العلم السخاوى ، كما ذكر له السيوطى رواية عن ابن أبى الصقر .

وقد ذكر المقرى فى نفح الطيب ، أنه أخذ العربية عن غير واحد ، فممن أخذ عنهم بجيّان :

أبو المظفر ، وقيل أبو الحسن ثابت بن خيار الكلاعى ، من أهل لبلة ، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى. هكذا ورد الخبر فى نفح الطيب (٤) ، وهو فى حاجة إلى تصحيح ، فإن الذى أخذ القراءات على أبى العباس أحمد ابن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك المرشانى ، هو ثابت بن خيار ، على ما هو مفصل فى التكملة لكتاب الصلة لابن الأبّار (٥) ، وعلى ما هو مبين بترجمته .

---

(١) جـ ٢ ص ١٨٠ .
(٢) غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى جـ ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١ .
(٣) طبقات الشافعية للسبكى جـ ٥ ص ٢٥٧ .
(٤) جـ ٧ ص ٢٥٨ .
(٥) التكملة لكتاب الصلة ص ٢٧٨ .

ثابت بن خيار :

هو أبو الحسين — وفى نفح الطيب : أبو المظفر ، وقيل : أبو الحسن ، ثابت بن محمد بن يوسف ابن خيار — وفى النفح : ثابت بن خيار بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعى الغرناطى . كان فاضلا نحوياً ماهراً مقرئاً معروفاً بالزهد والفضل والجودة والانقباض ، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً ، وروى عن ابن بشكوال ، وبالإجازة عن السلفى ، وروى عنه بالإجازة أبو القاسم ابن الطيلسان ، وأبو الحسن الرعينى ، وذكر السيوطى والمقرى أنه أخذ عنه الجمال بن مالك ، قال ابن الأبار : أصله من العليا بقرب الأندلس ، وسكن غرناطة ، وأخذ القراءات عن أبى العباس أحمد بن نوار ، وقرأ كتاب سيبويه على أبى عبد الله بن مالك الميرثلى (هكذا) ، وأقرأ القرآن العربية بجيّان وبغرناطة ، وتوفى بغرناطة سنة ٦٢٨ هـ . وقد ذكر السيوطى فى ترجمة ابن مالك أن أبا حيان قال : إن ثابتاً هذا لم يكن من أئمة النحويين ، بل كان من أئمة المقرئين . (١)

وكلام أبى حيان — سامحه الله ، وقد اعتاد التحامل على ابن مالك — لا ينقص من قدر ابن مالك ، فقد سبق التعريف بثابت بن خيار ، فى تاريخ غرناطة وغيره ، أنه كان فاضلا نحوياً ماهراً ، والمعهود فى ذلك العصر ، أن أكثر العلماء كانوا يجمعون بين القراءة واللغة والنحو والشعر .

أبو على الشلوبين :

هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله ، الأستاذ أبو على الأشبيلى الأزدى ، المعروف بالشلوبين أو الشلوبينى — ومعناه بلغة الأندلس : الأبيض الأشقر — قال ابن الزبير : كان إمام عصره فى العربية بلا مدافع ، آخر أئمة هذا الشأن بالمشرق والمغرب ، ذا معرفة بنقد الشعر وغيره ، بارعاً فى التعليم ، ناصحاً ، أبقى الله به ما بأيدى أهل المغرب من العربية . لازم أبا بكر محمد بن خلف ابن صاف ، حتى أحكم الفن ، وأخذ عن بن ملكون وغيره . وروى عن السهيلى وابن بشكوال وغيرهما ، وأجاز له السلفى وغيره ، وأقرأ نحو ستين سنة ، وعلا صيته واشتهر ذكره ، وأخذ عنه ابن الأحوص وابن فرتون وجماعة ، وقلما تأدب بالأندلس أحد من أهل وقته إلا وقرأ عليه ، واستند ولو بواسطة إليه ، وصنف تعليقاً على كتاب سيبويه ، وشرحين على الجزولية ، وله كتاب فى النحو سماه التوطئة (٢) ، وكان مولده سنة ٥٦٢ هـ ، ومات سنة ٦٤٥ هـ (٣) .

رحلة ابن مالك إلى الشرق ، وأثرها فى حياته

الفتن والاضطرابات بالأندلس أيام نشأة ابن مالك :

كانت نشأة ابن مالك بالأندلس أيام دولة الناصر بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن من ملوك الموحدين ، الذى ولى الأندلس بعد وفاة أبيه سنة ٥٩٥ هـ ، وكان ملكاً عظيماً فتح ميورقة من يد الميورقى ، وتحرك إلى افريقية فدوخها ومهدها ، ثم قفل إلى الأندلس ، والتقى بملك النصارى ،

---

(١) بغية الوعاة ص ٢١٠

(٢) مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٦٦٨ نحو .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٦٤ .

فكانت على المسلمين الهزيمة الكبرى ، ولم تستقل الأندلس بعدها العثرة ، وكانت يوم الأثنين سنة ٦٠٩ هـ ، وجاز ابن يعقوب بعدها إلى المغرب وعزم عزماً لم يتقدم للملك قبله ، إلا أن الدهر قطع عليه أمله ، فتوفى سنة ٦١٠ هـ ، ولم يعد بعده أحد إلى الأندلس من ملوك الموحدين إلى أن انقرضت أيامهم (١) .

ثم كانت دولة السلطان محمد بن يوسف بن هود الجذامى ، الذى صار صاحب الأندلس ، بعد انقراض دولة الموحدين : وملك مرسية وقرطبة وأشبيلية وغرناطة ومالقة والمرية وما إلى ذلك ، بحال اجتماع وافتراق ، وخروج من أهلها عليه وشقاق ، وكان يدعى بأمير المسلمين ، ويلقب من الألقاب السلطانية بالمتوكل على الله ، وكان خروجه من مرسية سنة ٦٢٥ هـ ، وجرى على الناس بسبب اسمه فى زمن الموحدين امتحان شقى به قوم ممن وافقت أسماؤهم هذا الاسم ، وقتل بسبب ذلك شخصان من أهل جيان ، وفى سنة ٦٢٩ هـ تملك أشبيلية وولى عليها أخاه الأمير أبا النجاة سالما الملقب بعماد الدولة ، وفتح الجزيرة الخضراء عنوة ، وكان قد تملك مالقة وغرناطة سنة ٦٢٥هـ ، وصح له تملك الأندلس وأطاعته سبتة ، وفى سنة ٦٣١ هـ وردت عليه الهدية والتقليد من المستنصر العباسى ببغداد (٢) .

ويبدو من هذا أن الأحوال فى الأندلس ، أيام نشأة ابن مالك لم تكن فى هدوء واستقرار ، بل كان يغلب عليها القلق والاضطراب ، ولهذا يغلب على ظنى أن رحلة ابن مالك كانت بين عام ٦٢٥ هـ ، وعام ٦٣٠ هـ بسبب هذه الفتن والاضطرابات أولا ، وعلى عادة أكثر علماء الأندلس ، حينذاك ، للحج والدراسة ثانياً .

وقد استندت فى تقدير زمن الرحلة ، إلى ماذكره الرواة ، من أن ابن مالك قد أخذ بالأندلس عن ثابت بن خيار المتوفى سنة ٦٢٨ هـ ، وأنه قد سمع بدمشق ، من أبى صادق الحسن بن صباح ، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ (٣) ، وإلى ما ذكره بروكلمان من أنه قدم فى شبابه المبكر إلى دمشق ، هذا ، وقد استوقفتنى إشارة للقفطى حين ترجم للجزولى (٤) ، وعرض لمقدمته فى النحو المعروفة بالجزولية ، حيث قال :

« وشرحها شاب نحوىّ من أهل جيّان من الأندلس ، متصدر بحلب ، لإفادة هذا الشأن ، فجمع بعض أقوال هؤلاء المقدم ذكرهم — من شراحها — وأحسن فى الإيجاز ». انتهى . ولا أظن هذا الشاب الجيانى غير ابن مالك .

فإذا صح هذا كله ، أمكن القول بأن ابن مالك رحل شاباً ، بين الخامسة والعشرين والثلاثين ، ولهذا لم يتم دراسته بالأندلس ، وإنما أتمها بالشرق ، وأن رحيله إلى الشرق كان فى عصر الأيوبيين (٥٦٧—٦٤٨ هـ) وقد أدرك جانباً من حكم الظاهر بيبرس (٦٥٨—٦٧٩ هـ) (٥) ، وكتب رسالة

---

(١) أعمال الأعلام — لسان الدين بن الخطيب — ص ٣٠٩ وما بعدها .

(٢) أعمال الأعلام — ص ٣١٩ وما بعدها .

(٣) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٥٧ ، والوافى بالوفيات جـ ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) إنباه الرواة جـ ٢ ص ٣٨٩ .

(٥) النجوم الزاهرة جـ ٦ ص ٢٣٣ وما بعدها ، وتاريخ مصر الحديث لجورجى زيدان جـ ١ ، ٢ ، وتاريخ المماليك للدكتور على إبراهيم حسن .

أذكر منها طرفاً بعد قليل ، لأنها تلقى بعض الضوء على حاله الاجتماعية بالشام ، وعلى أسلوبه الأدبي بوجه عام .

مصر والشام عند مقدم ابن مالك :

غادر ابن مالك الأندلس ، والفتن قائمة فى أكثر البلاد ، على النحو الذى أوجزته فى هذه العجالة ، وإذا صح ما قدرت من زمن الرحيل ، أمكن القول بأن ابن مالك قد فر من فتن الأندلس واضطرابات النصارى والموحدين والطوائف ، إلى فتن الصليبيين والتتار ومنازعات خلفاء صلاح الدين فى الشرق ، فقد انقسمت الدولة الأيوبية بعد موت صلاح الدين ، بين أبنائه الثلاثة وأخيه العادل وبعض أقاربه ، فاستقل ابنه العزيز بمصر ، وابنه الأفضل بدمشق وسورية الوسطى ، وابنه الظاهر بحلب ، أما أخوه العادل فحكم العراق وديار بكر والرها ، وتولى أبناء عمومته حماة وحمص وبعلبك واليمن ، واعتبر كل منهم مستقلا فى ولايته (١) .

وقد كان مرور ابن مالك بمصر فى سلطنة الملك الكامل ناصر الدين بن العادل (٦١٥–٦٣٥ هـ) وكانت هذه الفترة من حياة الكامل فترة كفاح ونضال مستمر ضد الصليبيين من ناحية ، وضد إخوته : الفائز والأشرف والمعظم عيسى وابنه الناصر من ناحية أخرى .

ويظهر أن هذه الاضطرابات كانت العامل الأكبر فى عدم استقرار ابن مالك بمصر ، ومسيره إلى الشام ، بعد أن حج ، حيث طوف بالبلاد الشامية ، دمشق وحلب وحماة وبعلبك ، على ما يذكره الرواة . ويظهر أيضاً أن مقام ابن يعيش بحلب فى هذه الفترة ، والهدوء النسبى الذى كانت تنعم به حلب حينذاك ، على يد الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازى بن صلاح الدين (٦١٣–٦٣٤هـ) وابنه الناصر صلاح الدين يوسف بعد ذلك ، يظهر أن هذا مما حمل ابن مالك على أن يطيل المقام بحلب ، فيحضر حلقة ابن يعيش ، ويجالس تلميذه ابن عمرون ، ويستمر بها حتى يستكمل دراساته ، ويبدأ فى التصدر للتدريس والإمامة والتصنيف ، على ما أفصله بعد قليل .

وعلى ما يذكره الرواة ، من مرور ابن مالك بحماة ، وأخذ الناس عنه بها يمكن القول بأنه مر بحماة بعد مغادرته حلب ، فى طريقه إلى دمشق ، ولعل عودته إلى دمشق للاستقرار كانت فى عهد الملك المعظم عيسى وخلفائه ، فى سلطنة العادل الثانى ابن الملك الكامل (٦٣٥ – ٦٣٧هـ) وسلطنة أخيه الصالح نجم الدين أيوب من بعده (٦٣٧–٦٤٧هـ) والملك المعظم توران شاه بن الصالح نجم الدين آخر ملوك بنى أيوب فى مصر (٦٤٧–٦٤٨ هـ) .

وقد مد الله فى عمر ابن مالك بدمشق حتى شهد نهاية الدولة الأيوبية سنة ٦٤٨ هـ ، وقيام دولة المماليك البحرية على يد شجرة الدر وعز الدين أيبك التركمانى (٦٤٨–٦٥٨ هـ) . كما شهد سقوط بغداد ونهاية الدولة العباسية على يد التتار سنة ٦٥٦ هـ ، وحضر جانباً كبيراً من سلطنة الظاهر بيبرس (٦٥٨ – ٦٧٩هـ) .

---

(١) اعتمدت فى هذه الخلاصة التاريخية على النجوم الزاهرة ج ٦ ، ومصر فى العصور الوسطى ، ودراسات فى تاريخ المماليك للدكتور على إبراهيم حسن ، وتاريخ مصر الحديث لجورجى زيدان .

الحركة الفكرية فى مصر والشام فى ذلك العصر :

كان الشرق يضطرب بحروب الصليبيين وفتن التتار والخوارزمية ومنازعات الأيوبيين فيما بينهم (١) ، وعلى الرغم من ذلك كله ، كانت قافلة العلم والأدب تسير فى غير توقف ولا تعثر ، بل كانت مصر والشام مسرحاً لنهضة فكرية واسعة المدى ، وبخاصة فى علوم النحو واللغة والقراءات ، إلى جانب علوم الدين من فقه وحديث وتفسير وتصوف .

ونظرة إلى ما حفل به القرن السابع من أسماء الأعلام فى مختلف ضروب العلم والأدب ، من أمثال ابن معط ، وابن الحاجب ، وابن يعيش ، وابن عمرون ، والسخاوى ، والقفطى ، وابن خلكان ، وابن الفارض ، وابن دحية ، والحافظ المنذرى ، وابن دقيق العيد ، وابن المنير وغيرهم (٢) ترينا إلى أى حد كانت الحركة الفكرية نشيطة فى مصر والشام عند مقدم ابن مالك ، ولا شك أن هذا أيضاً ، كان عاملا كبيراً من العوامل التى جعلت ابن مالك ينسى مسقط رأسه بالأندلس ، ويتخذ موطنه الثانى والأخير بدمشق .

وقد وفد ابن مالك على الشرق ، والنحاة يتدارسون مفصل الزمخشرى إلى جانب كتاب سيبويه ، وإيضاح الفارسى ، وجمل الزجاجى ، وأغلب الظن أنه حضر جانباً من شرح المفصل عند ابن يعيش ، ولا شك أنه اطلع على شرح المفصل للسخاوى وابن معط وابن الحاجب ، ولا شك أيضاً أنه عرف كافية ابن الحاجب فى النحو ، ونظمها المعروف بالوافية ، وسنرى أثر هذا كله فى ابن مالك وإنتاجه العلمى الغزير ، ورواج هذا الإنتاج فى الشرق بعامة وفى مصر بخاصة ، رواجا ليس له نظير .

جولة ابن مالك ببلاد الشرق واستقراره بدمشق :

ذكر ابن الجزرى فى غاية النهاية أنه قدم دمشق ، ثم توجه إلى حلب فنزل بها وبحماة ، وأخذ عنه بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق مستوطناً . (٣) .

وذكر الدمامينى فى أول شرحه للتسهيل ، أنه ارتحل إلى حماة من البلاد الشامية ، وأقام بها مدة ، ونشر فيها علماً جماً ، ثم استوطن دمشق .

وذكر السيوطى فى بغية الوعاة أنه سمع بدمشق من السخاوى .. وجالس بحلب ابن عمرون وغيره ... وله شيخ جليل ، هو ابن يعيش الحلبى ، وأقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل ، وتصدر بالتربة العادلية والجامع المعمور . (٤)

وقال المقرى فى نفح الطيب : « وسمع بدمشق من مكرم ، وأبى صادق الحسن بن صباح ، وأبى الحسن بن السخاوى وغيرهم .. وجالس يعيش وتلميذه ابن عمرون بحلب ، وأقام بدمشق

---

(١) تفصيل هذا كله فى النجوم الزاهرة ج ٦ .

(٢) الحركة الفكرية فى مصر فى العصرين الأيوبى والمملوكى الأول للدكتور عبد اللطيف حمزة .

(٣) غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزرى ج ٢ ص ١٨٠ .

(٤) بغية الوعاة ص ٥٣ وما بعدها .

مدة يصنف ويشتغل بالجامع وبالتربة العادلية » وقال بعض من عرف بابن مالك: «إنه تصدر بحلب مدة ، وأم بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق وتصدر بحماة مدة (١) .

وقد اضطربت الرواية فى دائرة المعارف الإسلامية ، فيما يختص بالرحلة والدراسة حيث ذكر كاتب المقال عن ابن مالك : » ثم رحل إلى المشرق ، ودرس على النحاة ابن الحاجب ، وابن يعيش ، وأبى على الشاوبين ، وسمع الحديث فى دمشق على المكرم والسخاوى ، وغيرهما . (٢)

ولم أجد فى ترجمة ابن الحاجب ولا فى ترجمة ابن مالك أنه أخذ عنه أو جالسه ، بل لقد ذكر المقرى فى نفح الطيب أن ابن مالك كان يقول عن الشيخ ابن الحاجب : إنه أخذ نحوه عن صاحب المفصل ، وصاحب المفصل نحوى صغير ، وإن كان الدمامينى قد أشار إلى أخذه عنه أيضاً فى أول شرحه للتسهيل نقلا عن التاج التبريزى ، وعلق عليه ، بأنه لم يسمعه من غيره (٣) . هذا والمعروف أيضاً من جميع الذين ترجموا لابن مالك ، أنه لم يحضر فى حلقة أبى على الشلوبين غير أيام ، ببلده جيان ، قبل الرحيل .

وفى دائرة المعارف أيضاً عن أعمال ابن مالك أنه بعد أن أتم دراسته أخذ يدرس النحو فى حلب ، وأصبح إمام العادلية فيها ، والحقيقة أن العادلية بدمشق لا بحلب .

وذكر ابن طولون أنه رحل إلى الحجاز ، وتردد فى البلاد الشامية ، فسكن بحلب وحماة ، ثم انتهى آخراً إلى دمشق . (٤)

وذكر بروكلمان أنه قدم فى شبابه المبكر إلى دمشق ، وبعد أن سمع على ابن يعيش فى بعلبك ، استقر معلماً فى دمشق .

والذى أراه أقرب إلى الصواب ، وأنسب لطبائع الأمور ، أن ابن مالك قد مر بدمشق بعد مروره بالقاهرة والحجاز ، ثم سمع وهو بدمشق عن ابن يعيش بحلب ، فواصل الرحلة إليها ، ومر بحماة فى طريقه إلى حلب ، ثم فى طريق عودته إلى دمشق ، وهو فى مروره الأول لا بد أنه أخذ عن بعض علمائها ، على ما سأشير إليه بعد قليل ، وهو فى حلب قد أخذ عن ابن يعيش ، وجالس تلميذه ابن عمرون ، وستأتى ترجمتهما مفصلة . ويبدو من مجمل هذه الروايات ، أنه أتم دراسته بحلب ، واخذ عنه بها وبحماة ، ثم عاد إلى دمشق واستقر بها يعمل بالإمامة والتدريس والتصنيف .

أثر الرحلة فى ابن مالك :

رحل ابن مالك من الأندلس إلى الشرق ، واستوطن دمشق ، وكانت الرحلة فى ذلك الحين أمراً مألوفاً بين العلماء ، وشجع على هذا ، أن الوطن العربى كله كان وحدة علمية متصلة الأطراف ، لا سدود ولا قيود فى وجه العلم والعلماء . وقد كان لهذه الرحلة أثرها البالغ فى ابن مالك ،

---

(١) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٥٧ وما بعدها .

(٢) دائرة المعارف مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ .

(٣) ص ٣ شرح الدمامينى على التسهيل ، مقدمة .

(٤) القلائد الجوهرية ، القسم الثانى ص ٣٩٣ .

ولا أكون مغالياً إذا قلت إن هذه الرحلة قد غيرت ابن مالك الأندلسى تغيراً كلياً فطبعته بطابع شرقى فى كل شيء ، فى خلقه ومذهبه وثقافته ومسلكه . فقد كان ابن مالك قبل رحيله مالكى المذهب ، لغلبة مذهب مالك على أهل الأندلس حينذاك ، فلما رحل إلى المشرق عدل عن مذهبه إلى مذهب الشافعى ، وتغيير المذهب فى ذلك الوقت لم يكن بالأمر الهين اليسير على النفس ، وإنا نلاحظ أن من أهم سمات التعريف بالعالم فى ذلك العصر ذكر مذهبه الدينى إلى جانب اسمه ولقبه وكنيته ، فتغيير مذهب ابن مالك بعد الرحيل من المالكى إلى الشافعى ، لا شك أثر من آثار الرحلة إلى الشرق ، ولعله كان ضرورة اقتضاها عمله بالعادلية أو السلطانية .

وقد ذكر الصفدى فى الوافى بالوفيات ، وابن شاكر فى فوات الوفيات ، والسيوطى فى بغية الوعاة ، أن ابن مالك قد انفرد عن المغاربة بشيئين : الكرم ومذهب الشافعى ، وزاد ابن العماد فى شذرات الذهب . فقال : وخالف المغاربة فى حسن الخلق والسخاء والمذهب . ولا شك فى أن إقامته بالشرق ، واتخاذه دمشق موطناً له ، أثر من أهم آثار هذه الرحلة الموفقة ، التى أضافت إلى العلماء علماً من الأعلام المبرزين ، كما أضافت بإنتاجه إلى العلم ذخيرة قيمة ، لاتزال زاداً للعلماء والمتعلمين . هذا وسيتضح بعد دراسة أسلوب ابن مالك ، وطريقته فى التأليف والتبويب ، أنه تأثر فى هذا كله بالبيئة المشرقية عموماً ، وبالطريقة الفاضلية التى تمتاز بالاعتماد على المحسنات البديعية وبخاصة السجع والجناس والتورية ، إلى حد كبير .

دراساته وأساتذته بالشرق :

وقد سبق القول بأن دراسة ابن مالك بدأت ببلده على عادة أهل العصر بقراءة القرآن ودراسة القراءات واللغة والنحو والفقه والحديث ، وقد مضت الإشارة أيضاً إلى أنه تلقى دراسته الأولى بالأندلس على ثابت بن خيار من كبار المقرئين ، وأبى على الشلوبين من كبار النحاة واللغويين .

أما فى الشرق ، فعلى ما يبدو من أخبار الرحلة ، يمكن القول بأن دراسته المنظمة لم تبدأ إلا فى دمشق ، عند نزوله بها أول مرة ، قبل رحيله إلى حماه وحلب وغيرهما من بلاد الشام . فمن أساتذته بدمشق :

العلم السخاوى :

أبو الحسن علم الدين على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى النحوى المقرئ الشافعى . كان محققاً بصيراً بالقراءات وعللها ، إماماً فى النحو واللغة والتفسير ، عالماً بالفقه وأصوله ، طويل الباع فى الأدب ، مع التواضع والدين والمودة وحسن الأخلاق ، مليح المحاورة ، حلو النادرة ، حاد القريحة ، مطرح التكليف . أخذ عن الشاطبى ، والتاج الكندى . وقد تصدر للإقراء بجامع دمشق ، وازدحم عليه الطلبة ، ولم يكن له شغل إلا العلم .

قال ابن خلكان : رأيته مراراً يركب دابة إلى الجبل ، وحوله اثنان وثلاثة ، يقرءون عليه فى أماكن مختلفة دفعة واحدة ، وهو يرد على الجميع ، وكان أقعد بالعربية والقراءات من الكندى ، وله تصانيف منها : شرحان على المفصل ، وسفر السعادة وسفير الإفادة ، وشرح أحاجى الزمخشرى النحوية ، وقد التزم فيه أن يعقب كل أحجيتين للزمخشرى بلغزين من نظمه ، وشرح الشاطبية ،

وشرح الرائية ، والكوكب الوقاد فى أصول الدين ، قال السيوطى : وضعت عليه شرحاً لطيفاً ، وله غير ذلك ، ونظمه فى الطبقة العليا ، وقد ذكر السيوطى بعض ألغازه ضمن ترجمته ببغية الوعاة ، وقال : وقد ذكرنا منها الجم الغفير فى الطبقات الكبرى بشرحها . وكان مولده سنة ٥٥٨ أو ٥٥٩هـ ، ومات بدمشق سنة ٦٤٣هـ (١) . وسنلحظ تأثر ابن مالك به فى الإكثار من النظم ، والتأليف فى القراءات ونظم الألغاز اللغوية والنحوية .

وقد ذكر السبكى فى طبقات الشافعية (٢) ، رواية لابن مالك ، عن شيخه العلم السخاوى قال : حدثنا عنه شيخنا المسند محمد بن اسماعيل بن ابراهيم قال : أخبرنا الإمام جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك النحوى ، أخبرنا أبو الحسن على بن محمد بن عبد الصمد السخاوى ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر السلفى ، أخبرنا أبو العلاء محمد بن عبد الجبار ، بقراءتى عليه ، قلت له : حدثكم أبو الحسن على بن يحيى بن جعفر بن عبد الله إملاء ، حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر ، حدثنا عبد الله بن محمد بن زكريا ، حدثنا سلمة ، حدثنا أبو المغيرة ، حدثنا أبو بكر بن أبى مريم ، حدثنا القاسم بن سعيد ، أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إن الله يطلع على عباده فى ليلة النصف من شعبان ، فيغفر لخلقه كلهم ، غير المشرك والمشاجر ، وفيها يوحى الله إلى ملك الموت بقبض كل نفس يريد قبضها فى تلك السنة » .

وقد ذكر الصفدى ، فى الوافى بالوفيات (٣) ، أن ابن مالك سمع بدمشق من :

ابن صباح :

أبى صادق الحسن بن صباح المخزومى المصرى الكاتب ، المتوفى سنة ٦٣٢ هـ ، وكان أديباً ديناً صالحاً جليلا .

ومكرم :

أبى المفضل نجم الدين مكرم بن محمد بن حمزة بن محمد المسند القرشى الدمشقى المعروف بابن أبى الصقر ، ولد فى رجب سنة ٥٤٨ هـ ، وكان عالماً محدثاً فاضلا ، وتوفى فى رجب سنة ٦٣٥ هـ ، ولابن مالك رواية عنه فى الحديث ذكرها السيوطى (٤) .

ويظهر أن ابن مالك ، وهو بدمشق ، سمع بابن يعيش الحلبى ، فواصل الرحلة إليه ، على ما سبقت الإشارة إليه ، وأخذ عنه ، وجالس تلميذه ابن عمرون فى حلقته :

ابن يعيش :

هو أبو البقاء موفق الدين يعيش بن على بن يعيش بن محمد بن أبى السرايا النحوى الحلبى المشهور بابن يعيش وكان يعرف بابن الصانع — بصاد مهملة ونون — ولد فى رمضان سنة ٥٥٣ هـ بحلب ، وقرأ النحو على فتيان الحلبى وأبى العباس البيزورى ، وسمع الحديث على الرضى التكريتى ،

---

(١) بغية الوعاة ص ٣٤٩ .

(٢) طبقات الشافعية جـ ٥ ص ٢٨ .

(٣) الوافى بالوفيات جـ ٣ ص ٣٥٩ .

(٤) المنتقى من أحاديث النحاة ص ٤٤٦ من بغية الوعاة .

وأبي الفضل الطوسي ، ورحل إلى بغداد ، ليدرك أبا البركات الأنباري ، فبلغه خبر وفاته بالموصل. وكان ابن يعيش من كبار أئمة العربية ، ماهراً في النحو والتصريف . قدم دمشق ، وجالس الكندي ، وتصدر بحلب للإقراء زماناً ، وطال عمره ، وشاع ذكره ، وغالب فضلاء حلب تلامذته . وكان حسن الفهم ، لطيف الكلام ، طويل الروح على المبتدئ والمنتهي ، ظريف الشمائل مع سكينة ووقار . صنف شرح المفصل ، وشرح تصريف ابن جني ، ومات بحلب في الخامس والعشرين من جمادى الأولى سنة ٦٤٣ هـ (١) .

وممن جالسهم ابن مالك :

ابن عمرون :

أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعد بن عمرون الحلبي النحوي . قال الذهبي : ولد سنة ٥٩٦ هـ تقريباً ، وسمع من ابن طبرزد ، وأخذ النحو عن ابن يعيش وغيره ، وبرع فيه ، وتصدر لإقرائه ، وتخرج على يديه جماعة ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء النحاس ، وروى عنه الشرف الدمياطي ، وشرح المفصل ، ومات في ربيع الأول سنة ٦٤٩هـ (٢) .

وخلاصة القول في دراسات ابن مالك أنها كانت دراسات واسعة متنوعة شملت كل ما عرفه العصر من علوم القرآن والحديث واللغة والدين .

وقد ذكر صاحب نفح الطيب ، حين عرض للحديث عن دراسات ابن مالك ، أنه صرف همته إلى إتقان لسان العرب ، حتى بلغ فيه الغاية ، وأربى على المتقدمين ، وكان إماماً في القراءات ، وعالماً بها ، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في قدر الشاطبية ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى فيها ، قال الصفدي : أخبرني أبو الثناء محمود تلميذ ابن مالك ، قال : ذكر ابن مالك يوماً ما انفرد به صاحب المحكم عن الأزهري في كتابه تهذيب اللغة ، وهذا أمر معجز ، لأنه يحتاج إلى معرفة جميع ما في الكتابين (٣) ، وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يشق لجه ، وأمااطلاعه على أشعار العرب التي يستشهد بها على النحو واللغة ، فكان أمره فيها عجيباً ، وكان الأئمة الأعلام يتحيرون في أمره ، وأما الاطلاع على الحديث ، فكان فيه آية ، لأنه كان أكثر مايستشهد بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فيه شاهدا عدل إلى أشعار العرب .

وذكر ابن الجزري في طبقات القراء (٤) أن ابن مالك قد نظم في القراءات قصيدتين : إحداهما دالية ، والأخرى لامية ، سوف أشير إليهما ضمن مؤلفاته .

اشتغاله بالامامة والتدريس :

ذكر الصفدي (٥) أن ابن مالك قد أخذ العربية عن غير واحد ، وتصدر بحلب لإقراء العربية .... وكان إماماً في القراءات وعللها ، ثم قال : وأخبرني الشيخ شهاب الدين أبو الثناء

---

(١) بغية الوعاة ص ٤١٩ .

(٢) نفس المصدر ص ٩٩ .

(٣) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٦٠ ، ص ٢٦١ .

(٤) جـ ٢ ص ١٨ .

(٥) الوافي بالوفيات ص ٣٥٩ وما بعدها .

محمود عن ابن مالك ، أنه كان إذا صلى فى العادلية ، لأنه كان إمام المدرسة ، يشيعه قاضى القضاة ، شمس الدين بن خلكان إلى بيته ، تعظيماً له ... وقد أقام بدمشق يصنف ويشتغل بالجامع والتربة العادلية .

وقال ابن الجزرى فى طبقات القراء (١) : إنه قدم دمشق ، فأخذ عن السخاوى وغيره ؛ ثم توجه إلى حلب ، فنزل بها وبحماه ، وأخذ عنه بهذين البلدين ، ثم قدم دمشق مستوطناً ، ونزل بالعادلية الكبرى ، وولى مشيختها التى من شرطها القراءات والعربية .. وأقام بالعادلية ، وألف المصنفات المفيدة فى فنون العربية من ذلك : «التسهيل» الذى لم يسبق إلى مثله .

وذكر المقرى فى نفح الطيب (٢) : وقال بعض من عرف بابن مالك إنه تصدر بحلب ، وأم بالسلطانية ، ثم تحول إلى دمشق وتكاثر عليه الطلبة ، وحاز قصب السبق ، وصار يضرب به المثل فى دقائق النحو وغوامض الصرف وغريب اللغات وأشعار العرب ، مع الحفظ والذكاء والتحرى لما ينقله والتحرير فيه .

ويمكن أن نخلص من هذه الأقوال ، إلى أن ابن مالك قد أتم دراسة القراءات والحديث واللغة والنحو على علماء دمشق وحلب الذين سبق ذكرهم ، وأنه بدأ الاشتغال بالإمامة والتدريس والتصنيف فى حلب ، وأن التى أم بها وتصدر فى حلب هى السلطانية لا العادلية ــ كما ذكر فى دائرة المعارف ــ وأنه مر بحماة فى طريق عودته إلى دمشق ، فأخذ عنه بها ، واستقر بعد ذلك فى دمشق ، يشتغل بالتدريس والتصنيف وإمامة العادلية .

الظاهرية (السلطانية) :

هى من آثار الملك الظاهر غازى بن صلاح الدين بحلب (٣) . قال فى الدر المنتخب (٤) : من مدارس حلب : المدرسة الظاهرية ، وهى المعروفة الآن بالسلطانية ، تجاه القلعة ، مشتركة بين الشافعية والحنفية ، وكان الملك الظاهر قد أسسها ، وتوفى سنة ٦١٣ هـ ولم تتم وبقيت مدة بعد وفاته ، حتى شرع فيها شهاب الدين طغرل بك فعمرها وكملها سنة ٦٣٠ هـ .

وقال فى إعلام النبلاء (٥) : « مكتوب على بابها : بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين . هذه المدرسة قد أمر بعمارتها وإنشائها فى أيام السلطان الملك العزيز غياث الدنيا والدين محمد بن السلطان

---

(١) غاية النهاية فى طبقات القراء جـ ٢ ص ١٨٠ وما بعدها .

(٢) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٧٨ .

(٣) الملك غازى المعروف بالظاهر بن صلاح الدين الأيوبى ، كان صاحب حلب إلى أن توفى سنة ٦١٣هـ وتوارثها أولاده من بعده ، فكانت بعيدة عن الفتنة التى شجرت بين خلفاء صلاح الدين ، فازدهرت فيها الآداب وأينعت العلوم ، ورحل إليها العلماء ، وقد استقل بها الملك العزيز محمد بن الملك الظاهر غازى بعد وفاة أبيه إلى أن توفى بها سنة ٦٣٤ هـ ، وتولى بعده ابنه الناصر صلاح الدين يوسف الذى بقى صاحب حلب ثم صاحب الشام إلى أن قتل على يد هولاكو التتارى سنة ٦٥٩ هـ (ملخصة من مقدمة إنباه الرواة للأستاذ أبى الفضل إبراهيم ص ١٢ وما بعدها) .

(٤) الدر المنتخب فى تاريخ مملكة حلب ــ بيروت ، الباب الثالث عشر ص ١١١ .

(٥) إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء لابن الطباخ الحلبى جـ ٢ ص ٢٢٢ ، جـ ٤ ص ٣٥٦ .

الملك المظفر غازى بن السلطان صلاح الدين ، وأنشأها تكية وتربة ولى أمره شهاب الدين طغرل ابن عبد الله المالكى الظاهرى ، وجعلها مدرسة للفريقين ، ومقراً للمشتغلين بعلوم الشريعة من الطائفتين : الشافعية والحنفية ، مشتملة على مسجد لله تعالى ، مشيد فيه مدفن السلطان الملك الظاهر .. وشرط فيها أن يكون المدرس بها شافعى المذهب ، والإمام للصلاة فيها شافعى المذهب ، وكذا المؤذن ، ومن شرط واقفها أن يصلى الفقيه الخمس فيها .. ولها مدرس فى الفقه ، ومدرس فى النحو والقراءات » .

العادلية :

هى الآن مقر المجمع العلمى العربى بدمشق ، بالقرب من الجامع الأموى ، ويجاورها قبر صلاح الدين ، ويقابلها تماماً مبنى المكتبة الظاهرية .

وقد وضع أسس هذه المدرسة ، لدراسة الفقه الشافعى ، السلطان نور الدين محمود بن زنكى سنة ٥٦٨ هـ ، ولم يرتفع من بنائها إلا القليل حتى عاجلته المنية . وفى سنة ٦١٢ هـ أزال الملك العادل ، أخو السلطان صلاح الدين الأيوبى ، بناء نور الدين وعمل مكانه مدرسة عظيمة للشافعية ، بعد أن وسع مساحتها ودعيت باسمه . وتوفى الملك العادل سنة ٦١٥ هـ ولما يكمل بناؤها ، فقام ابنه الملك المعظم عيسى ، ملك دمشق من بعده ، بإكمال بناء العادلية ، وجعل لها قبة لدفن أبيه ، ونقل جثته من قلعة دمشق إليها سنة ٦١٩ هـ وهى السنة التى تم فيها بناؤها ، واحتفل بافتتاحها ، ووقف عليها الأوقاف العظيمة . وكان الملك المعظم مغرماً باللغة العربية وآدابها ، فأراد تحقيق أفكاره وميوله فى هذه المدرسة التى أصبحت سيدة مدارس دمشق ، ولم يشأ أن يغير ما أنشئت من أجله ، وأن يهدم مشاريع سلفه ، فجعلها قسمين : قسم للفقه ، وقسم للقراءات والعلوم العربية ، وقد كان بها مسكن من يتولى المشيخة والتدريس ، ومسكن ابن مالك بها باق إلى اليوم ، على يمين الداخل ، يصعد إليه ببضع درجات ، ويسكنه الآن خادم المجمع ، وعلى يسار الداخل الغرفة التى كان يقيم بها ابن خلكان .

قسم القراءات واللغة العربية :

ويهمنا من قسميها الكبيرين ، قسم القراءات والعربية الذى ولى التدريس به ابن مالك . وقد كان هذا الجانب من الدراسات فى القسم الخارجى منها ، فى تربة الملك العادل ، التى أحد أبوابها فى دهليز المدرسة يقابله من الجهة الشمالية باب آخر لسكن أستاذ هذا الفن .

المشيخة الكبرى :

ولى ابن مالك المشيخة الكبرى بالعادلية وكان من شرطها القراءات والعربية .

وهذا ثبت بأسماء بعض من عرفوا ممن تولوا هذه المشيخة (١) .

١ — القاسم بن أحمد اللورقى النحوى .

٢ — أبو شامة صاحب الروضتين .

---

(١) تنبيه الطالب للنعيمى ج ٢ : التربية العادلية .

٣ — ابن مالك النحوى .

٤ — أحمد بن ابراهيم بن سباع .

٥ — محمد بن أبى بكر الحريرى .

٦ — محمد بن محمد الجزرى ، مؤلف النشر فى القراءات العشر .

٧ — ابنه فتح الدين .

٨ — ابنه الآخر محمد ... الخ .

أسرته بالشرق ووفاته

لم يرد فى أخبار الذين كتبوا عن ابن مالك شىء عن أسرته وزواجه ، فلا نعرف شيئاً عن والديه ، ولا عن زواجه ، أين ومتى تم ، ولا عن زوجته من هى ومن أين تكون ؟ لهذا لا أعتمد فى الحديث عن زواجه وأسرته على سند تاريخى ، وإنما هو مجرد حدس وتقدير للظروف التى أحاطت بالرجل فى حياته ورحلته وإقامته ، يمكن منها أن نستخلص أنه استقر بدمشق ورضى بها موطناً على أثر زواجه من بين أسرها ، كما أن تاريخ وفاة ابنه بدر الدين كهلا سنة ٦٨٦ هـ ، يرجح أن يكون مولده حوالى سنة ٦٤٠ هـ أو بعدها بقليل ، فإذا كان هو أكبر أبنائه ، وأغلب الظن أنه كذلك ، رجح أن يكون زواجه فى حدود سنة ٦٤٠ هـ أو قبيل ذلك ، بعد أن طوف بالشام واستقر فى دمشق . ولعل هذا الزواج ، كما قلت ، كان أول داع لاستقراره بدمشق ، بين أسرة زوجته وأسرته الناشئة ، بعد أن أنجب ولديه : بدر الدين ، وتقى الدين الأسد .

بدر الدين :

هو الإمام بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائى الدمشقى الشافعى النحوى ابن النحوى : قال الصفدى : كان فهماً ذكياً حاد الخاطر ، إماماً فى النحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه والأصول . أخذ عن والده ، ووقع ما أغضب الشيخ على ولده ، فسكن بعلبك ، فقرأ عليه جماعة ، فلما مات والده طلب إلى دمشق ، وولى وظيفة والده (١) ، وتصدى للاشتغال والتصنيف . وله من التصانيف : شرح ألفية والده ، وشرح كافيته ، وشرح لاميته ، وتكملة شرح التسهيل لم يتمه ، والمصباح فى اختصار المفتاح فى المعانى ، وروض الأذهان ، وشرح الملحة ، وشرح الحاجبية ، ومقدمة فى العروض ، ومقدمة فى المنطق ، وغير ذلك . ومات بالقولنج بدمشق ، يوم الأحد ثامن المحرم سنة ٦٨٦ هـ وتأسف الناس عليه (٢) .

وقال الصفدى عن شرحه للألفية : « إنه شرح فاضل متقن منقح ، وخطأ والده فى بعض المواضع ، ولم تشرح الخلاصة بأحسن ولا أسد ولا أجزل من هذا الشرح على كثرة شروحها ، وهو الشرح المشهور بشرح ابن الناظم » .

---

(١) لم يذكر اسمه ضمن من ولى المشيخة الكبرى ، فلعله ولى مشيخة العادلية الصغرى أو الأمينية على ماسيأتى بيانه .

(٢) بغية الوعاة ص ٩٦ .

وقيل إنه حضر مجلس الشيخ شمس الدين الأيكى ، وكان يعرف الكشاف معرفة مليحة فقعد لايتكلم ، والأيكى يذكر درسه إلى أن أطال الكلام ، فقال له : ياشيخ بدر الدين لأى شيء ما تتكلم ؟ فقال : ما أقول ؟ ومن وقت تكلمت فيه إلى الآن عددت عليك إحدى وثلاثين لحنة .

وقال عن وفاته : إنه مات قبل الكهولة بدمشق ، ودفن بمقبرة باب الصغير ، وقد ولى إعادة الأمينية بعده الشيخ كمال الدين ابن الزملكانى (١) .

تقى الدين الأسد :

هو محمد بن محمد بن مالك تقى الدين المعروف بالأسد ، قال الشيخ شمس الدين : صنف له والده الألفية فلم يحذق فى نحو ، وكان طيب الصورة يقرأ بالظاهرية ، وله مسجد ودكان مشهود ، وتوفى سنة ٦٠٩ هـ — هكذا فى الوافى وأظنها سنة ٦٥٩ هـ ، إذ يفهم من خبر وفاته قبل الكهولة أنه توفى فى حياة أبيه — قال الصفدى : والمقدمة الأسدية لوالده أيضاً وهى صغيرة نثر ، وضعها باسمه (٢) — وهذا يوافق ما ذكره السيوطى فى ترجمة والده ، وذكر مثله للقرى فى نفح الطيب — ثم قال :

وذكر الصفدى عن الذهبى ، أن ابن مالك صنف الألفية لولده تقى الدين الأسد، واعترضه العلامة العجيسى بأن الذى صنفه له عن تحقيق هو المقدمة الأسدية قال: وأما هذه — يعنى الألفية — فذكر لى من أثق بقوله ، أنه صنفها برسم القاضى شرف الدين أبى القاسم هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم بن شمس الدين الجهنى الحموى الشافعى الشهير بابن البارزى — نسبة إلى باب أبرز— المتوفى سنة ٧٣٨ هـ ، وهو ممن سمع ابن مالك ، (٣) وذكر الجزرى مثل ذلك فى غاية النهاية (٤).

اخلاق ابن مالك وصفاته :

أجمع الذين ترجموا لابن مالك على أنه يمتاز بما كان عليه من الدين المتين وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ، وحسن السمت ، ورقة القلب ، وكمال العقل ، والتوءدة والوقار ، وأنه كان حريصاً على العلم وحفظه ، حتى أنه حفظ يوم وفاته ثمانية شواهد . (٥)

وكان رحمه الله كثير المطالعة ، سريع المراجعة ، لا يكتب شيئاً من محفوظه حتى يراجعه فى محله ، وهذه حالة المشايخ الثقات ، والعلماء الأثبات ، وكان لا يرى إلا وهو يصلى أو يتلو أو يصنف أو يقرئ .

وحكى أنه توجه يوماً مع أصحابه للفرجة بدمشق ، فلما بلغوا الموضع الذى أرادوه ، غفلوا عنه سويعة ثم طلبوه فلم يجدوه ، ثم بحثوا عنه فوجدوه منكباً على أوراقه . (٦)

---

(١) الوافى بالوفيات ص ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
(٢) نفس المصدر ص ٢٠٦ .
(٣) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٩٠ .
(٤) غاية النهاية فى طبقات القراء جـ ٢ ص ١٨١ .
(٥) نفح الطيب جـ ٧ ص ٣٧٨ .
(٦) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٨٢ .

وهذه رسالة ، كتبها ابن مالك ، إلى الظاهر بيبرس ، يطلب منه المعونة ببعض المال ، وهى تقفنا على جانب من حياته الاجتماعية بدمشق ، إلى جانب أنها تدلنا على أسلوبه الأدبى ، الذى يظهر فيه التأثر الواضح بأسلوب السجع الذى التزمه القاضى الفاضل وتلاميذه :

قال السيوطى(١) : « نقلت من خط شيخنا الإمام تقى الدين الشمنى ، قال : من غريب ما رأيت على كراريس من تسهيل الفوائد ، بخط الشيخ جمال الدين بن مالك فى أواخرها صورة قصة ، « رفعها الفقير إلى رحمة ربه ، محمد بن مالك ، يقبل الأرض ، وينهى إلى السلطان (الظاهر ركن الدين بيبرس البند قدارى) أنه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب ، وأمله أن يعينه نقوداً ، من سيد السلاطين ومبيد الشياطين ، خلد الله ملكه ، وجعل المشارق والمغارب ملكه ، على ما هو بصدده ، من إفادة المستفيدين ، وهداية (٢) المسترشدين ، بصدقة تكفيه هم عياله ، وتغنيه عن التسبب فى صلاح حاله ، فقد كان فى الدولة الناصرية عناية يتيسر بها الكفاية ، مع أن هذه الدولة من الدولة الظاهرية ، كجدول من البحر المحيط ، والخلاصة من الوسيط والبسيط ... الخ » .

وفاته ورثاؤه :

توفى ابن مالك بدمشق سنة ٦٧٢ هـ باتفاق ، وصلى عليه بالجامع الأموى ، وآخر من روى عنه الإمام شهاب الدين أحمد بن سليمان الكاتب ، كتاب الخلاصة عرضاً . (٣) ودفن بسفح قاسيون ، بتربة القاضى عز الدين بن الصائغ ، وقال العجيسى : بتربة ابن جعوان (٤) .

وقد ذكر ابن طولون الصالحى ، فى مزارات الصالحية ، قبر الشيخ جمال الدين بن مالك قبلى قبر الشيخ إسماعيل بن عبد الله الصالحى .. ولما قدم العلامة شعبان الآثارى الصالحية ، أراد زيارة قبره فقيل له ، لا يعرفه إلا رجل حفار يقال له زعتر ، فذهب إليه فلما وصل إلى الروضة ، وجد شخصاً يلحد ميتاً ، فسأل عن هذا الحفار ، فقيل له : هذا زعتر .

فقال له : يا شيخ ، أرنا قبر الشيخ جمال الدين بن مالك ، فذهب معه ، وأراه قبره بروضة الصالحية بسفح قاسيون بجوار قبر الشيخ إسماعيل بن عبد الله الصالحى ، وقريباً من قبر الحافظ العماد المقدسى ، فقال العلامة :

سألت أناساً عن ضريح ابن مالك ... فأخبرنى شخص به وهو حفار
وقالوا بأن الشخص يدعى بزعتر ... فواعجبا من زعتر وهو قبار

ومن قول الشرف الحصنى يرثيه :

يا شتات الأسماء والأفعال ... بعد موت ابن مالك المفضال
وانحراف الحروف من بعد ضبط ... منه فى الانفصال والاتصال

---

(١) حسن المحاضرة جـ ٢ ص ٨٨ .

(٢) فى الأصل (وافادة) وهو تكرار لا يليق بما عهد من أسلوبه ، فلعله تحريف من الطبع أو النسخ .

(٣) القلائد الجوهرية ، القسم الثانى ص ٣٩٥ .

(٤) نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٧٣ وما بعدها .

مصدراً كان للعلوم بإذن الله من غير شبهة ومحال
عدم النعت والتعطف والتوكيد مستبدلا من الإبدال
ألم قد عراه أسكن منه حركات كانت بغير اعتلال

وقد رثاه الشيخ بهاء الدين بن النحاس بقوله : (١)

قل لابن مالك إن جرت بك أدمعي حمرا يحاكيها النجيع القاني
فلقد جرحت القلب حين نعيت لى وتدفقت بدمائه أجفاني
لكن يهون ما أجن من الأسى علمي بنقلته إلى رضوان
فسقى ضريحاً ضمه صوب الحيا يهمى به بالروح والريحان

مؤلفاته

ابن مالك من أعظم نحاة القرن السابع شهرة ، إن لم يكن أعظمهم جميعاً ، فهو أسلسهم مادة ، وأغزرهم إنتاجاً ، وأرفعهم ذكراً ، وأوسعهم رواجاً ، فقد رزق — رحمه الله — العمر الطويل ، والصبر الجميل ، والعقل الراجح ، والقدرة الفائقة على القراءة والبحث والاطلاع ، فجاء إنتاجه على غزارته وعمقه سهلا مقبولا ، فصادف الاهتمام والذيوع والرواج ، بصورة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ التأليف ، فى ميدان اللغة والنحو على الخصوص .

ولقد كان بودى ، لو تسعفنى المراجع ، فأرتب مؤلفاته ترتيبها الزمنى على حسب تصنيفها ، الأول ، فالتالى ، وهكذا ، ليكون ذلك أجدى فى تصوير تطور مسائل النحو ومشكلاته عند الرجل ، منذ بدأ التصنيف حتى ختمه ، غير أنى لم أجد بين هذه المراجع ، على كثرة ما وقع لى منها ، شيئاً نافعاً فى هذا الصدد ، إذا استثنينا إشارة ابن الجزرى ، إلى أنه صنف الكافية الشافية بحلب ، والخلاصة (الألفية) بحماة ، والتسهيل بدمشق ، ولذا آثرت ترتيب هذه المؤلفات على أساس أهميتها وصلتها بهذا الكتاب الذى أمهد له ، مع مراعاة الترتيب الزمنى بين الكافية والألفية والتسهيل ، وهى أهم مؤلفاته النحوية .

هذا ، وقد وهب لابن مالك قدرة فائقة على النظم العلمى الرائق ، فأخرج الكثير من مؤلفاته النحوية واللغوية نظماً ، وجاء هذا النظم على جفاف مسائله وصعوبة موضوعاته عذباً سائغاً ، حتى يوشك بعضه أن يضاهى الشعر العاطفى فى روعته وجماله (٢) ، ولعل هذا من أهم العوامل التى ساعدت على رواج مؤلفات ابن مالك ، وبخاصة الألفية التى حجبت أو كادت أضواؤها أن تحجب ما سبقها من مؤلفات فى النحو .

---

(١) نفح الطيب ٢٧٦ وبغية الوعاة ص ٥٧ .
(٢) من أوضح الأمثلة على ذلك : تحفة المودود فى المقصور والممدود .

مؤلفاته النحوية :

(١) الكافية الشافية :

منظومة طويلة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت ، من مزدوج الرجز ، تضم النحو والصرف معاً ، منها نسخة مخطوطة فى مجلد واحد بدار الكتب المصرية تحت رقم (٢٣٩) نحو ، فى ١٦٢ ورقة (٣٢٤ صفحة) من القطع المتوسط مكتوبة بخط النسخ الجميل ، بكل صفحة تسعة أسطر ، تشتمل على ٦٤ باباً ، ينطوى تحتها ٦٧ فصلا ، كتبت عناوينها بالمداد الأحمر ، والمتن بالمداد الأسود ، مطلعها :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وسلم

قال ابن مالك محمد وقد ... نوى إفادة بما فيه اجتهد
الحمد لله الذى من رفده ... توفيق من وفقه لحمده
تبارك اسمه ، وتمت كلمه ... وعم حكمه ، وجمت نِحكمه
ثم على خير الهداة أحمدا ... منه صلاة تستدام أبدا
تغمر آله وصحبه الألى ... بحفظهم عهوده نالوا العلا
وتسعد الذى بها قد اعتنى ... سعادة منيلة أقصى المنى

وبعد ، فالنحو صلاح الألسنة ... والنفس إن تعدم سناه فى سنه
به انكشاف حجب المعانى ... (يبدو به) المفهوم ذا إذعان (١)
ومن يعن طالبه بسبب ... فهو حر بنيل كل أرب
وقد جمعت فيه كتباً جمه ... مفيدة يعنى بها ذو الهمه
وهذه أرجوزة مستوفيه ... عن (٢) أكثر المصنفات مغنيه
فمن دعاها قاصدا بالكافيه ... مصدق ، ولو يزيد الشافيه
فالله يحظينا بخير سعى ... وباجتناء ثمرات الوعى

وبعد هذه المقدمة ، تبدأ أبواب المتن بباب شرح الكلام وما يتألف منه ، وباب الإعراب والبناء ، وباب إعراب المثنى والمجموع على حده ... الخ ، فإذا اقتضى الأمر قسم الباب إلى فصول ، وهكذا حتى تنتهى الأرجوزة . وقد بلغت عدة أبيات هذه النسخة ألفين وسبعمائة وتسعين بيتاً ، وسوف أوفى الحديث عنها عند الموازنة بينها وبين الألفية والتسهيل بعد هذا العرض السريع للمؤلفات إن شاء الله .

---

(١) فى الأصل يوجد كشط بأول الشطر الثانى وبعده لفظ غير واضح ، فوضعت مابين القوسين تمشيا مع السياق .

(٢) فى الأصل « وعن » وحذف الواو أسلم للنظم .

هذا ، وقد ذيلها بأكثر من مائة بيت ، العلامة أبو الثناء محمود بن محمد خطيب الدهشة الشافعي الحموي ، من علماء القرن التاسع ، سماها : وسيلة الإصابة إلى طريقة الكتابة ، رتبها على أربعة أبواب ، في الوصل والفصل ، والحذف ، والزيادة ، والبدل ، وشرحها ، وأتمها تأليفا سنة ٨٠٥ هـ . (١)

(٢) الوافية (في شرح الكافية الشافية) :

وقد شرح ابن مالك الكافية نثراً بشرح سماه « الوافية » وعلق عليه نكتاً ، وشرحها أيضاً ولده بدر الدين ، وبالظاهرية نسختان من شرح الكافية برقمي ١٥٢ نحو وصرف ، ١٥٣ نحو وصرف ، بعنوان شرح نظم الكافية لابن مالك .

وقد وجدت لها شرحين بدار الكتب ، أحدهما تحت رقم ٢٣٦ نحو ، بعنوان : قطعة من شرح على كافية ابن مالك ، أوله : سألني بعض الألباء ، المعتنين بحقائق الأنباء ، أن أتلو الكافية الشافية ، بشرح ... الخ ، وبعد هذا التقديم ، وهو في نحو خمسة أسطر ، فصل في أعلم وما جرى مجراه .. وينتهي المجلد بفصل فيما تركب من الأحوال والظروف ..

ويقع هذا الشرح في مجلد قدر مجلد الكافية الذي سبقت الإشارة إليه وعلى ورق مماثل . ويبدو من صيغة الشرح أنه لغير ابن مالك ، لأن الشارح يكرر فيه : « قوله .. » ويذكر النص ، ثم يتلوه بالشرح ، مما يدل على أن الشارح غير المصنف ، وهو مخطوط بقلم قديم ، وبه خروم ، فلعله شرح ابنه بدر الدين .

والثاني مخطوط قديم أيضاً ، ذكر في الفهارس أنه نسخة أخرى من السابقة ولكن تبين لي بعد مراجعته ، أنه مغاير له ، فهو مجلد ضخم ، يقع في ٢٦٦ ورقة من الحجم الكبير ، تحتوي كل صفحة من صفحاته على ٢٠ أو ٢١ سطراً بكل سطر حوالي ١٢ كلمة ، مكتوب بخط نسخ معتاد ، على ورق سميك ، به خروم وتمزيق ، ويبدو من أسلوب التقديم ، وطريقة الشرح ، أنه لابن مالك ، فهو يبدأ بعد المقدمة التي تتمشى مع الروح العام لمقدمات ابن مالك ، بذكر خطبة الكافية الشافية ، ثم عنوان : شرح الكلام وما يتألف منه ، ويبدأ الشرح هكذا ، ص ... ويذكر النص ، ش ... ويمضي في الشرح ، وهي طريقته في شرح كتبه وينتهي المجلد بفصل :

لآلة من الثلاثي مفعلة ومفعل أو مده ، ومفعلة

وآخر النظم :

ص: وقد جعلت نظم هذا الباب مكملا أبواب ذا الكتاب
الحمد لله على تكميله ميسراً ما ريم من تحصيله
وأفضل الصلاة والسلام على لباب صفوة الأنام
لآله منها صلاة وافره وأنعم باطنة وظاهره

ثم ختام الكتاب :

---

(١) مخطوط تحت رقم ١٢٩٠ بدار الكتب ، تم نسخه سنة ١٠٢٣ هـ .

... وكان الفراغ من تعليقه لليلتين بقيتا من شعبان سنة ست و .... وسبعمائة (هكذا) بقية الرقم غير واضح . وهذا التاريخ للختام يبدو منه أن هذا الشرح قد تم بعد سنة سبعمائة ، فإذا كان هذا التاريخ لتمام الشرح كان الذى أتم الشرح شخصاً آخر غير ابن مالك ، ولعله أحد تلاميذه ، وإذا كان لكتابة النسخة كان الشرح كله لابن مالك .

وواضح من هذين المصنفين : « الكافية والوافية » تأثر ابن مالك بابن الحاجب فى تسمية المتن بالكافية والشرح بالوافية ، وإن كان صنيع ابن مالك فى المتن والشرح يغاير صنيع ابن الحاجب كل المغايرة ، حتى يمكن أن يقال إن ابن مالك لم يتأثر بغير التسمية ، بل إنه يبدو كالمعارض لابن الحاجب ، فكافية ابن الحاجب موجز مركز فى النحو فقط ، وكافية ابن مالك نظم مطول فى النحو والصرف معاً ، ووافية ابن مالك نثر كالشرح لنظم الكافية ، ووافية ابن الحاجب نظم لكافيته ، وقد خص ابن الحاجب الصرف بمصنف خاص سماه : الشافية موجز مركز كالكافية ، فى حين جمع ابن مالك النحو والصرف فى منظومته : الكافية الشافية .

وقد وجدت بمكتبة الأزهر نسختين من هذا المصنف بعنوان : شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحت رقمى (٧١٨، ٣٣٧٩ عروسى) .

وبمكتبة مصطفى فاضل نسخة من « شرح ابن مالك على الكافية » برقم ٧١٩١ صرف .

(٣) الخلاصة المشهورة بالألفية :

وهى منظومة فى نحو ألف بيت أودع فيها ابن مالك خلاصة ما فى الكافية الشافية من نحو وتصريف ، بدأها بقوله :

قال محمد هو ابن مالك	أحمد ربى الله خير مالك
مصلياً على النبى المصطفى	وآله المستكملين الشرفا
وأستعين الله فى ألفيه	مقاصد النحو بها محويه
تقرب الأقصى بلفظ موجز	وتبسط البذل بوعد منجز

والألفية لشهرتها لا يكاد يخلو منها بيت فيه من يطلب العلم ، ونسخها كثيرة بين مخطوطة ومطبوعة بجميع المكتبات العامة والخاصة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، وجدت منها بدار الكتب نسخاً مخطوطة تحت أرقام : ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٣٤٥ ، ٨٤١ ، ١١٠٤ ، ١٤٠٣ ، ٣١ م ٣٢م، ٥٢٢ مجاميع ، ٦١٠ مجاميع ، ٨ مجاميع ش .

ونسخاً مطبوعة تحت أرقام : ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٣٩٠ ، ٨٧٤، ٨٧٥ ، ٨٧٥ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٥٧ . الخ .

وبالأزهر نسخ كثيرة مخطوطة ومطبوعة منها ٤٧ ، ١٠٣ ، ٥٣٧ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧ ، الخ

ولأهمية الكافية والألفية بين كتب النحو بعامة ، وكتب ابن مالك بخاصة ، عقدت موازنة وافية بينهما وبين التسهيل فى ختام هذا التعريف .

(٤) التسهيل :

وهو هذا الكتاب الذى بين يدى القارئ وقد أفردته ببحث واف بعد الفراغ من بقية المؤلفات لاستيفاء الحديث عنه فى كل ما يقتضيه الأمر من عرض وتحقيق ونقد وتعليق .

(٥) شرح التسهيل :

ذكر صاحب « كشف الظنون » ، فى حديثه عن التسهيل (١) من شروح التسهيل : شرح المصنف — ابن مالك —وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال إنه كمله ، وكان كاملا عند تلميذه الشهاب الشاغورى ، فلما مات المصنف ظن أنهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم ، فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غاضباً من أهل دمشق ... ثم كمله ولده بدر الدين من المصادر إلى آخر الكتاب (هكذا) (٢) ، وكمله أيضاً صلاح الدين الصفدى . وقد أورد السيوطى الخبر فى ترجمة الشهاب الشاغورى (٣) ، وقد وجدت نسخة من هذا الشرح بدار الكتب أبقى الحديث عنها إلى حينه ، ضمن الحديث عن شروح التسهيل .

(٦) المؤصل فى نظم المفصل :

أشارت إليه أكثر المراجع التى ترجمت لابن مالك، وهو نظم لمفصل الزمخشرى ، وقد أشار ابن مالك إليه فى مقدمة بعض كتبه ، كما أشار إليه فى مقدمة نثره لهذا النظم ، وسيأتى بيانه ، كما جاء ذكره فى النظم الجامع لمؤلفات ابن مالك بقوله :

وجـــاء بنظم للمفصـــــل بارع   رفيع على المنظـــوم يدعى المؤصّلا

(٧) سبك المنظوم ، وفك المختوم :

فى دائرة المعارف أنه رسالة موجزة فى النحو ، وقيل فى بعض المراجع إنه فك لنظم المفصل السابق ، وهو الصواب ، إذ ورد فى مقدمة النسخة الموجودة منه ببرلين (٦٦٣٠) :

أما بعد ، فإنى استخرت الله تعالى فى نثر المؤصل، ليتم ما نويته من إعانة الأذكياء بالإيجاز..الخ

وأوله : باب شرح الكلمة والكلام ، وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام. وهو موافق إلى حد كبير لما رأيته فى مقدمة المخطوط رقم ٧٠٦٨ بالظاهرية بدمشق، تحت عنوان « تسهيل الفوائد ».. ولهذا ظننت أن هذه النسخة من سبك المنظوم ، وأن الناسخ أخطأ فى تسميتها بالتسهيل ، أو أن الخلط حدث بين المقدمتين . على ما أفصله بالحديث والتحقيق بعد قليل .

(٨) عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ :

قيل عنه فى البغية ، ونفح الطيب : إنه مختصر يضم أصول النحو ، وفى دائرة المعارف ، إنه رسالة صغيرة فى الإعراب ، وفى هامش نفح الطيب ، ذكر الأستاذ المحقق أحمد يوسف نجاتى أن له أيضاً « العمدة » فى النحو ، وهو مختصر ، ثم شرحه ، وشرحه كذلك أبو أمامة النقاش المتوفى سنة ٧٦٣ هـ

---

(١) كشف الظنون مجلد ١ ص ٤٠٥ وما بعدها .
(٢) هكذا ورد الخبر ، وسوف يأتى تحقيقه .
(٣) بغية الوعاة ص ٢٠٧ .

وأبو ياسر بن عمار المالكى المتوفى سنة ٨٤٤ هـ ، وابن العطار على بن إبراهيم بن داود الدمشقى المتوفى سنة ٧٢٤ هـ ، ومنه نسخة بمكتبة برلين تحت رقم (٦٦٣١) أولها :

قال الشيخ جمال الدين الجيّانى ...

الكلمات ثلاث : اسم ، وفعل ، وحرف . يعرف الاسم بتعريفه نحو الرجل ، وبتنوينه نحو زيد ، وبجره نحو : انتفعت بهذا ... الخ .

(٩) شرح عمدة الحافظ ، وعدة اللافظ (شرح العمدة) :

منه نسخة ببرلين (٦٦٣٢) بعنوان : شرح العمدة فى النحو ، ومنه نسخة بدار الكتب (١١٦٨ نحو) قال فى تقديمه : هذه تنبيهات مختصرة ، يستعان بها على فهم ما تضمنته مقدمتى الموسومة بعمدة الحافظ ، وعدة اللافظ ... الخ .

ومنه بمكتبة الأزهر نسخة تحت عنوان : تنبيهات ابن مالك على مقدمته (عمدة الحافظ وعدة اللافظ) برقم (٢٣٤٧) السقا ، ونسخة مستنسخة من السابقة برقم (٣٨٣٣) نحو .

(١٠) اكمال العمدة :

ذكره السيوطى فى البغية ، كما ذكره ناظم المصنفات .

(١١) شرح اكمال العمدة :

ذكره السيوطى أيضاً . ويفهم مما ذكر فى هامش نفح الطيب أن له العمدة وشرحه، ومن رواية السيوطى ، أن له الإكمال وشرحه ، فلعل العمدة الذى أشار إليه فى نفح الطيب ، هو عمدة الحافظ ، بعد اختصار الاسم ، والإكمال وشرحه مصنفان آخران ، حيث ورد ذكرهما فى نظم المؤلفات ، بعد عمدة الحافظ :

وآخر سماه بإكمال عمدة فزاد عليها فى البحوث وعللا
وصنف للإكمال شرحاً مبيناً معانيه حتى غدت ربة انجلا (١)

(١٢) شواهد التوضيح والتصحيح ، لمشكلات الجامع الصحيح ، أو اعراب مشكل البخارى :

وقد حققه وعلق عليه ونشره أخيراً المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى . وهو تعليقات ومناقشات قيمة لمشكلات الإعراب فى بعض أحاديث البخارى ، أخرجها فى واحد وسبعين مبحثاً منفصلة بالكتاب المذكور . وهذا المصنف من أهم المصنفات التى تظهر براعة ابن مالك فى معالجة المشكلات ، وتكشف عن منهجه فى النقاش والحجاج ، وتبين فضله وقدرته وسعة أفقه وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد ، فمن بحوثه : البحث الأول فى « ياليتنى » ، وفى استعمال « إذْ » مكان « إذا » وبالعكس ، وفى تركيب : أومخرجىّ هم ؟ ، والبحث الثانى فيما يقع الشرط فيه مضارعاً والجواب ماضياً ، والبحث الثالث فى إثبات ألف يراك بعد متى الشرطية ، وحمل متى على إذا ، وحمل إذا على متى ، وإجراء المعتل مجرى الصحيح ، والبحث الرابع فى اجتماع ضميرين ، هل

---

(١) هكذا نهاية هذا الشطر الأخير ، ولعله يقصد أن معانيه غدت صاحبة انجلاء ووضوح .

الأولى انفصالهما أو اتصالهما ؟ والبحث الخامس في حديث : لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي ... الخ . وقد تخيرت بحثاً من هذا المصنف كمثال لطريقة ابن مالك في مناقشة هذه المشكلات ، وهو على إيجازه موف بالغرض موجز للقصد .

البحث الثامن عشر في استعمال « في » بمعنى التعليل . ومنها قول النبي صلى الله عليه وسلم : « عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت ، فدخلت فيها النار » . — أخرجه البخاري في كتاب الشرب والمساقاه — قلت : تضمن هذا الحديث استعمال (في) دالة على التعليل ، وهو ما خفي على أكثر النحويين ، مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم ، فمن الوارد في القرآن العظيم قوله تعالى : « لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم » (١) ، وقوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته في الدنيا والآخرة لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم » . (٢)

ومن الوارد في الحديث : « عذبت امرأة في هرة ... » ، و « يعذبان وما يعذبان في كبير ... » أخرجه البخاري في كتاب الوضوء .

ومن الوارد في الشعر القديم قول جميل :

فليت رجالا فيك قد نذروا دمي ... وهموا بقتلي يابثين لقوني

ومنه قول أبي خراش ، (وفي رواية لأبي ذؤيب) :

لوى رأسه عني ومال بوده ... أغانيج خود كان فينا يزورها

ومنه قول الآخر :

أفي قملي من كليب هجوته ... أبو جهضم تغلي على مراجله

(١٣) المقدمة الأسدية :

ذكرها السيوطي في البغية ، والمقري في نفح الطيب ، وهي رسالة صغيرة في النحو ، قيل إنه صنفها لولده تقي الدين الأسد ، على ما سبقت الإشارة إليه .

(١٤) شرح الجزولية :

والجزولية مقدمة في النحو ، مشهورة باسم مؤلفها أبي موسى الجزولي ، قيل إنها حواش على جمل الزجاجي ، وقيل : ليس فيها نحو وإنما هي منطق ، لحدودها وصناعتها العقلية .. وقد جاء في تذييل ابن مكتوم لنظم المصنفات :

وصنف شرحاً للجزولية التي ... غدا نظمها كالصخر حتى سهلا (٣)

(١٥) نكته النحوية على مقدمة ابن الحاجب :

وقد أشار الأشموني إلى هذا المصنف في منهج السالك . (٤)

---

(١) سورة الأنفال آية /٦٨ .
(٢) سورة النور آية /١٤ .
(٣) وقد سبق التنبيه إلى إشارة القفطي إلى هذا الشرح ص ٥ من هذا التمهيد .
(٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ ١ ص ٤٩ .

مؤلفاته اللغوية :

(١٦) نظم الفرائد :

وفى البغية « نظم الفوائد » بالواو ، ولكن السيوطى نفسه نقل فى المزهر أجزاء من هذا لكتاب ، فى أماكن عدة ، وكرر ذكر الاسم بالراء وهو الصحيح . والكتاب عبارةعن ضوابط فوائد منظومة ، ليست على روى واحد ، وقد نقل السيوطى عنه فى المزهر فقال : قال ابن مالك ، كتابه « نظم الفرائد » كل ماجاء على « فعلان » فمؤنثه « فعلى » ، غير اثنى عشر اسما فإنها جاءت لى فعلانة ، ثم نظمها فقال :

أجز فَعْلَى لفَعْـــــــــلانا إذا استثنيت حبـــــلانا (١)
ودخنـــانا (٢) وسخنـــــانا (٣) وسيفانـــــا(٤) وصحيانـــا (٥)
وصوجانـــا (٦) وعلانـــا(٧) وقشوانـــا (٨) ومصـــانا (٩)
وموتانـــا (١٠) وندمانـــا (١١) وأتبعهن (١٢) نصرانـــا (١٣)

ذيلها المرادى ببيت كتكملة :

وزد فيهن خمصانـــــــا (١٤) على لغة (١٥) وأليانـــا (١٦)

وقد أورد السيوطى أجزاء أخر من هذه الضوابط ، فى ثنايا المزهر ، منها : قال ابن مالك : ى ورد من فاعل ، بفتح العين ، ألفاظ محصورة ، نظمها فى قوله :

---

(١) حبلان : غضبان أو كبير البطن وهى حبلانة أى غضبى أو حامل .
(٢) دخنان : يوم دخنان وليلة دخنانة بهما كدرة فى سواد دخن .
(٣) سخنان : يوم ساخن وسخنان وليلة سخنانة .
(٤) سيفان : رجل سيفان طويل ممشوق ضامر وهى سيفانة .
(٥) ضحيان : رجل ضحيان يأكل فى الضحى ، وهى ضحيانة ، وقلة ضحيانة بارزة للشمس .
وصحيان : يوم صحيان وليلة صحيانة لا غيم فيهما .
(٦) صوجان : كل يابس الصلب من الدواب والناس ، ونخلة صوجانة يابسة كزة السعف .
(٧) عــلان : رجل علان كثير النسيان وهى علانة ، وعلانة حصن قرب ذمار .
(٨) قشوان : دقيق ضعيف رقيق الساقين وهى قشوانة .
(٩) مصان : اللئيم أو هو شتم بمعنى ماص بظر أمه ، أو راضع الغنم لؤما وهى مصانة .
(١٠) موتان : رجل موتان الفؤاد بليد وهى موتانة .
(١١) ندمان : منادم ، أما من الندم فغير مصروف ومؤنثة ندمى .
(١٢) نصران : واحد النصارى وهى نصرانة ، وبلدة بالشام .
(١٣) المزهر للسيوطى جـ ٢ ص ٧٤ وما بعدها .
(١٤) خمصان : ضامر البطن وهى خمصانة .
(١٥) أليان : كبش أليان ونعجة أليانة ، وكذا الرجل والمرأة .
(١٦) منهج السالك جـ ٢ ص ١٩٣ .

اخصص إذا نطقت وزن فاعـــل ببإذق (١) وخاتم وتابـــل (٢)
ودانق (٣) وراسن (٤) ورامـــــك(٥) ورامج (٦) ورانج (٧) وزاجـل (٨)
وساذج وسالخ (٩) وشـــــالم (١٠) وطابع وطابـق (١١) وناطـــل (١٢)
وطاجن وعالم وقـــــــارب وقالب (١٣) وكاغـد (١٤) وما يلى
من كامخ (١٥) وهاون ويارج (١٦) ويارق (١٧) ، وبعضهـــا بفاعل

ومنها أيضاً قوله : الذى جاء على فعّل – بضم الفاء – وليس جمعاً ، ألفاظ محصورة ، ثم نظمها فقـــال :

فى غير جمـــع قلّ وزن فعّـــل كتبع (١٨) وجبأ (١٩) وحوّل (٢٠)
وحلب (٢١) وخلق (٢٢) وخرم (٢٣) وخلب (٢٤) وخلر (٢٥) ودخل (٢٦)

---

(١) الباذق ما طبخ من عصير العنب أدنى طبخة فصار شديداً .
(٢) والتابل بفتح الباء وكسرها أزار الطعام ج توابل .
(٣) الدانق سدس الدرهم ، والأحمق ، والسارق ، والمهزول الساقط من الرجال والنوق .
(٤) راسن فارسية بمعنى القنس وهو القوء ، ونبات طيب الرائحة .
(٥) رامك شىء أسود يخلط بالمسك ، والمقيم بالمكان لايبرح .
(٦) الرامج بالكسر ملواح يصطاد به الجوارح .
(٧) الرانج بالكسر أيضا ثمر أملس ، والجوز الهندى .
(٨) الزاجل ماء الفحل أو الظليم ، وعود يكون فى طرف الحبل ، والحلقة فى زج الرمح .
(٩) السالخ الجرب ، والأسود من الحيات .
(١٠) الشالم الزؤان يكون فى البر .
(١١) الطابق الآجر الكبير ، والعضو أو نصف الشاة .
(١٢) الناطل الجرعة من الماء واللبن والنبيذ ، والفضلة تبقى فى المكيال ، والخمر ومكيالها .
(١٣) القالب البسر الأحمر ، وما تفرغ فيه الجواهر السائلة لتصاغ .
(١٤) كاغد قرطاس (معرب) .
(١٥) كامخ أدام .
(١٦) اليارج القلب والسوار والهذيل بن النضر بن يارج محدث .
(١٧) اليارق : الدستبند العريض .
(١٨) تبع : من ملوك اليمن ، والظل ، والناصر ، والمدين ، والتابع .
(١٩) جبأ : جبان ، ونوع من السهام .
(٢٠) حول : شديد الاحتيال .
(٢١) حلب : نبت يدبغ به .
(٢٢) خلق : السحابة المستوية ، والصخرة ليس فيها وصم ولا كسر .
(٢٣) خرم : نبات الشمر ، والناعم من العيش .
(٢٤) خلب : برق مطمع مخلف .
(٢٥) خلر : نبات أو الفول أو الجلبان أو الماش .
(٢٦) دخل : دخل الرجل نيته ومذهبه وخلده وبطانته .

وزرق (١) وذرح (٢) وزمـــج (٣) وسرق (٤) وسلج (٥) ودمل
وصلب (٦) وطلع وعلـــف (٧) وعــوذ (٨) وزمت (٩) وزمل (١٠)
وعوق وغبر (١١) وغـــرب (١٢) وقبر وقلب (١٣) وقمـــل
وكرز (١٤) وخــرق (١٥) وسكـــر وسلم وسنم (١٦) وجمــل (١٧)

(١٧) مثلثات ابن مالك المسماة : اكمال الاعلام بمثلث الكلام :

وهى أرجوزة مربعة ، عدتها نحو ٢٧٥٥ بيتاً ، فى مجلد كبير ، تدل على اطلاع عظيم ، وإحاطة نادرة باللغة ، وقدرة فائقة على النظم ، وقد جاء فى مقدمتها ما يدل على أنه ألفها وأهداها للملك الناصر ابن الملك العزيز عماد الدين صاحب حلب (٦٣٤ — ٦٥٩ هـ) ، وهذا يدلنا على أنه صنف هذا الكتاب قبل أن يغادر حلب ، فهو أسبق تأليفاً من الألفية والتسهيل . ولابن مالك فى المثلثات ثلاثة مصنفات : هذه الأرجوزة ، ومثلثات فى نفس الموضوع وبنفس التسمية ، ولكنها نثر ، وثلاثيات الأفعال . وسيأتى بيانها .

وقد وجدت من الأرجوزة عدة نسخ بدار الكتب(١٨) ، منها هذه النسخة التى أخذت عنها هذا البيان (٣١٠ لغة) فى مجلد ى ١٤٥ صفحة من القطع المتوسط ، كتبت بخط النسخ الجميل ، وبآخرها تعليق للأستاذ تيمور ، بذكر فيه تقريظاً منظوماً للكتاب ، للشيخ عبد الله الإدكاوى ، مع ترجمة له . والصفحة الأولى من هذه النسخة بها عنوان الكتاب ، ورقم النسخة ، وخاتم (الكتبخانة) ثم يبدأ المتن بالصفحة الثانية ، وأوله : بسم الله الرحمن الرحيم . قال الفقير إلى رحمة ربه ، المستوهب مغفرة ذنبه ، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الجيانى جزاه الله خيراً :

---

(١) زرق : طائر صياد ، وبياض فى ناصية الفرس .
(٢) ذرح : بالحاء دويبة حمراء منقطة بسواد تطير وهى من السموم .
(٣) زمج : بالجيم طائر ، وبالحاء اللئيم والضعيف والقصير الدميم والأسود القبيح .
(٤) سرق : عين ، وكورة ، وصحابى .
(٥) سلج : نبات .
(٦) صلب : شديد .
(٧) علف : تمر يشبه الباقلاء .
(٨) عوذ : النبت فى أصول الشوك أو بالمكان الحزن .
(٩) زمت : طائر يتلون ألوانا .
(١٠) زمل : جبان ضعيف .
(١١) غبر : بقية الشيء .
(١٢) غرب : جبل بالشام .
(١٣) قلب : حول قلب محتال بصير بتقلب الأمور .
(١٤) كرز : لئيم خبيث حاذق ، والعيى ، والصقر ، والبازى .
(١٥) خرق : طائر أو جنس من العصافير .
(١٦) السنم : البقر .
(١٧) جمل : حبل السفينة ، وحساب الجمل .
(١٨) مخطوطة رقم ٣١٠ لغة ، وأخرى برقم ١٩ ش ، ٦٦٥ مجاميع ، ومطبوعة ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

إتباع حمـــد الملك الوهـــاب صـــلاته على الرضى الأواب
محمـــد وآلـــه الأنجـــاب به ابتهـــاج النطـــق والكتـــاب
وبعـد ، فالأولى بأن تجـــلى لـــه بنـــات فكـــر ناسبت إجـلاله
ملك يبـــارى فضله أفضـــاله فى نصر أهـــل العلم والآداب
فمن عـداه (١) لهم مبيـــد مستأصـل يغنى عن احـــتراب
لما علمـــت أنـــه ذو أرب إلى اتساع فى كـــلام العـرب
رأيت أن أجعـــل بعض قـربى له كتاباً فيـــه ذا أحســـاب
أحـوى به أكثر تثليث الكلـــم نحو حلمت وحلمت وحلـــم
فحوز هـــذا الفن محمـــود مهم به اعتنى قدمـــاً أولو الألبـــاب
وهأنا آتى بـــه مبوبـــاً على الحروف بينـــاً مرتبـــا
ملخصاً مخلصاً مهذبـــا ينقـــاد معنـاه بـلا استصعـاب
مثلث (٢) معنى ولفظا أكـــثره ومنـــه ما باللفظ خصت صـوره
وباب ذا من قبـــل ذاك أذكـــره مستتبعاً لسائـــر الأبـــواب
وليـــدر أن كل لفظ يـــودع ذا البـــاب فالتثليث فيـــه يتبع
وما بلفظ واحـــد قد يقـــع فاجعله للتثليث ذا انتســـاب
فى غير ذا البـــاب بفتح أبتـــدى وبعد ضم إثر كسر مـــورد
فلست محتاجاً إلى تقيـــد مالم أر المقصـــود ذا احتجـــاب
والله يقضى فيـــه بالحصـــول على نهايات (٣) المنى والسُّـــول
ففضله ما عنـــه من عـــدول لشاسع ولا لذى اقـــتراب

باب ما ثلث لفظه واتحد معنـــاه

ذو الغربـــة الأَنىّ والإِنىّ وقيـــل فيـــه ايضـــاً الأُنى
وبالثـــلاث هكـــذا مـــروىّ عنهم أثاوى لذى اغـــتراب
والطير مستضعفـه بَغـــاث (٤) كذلك البِغـــاث والبغـــاث
لغـــات بـرث هكـــذا ثـلاث وهـو دليـل الظعن والإيـــاب

(١) «عداه» هكذا بمعنى سواه ، ولا يستقيم معها المعنى ، فلعلها «عاداه» ، أو لعلها جمع عدو على عدى ، وهذا ما أرجحه .

(٢) وردت فى النسخة المطبوعة ، تحقيق الشيخ الشنقيطى ، «مثلثا» بالنصب وأحسب أن الوجه ما جاء بالأصل ، على الرفع ، خبراً مقدماً لأكثره .

(٣) فى المطبوعة «نهاية» ، ولا أرى ضيراً فيما ورد بالأصل .

(٤) فى المطبوعة «البغات» بالتاء بنقطتين .

تثليث نـــونُ يونُس استبانـــــــا والسين من يوسف مع سفيانـــا

وثلثوا سرعان مـــع وشكانـــا وسرع المعنى مـــع استعجـاب

ثم يمضى المصنف فى نظم مثلث الكلام ، على هذا النسق البديع ، فبعد هذا الباب الذى يبلغ أكثر من مائة بيت ، باب فى الأفعال المثلثة باتفاق المعنى ، ثم باب ما أوله همزة ، فباء ، فتاء ، فثاء ... الخ حرف الياء ، من المثلث المختلف المعانى .

ومنه نسخ أخرى بدار الكتب مخطوطة (١٩ ش) ، (٦٦٥ مجاميع) ، والمطبوعة بالمطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٢٩ هـ حققها الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطى عليه رحمة الله ، وهى لا تختلف عن المخطوطة إلا فى بعض الألفاظ القليلة التى اقتضاها التحقيق على النحو الذى أوضحت فى هذا الجزء من الأرجوزة ، وقد زيد فى المطبوعة ، بعد تقريظ الإدكاوى وترجمته ، تعليق يظهر أنه للشيخ الشنقيطى يقول فيه : لما أتم المرحوم الشيخ رمضان نسخ مثلث ابن مالك تتبع كتب اللغة واستخرج منها كلمات مثلثة لم يأت بها ابن مالك فى مثلثه ، ورتب ذلك على حروف المعجم ، وهو فى نحو ثلاثين صفحة ، وبعده كتاب . « تحفة المودود ، فى المقصور والممدود » لابن مالك أيضاً ، وتصحيح الشنقيطى ، وسيأتى الحديث عنه . وبآخر المطبوعة فهرس للكتابين المذكورين . وبمكتبة الأزهر من هذه المطبوعة نسخ تحت أرقام (٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٥٦٨ (بخيت) . وبها نسخة مخطوطة بقلم معتاد فى ٨٠ ورقة ومسطرتها ١٧ سطراً تحت رقم (٦٥) أباظة .

(١٨) اكمال الاعلام بتثليث الكلام :

اطلعت على نسخة مصورة منه بدار الكتب (٧٣٨ لغة) فى ٢٠٨ لوحة ، مسطرتها ١٩ سطراً ، رواية تلميذه محمد بن أبى الفضل البعلبكى ، إجازة عنه ، أوله : الحمد لله الذى فضل الإنسان على كثير ممن خلق تفضيلا ..... الخ ، به مقدمة بديعة ، يذكر فيها أسباب التأليف ، ومميزات الكتاب ، والمراجع التى اعتمد عليها ، ومنهجه فى التصنيف مما يعد طرازاً طريفاً فى تقديم المؤلفات فى ذلك الحين .

ويبدو أن هذا المصنف هو الأصل المنثور للنظم السابق ، فأوله يتفق مع أول النظم ، وإن اختلفت الأمثلة :

باب المثلث الذى لم تختلف معانيه ، وهو أربعة فصول : الأول فيما ثلث أوله : الأتى والأتاوى الغريب . الأثرة الاستئثار بالشىء ... الخ .

بعده باب ما أوله همزة من المثلث المختلف المعانى ... الخ . وبهذه النسخة سماعان على المصنف وبأولها مرثية له ، نظمها كاتب النسخة محمد بن على بن الساكن الطوسى الذى ذكر أنه أتم النسخة كتابة بالعادلية بدمشق سنة ٦٩١ هـ ، وهى الواردة بآخر هذا الفصل ، متضمنة مصنفات ابن مالك ، ولم يشر السيوطى إلى اسم ناظمها .

(١٩) ثلاثيات الأفعال :

بدار الكتب من هذا المصنف نسختان مخطوطتان إحداهما تحت رقم ٢٩٥ لغة ، والأخرى برقم ١٨٦ صرف ، والواقع أن الكتاب من اللغويات لا من الصرفيات ، كما سيتضح من استقراء مطلعه ، وقد ذكر عنه في الفهرس أنه تصنيف ابن مالك ، ثم رتبه وترجمه تلميذه محمد بن محمد ابن عباس بن أبي بكر بن جعوان الأنصارى ، أوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم إنى أسألك التوفيق . قال شيخنا وسيدنا الإمام العالم العلامة الأوحد حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، فريد دهره ، ووحيد عصره ، جمال الدين سيد القراء والنحاة واللغويين ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطائى الجيانى ، أثابه الله تعالى رضوانه ، وأسكنه جنانه ، حامداً لله ، ومصلياً على رسوله محمد وآله ومسلماً :

هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله تعالى ما تيسر من ثلاثيات الأفعال المقول فيها : فعَل أو أفْعَل ، بمعنى واحد ، مرتباً على حروف المعجم ، فأبدأ بما أوله همزة ، وأختم بما أوله ياء ، وأقتصر على ذكر الثلاثى ، مالم يختلف الفعلان ببناء أحدهما للفاعل والآخر للمفعول ، أو يتعدى أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر ، فأذكرهما معاً . ومما أعتمده أنى لا أذكر مالا يشاركه غيره من فَعْل مصدراً لفَعَل أو فَعِل متعدياً ، ولا فُعُول مصدراً لفعَل لازماً ، ولا فَعَل مصدراً لفَعِل لازماً ، ولا فَعَالة مصدراً لفعُل ، ولا فُعال مصدراً لمفهم صوت أو داء ، ولا فِعال مصدراً لمفهم نفار ، ولا فِعالة مصدراً لمفهم حرفة أو ولاية ، ولا فَعَلان مصدراً لمفهم تقلب ، ولا فعيل مصدراً لمفهم صوت أو سير ، مالم تدع إلى ذكره حاجة ، والله ملبّى كل خير ، وموقى كل ضير ، وهو على كل شيء قدير ، وبكل إنعام جدير .

باب ما أوله همزة :

فمنه بالفتح أترته (١) أترا أفزعته ، وأجره أثابه ، والمملوك والأجير أعطاهما أجرهما. واليد المكسورة أبرأها على فساد ، وأدبتهم صنعت لهم مأدبة ، وأدم ، ورأس وأسر وألت وأمر وأنض وأنف ، وبالكسر ألف الشيء إلفا وألفه لزمه (أنف وأنق ... الخ ، ثم باب ما أوله باء فتاء فثاء فجيم فحاء فخاء .. الخ ما أوله ياء : وهذا الكتاب لايتفق مضمونه مع تسميته ، فلعل تحريفاً أصاب التسمية أو التعريف .

(٢٠) لامية الأفعال :

أو كتاب المفتاح فى أبنية الأفعال . وهى منظومة فى ١١٤ بيتاً أولها :

الحمد لله لا أبغى به بدلا حمداً (٢) يبلغ من رضوانه الأملا

ثم الصلاة على خير الورى وعلى ساداتنا آله وصحبه الفضلا

---

(١) وفى القاموس – مادة « الوتر » : وتر الرجل أفزعه ... ووتر الصلاة وأوترها ووترها بمعنى وفى مادة «الأجر» : أجره يأجره ويأجره جزاه كآجره ، وهو يوضح المقصود من قوله فى مقدمة الكتاب : المقول فيه فعل وأفعل بمعنى واحد .

(٢) فى النسخة المنقول عنها . حمد بالرفع . وأحسب النصب أولى .

وبعد ، فالفعل من يحكم تصرفه يحز (١) من اللغة الأبواب والسبلا
فهاك نظماً محيطاً بالمهم وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا

وتشتمل اللامية على الأبواب والفصول الآتية :

باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه ، وفصل فى اتصال تاء الضمير أو نونه بالفعل ، وباب أبنية الفعل المزيد فيه ، وفصل فى المضارع ، وفصل فى فعل ما لم يسم فاعله ، وفصل فى فعل الأمر ، وباب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين ، وباب أبنية المصادر ، وفصل فى مصادر ما زاد على الثلاثى ، وباب فى المفعل والمفعل ومعانيهما ، وفصل فى بناء المفعلة ، وفصل فى بناء الآلة ، ثم الختام :

ثم الصلاة وتسليم يقارنها على الرسول الكريم الخاتم الرسلا
وآله الغر والصحب الكرام ومن إياهم فى سبيل المكرمات تلا
وأسأل الله من أثواب رحمته ستراً جميلا على الزلات مشتملا
وأن ييسر لى سعياً أكون به مستبشراً جذلا لا باسراً وجلا (٢)

ومنها بدار الكتب النسخ الآتية :

١ — مخطوطة بقلم معتاد بخط مصطفى بن عمر الشبلنجى فرغ من كتابتها سنة ١٢٠٧ هـ برقم (٧م) .

٢ — نسخة أخرى مخطوطة ضمن مجموعة برقم (٩ م) .

٣ — نسخة أخرى بخط الشيخ حسن العطار على هامشها تقييدات كثيرة برقم (٤٠٥) لغة .

٤ — نسخة أخرى مع منظومة : « قواعد الإعراب » للشيخ عبد الجواد بن شعيب الأنصارى مخطوطة بخط معتاد تمت كتابة آخر جمادى الآخرة سنة ١٠٢٥ هـ برقم (١١٥٨ نحو) . وهناك نسخ أخرى كثيرة مطبوعة بمصر والهند لا أجد داعيا للإطالة بذكرها . وبمكتبة الأزهر نسخ بخط الشاذلى بأرقام (١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٥) وضمن مجموعة بقلم معتاد بأرقام (٣٨٣) السقا ، (٤٦ مجاميع) ، (٨٨٧ مجاميع) ، (١٠٢٦ مجاميع) طبع القاهرة سنة ١٣٢٩ هـ .

(٢١) شرح لامية الأفعال :

وهو فى مجلد طبع ليبزج سنة ١٨٦٦ م بدار الكتب برقم ٥٠١٢ هـ ، وقد شرحها ابنه بدر الدين ، وشرحها الشيخ العلامة محمد بن عمر بن مبارك المعروف ببحرق . شرحين ، أحدهما : فتح الأقفال وحل الإشكال ، بشرح لامية الأفعال ، وهو الشرح الكبير ، وأوله : الحمد لله المتصرف قبل علة التصريف ، المتعرف قبل آلة التعريف ... الخ ، والثانى : الشرح الصغير ، وأوله : الحمد لله الحميد المجيد ، المبدئ المعيد .. الخ (٣) . وبمكتبة الأزهر شرح ابن الناظم على لامية الأفعال

---

(١) فى النسخة . يحز . بالحاء المهملة ، وأظن الأنسب للمعنى يجز بالجيم المعجمة .

(٢) عن نسخة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٢٢٤٦٢ — الألفية وتليها اللامية ترجمة وتعليق جوجيه .

(٣) الشرح الكبير منه نسخة مخطوطة برقم ١٨٣ وأخرى برقم ٢٤٠ ، والصغير منه نسخة برقم ٣٦ مجاميع بدار الكتب ، وشرح بدر الدين منه مخطوطة برقم ٣ ، وأخرى برقم ١٨٤ ، ونسخة طبع ليبزج رقم ١٤٩ .

مخطوطات بأرقام (٢٠٢ ، ٢٩١) صرف ، (٨٣٤) حليم ، (٩٠٠) عروسى ، (٢٥٩ ، ٩٠٦ ، ٩٩٥) صرف .

وشرح لابن يحيى برقم (٩٩٦) صرف . والشرح الكبير لبحرق بأرقام (١٢٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٨٦٥ ، ٩٠٣) عروسى ، وشرح للبرماوى برقم (٢٠٣) وشرح لم يعلم مؤلفه برقم (٩٩٧) صرف .

(٢٢) تحفة المودود فى المقصور والممدود :

وجدت منها نسختين مخطوطتين وأخريين مطبوعتين مع « إكمال الإعلام بمثلث الكلام » ، الذى سبقت الإشارة إليه (١) ، ولم أجد فرقاً بين النسختين ، إلا ما يكون عادة بين المطبوع والمنسوخ من فروق طفيفة نتيجة للتحريف والتصحيف ، ونسخة أخرى مخطوطة فى كتيب صغير ؛ فى ١٣ صفحة من الحجم الصغير ، وتحت رقم ٢٢ لغة ، وعدد أبياتها ١٦٢ بيتاً ، كلها همزية وليست واوية ، كما ذكر فى دائرة المعارف (٢) ، مطلعها :

بدأت بحمـد الله فهو سنـاء ... وللنطق منه بهجة وبهـاء
وأهديت مختار السلام مصليا ... على المصطفى الموحى إليه شفاء
وبالآل والأصحاب ثنيت مثنيا ... بخير الثنا إذ هم به جدراء
وبعد ، فإن القصر والمد من يحط ... بعلمهما يستنسه النبهاء
وقد يسر الله انتهاج (٣) سبيله ... بنظم يرى تفضيله البصراء
له « تحفة المودود » تسمية فقد ... تأتى بهذا للمراد جلاء
حوى كل بيت منه لفظين وجها ... بوجهين فى الحكمين فهو ضياء
دعا فأجابته المعانى مطيعة ... وقد كان منها منعة وإباء
وها أنا بالمنسوى واف فإنما ... علامة صدق العازمين وفاء
فيارب عونا ، فالمعان مؤيد ... وما لامرئٍ إن لم تعنه كفاء

باب ما يفتح أوله فيقصر ويمد باختلاف المعنى

أطعت الهوى فالقلب منك هـواء ... قسا كصفا مذبان عنه صفاء
فخل جدا ما ان يدوم جـداؤه ... فسيان فقر فى الثرى وثراء
كفى بالفنا قوتا لنفس فناؤها ... قريب ويغنيها صرى وصراء
رزقت الحيا كن للحياء ملازما ... فبعد الجلا يخشى عليك جلاء

وعدة هذا الباب ٣٦ بيتاً ، وبعده : باب ما يفتح فيقصر ويكسر فيمد ، باختلاف المعنى فى ٢٩ بيتاً ، وبعده : باب ما يكسر فيقصر ويفتح فيمد ، باختلاف المعنى ٦ أبيات ... الخ :

---

(١) النسختان : المخطوطتان برقم ٣١٠ ورقم ١٩ ش والمطبوعتان ٣٨٩ ، ٣٩٠ .
(٢) مجلد ١ عدد ٥ ص ٢٧٢ .
(٣) فى النسخة « ابتهاج » .

وآخرها باب ما يضم فيقصر ويمد ، والمعنى واحد :

سليمى وغزى والجلندى وهـكذا ألا ورتيـلا لوبيـا وبكـاء
وذى «تحفة المودود» تمت محيطـة بما اهتم باستقصائه الأدبـاء
ولا بد من حمـد الإله فإنه لدى البدء والإنها سنـا وسنـاء

وبعد هذا تاريخ النسخ ، بخط نصر أبي الوفا الهوريني بالأزهر الجمعة ثانى محرم سنة ١٢٧٢هـ. ويتلو هذا لامية العجم للطغرائى فى ٥٩ بيتاً .

ومنها نسخة بمكتبة الأزهر بقلم معتاد بخط رمضان حلاوة سنة ١٢٩٥هـ وبهامشها تعليقات ، وبرقم (١١٥) أباظة .

(٢٣) شرح تحفة المودود :

مخطوط صغير بدار الكتب تحت رقم ٥٢ ش لغة مكتوب بخط مغربى قديم ، بحروف صغيرة ، فى ثمانى ورقات من الحجم الصغير أوله :

بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً مبارك الابتداء ، ميمون الانتهاء .

قال الفقير إلى رحمة ربه ، المستوهب مغفرة ذنبه ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى ، حامداً لربه الكريم ، ومهدياً لنبيه أفضل الصلاة والتسليم ، وما حضاً لآله وأصحابه خلاصة الود الصميم ، والثناء العميم مما أسر الله تعالى به إلى ، وأنعم به على ، قصيدة المقصور والممدود ، سميتها (تحفة المودود) (١) ، جعل الله إنشاءها لوجهه ، وأظفر قارئها بحقيقة العلم وكنهه ، بسم الله الرحمن الرحيم :

باب ما يفتح أوله ويقصر ويمد :

ثم يأتى بالنص ، ويتلوه الشرح باختصار ، مع اختلاف بعض ألفاظ القصيدة فى الشرح عنها فى المتن ، بما لا يغير المعنى ، على عادة ابن مالك فى معظم شروحه ، ثم يزيد فى ختام التحفة أبياتاً دعائية ثلاثة :

« وخير صـلاة أستديم على الذى هواه (٢) لأدواء القلـوب دواء
وأزكى ثنـاء أجتنيـه لآلـه وأصحابه إذ هم بذا رجحـاء
وأسأل لى عفواً ونيـل جوارهم غدا ، وإليها (٣) سـارع السعـداء»

(٢٤) الاعتضاد ، فى الفرق بين الظاء والضاد :

توجد نسخة من هذا المصنف ببرلين (٧٠٢٣) ومنه نسخة بدار الكتب مخطوطة رقم ٥٧٦ لغة ، كتبت بخط نسخ معتاد ، فى كتيب أوراقه ٢٧ ورقة ، وأسطره ١٥ سطراً ، يجمع نص

---

(١) فى النسخة « الودود » .
(٢) فى النسخة تشتبه الواو مع الدال فتوشك أن تكون « هداه » .
(٣) لفظ « إليها » غير واضح ، ولكنى أتيت بأقرب الألفاظ إلى المخطوط تمشيا مع النظم والسياق .

القصيدة ، وشرحاً موجزاً لها ، وقد تميز النص بسبقه بحرف « ص » وكتابته بحروف كبيرة ، وتميز الشرح بسبقه بحرف « ش » وكتابته بحروف أصغر . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ الإمام المتقن لسان العرب ، وسيد أهل الأدب ، بقية السلف ، وقدوة الخلف ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى ، غفر الله له : هذه قصيدة ، تجمع ضوابط مميزة للظاء من الضاد ، بحصر رزقت الإعانة عليه ، وخصصت بالسبق إليه . فأسأل الله كمال الأمنية ، بخلوص النية ، وبلوغ الأمل ، بقبول العمل ، بمنه وكرمه .

ص : بسبق شين أو الجيم استبانة ظا

أو كاف او لامها كالجظ ملتمظا

ش : تتميز الظا من الضاد بتقدم شين كشظاظ وهو عود الجوالق ، ورجل من ضبة يضرب بلصوصيته المثل فى قولهم : ألص من شظاظ .

وكشيظم وهو الطويل من الناس والخيل .

وكالشواظ بالضم والكسر وهو اللهب بلا دخان .

وتتميز الظا أيضاً بسبق جيم كالجظ وهو الجماع والطرد والرجل الضخم والسيء الخلق .

وكالجعظ وهو الدفع والرجل الضخم .

وكالجواظ وهو الصخر .

وكالجَوَّاظ وهو الغليظ خلقاً وخلقاً .

وتتميز الظا أيضاً بسبق كاف نحو : كظا الرجل يكظو إذا سمن .

وعكظ خصمه إذا غلبه بالحجة .

وكظه الطعام غمه من كثرة الأكل .

وكظم الغيظ أمسكه .

وتتميز الظا أيضاً بسبق لام أصلية كلفظ ولحظ والالتماظ وهو الأكل والالتفات .

فإن تقدم مع أحد هذه الأحرف قبله أو بعده راء أو ياء أصلية أو هاء تعينت الضاد بعد استثناء ما يستثنى .

فتتعين الضاد لتقدم الراء كشرض وهو المكان الغليظ ، والجريض وهو الريق الذى يغص به عند الموت ، وكالكراض وهو ماء الفحل .

وتتعين الضاد لتقدم الياء كالجيض وهو الحيد فى القتال ، والهاء كهلض الشيء إذا حركه لينقلع .

وهكذا يأتى بالبيت أو مجموعة الأبيات ، ويتبعها أو يسبقها بالشرح الموجز فى إلمام عجيب باللغة ومفرداتها ومعانيها .

(٢٥) الاعتماد ، فى نظائر الظاء والضاد :

أشار إليها بروكلمان ، ومنها نسخة بالظاهرية بدمشق .

(٣٦) قصيدة أخرى فى الظاء والضاد :

لعلها (تحفة الإحظا) ، فى الفرق بين الضاد والظا ، وقد أشار إليها صاحب النظم ، كما أشار إليها بروكلمان ، قال صاحب النظم :

وفى الضاد والظا قد أتى بقصيدة ... وأتبعها أخرى بوزنين أصلا
وبين فى شرحيهما كل ما غدا ... على الذهن معتاصا فأصبح مجتلى

(٢٧) كما أشار الى أرجوزة أخرى فى الطاء والصاد :

(هكذا بالمهملتين) وأظن أنه تحريف فى : ظاء والضاد بالمعجمتين :

وأرجوزة فى الطاء والصاد قد حوى ... بها تمما معنى لطيفاً وحصلا

هذا ، وقد ذكر فى دائرة المعارف الإسلامية أن له : « الاعتداد فى الفرق بين الزاى والصاد » وقد تبين لى بعد البحث أنها هى التى سبقت الإشارة إليها باسم «الاعتضاد فى الفرق بين الظاء والضاد» ، وأصاب اسمها وقافيتها التحريف عند الترجمة ، إذ ذكر أنها منظومة زائية من بحر البسيط وهى ظائية ، وذكر نفس الرقم (٧٠٢٣) برلين ، المذكور للاعتضاد . وعلى كل حال قد ذكرت للمؤلف الآن أربعة مصنفات حول الظاء والضاد ، والطاء والصاد ، فإذا لم يكن له غير قصيدتين فى الظاء والضاد ، كان المصنفان الآخران هما الشرحان المذكوران ضمن المصنفات ، وهما من مصنفاته المفقودة .

(٢٨) النظم الأوجز ، فى مايهمز ومالا يهمز ، وشرحه :

ذكره السيوطى فى البغية ، والمقرى فى نفح الطيب ، وأشار إليه الناظم بقوله :

ونظم أخرى فى الذى يهمزونه ... وما ليس مهموزا ، بشرح لها تلا

ولم أعثر على نسخ منه بالمكتبات التى تيسر لى الاطلاع عليها ، فلعله من مؤلفاته المفقودة أيضا .

(٢٩) الوفاق فى الابدال :

ذكر بروكلمان أن له « وفاق الاستعمال فى الإعجام والإهمال » وذكر أن منه نسخة بمكتبة استامبول (شهيد على برقم ٢٦٧٧–٣) فلعله هو الذى أشار إليه الناظم بقوله :

وألف فى الإبدال مختصراً لـه ... دعاه الوفاق ، فاق تصنيف من خلا

(٣٠) كتاب الألفاظ المختلفة :

قيل فى دائرة المعارف إنه رسالة فى المترادفات (برلين ٧٠٤١) .

(٣١) ذكر معانى أبنية الأسماء الموجودة فى المفصل :

أشار إليه بروكلمان ، ومنه نسخة بالظاهرية بدمشق : (ل ٥٥) .

(٣٢) فتاوى فى العربية :

قال السيوطى ، ورأيت فى بعض المجاميع الموقوفة بخزانة الشيخ محمود فتاوى لابن مالك فى العربية ، جمعها له بعض طلبته ، وقد نقلتها فى تذكرتى ، ثم فى الطبقات الكبرى فى ترجمته .

(٣٣) منظومة فى ماورد من الأفعال بالواو والياء :

أشار إليها ناظم المصنفات بقوله :

ونظم فى الأفعـال أيضا قصيـدة ... فسهل منها كل وعـر وذلـلا

ومنها نسخ بدار الكتب مطبوعة طبعات مختلفة بأرقام ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ مجاميع ، وقد ذكرها السيوطى بالمزهر ، حيث قال فى ذكر الأفعال التى جاءت لاماتها بالواو وبالياء : عقد لها ابن السكيت باباً فى إصلاح المنطق ، وابن قتيبة باباً فى أدب الكاتب ، وقد نظمها ابن مالك فى أبيات .. وذكر السيوطى القصيدة ٤٩ بيتاً ، ولكنى وجدت القصيدة كاملة ، وعدتها ٦٩ بيتاً ، منها بيت واحد للعلامة نصر الهورينى المصرى وهى ضمن « شرح التكميل لخاتمة التسهيل » للأستاذ العلامة السيد عبد الله بن محمد بن حامد السقاف العلوى مفتى حضرموت ، ومعها منظومة للشيخ محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغفار باكثير الحضرمى فى فن الخط ، مطبوع بمطبعة حجازى بالقاهرة ، ومنه نسخة بدار الكتب ، تحت رقم ٤٤٥ صرف . وهذه بعض أبيات منها :

حمداً لربى والصـلاة لأحمـد ... من قد دعوت لهديه ودعيتـه

والآل والأصحـاب أرباب التقى ... ثم السلام تلوته وتليتـه

اعلم بأن الواو واليـا قد أتت ... فى بعض ألفـاظ كنحو منيتـه

قل إن نسبت : عزوته وعزيتـه ... وكنـوت أحمـد كنية وكنيتـه

وطغوت فى معنى طغيت ومن قنى ... شيئاً يقول قنوته وقنيته .. الخ

ومنها نسخة بمكتبة الأزهر طبع القاهرة سنة ١٢٧٨ هـ ضمن مجموعة برقم (١١٠٢) مجاميع صرف .

(٣٤) كتيب صغير ، لبيانما فيه لغات ثلاث فأكثر وغير ذلك : وهو ضمن مجموعة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٥٠٩ مجاميع لغة . أوله : بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم . قال الشيخ الإمام العالم العلامة جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الجيانى فى لغات الأصبع والأنملة وغيرهما :ـ

تثليث با اصبع مع شكل همـزته ... بغير قيد مع الأصبوع قد نقلا

وأعط أنملة مانال الاصبع (١) إلا الواو فالمد للبا وحـدها بـذلا

أرز أرز أرز صـح مع أرز ... والرز والرنز (٢) قل ماشئت لا عذلا

لدن بتثليث دال لدن لدن لدن ... ولد ولد لدن أوليت فعـلا

فا أف ثلث ونون إن أردت وأف ... أفا (٣) ورفعا ونصبا إنه قبلا .. الخ

---

(١) القطعة فى البغية ص ٥٦ ، والوافى بالوفيات جـ٣ ص ٣٦١ ، وفى رواية البغية : ماكان الأصبع .

(٢) فى البغية : والدنز ، ويظهر أنه تحريف مطبعى .

(٣) فى الوافى : أفى ، وقد ذكر فى القاموس أن لغاتها أربعون .

وله فى خيل السباق العشرة ، على الترتيب : (١)

خيل السبـــاق المجلى يقتفيه مصـــل   والمسلى وتال قبـــل مرتـــاح
وعاطف وحظى والمؤمل واللطيم   والفسكل السكيت يا صاح

وله فى أسماء الذهب :

نضر نضير نضار زبرج سيرا (٢)   وزخرف عسجد عقيان الذهـــب
والتبر ما لم يذب وأشركوا ذهبـــا   وفضة فى نسيك هكذا الغـــرب

وله ملغزا:

إل ابن الخير عن ضررا خشيتـــا   فحسن الحزم رأيا ان دهيتـــا
وهذا مذهب وعـــر مـــداه   مواصل غـــرة قد حان صيتـــا
إذا الملهوف ذا صـــدق عطـــاء   تنل حسن المحـــامد ما حييتـــا

قال الصفدى : — وذكر السيوطى نفس الرواية — كذا أنشدنيه العلامة أثير الدين أبو حيان : بفتح اللام من ال ، وفتح النون من ابن ، وبنصب ضرر ، وفتح النون من فحسن ، وضم الميم من الحزم ، وكسر الباء من مذهب ، وفتح الفاء من الملهوف ، ونصب الهمزة من عطاء ، وضم النون من حسن ، وفتح الدال من المحامد .

وتفسيره أن ال فعل أمر ، وابن مفعول ، وعن بمعنى أن أبدلت الهمزة عينا ، وحسن فعل ماض ، وذا مذهب حال ، ومواصل فاعل ، وفعل أمر — من وأى — ، وذا الملهوف مفعول وبدل ، وعطاء مفعول ثان ، وحسن منادى ، والمحامد مفعول تنل .

وقد ذكر الصفدى فى الوافى بالوفيات ، أن لابن مالك من هذه الضوابط الشيء الكثير .

مؤلفاته فى الصرف :

كتب ابن مالك الثلاثة الكبرى فى النحو : الكافية ، والألفية ، والتسهيل ، تتضمن أبحاثا فى الصرف ، على عادة أكثر النحاة ، فى اعتبار النحو والصرف مبحثين يكمل أحدهما الآخر ، فقد دأب كثير من النحاة على أن يردف بحث النحو بموجز فى الصرف ، وهكذا فعل ابن مالك فى مصنفاته النحوية الكبرى ، ولكنه لم يكتف بهذه الملاحق للتعريف بالصرف ، ويظهر أن هذا أيضاً من بعض مظاهر تأثره بابن الحاجب ، فقد أخرج ابن الحاجب الكافية فى النحو ، والشافية فى الصرف ، وأخرج ابن مالك الكافية الشافية فى النحو والصرف معاً ، ولم يقف عند هذا الحد فى معالجة مسائل الصرف ، بل أفرد لها بعض المصنفات ، على ما أشارت إليه المراجع ، وجاء فى نظم المصنفات :

وعرف بالتعريف فى الصرف إنه   إمام غدا فى كل فضل مفضلا
وفى شرح ذا التعريف فصل كل ما   أتى مجمـــلا فيه وبين مشـــكلا

---

(١) الوافى ص ٣٦٢ ، ونفح الطيب جـ ٧ ص ٢٧١ .

(٢) فى النسخة المنقول عنها النص : سير ، بدون ألف ، وفى القاموس : والسيراء كالعنباء نوع من البرود فيه خطوط صفر أو يخالطه حرير ، والذهب الخالص فلعل صحة اللفظ : سيرا مخففا من سيراء .

(٣٥) ايجاز التعريف فى علم التصريف :

ذكر فى دائرة المعارف وقيل : (انظر درنبورج ، فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بالإسكوريال ٣٣٠ ، ٦) . والذى وجدته بدار الكتب بعنوان : تصريف ابن مالك ، منه نسختان إحداهما مصورة برقم (٥٠٥١ هـ) والأخرى مخطوطة محفوظة بالتيمورية برقم (٣٧ صرف) هى التى نقلت عنها المصورة .

والمخطوطة فى ثمانى صفحات من الحجم المتوسط ، مسطرتها ١٤ سطراً ، مكتوبة بخط نسخ معتاد ، مشكول شكلا تاماً ، فصولها موضحة بالمداد الأحمر ، وكذلك أوائل العبارات والأمثلة مميزة بعلامة حمراء ، أولها : —

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه نستعين .

الاسم المجرد من الزوائد إما ثلاثى كفلس وفرس وكبد وعضد وحبر وعنب وإبل وبرد وصرد وعنق ... الخ .

والبحث فى ثلاثة عشر فصلا موجزاً ، كلها فى الإبدال ، ما عدا الفصل الأول فى بيان الزيادة والأصالة ، والأخير فى الإدغام .

ويليه فى المجلد ذاته ، شرح ابن إياز النحوى على تصريف ابن مالك ، وهو شرح لهذا التصريف يقول فيه بعد المقدمة :

وبعد ، فإن جماعة من المشتغلين على ، والمترددين إلى ، التمسوا منى أن أبين لهم ما ألغزه الشيخ الإمام ابن مالك المغربى فى تصريفه ، وأتبع كل فصل بما يليق به من تصحيحه أو تزييفه ، فأجبت ملتمسهم وشرحته ، وكشفته كشفاً شافياً وأوضحته ، ونبهت على ضوابطه الجامعة ، واحترازاته اللطيفة النافعة .... الخ ، ثم يبدأ الشرح :

قال : الاسم المجرد .... الخ .

قلت : بدأ بتبيين وزن الاسم .... الخ .

وقول المصنف ، وقول الشارح موضحان بالمداد الأحمر ، وكذا أوائل العبارات والأمثلة ، على النحو الذى سار عليه الناسخ فى المتن .

وهو شرح جيد واف ، يقع فى إحدى وسبعين صفحة من نفس الحجم السابق وفى ختامه : تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه ، على يد أضعف عبيده ، الراجى غفران ربه (اسم غير ظاهر) ابن يونس بن عبد العزيز المارد انى .. فى نهار الأربعاء تاسع عشر ربيع الأول سنة (علامة غير واضحة) عشر وسبعمائة (هكذا) .

هذا ، وقد جاء فى ترجمة ابن إياز (١) أنه شرح الضرورى لابن مالك ، ولم أجد ذكراً للضرورى ضمن مصنفات ابن مالك ، فلعله هذا الشرح ، وإنما حرف الناسخ أو الطابع التصريف

---

(١) بغية الوعاة ص ٢٣٣ ، وقد توفى ابن اياز سنة ٦٨١ هـ ، وولى مشيخة النحو بالمستنصرية .

إلى الضرورى ، أو لعل المقصود بالضرورى ، ما أشار إليه ابن مالك فى مقدمة شرحه (١) لتصريف الكافية :

« من التصريف الضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها .... الخ . وغير ضرورى كبناء مثال من مثال ... الخ » .

(٣٦) شرح تصريف ابن مالك ، المأخوذ من كافيته :

لعل هذا العنوان من وضع ناقل الشرح من تلاميذ ابن مالك . منه مخطوطة بدار الكتب برقم (١م) صرف . وهى فى ٥٩ صفحة من القطع المتوسط ، مسطرتها ٢١ سطراً ، بخط النسخ الجميل ، وفصولها مميزة بالخط الكبير ، وهو شرح لقسم الصرف بالكافية فى ٢٦ فصلا ، أوله :

بسم الله الرحمن الرحيم .

قال الشيخ الإمام الزاهد جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائى الجيانى ، رحمه الله :
أما بعد حمدا لله تعالى حق حمده ، والصلاة والسلام على محمد رسوله وعبده ، وعلى آله وصحبه الموفين بعهده ، فإنى استخرت الله فى تبيين ما تضمنه تصريف الأرجوزة الموسومة بالكافية ، والله بالإعانة كفيل ، وهوحسبنا ونعم الوكيل .

فصل نبين فيه مايصرف وما لايصرف وما يتعلق بذلك :

تغيير بنية لمعنى قصدا ... تصريفها كجعل جود أجودا
وهو من الحرف وشبهه امتنع ... ومن يصرف ما سواهما يطع

التصريف تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها ، لغرض لفظى أو معنوى ، ولا يليق ذلك إلا بمشتق ، أو بما هو من جنس مشتق ، والحرف غير مشتق ، ولا مجانس لمشتق ، فلا يصرف هو ولا ما يوغل فى شبهه من الأسماء . « ومن يصرف ما سواهما يطع » .

أى من رام تصريف ما ليس حرفاً ولا شبه حرف يوافق ولا ينازع ، فإنه يحاول تصريف مايليق به التصريف .

ثم من التصريف ضرورى كصوغ الأفعال من مصادرها ، والإتيان بالمصادر على وفق أفعالها ، وبناء فعال وفعول من فاعل قصدا للمبالغة ؛ وغير ضرورى كبناء مثال من مثال .. الخ

وآخره فصل :

لآلة من الثلاثى مفعلة ... ومفعل أو مده ومفعله

ثم إثبات تاريخ النسخ : فرغ من نسخه عبد الصمد بن إبراهيم بن خليل ، يوم الثلاثاء سادس عشر المحرم سنة ثمان وعشرين وسبعمائة .

فى القراءات

(٣٧) المالكية فى القراءات :

أشار إليها الناظم بقوله :

ونظم فى علم القراءات موجزا ... قصيدا يسمى المالكى مبجلا

(١) بيان هذا الشرح يأتى بعد الفراغ من هذا التعقيب .

فلعل هذه القصيدة هي داليته التي نظمها على نسق الشاطبية ، ونسبها إلى شهرته ، كما نسبت الشاطبية إلى الشاطبي ، يقول فيها مشيرا إلى الشاطبية :

ولا بد من نظمي قوافي تحتــــوى لما قد حوى «حرز الأماني» وأزيدا

(٣٨) اللامية في القراءات :

وقد ذكر ابن الجزري في طبقات القراء (١) أن ابن مالك قد نظم في القراءات قصيدتين ، إحداهما دالية ، هي السابقة ، والأخرى لامية ، يقول فيها :

بذكر إلهي حامــداً ومبسمــلا بدأت فأولى القــول يبدأ أولا

وآخرها : وزادت على «حرز الأماني» إفادة

وقد نقصت في الجرم ثلثــــا مكمــــلا

كتاب العروض ، وخطأ نسبته إليه :

أشير إليه في دائرة المعارف ، وقيل (انظر درنبورج فهرس المخطوطات العربية المحفوظة بالأسكوريال (٣٣٠ ، ٦) . ولم أجد بالمراجع العربية التي وقعت لي إشارة إلى هذا الكتاب فلعله لابنه بدر الدين الذي كان معنياً بعلوم البلاغة والمنطق والعروض ، وله مقدمة في العروض (٢) . هذا وقد جاء في فهارس الإسكوريال تحت الرقم السابق . ضمن مجموعة : كتاب في العروض للشيخ أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي الجياني الطائي مؤلف الألفية (هكذا) ستة عشر باباً ، تسمى بحورا وشطورا ، بخط مغربي في ٧٧ ورقة ، مسطرتها ٢٢ سطراً ، ثم قال : انظر حاجي خليفة ، وقد وجدته في كشف الظنون لبدر الدين (٣) .

وكتاب : **نظم الكفاية في اللغة** ، بدار إحياء المخطوطات العربية منه نسختان برقمي ٧٧٣ ، ٢٨٧ لغة . وقيل عنه إنه تأليف جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ والنسخة الأولى كتبت سنة ٧٩٣ هـ بخط يوسف بن عبد الرحمن الأسدي المعري . وفي مكتبة الأزهر نسخة من هذا المصنف برقم ١٩٨ لغة بعنوان : «نظم الكفاية» لم يعلم مؤلفه وبعد البحث والتحقيق ظهر أن هذا المصنف نظم لكتاب «كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ» لأبي إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن الاجدابي الطرابلسي المتوفى في حدود سنة ٦٠٠ هـ.

والنظم للقاضي شهاب الدين أبي عبد الله محمد بن حسن بن الخوبي المتوفى سنة ٦٩٣ هـ . وقد نسب السيوطي في بغية الوعاة ص ١٧٨ كتاب الكفاية لابن الأجدابي ونسب نظم الكفاية لابن الخويّ ص ١٠ كما ذكر مثل ذلك صاحب كشف الظنون ص ١٥٠٠ وعلى نسخة الأزهر إشارة تفيد ذلك مع شيء من الاضطراب.

وقد ذكر بروكلمان أن لابن مالك أرجوزة في الإملاء ، وبيتين عليهما شرح له يتضمن ضوابط ظاءات القرآن .

---

(١) حـ/٢ ص ١٨٠ .

(٢) بغية الوعاة ص ٩٦ .

(٣) عروض ابن مالك ، بدر الدين محمد بن محمد النحوي المتوفى سنة ٦٨٦هـ (المجلد الثاني ص ١١٣٤).

وأخشى أن يكون بروكلمان ، قد تسرع فى نسبة أرجوزة الإملاء لابن مالك ، وأن الأمر التبس عليه باطلاعه على إحدى الأرجوزتين الملحقتين بالكافية والتسهيل ، إذ لم تعرف لابن مالك أراجيز فى الإملاء ، ولم تشر المراجع العربية إلى شىء من هذا ، بل يكاد يكون من المؤكد أنه لم يصنف فى الإملاء ، بدليل أن أبا الثناء محمودا قد ذيل الكافية بنحو مائة بيت فى طريقة الكتابة ، على ماسبقت الإشارة إليه ، كما أن الشيخ محمد بن حامد بن عبد الغفار باكثير ذيل التسهيل بقصيدة ضمنها علم الخط ، وشرحها الشيخ السقاف بشرح سماه : التكميل لخاتمة التسهيل ، على ما مر ذكره ، فلعل بروكلمان قد ظن أن ابن مالك هو صاحب الأرجوزة الأولى أو الثانية .

وذكر السيوطى أيضا : ومن أغرب ما رأيته فى شرح الشواهد لقاضى القضاة العلامة بدر الدين محمود العينى ، قال فى شواهد المبتدأ : ولولا بنوها حولها لخطبتها .. كذا وقع فى كتاب ابن الناظم ، وكذا فى شرح الكافية والخلاصة لأبيه ، وهو تصحيف ، وما ذكره من أن والده شرح الخلاصة ليس بمعروف ، والظاهر أنه سهو ، ثم رأيت فى تاريخ الإسلام للذهبى أيضاً ، قال فى ترجمته : وله الخلاصة وشرحها (١) :

والرد على رواية العينى سهل ميسور ، فهو يقصد : شرح ابن الناظم للكافية والخلاصة ، وهما من تصنيف أبيه ، وعلى هذا يستقيم الخبر ، ولا سهو ولا تصحيف .

وأما ما ذكره الذهبى ، فأظنه كالذى ذكره ابن العماد فى شذرات الذهب (٢) : «ومن تصانيفه .. كتاب الكافية الشافية ، وكتاب الخلاصة ، وكتاب العمدة وشرحها ... ويمكن أن يحمل خبر الشرح هنا على التغليب ، من أنه شرح الكافية الشافية والعمدة ، فجاءت الخلاصة ضمن الخبر تساهلا . وعلى كل حال ، لم يثبت عند أحد ممن اهتموا بشروح الخلاصة ، على كثرتهم ، أن المصنف قد شرحها .

وقد ذكر ابن العماد وابن قاضى شهبة فى طبقاته من مؤلفات ابن مالك : الضرب فى معرفة لسان العرب ، ولم أجد بين المراجع مايثبت نسبة هذا إليه ، فلعله استنتاج من مؤلف أبى حيان : ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أو لعله من كتب ابن مالك المفقودة .

الفوائد والمقاصد :

قيل إن الفوائد هو الأصل الذى لخص منه التسهيل ، (٣) وروى المقرى فى نفح الطيب عن العلامة العجيسى (٤) أنه قال : وذكر غير واحد من أصحابنا أن له كتاباً آخر سماه بالمقاصد ، وضمنهما ، أى الفوائد والمقاصد ، تسهيله فسماه لذلك : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد .

---

(١) البغية ص ٥٥ .

(٢) شذرات الذهب جـ ٥ ص ٣٣٩ .

(٣) بغية الوعاة ص ٥٥ ، وهامش نفح الطيب جـ ٧ ص ٢٦٣ .

(٤) الإمام شرف الدين يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العلامة العجيسى المغربى . ولد سنة ٧٧٧ هـ ، وأخذ أنواع العلوم تفسيرا وحديثا وفقها وأصولا وكلاما وعربية ، وله شرح على الألفية منثور ، وآخر منظوم . توفى فى شعبان سنة ٨٦٢ هـ . (نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص ٣٥٧) .

وقال السيوطى فى بغية الوعاة : وله مجموع يسمى «الفوائد» فى النحو، وهو الذى لخص منه التسهيل ، ذكر شيخنا قاضى القضاة محيى الدين عبد القادر بن أبى القاسم المالكى ، نحوى مكة، فى أول شرحه للتسهيل ، قال : الألف واللام فى تسهيل الفوائد للعهد أشاربها إلى الكتاب المذكور ، قال : وإياه عنى سعد الدين بن العربى بقوله :

إن الإمام جمال الدين فضـــله   إلهـــه ولنشر العلم أهلــه
أمــلى كتاباً له يسمى «الفوائد» لم   يـــزل مفيـداً لـذى لب تأملـه
فكل مسألة فى النحــو يجمعهــا   إن «الفوائد» جمـع لا نظـــير له

قال : وقد ظن الصفدى أن الأبيات فى التسهيل ، فقال : فى قوله « إن الفوائد جمع لانظير له » تورية ، لولا أن الكتاب « تسهيل الفوائد » لا « الفوائد » ، وليس كذلك، وإنما أراد ما ذكرناه . (١)

وقد ذكر الدمامينى فى مقدمة شرحه للتسهيل أيضاً : قال ابن رشيد : ونظم رجزاً فى النحو عظيم الفائدة ، تستعمله المشارقة ، ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد المحوية ، ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تسهيلا لذلك الكتاب وتكميلا ، وإنه لاسم طابق مسماه ، وعلم وافق معناه ... قال الدمامينى : وقد قرظ سعد الدين بن العربى الصوفى ، رحمه الله الكتاب المذكور ، والمسمى بالفوائدالنحوية ، فقال : إن الإمام جمال الدين فضله ، وظن الصلاح الصفدى أن هذا تقريظ لتسهيل الفوائد ، فقال فى كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام : هذا فى غاية الحسن ، لو كان الكتاب المذكور يسمى بالفوائد ، وإنما اسمه تسهيل الفوائد ، فذكر المضاف إليه ، وترك المضاف الذى هو العمدة ، فجعل التورية بسبب ذلك مقدوحاً فيها ، وقد علمت اندفاع ذلك ، وإنما نشأ له هذا الوهم ، من عدم اطلاعه على الكتاب المسمى بالفوائد ، وهو معذور بعزة وجوده (٢) ..... ، وستأتى زيادة بيان فى تحقيق هذا الكلام .

شعره

وذكر المقرى فى نفح الطيب ، أن بعضهم قال : من أحسن ما رأيت من شعر ابن مالك:

إذا رمدت عينى تداويت منكم   بنظرة حســن أو بسـمع كلام
فإن لم أجد ماء تيممت باسمكــم   وصليت فرضى والديار أمـــامى
وأخلصت تكبيرى عن الغير معــرضا   وقابلت أعـلام السـوى بســلام
ولم أر إلا نور ذاتك لأنحـــا   فهل تدع الشمس امتداد ظـــلام

قال السيوطى : وأما تصانيف ابن مالك ، فقد رأيت فى تذكرة الشيخ تاج الدين ابن

---

(١) المرجعان السابقان .
(٢) ص ٣ من شرح الدمامينى على التسهيل .

مكتوم ، أن بعضهم (١) نظمها فى أبيات ، قال الشيخ تاج الدين وقد أهمل أشياء أخر من مؤلفاته ، فذيلت عليها . وهذا مطلع النظم مع التذييل :

سقى الله رب العرش قبر ابن مالك ... سحائب غفران تغاديه هطلا
فقد ضم شمل النحو من بعد شته ... وبين أقوال النحاة وفصلا
بألفية تسمى الخلاصة قد حوت ... خلاصة علم النحو والصرف مكملا
وكافية مشروحة أصبحت تفى ... لعمرى بالعلمين فيهما تسهلا
ومختصر سماه عمدة لافظ ... يضم أصول النحو لا غير مجملا
وبين معناه بشرح منقح ... أفاد به ما كان لولاه مهملا
وآخر سماه بإكمال عمدة ... فزاد عليها فى البحوث وعللا
وصنف للإكمال شرحاً مبيناً ... معانيه حتى غدت ربة انجلا
ولا سيما التسهيل لو تم شرحه ... لكان كبحر ماج عذبا وسلسلا ... الخ

وهذه الأبيات التى ذيل بها ابن مكتوم المنظومة :

وأملى كتاباً بالفوائد نعته ... وآخر نظما للفرائد (٢) والعلا
وصنف شرحاً للجزولية التى ... غدا نظمها كالصخر حتى تسهلا
وسبكاً لمنظوم وفكاً لمختم ... على هيئة التوضيح فاضمم لما خلا
وقيل : وشرحاً للخلاصة فاستمع ... وفى النفس من (٣) تصحيح ذا القيل ما غلا

(١) هو شمس الدين بن الساكن الطوسى ، كما جاء فى مقدمة « إكمال الإعلام بتثليث الكلام » وسبقت الإشارة إليه .
(٢) فى النسخة : للفوائد ، بالواو ، وهو تصحيف ، على ما سبق بيانه .
(٣) فى النسخة : فى تصحيح ، ويبدو أن « من » أولى وأنسب .

مذهبه النحوى

يبدو لى من دراستى لابن مالك أن الرجل لم يفته كتاب من كتب النحو الهامة ، من كتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه ، دون أن يقرأه ويفيد منه ، بل لا أغالى إذا قلت إنه درس كل هذه الكتب دراسة وافية واعية ، فقد عرف عنه أنه كثير الدأب على القراءة والاطلاع ، على ما مر فى سيرته ، حتى إنه ليخيل إلى وهو يتصدى للتصنيف كأنما يمسك بيمناه القلم ، وتحت يسراه كتب سيبويه والكسائى والفراء والأخفش والمبرد والزجاج وابن السراج وثعلب والجرمى والزجاجى والفارسى والسيرافى وابن كيسان وابن برهان وابن جنى وابن الأنبارى والزمخشرى وابن مضاء وابن خروف والشلوبين وابن عصفور وابن الحاجب وغيرهم من كبار النحاة ، فإنا نجد آراء هؤلاء جميعا وغير هؤلاء معروضة فى كتبه النحوية بعامة ، وفى التسهيل وشرحه بخاصة ، يوافقها أو يخالفها ، يؤيدها أو يردها ، يقويها أو يضعفها ، يصححها أو يخطئها ، يوازن بينها ويجتهد ويرجح ويختار فى تبصر وثقة واعتداد ، هذا إلى جانب إحاطة باللغة والقراءات والحديث فى شروحه ومناقشاته واستشهاداته (١) .

ولقد مر بنا ما شهد به أحد تلاميذه أبو الثناء محمود من ذكر ابن مالك لما بين تهذيب الأزهرى ومحكم ابن سيده من فروق ، مما لا يقدر عليه إلا من أحاط بكل ما فى الكتابين الكبيرين ، كما يقول الصفدى تعليقا على الخبر ، وقد مر بنا خبر حفظه لبعض شواهد النحو يوم وفاته ، عليه رحمة الله .

وابن مالك إلى جانب علمه بالنحو واللغة والقراءات ، كان من رجال الحديث المعدودين فى عصره ، وكان من تلاميذه المبرزين القطب اليونينى ، وقاضى القضاة بدر الدين بن جماعة ، وقد روى له الجلال السيوطى بعض الأحاديث بسنده ضمن أحاديث النحاة الواردة فى خاتمة بغية الوعاة .

ذكرت هذا قبل أن أتعرض لبيان مذهب ابن مالك النحوى لأذكّر بأهم المؤثرات التى أثرت فى مذهبه وآرائه واتجاهاته .

وقد تبين لى من دراستى لابن مالك أن التسهيل هو خلاصة دراساته فى النحو ، وأن مذهبه النحوى الذى يستخلص من التسهيل ، هو خلاصة آرائه ومذاهبه النحوية جميعا . أما خصائص هذا المذهب فيمكن إجمالها فى النواحى الآتية : –

(١) التجديد فى منهج التأليف :

وأول ما يطالعنا من سمات هذا المذهب هو ميل ابن مالك إلى التجديد والابتكار فى منهج التأليف ، ويمكن أن نلمس هذه السمة بمقارنة التسهيل بكتاب سيبويه ، ومفصل الزمخشرى ، وكافية ابن ابن الحاجب وهى أهم كتب النحو السابقة على التسهيل ، حيث اعتمد صاحب الكتاب على تقسيم النحو إلى أبواب ، ووقف الزمخشرى عند تقسيمه إلى فصول ، وسار ابن الحاجب على نهج صاحب

---

(١) انظر شواهد التوضيح ، وشرح التسهيل لابن مالك .

المفصل فى التقسيم العام ، دون اهتمام بتبويب أو تفصيل ، ثم جاء ابن مالك فنظم رءوس المسائل فى أبواب ، وفروعها فى فصول ، مما يعد من أحدث مناهج التقسيم فى التأليف.

ولا يقف أمر اجتهاده فى هذا الجانب عند التبويب والتفصيل ، بل نلمس الطرافة والتجديد فى ترتيبه لأبواب النحو وفصوله ، على ماهو واضح فى التسهيل مما حاز إعجاب الدارسين ، ووقف بهم عند حدوده ، لا يكادون يخرجون عليها .

ومنهج ابن مالك فى ترتيب مسائل النحو منهج دراسى تعليمى ، يعتمد أكثر ما يعتمد على المناسبة والاستطراد وارتباط اللاحق بالسابق ، وهو متأثر فى هذا الترتيب إلى حد ما بابن معط فى ألفيته ، إلا أنه على عادته فى تأثره بغيره لا يأخذ الشيء برمته ، ولا ينقل النهج بنصه ، ولكنه يخضعه لذوقه وتفكيره وتجاربه واجتهاده، وإن الباحث ليروعه ميل الرجل إلى التجديد والابتكار حتى فى كتبه حين يتصدى لشرحها أو تلخيصها ، وقد جاء منهجه فى التسهيل خلاصة لتجاربه ودراساته الطويلة ، فكان صورة واضحة لمنهج المعلم الذى أتقن فنه ، وأحاط بتفاصيله ، وخبر خصائصه ودقائقه ، ثم وضعه بعد الخبرة والتجربة والمعاناة منهجا صافيا سائغا للدارسين .

(٢) النظم العلمى :

ويعد ابن مالك إمام النظم فى علوم العربية غير مدافع ، فهو صاحب الباع الطويل فى هذا الميدان ، إذ تبلغ عدة أبياته التى نظمها فى هذا الميدان أكثر من عشرة آلاف بيت فى النحو واللغة والقراءات . ومن ثبت مؤلفاته يتبين لنا أن المنظومة منها تبلغ خمسة عشر مصنفا ، منها ثلاثة فى النحو هى الكافية فى نحو ثلاثة آلاف بيت ، والألفية فى ألف بيت ، ونظم المفصل الذى أعتقد أنه لا يقل عن الألفية ، وعشرة فى اللغة هى : إكمال الإعلام فى نحو ألفين وسبعمائة وخمسين بيتا ، تحفة المودود فى مائة واثنين وستين بيتا ، ولامية الأفعال فى مائة وأربعة عشر بيتا ،وأربع منظومات فى الظاء والضاد ، والنظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز ، ومنظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء ، ومنظومتان كبيرتان فى القراءات هما : اللامية والمالكية ، ومنظومات صغيرة فى خيل السباق ، وأسماء الذهب ، والألغاز .

وقد تميز نظم ابن مالك ، مع أنه نظم علمى ، بالرقة والصفاء ، وقد أشرت فى بيان المصنفات إلى كثير من الأمثلة التى تثبت براعة ابن مالك فى هذا اللون من التصنيف لدرجة لم يسبقه إليها سابق ، ولم يلحقه فيها لاحق ، وقد كان هدفه الأول من هذه المقطوعات تيسير النحو واللغة والقراءات على الدارسين .

(٣) التيسير :

هذا من ناحية الشكل والنهج العام فى التأليف ، أما من ناحية الموضوع ، فالسمة الغالبة على ابن ابن مالك فى النحو هى توخى السهولة والتيسير فى كل ما ذهب اليه من آراء واتجاهات ، حتى إنه ليصرح فى كثير من المناسبات بأنه اختار هذا المذهب لأنه المذهب الأسهل ، أو لبعده عن التكلف والتعقيد ، واسم التسهيل أوضح دليل على اتجاه ابن مالك العام فى النحو ، بل إن إكثاره من النظم إنما هو لتيسير الحفظ والضبط على الدارسين ، كما سبق القول .

(٤) المزج والاختيار :

ومن أهم ما تميز به ابن مالك ، جرأته فى المزج بين مذاهب النحاة بصريين وكوفيين وبغداديين ومغاربة ، دون ميل أو انحياز ، يعرض الآراء فى دقة وأمانة ، ويرجح ويتخير أو يتخذ لنفسه موقفا خاصا ، حسب ما يمليه عليه اجتهاده الحق ، ووفق ما يهديه إليه تفكيره الحر ، وفى التسهيل وشرحه ما يوضح هذا الاتجاه كل التوضيح ، فنحو التسهيل مزيج من نحو البصريين والكوفيين والبغداديين والمغاربة ، وإن كانت المسحة الغالبة هى المسحة البصرية ، إذ خالفهم فى نحو ست مسائل فقط ، بينما خالف الكوفيين فى نحو أربع وستين مسألة ، وقد خالف الجمهور فى بعض المسائل ، واتخذ لنفسه فى هذه المسائل موقفا خاصا ، على ما أشير إليه فى حديثى عن التسهيل .

(٥) مزج النحو باللغة والتصريف :

ومذهب ابن مالك فى المزج لا يقف به عند مسائل النحو ومذاهب النحاة ، بل يعدو ذلك إلى مزج النحو بالتصريف وباللغة كلما سنحت لهذا المزج سانحة ، أو دعا إليه استطراد ، فما أكثر ما يمزج النحو باللغة عندما يعرض لبيان لهجات العرب فى لفظ أو أداة ، فهو مثلا يذكر لغات العرب فى سوف وحيهل ولعل وأداة التعريف وقط ولدن وهيهات وكأين وغيرها ، كما يذكر مبانى الأفعال عند حديثه عن الأفعال ، ومبانى المصادر عند حديثه عن المصادر وعملها ، ويستطرد إلى بيان أشكال الجموع عند الحديث عن المثنى والجمع ، هذا على الرغم من أنه خص التصريف بقسم من الكتاب بل صنف فيه كتبا خاصة .

وهذا وإن أخذ على ابن مالك فى منهجه التأليفى ، فهو على أى حال اتجاه تميز به فى تأليف النحو ، متأثراً ، كما قلت ، بنزعة التدريس ، فالاستطراد سمة غالبة على المعلم ، يجد نفسه مدفوعا إليها فى كثير من الأحيان عن غير قصد ، توسعا فى شرح ، أو جلاء لغموض ، وابن مالك قضى حياته كلها بين التدريس والتصنيف ، فلا عجب أن تغلب ظاهرة الاستطراد على طريقته فى التأليف ، وما الاستطراد إلا لون من ألوان التيسير والتوضيح .

(٦) الشواهد عند ابن مالك :

ومزج ابن مالك لمذاهب السابقين ، واشتغاله باللغة والقراءات والحديث جعله يذهب فى استخراج الشواهد مذهبا يكاد ينفرد به بين كبار النحاة ، فهو يستمد شواهده ، أولا من القرآن الكريم ، فإن لم يجد به شاهده عدل إلى الحديث ، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم ، ولعل هذا الاتجاه هو الذى حمله فى كثير من الأحيان على قبول الشواهد من القراءات غير المشهورة أو الشاذة ، ومن الشعر وكلام العرب والحديث الشريف ، مادام القائل مشهودا بعروبته ، والراوى ممن يوثق بروايته ، بصريا كان أو كوفيا أو بغداديا ، وهذا الاتجاه الذى تميز به ابن مالك فى مسألة الشواهد ، قد أفسح لنا دائرة الاستشهاد باعتبار الحديث مصدرا من مصادرها ، وعدم الوقوف عند شواهد سيبويه والبصريين ، إذ اعتمد هذا الإمام المجتهد على كثير من شواهد الكوفيين والبغداديين مما نجده واضحا فى شواهد التسهيل ، وهذا ، لاشك ، لون من المرونة فى استخدام الشواهد نحن أحوج ما نكون إليه ، إذا أردنا بحق توضيح قواعد اللغة وتيسيرها ، والإحاطة بشواهدها ومصادرها .

(٧) الاحتجاج بالحديث :

ومن أهم ما تميز به مذهب ابن مالك النحوى اعتماده على الحديث الشريف كمصدر من مصادر الاحتجاج والاستشهاد ، وقد أنكر أبو حيان عليه ذلك فى شرحه للتسهيل ، وتصدى لهذا الموضوع كثير من العلماء والكتاب ، وأكثر هؤلاء يردون اعتراضات أبى حيان ويؤيدون ابن مالك فيما ذهب إليه كالدمامينى وناظر الجيش فى شرحيهما للتسهيل ، ولعل أوفى ما كتب حول هذه المسألة ماجاء فى «خزانة الأدب» للبغدادى عند حديثه عن الكلام الذى يصح الاستشهاد به فى اللغة والنحو والصرف(١) ، وماكتبه الأستاذ سعيد الأفغانى حين عرض لما يحتج به فى كتابه : «فى أصول النحو(٢)» الذى خص الحديث منه بفصل طويل ، جمع فيه أقوال القدامى والمحدثين من المجيزين والمانعين ، وانتهى إلى ما أقره مجمع اللغة العربية أخيرا(٣). من الأخذ بمذهب ابن مالك فى الاحتجاج بالحديث مع شىء من التحفظ والاحتراز .

ويتلخص رأى المانعين فى أن رواة الحديث جوزوا النقل بالمعنى ، وأن بعض الرواة أعاجم ، فلا يؤمن اللحن فيما نقلوا ، وقد يقع فى روايتهم غير الفصيح من لسان العرب ، كما أن أئمة النحو المتقدمين من البصريين والكوفيين لم يحتجوا بشىء منه فلزم الاقتداء بهم .

وقد رد البدر الدمامينى فى شرحه للتسهيل اعتراض المانعين بقوله : وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأى ابن مالك فيما فعله بناء على أن اليقين ليس بمطلوب فى هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذى هو مناط الأحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل الألفاظ وقوانين الإعراب ، فالظن فى ذلك كله كاف ، ولا يخفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد فى الضبط ، والتحرى فى نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلى الذى لا ينافى وقوع نقيضه ، فلذلك تراهم يتحرون فى الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح فى صحة الاستدلال بها .

ثم إن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون أو يكتب ، أما ما دون وحصل فى بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه ، من غير خلاف بينهم ، قال ابن الصلاح إن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب ، فليس لأحد أن يغير لفظا من كتاب مصنف ، ويثبت لفظا آخر .

وتدوين الأحاديث والأخبار وكثير من المرويات وقع فى الصدر الأول قبل فساد اللغة ، حين كان كلام أولئك المبدلين — على تقدير تبديلهم — يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع فى صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل — على

---

(١) خزانة الأدب للبغدادى جـ ١ ص ٣ وما بعدها

(٢) فى أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص ٤٢ وما بعدها .

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية جـ ٣ ص١٩٩ وما بعدها : بحث الاستشهاد بالحديث للأستاذ محمد الخضر حسين .

تقدير التبديل – ومنع من تغييره ونقله بالمعنى – كما قال ابن الصلاح – فبقى حجة فى بابه، ولا يضر توهم ذلك السابق فى شىء من استدلالهم المتأخر.

وقد رد صاحب كتاب: – فى أصول النحو – الشطر الأخير من اعتراضات المانعين حين عرض لمذهب المجيزين بقوله:

هذا هو الأصل، ونجد الاحتجاج بالحديث مالئا معاجم اللغة، فنظرة إلى معاجم الصحاح للجوهرى، والتهذيب للأزهرى، والمخصص لابن سيده، والمجمل ومقاييس اللغة لابن فارس، وأساس البلاغة للزمخشرى، كافية لدحض ما ادعى أبو حيان، بل قد عد ابن الطيب من أصحاب هذا المذهب من النحاة ابن جنى وابن خروف وابن برى والسهيلى، بل إنه قال: لا نعلم أحدا من علماء العربية خالف فى هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل، وأبو الحسن ابن الضائع فى شرح الجمل، وتابعهما الجلال السيوطى فى الاقتراح، ولاعجب فى أن يتدارك المتأخرون ما فات المتقدمين، بل إن ذلك هو المنتظر المقبول، وإنا لنجد ما لدى المتأخرين من ثروة نحوية ولغوية وحديثية شيئا وافرا مكنهم من أن تكون نظرتهم أشمل، وأحكامهم أسد، ولو كانت هذه الثروة فى أيدى الأقدمين كأبى عمرو بن العلاء والأصمعى وسيبويه لعضوا عليها بالنواجذ، ولغيروا فرحين مغتبطين كثيراً من قواعدهم التى صاحبها حين وضعها شح المورد، ولكانوا أشد المنكرين على أبى حيان جموده وضيق نظرته وانتجاعه الجدب، والخصب محيط به من كل جانب ...

وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذى راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التى لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين نقد الحديث العلمية الدقيقة(١).

وأما ما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين فى عدم الاحتجاج بالحديث فمردود بأن كتب النحاة الأندلسيين والمصريين والشاميين مملوءة بالاستشهاد بالحديث وقد استدل بالحديث الشريف الصقلى، والشريف الغرناطى فى شرحيهما لكتاب سيبويه، وابن الحاج فى شرح المقرب، وابن الخباز فى شرح ألفية ابن معطى، وأبو على الشلوبين فى كثير من مسائله، وكذلك استشهد بالحديث السيرافى والصفار فى شرحيهما لكتاب سيبويه، وقال ابن الطيب: بل رأيت الاستشهاد بالحديث فى كلام أبى حيان نفسه، وجرى على ذلك العلماء حتى عصرنا الحاضر.

وقد جاءت نتيجة أبحاث المجمع اللغوى عاضدة لمذهب ابن مالك، حيث جاء فى ختامها بعد بيان أنواع الحديث التى يستشهد بها والتى لا يستشهد بها:

« وخلاصة البحث أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى فى كتب الحديث المدونة فى الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا يستثنى إلا الألفاظ التى تجىء فى رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردّ له(٢).

وليت شعرى، من أولى من ابن مالك فى عصره بتمييز صحيح الحديث من زائفه، وهو

(١) انظر علم مصطلح الحديث.

(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ٣ /٢٠٨ وما بعدها.

الذى ذكر بين طبقات الشافعية ، وروى له السيوطى بعض الأحاديث بسنده ، وتلمذ له الإمام اليونينى وابن جماعة ، وغيرهما من كبار الأئمة ، وهذا كتابه : «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » خير دليل على أن الرجل لم يجر فى غير ميدانه ، ولم يتعلق بما ليس من شأنه ، بل إنه الإمام الذى يطمأن إليه فيما يأخذ وما يدع من أحاديث الرسول ، حين يرى الاستشهاد بشىء من هذه الأحاديث .

(٨) الضرورة عند ابن مالك :

تعقب أبو حيان — على عادته — ابن مالك فى مسألة الضرورة ، وقال فى شرحه للتسهيل :

« لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة الشعر ، فقال فى غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكن من أن يقول كذا ، ففهم أن الضرورة فى اصطلاحهم هى الإلجاء إلى الشىء ... فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلا ، لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة فى الشعر ، والمختصة به ، ولا يقع فى كلامهم النثر ، ولا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه .

وقد ذكر الألوسى فى كتاب « الضرائر » عند حديثه فى تعريف الضرورة : « ذهب الجمهور إلى أن الضرورة ما وقع فى الشعر مما لا يقع فى النثر ، سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا ، ومنهم من قال إنها ما ليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره ، على ما هو مبسوط فى شرح نظم الفصيح لابن الطيب القاسى ، وبه قال ابن مالك ، فإن الضرورة مشتقة من الضرر ، وهو النازل مما لا مدفع له ، فوصل « أل » مثلا بالمضارع وغيره جائز اختيارا عند هؤلاء ، لكنه قليل ، وقد صرح بذلك ابن مالك فى شرح التسهيل فقال :

وعندى أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان أن يقول الشاعر : «صوت الحمار يجدع » ... بدلا من : «صوت الحمار اليجدع » . وإذ لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ، ففى ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار (١) .

وأبو حيان متحامل على ابن مالك فى مسألة الضرورة تحامله عليه فى الاستشهاد بالحديث . فابن مالك لم يقل رأيه فى الضرورة عن سوء فهم كما يدعى أبو حيان ، ولم يكن قوله بدعا من القول ، وإنما هو المأخوذ من كلام سيبويه وغيره — كما أشار الألوسى — بل إن معنى الضرورة لغويا لا يخرج عما ذهب إليه ابن مالك . «فالضرورة الحاجة ، والاضطرار الاحتياج إلى الشىء ، واضطره إليه أحوجه وألجأه فاضطر » (٢) .

والضرورة عند جمهور النحاة اصطلاح تعارف عليه أكثرهم ، وليس ابن مالك ملزما بالتقيد بهذا الاصطلاح ، وهو الرجل اللغوى الواسع الأفق ، وليس النحو الاصطلاحى إلا تنظيم قواعد اللغة .

فقول ابن مالك فى الضرورة خاضع لتأثره بالذوق اللغوى أكثر من تأثره بالنحاة واصطلاحاتهم ،

---

(١) مقدمة الضرائر للألوسى ص ٦ .

(٢) القاموس المحيط ج ٢ مادة : « الضر » . (ص ٧٥) .

وليس جهلا أو عدم فهم ، كما يقول أبو حيان ، وهذا القول لا يعد توسعا فى الضرورة كما قال بعض من تعرضوا لنقده، وإنما هو تضييق للضرورة ، وتوسع فى الاختيار ، وهو المذهب الذى جرى عليه ابن مالك فى كل اتجاهاته النحوية واللغوية ، ولا أدرى ماذا يضير النحو واللغة إذا أخرجنا بعض الشواهد من ضيق الضرورة إلى منفسح الاختيار ؟ وأشعار العرب ليست منزلة ، واصطلاحات النحاة ليست منزهة . فلا ضير عندى على ابن مالك فى تخريجه للضرورة على هذا الوجه ، بل لا ضير علينا أن نأخذ برأى ابن مالك فى هذه المسألة ، مادام فى رأيه توسع فى الاختيار .

(٩) الاصطلاحات عند ابن مالك :

موقف ابن مالك من اصطلاحات النحاة هو موقفه من جميع مسائل النحو ، موقف الباحث المجتهد المجدد المتحرر من عبودية التقديس لكل قديم . وقد مر بنا خروجه على ما اصطلح عليه جمهور النحاة فى مسألة الضرورة ، والاحتجاج بالحديث ، ومن أبرز المواضع التى يظهر فيها اجتهاد ابن مالك فى هذا الصدد عناوين مسائل النحو ، فقد غير كثيراً من عناوين سيبويه وغيره من النحاة السابقين ، وبخاصة العناوين الوصفية المطولة .

ومن العناوين التى استحدثها ابن مالك :

(ا) باب النائب عن الفاعل . قال أبو حيان : لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك . وقال الشيخ الخضرى : هذه الترجمة مصطلح المصنف ، وهى أولى وأخصر من قول الجمهور : المفعول الذى لم يسم فاعله ، لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف ، إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ولأنه يشمل المفعول الثانى فى نحو : أعطى زيد دينارا ، وليس مراداً .

(ب) البدل المطابق ، بدلا من قولهم : بدل كل من كل . قال ابن مالك فى شرح الكافيه : وذكر المطابقة أولى ، لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوى المبدل منه فى المعنى ، بخلاف العبارة الأخرى ، فإنها لا تصدق إلا على ذى أجزاء ، وذلك غير مشترط ، لإجماع النحاة على إثباته فى أسماء الله تعالى ، كقراءة غير نافع وابن عامر : « إلى صراط العزيز الحميد الله.. » .

(ج) المعرف بأداة التعريف : قال الخضرى : هذا أولى من التعبير بأل ، لجريانه على كل الأقوال الواردة فى أداة التعريف ، كالتعريف بأم عند حمير .

(د) المحصور عند المصنف : أكثر النحاة والبلاغيين على أن المتأخر بعد إلا هو المحصور فيه ، والثانى بعد إنما كذلك ، قياسا لها على ما وإلا . وقد خالفهم ابن مالك فسمى المتأخر محصورا ، قال فى التسهيل : « يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب أو كان ضميراً غير محصور »(١) وقال فى شرحه على هذا الموضع : وإذا كان مرفوع الفعل محصورا وجب تأخيره وتقديم المنصوب عند البصريين والكوفيين إلا الكسائى ، ويستوى فى ذلك المضمر والظاهر ، فالمضمر كقوله تعالى : «لا يجليها لوقتها إلا هو » والظاهر نحو : «لا يصرف السوء إلا الله ، فلو قلت : لا يصرف إلا الله السوء ، امتنع عند غير الكسائى ... ثم قال : فلو قصد حصر المنصوب تأخر وتقدم المرفوع نحو : ما أكرم زيد إلا إياك .

---

(١) الفصل الأخير من باب النائب عن الفاعل ص ٧٨ من التسهيل .

وقال فى الألفية :

وما بإلا أو بإنما انحصر أخر ، وقد يسبق إن قصد ظهر

(هـ) لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » :

استعمل ابن مالك هذا الاصطلاح بدلا من قولهم : لغة « أكلونى البراغيث » فقال فى تعريف المبتدإ :

« وهو ماعدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ... » .

« ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل ، ولذا لايصغر ولا يوصف ولايعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكة (١) » : وقد أوضح ابن مالك هذه المسألة فى كتابه : « شواهد التوضيح » عند حديثه عن قول من روى الحديث : « كنّ نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر » (٢) .

قال : وعلى هذه اللغة قول النبى صلى الله عليه وسلم :

« يتعاقبون فيكم ملائكم... (٣) » ، وساق أحاديث وأشعارا للتدليل. وقال الأشمونى حين عرض لشرح قول ابن مالك فى الألفية :

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

ويعبر عن هذا اللغة بلغة « أكلونى البراغيث » ، وعليه حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة ... » .

أخرجه مالك فى الموطأ ، وحكى بعض النحويين أنها لغة طيىء ، وبعضهم أنها لغة أزدشنوءة (٤) .

ومن الأبواب التى استحدثها ابن مالك فى التسهيل : باب القسم ، وباب عطف البيان ، وقد سماه سيبويه نعتا ، ويسميه الكوفيون الترجمة ، وباب المعطوف عطف النسق ، والكوفيون يقولون باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة ، وباب أسماء لازمت النداء ، وإن كنت أرى من الأنسب جعل هذا الباب فصلا مكملا لباب المنادى ، وباب التسمية بلفظ كائن ما كان ، ورأيى أيضاً فى هذا الباب أن يكون فصلا ملحقاً بباب العلم .

ومن الاصطلاحات التى تميز بها ابن مالك عن المغاربة جعله تمييز الجملة مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية ، ويعتبر المفرد ما كان بخلاف ذلك :

قال فى التسهيل (٥) :

« وينصبه – أى التمييز – مميزه لشبهه بالفعل أو شبهه .. » .

---

(١) تسهيل ص ٤٤ .

(٢) البحث الخامس والستون ص ١٩٠ من شواهد التوضيح :

(٣) أخرجه البخارى فى كتاب مواقيت الصلاة ، وباب فضل صلاة العصر (هامش التوضيح) .

(٤) منهج السالك جـ ١ ص ١٩٦ .

(٥) ص ١١٤

قال ابن عقيل : نحو : هو مسرور قلبا ، باشتعال رأسه شيبا . وهذا الذى ذكره المصنف مخالف لكلام المغاربة من جهة جعله هذا من تمييز المفرد ، وهم يعدونه من تمييز الجملة ، نحو : طاب زيد نفسا . ويخصون تمييز المفرد بما هو عدد أو مقدار . فما اصطلح المصنف من جعل تمييز الجملة مخصوصا بما وقع بعد جملة فعلية ، وجعل تمييز المفرد ماكان بخلاف ذلك مخالف لاصطلاحهم .

(١٠) القياس عند ابن مالك :

ابن مالك إمام مجتهد يحترم السماع ، ولكنه لا يقف عنده جامداً إذا رأى ما يسوغ القياس ، واتجاهه فى القياس هو نفس اتجاهه فى كل أصول النحو ومسائله ، فى منهجه التأليفى ، وفى مزجه واختياره وفى الاحتجاج والضرورة ، يقوم على التوسع والتيسير . فمن أقيسته التى راعى فيها السهولة والتوسع وقياس النظير على النظير :

(أ) إذا لحقت ما إن وأخواتها فإن لم يكن الحرف «ليت» فمذهب سيبويه والجمهور ، وصححه ابن الحاجب ، المنع . وقال ابن مالك فى شرح التسهيل :

« وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب :

إنما زيدا قائم . فأعمل مع زيادة ما . وعزا مثل ذلك إلى الكسائى عن العرب . وهذا النقل الذى ذكره ابن برهان يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسا ، وإن لم يثبت سماع فى إعمال جميعها . وبقوله أقول فى هذه المسألة .

(ب) ومذهب ابن مالك أن أخبار أفعال المقاربة لا تتقدم عليها ، وأنها قد تتوسط . قال أبو حيان : والحق أنه يحتاج فى جواز التوسط إلى سماع من العرب .

وقال ناظر الجيش : وهذا من الشيخ وقوف منه عند الظاهر . وإذا كانت القواعد تقتضى جواز شىء فما المانع من القول به ؟

(ج) وقال فى شرح التسهيل : ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفى ، ولا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفى ، كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن ؟

قال أبو حيان : إذا لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفى وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قالته العرب ، ولا يقاس عليه النهى والاستفهام الذى يراد به النفى ، ولا سيما أن رفعه للظاهر إنما جاء فى لغة شاذة ، فينبغى أن يقتصر فى ذلك على مورد السماع .

قال ابن عقيل : والحق أن إلحاقهما بالنفى ظاهر فى القياس ، وهى مسوغات متساوية لكثير من المسائل .

(د) وقال فى شرح التسهيل : من العرب من شبه سنين ونحوه بغسلين ، فيلزمه الياء ، ويعرب بالحركات فيقول : إن سنينه أكثر من سنينى . وبعض هؤلاء لا ينون ، فيقول : مرت عليه سنينُ .... ثم قال : ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا ، لأنها ليست جموعا فكان لها حق فى الإعراب بالحركات كسنين. قال السيوطى فى همع الهوامع (١) :

---

(١) جـ ١ ص ٤٧

وأباه أبو حيان ، وقال لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشذوذ فلا نضم إليه شذوذا آخر . ولكن إذا عرفنا أن ابن مالك يحترم الوارد ويقيس عليه ، أدركنا أنه لم يخطىء فى قياسه . قال المبرد والأخفش الأصغر : إن إعرابها بالحركات لغة قوم من العرب ،وسمع قول الشاعر :

وماذا تبتغى الشعراء منى وقد جاوزت حد الأربعين

وقال الأعلم فى شرح الكتاب : هو فى السنين والعقود أمثل منه فى الغسلين ونحوه ، لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذى إعرابه بحركة آخره من الغلسين ونحوه .

وأين هو الشذوذ الآخر الذى أضافه ابن مالك فى هذا الحكم ؟ إن إعراب هذه الألفاظ إعراب الجمع على سبيل إلحاقها بالجمع إذا عد شذوذا ، فإن إرجاعها إلىحظيرة المفرد ليس فيه شذوذ كما يدعى أبو حيان ، وإنما هو تخلص من الشذوذ ورجوع بالشىء إلى طبيعته .

(٨) الضمير المفصول بإنما : قال فى شرح التسهيل : يتعين الانفصال إذاحصر بإنما كقول الفرزدق :

أنا الفارس الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

وكقول ذى الإصبع العدوانى : كأنا يوم قرى إنما نقتل إيانا .

قال أبو حيان : ماذهب إليهالمصنف من تعين انفصال الضمير بعد إنما خطأ فاحش ، وجهل بلسان العرب .

وقال ناظر الجيش : عجب من الشيخ ! جهل المصنف وخطأه وقوله ما لم يقل .

وقال ابن هشام فى المغنى(١) :

« وقول أبى حيان واستدلاله بالآيات وهم ، لأن الحصر فى هذه الآيات فى جانب الظرف لا الفاعل ، لأن المعنى — والله أعلم — فى قوله تعالى : « إنما أعظكم بواحدة » ما أعظكم إلا بواحدة ... وكذا بقية الآيات المماثلة . أما المصنف — رحمه الله — أى ابن مالك — فكان مذهبه التسهيل ، ومتابعة المذاهب الموسعة ، وما قاله ليس بمخترع له ، ولا جهل بلسان العرب فيه — كما يقول أبو حيان — فقد نقل الدمامينى عن بهاء الدين السبكى فى هذه المسألة ما يأتى ، ولسان حال ابن مالك يقول : « إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله » :
وكلام المصنف هو الصواب ، وليس منفردا به وتحقيق ذلك أنه بنى كلامه على قاعدتين : إحداهما : أن إنما للحصر ، وهو الذى عليه أكثر الناس .

والثانية : أن المحصور بها هو الأخير لفظا ، وهذا هو الذى أجمع عليه البيانيون ، وعليه غالب الاستعمالات . وإذا تبينت لنا هاتان القاعدتان صح ما ادعاه، لأنك لو وصلت لما فهم والتبس ، إذ قولك : إنما قمت ، يفهم : لم يقع منى إلاالقيام ، فلو أردت به : ماقام إلا أنا ، لم يفهم ، ولا سبيلإلىفهمه إلا بأن تقول : إنما قام أنا ، كما تقول : ماقال إلاأنا .

ثم قال الدمامينى : وبهذا علمسقوط استدلال أبى حيانبالآياتالمذكورة وما يشبهها، لأن كلا منها قصد فيه حصر الأخير لا الفاعل ، ولو قصد حصر الفاعل لا نفصل .

---

(١) مغنى اللبيب ج ٢ ص ٩ .

وممن قال بأن إنما تكون للحصر أبو على الفارسى ، على ما قاله ابن هشام فى المغنى : قال الفارسى فى الشيرازيات : إن العرب عاملوا إنما معاملة النفى وإلا فى فصل الضمير ، كقول الفرزدق .

أنا الفارس الحامى الذمار وإنما يدافع عن إحسابهم أنا أو مثلى

وقول عمرو بن معدى كرب :

قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنـا

فإذا تأملنا كلام ابن مالك وجدناه فى غاية التحرير والتدقيق ، وأن أبا حيان لم يدقق فى فهم العبارة ، فأخطأ فى الاعتراض والاستدلال . فابن مالك قال بتعين الانفصال إذا حصر بإنما ، ولم يقل إن وقع بعد إنما ، وقد فهم أبو حيان العبارة على الوجه الثانى ، وغفل عن فهم العبارة المرادة للمصنف فبادر إلى الاعتراض بالآيات ، وتلك عادته فى كثير من المواضع ...

قال ناظر الجيش : ولا أعرف كيف خفى هذا على الشيخ — رحمه الله .

وهناك آراء فى مسألة الفصل بإنما :

فسيبويه يرى أن الفصل بعد إنما ضرورة ، والزجاج يرى الفصل بها جائزاً، أما ابن مالك فإنه لاحظ أن المحصور فيه الواقع بعد إلا يجب تأخيره ، فيجب إذ ذاك انفصاله إن كان ضميراً متصلا بعامل قبلها ، وكذلك يجب أن يكون الحال مع إنما ، لأنها بمعنى النفى وإلا ، وهو قياس ظاهر ، وقد أحسن فى قوله فى شرح التسهيل : «وهذا مطرد ، فمن اعتقد شذوذه فقد وهم » .

(و) تقدم خبر زال وأخواتها : يقول ابن مالك فى التسهيل(١) :

وقد يقدم خبر زال وما بعدها — من أخواتها — منفية بغير ما . ولا يطلق المنع — خلافا للفراء فى منعه تقدم خبر زال وما بعدها على كل ناف صحبها — ولا الجواز — خلافا لغيره من الكوفيين ، فى إجازتهم التقدم على كل ناف ، ولا يتقدم خبر دام اتفاقا ، ولا خبر ليس على الأصح ، وهذا مذهب الكوفيين والمبرد وابن السراج وأكثر المتأخرين ، وهو الموافق للسماع ، ولا يلزم تأخير الخبر إن كان جملة ، خلافا لقوم . قال ابن عقيل : بل يجوز تقديمه وتوسيطه لأن القياس جوازه وإن لم يسمع . قاله ابن السراج .

(ز) وضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر : قال السيوطى فى همع الهوامع (٢) : الأصل فى كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له ، وقد يخرج عن هذا الأصل ، وذلك قسمان : مسموع ومقيس . فالأول ما ليس جزءا مما أضيف إليه ، سمع : ضع رحالهما — أى رحليهما — ودينارِكم مختلفة — أى دنانيركم ، وعيناه حسنة — أى حسنتان ، ومنه : لبيك وأخواته ، وشابت مفارقه ، وليس له إلا مفرق

---

(١) ص ٥٤ .

(٢) جـ ١ ص ٥٠ .

واحد ، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه ، وقاسه الكوفيون وابن مالك ، إذا أمن اللبس ، وهو ماش على قاعدة الكوفيين من القياس على الشاذ والنادر .

قال أبو حيان : ولو قيس شيء من هذا لا لتبست الدلالات ، واختلطت الموضوعات. والذى جاء فى التسهيل عن هذه المسألة : «ويختار فى المضافين لفظا أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية، ولفظ الجمع على لفظ الإفراد ، فإن فرق متضمناهما اختير الإفراد ، وربما جمع المنفصلان إن أمن اللبس ،ويقاس عليه ، وفاقا للفراء . ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه أو لفظه جائزة، ويعاقب الإفراد التثنية فى كل اثنين لا يغنى أحدهما عن الآخر ، وربما تعاقبا مطلقا .. (١) .

وقد أورد ابن مالك وابن عقيل والدمامينى فى شرح التسهيل لكل حكم من هذه الأحكام مثالا أو شاهدا ، وناقش ابن مالك هذه المسألة فى شواهد التوضيح (٢) فأورد لها الشواهد العديدة من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وكلام العرب ، بما لا يدع مجالا لقول السيوطى :إنه من القياس على الشاذ والنادر ، وقول أبى حيان بالتباس الدلالات واختلاط الموضوعات .

(ح) توكيد الضمير المتصل : قال فى التسهيل (٣) « ويؤكد بضمير الرفع المنفصل المتصل مطلقا . أى مرفوعا كان المتصل أو منصوبا أو مجرورا نحو: قمت أنا ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت . ويجعل المنصوب المتفصل فى نحو :رأيتك إياك ، توكيدا لا بدلا ، وفاقا للكوفيين . قال فى الألفية :

ومضمر الرفع الذى قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل: ليجرى المتناسبان مجرى واحدا وذلك أن رأيتك إياك نحو : فعلت أنت . وأنت هنا توكيد بإجماع .

(ط) إضمار عامل الحال : قال فى التسهيل : (٤) « ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه أو تقدم ذكره فى استفهام أوغيره ، ووجوبا إن جرت مثلا ، أو بينت ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا .. »

قال ابن عقيل : فالأول نحو : بعته بدرهم فصاعدا ، أى فذهب الثمن صاعدا ، والثانى نحو : تصدق بدينار فسافلا ، أى فانحط سافلا . ويظهر أن هذا التمثيل لابن مالك . قال ابن عقيل : قال شيخنا فى الثانى : لم أره لغير المصنف ، وإن لم ينقل عن العرب فهو ممنوع .

ولا أدرى ما الذى يمنع الثانى ، وهو نظير الأول تماما لا يغايره إلا فى استعماله لعكس معنى الأول أو مقابله .

---

(١) التسهيل ص ١٩ .

(٢) البحث الرابع عشر ص ٩٠ وما بعدها .

(٣) ص ١٦٦ .

(٤) ص ١١١ .

(١١) احترام السماع :

وليس معنى هذا أن ابن مالك يجرى وراء القياس ، أيا كان هذا القياس ، فإنه لايجيز من القياس إلا ما كان له مسوغ ،فمن ذلك ما جاء فى شرح الأشمونى على الألفية:

«ولو عطفت على غدوة المنصوبة ــ بلدن ــ جاز جر المعطوف مراعاة للأصل،وجاز نصبه مراعاة للفظ ، ذكر ذلك الأخفش ، واستبعد الناظم نصب المعطوف وقال ، إنه بعيد عن القياس .. وقوله : بعيد عن القياس ، لأن القياس جر ما بعد لدن ، ونصب غدوة بعدها على خلاف القياس ، فالقياس على غدوة المنصوبة بعد عن القياس» (١) .

وفى تصغير أفعل التعجب ، قال فى التسهيل :(٢)«وشذ تصغير أفعل مقصورا على السماع ، خلافا لابن كيسان فى اطراده وقياس أفعل عليه ...» فيقال عند ابن كيسان فى أحسن بزيد : أحيسن بزيد ، بالتصغير قياسا على تصغيرهم أفعل ... قال ابن مالك : وهو فى غاية الشذوذ ، فلا يقاس على قوله : ياما أميلح غزلانا شدن لنا

وفى باب الحال ، قال فى التسهيل : (٣) «وإن وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لا معمول حال محذوف ، خلافا للمبرد والأخفش ، ولا يطرد فيما هو نوع للعامل نحو : أتيته سرعة ، خلافا للمبرد ، بل يقتصر فيه وفى غيره على السماع ، إلا فى نحو : أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم» .

(١٢) مذهبه فى الالحاق :

ومما يتصل بالقياس ما جاء فى نحمل الزيادة من باب التصريف ، قال فى التسهيل(٤) : «الزائد إما للإلحاق وإما لغيره ؛ فالذى للإلحاق ماقصد به جعل ثلاثى أو رباعى موازنا لما فوقه ، محكوما له بحكم مقابله غالبا ، ومساويا له مطلقا ــ أى اسما كان أو فعلا ــ فى تجرده من غير ما يحصل به الإلحاق ، وفى تضمن زيادته إن كان م: يدا فيه ، وفى حكمه ووزن مصدره الشائع إن كان فعلا ... ولا إلحاق فى غير تدريب وامتحان إلا بسماع .

قال ابن عقيل : وهذا الرأى يعنى أن ما تكلم به النحويون من الأمثلة التى تتضمن حروف إلحاق على طريقة أبنية العرب إنما يكون على جهة التمرن والتدرب والامتحان للمشتغل بهذا الفن ، حتى يعلم بذلك صحة نظره وجودة فكره ، وأما أن يلحق ذلك بكلام العرب فلا ، إلا إن سمع الإلحاق عن العرب فى مثال قد ألحق ببناء من أبنيتهم ، فهو إذن من كلامهم ، لأنا لم نخترع ذلك المثال ، بل هم نطقوا به . وتتلخص مذاهب النحاة فى هذه المسألة فى ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز أن يلحق شىء من ذلك بكلام العرب إلا أن يسمع من العرب ، وهو ظاهر قول الخليل ، وهو المختار ، وعليه كلام ابن مالك ، وذلك جار فى كل ما أردت أن تبنى من كلمة نظير كلمة أخرى . وحجة هذا المذهب أنه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب .

---

(١) منهج السالك جـ ١ ص ٣٣٧ .

(٢) ص ١٣١ .

(٣) ص ١٠٩ .

(٤) ص ٢٩٨ .

الثانى : أن ذلك يجوز على كل حال ، وحجته أن العرب قد أدخلت فى كلامها الألفاظ الأعجمية كثيرا ، وهو قول الفارسى ، وسواء كان بناء الأعجمى على بناء كلامها أو لم يكن ، وكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصوغة منا فى كلامهم قياسا على الأعجمية وإن لم تكن منها .

وهذا ليس بصحيح ، لأن اللفظ الأعجمى لا يصير بإدخال العرب له فى كلامها عربيا ، بل تكون العرب قد تكلمت بلغة غيرها ، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصوغة منا نكون قد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللغات.

الثالث : التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله فى كلامها ، وكثر أو اطرد ، فيجوز لنا إحداث نظيره ، وإلا فلا . فإذا قيل لنا : ابن من الضرب مثل جعفر قلنا : ضربب ، فهذا ملحق بكلام العرب ، لأن الرباعى قد ألحق به كثير من الثلاثى بالتضعيف نحو : مهدد وقردد ، وبغير التضعيف نحو : شأمل ورعشن ، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ ، والحكم على الحكم ، عند صاحب هذا المذهب . وقال المازنى : الإلحاق المطرد فى اللام نحو قعدد وشملل ، وفى غير اللام شاذ لا يقاس عليه لقلته كجوهر وبيطر ، وعلى مقتضى هذا القول يجوز القياس على كل ما كثر إلحاق العرب فيه ، وهو نفس المذهب الثالث ، فلعله تمثيل من المازنى .

وقد اختلفوا فى المعتل والصحيح فقيل : هما باب واسع : فما سمع فى أحدهما قيس عليه الآخر ، وهو قول سيبويه وجماعة ، وقيل : هما بابان يجرى فى أحدهما ما لا يجرى فى الآخر : وهو قول الجرمى والمبرد (١) .

وقال ابن مالك فى هذا الفصل من التسهيل (٢) : «ويقارب الاطراد الإلحاق بتضعيف ما ضعفت العرب مثله ، كبناء مثل قردد من الضرب فيقال : ضربب ، فهذا قريب من المطرد ، فلا يلحق بتضعيف الهمزة ، كبناء مثل جعفر من قرأ ، فلا يقال : قرأأ للثقل بل تخفف بإبدال الأخيرة ياء وقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيقال : قرأى ، ولا بتضعيفين متصلين لإهمال العرب ذلك ، كبناء مثل (جرد حل) من كم ، فلا يجوز كمم بتضعيفين متصلين لافاصل بينهما ، فإن قصد التدرب أو إجابة ممتحن فلا بأس به ، ولو كان إلحاقا بأعجمى أو بناء مثل منقوص ، وفاقا لأبى الحسن – الأخفش – بشرط اجتناب ما اجتنب العرب من تأليف أو هيئة (٣) ....»

قال ابن عقيل : فيجوز عند ابن مالك ، تبعا للأخفش ، الإلحاق بأعجمى أو بناء مثل منقوص للتدرب والامتحان ، كبناء مثل صحفن وهو العار بلغة الترك من : ضرب فيقال : ضربب ، وهذا وزن موجود فى لغة العرب كدرهم ، وبناء مثل يد من ابن فيقال : بن ....

وفى ختام هذا الفصل يقول ابن مالك : «وسلوك سبيل صمحمح وحبنطى فى إلحاق ثلاثى بخماسى أولى من سلوك سبيل غدودن وعفنجج وعقنقل وخفيدد وعثوجج وهبيخ ... »الخ .

وواضح أن ابن مالك فى الإلحاق يحترم السماع إلى جانب أخذه بالقياس فيما لا يخرج عن

---

(١) من شرح ابن عقيل والدمامينى على التسهيل بتصرف .

(٢) ص ٢٩٩

(٣) التأليف المادة أو الوزن أو البناء ، والهيئة اللفظ .

نهج العرب فى تأليفهم وهيئاتهم ، واختيار الأخف نطقا ، والأكثر استعمالا عند إلحاق ثلاثى بخماسى .

(١٣) العامل عند ابن مالك :

يبدو لى أن ابن مالك لم يكن له مذهب متميز فى العامل ، كما يبدو لى أنه لم يتأثر كثيرا بصيحة ابن مضاء الأندلسى لإبطال نظرية العامل والعلة ، فهو يذكر العامل فى كل مسألة من مسائل النحو تستلزم ذكر العامل ، والعوامل عنده لفظية ومعنوية ، فاللفظية أسماء وأفعال وحروف ، والمعنوية كالابتداء والتجرد ، ولكن الذى لاحظته أيضا أنه يسير فى مسألة العامل على نهجه العام الذى تميز به مذهبه النحوى من التوسط وعدم التطرف ، والبعد عن التكلف ، فهو لا يلجأ إلى العامل المعنوى إلا عند تعذر اللفظى الصالح فمثلا :

١ - فى باب الفاعل يقول فى التسهيل : «وهو مرفوع بالمسند حقيقة ، إن خلا من من والباء الزائدتين ، وحكماً إن جر بأحدهما أو بإضافة المسند ، وليس رافعه الإسناد،خلافا لخلف (١) ....»

وقال فى همع الهوامع (٢) : فى رافع الفاعل أقوال : أحدها ، وعليه الجمهور أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه .. ، والثانى أن رافعه الإسناد ، أى النسبة ، فيكون العامل معنويا ، وعليه هشام ، ورد بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظى الصالح وهو هنا موجود . والثالث شبهه بالمبتدإ ، من حيث أنه يخبر عنه بفعله ، كما يخبر عن المبتدإ بالخبر ، ورد بأن الشبه معنوى ، والمعانى لم يستقر لها عمل فى الأسماء . الرابع كونه فاعلا فى المعنى ، وعليه خلف - كما نقله أبو حيان - ورد بقولهم : مات زيد ، وما قام عمرو . الخامس ذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون ، ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية» .

ونخرج من نص الهمع بأمرين : الأول أن المصنف أخذ برأى الجمهور فى جعل العامل فى الفاعل ما أسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه ، الثانى أن ابن مالك قد أخطأ فى نسبة رأى الإسناد إلى خلف ، وهو لهشام ، أما خلف فالعامل عنده معنى الفاعلية كما هو واضح فى النص .

والعوامل اللفظة كثيرة جدا عند ابن مالك ، فالحروف كلها عوامل للجز أو النصب أو الجزم ، والخبر عنده مرفوع بالمبتدإ ، وكان وأخواتها أفعال رافعة للاسم ناصبة للخبر ، وإن وأخواتها تعمل العكس ، وأفعال المقاربة عملها فى الأصل عمل كان بشروط ، وظن وأخواتها تدخل على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين ، والفعل المتعدى ينصب المفعول ، وقد ينصب مفعولين و ثلاثة ، والمفعول المطلق ينصب بمثله أو فرعه أو بقائم مقام أحدهما ، والمفعول له ينصبه مفهم الحدث ظاهرا أو مقدرا نصب المفعول به المصاحب فى الأصل حرف جر ، والمفعول معه انتصابه

---

(١) تسهيل ص ٧٥ .

(٢) جـ ١ ص ١٥٩ .

بما عمل فى السابق من فعل أو عامل عمله ، لا بمضمر بعد الواو ، خلافا للزجاج ، ولا بها ، خلافا للجرجانى ، ولا بالخلاف خلافا للكوفيين (١) .

٢ — والمستثنى بإلا منصوب بها ، لا بما قبلها معدى بها ، ولا به مستقلا ، ولا بأن مخففة مركبا منها ومن لا إلا ، خلافا لزاعمى ذلك ، وتفصيل الآراء فى همع الهوامع (٢) وشروح التسهيل .

وابن مالك لا يلجأ إلى العوامل المعنوية إلا عند تعذر اللفظية أو ظهور التكلف فيها ، فمثلا :

٣ — فى باب المبتدإ يقول ابن مالك : «وهو ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا من مخبر عنه أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى ، والابتداء كون ذلك كذلك ، وهو يرفع المبتدأ ، والمبتدأ الخبر ، خلافا لمن رفعهما به ، أو بتجردهما للإسناد ، أو رفع بالابتداء المبتدأ ، وبهما الخبر ، أو قال ترافعا (٣) .

وإذا أعمل الباحث الفكر فى المبتدإ ، وهو الاسم الذى يقع فى الأصل فى أول الجملة الاسمية لا يجد عاملا له أولى من الابتداء ، وفى شرح التسهيل لابن عقيل ورقة — ٣٥ رد لجميع آراء المخالفين .

٤ — وفى عامل الرفع فى المضارع أقوال (٤) : أحدها التجرد والتعرى من الناصب والجازم ، فهو معنوى ، وهو رأى الفراء ، واختاره ابن مالك ، وقال : إنه سالم من النقض ، ونسبه لحذاق الكوفيين ، واختاره أيضا ابن الخباز .

والثانى وقوعه موقع الاسم فهو معنوى أيضا ، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ؛ قال ابن مالك إنه منتقض بنحو : هلا تفعل ؟ وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعل ، ورأيت الذى يفعل ، فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها .

والثالث وعليه الكسائى أنه ارتفع بحروف المضارعة فيكون عامله لفظيا ، وهو ظاهر التهافت .

قال الأشمونى : ورد الرأى الأول بأن التجرد عدمى ، والرفع وجودى والعدمى لا يكون علة للوجودى . وأجاب الشارح — أى ابن الناظم — بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمى ، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصا عن لفظ يقتضى تغييره ، واستعمال الشىء والمجىء به على صفة ما ليس بعدمى (٥) .

٥ — وفى نصب المضارع بعد لام الجحود قال فى التسهيل : «ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفى فى خبر كان ماضية لفظا أو معنى (٦)»

---

(١) تسهيل ص ٩٩ .
(٢) جـ ١ ص ٢٢٤ .
(٣) ص ٤٤ .
(٤) همع الهوامع جـ ١ ص ١٦٤ .
(٥) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٢٩ .
(٦) ص ٢٣٠ من التسهيل .

قال الأشمونى : اختلف فى الفعل الواقع بعد اللام ، فذهب الكوفيون إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد ، وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف ، وقد روى : ما كان زيد مريدا ليفعل ، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم وما بعدها فى تأويل مصدر .

وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفى الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة فهو قول ثالث .

قال الشيخ أبو حيان : ليس بقول بصرى ولا كوفى (١) .

وهكذا لا نجد لابن مالك مذهبا متميزا فى العامل ، فهو تارة مع الجمهور ، وتارة يخالفه ، ومرة مع البصريين ، وأخرى مع الكوفيين ، وثالثة يتوسط بينهم ، كما يتبين من النقول السابقة ، وكل همه التخلص من التكلف ، والسلامة من النقض ، كما رأينا .

(١٤) العلة عند ابن مالك :

واتجاه ابن مالك فى التعليل كاتجاهه فى العامل ، لا نستطيع أن نميز له مذهبا خاصا غير محاولته البعد عن التكلف ، فمثلا :

١ ــ عند قوله فى الألفية :

وفعل أمر ومضى بنيا ... وأعربوا مضارعا إن عريا

من نون توكيد مباشر ومن ... نون إناث كيرعن من فتن .

قال الأشمونى : بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه ، وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية ، والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى ، وأيضا فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب ، فقدم علة البناء ليبين أفراد معلولها (٢) .

٢ ــ وفى علة إعراب المضارع يقول فى الهمع (٣) :

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع ، لكن اختلف فى علة إعرابه ، فقال البصريون : إنما أعرب لمشابهته الاسم فى إبهامه وتخصيصه ، فإنه يصلح للحال والاستقبال ، ويتخلص إلى أحدهما بأحد الأمور المذكورة فى موضعها ، كما أن الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف ، قيل وفى دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم ، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما ، ولذا لم تدخل على الماضى والأمر . والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام فى الشبه ، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال . وزاد بعضهم فى وجوه الشبه جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته .

وقال الكوفيون إنما أعرب لأنه تدخله المعانى المختلفة ، والأوقات الطويلة . قال صاحب البديع : وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضى نحو : يضرب الآن ، ولن يضرب غدا ، ولم يضرب أمس ، كما أن الاسم يصلح للمعانى المختلفة من الفاعلية والمفعولية

---

(١) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٣٨ .

(٢) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٧ .

(٣) جـ ١ ص ١٨ .

والإضافة . وقال ابن مالك : بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك فى الاسم ، ولا يميز بينها إلا الإعراب ، كما فى مسألة : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، فلما كان الاسم والفعل شريكين فى قبول المعانى بصيغة واحدة اشتركا فى الإعراب ، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب ، لأن معانيه مقصورة عليه ، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه ، فلهذا جعل فى الاسم أصلا وفى المضارع فرعا .

قال : والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومشابهة اسم الفاعل ، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جىء بالإعراب لأجله ، بخلاف المشابهة التى اعتبرتها . قال ابن هشام : وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معا ، فإن البصريين لا يسلمون قبوله ويرون إعرابه بالشبه ، والكوفيون يسلمون ويرون إعرابه كالاسم ، وابن مالك سلم وادعى أن الإعراب بالشبه ، فإن لحقت المضارع نون إناث بنى ، وذكر له ثلاث علل .

٣ — وفيما يجمع بالألف والتاء . قال فى همع الهوامع : خمسة أنواع ..... ، قال : والخامس : اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسما كبهمى وصحراء ، أو صفة كحبلى وحلة سيراء ، ويستثنى فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكرايات ، وفعلاء أفعل كحمراء ، فلا يقال حمراوات ، كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون ، وأجازه الفراء ، وهو قياس قول الكوفيين الآتى فى المذكر . ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية ، فإن سمى بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف . أما فعلاء التى لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عجزاء ، أو من حيث الخلقة كامرأة عذراء ، فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء ، لأن المنع فى حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر .

٤ — وعند قوله فى الألفية :

ومثل نعم حبذا الفاعل ذا وإن ترد ذما فقل لا حبذا
وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهى المثلا

قال الأشمونى : أى اجعل المخصوص بالمدح والذم تابعا لذا لا يتقدم بحال . قال فى شرح التسهيل : أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص فى هذا الباب . قال ابن بابشاذ : وسبب ذلك توهم كون المراد من : زيد حبذا : زيد حب هذا ... قال فى شرح التسهيل : وتوهم هذا بعيد ، فلا ينبغى أن يكون المنع من أجله ، بل المنع من أجل إجراء حبذا مجرى المثل (١) . والأمثال لا تغير .

٥ — مسألة الكحل : وفى باب أفعل التفضيل قال السيوطى : يرفع الضمير غالبا ، والظاهر فى لغة ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ، والأحسن حينئذ تقدم من . ويكثر رفعه الظاهر إن كان مفضلا على نفسه باعتباره واقعا بين ضميرين ، ثانيهما له ، والآخر للموصوف . والوارد كونه بعد نفى ... . والمثال المشهور لذلك قولهم : ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد — مسألة الكحل — فالكحل فاعل بأحسن ، وهو مفضل باعتبار

(١) منهج السالك جـ ٢ ص ٥٧ .

كونه فى عين زيد على نفسه حالا فى عين غيره ، وواقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير فى منه ، والأول للموصوف وهو الضمير فى عينه ، وقد تقدم النفى أول الجملة ، ومثله الحديث : ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه فى عشر ذى الحجة . وقول الشاعر :

ما علمت امرأ أحب إليه البذ ل منه إليك يا بن سنان

قال ابن مالك : والسبب فى رفعه الظاهر فى هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التى قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ، ألا ترى أنه يحسن فى المثال أن يقال بدله : ما رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد ، ولا يختل المعنى ، بخلاف قولك فى الإثبات : رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغير المعنى ، فكان رفع أفعل للظاهر لوقوعه موقعا صالحا للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضى معنى إذا وصل بالألف واللام ، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذى فى معناه ، فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة ، فإن المفرد لا يوصل به موصول ، فانجبر بوقوعه موقع الفعل ما كان فائتا من الشبه ، فأعطى العمل بعد أن منعه .

قال السيوطى : وقاس ابن مالك على النفى النهى والاستفهام فقال : لا بأس باستعماله بعد نهى واستفهام فيه معنى النفى كقولك : لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك ، وهل فى الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن ؟ وإن لم يرد ذلك (١) .

٦ – وفى اجتماع نون الرفع ونون الوقاية ، قال السيوطى فى همع الهوامع (٢) : وإذا اجتمعت نون الوقاية مع نون الرفع جاز الفك نحو : « أتعدانني أن أخرج » والادغام نحو : «قال أتحاجونى » بالتشديد ، والحذف كما فى قراءة «أتحاجونى » بالتخفيف . واختلف فى المحذوف ، فمذهب سيبويه أنها نون الرفع ، ورجحه ابن مالك ، لأنها قد تحذف بلا سبب ، ولم يعهد ذلك فى نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذفه أولى ، ولأنها نائبة عن الضمة ، وقد عهد حذفها تخفيفا فى نحو : «إن الله يأمركم» ، « وما يشعركم » فى قراءة من يسكن ، ولأنها جزء كلمة ، ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل ، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء ، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين . وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية ، وعليه الأخفش الأوسط والصغير والمبرد وأبو على وابن جنى ، لأنها لا تدل على إعراب فكانت أولى بالحذف ، ولأنها إنما جىء بها لتقى الفعل من الكسر ، وقد أمكن ذلك بنون الرفع ، فكان حذفها أولى ، ولأنها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر ولا أثر مع إمكانه المقدر كالموجود .

وهكذا لا نجد لابن مالك فى العلة والعامل مذهبا متميزا غير اتجاهه العام إلى البعد عن التكلف والتطرف ، والميل إلى التوسط والاعتدال .

(١٥) الدقة فى التعبير :

ومما يتصل بمذهب ابن مالك النحوى فى كتبه النحوية بعامة وفى التسهيل بخاصة ، دقته

---

(١) همع الهوامع جـ٢ ص ١٠١ .
(٢) جـ١ ص ٥٢ .

فى صوغ الأحكام وعرض المذاهب والآراء ، والتسهيل كله نموذج رائع للدقة والإيجاز . ولابن مالك فى التسهيل مواطن بلغت الغاية فى هذا الاتجاه ، فمن ذلك قوله فى تمييز الفعل عن الاسم (١) .

ويعتبر الفعل بتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الشائع .... قال ابن عقيل : واحترز بالشائع من شذوذ لحاقها اسم الفاعل فى قول الشاعر : أقائلن أحضروا الشهودا ؟

« .... ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، وباتصاله بضمير الرفع البارز وأقسامه : ماض ، وأمر ، ومضارع ....

وقد بلغ الغاية فى الدقة والإيجاز مع حسن التعبير فى تمييز أنواع الفعل ، إذ يقول بعد ما تقدم :

«فيميز الماضى التاء المذكورة ، والأمر معناه ونون التوكيد ، والمضارع افتتاحه بهمزة المتكلم مفردا ، أو بنون له عظيما أو مشاركا ، أو بتاء للمخاطب مطلقا وللغائبة والغائبتين ، أو بياء للمذكر الغائب مطلقا والغائبات» .

ومن ذلك قوله فى أدوات الشرط عن أيان : «وقل ما يجازى بها» (٢) قال ابن عقيل : ولم يحفظ سيبويه المجازاة بها ، وقال بعض المغاربة إنه غير محفوظ ، والقياس يقتضى الجواز كمتى ، ومنه :

أيان نؤمنــك تأمــن غيرنا وإذا لم يأتك الأمن منا لم تزل حذرا

ومن تعبيراته التى امتازت إلى جانب الدقة والإيجاز بالوفاء والشمول فى صياغة الأحكام وعرض مذاهب النحاة قوله فى باب المبتدإ (٣) :

«ويغنى عن الخبر باطراد ظرف أو حرف جر تام ....

قال ابن عقيل : تحرز من الناقص ، وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو : زيد بك أو فيك من قولك : زيد واثق بك ، أو راغب فيك ، فهذا لا يغنى عن الخبر .

«معمول فى الأجود لاسم فاعل كون مطلق .....

قال ابن عقيل : واختار المصنف ذلك لأن الأصل فى الخبر الإفراد ، وأيضا لأنه لما صرح به كان كذلك فى قول الشاعر :

فأنت لدى بحبوحة الهون كائن

«وفاقا للأخفش تصريحا ، ولسيبويه إيماء ، لا لفعله ، ولا للمبتدإ ، ولا للمخالفة ، خلافا لزاعمى ذلك» .

ومن ذلك قوله فى جموع الكثرة (٤) : ومنها فعالى لاسم على فعلاء كصحراء ، أو

---

(١) التسهيل ص ٤

(٢) تسهيل ص ٢٣٦

(٣) تسهيل ص ٤٩

(٤) تسهيل ص ٢٧٦

فعلى كذفرى ، أو فعلى كعلقى ، ولوصف على فعلى كحبلى ، لا أنثى أفعل كدنيا ، أو على فعلان أو فعلى كندمان وسكرى ، ويحفظ فى نحو حبط ويتيم وأيم وطاهر وعذراء ومهرى وشاة رئيس ، وفعالى فى وصف على فعلان أو فعلى راجح ، أى المضموم الفاء راجح على مفتوحها فى نحو سكران وسكرى ، وفى غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به ، أى استغنوا بمضموم الفاء ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

ويغنى الفعالى عن الفعالى جوازا فى فعلى وما قبلها — (حبلى وعلقى وذفرى وصحراء) — ونحو : عذراء ومهرى ،ولزوما فى نحو : حذرية وسعلاة وعرقوة والمأقى ، — طرف العين — وفيما حذف أول زائديه من نحو : حبنطى وعفرنى وعدولى وقهوباه ويلهنية وقلنسوة وحبارى ، وندر فى أهل وعشرين وليلة وكيكة .

ومما يتصل بهذا الجانب أيضا كثرة احتراساته وتحرزاته وقيوده التعبيرية ، صنيع العالم المدقق الذى يقدر لكل لفظ موضعه وموقعه ، فهو يكثر من لفظ لزوما وجوازا وغالبا وقليلا وكثيرا ونادرا وشاذا وضرورة وإيماء وتصريحا .. الخ . وكل من هذه الألفاظ له قيمته ودلالته فى الحكم الذى ورد فيه ، كتحرزاته التى أشرت إليها فى المثال السابق ، واحتراساته العديدة فى الكافية وشرحها وفى الألفيه والتسهيل . ومن أهم هذه التحرزات التى يكاد ينفرد بها ابن مالك قوله فى الحديث عن حذف الخبر بعد لولا (١) :

ويحذف الخبر جوازا لقرينة ، ووجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا ...»

قال ابن عقيل : هذا إذا كان الخبر كونا مطلقا ، فإن كان مقيداً ، وعليه استظهر بقوله : «غالبا» ، فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره ، نحو قوله عليه السلام : «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم» ، وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، ومنه قول المعرى :

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمـــد يمسكه لسالا

قال ابن مالك فى شرح التسهيل : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين ، وغفل عنه أكثر الناس . قال ابن عقيل : إشارة إلى ما عليه الجمهور من إطلاق وجوب حذف الخبر بعد لولا . هذا ، وقد ناقش ابن مالك هذه المسألة مناقشة وافية فى البحث السابع عشر من كتابه : شواهد التوضيح (٢) ...... وأتى بالشواهد الموضحة من أحاديث الرسول والصحابة وأشعار العرب .

---

(١) تسهيل ص ٤٤ .
(٢) ص ٦٥ .

ثانيا : التسهيل وخصائصه

اسم الكتاب :

اسمه الكامل : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » وقد يختصر هذا الاسم ، وكثيراً ما رأيته في مصادر الترجمة مختصراً فيقتصر على « التسهيل » . وقد اتفقت في هذه التسمية جميع النسخ التي وقعت تحت يدي من الكتاب ، وجميع الشروح التي صادفتها له ، وجميع المراجع التاريخية والنحوية التي استعنت بها في هذه الدراسة ، والتي ستأتي في مواضعها من هذا التعريف.

ويظهر أن هذه التسمية قد أثارت فضول بعض من ترجموا لابن مالك ، فقال بعضهم إن « ال » في الفوائد للعهد ، وأن للمصنف كتابا اسمه « الفوائد » ، وقال آخرون إن الأمر كذلك فيما يتصل بالمقاصد ، على أن المصنف نفسه قال في مقدمة التسهيل : « هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيا لأصوله ، مستوليا على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » . على النحو الذي سبقت الإشارة إليه ، ولا أدري لم أغفل ابن مالك ذكر هذه الكتب التي لخص منها التسهيل إذا كانت له حقا كما زعم هؤلاء الرواة ، وقد سبق له في مقدمة كتابه : « إكمال الإعلام بتثليث الكلام » أن صرح بأن له كتابا في الموضوع لم يستوف البحث فيه ، فألف هذا الكتاب(١) ».

والذي يبدو لي أن ابن مالك بعد أن درس النحو على أساتذته الذين سبقت الإشارة إليهم ، وبدأ تدريسه والتأليف فيه ، أحس صعوبة في مؤلفات النحو السابقة كالكتاب والإيضاح والجمل وغيرها من كتب النحو التي كانت متداولة بين الدارسين ، فأراد أن يسهم في عملية تيسير النحو : وهو الاتجاه الغالب عليه في كل كتبه النحوية واللغوية ، فألف « التسهيل » ودعاه بهذا الاسم الذي يتفق وغرضه الأساسي من تأليفه.

مقدمة التسهيل :

وقد بدأ ابن مالك التسهيل بمقدمة موجزة يقول فيها :

« هذا كتاب في النحو ، جعلته بعون الله مستوفيا لأصوله ، مستوليا على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » . فهو جدير بأن يلبّي دعوته الألباء ، ويجتنب منا بذته النجباء ، ويعترف العارفون برشد المغرى بتحصيله ، وتأتلف قلوبهم على تقديمه وتفضيله . فليثق متأمله ببلوغ أمله ، وليتلق بالقبول ما يرد من قبله ، وليكن لحسن الظن آلفا ، ولدواعي الاستبعاد مخالفا ، فقلما حلى متحل بالاستبعاد إلا بالخيبة والإبعاد . وإذا كانت العلوم منحا إلهية ، ومواهب اختصاصية ، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين.

---

(١) مقدمة إكمال الإعلام بتثليث الكلام (مخطوطه ٧٣٨ لغة بدار الكتب) .

أعاذنا الله من حسد يسد باب الإنصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف ، وألهمنا شكراً يقتضى توالى الآلاء ، ويقضى بانقضاء اللأواء . وهأنا ساع فيما انتدبت إليه ، مستعينا بالله تعالى عليه . ختم الله لى ولقارئيه (١) بالحسنى ، وختم لى ولهم الحظ الأوفى ، فى المقر الأسنى ، بمنه وكرمه » .

وقد ذكرت المقدمة كاملة لما لها من أهمية فى إدراك بعض الملاحظات الهامة التى يمكن أن نستخلص منها أهم خصائص التسهيل ، وأهم اتجاهات ابن مالك الفكرية والأسلوبية .

وأول ما يلاحظ على هذه المقدمة أنها مثال واضح لكل مقدمات كتب ابن مالك من ناحية أسلوبه الذى يجرى فيه على الطريقة الفاضلية التى كانت سائدة حينذاك ، من التزام لبعض المحسنات البديعية كالسجع والجناس والتوريةالتى جاء بها ابن مالك سمحة طيعة ، فى غير تكلف ولا تصنع ، فأكسبت التعبير جمالا وقوة ووضوحا .

وملاحظة ثانية أن هذه المقدمة مثال لمنهج ابن مالك فى الكتاب كله من ناحية الاختصار والتركيز ، فهو يشير فيها بإيجاز إلى موضوع الكتاب ومميزاته وتسميته وعلة هذه التسمية وأهميته للمشتغلين بهذه الدراسات . وهو يرد فى قوة وإيجاز أيضاً على من لا هم لهم إلا النقد والتجريح ، والقائلين بأن المتقدمين لم يتركوا شيئا للمتأخرين .

وملاحظة ثالثة تقفنا على مقدار اعتزاز ابن مالك وثقته بنفسه وأخذه بمبدإ فتح باب الاجتهاد أمام المتأخرين « فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين » . ولذا نجد له كثيراً من الآراء الاجتهادية والانفرادية فى التسهيل ، على النحو المفصل بالهوامش والفهارس .

وملاحظة رابعة أنه أوجز طريقته فى تأليف التسهيل ، هذه الطريقة التى لم يسبقه إليها أحد ، وهى طريقة التبويب والتفصيل التى أشار إليها إشارةعابرة بقوله « مستوليا على أبوابه وفصوله » .

وملاحظة خامسة أن الرجل كان يتوقع بصادق حسه تهجم بعض حساده عليه ، وتوجيه التهم إليه ، فاستعاذ بالله « من حسد يسد باب الإنصاف ، ويصد عن جميل الأوصاف » . وذلك ما وقع فعلا من أبى حيان ، وسبقت الإشارة إليه ، عند الحديث عن شيوخ ابن مالك(٢) .

موضوع الكتاب :

موضوع التسهيل هو النحو والصرف ،تناول فيه ابن مالك مسائل النحو والتصريف فى ثمانين باباً ، تتضمن مائتين وأحد عشر فصلا ، على خلاف بين نسخ التسهيل ؛ منها خمسة أبواب ختم بها الكتاب للتصريف ومخارج الحروف والإمالة والوقف والهجاء ، وبقية الأبواب فى النحو ، وإن اشتملت على بعض الأبواب والفصول التى تذكر عادة فى باب التصريف ، كباب أبنية الأفعال ومعانيها ، وباب مصادر الفعل الثلاثى ، وباب مصادر غير الثلاثى .. الخ على ما يجىء تفصيله فى خاتمة هذا الفصل عند الموازنة بين الكافية والألفية والتسهيل .

وقد بدأ ابن مالك أبواب تسهيله بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وتلاه بباب إعراب الصحيح الآخر ، فباب إعراب المعتل الآخر ، وباب إعراب المثنى والمجموع على حده ، وباب

---

(١) فى النسخة المطبوعة «ولقارئه» . وهو خطأ مطبعى واضح من سياق العبارة بعده .

(٢) ص ٤ من هذا التمهيد .

كيفية التثنية وجمعي التصحيح ، وباب المعرفة والنكرة ، وباب المضمر وباب الاسم العلم ، وباب الموصول ، وباب اسم الإشارة ، وباب المعرف بالأداة ، وباب المبتدإ ، وباب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، وباب أفعال المقاربة ، وباب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، وباب لا العاملة عمل إن ، وباب الأفعال الداخلة على المبتدإ والخبر ، وباب الفاعل ، وباب النائب عن الفاعل ، وباب اشتغال العامل ... الخ .

وقد قسم ابن مالك بعض الأبواب إلى فصول ، ولعله أول من أحدث هذا التقسيم فى النحو ، فقد قسم سيبويه مسائل النحو فى كتابه إلى أبواب ، وقسمها الزمخشرى فى مفصله إلى فصول ، وجعل ابن مالك رءوس المسائل الكبرى أبوابا ، وفروعها فصولا ، فجاء هذا التقسيم فريداً فى نوعه بين كتب النحو ، وهذه سمة من السمات التى تميز بها صنيع ابن مالك فى التسهيل .

وسمة أخرى يمكن أن نلمحها من هذا العرض السريع لأبواب الكتاب ، هى اجتهاد ابن مالك وابتكاره فى كثير من المسميات والاصطلاحات التى لا تزال إلى اليوم على وضعها الذى ابتكره ابن مالك ، مما أشير إلى أمثلته العديدة ضمن هوامش التسهيل وقد أشرت إلى بعضه ضمن مذهبه النحوى .

الخلافات والمذاهب فى التسهيل :

ومن الخصائص الواضحة للتسهيل اهتمام ابن مالك بذكر مسائل الخلاف ، ونصه فى أكثر المواضع على أصحاب المذاهب من القدامى والمتأخرين ، منذ أبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر حتى أساتذته ومعاصريه كالشلوبين وابن عصفور .

وابن مالك لا يستعبد نفسه لمذهب بعينه ، بل يذكر مسائل الخلاف ليدلى فيها بدلوه ، ويشارك فيها برأيه ، فيجتهد ليؤيد أو يخالف ، ويناقش الرأى أحيانا ليقف موقف الحياد ويكتفى بذكر وجهات النظر المختلفة ، أو يستقل برأى ينفرد به . وقد فصل فى الشرح ما أجمله فى التسهيل ، كما تتبعت الشروح آراءه كلها ، فأرجعت كل رأى إلى أصله من المذاهب القديمة ، ولا أجد فى هذا الحيز مجالا لتفصيل هذه الآراء التى لا يسعها إلا بحث مستقل ، أرجو أن أفرغ له عما قريب ، وأكتفى الآن بالإشارة إلى ما نص عليه ابن مالك فى تسهيله من أوجه الخلاف ؛ على سبيل المثال لا الحصر . فمثلا : نجده يخالف أبا عمرو بن العلاء فى بضع مسائل أهمها :

إعراب « أى » إذا حذف ما تضاف إليه : «وإن أنثت بالتاء حينئذ لم تمنع الصرف ، خلافا لأبى عمرو »(١) .

ورأى ابن مالك أحسن ؛ إذ أنه يرى أن « أية » حينئذ ليس فيها إلا التأنيث بالتاء وهو لا يمنع وحده ، فيقال : يعجبنى أية قامت بالتنوين .

ويرى أبو عمرو منعها للتأنيث والتعريف بالإضافة المنوية .

وفى باب التصغير : إن تأتى « فعيل » بما بقى من منقوص لم يرد إلى أصله ، نحو : هارو ميت وخير فيقال فيها : هو يروميت وخير — وما شذّ ردّه لم يقس عليه ، خلافاً لأبى عمرو »(٢) .

---

(١) التسهيل باب الموصول ص ٣٥ .

(٢) « « التصغير ص ٢٨٥ .

حكى يونس عن أبى عمرو أنه كان يجيز هنا رد المحذوف ، وقال به يونس أيضاً ، ورده سيبويه وقال : لا يجوز ، محتجاً بقول العرب : نويس فى ناس بدون رد . (شرح ابن عقيل) .

وقد خالف عيسى بن عمر فى مسألتين من باب منع الصرف :

« ولا يؤثر وزن مستوى فيه وإن نقل من فعل ، خلافاً لعيسى »(١) .

قال ابن عقيل : منع عيسى صرف المنقول من الفعلية إلى العلمية ، وإن كان الوزن لا يغلب فى الفعل ، بل يستوى فيه هو والاسم ، كحجر وحمل وضرب ، ومذهب أبى عمرو ويونس والخليل وسيبويه الصرف ، مستدلين بإجماع العرب على صرف كعب — اسم رجل — مع أنه منقول من كعب إذا أسرع .

وفى علم المؤنث الثنائى أو الثلاثى الساكن الوسط إن كان مذكر الأصل ، فيتعين منعه — عند ابن مالك — خلافا لعيسى فى تجويز صرفه(٢) .

قال ابن عقيل : نحو : « زيد » اسم امرأة ، فيتحتم منعه ، لخروجه من الباب الأخف إلى الباب الأثقل وهو التأنيث ، والمنع مذهب سيبويه ، وجمهور البصريين والفراء وثعلب ، وبالصرف قال عيسى وأبو زيد الأنصارى والجرمى والمبرد ، وحكى عن يونس ، ووجهه أن له حالة خفة ، وهى تذكيره قبل التأنيث .

هذا وقد خالف ابن مالك البصريين فى نحو ست مسائل ، وخالف الكوفيين فى أكثر من ستين مسألة ، وخالف الأكثرين فى نحو أربع مسائل ، وخالف أبا زيد فى أربع مسائل ، وخالف الخليل فى ست ، وخالف يونس فى إحدى عشرة مسألة ، وخالف سيبويه فى ثمانى مسائل ، وخالف الكسائى فى نحو ثلاثين مسألة ، وخالف ابن ولاد فى مسألة ، وخالف كلا من قطرب وثعلب فى ثلاث مسائل ، والأخفش فى سبع وأربعين مسألة ، والفراء فى خمس وأربعين ، والمبرد فى ثمان وعشرين ، والمازنى فى ثلاث عشرة مسألة ، وابن السراج فى إحدى عشرة مسألة ، والزجاج فى اثنتى عشرة مسألة ، والجرمى فى ست مسائل ، وهشاما فى مثل ذلك ، والفارسى فى ست عشرة مسألة ، وابن الأنبارى فى تسع مسائل ، والزمخشرى فى تسع ، والرمانى فى ثلاث ، وابن جنى فى ثلاث ، والسيرافى فى أربع ، وابن كيسان فى ست ، والزجاجى فى مسألتين ، وابن برهان فى ثلاث ، وابن خروف فى أربع ، وابن درستويه فى مسألتين ، وابن عصفور فى مسألتين ، وكلا من خلف والجرجانى والأخفش الأصغر وابن السيد وابن هشام الخضراوى والشلوبين فى مسألة واحدة .

وقد وافق ابن مالك الكوفيين فى كثير من مسائل النحو والتصريف كما وافق البغداديين فى بعض آرائهم .

والذى يعنينا من هذا ، أن التسهيل مزيج من الآراء التى راقت ابن مالك ، فهو ليس بصرياً خالصاً ، ولا كوفياً خالصاً ، بل ولا بغدادياً ولا مغربياً خالصاً ، فهو على ما رأينا يخالف فى كثير

---

(١) التسهيل — باب منع الصرف ص٢١٩ .

(٢) التسهيل ص ٢٢٠

من المسائل أعلام أولئك وهؤلاء ، وقد يرجح أو يصحح أو يرد ، وقد يتخذ لنفسه موقفا خاصا يخالف جمهور النحاة. وسنقف على بعض آرائه الاجتهادية والانفرادية عند الاطلاع على هوامش التسهيل.

نسبة الكتاب لابن مالك :

أما نسبة التسهيل لابن مالك ، فإن الباحث لا يجد كبير عناء فى تحقيق هذه النسبة ؛ فقد وقع لى من نسخ الكتاب ، التى أحصيها بعد قليل ، وشروحه التى سأشير اليها فى موضعها من التعريف ، ما لا يدع مجالا للشك فى صحة نسبة التسهيل لابن مالك ، هذا وقد اتفقت جميع المراجع التى عرضت لابن مالك ، على أن التسهيل وشرحه الناقص من مؤلفاته ، بل لقد بدأ بعض المؤرخين التعريف بابن مالك بأنه صاحب التسهيل ، وسوف نزداد تحققاً من صحة هذه النسبة عند عرض النسخ التى استعنت بها فى تحقيق متن الكتاب .

نسخ التسهيل :

وجدت فى فهارس المكتبات العامة والخاصة ، التى تيسر لى الاطلاع عليها كثيرا من نسخ التسهيل المخطوطة ، فوجدت منه بفهارس المكتبات الخارجية النسخ الآتية :

١ — برلين (٦٦٢٨) نسخت فى شعبان سنة ٧٤٥ ﻫ بدمشق .

٢ — باريس (١٠٧٧) كتبت فى غرناطة سنة ٨٦٠ ﻫ .

٣ — اسكوريال (٦٤) كتبت فى سنة ٧٩٤ ﻫ ، و(١٤٠) كتبت فى القرن الثامن الهجرى .

٤ — المكتب الهندى بلندن (٩٦٣) كتبت سنة ٩٩٢ ﻫ .

٥ — الجزائر (١١٧ ، ١١٨) مأخوذة من نسخة المكتب الهندى بلندن .

كما توجد نسخ لم يثبت تاريخ نسخها بلندن (١٩٤) ورامبور (٥٣١—٣٢) — والجمعية الشرقية الألمانية ببرلين (٧٧) ومكتبة جاريت (٤٠٣) .

وقد أرسلت فى طلب صور من هذه النسخ ، ولم يصلنى للآن أى رد من أية جهة من هذه الجهات ، وإذ كانت هذه النسخ الخارجية على ماهو موضح أمام أكثرها منسوخة فى القرن الثامن وما بعده ، فقد اضطررت إلى الاستغناء عنها بما تحت يدى من نسخ أقدم منها وأوثق .

وقد وقع لى من نسخ التسهيل بمصر وسوريا أكثر من عشرين نسخة رجعت إليها جميعاً ، وقابلت نسختى عليها ، فلم أجد أى اختلاف فى المتن ، إلا ما يحدث عادة بين النسخ من الخلاف فى بعض الألفاظ التى لا تؤثر فى سلامة النص ، نسخة وحيدة بالظاهرية بدمشق هى التى وجدت بعض الخلاف بينها وبين جميع النسخ ، وسوف أتحدث عنها ضمن نسخ التحقيق .

وإذ لم يتيسر لى العثور على النسخة الأم ، فقد مضيت فى دراسة هذه النسخ جميعها دراسة متأنية استغرقت منى ثلاث سنوات أمكننى بعدها أن أستخلص للتحقيق أسلم هذه النسخ وأوثقها على النحو الآتى :

نسخ التحقيق :

(١) النسخة (ص) :

وهى النسخةالمصورة (ميكروفيلم) بدار إحياء المخطوطات العربية ، بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

وهذه النسخة بفهرس الدار ، تحت رقم ٣٥ نحو ، بعنوان : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، وهى مأخوذة عن نسخة كتبت سنة ٧١٠ هـ بقلم الإمام ابن يامين النحوى ، تلميذ ابن مالك ، مضبوطة على نسخة بخط الشيخ أثير الدين أبى حيان النحوى ، محفوظة بمكتبة بلدية الإسكندريةتحت رقم ١٩٩١ د. والمصورة فى (٧٩) ورقة (١٣–١٨ سم) ، ويقع المتن فى ١٥١ صفحة بكل صفحة ١٩ سطراً عداصفحات التجليد والبيانات الخاصةبالمكتبة ، تبدأ صفحتها الأولى بعنوان الكتاب :

كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد
لابن مالك رحمه الله
ضبطت من خط الشيخ أثير الدين أبى حيان
وهى النسخة الجديدة ، وقوبلت عليها ولله الحمد

ويبدأالمتن : بسم الله الرحمن الرحيم ، قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد شيخ النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى الجيانى مقيم دمشق — رحمه الله — حامداً لله رب العالمين ، ومصلياً على محمد خاتم النبيين ، وعلى آله وصحابته أجمعين :

هذا كتاب فى النحو ، جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ، مستولياً على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ... الخ .

وهى مكتوبة بقلم النسخ المعتاد ، والأبواب والفصول مميزة بالخط الكبير بالمداد الأحمر ، وهى تتفق وجميع النسخ فى عدد الأبواب وهى ثمانون باباً ، وعدد فصولها مائتان واثنان ، على خلاف بينها وبين بقية النسخ فى تحديد أوائل الفصول ، وإن اتفقت فى المتن على ما هو موضح بالنسخة المحققة ، وفى ختامها : «نجز الكتاب المسمى: بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بحمد الله وعونه ، على يدى كاتبه العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن يوسف بن يامين الشافعى بالمدرسة الفاضلية ، عمرها الله بالعلم ، وذلك فى يوم الاثنين من العشر الأول من ربيع الأول من شهور سنة عشر وسبع مائة حامداً ومصلياً» .

وقد قدمت هذه النسخة ، وجعلتها أول ما أعتمد عليه فى التحقيق ، لما وجدت بها من مميزات لم تتوافر فى نسخة أخرى ، فهى أقدم النسخ التى عثرت عليها — بعد النسخة (ح) — ونسختها الأصل بخط ابن يامين تلميذ المصنف . وقوبلت على نسخة أبى حيان المحققة وضبطت عليها ، كما يظهر من هامشها ، أنها حققت على نسخ أخرى ، يرمز إليها الناسخ برمز «ق» ، «ط» حين يشير إلى الخلافات بينها وبين النسخ الأخرى ، مما دعانى إلى تصوير نسخة منها لتكون تحت يدى طوال مرحلة التحقيق ، وفى أول الكتاب لوحتان من هذه المصورة .

(٢) النسخة (خ) :

وهى مخطوطة رقم ٢١ نحو — حليم ، بدار الكتب . وهذه النسخة قديمة ، كتبت بخط نسخ معتاد فى ١٠٣ ورقات من الحجم المتوسط ، مسطرتها ١٧ سطراً ، على هامشها وبين سطورها شروح وتعليقات ، وأبوابها وفصولها بنفس مداد المتن ، إلا أنها مميزة بخط كبير واضح . وأبوابها ثمانون ، وفصولها ١٩٨ ، على خلاف فى تحديد أوائل بعض الفصول أيضاً ، على ما أشرت إليه ضمن التحقيق .

والذى جعلنى أقدمها ، مع أنها آخر ما وقع لى من نسخ الكتاب ، ما وجدت بآخرها من سماعات على أبى حيان ، وإجازة من أبى الفتح بن أبى الفضل البعلبكى تلميذ ابن مالك لأبى حيان ، وما وجدت على هامشها وبين سطورها من شروح وتعليقات ، تثبت ما أشار إليه الشيخ زين الدين عبد الرحمن بن أبى بكر فى سماعه على أبى حيان من قوله : «وشرحناه وبحثناه جميعه عليه بحثاً شافياً» .

وأوراق النسخة قديمة بها تآكل وخروم لم تصب الأصل بسوء ، ولكنى لاحظت وجود ورقتين متقابلتين تخالفان بقية أوراق الكتاب فى نوع الورق والخط ونظام الكتابة ، وهى الورقة الأولى التى بها المقدمة ، والتى تقابلها ، ويظهر أنهما كتبتا وأضيفتا للنسخة ، بدلا من الورقتين الأصليتين ، لفقد أو تمزيق أو تآكل ، كما وجدت بين أوراق النسخة بعض وريقات مضافة ، بها تكملة شروح وتعليقات وبإحداها تكملة نقص بالمتن : «باب التحذير والإغراء ، وما ألحق بهما» ، وبعد صفحات السماع ورقة تحمل الرقم ١٠٦ بها : باب المخاطبة ، وباب الضرائر ، يظهر أن أبا حيان ألحقهما بالكتاب على ما أشير إليه ، فى التعريف بنسخة الأزهر ، وكانت إجازة البعلبكى لأبى حيان عام ٦٧٩ هـ ، أى بعد وفاة صاحب التسهيل بسبع سنوات فقط .

(٣) النسخة (د) :

مخطوطة بدار الكتب رقم (٩٠١ نحو) نسخت سنة ٧١١ هـ ، وأعيد نسخها الحالى سنة ١٠٨٤ هـ ، وهى مكتوبة بخط تعليق جميل ، على ورق مصقول فى مائة ورقة (مائتى صفحة) من القطع المتوسط ، بكل صفحة سبعة عشر سطرا ، بكل سطر نحو اثنتى عشرة كلمة ، وأوراقها كلها سليمة ، ليس بها تمزيق ولا تآكل ولا اضطراب ولا غموض ، وقد نسخت فى نظام مطرد ، يسهل معه إدراك كل نقص أو زيادة ، وأبوابها ثمانون وفصولها مائتان وأحد عشر فصلا ، وتتضمن بعض مختارات من شروح التسهيل على هامشها ، وبين السطور ، وقد كتبت هذه الشروح والتعليقات بحروف صغيرة ، وبطريقة يسهل معها تمييز المتن من الشرح .

ولقد زاد من أهمية هذه النسخة عندى ما لمسته فى أثناء التمرس بقراءتها وكتابتها ، من أن ناسخها عالم باللغة والنحو ؛ يتحرى ويعلق أحياناً مما يدل على أنه أمين فى نقله ، دقيق فى ملاحظاته وإشاراته ، حتى فى الخلافات اليسيرة التى بين هذه النسخة وبين غيرها من النسخ .

وتلى الغلاف مباشرة ورقة كتب عليها بخط الناسخ عنوان الكتاب :

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك الجيانى الطائى رحمه الله تعالى

وبعض عبارات وتمليكات وأختام ، ثم يبدأ متن الكتاب بالصفحة الثانية :

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحد شيخ النحاة والأدباء جمال الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائى الأندلسى الجيانى مقيم دمشق — رحمه الله — حامداً لله رب العالمين ، ومصليا على محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين :

هذا كتاب فى النحو .... الخ .

وقد بدىء المتن بباب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ، وختم بفصل : زيدت ألف فى مائة ومائتين ، وبعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض أو أمر .. الخ وهذا من قواعد رسم الحروف على ما جرت عليه عادة النحاة من إلحاق الكلام فى الهجاء ورسم الحروف بآخر الكلام فى النحو والتصريف .

ثم ختام الناسخ :

نجز بحمد الله وحسن توفيقه وقت الضحوة الكبرى يوم الجمعة فى غرة ذى الحجة الشريفة لسنة أربع وثمانين وألف من يد الفقير أسعد بن محمد الأمين ... الخ .

وفى آخر الصفحة بخط أصغر : نجز الكتاب الموسوم بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بحمد الله وعونه ، فى سادس عشر ذى الحجة سنة إحدى عشرة وسبعمائة ، أحسن الله خاتمتها..الخ .

وواضح أن التاريخ السابق (سنة ١٠٨٤ ه) هو تاريخ النسخ الأخير ، وأن التاريخ الأخير (سنة ٧١١ ه) هو تاريخ النسخ الأول ، نقله الناسخ الأخير من النسخة التى نقل عنها .

(٤) النسخة (س) :

وهذا الرمز (س) للمخطوطة التى تفضل فأعارنى إياها السيد الأستاذ مصطفى السقا أستاذ النحو والآداب بجامعة القاهرة من خزانة كتبه الخاصة . وقد عرفت من قراءتها ومراجعتها على النسخة (د) أنها منقولة عن نسخة غير النسخة التى نقلت هذه عنها ، مما يجعل لها أهمية فى التحقيق . وقد انتفعت بها كثيراً ، فى استكمال بعض النقص ، وحذف بعض الزيادات ، وتصحيح بعض الأخطاء التى لا يسلم منها ناسخ .

وهى مكتوبة بخط النسخ الواضح على ورق كتان ، وفى نظام لا يقل عن نظام النسخة السابقة ، وإن كانت أوراقها تزيد على ضعف أوراق النسخة (د) ، لأن حروفها أكبر وأسطر صفحاتها أقل ؛ فهى تقع فى أربعمائة وثلاث وتسعين صفحة من القطع المتوسط ، بكل صفحة تسعة أسطر ، يضم السطر من سبع إلى عشر كلمات . والأبواب والفصول مميزة بخط كبير ، وأحياناً تكتب بالمداد الأحمر ، وليس بها شرح أو تعليق ، عدا بعض التعليقات اليسيرة على الصفحتين الرابعة والخامسة .

وهى منسوخة سنة ١٠٦٧ ه ، أى قبل النسخ الأخير ل(د) بسبعة عشر عاماً ، ولكن لا يوجد بها ما يفصح عن ناسخها ، ولا ما يوضح تاريخ النسخة التى نقلت عنها ، وإن كان الناسخ الأخير ، قد أشار إلى أنه نسخ الكتاب «برسم مالكه سيدى ومولاى السيد العلامة جمال الدين على محمد عبد الله» ويبدو من أخطائه فى النسخ ، أنه على درجة من الثقافة تقل عن درجة كاتب النسخة (د) . وتمتاز هذه النسخة بأنها تبدأ بذكر «فهرست هذا الكتاب وهى ثمانون باباً» .

وهى وإن لم تذكر بها الفصول ضمن الفهرس إلا أنها تتفق والنسخة (د) فى الأبواب والفصول ، عدا ثلاثة فصول ، ذكرت بها علامات الفصول ، ولم يذكر فى (د) لفظ «فصل» ، وهى علامات الفصول الآتية : الفصل الثانى من باب اسم الفاعل . والفصلان الثانى والثالث من باب القسم ؛ فقد مضى الناسخ فى كتابة المتن ، دون أن يذكر أن هذه أوائل فصول ، وإن أشار فى الهامش إلى أن هذه أوائل فصول فى بعض النسخ ، مما أكد لى أن الأصل الذى نقلت عنه (د) غير الذى نقلت عنه (س) . أما الورقة الثالثة فأولها : «تسهيل ابن مالك فى علم الإعراب» كافأه الله بما هو أهله ومختصر علم التصريف للزنجانى وعبارة تفيد تمليكات الكتاب ..»

(٥) النسخة (م) :

وهى المطبوعة بمكة سنة ١٣١٩ هـ ، منها نسخة وحيدة بدار الكتب تحت رقم ١٠٩١ نحو . وقد استحضرت لى نسخة منها من فاس.

وقد تبين لى عند التحقيق أن طابع الكتاب — على الرغم من جهده المشكور — لم يحققه التحقيق العلمى الدقيق ، وهى تضم إلى جانب المتن بعض مختارات من شرح المصنف والدمامينى كما يقول الناشر ، وقد لاحظت استعانته أيضا بشرح ابن عقيل ، على هوامش الصفحات على نحو يقرب مما تتضمنه النسخة (د) وإن كان لا يطابقه تماما .

وهى تتفق والنسخ الأربع فى المتن إجمالا ، وفى عدد الأبواب ؛ أما فصولها فهى مائتان وتسعة فصول وهى تتفق والنسخة (د) فى تحديد أوائل الفصول ، إلا أنها تنقص فصلين ساقطين بمادتهما من باب أبنية الأفعال ومعانيها وهما : فصل : كل هذه الأمثلة للتعدية قابل .. وفصل : يقال للمعتل الفاء مثال ... ويبدو من معارضتها مع بقية النسخ أنها منقولة عن نسخة أخرى تغايرها جميعاً . وتقع هذه النسخة فى ثمان وثمانين صفحة من القطع الكبير ، وفى أولها فهرس لأبواب الكتاب وفصوله . ويبدأ المتن بعد البسملة بالصفحة الثانية على النحو المبين بالنسخ السابقة . وفى الصفحة الثامنة والثمانين ، خاتمة الطبع :

بعد حمد الله المنعم فى الابتداء والختام ، والصلاة والسلام على النبى العربى سيد الأنام .. فيقول راجى عفو ربه والخبر ، عبد الله بن عبد الحى الزبير مصحح طبعه وتمثيله ، أقال الله عثاره فى فعله وقيله : قد تم طبع كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» للإمام المحقق العلامة .. الشيخ القدوة ابن مالك ، رحمه الله مالك الممالك .. فى عهد السلطان عبد الحميد ، ووالى الحجاز أحمد راتب سنة ١٣١٩ هـ .

(٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩) نسخ الظاهرية (أ ، ب ، جـ ، هـ) :

هذا وقد علمت أن بالظاهرية بدمشق نسخاً جيدةً للتسهيل ، فسافرت إليها فى صيف عام ١٩٥٨م ، واطلعت بها على أربع نسخ للتسهيل أرقامها كالآتى :

أ — (٢٥٢ نحو وصرف) ، ب — (٨٦٣٣ عام) .
جـ — (٨٨ نحو وصرف) ، هـ — (٧٠٦٨) ،

ولم أجد بين النسخ الثلاث أ ، ب ، جـ وبين نسخ القاهرة خلافاً إلا فى بعض أوائل الفصول ، وبعض الألفاظ اليسيرة التى تكون عادة بين النسخ المختلفة ، وقد نبهت على ماتيسر لى منها عند

مراجعتى لها ، أما النسخة التى أثارت اهتمامى ، ووقفت عندها طويلاً ، فهى النسخة (هـ) لمغايرتها لجميع النسخ مغايرة واضحة ، فهى تخالف جميع النسخ والشروح التى اطلعت عليها للتسهيل فى المقدمة ، وفى بعض الأبواب والفصول ، وبعض عبارات المتن ، مما جعلنى أقف حائراً متردداً أمام هذه النسخة شهوراً عدة ، حتى هدتنى المصادفة إلى حقيقة ظننت فيها الهداية إلى الصواب ؛ ذلك أنى عند مراجعتى الأخيرة لمؤلفات ابن مالك بفهارس مكتبة برلين ، لاحظت شبهاً كبيرا بين مقدمة كتابه : «سبك المنظوم وفك المختوم» ومقدمة هذه النسخة التى حفظت بالظاهرية على أنها تسهيل الفوائد ، ولحسن الحظ كنت عند اطلاعى على النسخة ، نقلت المقدمة بأكملها وبعض الأبواب والفصول ، من الأول والوسط والنهاية ، وبمقابلة المقدمتين ، غلب على ظنى فى أول الأمر أن هذه النسخة أقرب إلى «سبك المنظوم» ، وهذه مقدمة سبك المنظوم :
قال الشيخ جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله .. الخ .

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى . أما بعد ، فإنى استخرت الله تعالى ، فى نثر المؤصل ليتم ما نويته .. الخ .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وهى قريبة من بداية نسخة الظاهرية (٧٠٦٨) ونصها :

«قال الشيخ الإمام العامل ، الصدر الكامل ، وحيد عصره ، وفريد دهره جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله .. الخ .. وتلا :

الحمد لله ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، أما بعد ، فإنى استخرت الله تعالى بعد نظم المؤصل .. فى تصنيف كتاب محيط بما يستقصر فى تحصيله أكثر المطولات ، ويستطال فى تلخيصه أيسر المختصرات ، ليتم ما نويته من إعانة الأذكياء ... الخ .

باب شرح الكلمة والكلام ، وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام . وقد وجدت بعض الخلافات الواضحة فى هذه الأسطر القليلة التى تيسر لى الاطلاع عليها ، مما حملنى على مواصلة البحث ، إلى أن وقعت على نص فى شرح التسهيل لناظر الجيش يشير إلى أن الباب الأول من مسودة التسهيل هو بهذه الترجمة «باب الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات والأقسام» فلعل هذه النسخة هى مسودة التسهيل التى أملاها المصنف على تلاميذه قبل تنقيح النسخة الأخيرة بدليل قول ناقلها : قال الشيخ الإمام ... وتلا ...

هذا ، وقد استلزمت دراسة النص ، أن أرجع إلى بعض الشروح للاستعانة بها فى التحقيق والدراسة ، وهذه أهم الشروح التى استعنت بها فى التحقيق والتعليق :

١ — شرح تسهيل الفوائد لابن مالك وولده بدر الدين :

مخطوطة تحت رقم ١٠ ش بدار الكتب . وهى نسخة فى جزءين فى مجلد كبير . الجزء الأول فى مائة وعشرين ورقة ، والثانى فى مائة واحدى عشرة ورقة من القطع الكبير ، وبين الجزءين ورقة بيضاء . وبالمجلد ورقتان بيضاوان بعد الغلاف مباشرة ، على الصفحة الأولى لثانيتهما : هذا شرح التمسهيل التسهيل (هكذا) لمؤلفه وتتمة ولده له لم يكملا تأليفهما ، رحمة الله تعالى عليهما ويبدأ المتن بقوله :

«بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما .

قال الشيخ الإمام العلامة ريس النحاة والأدباء ، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله

ابن مالك الطائي — رحمه الله — حامداً ربه العليم ، ومصليا على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين :

أما بعد : فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله ، على وجه يظفر معه بأتم البيان ، فيستغني فيه بالخبر عن العيان ، والله يقول الحق وهو يهدى السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به ..

ص : الكلمة لفظ مستقل الخ .. وهى اسم وفعل وحرف .

ش : الكلمة فى اللغة عبارة عن كلام تام ، كقوله تعالى : «وكلمة الله هى العليا» وكقوله عليه السلام : «الكلمة الطيبة صدقة» وعن اسم وحده ، أو فعل وحده ، أو حرف وحده ، وهذا هو المصطلح عليه فى النحو ...

وهكذا يمضى ابن مالك فى شرحه ، فيبدأ الأصل بحرف :

(ص) والشرح بحرف (ش) بحجم أكبر من حجم سائر الكلام ، ثم يسوق الشواهد من كلام الله إن وجدت ، وإلا فمن الحديث الشريف ، أو من الشعر ، أو من كلام العرب .

وقد انتهى الجزء الأول من هذا الشرح بباب المستثنى بالورقة رقم ١٢٠ عند قوله : وقد تخفف لاسيما كقول الشاعر :

وبالعقود وبالأيمان لاسيما عقد ، وفاء به من أعظم القرب

وقد يقال: لاسواء ما بمعنى لاسيما (هكذا فى النسخة) . (١)

كمل السفر الأول من شرح تسهيل الفوائد ، لمصنفه جمال الدين ابن مالك رحمة الله عليه ، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيراً أبداً .

وبعد الجزء الأول ورقة بيضاء من نفس نوع الورق برقم ١٢١ ثم يبدأ الجزء الثانى بالصفحة اليمنى من الورقة ١٢٢ بقوله :

بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

باب الحال

ص : وهو ما دل على هيئة ... الخ .

ش : ما دل على هيئة يعم ... الخ .

وصل فيه إلى الورقة ٢١٥ ص : باب مصادر غير الثلاثى : يصاغ المصدر من كل ماض أوله همزة وصل بكسر ثالثه وزيادة ألف قبل آخره ، ومن كل ماض أوله تاء المطاوعة أو

---

(١) وردت هذه اللفظة فى التسهيل بالهمزة (لا سواء ما) وفى شرح المصنف كذلك ، وفى شرح ابن عقيل أيضاً ذكر النص (لاسوا ما) بدون همزة على طريقته فى إهمال الهمز ومثل للحكم بقوله : فتقول : قام القوم لاسوا مازيد بجواز الرفع والجر .

شبهها بضم ما قبل آخره إن صح الآخر ، وإلا خلف الضم الكسر ، ويصاغ من أفعل على إفعال ، ومن فَعَّل على تفعيل ، وقد يشركه تفعلة ، ويغنى غالبا فيما لامه همزة ، ووجوباً فى المعتل، و«تنزى دلوها تنزيا» ، من الضرورات .

ومصدر فاعل مفاعلة ، وفعال ، وندر فيما فاؤه ياء . ومصدر فعلل والملحق به بزيادة هاء التأنيث فى آخره أو بكسر أوله ، وزيادة ألف قبل آخره ، وفتح أول هذا إن كان كالزلزال جائز ، والغالب عليه أن يراد حينئذ اسم فاعل .

تم والحمد لله ما وجد بخط الشيخ جمال الدين رحمه الله من شرحه لتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم .

ويبدو من هذا الختام ، أن الناسخ قد نقل عن النسخة الأم المكتوبة بخط ابن مالك نفسه .

وتبدأ الورقة رقم ٢١٦ بقوله فى أول صفحتها اليسرى :

بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا ومولانا محمد .

قال الإمام العالم الفاضل المحقق العلامة بدر الدين أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن مالك الطائى . رحمه الله :

باب إعراب الفعل وعوامله : قوله : يرفع المضارع لتعريه من الناصب والجازم . ثم يمضى على طريقة والده ، فى تصدير الأصل بحرف (ص) والشرح بحرف (ش) لغاية الورقة ٢٣٢ عند : باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك ص ٢٣٠ وآخر الكلام :

وأنشد الأعشى : ومن يقترب من قومنا (١) لا يزل يرى * مصارع مظلوم مجرا ومسحبا وبآخر الصفحة تعقيبة ، وبعدها صفحة بيضاء ، تليها صفحة بها تعليقات بخط صغير جداً غير واضح ، بعدها ورقة تبدأ صفحتها اليسرى بقوله : أم تفيد الاستفهام والإضراب معا . ص : فصل : حروف التحضيض مثل ... الخ .

فصل : «هاويا» حرفا تنبيه ، وأكثر استعمال « ها » مع ضمير رفع منفصل أو اسم إشارة ، وأكثر مايلى «يا » نداء أو أمر أو تمن أو تعليل . وقد يعزى التنبيه إلى «ألا» و«أما» وهما للاستفتاح .

مطلب : وكثر «ألا» قبل النداء، و«أما» قبل القسم . وتبدل همزتهما هاء أو عيناً،وقد تحذف الهاء فى الأحوال الثلاث .

هذا آخر ما ألفى من كلام ابن المصنف رحمة الله عليه ، من تكميل شرح التسهيل . والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد .. الخ .

ثم خاتم (الكتبخانة) وعدد أوراقه مائتان واثنتان وثلاثون ورقة عدا أوراق الغلاف .

ولا يوجد بهذه النسخة إشارة إلى الناسخ ، ولا إلى زمن النسخ .

٢ ــ المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل المصرى ، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن

---

(١) كذا فى النسخة ، والرواية المشهورة فى اللسان : ومن يغترب عن قومه لايزل يرى .. الخ .

ابن عبد الله بن محمد بن عقيل المولود سنة ٦٩٨ هـ ، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٦٩ هـ ، منه نسخة مخطوطة بدار الكتب تحت رقم ٢٦٥ نحو ، تقع فى مجلد فى ثلاثمائة وست وتسعين ورقة ، أوله فهرس لأبواب الكتاب فى ورقتين ، وبعده كتب العنوان : «كتاب شرح التسهيل للإمام العلامة ابن عقيل» ، وبمكتبة الأزهر نسخة مخطوطة قديمة برقم ١٠٥٦ نحو.

وتبدأ الصفحة الأولى من الشرح بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم سهل لنا التسهيل .

قال الإمام العلامة لسان المتكلمين ورحلة الطالبين عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل ، عليه رحمة الملك الجليل ، آمين :

أما بعد ، حمداً لله على نعمائه ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه .... الخ . فهذا تعليق مختصر ، جمعته على «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» للشيخ العلامة جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى ، يسهل اقتناص شرائده ، ويعين على استخراج فوائده .. الخ . ثم يبدأ بشرح خطبة التسهيل للمؤلف ، ثم يمضى فى الشرح ، على طريقة المزج ، ويميز الناسخ الأصل بكتابته بالمداد الأحمر ، والشرح بالمداد الأسود ، ويميز الأبواب والفصول أيضاً بكتابتها بالمداد الأحمر ، وبخط أكبر .

وهو شرح موجز — كما ذكر الشارح — ولكنه واف بالمطلوب ، يكثر فيه ابن عقيل من ذكر الشواهد والآراء المختلفة فى كل مسألة خلافية ، فضلا عما يبدو فى ثنايا الشرح من شخصية ابن عقيل فى توجيه بعض المسائل ، على عادته فى كل ما عرف عنه من شروح ، كشرحه للألفية .

والكتاب مكتوب بخط النسخ الواضح ، وكل صفحة منه تحتوى على تسعة وعشرين سطراً ، عدا الصفحة الأولى ، التى تبدأ بزخرفة على شكل قبة فوق مستطيل بالألوان تحتها واحد وعشرون سطراً ، وأوراقه مرقومة كل ورقة برقم واحد من جهة اليسار . وهو على الجملة شرح غاية فى الحسن والاستيفاء . ولذا جعلته عمدتى فى التحقيق والتعليق ، ونقلت منه نسخة قمت بتصحيحها وتحقيقها راجيا أن أوفق فى نشرها فى القريب إن شاء الله لمحبى شروح ابن عقيل ، فقد امتاز هذا الشرح فوق كمائه وإيجازه بالتحقيق العلمى الدقيق لنص التسهيل إذ يقابل ابن عقيل نسخته على نسخ عديدة منها نسخ عليها خط المصنف ، كما يقول ابن عقيل فى كثير من المواضع التى أشرت إليها فى هوامش التسهيل .

٣ — تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، المعروف بشرح الدماميني :

وهو شرح للإمام الأديب اللغوى بدر الدين محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن محمد ابن سليمان بن جعفر القرشى المخزومى الإسكندرى المالكى النحوى المعروف بالدماميني ، المولود بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ ، المتوفى بالهند فى شعبان سنة ٨٣٧ هـ ، موجود منه بدار الكتب نسختان : إحداهما بخط الشيخ على اليمانى ، فرغ من كتابتها يوم الأحد ٢٥ من ربيع الآخر سنة ١٠٩١ هـ ، بها بعض تلويث وتقطيع ، وهى برقم ١٠٠٩ نحو ، والأخرى بخط ملا محمد بن ملا محمد فريد بن ملا عثمان الأفغانى السليمانى الخالدى فرغ من كتابتها وقت الضحى يوم الجمعة أول شعبان سنة ١١١٥ هـ ، وهى برقم ١٠١٠ نحو.

وهذا الشرح جزءان فى مجلد كبير أوله : اللهم إنا نحمدك على نعم توجهت الآمال إلى نحوها .. الخ ، وفى أوله فهرس لأبواب الكتاب ، والجزء الأول منه فى ثلاثمائة وثلاث وثلاثين ورقة ، من باب شرح الكلام وما يتعلق به إلى باب الصفة المشبهة باسم الفاعل ، والجزء الثانى فى أربعمائة وثلاث وستين ورقة ويبدأ بباب المصادر ، وهو مكتوب بخط النسخ الجميل ، ولكن خطه صغير جداً ، وهو شرح ممزوج مطول ، يكتب لفظ المصنف بالمداد الأحمر ، ولفظ الشارح بالمداد الأسود ، والأبواب والفصول والنقط الهامة مكتوبة بالمداد الأحمر . وفى أوله مقدمة وافية عن حياة ابن مالك ورحلته وإقامته ومؤلفاته ؛ وفى آخر صفحاته كتب الشارح : وأنا اعتذر للواقف من العجلة التى اقتضاها الحال ، لا سيما فى هذه المجلدة التى أولها . «همزة الوصل »فقد دعانى إلى السرعة فيها دواعى الارتحال . وقد خرج الكتاب كله من يدى قبل أن أرجع النظر فيه ، ولم أتمكن من إصلاح معضله وإظهار خافيه ، فليحسن المتأهل المتأمل بإصلاح ما يجد من هفوة طغى بها القلم ، أو عثرة زلت بها القدم . وليصفح الصفح الجميل ، وليقض ما هو قاض ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وصلى الله على سيدنا محمد ... الخ .

ابتداء تصنيف هذه المجلدة فى العشرين من ذى القعدة الحرام سنة ٨٢١ هـ . وقد نجزت هذه النسخة المباركة بقلم الفقير على اليمانى سنة ١٠٩١ هـ . وقد اعتمدت على هذا الشرح أيضاً فى التحقيق والتعليق ، لما امتاز به من توفية الحديث عن المذاهب والخلافات ، بجانب سهولة عبارته ووضوح تعليقاته .

ومن أطرف ما صادفنى فى هذا الصدد مصنف للإمام الشنقيطى بعنوان :

٤ ــ الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشو والخصاصة :

وهو كتاب ، يشتمل على ألفية ابن مالك ، المسماة بالخلاصة ، وعلى نظم التسهيل ، من نظم العلامة المختار بن بونه المغربى الشنقيطى الذى كان موجوداً فى أوائل القرن الثالث عشر الهجرى .

وطريقته أن يذكر فى كل باب أبيات الألفية أولا بالمداد الأسود ، ثم يتبع ذلك بنظم التسهيل فى نفس الموضوع بالمداد الأحمر .

موجود منه بدار الكتب ، ثلاث نسخ مخطوطة : تحت رقم ٣٧ ش ، ٣٨ ش ، ٣٩ ش .

٥ ــ شرح التكميل لخاتمة التسهيل :

ومما يتصل بالتسهيل أيضاً هذا الشرح للشيخ عبد الله بن محمد بن حامد بن عمر السقاف العلوى مفتى حضرموت ، على منظومة شيخه الشيخ محمد بن حامد بن أحمد بن عبد الغفار باكثير ، التى سماها :

«خاتمة التسهيل» وضمنها علم الخط ،وهى نسخة مطبوعة فى مجلد صغير بمطبعة حجازى بالقاهرة سنة ١٣٥٠ هـ ، فى ثمانين صفحة فى حجم الربع ، تحت رقم ٤٤٥ صرف بدار الكتب أولها :

خاتمة أسأل ربى حسنهـــــــــا يولى بيمن الابتـــــداء يمنها

ويسدل الستر علينا أجمعـــــا وكل من يطلب إخلاص الدعا
وبعد ، فلنرجع إلى المقصـــود من نظم ما يهـــزأ بالعقود
لا عيب فيه غير أن الفائـــدة على مريد الخط منه عائدة
لا سيما إن حف بالقبـــول من منصف ، وأول المقول :
فيكره الخط الدقيـــق إلا إن ضاق عنه الرق لو تجـلى
وكان من يكتب دائم السفـــر ولم يفارق كتبه فليغتفـــر
ويشكل الحرف الذى قد يخفى ولو على مبتدئ ، والأوفى
أن ينقط المهمل من أسـفل لا حاء فبالجيم التباس حصلا

ثم يمضى الشارح بعد ذلك متناولا الأبواب الآتية :

(١) بحث فى الكلام على الهمزة .

(٢) بحث فى الكلام على الألف .

(٣) بحث فى الكلام على الألف فى أول الكلمة والمتوسطة والمتطرفة .

(٤) بحث فى الكلام على الواو .

(٥) بحث فى الكلام على وصل وفصل ما .

(٦) بحث فى الكلام على نون التوكيد الخفيفة .

(٧) بحث فى الكلام على نون التنوين .

(٨) بحث فى الكلام على الياء .... الخ.

وهناك شروح أخرى كثيرة للتسهيل تعطينا صورة واضحة لاهتمام النحاة بالتسهيل فى مختلف البيئات والعصور من أهمها :

شرح الشيخ أبى عبد الله محمد بن على بن هانئ اللخمى السبتى المعروف بحدة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ (١) .

وشرح الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادى بن قدامة المقدسى الحنبلى المتوفى سنة ٧٤٤ هـ . وهى فى مجلدين ، وله فيه مناقشات مع أبى حيان فى اعتراضاته على ابن مالك (٢) .

وشروح الشيخ العلامة أثير الدين أبى حيان النحوى المتوفى سنة ٧٤٥ هـ : التنخيل الملخص من شرح التسهيل ، والتذييل والتكميل ، وملخصه : ارتشاف الضرب من لسان العرب .

وشرح لأبى العباس أحمد بن سعيد بن محمد العسكرى الأندرشى المتوفى ٧٥٠ هـ . وشرح لأبى عبد الله محمد بن محمد بن محارب الصبرنجى المالقى الذى شرع فى تقييد على التسهيل فى غاية الاستيفاء ولم يتمه . وتوفى سنة ٧٥٠ هـ .

وللشيخ زين الدين الموصلى المعروف بابن شيخ العوينة المتوفى بالموصل سنة ٧٥٥ هـ .

---

(١) بغية الوعاة ص ٨٢ ، وفهارس برلين (٦٦٢٩) .

(٢) بغية الوعاة ص ١٢ وفهارس برلين (٦٦٢٩) .

ولشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدايم بن محمد الحلبى المشهور بالسمين ، نزيل القاهرة الذى لازم أبا حيان ، وتوفى سنة ٧٥٦ هـ .

وللشريف أبى عبد الله محمد بن أحمد بن محمد الحسنى السبتى : «تقييد الجليل على التسهيل» ، وشرح بديع قارب التمام ، وتوفى سنة ٧٦٠ هـ .

ولأبى أمامة بن النقاش محمد بن على بن عبد الواحد الدكالى المصرى الذى توفى سنة ٧٦٠ هـ ، وفى فهارس برلين أن وفاته سنة ٧٦٣ هـ .

وللشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى المتوفى بالقاهرة سنة ٧٦١ هـ ، حواش على التسهيل ، وشرح التسهيل مسودة ، والتحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل لأبى حيان .

ولمحب الدين محمد بن يوسف الحلبى المعروف بناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨ هـ ، شرح التسهيل إلا قليلا ، ورد على اعتراضات أبى حيان ، وشرحه : « تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد » ، موجود منه بعض أجزاء بدار الكتب تحت رقم ٣٤٩ نحو . وبدار إحياء المخطوطات العربية مصورة لجزء منه تحت رقم ٦٤ نحو ؛

ولجلال الدين محمد بن أحمد على المتوفى سنة ٨٦٤ ، شرح لم يكمله .

ولقاضى القضاة محيى الدين عبد القادر بن أبى القاسم العبادى الأنصارى المالكى نحوى مكة المتوفى سنة ٨٨٠ هـ : « هداية السبيل فى شرح التسهيل » .

وفى فهارس برلين شرح لمحمد المرابط بن أبى بكر الدلائى القشتالى المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ وشرح ليحيى بن محمد بن عبد الله الشارى الملياني المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ .

وفى دار الكتب تحت رقم ٤٦٢ نحو مخطوط قديم لم يعلم مؤلفه بخط محمد بن على الشهير بابن البابا الشافعى بعنوان : إيضاح السبيل إلى شرح التسهيل .

وللعلامة على باشا بن محمد بن على ، نزيل تونس المتوفى سنة ١١٤٥ هـ شرح بعنوان : دفع الملم عن قراءة التسهيل بجلب المهم مما يقع به التحصيل ، ابتدأ فى تأليفه وجمعه فى شهر المحرم سنة ١١٣٨ هـ ، وأتمه تأليفاً فى شهر ربيع الأول سنة ١١٣٩ هـ . منه نسخة مخطوطة بدار الكتب بقلم تعليق تحت رقم ١١١ نحو بأولها فهرس للكتاب ، وتوجد منه نسخة أخرى بدار الكتب أيضاً فى فى مجلدين بخط معتاد تحت رقم ٣٤ م .

ولهذا الشرح وشرح العلامة الشنقيطى الذى سبقت الإشارة إليه : «الجامع بين التسهيل والخلاصة ، والمانع من الحشو والخصاصة» ، أهمية خاصة فى الدلالة على اتصال الاهتمام بالتسهيل والاشتغال فيه حتى العصور المتأخرة التى قل فيها أو ندر الاهتمام بالنحو وكتبه القديمة .

النسخة المحققة ومنهج التحقيق :

وهذه النسخة ، المقدمة للمكتبة العربية من التسهيل ، قد بذلت كل ما استطعت من جهد فى سبيل تحقيقها التحقيق العلمى السليم ، ودراستها الدراسة المنهجية الصحيحة . وقد كانت الخطوة

الأولى فى سبيل ذلك هى جمع المعلومات عن نسخ الكتاب بالقدر الذى تيسر لى ، ثم بدأت الاطلاع على هذه النسخ ، وتخيرت أول ماتخيرت ، النسخة ، « د »للأسباب التى أشرت إليها حين عرضها ، فنقلتها بخط يدى ، نقلا مطابقاً للأصل كالمصورة تماما ، إلا أنها بخط يدى ، وقابلتها حرفا حرفا على النسخة (س) ثم على النسخة (ص) ، ثم وجدت صفحاتها تضيق ببيانات التحقيق ، فنقلتها مرة أخرى بيدى فى مجلد كبير ، بخط فسيح ، مع ترك هامش كبير للتحقيق والتعليق ، ثم قابلتها على النسخة « م » ، ثم قابلتها على النسخة (ح) ، ثم قابلتها على نسخ الظاهرية ، مقابلة سريعة ، للأبواب والفصول وبعض أجزاء المتن ، لضيق الوقت الذى قضيته بدمشق فى ذلك الحين .

بعد هذه الخطوة بدأت دراسة النص ، فرجعت إلى شرح المصنف وولده بدر الدين ، كما رجعت إلى شرح الدمامينى ، وابن عقيل ، وبعض أجزاء من شرح أبى حيان وناظر الجيش ، وأخيراً تخيرت شرح ابن عقيل للاستعانة به فى شرح الغامض ، وبيان أوجه الخلاف والمذاهب ، لأنه أكمل هذه الشروح وأوفاها وأسهلها وأوضحها وأبعدها عن التعصب والانحياز ، هذا إلى جانب الاستئناس بشرح ابن مالك والدمامينى كلما دعت ظروف التحقيق .

وإذ لم أوفق للحصول على النسخة الأم ، فقد اضطررت إلى إخراج هذه النسخة مستخلصة من النسخ الخمس التى اخترتها للتحقيق ، بعد مقابلتها حرفاً حرفاً بدقة واحتراس ، وكان أكثر اعتمادى فى الترجيح إذا عرض الخلاف فى لفظ أوعبارة ، على النسختين (ص ، ح) وهما النسختان المحققتان على نسخة أبى حيان ، ولعله من حسن الطالع أن يجمعهما لفظ (صح) ، ويجمع النسخ الثلاث الباقية لفظ (دسم) وهما أقرب الأوصاف من هذه النسخة التى تم تحقيقها ، والتى أرجو أن ينفع الله بها وأن أكون قد وفقت فى رعاية أمانة التحقيق .

ولزيادة التعريف بالتسهيل ، ولأقف القارىء على مكانة هذا الكتاب بين كتب ابن مالك النحوية ، أعقد هذه الموازنة السريعة بين الكافية والألفية والتسهيل.

بين الكافية والألفية والتسهيل :

هذه الكتب الثلاثة هى المصنفات الكبرى لابن مالك فى النحو ، والموازنة بينها ترينا إلى حد كبير الخطوط العريضة – كما يقولون – لدراسة ابن مالك للنحو ، وتطور هذه الدراسة على يد الرجل ، ومبلغ توفيقه فى اجتهاده .

وقد سبق القول بأن الكافية أسبق الكتب الثلاثة تأليفا ، تليها فى أغلب الظن خلاصتها الألفية ، يليها التسهيل وشرحه . فالكافية كالأصل للكتب الثلاثة ، وهى أطولها وإن لم تكن أوفاها ، فهى منظومة فيما يقرب من ثلاثة آلاف بيت من الرجز ، وهى على التحقيق فى ألفين وسبعمائة وأربعة وتسعين بيتاً يقول فى تقديمها :

وهذه أرجوزة مستوفية — عن أكثر المصنفات مغنية
تكون للمبتدين تبصرة — وتظفر الذى انتهى بالتذكرة
فليكن الناظر فيها واثقا — بكونه إذا يجارى سابقا
فمعظم الفن بها مضبوط — والقول فى أبوابها مبسوط

وكم بها من شاسع تقربا ومن عويص انجلى مهذبـــا

فمن دعاها قاصداً بالكافية مصدق ولو يزيد الشـــافية

وقد تناول المصنف فيهامسائل النحو والتصريف فى أربعة وستين باباً ، تشتمل على سبعة وستين فصلا ، بدأها بباب شرح الكلام وما يتألف منه ، فباب الإعراب والبناء ، فإعراب المثنى والمجموع على حده ، فإعراب المجموع بالألف والتاء ، فإعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، فباب النكرة والمعرفة ، ويتضمن فصولا فى المضمر ، وضمير الشأن ، والضمير المسمى فصلا ، والعلم ، والموصول ، وأسماء الإشارة ، والمعرف بالأداة ، ثم باب الابتداء ، فباب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ، فباب ما ولا وإن المشبهات بليس ، فأفعال المقاربة .... فالحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، ولا المعاملة عمل إن ، والأفعال الناصبة المبتدأ والخبر مفعولين ، فباب الفاعل ، والنائب عن الفاعل ، والاشتغال ، وتعدى الفعل ولزومه ، والتنازع ، والمفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والاستثناء ، والحال ، والتمييز ، وحروف الجر ، والقسم ، والإضافة ، وإعمال المصدر ، واسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، والتعجب ، ونعم وبئس ، وأفعل التفضيل ، والتوابع ، والنعت ، والتوكيد ، والعطف ، وعطف النسق ، والبدل ، والنداء ، والاستغاثة ، والندبة ، والترخيم ، والاختصاص ، والتحذير والإغراء ، وأسماء الأفعال والأصوات ، ونونى التوكيد ، والتنوين ، وما ينصرف وما لا ينصرف ، وإعراب الفعل ، وعوامل الجزم ، والعدد ، وكم وكأى وكذا ، والحكاية ، والتذكير والتأنيث ، والمقصور والممدود ، والإخبار بالذى وفروعه ، وكيفية التثنية وجمعى التصحيح ، وجمع التكسير ، والتصغير ، والنسب ، والإمالة ، والوقف ، والتقاء الساكنين ، والتعريف ، والإبدال ، ويتضمن فصولا فى أحكام الهمزة ، ونوادر الإعلال ، والحذف ، والإدغام ، والنون الساكنة ، وبناء مثال من مثال

وفى آخرها : باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة ، ويتضمن فصلا فى مصادر الفعل الثلاثى ، وفصلا فى تصريف الفعل غير الثلاثى ، وفصلا فى الأمر ، وفصلا فى :

مصدر أو زمـــان أومكان من مفعل بالفتح يســـتبان

ويختم بفصل :

لآلة من الثلاثى مفعلـــة ومفعـــل أو مده ومفعلة

وقد لخص ابن مالك كافيته فى نحو ألف بيت فى الخلاصة المشهورة بالألفية ، يقول فى تقديمها :

وأستعين الله فى ألفيـــة مقاصـــد النحو بها محوية

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البذل بوعد منجز

فى حين نجد الكافية كما يقول مصنفها :

فمعظم الفن بها مضبـــوط والقول فى أبوابهـــا مبسوط

نلحظ الألفية على حد تعبيره أيضاً :

تقرب الأقصى بلفظ موجز وتبسط البـــذل بوعد منجز

وقد سار فى ترتيب مسائلها على نمط الكافية فى الغالب بلا تبويب ولا تفصيل إلا فى بعض الفصول التى أشير إليها حين أعرض لموضوعاتها ، مكتفياً بذكر رءوس المسائل تحت عناوين عامة تبلغ سبعة وسبعين عنوانا ، بينها ثمانية فصول على هذا النحو :

الكلام وما يتألف منه ، المعرب والمبنى ، والنكرة والمعرفة ، المضمر ، العلم ، اسم الإشارة الموصول ، المعرف بأداة التعريف ، الابتداء كان وأخواتها ، فصل فى ما ولات وإن المشبهات بليس ، أفعال المقاربة ، إن وأخواتها ، لا التى لنفى الجنس، ظن وأخواتها ، أعلم وأرى ، الفاعل النائب عن الفاعل ، اشتغال العامل عن المعمول ... الخ

وتنتهى بفصل فى الإعلال بالحذف وفصل فى الإدغام ، وختمها بقوله :

وفك أفعل فى التعجب التزم — والتزم الإدغام أيضاً فى هلم

وما بجمعه عنيت قد كمل — نظما على جل المهمات اشتمل

أحصى من الكافية الخلاصة — كما اقتضى غنى بلا خصاصة

وهكذا نلمح الفرق بين الأصل والخلاصة ، فقد تميزت الكافية ببسط القول وتميزت الألفية بإيجازه ، وهذا أمر طبعى بين الكافية وخلاصتها التى نظمت فى نحو ثلث حجمها ، وإن كانت ، كما يقول ناظمها : «مقاصد النحو بها محوية» إلا أنها كما يصرح فى ختامها « نظما على جُل المهمات اشتمل ــ وليس على كلها .

فإذا نظرنا فى التسهيل ؛ على ما سبق من تفصيل موضوعاته ، لمسنا التطور الواضح بين الكتب الثلاثة فى الشكل والمضمون معا ، فالكافية والخلاصة منظومتان ؛ والتسهيل منثور ؛ والكافية مسبوق فى تسميتها بكافية ابن الحاجب ؛ والألفية مسبوقة بألفية ابن معط ؛ فى حين قد اختار للتسهيل عنواناً لم يسبق إليه ؛ يدل على أنه أفرغ فيه خلاصة جهوده ليحقق تسهيل الفوائد ؛ وتكميل المقاصد ، كما يقول فى تقديمه .

وقد خرج التسهيل على إيجازه وتركيزه فى ثمانين باباً تشتمل على مائتين وأحد عشر فصلا ؛ على خلاف بين النسخ ؛ فى عدد الفصول فقط ؛ ويمكن للباحث أن يلحظ الفرق بين الكتب الثلاثة فى تناول مسائل النحو والتصريف وفى العناوين والاصطلاحات التى اصطنعها المصنف لهذه المسائل ، فقد تميزت الكافية على الألفية بزيادة بعض الأبواب والفصول كإعراب المثنى والمجموع على حده ، وإعراب ما اتصل به من الفعل ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ، وإعراب المعتل من الأسماء والأفعال ، وضمير الشأن ، وضمير الفصل ، وإجراء القول مجرى الظن ، وباب التقاء الساكنين ، وأحكام الهمزة المفردة ، ونوادر الإعلال ، والنون الساكنة ، وبناء مثال من مثال ، ومصادر الفعل الثلاثى ، وتصريف الفعل غير الثلاثى .

والتطور واضح فى العناوين والمصطلحات ،حيث يبدو الاختصار بالألفية ، والاستقرار والتركيز فى التسهيل . وفى ترتيب مسائل النحو حيث يختلف ترتيب بعض المسائل بالألفية عنه بالكافية ، ويختلف عنه فيهما بالتسهيل .

ففى ترتيب الأفعال مثلا يبدأ فى الكافية بالمضارع ثم الماضى ثم الأمر :

مضارعا سم الذى لم أتبعا وماضيا ما يقبل التـا كدعا
وميزن بالياء إن لم يتصل بنون رفع فعل أمر نحو صل

وفى الألفية يبدأ بذكر العلامات المميزة للماضى ثم الأمر فى بيت ، ويعود فيرتب الأفعال على النحو السابق بالكافية .

ويقول الأشمونى فى هذا : ابتدأ بالمضارع لشرفه بمضارعة الاسم :

بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونون أقبلن فعل ينجلى
سواهما الحرف كهل وفى ولم فعل مضارع يلى لم كيشم
وماضى الأفعال بالتامزوسم بالنون فعل الأمر إن أمر فهم

أما فى التسهيل فيبدأ بالماضى فالأمر فالمضارع ، ولعله التفت إلى أسبقية الماضى زمناً ، فاختار هذا الترتيب الذى يتمشى وطبائع الأمور إلى حد كبير ، ولعل هذا التعليل أولى من شرف المضارعة الذى أشار إليه الأشمونى .

وفى باب المعرفة والنكرة يقدم النكرة على المعرفة فى العنوان بالكافية والألفية ، فى حين قدم المعرفة على النكرة فى التسهيل ، وهو أنسب أيضاً لطبائع الأمور ، فالمعرفة لاشك أولى من النكرة بالتقديم ، ولكن الأشمونى يعلل لتقديم النكرة بقوله :

« قدم النكرة لأنها الأصل ، إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة » ، وهو كلام يسهل الرد عليه .

قال فى الكافية :

ما شاع فى جنس كعبد نكرة وغيره معرفـة كعنـترة
فمضمر أعرفهـا ثم العلم واسم إشارة وموصول مـتم
وذو أداة أو منادى عينا أو ذو إضـافة بها تبينـا

وقال فى الألفية :

نكرة قابـل ال مؤثرا أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة كهم وذى وهند وابنى والغلام والذى

قال الأشمونى : ولما فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر على حسب ترتيبها فى التعريف لضيق النظم رتبها فى التبويب .

ونص التسهيل : الاسم معرفة ونكرة ، فالمعرفة مضمر وعلم ومشاربه ومنادى وموصول ومضاف وذو أداة ... والنكرة ما سوى المعرفة .

فاكتفى بذكر أنواع المعرفة عن حدّه ، وقال فى شرح التسهيل : من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه .

وقد جعل المعارف فصولا فى الكافية ، وجعلها أبواباً فى التسهيل ، لأن بعضها يتضمن فصولا ، وسار فى التسهيل على نظام الكافية فى ترتيب المعارف ، حيث قدم الموصول على اسم الإشارة ، فى حين قدم اسم الإشارة فى الألفية ، وفى الكافية والألفية أخر باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح

كثيراً عن باب إعراب المثنى والمجموع على حده ، وباب العدد أخره كثيراً عن التمييز في الكافية والألفية ، وجعله بعده مباشرة فى التسهيل لاتصاله به اتصالا وثيقا ، وقدم التعجب على باب نعم وبئس فى الكافية والألفية ، وأخره فى التسهيل ، والتعجب شىء وراء المدح والذم ، وفى التوابع قدم النعت على التوكيد فى الكافية والألفية ، وأخره فى التسهيل ، والتوكيد هو نفس الشىء أو بعضه ، فهو أولى بالتقديم ، وفى بابى الإمالة والوقف قدم الإمالة فى الكافية والتسهيل ، وقدم الوقف فى الألفية .

وقال الأشمونى معلقا على ذلك : وما فى الألفية أنسب ، لأن أحكام الوقف أهم ، ولكن الأهمية أمر يختلف باختلاف وجهات النظر ، والإمالة تعرض فى وسط الكلمة وفى آخرها ، والوقف لا يكون إلا فى النهاية ، فالإمالة على هذا أولى بالتقديم ، قال ابن عقيل فى شرحه على التسهيل :

وإنما ذكر الإمالة بعد الإدغام لأن الإمالة تقريب حرف من حرف ، كما أن الإدغام كذلك .

وقد قدم هذين البابين فى الكافية والألفية فجعلهما بين باب النسب وباب التقاء الساكنين ، فى حين أخرهما فى التسهيل فجعلهما بين باب مخارج الحروف وباب الهجاء ، وهذا أنسب فيما أرى .

وقد ذكر فى آخر الكافية ، بعد بناء مثال من مثال ، باب تصريف الأفعال والأسماء المشتقة ، وفصلا فى مصادر الفعل الثلاثى وما يتعلق به ، وفصلا فى تصريف الفعل غير الثلاثى ثم فصلا فى الأمر ، فالزمان والمكان ، فالآلة ، ولم يذكر فى الألفية غير أبنية المصادر ، وأبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفة المشبهة بها ، ذكرها فى بحوث النحو عند حديثه عن إعمال اسم المصدر ، وإعمال اسم الفاعل ، أما فى التسهيل فقد ذكر باب أبنية الأفعال ومعانيها فى تسعة فصول ضمن بحوث النحو أيضاً ، وبعد باب التحذير والإغراء ، دون أية مناسبة ، ثم ذكر بعد ذلك همزة الوصل ، ثم باب مصادر الفعل الثلاثى ، فباب مصادر غير الثلاثى ، فباب ما زيدت الميم فى أوله ، ثم يعود لأبواب النحو : باب أسماء الأفعال والأصوات ، وباب نونى التوكيد ، وباب منع الصرف ... الخ ، وما اتبعه فى الكافية أنسب مما اتبعه فى الألفية والتسهيل .

هذا كله من ناحية الشكل ، والفروق بين الكتب الثلاثة يمكن اعتبارها من الأمور الهينة المألوفة عند كثير من المصنفين ، والمجتهدين منهم على الخصوص ، وهى على كل حال تتصل بالشكل أكثر مما تتصل بالموضوع ، وهى إن دلت على شىء فإنما تدل على اجتهاد ابن مالك ، وميله إلى التطوير والتجديد فى كل مرحلة من مراحل التصنيف ، وقد لاحظت غلبة هذا الاتجاه التطورى عليه حتى عند شرح مصنفاته ، فإنه لا يتقيد بمتونها السابقة ، بل يغير ويبدل كلما بدا له التغيير والتبديل .

وننتقل إلى الجانب الأهم من الموازنة ، وهو الجانب الموضوعى للكتب الثلاثة ، وأول ما نلاحظه زيادة مادة التسهيل عما فى الكتابين ، برغم ما تميز به التسهيل من التلخيص والتركيز ، فقد زاد التسهيل على الكافية بعض أبواب كباب حبذا الذى لم يبوب له فى الكافية أو الألفية واكتفى بذكره ضمن باب نعم وبئس وما جرى مجراهما ، وباب مازيدت الميم فى أوله لغير ما تقدم — فى باب المصادر — وليس بصفة ، وباب التسمية بلفظ كائن ماكان ، وباب تتميم الكلام على كلمات

مفتقرة إلى ذلك ، وباب مخارج الحروف ، وباب الهجاء ، أما الألفية فقد زادت مادة التسهيل على مادتها ، عدا بعض الأبواب والفصول التى سبقت الإشارة إليها ، أكثر من خمسين موضوعاً من قواعد النحو وأحكام التصريف ، على ما حققه الأشمونى فى منهج السالك(١) أشير إلى بعضها على سبيل المثال :

(١) عند حديثه عن الكلام وما يتألف منه ، قال فى الألفية :

« كلامنا لفظ مفيد كاستقم » .

وفى تنبيهات الأشمونى (٢) : يجوز فى قوله : كاستقم أن يكون تمثيلا ، وهو الظاهر ، فإنه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ، ولم يذكر التركيب و القصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما ، لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال : « الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته » (٣) . فزاد لذاته ، قال : لإخراج نحو : قام أبوه من قولك : جاءنى الذى قام أبوه :

قال الأشمونى : وهذا الصنيع أولى ، لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ، ومن ثم جعل الشارح قوله : « كاستقم » تتميما للحد .

(٢) وعند حديثه على إعراب الأسماء الستة قال فى الكافية :

ذوالمعرب ارفعه بواو والألف ... لنصبه ، وجره باليا عــرف
كذا فم إن دون ميم وصلا ... بغير يا النفس ، مضافا قبلا
وهكذا أب أخ حم هن ... أو أجره كاليد فهو أحسن
وفى أب وتالييــه ينـــدر ... وقصرها من نقصهن أشــهر

وقال فى الألفية :

وارفع بواو وانصبن بالألف ... واجرر بياء مامن الأسما أصف
من ذاك « ذو » إن صحبــة أبانا ... والفم حيث الميم منــه بانا
أب أخ حم كذاك وهن ... والنقص فى هذا الأخير أحسن
وفى أب وتالييــه ينـــدر ... وقصرها من نقصــهن أشهر

ونلاحظ التشابه التام بين البيتين الأخيرين من الكافية والألفية .

قال الأشمونى : وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات ، أشهرها الإعراب

---

(١) هذه الزيادات بالجزء الأول من منهج السالك بالصفحات : ٨ ، ٣٥ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٩٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧ ، ٣٢٤ ، ٣٤٩ .

وبالجزء الثانى بالصفحات : ٦ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٧ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٩٤ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٨ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ٢٤١ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٥ ، ٢٩٤ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٤٣٤ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٥٠١ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٨ ، ٥٣٦ ، ٥٣٩ .

(٢) منهج السالك جـ ١ ص ٨ .

(٣) ص ٣ من التسهيل .

بالأحرف الثلاثة ، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر ، وأن فى هن لغتين : النقص وهو الأشهر ، والإتمام وهو قليل ، ثم قال : وزاد فى التسهيل فى أب التشديد ، فيكون فيه أربع لغات ، وفى أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء ، فيكون فيه خمس لغات ، وفى حم حمو كقرو ، وحم ء كقرء ، وحماً كخطأ ، فيكون فيه ست لغات (١) .أ. هـ .

وفات الأشمونى لغة ثالثة فى هن هى تشديد نونه . وعبارة التسهيل : وتنوب الواو عن الضمة ، والألف عن الفتحة ، والياء عن الكسرة فيما أضيف إلى غير ياء المتكلم من أب وأخ وحم مماثل قروا وقرءا وخطأ ، وفم بلا ميم ، وفى ذى بمعنى صاحب ، والتزام نقص هن أعرف من إلحاقه بهن ، وقد تشدد نونه وخاء أخ وباء أب ، وقد يقال أخو ، وقد يقصر حم ، وُهمَا ، أو يلزمها النقص كيد ودم ، وربما قُصِرا أو ضعف دم(٢) .

وقد يثلث فاء فم منقوصاً أو مقصوراً أو يضعف مفتوح الفاء أو مضمومها أو يتبع فاؤه حرف إعرابه فى الحركات كما فعل بفاء مرء وعينى امرئ وابنم ، ونحوهما فوك وأخواته على الأصح ، وربما قيل فا دون إضافة صريحة نصباً ، ولا يخص بالضرورة نحو : « يصبح ظمآن وفى البحر فمه » خلافاً لأبى على(٣) .

(٣) وعند حديثه عن المضمر قال فى الألفية :

وكل مضمر له البنا يجب ولفظ ما جر كلفظ ما نصب

قال الأشمونى(٤) : هذا باتفاق النحاة ، واختلف فى سبب بنائه ، فقيل مشابهته الحرف فى المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة ، وهى من معانى الحروف . وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب :

الأول : مشابهة الحرف فى الوضع ، لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقى على الأكثر .

والثانى : مشابهته فى الافتقار ، لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها .

الثالث : مشابهته له فى الجمود ، فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به .

الرابع : الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى .

ونص التسهيل : « وبنى المضمر لشبهه بالحرف وضعاً وافتقاراً وجموداً أو للاستغناء باختلاف صيغه لاختلاف المعانى »(٥) .

---

(١) جـ ١ ص ٣٥ من منهج السالك .
(٢) ص ٨ ، ٩ من التسهيل .
(٣) ص ٩ من التسهيل .
(٤) جـ ١ ص ٥٦ من منهج السالك .
(٥) ص ٢٩ من التسهيل .

(٤) وفى حديثه على إنَّ وأخواتها يقول فى الألفية:

لإن أن ليت لكن لعـــل كأن عكس ما لكان من عمــل

ولم يذكر معانى هذه الحروف ، قال الأشمونى (١) :

ومعنى لعل الترجى فى المحبوب نحو : «لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً» ، والإشفاق فى المكروه: نحو : « فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك » ، وقد اقتصر على هذين فى شرح الكافية ، وزاد فى التسهيل أنها تكون للتعليل نحو: « لعله يتذكر أو يخشى » ، والاستفهام نحو : « وما يدريك لعله يزكى » .

وتابع فى الأول الأخفش ، وفى الثانى الكوفيين .

وعبارته فى التسهيل : « إن للتوكيد ، ولكن للاستدراك ، وكأن للتشبيه وللتحقيق أيضاً على رأى ، وليت للتمنى ، ولعل للترجى وللإشفاق والتعليل والاستفهام »(٢) .

(٥) وفى حديثه عن الحال قال فى الألفية:

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخصص أو يبن

من بعد نفى أو مضاهيه كلا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا

قال الأشمونى (٣) : واحترز بقوله غالباً مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ كقولهم: مررت بماء قعدة رجل ، وقولهم : عليه مائة بيضا ، وأجاز سيبويه : فيها رجل قائما ، وفى الحديث : « وصلى وراءه رجال قياماً » . وذلك قليل .

وزاد فى التسهيل من المسوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : « أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها » لأن الواو ترفع توهم النعتية . .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل نحو: هذا خاتم حديداً .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة فى الحال نحو: هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين .

وعبارة التسهيل : « لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة ما لم يختص ، أو يسبقه نفى أو شبهه ، أو تتقدم الحال ، أو تكن جملة مقرونة بالواو ، أو يكن الوصف به على خلاف الأصل ، أو يشاركه فيه معرفة »(٤) .

(٦) وعند ذكر حروف النداء قال فى الألفية :

وللمنادى النـــاء أو كالناء «يا» وأى و«آ» كذا أيا ثم هيـــا

والهمز للدانى و«وا» لمن ندب أو يا ، وغير «وا» لدى اللبس اجتنب

---

(١) جـ ١ ص ١٥٧ من منهج السالك .

(٢) ص ٦١ من التسهيل .

(٣) جـ ١ ص ٢٧٧ من منهج السالك .

(٤) ص ١٠٩ من التسهيل .

فحروف النداء على هذا سبعة ، قال الأشمونى (١) :

من حروف نداء البعيد آى بمد الهمزة وسكون الياء ، وقد عدها فى التسهيل ، فجملة الحروف ثمانية .

وعبارة التسهيل (٢) : وجعلهم كعوض منه –أى من أنادى– لازم الإضمار فى القرب همزة ، وفى البعد حقيقة أو حكما يا أو أيا أو هيا أو آ أو أى أو آى ثم عد بعد ذلك ياأو وا للندبة .

(٧) وفى نصب المضارع بعد حتى ، قال فى الألفية :

وبعد حتى هكذا إضمار أن حتم كجد حتى تسر ذا حزن

قال الأشمونى (٣) : والغالب فى حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو : « لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى » . وعلامتها أن يصلح فى موضعها إلى ، وقد تكون للتعليل ، وعلامتها أن يصلح فى موضعها كى ، وزاد فى التسهيل أن تكون بمعنى إلا أن كقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم : والله لا أفعل إلا تفعل . المعنى حتى أن تفعل . وصرح به ابن هشام الخضراوى .

وعبارة التسهيل (٤) : ينصب الفعل بأن لازمة الإضمار بعد اللام المؤكدة لنفى فى خبر كان ماضية لفظا أو معنى ، وبعد حتى المرادفة لإلى أو كى الجارة ، أو إلا أن ... » .

(٨) وعند الحديث عن لو الشرطية وقوله فى الألفية :

لو حرف شرط فى مضى ويقل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل
وهى فى الاختصاص بالفعل كأن لكن لو أن بها قد تقترن

قال الأشمونى (٥) : اعلم أن لو تأتى على خمسة أقسام :

الأول : أن تكون للعرض نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيراً . ذكره فى التسهيل .

الثانى : أن تكون للتقليل نحو : تصدقوا ولو بظلف محرق . ذكره ابن هشام اللخمى وغيره .

الثالث : أن تكون للتمنى نحو : لو تأتينا فتحدثنا . قيل ومنه : « لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين » ولهذا نصب فنكون فى جوابها .

قال الأشمونى : واختلف فى لو هذه ، فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوى هى قسم برأسها لاتحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، لكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت . وقال بعضهم : هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى ، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين ، جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

(١) جـ ٢ ص ١٢١ من منهج السالك .
(٢) ص ١٧٩ من التسهيل .
(٣) جـ ٢ ص ٢٤١ من منهج السالك .
(٤) ص ٢٣٠ من التسهيل .
(٥) ص ٢٧٥ من منهج السالك جـ ٢ .

فلو نُبش المقابر عن كليب فيُخبر بالذنائب أى زير
بيــوم الشعثمين لقرعينـــا وكيف لقساء من تحت القبور

وقال المصنف : هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى .... وقال فى التسهيل بعد ذكره لوالمصدرية من الموصولات الحرفية : وتغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء(١) ، وقال فى شرحه : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

سرينا إليهم فى جموع كأنها جبال شرورى لو تعان فتنهـــدا

قال : فلك فى تنهدا أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائى كجواب ليت لأن الأصل : وددنا لو تعان ، فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه ، فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندى هو المختار.

ونص على أن لو فى قوله تعالى : « لو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين » مصدرية . واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين : أحدهما أن التقدير لو ثبت أن لنا كرّة ، والآخر أن تكون من باب التوكيد(٢) .

(٩) وفى حديثه عن جموع الكثرة قال فى الألفية :

وفعل لاسم رباعى بمــــد قد زيد قبل لام إعلالا فقد
ما لم يضاعف فى الأعم ذو الألف وفعل جمعا لفعلة عرف
ونحو كبرى ، ولفعلة فعـــل وقد يجىء جمعه على فعل

قال الأشمونى فى تنبيهاته : أخلّ النظم باشتراط الاسمية فى فعلة ، وهو شرط كما عرفت ، وأما اشتراط كون فعلى أنثى الأفعل فأعطاه بالمثال »

واقتصر هنا — أى فى الألفية — وفى الكافية على هذين النوعين . وقال فى شرحها بعد ذكرهما : وشذ فيما سوى ذلك . وزاد فى التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فعلة اسما نحو : جمعة وجمع (٣) .

(١٠) وفى حديثه عن الوقف قال فى الألفية :

وما فى الاستفهام إن جرت حذف ألفها وأولها الها إن تقف

قال الأشمونى فى تنبيهاته(٤) : أهمل المصنف من شروط حذف ألفها ألا تركب مع ذا ، فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو : على ماذا تلوموننى ؟

وقد أشار إليه فى التسهيل ونقله المرادى .

(١١) وفى الإبدال يقول فى الألفية :

أحرف الإبدال هدأت موطيا فأبدل الهمزة من واووياً
آخراً إثـــر ألف زيد وفى فاعل ما أعل عينا ذا اقتفى

---

(١) ص ٣٨ من التسهيل . باب الموصول .
(٢) ج ٢ ص ٢٧٥ وما بعدها من منهج السالك .
(٣) ج ٢ ص ٣٥٤ من منهج السالك .
(٤) ج ٢ ص ٤٣٤ من منهج السالك .

قال الأشمونى (١) : هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل وفاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال :

صعدة ثابتة فى جائـــــز أينما الريح تملهـــا تمـــــل

وكقولهم : جائزة ، وهى خشبة تجعل فى وسط السقف.

وكلام الناظم هنا — أى فى الألفية — وفى الكافية لا يشمل ذلك ، وقد نبه عليه فى التسهيل .

(١٢) وفى التصحيح قال فى الألفية :

ومفعل صحح كالمفعـــــال وألف الإفعـــال واستفعال
أزل لذا الإعلال والتاالزم عوض وحذفها بالنقـــل ربما عرض

قال الأشمونى : قد ورد تصحيح أفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ منها :
أعول إعوالا ، وأغيمت السماء إغياماً ، واستحوذ استحواذاً ، واستغيل الصبى استغيالا ، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه .

و أذهب بو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها ، وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب أفعل وقام واستفعل تصحيحاً مطردا فى الباب كله . وقال الجوهرى فى موضع آخر : تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة .

قال الأشمونى : وذهب فى التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه ، وأراد بذلك نحو : استنوق الجمل استنواقا ، واستتيست الشاة استتياساً — أى صار الجمل ناقة ، وصارت الشاة تيساً . وهذا مثل لمن يخلط حديثه (٢) .

هذه أمثلة من الزيادات التى وردت بالتسهيل ، وهى تدل أول ما تدل على أن للنظم قيوده التى قد تضطر الناظم إلى التقصير فى التعبير والاكتفاء بالإجمال عن التفصيل ، ولكنها تدل أيضاً على أن ابن مالك كان يحاول فى التسهيل استكمال مافاته فى الكافية والألفية ليحقق ماأراده من : تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد ، كما سبق القول .

وننتقل إلى جانب آخر من جوانب الموازنة الموضوعية ، لعله أهم هذه الجوانب ، وهو جانب الخلافات التى وقعت بين الكافية والألفية والتسهيل. وهذه الخلافات يمكن حصرها فى نوعين ثالث لهما : نوع خاص بالتقول ونسبة الآراء إلى غير أصحابها ، ونوع خاص باختلاف الرأى عند ابن مالك فى بعض الأحكام والقواعد النحوية والصرفية .

والنوع الأول لم يعرض لى فى أكثر من بضعة مواضع أهمها :

(١) فى بحث إعمال اسم الفاعل يقول فى الألفية :

كفعله اسم فاعل فى العمل إن كان عن مضيه بمعـــزل
وولى استفهاماً أو حرف ندا أو نفياً أو جا صفة أو مسندا

---

(١) جـ ٢ ص ٥٠١ من منهج السالك .
(٢) جـ ٢ ص ٥٣٩ من منهج السالك .

وفى تنبيهات الأشمونى : من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد أيضاً ألا يكون مصغرا ولا موصوفاً ، خلافاً للكسائى فيهما ، لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ، ولا حجة له على إعمال الموصوف فى قوله :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى فى الخليط المزايل

إذ أن فرخين قد نصب بفعل مضمر يفسره فاقد ، والتقدير : فقدت فرخين ، لأن «فاقد» ليس جارياً على فعله فى التأنيث ، فلا يعمل(١). قال فى شرح التسهيل : ووافق بعض أصحابنا الكسائى فى إعمال الموصوف قبل الصفة ، لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها ، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل ، وأن مذهب الكسائى وباقى الكوفيين إجازة ذلك مطلقاً . والذى فى التسهيل : « يعمل اسم الفاعل غير المصغر والموصوف ، خلافاً للكسائى » . وفى شرح التسهيل لابن عقيل عند تعليقه على الخلاف قال : فى المسألتين ، وبقوله أخذ أبو جعفر النحاس فى المصغر ، وباقى الكوفيين فى المسألتين ، إلا الفراء ، فإن مذهبه كمذهب البصريين ، وهو أن المصغر لا يعمل.. وقول ابن مالك : ووافق بعض أصحابنا الكسائى ليس معناه أن البصريين جميعاً وافقوا الكسائى ، وقد نص هو على خلافه مع الكسائى فى التسهيل ، ويجوز أنه يقصد ببعض أصحابنا أبا جعفر النحاس على ما حققه ابن عقيل ، فلا يكون فى الأمر اختلاف بين ماقرره فى التسهيل وشرحه ، وما قرره غيره من أن مذهب البصريين والفراء هو هذا التفصيل .

(٢) وعند قوله فى إعمال اسم الفاعل أيضاً :

وإن يكن صلة أل ففى المضى وغيره إعماله قد ارتضى

قال الأشمونى : قال فى شرح الكافية : بلا خلاف ، وتبعه ولده ، لكنه حكى الخلاف فى التسهيل (٢) فقال : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضى ، خلافا للمازنى ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافاً للأخفش ، ولا بفعل مضمر ، خلافا لقوم .

ونص التسهيل(٣) : وليس نصب ما بعد المقرون بأل مخصوصاً بالمضى ، خلافاً للرمانى ومن وافقه ، ولا على التشبيه بالمفعول به ، خلافا للأخفش ، ولا بفعل مضمر ، خلافاً لقوم .

ويتبين من النص أن الخلاف الأول مع الرمانى لا المازنى كما فى منهج السالك ، فلعله سهو أو تحريف مطبعى ، وقد علق ابن عقيل على الخلاف بقوله : وقول ابن المصنف إن إعمال اسم الفاعل بأل ماضياً أوحاضراً أو مستقبلا جائز مرضى عند جميع النحويين ، لا يخفى مافيه بعد ما تقدم(٤). فالخطأ على ذلك من ابن المصنف لا من المصنف .

(٣) ويقول فى الألفية :

كذاك سبق خبر ما النافيه فجيء بها متلوة لا تاليه

قال الأشمونى : أفهم كلامه أنه إذا كان النفى بغير ما يجوز التقدم نحو : قائماً لم يزل زيد ، وقاعداً لم يكن عمرو . قال فى شرح الكافية : عند الجميع . واستدل له بقول الشاعر :

---

(١) منهج السالك جـ ٢ ص ١٤ .

(٢) منهج السالك جـ ٢ ص ١٤ .

(٣) ص ١٣٧ من التسهيل .

(٤) ورقة /١٥١ من شرح التسهيل لابن عقيل (نسخة دار الكتب) .

ورج الفتى للخير ما إن رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد

أى لايزال يزيد على السن خيراً ، فقدم معمول الخبر وهو خيراً على الخبر وهو يزيد مع النفى بلا ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً ، لكنه حكى فى التسهيل الخلاف عن الفراء .

قال الأشمونى : ومن شواهده الصريحة قوله :

مه عاذلى فهائماً لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى(١)

ونص التسهيل : وقد يقدم خبر زال وما بعدها منفية بغير ما ، ولا يطلق المنع ، خلافاً للفراء ، ولا الجواز ، خلافاً لغيره من الكوفيين (٢) .

(٤) وقال السيوطى فى همع الهوامع (٣) وذكر مثله الأشمونى (٤) :

وادعى ابن مالك فى شرح التسهيل أنه لا خلاف فى بناء المضارع مع نون الإناث ، وليس كذلك ، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والسهيلى وابن طلحة ، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على بقائه ، فهو مقدر فى الحرف الذى كان فيه ظاهراً ، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى ، ولم أجد هذا التصريح لابن مالك بالتسهيل أو شرحه ، فلعله استنتاج من إطلاقه الحكم دون إشارة إلى الخلاف فى شرحه للتسهيل : « وقيل : إنما يبنى المتصل بنون الإناث لتركيبه معها لأن الفعل والفاعل كالشىء الواحد معنى وحكماً ، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقا الاتصال تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئا واحداً » .

(٥) وفى حديثه عن إعراب أى قال فى الألفية :

وأيها مصحوب أل بعد صفة يلزم بالرفع لدى ذى المعرفة

قال الأشمونى فى شرحه : والمراد إذا نوديت أى فهى نكرة مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها ها التنبيه مفتوحة ، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو : « يأيتها النفس » ، ويلزم تابعها الرفع ، وأجاز المازنى نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة . قال الزجاج : لم يجز هذا المذهب أحد قبله ، ولا تابعه أحد بعده ، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابع ، وأى وصلة إلى ندائه .

قال الأشمونى : وقد اضطرب كلام الناظم فى النقل عن الزجاج فنقل فى شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه فى شرح الكافية موافقة المازنى ، وتبعه ولده ...وظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً ، وقيل : عطف بيان ، قال ابن السيد : وهو الظاهر ، وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن (٥).

---

(١) منهج السالك جـ١ ص ١٣١ .
(٢) ص ٥٤ .
(٣) جـ ١ ص ١٨ .
(٤) منهج السالك جـ١ ص ٢٩ .
(٥) منهج السالك جـ ٢ ص ١٣١ .

ونص التسهيل فى هذا الموضع من باب النداء : لا يباشر حرف النداء فى السعة ذا الألف واللام غير المصدر بهما جملة مسمى بها أو اسم جنس مشبه به ، خلافاً للكوفيين فى إجازة ذلك مطلقاً ، ويوصف بمصحوبها الجنسى مرفوعاً، أو بموصول مصدر بهما أو باسم إشارة « أى » مضمومة متلوة بها التنبيه ، وتؤنث لتأنيث صفتها ، وليست موصولة بالمرفوع خبراً لمبتدإ محذوف ، خلافاً للأخفش فى أحد قوليه ، ولا جائزاً نصب صفتها ، خلافاً للمازنى (١) .

والخبر على هذه الصورة لا يحتم اضطراب النقل ، فقد يكون للمازنى أوللزجاج قولان ، وقد يكون الزجاج موافقاً للمازنى على الرغم من تعليقه على مذهبه .

هذه أهم المواضع التى بدا فيها الاضطراب فى النقل ونسبة الآراء إلى غير أصحابها عند ابن مالك ، وبعض هذه المواضع يمكن مناقشته ونفى مأخذ الاضطراب عنه كما سبق ، وما لا يمكن رده من هذه المآخذ يحمل على السهو أو الخطأ الذى لا يسلم منهما إنسان ، حتى قيل : كل ابن آدم خطاء . وقال رسولنا الكريم فى ما يناسب هذا : رفع عن أمتى الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه .

وابن مالك إنسان مجتهد يجوز عليه ما يجوز على غيره من الخطأ والسهو ، ولا ضير فى ذلك ، فقد اقتضت حكمة السنة السمحاء فى هذا أن يكون للمجتهد إذا أخطأ أجر ، وإذا أصاب أجران .

أما مواضع اختلاف الرأى بين الكافية والألفية والتسهيل فهى كثيرة ، ونكتفى بما يصور أهم هذه الخلافات على سبيل المثال لا الحصر ، فمن ذلك :

(١) عند قوله فى الألفية :

فى النكرات أعملت كليس لا   وقد تلى لات وإن ذا العملا

قال الأشمونى : ذكر ابن الشجرى أنها أعملت فى معرفة .

وأنشد للنابغة الجعدى :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً   سواها ولا عن حبها متراخيا

قال الأشمونى : وتردد رأى الناظم فى هذا البيت ، فأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه ، وتأوله فى شرح الكافية فقال : ويمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغياً على الحال ، تقديره : لاأرى باغياً ، فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل . ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ، ونظائره كثيرة منها ، قولهم : حكمك مسمطاً ، أى حكمك لك مسمطاً أى مثبتاً ، فجعل مسمطاً ، وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل ، فأن يعامل باغيا بذلك وعامله فعل أحق وأولى (٢) .

(٢) وعند قوله فى الألفية :

وأعمل المهمل فى ضمير ما   تنازعاه والتزم ما التزما

كيحسنان ويسىء ابناكا   وقد بغى واعتديا عبداكا

---

(١) ص ١٨١ .

(٢) منهج السالك جـ ١ ص ١٤٤ .

وبقية نص الألفية :

ولا تجيء مع أول قد أهملا　　بمضمر لغير رفع أهـــلا

أى ولا تجيء مع عامل أول قد أهمل بمضمر مؤهل لغير رفع .

بل حذفه الزم إن يكن غير خبر　　وأخرنه إن يكن هـــو الخبر

قال الأشمونى(١) : كلامه هنا — أى فى الألفية . مخالف للتسهيل من وجهين : الأول جزمه بحذف الفضلة من الأول المهمل ، والثانى جزمه بتأخير الخبر ، ولم يجزم بهما فى التسهيل ، بل أجاز التقديم .

ونص التسهيل : إذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لغير توكيد ، أو مختلفان ، بما تأخر غير سببى مرفوع ، عمل فيه أحدهما لا كلاهما ، خلافاً للفراء فى نحو : قام وقعد زيد .والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق ، خلافاً للكوفيين ، ويعمل الملغى فى ضمير المتنازع مطابقاً له غالباً ، فإن أدت مطابقته إلى مخالفة خبر ومخبر عنه فالإظهار . ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ما لم يمنع مانع ، ولا يلزم حذفه أو تأخيره معمولا للأول ، خلافاً لأكثرهم(٢) ...

(٣) وعند قوله فى الألفية :

وكخلا حاشا ولا تصحب ما　　وقيل حاش وحشا فاحفظهما

قال الأشمونى : وهل هاتان اللغتان فى حاشا الاستثنائية أو التنزيهية ؟ الأول ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وشرحها ، والثانى ظاهر كلامه فى التسهيل ، وهو الأقرب(٣) .

ونص التسهيل(٤) : يستثنى بحاشا وعدا وخلا فيجررن المستثنى أحرفاً ، وينصبنه أفعالا ، ويتعين الثانى لخلا وعدا بعدما ، عند غير الجرمى ، والتزم سيبويه فعلية عدا وحرفية حاشا . وإن وليها مجرور باللام لم تتعين فعليتها ، خلافاً للمبرد ، بل اسميتها لجواز تنوينها — وقال فى شرح التسهيل من هذا الموضع : الصحيح أنها اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من الفعل ، فمن قال : حاشا لله ، فكأنه قال : تنزيهاً لله ، وهى حاشا الاسمية الشبيهة بحاشا الحرفية ، ويؤيده قراءة حاشا لله بالتنوين ، وهو مثل : رعياً لزيد ، وقراءة : « حاشا الله » بالإضافة ، مثل : سبحان الله ، وكثر فيها حاش ، وقل : حشا وحاشا ، وربما قيل : ما حاشا .

(٤) وعند قوله فى الألفية عن الحال :

وكونه منتقــلا مشـــتقا　　يغلب لكن ليس مستحقـــا

ويكثر الجمود فى سعر وفى　　مبدى تأول بلا تكلف

قال الأشمونى فى تنبيهاته : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق فى ست مسائل : أن تكون

---

(١) منهج السالك جـ ١ ص ٢٣٤ .

(٢) التسهيل ص ٨٦ .

(٣) منهج السالك جـ ١ ص ٢٦٩ .

(٤) التسهيل ص ١٠٥ .

موصوفة نحو : « قرآنا عربيا » ، « فتمثل لها بشراً سوياً » ، وتسمى حالا موطئة ، أو دالة على على عدد نحو : « فتم ميقات ربه أربعين ليلة » ، أوطور واقع فيه تفضيل نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً ، أو تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً ، أوفرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً ، « وتنحتون الجبال بيوتاً » أو أصلا له نحو : هذا خاتمك حديداً ، و« أأسجد لمن خلقت طيناً » .

قال الأشمونى : وجعل الشارح – أى ابن الناظم – هذا كله من المؤول بالمشتق ، وهو ظاهر كلام والده فى شرح الكافية ، وفيه تكلف(١) .

ولم يشر الأشمونى هنا إلى ما جاء بالتسهيل فى هذا الموضع حيث قال : واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان ، ويغنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله ، أودلالته على مفاعلة أوسعر أو ترتيب أو أصالة أو تفريع أوتنويع أوطور واقع فيه تفضيل(٢) . فقد عدل عن التكلف والتأويل إلى هذا الرأى الأخير بالتسهيل .

(٥) وعند قوله فى ما المتصلة بنعم وبئس :

وما مميز وقيـــل فاعــل فى نحو : نعم ما يقول الفاضـــل

قال الأشمونى : ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذى بدأ به ، وهو أن « ما » مميز ، وكذا عبارته فى الكافية ، وذهب فى التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ، ونقله عن سيبويه والكسائى (٣) .

ونص التسهيل : فاعل نعم وبئس فى الغالب ظاهر معرف بالألف واللام ، أو مضاف إلى المعرف بهما مباشراً أو بواسطة . وقد يقوم مقام ذى الألف واللام « ما » معرفة تامة ، وفاقاً لسيبويه والكسائى ، لا موصولة ، خلافاً للفراء والفارسى ، وليست بنكرة مميزة ، خلافاً للزمخشرى والفارسى فى أحد قوليه (٤) .

(٦) وعند حديثه عن الترخيم فى الألفية قال :

وإن نويت بعد حذف ما حذف فالباقى استعمل بما فيه ألف

قال الأشمونى : وتسمى هذه لغة من ينوى ، ولغة من ينتظر ... ثم قال فى شرحه : ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمى بنحو : قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام ، فإنه يقال فى ترخيمه : يا قاضى ويا مصطفى ، برد الياء فى الأول ، والألف فى الثانى ، لزوال سبب الحذف . هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى فى الكافية وشرحها ، لكنه اختار فى التسهيل عدم الرد(٥) .

ونص التسهيل : تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير التمام بدونه ، فلا يغير على

---

(١) منهج السالك جـ ١ ص ٢٧٣ .
(٢) التسهيل ص ١٠٨ .
(٣) منهج السالك جـ ٢ ص ٥٣ .
(٤) التسهيل ص ١٢٦ .
(٥) منهج السالك جـ ٢ ص ١٥٤ .

الأعرف مابقى إلا بتحريك آخر تلا ألفاً وكان مدغماً فى المحذوف بفتحة إن كان أصلى السكون ، وإلا فبالحركة التى كانت له ، خلافاً لأكثرهم فى رد ما حذف لأجل واو الجمع (١) .

(٧) وعند الحديث عن الجوازم قال الأشمونى : لم يذكر هنا – أى فى الألفية – من الجوازم إذا وكيف ولو ، أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا فى الشعر ، لا فى قليل من الكلام ، ولا فى الكلام إذا زيد بعدها ما » ، خلافاً لزاعم ذلك . وقد صرح بذلك فى الكافية فقال :

وشاع جزم بإذا حملا على متى ، وذا فى النثر لن يستعملا

وقال فى شرحها : وشاع فى الشعر الجزم بإذا حملا على متى . فمن ذلك إنشاد سيبويه :

ترفع لى خندف والله يرفع لى نارا إذا خمدت نيرانهم تقد

وكإنشاد الفراء :

استغن ما أغناك ربك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتحمل

لكن ظاهر كلامه فى التسهيل جواز ذلك فى النثر على قلة (٢) ، وهو مايصرح به فى التوضيح بقوله : هو فى النثر نادر ، وفى الشعر كثير (٣) .

ونص التسهيل : قد يجزم بإذا الاستقبالية حملا على متى ، وتهمل متى حملا على إذا (٤) .... وتعبير الكافية يمكن توجيهه على أن هذا الحمل لايستعمل فى النثر استعماله الشائع فى الشعر ، فلا خلاف.

(٨) وقال الأشمونى : وأما « لو » فذهب قوم منهم ابن الشجرى إلى أنها يجزم بها فى الشعر ، وعليه مشى المصنف فى التوضيح ، ورد ذلك فى الكافية فقال :

وجوز الجزم بها فى الشعر ذو حجة ضعفها من يدرى

وتأول فى شرحها قول الشاعر : لو يشأ طار بها ذو ميعة ...

وقوله :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

ووقع له فى التسهيل كلامان ، أحدهما يقتضى المنع مطلقاً ، والثانى ظاهره موافقة ابن الشجرى.

والذى فى التسهيل : وقد تهمل « إن » حملا على « لو » ، والأصح امتناع حمل « لو » على » إن » .

ثم قال بعد ذلك : لو حرف شرط يقتضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، واستعمالها فى المضى غالباً ، فلذا لم يجزم بها إلا اضطراراً ، وزعم اطراد ذلك على لغة (٥) . فليس فى التسهيل كلامان كما زعم الأشمونى ، فقوله الأول : والأصح امتناع حمل «لو» على « إن » ، يعنى أن حملها

---

(١) التسهيل ص ١٨٩ .
(٢) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٦٣ .
(٣) شواهد التوضيح ص ١٨ .
(٤) التسهيل ص ٢٣٧ .
(٥) التسهيل ص ٢٤٠ .

على إن صحيح ، وترك ذلك أصح ، ولذا جاء فى كلامه الثانى جواز الجزم بها اضطرارا ، وزعم اطراد ذلك على لغة ، كما جاء فى شواهد التوضيح : ومن الجزم « بلو » حملا « على « إن » قول الشاعر :

لو تعذ حين فر قومك بى كنت فى الأمن فى أعز مكان

وقول الآخر :

لو يشأ طار بها ذو ميعـة لاحق الآطال نهد ذو خصل(١)

(٩) وعند قوله فى الألفية :

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما أخرت فهو ملتزم(٢)
وإن تواليا وقبل ذو خـبر فالشرط رجح مطلقاً بلا حـذر
وربمـا رجح بعـد قسم شرط بلاذى خبر مقـدم

وخلاصة هذه الأحكام أنه إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالةجواب الأول عليه ، فإن تقدم عيهما ذو خبر — أى ما يطلب خبراً من مبتدإ أواسم كان ونحوه — رجح الشرط مطلقاً ، تقدم أو تأخر ، فيجاب الشرط ، ويحذف جواب القسم ، وجاء فى القليل ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم ، وإن لم يتقدم ذو خبر ، كقول الشاعر :

لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتفـل

وقول الآخر

لئن كان ما حدثته اليوم صادقـا أصم فى نهار القيظ للشمس باديا

قال الأشمونى : وذلك ما ذهب إليه الفراء ، ومنع الجمهور ذلك ، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة(٣) .

وقال الأشمونى : وأما الشرط الامتناعى نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه ، تقدم القسم أو تأخر (٤) كقوله :

فأقسم لو أندى الندىّ سواده لما مسحت تلك المسالات عامر

وقوله : والله لولا الله مااهتدينا ...

نص على ذلك فى الكافية والتسهيل وهو الصحيح . وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب فى ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضياً ، لأنه مغن عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً ، وهو ما يفهم من قوله : فالشرط رجح ، فالترجيح لا يمنع الاستغناء بجواب القسم كما ذهب إليه ابن عصفور .

قال الأشمونى : « لكن نص فى الكافية والتسهيل على أن ذلك على سبيل التحتم وليس فى كلام سيبويه ما يدل على التحتم » .

ثم قال الأشمونى : « وقوله فى باب القسم فى التسهيل : وتصدر — يعنى جملة الجواب فى

---

(١) شواهد التوضيح ص ١٩ . (٢) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٧٢ وما بعدها .
(٣) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٧٤ . (٤) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٧٢ وما بعدها .

الشرط الامتناعي — بلو أولولا يقتضى أن لو ولولا وما دخلتا عليه جواب القسم ، وكلامه فى الفصل الأول من باب عوامل الجزم يقتضى أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا » .

ونص الكافية فى هذا الموضع من باب القسم :

وبجواب سابق من شرط او يمين استغنوا وربما اكتفوا
بما لشرط وهو تال قسما ومطلقاً تغليب شرط حتما
فى جملة قدم فيها ذو خبر نحو : الفتى والله إن يقصد يبر
وبجواب القسم اغن إن وصل بالفاء بعد الشرط حتما ذا فعل
وصاحب الأصول ذى الفا جعلا تقديرها كلفظها مؤولا
وبجواب لو ولولا استغنيا حتما إذا ما تلوا أو تليا

ونص التسهيل فى هذا الموضع من باب عوامل الجزم :

« وإن توالى شرطان ، أو قسم وشرط ، استغنى بجواب سابقهما ، وثانى الشرطين لفظاً أولهما معنى فى نحو : إن تتب إن تذنب ترحم .

« وربما استغنى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق، ويتعين ذلك إن تقدمهما ذو خبر ، أو كان حرف الشرط لو أو لولا »(١) .

وفى باب القسم : «المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم ، تصدر فى الإثبات بلام مفتوحة أو أن مثقلة أو مخففة ، ولا يستغنى عنهما غالباً دون استطالة ، وتصدر فى الشرط الامتناعى بلو أو لولا ...

«وإذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعى استغنى بجواب الأداة مطلقاً إن سبق ذو خبر ، وإلا فبجواب ما سبق منهما ، وقد يغنى حينئذ جواب الأداة مسبوقة بالقسم ، وقد يقرن القسم المؤخر بفاء فيغنى جوابه (٢) » .

(١٠) وفى حديثه عن العدد يقول فى الألفية :

ثلاثة بالتاء قل للعشره فى عد ما آحاده مذكره
فى الضد جرد والمميز اجرر جمعاً بلفظ قلة فى الأكثر

قال الأشمونى : اعتبار التأنيث فى واحد المعدود ، إن كان اسما فبلفظه ، تقول : ثلاثة أشخص ، تقصد نسوة ، وثلاث أعين ، قاصد رجال ، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث ، ما لم يتصل بالكلام ما يقوى المعنى ، أو يكثر فيه قصد المعنى ، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى . فالأول كقوله :

« ثلاث شخوص : كاعبان ومعصر »

وقوله :

وإن كلابا هذه عشر أبطن وأنت برىء من قبائلها العشر

(١) التسهيل ص٢٣٩ . (٢) التسهيل ص ١٥٣ .

قال الأشمونى : وجعل منه فى شرح الكافية : « وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمما » وقال : فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث . لكنه جعل أسباطاً فى شرح التسهيل بدلا من اثنتى عشرة ، وهو الوجه كما سيأتى (١) .

وقال فى شرح قول الناظم بعد ذلك (٢) :

وميزوا مركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما

نحو : «أحد عشر كوكباً» ، و «اثنتى عشرة عيناً» ، وأما «وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطاً أمماً» فأسباط بدل من اثنتى عشرة ، والتمييز محذوف ، أى اثنتى عشرة فرقة ، ولو كان أسباطاً تمييزاً لذكر العددان وأفرد التمييز ، لأن السبط مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر أمم رجح حكم التأنيث .

(١١) وعند قوله فى الألفية :

وألف التأنيث ذات قصر وذات مد نحو أنثى الغر

والاشتهار فى مبانى الأولى يبديه وزن أربى والطولى

وقال الأشمونى : وأربى للداهية ... ، وجعل فى التسهيل هذا الوزن – فعلى بضم الأول وفتح الثانى – من المشترك بين المقصورة والممدودة ، وهو الصواب . ومنه مع الممدودة اسما : خششاء للعظم الذى خلف الأذن ، وصفة : ناقة عشراء ، وامرأة نفساء ، وهو فى الجمع كثير نحو : كرماء وفضلاء وخلفاء (٣) .

(١٢) وعند قوله فى الألفية عن جمع التكسير :

أفعلة أفعل ثم فعله ثمت أفعال جموع قلة

قال الأشمونى عند حديثه عن فلك ودلاص وهجان وشمال وعفتان : مذهب سيبويه أنها جموع تكسير ، فيقدر زوال حركات المفرد وتبدلها بحركات مستقرة بالجمع ، ففلك فى المفرد كقفل ، وفى الجمع كبدن وهكذا فى الباقى ، ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا : فلكان ودلاصان ، فاختلفت عن جنب الذى اشترك فيه الواحد وغيره حيث قالوا : هذا جنب ، وهذان جنب ، وهؤلاء جنب ، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها ، وعلى هذا مشى المصنف فى شرح الكافية ، وخالفه فى التسهيل فقال : والأصح كونه – يعنى باب فلك – اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير (٤) .

وقال السيوطى فى همع الهوامع : «وذهب آخرون إلى أن باب فلك ونحوه أسماء جمع ، وأنه لا تغيير فيها مقدراً ، فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ، ولا يمتنع ذلك ... وهذا الرأى صححه ابن مالك فى التسهيل (٥)» .

هذه أهم الخلافات التى عرضت لى بين الكافية والألفية والتسهيل ، وهى خلافات يسيرة

---

(١) منهج السالك جـ ٢ ص ٢٩٧ .
(٢) ص ٣٠١ من نفس المصدر .
(٣) منهج السالك جـ ٢ ص ٣٢٤ .
(٤) منهج السالك جـ ٢ ص ٣٤٤ .
(٥) همع الهوامع جـ ٢ ص ١٨٥ .

فى جملتها إذا قيست بهذا الإنتاج الضخم الذى أفرغ الرجل فيه جهوده ليسجل لنا النحو مبسوطاً فى الكافية ، ملخصاً فى الألفية ، مركزاً فى التسهيل ، وهذه الخلافات على كثرتها تدل أول ما تدل على سمة الاجتهاد الحق عند ابن مالك ، واستمرار نشاطه الاجتهادى طوال حياته ، فليس يعيب العالم المحقق أن يهتدى إلى صواب يخالف رأيه ، فيعدل عن هذا الرأى ، وإنما الذى يعيبه بحق هوأن يعرف الصواب ولا يأخذ به ، اعتزازاً برأيه ، ومكابرة بالباطل . والعدول عن بعض الآراء سمة أكثر علماء النحو المتقدمين الذين أخرجوا أكثر من مصنف واحد فى هذا السبيل ، فكثيراً ما يصادفنا قول الشراح والمعقبين : وهو مذهب المبرد أو المازنى أو الزجاج أو الفارسى أو الزمخشرى مثلا ، فى أحد قوليه ، وأغلب الظن أن سيبويه إمام النحاة لو ألف غير الكتاب لما خلت آراؤه من هذه الظاهرة ، بل إنا نجد ظاهرة الاختلاف حتى فى آراء سيبويه فى الكتاب ، إذ يرى بعض المحققين لأقواله ظاهراً وباطناً ، وقد يوحى ظاهر القول بخلاف ما يوحى به باطنه . فلا يضير ابن مالك اختلاف بعض آرائه بين الكافية والألفية والتسهيل ، بل هذا هو الوضع الذى يتمشى وطبيعة الأمور ، خصوصاً عند إمام مجتهد قضى حياته كلها بين القراءة والدراسة والتصنيف ، ومن الواضح أن أكثر الآراء التى عدل إليها فى التسهيل أوجه وأصح من المعدول عنها ، وقد وصف الأشمونى بعضها بأن الرأى أو الوجه ما يراه فى التسهيل ، وبأنها الأصح أو الأقرب أو الأقل تكلفاً .

التسهيل بين كتب النحو :

بعد هذه الموازنة السريعة بين أهم كتب ابن مالك النحوية : الكافية والألفية والتسهيل ، أرى فى غير مغالاة أن التسهيل من أعظم كتب النحو أثراً ، وأدومها ذكراً ، منذ أخرجه ابن مالك إلى اليوم ، وها هى شروحه خير مؤيد لهذاالرأى ، فقد بقى التسهيل بجانب الألفية ، فى جميع البيئات التى تعنى بدراسة العربية مرجعاً للنحاة ، ومقصداً للدارسين والباحثين ، فعلى هذين المصنفين قامت دراسات النحو ، ومنهما اقتبست أعظم المؤلفات النحوية بعد ابن مالك كالتذييل والتكميل ، وملخصه ارتشاف الضرب لأبى حيان ، وهمع الهوامع للسيوطى ، وكتب ابن عقيل وابن هشام والأزهرى والأشمونى والصبان ومن خلفوهم فى دراسة النحو حتى يومنا هذا ، لا نكاد نجد كتاباً فى النحو يخلو من التأثر بالألفية والتسهيل .

ولهذا كله أستطيع فى غير تحرج أن أقرر أن التسهيل هو خير كتب ابن مالك النحوية ، بل إنه من أعظم الكتب الموضوعة فى النحو ، إن لم يكن أعظمها جميعاً ، بعد كتاب سيبويه ، وأرجو أن يتهيأ للمهتمين بالدراسات اللغوية والنحوية الانتفاع بتسهيل ابن مالك ، كما تهيأ لهم الانتفاع بألفيته ، بعد أن أخرجته وزارة الثقافة بإشراف المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ضمن مطبوعات «المكتبة العربية» على هذا النحو من التحقيق والتيسير .

والله الهادى إلى سواء السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

محمد كامل بركات

الجيزة فى ٢٧ من ربيع الأول ١٣٨٥ ﻫ
٢٦ من يوليو ١٩٦٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخُ الإمام العلّامةُ الأوحدُ (١) شيخُ النُّحاة والأُدباءِ ، جمالُ الدين أَبو عبد الله محمَّدُ بن عبد الله (٢) بن مالك الطائىّ الأَندلسى الجيّانى (٣) ، مقيمُ (٤) دمشقَ ـ رحمه الله ـ (٥) ؛ حامداً لله ربّ العالمين ومصلّياً على محمّد سيّدِ (٦) المرسلين وعلى آله وصحبه (٧) أَجمعين (٨) :

هذا كتابٌ فى النَّحو جعلتُه بعون الله مستوفياً لأُصولِه ، مستولياً على أَبوابه وفصولِه ؛ فسمّيته لذلك : « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » فهو جدير بأَن يلبّىَ دعوتَه الأَلِبّاءُ ، ويجتنبَ (٩) منابَذتَه النّجباءُ ، ويعترفَ العارفون برشد المُغْرَى

(١) ساقطة من (م) .
(٢) فى (ص) : ابن عبد الله مرتين .
(٣) فى (ج) : الجيانى الأندلسىّ الشافعى .
(٤) سقطت من (س) .
(٥) فى (ج) : رحمه الله تعالى .
(٦) فى (ج ، ص ، م) : خاتم النبيين .
(٧) فى (د، س، ص) : وصحابته .
(٨) سقطت من (س) .
(٩) فى (س) : ويتجنب .

بتحصيلِهِ ، وتـأتلفَ قلوبُهم على تقديمِه وتفضيله . فليثقْ متـأمِّلُه ببلوغ أَمَلِه ، وليتلَقَّ بالقبول ما يَرِد [1] من قِبَلِه . وليكنْ لحسن الظنِّ آلِفا ، ولدواعى [2] الاستبعاد مخالِفا . فقلَّما [3] حَلِيَ متحَلٍّ بالاستبعاد ، إلَّا بالخَيْبة والإبعاد . وإذا كانت العلوم مِنَحاً إلٰهيّة ، ومواهبَ اختصاصِيّة ، فغيرُ مستبعَد أَن يُدَّخر [4] لبعض المتـأَخِّرين ما عَسُر على كثير من المتقدِّمين . أَعاذنا الله من حسد يَسُدّ بابَ الإنصاف ، ويصُدّ عن جميل الأَوصاف ؛ وأَلهَمَنا شكراً يقتضى توالىَ الآلاءِ ، وَيقضِى بانقضاءِ اللأْواءِ .

وهاأَنا شارعٌ [5] فيما انتدبتُ إليه ، مستعيناً بالله [6] عليهِ ، خَتَم الله لى ولقارئيه [7] بالحُسنى ، وخَتَمَ لى ولهم الحظَّ الأَوْفَى فى المَقَرّ الأَسنى ، بمنّه وكرمه.

---

(١) فى (س) : ما ورد عليه من قبله .
(٢) فى (س) : ولداعى .
(٣) فى (س،ص) : فقل ما .
(٤) فى (س) : أن يدخر منها .
(٥) فى (س،ص،م) : ساع .
(٦) فى (م) : بالله تعالى .
(٧) فى (م) : ولقارئه ، وزاد فى ختام المقدمة : « آمين » .

١ ــ باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلّق[١] به

الكلمةُ لَفْظٌ مستقل[٢] ، دالٌّ بالوضْع تحقيقاً أَوتقديراً[٣] أَو منوى[٤] معه كذلك . وهى : اسمٌ وفعلٌ وحَرْفٌ .

والكلامُ ما تضمَّن من الكَلِم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته[٥] .

فالاسمُ كلمةٌ يسنَدُ مالمعناها إلى نفسِها أَو نظيرِها .

والفعلُ كلمةٌ تُسنَد أَبداً ، قابلةٌ لعلامةِ فرعيَّةِ المُسنَد إليه .

والحرفُ كلمةٌ لا تَقبَلُ إسنادًا وضعيًّا بنفسِها ولابنظيرٍ[٦] .

ويُعتبَرُ الاسم . بندائه ، وتنوينه فى غير روىٍّ ، وبتعريفه[٧] ، وصلاحيته بلا تأويل لإخبار عنه أَو إضافة إليه أَو عَودِ ضميرٍ عليه[٨] أَو إبدال اسم صريح منه ، وبالإِخبار به مع مباشرة

(١) فى (هـ) من نسخ الظاهرية : وما يتعلق بذلك من الأقسام .

(٢) ساقطة من (د ، س) .

(٣) فى (د) : وتقديراً بواو العطف .

كامرئ القيس ، فمجموعه كلمة واحدة تحقيقاً وهو كلمتان تقديراً لأنه مركب من مضاف ومضاف إليه .

(٤) منوى صفة لمحذوف ، والتقدير :

الكلمة لفظ صفته ما ذكر ، أو غير لفظ منوى مع اللفظ .

(٥) احترز من المقصود لغيره كالجملة الواقعة صلة فى نحو : جاء الذى وجهه حسن .

(٦) فى (جـ ، م) : ولا بنظيرها . احترز من الأسماء الملازمة للنداء نحو : يافل فإنها لا تقبل إسناداً وضعياً بنفسها لكن لها نظير يقبله نحو : رجل فيقال : فى الدار رجل . والحرف لا نظير له يقبله .

(٧) فى (د) : وتعرفه . والتعريف يشمل تعريف الإضافة والتعريف بأل وتعريف العلمية .

(٨) فى (س) : أو بعود ضمير عليه .

الفعل ، وبموافقة ثابتِ الاسمية فى لفظ أو معنى دونَ مُعارِضٍ ، وهو لعَيْن أومعنى ؛ اسماً أو وصفاً .

ويُعتَبرُ الفِعل : بتاءِ التأنيثِ الساكنةِ ، ونون التوكيدِ الشَّائع[1] ، ولزومه مع ياءِ المتكلِّم نونَ الوقايةِ ، وباتِّصاله بضميرِ الرَّفع البارز .

وأقسامُه : ماض ، وأمرٌ ، ومضارعٌ .

فيميِّزُ[2] الماضىَ التاءُ المذكورةُ ، والأَمرَ معناه ونونُ التوكيدِ[3] ، والمضارعَ افتتاحُه بهمزةٍ للمتكلِّم مفرداً ، أو بنونٍ له عظيماً[4] أو مشارِكاً[5] ، أَوْ بتاءٍ للمخاطَبِ مطلقاً وللغائبة والغائبتَين[6] ، أوبياءٍ للمذكَّرِ الغائب مطلقاً والغائباتِ[7] .

والأَمرُ مستقبَلٌ أَبداً .

والمضارعُ صالحٌ له وللحالِ ولو نُفِىَ بلا ؛ خلافاً لمن خصّها

---

(١) فى (س) التأكيد ؛ واحترز بالشائع من شذوذ لحاقها اسم الفاعل كقوله : (وأنشده ابن جنى) :

أريت إن جاءت به أملودا مرجلا ويلبس البرودا
أقائلن أحضروا الشهودا

(٢) فى (ب) : ويميز ، وفى (م) : فتمييز .

(٣) فى (س) : التأكيد .

(٤) فى (م) : تعظيما .

(٥) بكسر الراء وفتحها .

(٦) فى (ص، م) : وللغائبين .

(٧) فى (س) : وللغائبات .

بالمستقبل[١] .ويترجّح الحال مع التجريد[٢] ، ويتعيّن عند الأكثر بمصاحبة الآنَ وما فى معناه وبلام الابتداءِ ونَفْيِه بـ « ليس » و « ما » و « إن » . ويتخلّص [٣] للاستقبال بظرف مستقبَلٍ ، وبإسنادٍ[٤] إلى متوقَّع ، وباقتضائه طَلَباً أو وَعْدًا ، وبمصاحبةِ ناصب ، أو أداةِ تَرَجٍّ أو إشفاقٍ أو مجازاة ، أو « لو » المصدريَّةِ ، أو نونِ توكيد[٥] ، أوحرفِ تنفيسٍ وهو « السّين » أو « سوف » أو « سَفْ » أو « سَوْ » أو « سَيْ » . وينصرِف إلى المضىِّ بـ « لَمْ » و « لمّا الجازمة » و « لو الشرطيّة » غالباً ، و « إذ » و « ربّما » و « قد » فى بعض المواضع .

وينصرِفُ الماضى إلى الحال بالإنشاءِ [٦] ، وإلى الاستقبالِ بالطلب والوعد ، وبالعطف على ماعلم استقباله ، وبالنفى بـ « لا »

---

(١) أى خص « لا » بالمستقبل . قال الدماميني فى شرحه للتسهيل : وهو منقول عن سيبويه ، وقال ابن‌عقيل فى شرحه : هم معظم المتأخرين ، ومن وروده مع « لا » للحال قوله تعالى: « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً » .

(٢) أى إذا تجرد المضارع من القرائن المخلصة للحال أو الاستقبال .

(٣) فى (د، س) : ويتلخص ، وهو تحريف ظاهر .

(٤) فى (م) : وبإسناده .

(٥) فى (م) : نون التوكيد .

(٦) أى غير الطلبى : بعت واشتريت وأعتقت ، فهذه ماضية لفظاً حاضرة معنى والإنشاء فى اللغة مصدر أنشأ ، وفى الاصطلاح عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه فى الوجود كإيقاع التزويج بزوجت والتطليق بطلقت والبيع والشراء ببعت واشتريت .

و « إنْ » بعدَ القَسَم ، ويحتمِلُ المضىَّ والاستقبال بعد هَمْزةِ التسويةِ ، وحرف التَّحضيض ، وكُلَّما ، وحيثُ ، وبكونِه صلةً ، أَو صفةً لنكرة عامَّة[1] .

(١) فى (س) : بعد هذا الكلام : « وقد يوقع المستقبل موقع الماضى حكاية الحال ، والماضى موقع المستقبل بيانه السبب » . ولا يوجد هذا فى نسخة أخرى ، فلعله شرح زاده الناسخ .

٢ ـ باب إعراب الصحيح الآخِر

الإعرابُ[١] ما جِيءَ به لبيان مُقْتَضَى العامِلِ ؛ من حَرَكة ، أَو حَرْفٍ أَو سُكُونٍ أَوحَذْفٍ . وهو فى الاسم أَصلٌ لوجوبِ قَبُوله بصيغةٍ واحدةٍ معانىَ مختلفةً ، والفعلُ والحرف ليسا كذلك ، فبُنِيا ، إِلَّا المضارعَ ، فإِنَّه شابَهَ الاسمَ بجوازِ[٢] شبه ما وَجَبَ[٣] له ، فأُعرِبَ ، ما لم يتَّصلْ به نونُ توكيدٍ أَو إِناث . ويَمنَعُ إِعرابَ الاسمِ مشابهةُ الحرفِ ، بلا مُعارِضٍ[٤] ، والسلامةُ منها تَمَكُّنٌ[٥] .

وأَنواع الإِعـراب : رفعٌ ونَصْبٌ وجرٌّ وجَزمٌ[٦] .

---

(١) يطلق الإعراب فى اللغة على الإبانة ، يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، وعلى التحسين يقال : أعرب الشىء حسنه ، وعلى التغيير : عربت معدة البعير تغيرت ، وأعربها الله غيرها ، وفى الاصطلاح على ما يلحق أواخر الكلمة المعربة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف ، كما ذكره المصنف وزعم أنه مذهب المحققين ، وذهب متأخرو المغاربة إلى أنه عبارة عن التغيير الذى فى أواخر الكلمة ، وهو ظاهر قول سيبويه ، واختاره الأعلم فى شرح الكتاب .

(٢) فى (د) : بالجواز .

(٣) وجه الشبه أن كلا منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة ، ففى قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، يحتمل النهى عن الفعلين مطلقاً ، وعن الجمع بينهما ، والنهى عن الأول واستئناف الثانى ، فيدل على كل معنى منها بإعراب .

(٤) احترز من «أى» فإنها مشبهة للحرف سواء أكانت شرطاً أم استفهاماً أم موصولة ، لكن عارض هذه المشابهة لزومها للإضافة وكونها بمعنى بعض إن أضيفت إلى نكرة فغلبت مشابهتها المعرب على مشابهتها المبنى لكونها داعية إلى ما يستحقه الاسم من الأصالة وهو الإعراب .

(٥) فى (م) : وبالسلامة منها يتمكن .

(٦) سقطت من (ص) .

وخُصَّ(١) الجرُّ بالاسم، لأنَّ عامِله لا يستقِلُّ(٢) فيُحمَلُ غيرُه عليه، بخلاف الرفع والنصب. وخُصَّ الجزمُ بالفعل، لكونه فيه كالعِوَضِ من الجرِّ.

والإعرابُ بالحركة والسّكون أَصلٌ، وينوبُ عنهما الحرفُ والحذفُ (٣). فارفعْ بضمةٍ، وانصِبْ بفتحةٍ، وجُرَّ بكسرةٍ، واجزمْ بسكونٍ، إلّا فى مواضع النِّيَابَةِ.

وتنوبُ الفتحةُ عن الكسرةِ فى جرِّ ما لاينصرفُ، إلّا أنْ يُضَافَ أَوِ يَصحَبَ الأَلفَ واللّامَ أَوْ بدلَها، والكسرةُ عن الفتحةِ فى نصبِ أُولَات (٤)، والجمعِ بزيادةِ أَلفٍ وتاءٍ، وإن سُمِّيَ به فكذلك، والأَعْرَفُ حينئذ بقاءُ تنوينهِ، وقد يُجْعَلُ كأَرْطاةَ عَلَماً.

وتنوبُ الواوُ عن الضمَّةِ، والأَلفُ عن الفتحةِ، والياءُ عن الكسرةِ، فيما أُضيفَ إلى غير ياءِ المتكلِّم من. «أَبٍ»، و«أَخ» و«حَمٍ» غير مماثلٍ قَرْوًا وقُرْءًا وخَطَأً، و«فمٍ» بلا ميم، وفى «ذى» بمعنى صاحب. والتزامُ نقصِ «هَنٍ» (٥) أَعْرَفُ

(١) سقطت من (ص).
(٢) أى لأنه مفتقر إلى ما يتعلق به نحو: مررت بزيد.
(٣) ساقطة من (س).
(٤) فى (ص،وشع): ألات.
(٥) فى (س): نقصهن.

من إِلحاقه بِهنّ ، وقد تُشَدَّدُ نونُه ، وخاءُ أَخ ، وباءُ أَبٍ وقد يُقال أَخوٌ ، وقد يُقْصَرُ حَمٌ ، وهُمَا [1] ، أَو يلزُمها النقصُ كيدٍ ودم ، ورُبَّما قُصِرَا ، أَو ضُعِّف دَمٌ .

وقد يُثلَّث فاءُ «فَم» منقوصاً أَو مقصورًا [2] ، أَويضعَّف مفتوحَ الفاءِ أَو مضمومَها ، أَوتَتْبَع فاؤه حرفَ إِعرابهِ فى الحركات ، كما فُعِل بفاءِ مَرْءٍ [3] وعينى «آمرئٍ» [4] و«آبنِم» ، ونحوُهما : فُوكَ وأَخواتهُ على الأَصحِّ . وربّما قيل «فا» ، دُونَ إِضافة صريحة نصباً ، ولا يُخَصُّ بالضرورةِ [5] نحو :

يُصبح ظَمآنَ [6] وفى البحر فمُهْ

خلافاً لأَبى علىٍّ .

وتنوبُ النّونُ عن الضمّة [7] ، فى فِعلٍ اتَّصلَ به أَلفُ آثنيْنِ أَو واوُ جمع أَوياءُ مخاطَبَة ، مكسورةً بعد الأَلفِ غالباً ، مفتوحةً بعد أُخْتَيها ، وليست دليلَ إِعراب [8] ، خلافاً للأَخفش ،

(١) أى : وأب وأخ فيقال : أباك وأخاك وحماك رفعاً ونصباً وجراً كعصا .

(٢) ساقطة من (شع) .

(٣) فى (م) : امرء .

(٤) فى (د،شع) : امرء .

(٥) أى لا يختص ثبوت الميم فى الفم حالة الإضافة بالضرورة خلافاً للفارسى ، ومنه الحديث: «لخلوف فم الصائم» .

(٦) فى (د) : عطشان .

(٧) هذا هو الصحيح ، أعنى كون النون فى الأمثلة الخمسة علامة إعراب ، كما ذكر المصنف (شع) . وقد استظهر بقوله : «غالباً» على قراءة من قرأ : «أتعداننى» بفتح النون .

(٨) فى (ص) : دليل الإعراب .

وتُحذَفُ جزماً ونَصْباً ولنون التَّوكيد ، وقد (١) تُحذَفُ لنون الوقايةِ أَو تُدغَم فيها ، وَندَر حذفُها مفردةً فى الرفع نظماً ونثراً .

وما جِئَ به ، لا لبيان مقتضَى عامِلٍ ، من شِبْه الإِعرابِ وليس حكايةً أَو إِتباعًا أَو نقلًا أَو تخلُّصاً من سكونين(٢) ؛ فهو بناءٌ . وأَنواعه (٣) : ضمّ وفتح وكسر ووقف .

(١) فى (س) : تحذف بسقوط «وقد» .
(٢) أى ما خالف حركة الإعراب وحركة الحكاية والإتباع والنقل والتخلص فهو بناء .
(٣) فى (م) : وألقابه .

٣ ـ باب إعراب المعتلِّ الآخِرِ

يظهرُ الإعرابُ بالحَركةِ والسكون ، أَو يقدَّرُ فى حرفِهِ[(١)] وهو[(٢)] آخرُ المُعْرَب ، فإنْ كانَ[(٣)] أَلفاً قدِّر فيه غيرُ الجزْمِ ، وإنْ كانَ ياءً أَو واوًا يشبهانه قدّر فيهما الرفعُ ، وفى الياءِ الجرُّ ، وينوبُ حذفُ الثلاثةِ عن السّكونِ إلّا فى الضرورةِ ، فيقدّرُ لأَجلِها جزمُها[(٤)] ، ويظهرُ لأَجلِها جَرُّ الياءِ[(٥)] ورفعُها[(٦)] ، ورفعُ الواوِ[(٧)] ، ويقدَّرُ لأَجلِها كثيرًا وفى السَّعةِ قليلًا نصبُهما[(٨)] ورفعُ الحرف الصحيح[(٩)] وجرُّه[(١٠)] ، وربّما قدِّر جزمُ الياءِ فى السَّعَةِ[(١١)] .

(١، ٢، ٣) أى حرف الإعراب :

(٤) أى جزم الثلاثة فتثبت نحو :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ‏ ‏ ‏ ‏ من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

ونحو : إذا العجوز غضبت فطلق ‏ ‏ ‏ ‏ ولا ترضاها ولا تملق

ونحو : ألم يأتيك والأنباء تنمى ‏ ‏ ‏ ‏ بما لاقت لبون بنى زياد

(٥) نحو : ويوماً يوافين الهوى غير ماضيٍ ‏ ‏ ‏ ‏ ويوماً ترى فيهن غولا تغول

(٦) نحو : فعوضنى منها غناى ولم تكن ‏ ‏ ‏ ‏ تساوىُ عندى غير خمس دراهم

(٧) نحو : إذا قلت : عل القلب يسلوُ قيضت ‏ ‏ ‏ ‏ هواجس لا تنفك تغريه بالوجد

(٨) أى نصب الواو والياء نحو : أرجو وآمل أن تدنُو مودتها ‏ ‏ ‏ ‏ وما إخال لدينا منك تنويل

وكقراءة من قرأ : « إلا أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » بسكون الواو فى « يعفو » .

ونحو : ولو أن واش باليمامة داره ‏ ‏ ‏ ‏ وداری بأعلى حضرموت اهتدى ليا

ونحو : ما أقدر الله أن يدنى على شحط ‏ ‏ ‏ ‏ من داره الحزن ممن داره صول

(٩) كقراءة مسلمة بن محارب : « وبعولتهن » بإسكان التاء ، وحكى أبو عمرو أن لغة تميم تسكين المرفوع من « يعلمهم » ونحوه .

(١٠) كقراءة أبى عمرو : « فتوبوا إلى بارئكم » بالسكون .

(١١) كقراءة قنبل : « إنه من يتقى ويصبر » . بإثبات الياء فى « يتقى » .

٤ ـ بابُ إعراب المثنى والمجموع عَلَى حَدِّه[١]

التَّثنيةُ جعلُ الاسم القابل دليلَ اثنين متَّفقيْنِ فى اللَّفظِ غالباً ، وفى المعنى على رأيٍ ؛ بزيادة ألفٍ فى آخِره رفعاً ، وياءٍ مفتوحٍ ما قبلَها جرًّا ونصباً ، تليهما نونٌ مكسورةٌ ، فتحُها لغةٌ ، وقد تُضَم ، وتسقُطُ للإضافةِ أو للضَّرُورةِ أو لتقصيرِ صِلَةٍ ، ولزومُ الألفِ لغةٌ حارثيّةٌ .

وما أُعرِب إعرابَ المثنى ؛ مخالفاً لمعناه ؛ أوغيرَ صالح للتجريد[٢] وعَطْفِ مثلِه عليه ؛ فمُلحَقٌ[٣] به ، وكذلك كِلاَ وكِلْتا مضافَيْن إلى مُضمَر ، ومطلقاً على لغة كِنانة .

ولا يُغنِى العطفُ عن التّثنيةِ ، دونَ شذوذٍ أواضطرار ، إلّامع قصدِ التكثير ، أو فصلٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ[٤] .

والجمعُ جَعل الاسم القابلِ دليلَ ما فوق اثنين ؛ كما سبق ،

---

(١) أى حد المثنى ، وزاد فى (س) : وما يتعلق به .

(٢) نحو : البحرين علم مكان ، والقمرين للشمس والقمر فلا يقال : بحر وبحر ولا قمر وقمر .

(٣) فى (س) : ملحق بدون فاء .

(٤) كقول الحجاج وقد نعى له فى يوم واحد ابنه محمد وأخوه محمد : سبحان الله ! محمد ومحمد فى يوم ؟

بتغييرٍ ظاهرٍ أَو مقدَّرٍ[1] ، وهو التكسير ، أَوبزيادةٍ فى الآخرِ مقدَّرٍ انفصالها لغير تعويض ، وهو التصحيح .

وإن [2] كان لمذكَّر فالمزيدُ فى الرَّفعِ واوٌ بعد ضمّة ، وفى الجرِّ والنصبِ ياءٌ بعد كسرةٍ ، تليهما نونٌ مفتوحةٌ ، تُكسَر ضرورةً وتَسقُط للإِضافة أَو لضرورة [3] ، أَو لتقصير صلة . وربّما سَقَطت اختياراً قبلَ لامٍ ساكنةٍ غالباً .

وليس الإِعرابُ انقلابَ الأَلِفِ والواو ياءً ، ولا مقدَّراً فى الثلاثة ، ولا مدلولًا بها عليه مقدَّرًا فى متْلُوِّها ، ولا النونُ عِوَضٌ من حركةِ الواحدِ ولا من تنوينهِ ولامنهُما ولا من تنوينيْنِ فصاعداً ؛ خلافاً لزاعمِى ذلك ؛ بل الأَحرفُ الثَّلاثةُ إِعرابٌ ، والنّونُ لرفعِ توهُّمِ الإِضافةِ أَو الإِفرادِ .

وإنْ كان التصحيحُ لمؤنَّثٍ أَومحمولٍ عليه فالمزيدُ أَلفٌ وتاءٌ .

وتصحيحُ المذكَّرِ مشروطٌ بالخلوِّ من تاءِ التَّأْنيثِ المغايِرةِ لما فى نحو : « عِدَة » و « ثُبَة » عَلَمين ، ومن إعرابٍ بحرفينِ ، ومن تركيب إِسنادٍ أَو مَزْج ، وبكونهِ لمن يَعقِلُ ، أَومشبَّه[4]

---

(١) نحو : فلك للمفرد والجمع .

(٢) فى (س) : فإن كان .

(٣) فى (س،م) : للضرورة . ومثاله :

ولسنا إذا تأبون سلما بمذعنى   لكم غير أنا إن نسالم نسالم

(٤) سقطت « به » من (م) ، والمقصود المشبه بالعاقل نحو قوله تعالى : « رأيتهم لى ساجدين » للشمس والقمر والكواكب .

به عَلَماً ، أو مصغَّرًا ، أوصفةً تقبل تاءَ التأنيث [1] إن قصد معناه ؛ خلافاً للكوفيّين فى الأوّل والآخر ، وكونُ العَقْل لبعضِ مُثَنًّى أو مجموعٍ كاف ، وكذا التذكيرُ مع اتِّحادِ المادّةِ ، وشذَّ ضَبُعان فى ضَبُع وضِبَعان .

وما أُعرِبَ مثلَ هذا الجمع غير مستوفٍ للشُّروطِ فمسموعٌ كـ « أُولى » [2] ، و « نحن الوارثون » ، و « علِّيِّين » ، و «عالَمين » و « أَهْلِين » ، و « أَرَضِين » ، و «عِشْرينَ» إلى «التّسعين » [3] .

وشاع هذا الاستعمال فيما لم يُكَسَّرْ من المعوَّضِ من لامه هاءَ التأنيثِ : بسلامةِ فاءِ [4] المكسورِها [5] ، وبكسر المفتوحِها [6] ، وبالوَجهين فى المضمومِها ، وربّما نَال هذا الاستعمالُ ما كُسِّرَ ، ونحوَ رِقَة ، وحَرَّة [7] ، وأَضاةٍ [8] وإوَزَّة [9] .

---

(١) فى (س) زاد بعد هذا : باطراد .

(٢) هذا الترتيب فى (ص) فقط ، وفى جميع النسخ : « كنحن الوارثون وأولى » واستحسنت ترتيب (ص) لورود النص القرآنى بدون زيادة كاف التمثيل ، وأولى وصف لا واحد له من لفظه وهو بمعنى أصحاب وغير مستوف للشروط .

(٣) فى غير (ص) : إلى تسعين . وكون هذه العقود فاقدة شروط الجمع بالواو والنون ظاهر .

(٤) فى (م) : بسلامة فى .

(٥) نحو: مائة ومئون رفعا ، ومئين جراً ونصباً ، ولا تغير الفاء فيها عن الكسر .

(٦) نحو : سنة وسنون وسنين ، وتغير الفاء من الفتح إلى الكسر .

(٧) هذه اللفظة فى (س ،ص) : « واحرة » وقال فى (شع) : هذه اللفظة ليست فى أصل التسهيل وربما وجدت ببعض النسخ ، والذى أسمع أنهم قالوا فى الحرة وهى أرض ذات حجارة سود : حرات وجمعوه بالواو والنون كما قالوا أرضون وقالوا أيضاً : الأحرون . انتهى . وفى القاموس : وجمع الحرة لأرض ذات حجارة نخرة سود كالحرار والحرات والحرين والأحرين .

(٨) فى (د) : وإضاءة ، وفى (س) : وإضافة . والأضاة الغدير وسمع جمعه على إضين بكسر الهمزة وحذف الألف .

(٩) كقوله : تلْقِي الإوزّون في أكناف دارتِها تمشي وبين يديها الدر منثور

وقد يُجعَلُ إعرابُ المعتلِّ اللاَّمِ فى النونِ منوَّنةً غالباً ، ولا تُسْقِطُها الإِضافةُ ، وتلزمه الياءُ . وينصبُ كائناً بالأَلف والتاءِ بالفتحةِ على لغة ، ما لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ وليس الوارد من ذلك واحدًا مردودَ اللام ، خلافًا لأَبى علىٍّ[1] .

(١) زعم الفارسى أن قولهم : سمعت لغاتهم بفتح التاء مفرد ردت لامه ؛ أصله لغو ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، ورد بأنه لم يسمع فى لغة رد اللام فيقال لغات . (شع) .

٥ ـ بابُ كيفيّةِ التثنية وجَمْعَى التصحيح

الاسمُ الّذى حرفُ إعرابه ألفٌ لازمةٌ مقصورٌ ، فإنْ كان ياءً لازمةً تَلِى كسرةً فمنقوصٌ، فإن[1] كان همزةً تلى ألفاً زائدةً فممدودٌ.

فإذا ثُنِّىَ غيرُ المقصورِ والممدود الّذى همزتُه بدلٌ من أصلٍ أو زائدةٌ لحقت العلامةُ دونَ تغييرٍ ، ما لم تَنُب عن تثنيته تثنيةُ غيرِه [2] .

وإذا ثُنِّىَ المقصورُ قُلبتْ ألفُه : « واوًا » إن كانت ثالثةً بدلاً منها أو أصلاً أو مجهولةً ولم تُمَل ، و « ياءً » إن كانت خلافَ[3] ذلك ، لا إن كانت ثالثةَ واوىٍّ مكسُورِ الأوّلِ أو مضمومهِ ؛ خلافاً للكسائىِّ ، والياءُ ــ فى رأيٍ ــ أولى بالأصلِ والمجهولة مطلقاً [4] .

---

(١) فى (د،س) : وإن .

(٢) أى فلا تلحقه العلامة المذكورة حينئذ ، وذلك نحو : سواء ، كما مثل المصنف فى شرحه ، فإن اللغة الفصحى أنه لا يثنى ، واستغنوا بتثنية (سى) عن تثنيته فيقال : هما سيان ولايقال : هما سواءان ، على أن أبا زيد وأبا عمرو حكياه .

(٣) فى (س ، م ، شع) : بخلاف . وقد سقط هذا إلى قوله : « ثالثة » من (د) .

(٤) يعنى أن من النحويين من لا يعدل عن الياء فى الألف الأصلية والألف المجهولة سواء أميلا أم لم يمالا . قال المصنف ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا الرأي .

وتُبْدَلُ[1] واوًا همزةُ الممدودِ المبدَلةُ من ألف التأنيث[2] ، وربّما صُحِّحتْ أو قُلبتْ ياءً ، وربّما قُلبت الأَصليَّةُ واوًا ، وفِعْلُ ذلك بالملحَقةِ أَوْلى من تصحيحها ، والمبدَلةُ من أَصل بالعكس ، وقد تقلبُ ياءً ، ولا يقاسُ عليه ، خلافاً للكسائيّ[3] ، وصحّحوا مِذْرَوَينِ وثِنايَيْن تصحيحَ شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ ، للزوم عَلَمى التَّثنية والتأنيث .

وحُكمُ ما أُلحِقَ به علامةُ جمع التصحيحِ القياسيّةُ حُكمُ ما أُلحق به علامةُ التَّثنية ، إلاَّ أَن آخِرَ المقصورِ والمنقوصِ يُحذَفُ فى جمع التذكيرِ ، وتَلِي علامتاه فتحةَ المقصورِ مطلقاً ؛ خلافاً للكوفيّين فى إلحاق ذى الأَلفِ الزائدةِ بالمنقوص ، وربّما حذفتْ خامسةً فَصاعدًا فى التَّثنيةِ ، والجمع بالأَلفِ والتاءِ ، وكذا الألفُ والهمزةُ من قاصِعاءَ ونحوِه ، ولا يقاس على[4] ذلك ، خلافا للكوفيين ، وتُحذَفُ تاءُ التأْنيثِ عند تصحيحِ ما هى فيه ، فيعامَلُ معاملَة مؤنَّث[5] عارٍ منها لو صحِّح .

---

(١) فى (د) : وتقلب.

(٢) زاد فى (س) بعد ذلك : وليست موضوعة للتأنيث كالألف خلافاً للكوفيين . ولا توجد هذه الزيادة فى نسخة أخرى .

(٣) قال ابن عقيل فى شرحه : الحق أنه يقاس عليه ، لأنها لغة فزارة ، حكاها أبو زيد فى كتاب الهمزة .

(٤) فى (س) : ولا يقاس عليه .

(٥) فى (شع) : خال ، وقال فى الهامش : «عار فى نسخة» فيقال فى فتاة فتيات بقلب الألف ياء ، وفى قناة قنوات بقلبها واواً .

ويقال فى المراد به مَنْ يَعقِل من ٱبنٍ وأَبٍ وأَخ وهَنٍ وذى : بَنُون وأَبُون وأَخُون وهَنوُن وذَوو [1] ، وفى [2] بنت وٱبنة وأُخت وهَنْت [3] وذات : بنات وأَخوات وهَنات وهَنَوات وذَوات ، وأُمّهاتٌ فى الأُمِّ من الناس أَكثرُ من أُمّات ، وغيرها بالعكس .

والمؤنَّثُ بهاءٍ ، أَو مجرّدًا ثلاثيًّا صحيحَ العين ساكنة ، غيرَ مضعَّفٍ ولا صفةً ، تَتبع عينهُ فاءَه فى الحركة مطلقاً ، وتُفْتَح وتُسَكَّنُ بعدَ الضمّةِ والكسرةِ ، وتُمنَع الضمّةُ قبلَ الياءِ ، والكسرةُ قبلَ الواوِ باتفاقٍ ، وقبلَ الياءِ بخُلفٍ ، ومطلقًا عند الفرَّاءِ فيما لم يُسمَع .

وشذَّ جِرِواتٌ ، والتزم فَعَلاَتٌ فى لَجْبَة ، وغُلِّبَ فى رَبْعَة ، لقول بعضهم لَجَبَةٌ وَرَبَعَةٌ [4] ، ولا يقاسُ على ما ندر من كَهَلات ، خلافاً لقُطرب .

ويسوغُ فى لَجْبة القياسُ ، وفاقاً لأَبى العبّاس ، ولا يقالُ فَعْلاتٌ اختيارًا فيما استحّق فَعَلات ، إلاَّ لاعتلال الَّلام أَو

(١) فى (س،م) : ذووا ، وفى (د) : دووه .

(٢) فى (م) : أوفى .

(٣) فى (ص،شع) : وهنة . وفى القاموس : وهنت بالفتح لغة ج هنات وهنوات .

(٤) زاد بعد هذا فى (س فقط) : أولشبهها بالهاء فى لزوم التاء . ولا أرى له معنى فى هذا الموضع .

شبه الصفة ، وتَفتَح هُذَيلٌ عين جَوَزات وبَيَضات ونحوِ هما ، واتُّفِق على عِيَرَات شذوذًا [١] .

(فصل) : يُتَمُّ[٢] فى التَّثنيةِ من المحذوفِ اللَّام ما يُتَمُّ فى الإِضافة لا غير . وربَّما قيل أَبانِ وأَخانِ ويَديَان ودَمَيان[٣] ودَمَوان وفَمَيان وفَمَوان ، وقالوا فى ذات ذاتا على اللفظِ ، وذَواتا على الأَصلِ ، ويثنىَّ[٤] اسمُ الجمع والمكسَّرُ بغيرِ زنةِ مُنْتَهاه ، ويختارُ فى المضافين لفظًا أَو معنىً ، إلى متضمِّنَيْهما لفظُ الإِفراد على لفظ التَّثنية ، ولفظُ الجمع على لفظِ الإِفراد ، فإن فُرِّقَ متضمِّناهما[٥] اُختير الإِفرادُ ، وربما جُمعَ المنفصلان إن أُمِنَ اللَّبسُ ، ويقاسُ عليه ، وفاقاً للفرّاءِ . ومطابقةُ ما لهذا الجمع لمعناه أَو لفظِه جائزةٌ . ويعاقِب الإِفرادُ التَّثنيةَ فى كلِّ اثنين لا يغنى أَحدُهما عن الآخر ، وربّما تعاقَبَا مطلقاً . وقد يقع افعَلا ونحوُه[٦] موقعَ افعَلْ[٧] ونحوِه ، وقد تقدَّرُ تسمية جزءٍ باسمِ كلٍّ ، فيقع الجمعُ موقعَ واحِدِهِ أَو مثنَّاهُ .

---

(١) والشذوذ من جهة فتح العين والقياس تسكينها . وقد سقطت لفظة «شذوذا» من (د) .
(٢) سقطت من (ب) . والمقصود : يرد فى التثنية من المحذوف اللام ما يرد فى الإضافة .
(٣) سقطت من (س) .
(٤) فى (ص) : وثنى .
(٥) فى (د) : متضمنهما . ومثاله : قطعت رأس زيد وعمرو .
(٦) سقطت من (ص) .
(٧) كقوله : فإن تزجرانى يا ابن عفان أنزجر وإن تدعانى أحم عرضاً ممنعاً

فصلٌ : يُجَمعُ بالأَلف والتَّاءِ قياساً ، ذو تاءِ التأنيث مطلقا ، وعَلَم المؤنَّث مطلقاً ، وصفة المذكَّر الَّذى لا يعقل ، ومصغرُه ، واسمُ الجنسِ المؤنَّثُ بالأَلفِ ، إِن لم يكنْ فَعْلَى فَعْلان أَو فَعْلاءَ أَفعَلَ ، غير منقولَيْنِ إِلى الاسميةِ حقيقةً[1] أَوحُكمًا[2] ، وما سوى ذلك مقصورٌ على السماع .

(١) كما لو سميت بسكرى وحمراء امرأة فتقول حينئذ : سكريات وحمراوات .

(٢) نحو : بطحاء فإنها صفة مقابلة فى الأصل لأبطح ؛ لكن غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء .

٦ ـ باب المَعرِفة والنَّكِرة

الاسمُ مَعرِفةٌ ونكرةٌ . فالمعرفةُ : مضمرٌ ، وعَلَمٌ ، ومُشارٌ به ، ومنادًى ، وموصولٌ ، ومضافٌ ، وذو أَداة .

وأَعرَفُها ضميرُ المتكلِّم ، ثمَّ ضميرُ المخاطَبِ ، ثمَّ العَلَمُ[١] ، ثمَّ ضميرُ الغائبِ السّالِم عن[٢] إبهام ، ثمَّ المشارُ به ، والمنادَى[٣] ، ثمَّ الموصولُ وذو الأَداة ، والمضاف بحسب المضاف إليه ، وقد يَعرِض لِلْمَفُوق ما يجعلُه مساوِياً أَو فائقاً .

والنَّكرةُ ما سِوى المَعرفةِ .

وليس ذو الإشارةِ قبل العَلَم ، خلافاً للكوفيّين ولا ذو الأَداة قبل الموصول ، ولا « مَنْ » و « ما » المستفهم بهما معرفتيْن ، خلافاً لابن كَيْسانَ فى المسأَلتين .

---

(١) فى (س) : العلم الخاص ، وفى (شع) : ينبغى أن يقيد بالخاص كزيد وعمرو ليخرج أسامة ونحوه ، وكذا هو فى بعض النسخ .

(٢) فى (د) : من إبهام ، وفى (س) : من الإبهام . ومثاله : زيد أكرمته ، فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو : قام زيد وعمر وكلمته ، لتطرق إليه إبهام ونقص تمكنه فى التعريف .

(٣) فى بعض النسخ بعد المنادى : « وتعريفه بالقصد لا بحرف التعريف منويا ، خلافاً لبعضهم .

٧ ـــ باب المُضمَر

وهو الموضُوع لتعيِين مُسَمَّاهُ مُشْعِرًا بتكلُّمِه أَو خِطَابِهِ أَو غَيْبَته .

فمنه واجبُ الخفاءِ . وهو المرفوعُ بالمضارع ذى الهمزة أَو النون ، وبفعل أَمر المخاطَب ومضارعه ، واسم فِعْل الأَمر مطلقاً .

ومنه جائزُ الخفاءِ ، وهو المرفوعُ بفعل الغائب والغائبة ، أَو معناه [١] من اسم فعل وصفة [٢] وظرف وشبهه .

ومنه بارز متَّصل :

وهو إن عنى به المعنى بنفعل « نا » فى الإعراب كله ، وإن رُفِع بفعلٍ ماضٍ ف« تاءٌ » ، تُضَمُّ للمتكلِّم ، وتُفتح للمخاطَب ، وتكسر للمخاطبة ، وتوصل مضمومةً بميم [٣] وأَلف للمخاطبَيْن والمخاطبتين ، وبميم مضمومة [٤] ممدودة للمخاطبِين ، وبنونٍ مشدَّدة للمخاطبات . وتسكينُ ميم الجمع

(١) فى (د،س) : وما فى معناه .
(٢) فى (د) : أو صفة .
(٣) فى (شع) بألف وميم .
(٤) فى (م) : وبميم ممدودة ، وسقطت منها : « مضمومة » .

إنْ لَمْ يَلِها ضميرٌ متَّصلٌ أَعرف ، وإن وليها لم يَجُزِ التَّسْكينُ ، خلافاً ليونس .

وإنْ رُفِعَ بفعلٍ غيرِه[1] فهو« نونٌ » مفتوحةٌ للمخاطَبات أَو الغائباتِ ، و« أَلفٌ » لتثنية غيرِ المتكلِّم[2] ، و« واوٌ » للمخاطبين أَو الغائبين ، و« ياءٌ » للمخاطبة . وللغائب مطلقاً مع الماضى ما له مع[3] المضارع ، وربّما ٱستُغنى معه بالضمّة عن الواو . وليس الأَربعُ علاماتٍ ، والفاعلُ مستكنٌّ ، خلافاً للمازنىِّ فيهنَّ ، وللأَخفش فى الياءِ .

ويُسكَّن آخِرُ المُسنَد إلى « التاءِ والنُّون ونا » ؛ ويحذف ما قبله من معتلٍّ ، وتُنقَلُ حركتُه إلى فاءِ الماضى الثلاثىِّ ، وإن كانت فتحةً أُبدلت بمُجانِسَة المحذوفِ ونقلت ، وربّما نقل دون إسناد إلى أَحد الثلاثة فى زال وكاد أُخْتَىْ كان ، وعسى ، وحركةُ ما قبل الواو والياءِ مجانِسَةٌ ، فإن ماثلها[4] أَو كان أَلفاً حُذِف وولى ما قبلَه بحالهِ[5] . وإنْ كان الضميرُ واوًا والآخِرُ ياءً أَو بالعكس حُذِف الآخِرُ وجعلت الحركةُ المجانِسةُ على ما قبله .

---

(١) أى غير الماضى كالمضارع والأمر .

(٢) وهو المخاطب والغائب .

(٣) فى (س) : مع الفعل المضارع .

(٤) فى (د) : ماثلهما .

(٥) أى تبقى حركة العين فى مثل تدعون ، والميم فى ترمين ، والشين فى تخشون وتخشين على حالها ولا تغير .

ويأتى ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرًا لتأوّلهم [1] بجماعة ، وكضمير الغائب قليلاً لتأوّلهم بواحد يُفهِم الجمعَ [2] ، أَو لسدِّ واحدٍ مسدَّهم ، ويُعامَل بذلك ضميرُ الاثنين وضمير الإِناث بعد أَفْعَلِ التفضيل كثيرًا ، ودونه قليلاً . ولجمع الغائب غيرِ العاقل ما للغائبةِ أَو الغائبات ، «وفَعَلتْ» ونحوُه أَوْلى من « فَعَلْنَ » ونحوِه بأَكثر جمعه ، وأَقلُّه والعاقلات مطلقًا بالعكس . وقد يُوقِع « فَعَلْنَ » موقع « فَعَلوا » طلبُ التَّشاكُل ، كما قد يسوِّغ لكلماتٍ أُخَر [3] ، غيرَ ما لها من حكم ووزنٍ .

ومن البارز المتَّصل فى الجرِّ والنصبِ : « ياءٌ » للمتكلِّم ، وكافٌ مفتوحة للمخاطَب ، ومكسورةٌ للمخاطَبة ، وها للغائبة ، وهاءٌ مضمومةٌ للغائب ، وإِن وَليتْ ياءً ساكنةً أَو كسرةً كَسَرها [4] غيرُ الحجازيِّين ، وتُشبَع حركتُها بعدَ متحرِّك ، ويُختارُ الاختلاس بعد ساكنٍ مطلقاً ، وفاقاً لأَبى العبّاس ، وقد تُسكَّن أَو تُختَلَس الحركة بعد متحرِّكٍ عند بنى عُقَيل وبنى كلاب ٱختيارًا ، وعند غيرهم ٱضطرارًا . وإِن فَصلَ

---

(١) كقوله تعالى : « وإذا الرسل أقّتَتْ » .

(٢) كقول الشاعر :

وإنى رأيت الضامرين متاعهم ... يموت ويفنى فارضخى من وعائيا

أى يموتون ، فأفرد كأنه يريد : يموت من ذكر .

(٣) سقطت من (ص ، م ، شع) .

(٤) فى (د) : فيكسرها .

المتحركَ فى الأَصل ساكنٌ حُذف جزمًا أَو وقفاً جازت الأَوجهُ الثلاثة . ويلى الكافَ والهاءَ فى التَّثنية والجمع ما ولَى التاءَ ، وربّما كُسِرت الكافُ فيهما بعد ياءٍ ساكنة أَو كسرة . وكسرُ ميم الجمع بعد الهاءِ المكسورةِ باختلاسٍ قبلَ ساكنٍ ، وبإِشباع دونه أَقيَسُ ، وضمُّها قبلَ ساكنٍ وإِسكانُها قبل متحرِّك أَشهَرُ ، وربّما كُسِرتْ قبلَ ساكن مطلقًا .

فصل : تلحقُ قبل ياءِ المتكلِّم إنْ نُصِب بغير صفة أَو جُرّ بـ « مِنْ » أَو « عَنْ » أَو « قد » [١] أَو « قط » أَو « بجل » [٢] أَو «لَدُنْ» نونٌ مكسورةٌ للوقاية ، وحذفُها مع «لَدُن» وأَخواتِ « ليتَ » جائزٌ [٣] ، وهو مع «بَجَلْ» و «لَعلَّ» أَعرَف من الثُّبوت ، ومع ليس وليت ومن وعن وقد وقط بالعكس ، وقد تلحق مع ٱسمِ الفاعل ، وأَفعل التفضيل ، وهى الباقيةُ فى «فَلَيْنِى[٤]» لا الأُولى ، وفاقاً لِسيبوَيه .

فصل : من المضمَر منفصِلٌ فى الرّفع ، منه للمتكلِّم «أَنا» محذوفَ الأَلفِ فى وصلٍ عند غير تميمٍ ، وقد يقال : « هَنا » و« أَنْ » ، ويتلوه فى الخطاب« تاءٌ »حرفيَّةٌ كالاسمية لفظاً وتصرّفاً.

---

(١) فى (س) زاد بعدها : بمعنى حسب .

(٢) زاد بعدها فى (س) أيضا : أختيها .

(٣) سقط سطر من (د) من قوله : «جائز» إلى قوله «ليس وليت» .

(٤) من بيت لعمرو بن معدى كرب :

تراه كالثغام يعل مسكا   يسوء الفاليات إذا فلينى

ولفاعل نَفعلُ «نحنُ» ، وللغيبة «هو» و «هى» و «هم» و «هن» ، ولميمِ الجمع فى الانفصالِ ما لها فى الاتصال ، وتسكينُ هاءِ «هو» و «هى» بعد الواوِ والفاءِ واللاَّمِ وثُمَّ جائزٌ ، وقد تسكَّنُ بعد همزةِ الاستفهام ، وكاف الجرِّ ، وتحذفُ الواو والياءُ ٱضطرارًا[1] ، وتسكِّنهما قيسٌ وأَسَدٌ ، وتشدِّدهما هَمْدانُ .

ومن المضمَراتِ : «إِيَّا» ، خلافاً للزجّاج ، وهو فى النَّصبِ كـ «أَنا» فى الرّفع ، لكن يليه دليلُ ما يراد به من متكلِّم أَو غيرِه اسماً مضافاً إِليه ، وِفاقاً للخليل والأَخفش والمازنىِّ ، لا حرفاً ، خلافاً لسيبويه ومن وافقه ، ويقال : إِيّاك وإِيَاك وهِيَّاكَ وهِيَاك .

فصل : يتعيّنُ ٱنفصالُ الضميرِ إِن حُصِربـ «إِنَّما» ، أَو رُفِع بمصدر مضاف إِلى المنصوبِ[2] ، أَو بصفةٍ جَرَتْ على غيرِ صاحبِها[3] أَو أُضْمِرَ العاملُ[4] ، أَو أُخِّرَ ، أَو كان حرفَ نفيٍ ، أَو فَصَلَه متبوعٌ ، أَو ولىَ واوَ المُصاحَبة ، أَو إِلاَّ ، أَو إِمّا ، أَو اللاَّم الفارقة ، أَو نَصَبَه عاملٌ فى مُضمَرٍ قبلَه

---

(١) بعدها فى (س فقط) : أو على لغة .

(٢) كقوله :

بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العدابكم استسلامكم فشلا

(٣) فى (د) : على صاحبها .

(٤) فى (س) : أو ضمير العامل .

غير مرفوع إن اتفقا رتبةً ، وربّما اتَّصلا غائبيْنِ إنْ لم يشتبِهَا لفظاً ، وإن اختلفا رتبةً جاز الأَمران .

ووجبَ ـ فى غير نُدور ـ تقديمُ الأَسبقِ رتبةً مع الاتِّصال ، خلافاً للمبِّرد ولكثيرٍ من القدماءِ . وشذَّ « إلاَّكِ » فلا يقاسُ عليه [1] .

ويختارُ اتِّصالُ نحو هاءِ «أَعطيتُكَه» وانفصال الآخِر من نحو [2] : « فِراقِيها » و « مَنْعُكَها » و « خِلْتُكَه » [3] . وكهاءِ « أَعطيتُكَه » هاءُ [4] « كُنْتُه » وخَلَفُ ثانى مفعولَىْ [5] نحو [6] : « أَعطيتُ زيدًا دِرهمًا » فى باب الإِخبار . ونحو : «ضَمِنَتْ إِيّاهُم الأَرضُ » و «يزيدُهم حبًّا إلَّ هُمُ » من الضَّرورات .

فصل : الأَصلُ تقديمُ مفسِّرِ ضميرِ الغائب ، ولا يكونُ غيرَ الأَقرب إلاَّ بدليلٍ ، وهو إما مصرَّح بلفظِه ، أَو مستغنىً عنه بحضور مدلولِه حِسًّا أَو علمًا ، أَو بذِكر [7] ما هوَ [8] له جزءٌ أَو كلٌّ أَو نظيرٌ أَو مصاحبٌ بوجه مَا .

---

(١) بعده فى (س) : ولا يجوز حتاك ، خلافاً لابن الأنبارى فيهما .
(٢) فى (س) : من نحو : حتيك وفراقيها .
(٣) قبلها فى (د) : وواقيكه ، ولم أجده فى نسخة أخرى .
(٤) فى (م،وشع) : هاء نحو كنته .
(٥) فى (م) : بخلف وثانى مفعولى ...
(٦) سقطت من (د،س) .
(٧) فى (س) : أو تذكر .
(٨) سقطت من (م) .

وقد يقدَّم [١] الضميرُ المكمِّلُ معمولَ فعلٍ أَو شبهه على مفسِّرٍ صريح: كثيرًا إِنْ كان المعمول مؤخَّر الرّتبة[٢]، وقليلا إِنْ كان مقدَّمَها وشَارَكَهُ صاحبُ الضَّمير فى عامِلهِ . ويتقدَّم أَيضاً غيرَ منوىِّ التأْخير: إِنْ جُرَّ بِرُبَّ، أَو رُفِع بنِعْمَ أَو شِبهِها أَو بأَوّل المتنازِعين ، أَو أُبدِلَ منه المفسِّر ، أَو جُعِل خبرَه ، أَو كان [٣] المسمّى ضميرَ الشأنِ عند البصريين ، وضميرَ المجهولِ عند الكوفيّين ، ولا يفسَّر إلاَّ بجملةٍ خبرّيةٍ مصرَّحٍ بجزءيها ، خلافاً للكوفيّين فى نحو: ظننتُه قائماً زيدٌ ، وإِنَّه ضُرِب أَو قام[٤]. وإِفرادُه لازم وكذا تذكيرُه ما لم يَلِه مؤنَّثٌ أَو مذكَّرٌ شبيهٌ به مؤنَّثٌ [٥] ، أَو فعلٌ بعلامةِ تأنيثٍ ، فيرجَّحُ تأْنيثُه باعتبار القصّةِ على تذكيره باعتبار الشأن .

---

(١) فى (س،م) : ويقدم .

(٢) الضمير المكمل معمول فعل نحو قوله تعالى : «فأوجس فى نفسه خيفة موسى» والمكمل معمول شبه الفعل نحو : أضارب غلامه ــ أو غلام أخيه . زيد ؟

(٣) فى (م) : إن كان .

(٤) أجراهما الكوفيون على حذف المسند إليه من غير أداة ولا إضمار ، ومنعهما البصريون لماسبق من شرطهم . وبعد هذا الكلام فى (ح) : « فإن كان فيها مؤنث ليس فضلة ولا كفضلة اختير تأنيثه باعتبار القصة ويبرز مبتدأ » وقد أشار إلى هذه الزيادة فى (شع) ، ولم أجدها فى نسخة أخرى .

(٥) فى (د،وس) : شبه به مؤنث، وسقطت من (شع) كلمة «مؤنث» . ومثاله : إنها قمر جاريتك .

ويبرزُ مبتدأً ، واسمَ «ما» ومنصوباً فى بابَىْ «إنَّ» «وظَنَّ» ، ويستكِنُّ فى بابَىْ كانَ وكادَ .

وبُنِيَ المضمرُ لشبَهِهِ بالحرف وضعاً وٱفتقارًا وجمودًا [1] ، أَو للاستغناءِ [2] باختلاف صِيَغِه لاختلاف المعانى .

وأَعلاها ٱختصاصاً ما للمتكلِّم ، وأَدناها ما للغائب ؛ ويُغَلَّبُ الأَخصُّ فى الاجتماع .

فصل : من المضمَرات [3] المسمَّى عند البصريِّين فَصْلاً وعند الكوفيِّين عِمادًا ، ويقع بلفظ المرفوع المنفصِل مطابقاً لمعرفة قبلُ ، باقى الابتداءِ [4] أَو منسوخه ، ذى خبرٍ بعدُ ، معرفة أَو كمعرفةٍ فى ٱمتناع دخول الأَلف واللاَّم عليه ، وأَجاز بعضُهم وقوعَه بين نكرتين كمعرفتين ، وربّما وقع بين حالٍ وصاحِبها ، وربّما وقع بلفظِ الغيبةِ بعدَ حاضرٍ قائمٍ مقامَ مضافٍ ، ولا يتقدَّمُ مع الخبرِ المقدَّم ، خلافاً للكسائىِّ ، ولا موضعَ له من الإعراب على الأَصحّ ، وإنَّما تتعيّنُ فَصْليَّتُه إذا وَلِيَه منصوبٌ ، وقُرِن باللام ، أَو وَلِىَ ظاهرًا ، وهو مبتدأٌ مخبرٌ عنه بما بعده عند كثيرٍ من العرب[5].

---

(١) فى (م) : أو جموداً .

(٢) فى (س) : وللاستغناء .

(٣) فى (س) : من المضمر ، بدون علامة الجمع .

(٤) فى (شع) : باقى المبتدأ .

(٥) يعنى أن بعضهم يرفع هذا المضمر على الابتدائية ويخبر عنه بما بعده . قال سيبويه : بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظن زيدا هو خير منك ؛ برفع خير . وحكى الجرمى أن الرفع لغة تميم وحكى عن أبى زيد وسمعهم يقرءون : « تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً » بالرفع .

٨ ــ باب الاسم العَلَم

وهو المخصوصُ مطلقاً غلبةً أَو تعليقاً بمسمًّى غيرِ مقدَّر الشِّياع ، أَو الشائعُ الجارى مجراه . وما ٱستُعمِل قبل العَلَميّة لغيرها منقولٌ منه ، وما سواه مرتَجلٌ ، وهو إمّا مَقيسٌ ، وإمّا شاذٌّ : بفَكِّ ما يُدغَم ، أَو فَتحِ ما يُكسَر ، أَو كَسرِ ما يُفتَح ، أَو تصحيح ما يُعلُّ ، أَو إعلال ما يصحَّح . وما عَرِىَ من إضافة وإسناد ومَزْج مفردٌ ، وما لم يَعْرَ مركَّبٌ ، وذو الإضافة كُنْيةٌ وغيرُ كُنْيَة ، وذو المزْجِ إن خُتِم بغير وَيْه أُعرِب غيرَ منصرِف ، وقد يضاف ، وقد يُبنَى [1] ؛ وإن خُتِم بوَيْه كُسِر ، وقد يُعرَب غيرَ منصرف ، وربّما أُضيفَ صدرُ ذى الإسناد إلى عَجُزه [2] إنْ كان ظاهرًا .

ومن العَلَم اللَّقبُ ، ويتلو غالبا [3] ٱسمَ ما لُقِّب به

---

(١) هذه العبارة من (د) وسقطت من (س،ص،م،شع) وأشار ابن عقيل فى الشرح إلى هذا الحكم بقوله بعد الإعراب مع منع الصرف والإضافة .

«وزاد هنا وجهاً ثالثاً وهو البناء تشبيها بخمسة عشر بسكون الياء وفتح الباء فى معدى كرب ، وفتح الجزأين فى بعلبك .

(٢) فى (د،ص،ح) : عجزها .

(٣) سقط من بعض النسخ : قال ابن عقيل فى الشرح : واستظهر به على ما وقع فيه اللقب مقدما على الاسم كقول الشاعر :

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها ... عنى حديثاً وبعض القول تكذيب
بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسبا ... ببطن شروان يعوى حوله الذيب

بإتباعٍ أَو قطعٍ مطلقاً ، وبإِضافة أَيضاً إن كانا مفردَيْن .

ويلزم ذا [(١)] الغلبة[(٢)] ـ باقياً على حاله ـ ما عُرِّف به قبلُ : دائماً إن كان مضافا ، وغالباً إنْ كان ذا أَداةٍ . ومِثلُه ما قارنت الأَداةُ نقلَه أَو ارتجاله ، وفى المنقول من مجرَّد صالحٍ لها ملموحٍ [(٣)] به الأَصلُ وجهان .

وقد ينكَّر العَلَم تحقيقاً أَو تقديرًا فيجرى مُجْرَى نَكِرةٍ ، ويُسلَب التعيينَ[(٤)] بالتَّثنيةِ والجمع ، فيجبرُ بحرفِ التعريف إلاَّ فى نحو : جُمادَيَيْن ، وعَمايَتين ، وعَرفات .

ومسمّياتُ الأَعلام أُولو العِلْم ، وما يُحتاجُ إلى تعيينه من المألوفاتِ ، وأَنواعُ معانٍ ، وأَعيانٌ لا تُؤلَفُ غالباً .

ومن النوعىِّ ما لا يلزم التعريفَ ، ومن الأَعلام الأَمثلةُ الموزونُ بها ، فما كان منها بتاءِ تأْنيثٍ [(٥)] ، أَو على وَزْنٍ الفعلُ به أَولى ، أَو مزيدًا آخِرَه أَلفٌ ونون أَو أَلفُ إلحاقٍ مقصورةٌ لم يَنصرِف [(٦)] إلاَّ منكَّرًا ، وإن كان على زِنَةِ

---

(١) فى (م) : ذو .

(٢) المراد بذى الغلبة من الأعلام كل اسم اشتهر به بعض ماله معناه اشتهاراً تاماً كابن عمر ، والنابغة .

(٣) فى (س) : ملوح .

(٤) فى (م) : التعين .

(٥) فى (د) : التأنيث .

(٦) فى (س) : لا ينصرف .

منتهى التكسير أو ذا ألفِ تأنيثٍ لم ينصرفْ مطلقاً ، فإن صلحت الأَلفُ لتأنيثٍ وإلحاق جاءَ[1] فى المِثال اعتباران ، وإن قُرِن[2] مثالٌ بما يُنزِله منزلةَ الموزون فحكمه حكمُه ، وكذا بعضُ الأَعدادِ المطلقةِ[3] .

وكَنَوْا بـ « فلانٍ » و«فُلانَةٍ »عن نحو زيدٍ وهندٍ ، وبـ « أَبى فلانٍ »[4] و « أُمِّ فلان[5] » عن نحو أَبى بكْر وأُمِّ سَلَمة ، وبـ « الفلان » و « الفُلانة » عن نحو لاحقٍ وسكابِ ، و بـ « هنٍ » و « هَنَةٍ » أَو « هَنْتٍ » عن اسم جنسٍ غيرِ عَلَم ، و «بِهَنيْتُ » عن جامَعْتُ ونحوِه . وبـ « كَيْتَ » أَو «كَيّةَ » وبـ « ذَيْتَ » أَو « ذَيَّةَ » أَو « كذا » عن الحديث ، وقد تُكسَر أَو تُضَمّ تاءُ كَيْتَ وذَيْتَ .

---

(١) فى (س) : جاز .

(٢) فى (س) : قرب .

(٣) أى هى أعلام كالأمثلة الموزون بها . والمراد بالمطلقة التى لم تقيد بمعدود محذوف أو مذكور ، وإنما دل بها على مجرد العدد نحو : ستة ضعف ثلاثة وثلاثة نصف ستة ، فتمتنع هذه ونحوها للعلمية والتأنيث .

(٤) فى (ح) : وأبى فلان .

(٥) فى (م) : وأم فلانة .

٩ ــ باب الموصول (١)

وهو من الأَسماءِ ما ٱفتَقَر أَبدًا إلى عائدٍ أَو خَلَفِه وجملةٍ صريحةٍ أَو مؤوَّلة غيرِ طَلبيّة ولا إنشائيّة ، ومِن الحُروف ما أُوِّل مع ما يليه بمَصدَر ولم (٢) يَحْتَجْ إلى عائد . فمن الأَسماءِ : « الَّذى » و « الّتى » للواحدِ والواحدةِ ، وقد تشدَّد ياءَاهُما(٣) مكسورَتَين أَو مضمومتين(٤) ؛ أَو تُحذَفان ساكناً ما قبلَهما أَو مكسورًا ، ويخْلُفُهما (٥) فى التَّثنية علامتُها مجوَّزًا شدُّ نونها وحذْفُها .

وإن عُنِىَ بالَّذى من يَعلمُ أَو شِبْهُه فجمعُه «الذين» مطلقاً ، ويغنى عنه الذى فى غير تخصيصٍ كثيرًا ، وفيه للضَّرورة قليلاً ؛ وربّما قيل « الَّذُون » رَفْعا ، وقد يقال «لَذِى» و «لَذَانِ» و«لَذِينَ» و«لَتِى »و «لتان »(٦)و« لاتِى » . وبمعنى الَّذين « الأُولَى »(٧)

---

(١) فى (ج،شع) : باب الموصولات .

(٢) فى (س) : فلم .

(٣) فى (س) : يا أهما ، وفى (ح،ود،شع) : ياؤهما ، وفى (م) : يائهما .

(٤) فى (شع) : مضمومتين أو مكسورتين .

(٥) فى (شع) : ويلحقهما .

(٦) زيادة فى (س) : فقط ، وأشار إلى هذه الزيادة فى (شع) .

(٧) بعدها فى (س) : وقد يمد ، وقد تحذف منه الأداة .

و « الأُولاَءِ »[١] ، و « اللاَّءِ » ، و« اللاَّئين » مطلقاً أَو نصباً وجرّا[٢] و « اللاَّءُون » رفعاً . وجمع « الَّتى » : اللاَّتى ، واللاَّئى ، واللَّواتى ، وبلا ياءَات ، واللاَّ ، واللَّوَا ، واللَّواءِ[٣] واللآت مكسورًا أَو معرباً إعراب أُولات ، والأُلَى .

وقد يرادف الَّتى واللاَّتى ، « ذاتُ » و « ذواتُ » ، مضمومتين مطلقاً . وبمعنى الَّذى وفروعه : « مَنْ » و « ما » و « ذا » غيرَ مُلغًى ، ولا مُشار به بعد استفهام بما أَو مَنْ ؛ و « ذو » الطائيّة مَبْنِيَّةً غالباً ، و « أَىٌّ » مضافا إِلى معرفةٍ لفظاً أَو نيَّةً ؛ ولا يلزم استقبالُ عامله ولا تقديمُه ، خلافاً للكوفيّين ، وقد يؤنَّث بالتاءِ ، موافقا للَّتى ، وبمعنى الَّذي وفروعه : « الأَلف واللاَّم » ، خلافًا للمازنىِّ ومن وافقه فى حرفيّتها ، وتوصَلُ بصفةٍ محضة ، وقد توصل بمضارع اختيارًا ، ومبتدإٍ وخبرٍ أَو ظرف اضطرارًا .

ويجوز حذفُ عائدِ[٤] غير الأَلفِ واللاَّمِ إِنْ كان متَّصلاً[٥] : منصوباً بفِعْلٍ أَو وصفٍ[٦] ، أَو مجرورًا

---

(١) سقطت من (س) .

(٢) فى (ح ، ص ، م) : أوجراً ونصباً .

(٣) سقطت من (س) . وقال فى (شع) : يجوز أن يكون أصله اللواتى ، فحذفوا التاء ثم قلبوا الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف .

(٤) فى (شع) : غير عائد الألف واللام .

(٥) فى (س) : إن كان ضميراً متصلا .

(٦) فى (س) : أو صفة .

بإضافة صفةٍ ناصبةٍ له تقديرًا ، أَو بحرْف جُرَّ بمثله معنًى ومتعلَّقا الموصولُ ، أَو موصوفٌ به .

وقد يُحذَفُ منصوبُ صلةِ الأَلف واللاَّم والمجرورُ بحرف وإن لم يَكْمُل شرطُ الحذف .

ولا يُحـذف المرفوعُ إلاَّ مبتدأً ليس خبرُه جملةً ولا ظرفاً بلا شرطٍ آخر عند الكوفيّين ، وعند البَصرّيين بشرطِ الاستطالة فى صلةِ غير « أَىّ » غالباً ، وبلا شرط فى صِلَتِها ، وهى حينئذٍ [1] على موصوليّتها مبنيّةٌ على الضمّ غالباً ، خلافاً للخليلِ ويونَس ؛ وإن حُذفَ ما تضافُ إليه أُعربتْ مطلقاً ، وإنْ أُنِّثتْ بالتَّاءِ حينئذ لم تُمنَع [2] الصرفَ ، خلافاً لأَبى عمرو .

ويجوز الحضور أَوالغيبةُ فى ضميرِ المخبَر به أَو بموصوفٍ [3] عن حاضرٍ مقدَّمٍ ، ما لم يُقْصَدْ تَشبيهُه بالمخبَر به فتتعيَّن الغيبةُ ، ودونَ التشبيه يجوزُ الأَمران إنْ وُجد ضميران .

ويُغنى عن الجملةِ الموصول بها ظرفٌ أَو جارٌّ ومجرور منوىٌّ معه استقرَّ أَو شبهُه ، وفاعلٌ هو العائدُ أَوملابِسٌ له ، ولا يُفعَل

---

(١) فى (د) : وهى حينئذ باقية على موصوليتها .

(٢) فى (د) : لم يمتنع .

(٣) فى (د،م) : أو بموصوفه .

ذلك بذى حَدَث خاصٍّ ما لم يعمل مثله فى الموصول أوموصوف به [1] ، وقد يغنى عن عائد الجملة ظاهرٌ .

(فصل) : «مَن» و «ما» فى اللَّفظ مفردان مذكَّران ، فإن عُنىَ بهما غيرُ ذلك فمُراعاةُ اللَّفظ فيما اتَّصل بهما وبما أَشبَهَهما أَولَى ، ما لم يَعضُد المعنى سابقٌ فيختار مراعاتُه ، أَو يَلْزَمْ بمراعاة اللَّفظ لَبْس أَو قُبْح ، فتجبُ مراعاةُ المعنى مطلقاً ، خلافاً لابن السراج فى نحو : « مَن هىَ مُحسِنةٌ أُمُّكَ » ، فإن حُذِف « هىَ » سَهُل التَّذكير ، ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللَّفظ كثيراً ، وقد يُعتَبر اللَّفظُ بعد ذلك [2] .

وتقع « من » و « ما » شرطيتين ، واستفهاميّتين ، ونكرتَين موصوفتَين . ويوصَف بـ « ما » ، على رأى ، ولا تُزاد « مَنْ » ، خلافاً للكسائىّ ، ولا تقع على ما لا يَعقِلُ [3] إلَّا مُنزَلًا [4] منزلتَه ، أَو مجامعاً له شُمولٌ أَواقترانٌ ، خلافاً لقُطرُب . و « ما » فى الغالب لما لا يَعقل وحدَه ، وله مع من يَعقِل ، ولصفاتِ مَن يَعقِل ، وللمبهَم أَمرُه ؛ وأُفردتْ نكرةً ؛ وقد تساويها « مَن »

(١) سقطت « به » من (م) .

(٢) أى يعتبر اللفظ ، ثم يعتبر المعنى ، ثم يعتبر اللفظ بعد ذلك كقوله تعالى « ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزواً أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبراً » الآية .

(٣) فى (د ، س) : على غير من يعقل .

(٤) فى (م) : منزلة .

عند أبي عليّ ؛ وقد تقع «الّذى» (١) مصدريّة وموصوفةً بمعرفة أَو شبهها ، فى آمتناع لحاقِ «آلْ» .

(فصل) : وتقع «أَىٌّ» شرطيّةً ، واستفهاميّةً ، وصفةً لنَكِرة مذكورةٍ غالباً ، وحالاً لمعرفةٍ ، ويلزَمها فى هذين الوجهين الإضافةُ لفظاً ومعنى إلى مايماثلُ الموصوفَ لفظاً ومعنى ، أَو معنى لا لفظاً ؛ وقد يُستغنى فى الشَّرطِ والاستفهامِ بمعنى الإضافةِ إن عُلِم المضافُ إليه ، وأَىٌّ (٢) فيهما بمنزلةِ كلٍّ مع النَّكرة ، وبمنزلةِ بعضٍ مع المعرفةِ ؛ ولا تقع نكرةً موصوفةً ، خلافاً للأَخفش. وقد يُحذَف ثالثُها فى الاستفهام ، وتضاف فيه إلى النَّكرة بلا شرطٍ ، وإلى المعرفة بشرط إفهامِ تثنيةٍ أَو جمع ، أَو قصد أَجزاءٍ ، أَو تكريرِها عطفاً بالواو .

(فصل) : من الموصولات الحرفيّةِ : «أَنِ» الناصبةُ مضارعاً ، وتُوصلُ بفعلٍ متصرِّف مطلقاً .

ومنها «أَنَّ» وتوصل بمعمولَيها .

ومنها «كَيْ» وتُوصَل بمضارع مقرونةً بلام التعليل لفظاً أَو تقديرًا .

ومنها «ما» ، وتُوصَل بفعلٍ متصرف غير أَمرٍ ، وتختص

---

(١) سقطت من (م).

(٢) فى (شع) : وهى فيهما

بنيابتها عن ظرف زمان ، موصولةً فى الغالب بفعل ماضى اللفظ ، مُثبَتٍ أو منفىٍّ بِلَمْ[1] وليست اسماً فتفتقرَ إلى ضمير ، خلافاً لأبى الحسن وابن السراج ، وتُوصَلُ بجملة اسميّةٍ على رأيٍ .

ومنها « لو » التاليةُ غالباً مُفهِمَ تَمَنٍّ ، وصلتُها كصلة « ما » فى غير نيابةٍ ، وتُغْنِى عن التمنِّى ، فيُنصَب بعدَها الفعلُ[2] مقروناً بالفاءِ .

(فصل) : الموصولُ والصّلة كجزءَى اسمٍ فلهما مالَهما من ترتيبٍ ، ومنع فصلٌ بأجنبىّ إلّا ماشذَّ ، فلا يُتْبَع الموصولُ ، ولا يُخبَر عنه ولا يُستثنى منه قبل تمام الصلة أو تقديرِ تمامها ؛ وقد تَرِدُ صلةٌ بعدَ موصولين أو أكثر مشتركاً فيها أو مدلولًا بها على ما حُذِف . وقد يحذف ما علم من موصول غير الألف واللّام ، ومن صلةِ غيرهما ؛ ولا تُحذَف صلةُ حرفٍ إلّا ومعمولُها باقٍ ، ولاموصولُ حرفىٌّ إلّا « أَنْ » . وقد يَلى معمولُ الصّلة الموصولَ إن لم يكن حرفاً ، أو الألفَ واللّام ؛ ويجوز تعليق حرفِ جرٍّ قبلَ الألفِ واللّام بمحذوفٍ دلَّ عليه صلتُها ، ويَندُر ذلك فى الشّعر مع غيرِها مطلقاً ، ومعها غير مجرور بـ « من » .

---

(١) فى (س) : أو مضارع منفى بـ «لم»

(٢) فى (س) : الجواب .

١٠ ـ بابُ اسمِ الإشارة

وهو ما وُضع لمسمًّى وإشارة إليه ، وهو [١] فى القرب مفردًا مذكّرًا « ذا » ، ثم « ذاك » ثمّ « ذلك » و « آلك » ، وللمؤنَّثة « تى » و « تا » و « ته » و « ذِى » و « ذِهْ » ، وتكْسَرُ الهاءانِ باختلاس وإشباعٍ ، و « ذات » ثمّ « تِيكَ » و « تَيْك » و « ذِيكَ » ثم « تِلك » و « تَلْك » و « تيْلَك » و « تالِك » .

وتَلِي الذَّالَ والتَّاءَ فى التّثنية علامتُها مجوّزًا تشديدُ نونها ، وتليها الكافُ وحدَها فى غير القرب ، وقد يقال « ذانِيك » ، وفى الجمع مطلقاً « أُولاءِ » ، وقد يُنَوَّنُ ، ثمّ « أُولئك » ، وقد يُقصَران ثم « أُولَالِك » ، على رأيٍ ، وعلى رأيٍ «أُولاء» ثمّ « أُولاكَ » ثمّ « أُولَئِكَ » و « أُولَالِك » .

وقد يقال هُلاءِ ، وأُولاءِ ؛ وقد تُشبَع الضمّةُ قبلَ اللّام ، وقد يقال: « هَوْلاءِ » ، و« أُلَّاك » ؛ ومن لم يَرَ التوسُّطَ جَعَل المجرّد للقُرب ، وغيرَه للبُعد ، [٢] وزعم الفرَّاءُ أَنَّ ترك اللّام لغة تميم .

---

(١) سقطت من (ح) .

(٢) فى (د) : للقريب وغيره للبعيد . والمشهور أن لأسماء الإشارة ثلاث مراتب : قربى ووسطى وبعدى ، وذهب بعض النحويين إلى أنه ليس لها إلا مرتبتان : قربى وبعدى ، فالمجرد للقربى وغيره للبعدى ، وصححه المصنف فى الشرح وقال : وهو الظاهر من كلام المتقدمين ، ونسبه الصفار إلى سيبويه .

وتَصحَب هاءُ التَّنبيهِ المجرَّدَ كثيرًا ، والمقرونَ [1] بالكافِ دونَ اللّامِ قليلًا ، وفَصْلُها من المجرَّد بـ« أنَا » وأخواتِه كثيرٌ ، وبغيرها قليلٌ ، وقد تُعاد بعد الفصل توكيدًا . والكافُ حَرفُ خطاب يبيِّن أَحوالَ المخاطَب بما يُبَيِّنُها [2] إذا كان آسمًا .

وقد يُغنى « ذلك » عن « ذلِكُم » ، وربمّا آستُغنِىَ عن الميم بإشباع ضمّة الكاف .

وتتَّصل بـ« أرأَيتَ » ــ موافِقة أَخبِرْنى ــ ، هذه الكافُ ، مُغنياً لَحاقُ علامات الفروع بها عن لحاقِها بالتاءِ ، وليس الإسنادُ إليها[3] مُزالا[4] عن التاءِ ؛ خلافاً للفرّاءِ ، وتتّصل أَيضاً بـ « حَيَّهَلَ و « النَّجاءَ » و « رُوَيدَ » أَسماءَ أَفعال [5] ، وربّما اتَّصلتْ بـ « بَلَى » و « أَبصر » و « كلَّا » و « ليس » و « نِعمَ » و « بِئس » و « حَسِبْتُ » . وقد يَنُوب ذوالبُعْد عن ذىالقُرب ، لعظمة المشيرِ أَو المشارِ إليه ، وذو القُرب عن ذى البعدِ لحكايةِ الحالِ ، وقد يتعاقبان مشارًا بهما إلى ماوَلِياه ؛ وقد يشارُ بما للواحد إلى الاثنين وإلى الجمع .

---

(١) فى (س) : والمفرد المقرون .
(٢) فى (ص،ح،م) : بينها .
(٣) سقطت من (ح،شع) .
(٤) فى (س) : نزالا .
(٥) فى (د) : أسماء الأفعال .

ويشار إلى المكانِ بـ« هنا » لازِمَ الظرفيّةِ أَو شبهِها ، معطًى ما« ذا » من مصاحَبةٍ وتجرُّدٍ . وكـ « هُنالك » [1] ثمَّ و« هنَّا » بفتح الهاءِ وكسرِها ؛ وقد يقال : « هَنَّتْ » مَوضعَ « هَنَّا » ، وقد تَصحبُها الكافُ ، وقد يُراد بـ« هُناك » و« هُنالك » و« هُنا » الزَّمانُ .

وبُنِيَ اسمُ الإِشارة لتضمُّنِ معناها ، أَو لشبهِ الحرف وضعاً وافتقارًا .

(١) في (شع) : وكذلك :

١١ ـــ باب المعرّف بالأَداة

وهى «اَلْ» ، لا اللّامُ وحدَها ، وفاقاً للخليل وسيبويه ، وقد تَخلُفها «اَمْ» ، وليست الهمزةُ زائدةً ، خلافاً لسيبويه ، فإنْ عُهِدَ مدلولُ مصحوبها بحضور حِسّىٍّ (١) أَو عِلمىٍّ (٢) فهى عهديّة ، وإلّا فجنسيّة ، فإنْ خَلَفها كلٌّ دونَ تجوُّزٍ فهىَ للشُّمول مطلقاً ؛ ويُستثنى من مصحوبها ، وإذا أُفرِد(٣) فاعتبارُ لفظِه فيما له من نعتٍ وغيرهِ أَوْلى ، فإنْ خلَفَها تجوُّزًا فهى لشُمول خصائص الجنس على سبيلِ المبالَغة . وقد تَعرض زيادتُها فى عَلَم وحالٍ وتمييزٍ ومضاف إليه تمييزٌ ، وربّما زيدتْ فلزمتْ . والبدليّةُ فى نحو «ما يحسن بالرجل خيْرٍ منَك» ، أَولى من النعت والزيادة ، وقد تقومُ (٤) فى غيرِ الصّلةِ مَقامَ ضميرٍ .

(فصل) : مدلولُ إعراب الاسم ماهو به عُمدةٌ ، أَو فَضْلةٌ ، أَو بينهما . فالرّفعُ للعمدةِ ، وهى مبتدأٌ أَو خبرٌ أَو فاعلٌ

---

(١) والمراد به ما تقدم ذكره لفظاً فأعيد مصحوباً بأل كقوله تعالى «كما أرسلنا إلى فرعون رسولا ، فعصى فرعون الرسول» ، أو كان شاهداً حالة الخطاب .

(٢) والمراد به ما لم يسبق له ذكر ولم يكن شاهداً حالة الخطاب كقوله تعالى : «إذهما فى الغار» .

(٣) فى (س) : وإذا أفرد مصحوبها .

(٤) فى (د) : تقام .

أَو نائبُه أَو شبيه به لفظاً ، وأَصلُها المبتدأُ أَوالفاعل ، أَوكلاهما أَصلٌ . والنَّصبُ للفَضْلة ، وهى : مفعولٌ مطلَقٌ أَو مقيَّدٌ أَو مستثنى أَوْ حالٌ أَو تمييزٌ أَومشبَّه بالمفعولِ به[1] . والجَرُّ لما بين العُمدةِ والفَضْلة ، وهو المضافُ إِليه . وأُلحِقَ من العُمدِ بالفَضَلات المنصوبُ فى باب «كان» و «إِنَّ» و «لَا» .

(١) فى (د) : بالمفعول .

١٢ ـ باب المبتدإ

وهو ما عَدِم حقيقةً أَوحكماً عاملًا لفظيا [١] من مُخبَرٍعنه ، أَو وَصْفٍ سابقٍ رافع ما انفصل وأَغنى ، والابتداءُ كون ذلك كذلك ، وهو يرفعُ المبتدأَ ، والمبتدأُ الخبرَ ، خلافاً لِمن رفعَهما به أَو بتجرُّدِهما للإسناد ، أَو رفعَ بالابتداءِ المبتدأَ وبهما الخبر ، أَو قال ترافعا ، ولا خَبَرَ للوصفِ المذكور لشدّة شَبَهِه بالفِعْل ، ولذا لايصغَّر ولايوصف ولا يُعرَّف ولا يثنى ولا يُجمَع إلَّا على لغةِ : « يَتَعاقَبُون فيكم ملائِكةٌ » . ولا يجرى ذلك المجرى باستحسانٍ إلَّا بَعْدَ استفهام أَو نَفْيٍ ، خلافاً للأَخفش ، وأُجرِيَ فى ذلك «غيرُ قائم » ، ونحوُه ، مُجرَى « ماقائمٌ » .

ويحذف الخبرُ جوازًا لقرينةٍ ، ووجُوباً بعد « لولا » الامتناعيّة غالباً [٢] ، وفى قَسَمٍ صريح ، وبعد واوِ المُصاحبة

---

(١) وعرف به الأشمونى فى شرح الألفية بقوله : «هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه ، أو وصفا رافعاً لمستغنى به » . والذى عدم العوامل اللفظية حقيقة كالاسم الصريح ، والمؤول نحو: «وأن تصوموا خير لكم» . والوصف المستغنى عن الخبر نحو : أقائم الزيدان ؟ والذى عدمها حكماً هو المجرور بحرف جر زائد نحو : «هل من خالق غير الله» ؟ وبحسبك درهم ، ورب رجل عالم . وقيد العامل بكونه لفظياً تحرزاً من المعنوى فالمبتدأ لم يعدمه .

(٢) نحو : لولا زيد لأتيتك ، أى لولا زيد موجود ، فحذف للعلم به ، ووجب حذفه لسدّ الجواب مسده ، هذا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً ، فإن كان مقيداً ، وعليه استظهر بقوله : «غالباً» قال فى (شع) : وقد أسقط «غالباً» فى بعض النسخ : فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره =

الصريحة ، وقبل حال إنْ كان المبتدأُ أَو معمولُه مصدرًا عاملًا فى مفسِّر صاحِبها ، أَو مؤولًا بذلك ، والخبر الّذى سدَّتْ مسدَّه مصدرٌ مضافٌ إلى صاحبها ، لا زمانٌ مضافٌ إلى فعلِه ؛ وِفاقاً للأَخفش ، وَرَفْعُها خبراً بعد « أَفعَل » مضافاً إلى « ما » موصولةً بـ« كان » أَو « يكون » جائزٌ ، وفِعْلُ ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورةٍ ممنوعٌ .

وليس التالى « لولا » مرفوعاً بها ولا بفعلٍ مضمَر ، خلافاً للكوفيّين ، ولايغنى فاعلُ المصدرِ المذكورِ عن تقدير الخبر إغناءَ المرفوع بالوصف المذكور ، ولاالواوُ والحال المشارُ إليهما ، خلافاً لزاعِمى ذلك ؛ ولا يَمتنع وقوعُ الحال المذكورة فِعلًا ، خلافاً للفرّاءِ ، ولاجملةً اسميّةً بلا واوٍ ، وِفاقاً للكسائى ؛ ويجوز إتباعُ المصدر المذكور ، وِفاقاً له أَيضاً .

ويُحذَف المبتدأُ أَيضاً جوازاً لقرينةٍ ، ووُجوبا كالمُخْبَر عنه بنعت مقطوع لمجرَّدِ مدح ، أَو ذمٍّ ، أَو ترحُّم ، أَو بمصدرٍ بدلٍ من اللَّفظِ بفِعلِه ، أَو بمخصوص فى باب « نِعْمَ » أَو

= نحو قوله عليه السلام : « لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم » وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه ، ومنه قول المعرى :

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

قال المصنف فى شرحه بعد هذا الكلام : وهذا الذى ذهبت إليه هو مذهب الرمانى والشجرى والشلوبين ، وغفل أكثر الناس عنه . إشارة إلى ما عليه الجمهور من إطلاق وجوب حذف الخبر بعد « لولا » .

بصريح فى القَسَم ؛ وإنْ ولى معطوفاً على مبتدإٍ فعلٌ لأَحدهما واقعٌ على الآخَر صَحّت المسأَلةُ ، خلافاً لمن مَنَع ، وقد يُغنِى مضافٌ إليه المبتدأُ عن معطوفٍ فيطابقهما الخبرُ [1] .

والأَصلُ تعريفُ المبتدإِ وتنكيرُ الخبرِ ، وقد يُعرَّفان ، وينكَّران بشرطِ الفائدةِ . وحصولُها فى الغالب عند تنكير المبتدإِ بأَن يكونَ : وصفًا [2] ، أَو موصوفاً بظاهر أَو مقدَّر ، أَو عاملًا ، أَومعطوفاً ، أَو معطوفاً عليه ، أَومقصوداً به العمومُ أَو الإِبهامُ ، أَو تالىَ ٱستفهام أَونفىٍ أَو «لولا» أَو واوِ الحال أَو فاءِ الجزاءِ أَو ظرفٍ مختصّ أَو لاحقٍ به ، أَو بأَن يكون دعاءً ، أَو جواباً ، أَو واجبَ التصدير ، أَو مقدّرًا إِيجابُه بعد نفيٍ . والمعرفةُ خبرُ النَّكرة عند سيبويه فى نحو : كم مالُكَ ؟ وٱقصِدْ رجلًا خيرٌ منه أَبُوه .

والأَصلُ تأْخيرُ الخَبَرِ ، ويجوزُ تقديمُه إن لم يُوهِم ٱبتدائية الخبرِ أَو فاعليَّةَ المبتدإِ ، أَو يقرن بالفاءِ أَوبإِلّا لفظاً ، أَومعنى فى الاختيار ، أَو يكنْ [3] لمقرون بلام الابتداءِ ، أَو لضميرِ الشأْنِ ، أَو شبهِه ، أَو لأَداةِ ٱستفهام أَو شرطٍ أَو مضافٍ إلى

---

(١) سقط من (م) : عن معطوف ، وسقط من (س) : عن معطوف فيطابقهما الخبر ، والأصل تعريف المبتدأ .

(٢) فى (س) : بأن يكون مضافاً أو وصفاً ، والمضاف ليس بنكرة .

(٣) فى (د) : ولم يكن ، وفى (شع) : أو يكون المقرون .

إحداهما [1] ؛ ويجوز نحو : فى داره زيدٌ ، إجماعاً ، وكذا : فى داره قيامُ زيدٍ ، وفى دارها عبدُ هند ، عند الأَخفش .

ويجب تقديم الخبر إن كان أَداةَ ٱستفهام ، أَو مضافاً إليها ، أَومصحِّحاً تقديمُه الابتداءَ بنكرة ، أَو دالًّا بالتقديم على ما يُفهَم بالتأخير ، أَومسندًا دون « أَمَّا » إلى « أَنَّ » وصِلتِها ، أَو إلى مقرون بـ « إلَّا » لفظاً أَو معنى ، أَو إلى ملتبس [2] بضمير ما ٱلتبس بالخبر . وتقديم المفسِّر إن أَمكن مصحِّحٌ ، خلافاً للكوفيّين إلَّا هشاماً ، ووافق الكسائىُّ فى جواز نحو : زيداً أَجَلُهُ مُحرِزٌ ، لافى نحو : زيداً أَجلُه أَحرَزَ .

(فصل) : الخبر مفردٌ وجملةٌ ، والمفرَد مشتقٌ وغيرُه ، وكلاهما مغايرٌ للمبتدإِ لفظاً ، متَّحدٌ به معنى ، ومتَّحد [3] به لفظاً ، دالٌّ [4] على الشهرة وعدم التغيّر ، ومغايرٌ له مطلقاً ، دالٌّ [5] على التَّساوى حقيقةً ، أَو مجازاً ، أَوقائمٌ مقام مضافٍ ، أَو مشعرٌ بلزوم حالٍ تُلحِق العينَ بالمعنى والمعنى بالعينِ مجازًا .

[6] ولا يتحمّلُ غيرُ المشتقِّ ضميرًا ما لم يؤوَّل بمشتقّ ، خلافاً

---

(١) فى (د) : أحدهما .

(٢) فى (د) : متلبس .

(٣) سقطت هذه العبارة من (ب) .

(٤، ٥) فى (د) : دالا .

(٦) هنا موضع « فصل » فى (د) فقط .

للكسائيّ ، ويتحمّلُه المشتقُّ خبراً أَونعتاً أَوحالًا ما لم يَرْفَعْ ظاهرًا لفظاً أَومحلاًّ ؛ ويستكنُّ الضَّمير إنْ جرى متحمّلُه على صاحب معناه ، وإلَّا برز ، وقد يستكنُّ إن أُمِنَ اللَّبسُ ، وفاقاً للكوفيّين .

والجملة اسميّةٌ وفعليّة ، ولا يمتنع كونها طلبيّةً ، خلافاً لابن الأَنباريّ وبعضِ الكوفيّين ، ولاقَسَميّة ، خلافاً لثعلب ، ولايلزم تقديرُ قولٍ قبلَ الجملة الطلبيّة ، خلافاً لابن السرّاج ، وإن اتّحدتْ بالمبتدإِ معنى هىَ أَوبعضُها ، أَوقامَ بعضُها مقامَ مضاف إلى العائد استغنت عن العائد (١) ، وإلَّا فلا ، وقد يُحذَف إنْ عُلم ونُصِب بفعل أَو صفة (٢) ، أَو جُرَّ بحرفٍ تبعيض أَو ظرفيّة ، أَو بمسبوقٍ مماثل لفظاً ومعمولًا (٣) ، أَو بإِضافة اسمِ فاعل ، وقد يُحذَف بإجماع إن كان مفعولًا به ، والمبتدأُ كلّ أَوشبهُه فى العموم والافتقار ، ويَضعُف إن كان المبتدأُ غير ذلك ، ولا يُخَصُّ جوازه بالشِّعر ، خلافاً للكوفيّين (٤) .

---

(١) فاتحادها مثل : « هجِّيرى أبى بكر لا إله إلا الله » .

وهجِّيرى الشخص دأبه وشأنه ، واتحاد بعضها نحو : « والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين » .

وقيام بعضها مقام مضاف إلى العائد نحو : « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن » والمعنى يتربص أزواجهم ، فأقيم ضمير الأزواج مقام الأزواج المضاف إلى ضمير الذين .

(٢) فى (د) : أو وصف ، وفى (س) : أو صفة لفظاً أو محلا .

(٣) فى (س) : أو معمولا — وذلك كقوله : « أصخ فالذى توصى به أنت مفلح » أى أنت مفلح به .

(٤) زاد فى (س فقط) بعد قوله : « خلافاً للكوفيين » : ولا يجوز حذفه فى نحو زيد ما أظرفه ، خلافاً للفراء .

ويغنى عن الخبر باطِّرادٍ ظرفٌ ، أو حرفُ جرٍّ تامٌّ معمولٌ فى الأَجود لاسمِ فاعلِ كونٍ مطلقٍ ، وفاقاً للأَخفش تصريحاً ، ولسيبويه إيماءً ، لا لفعله [1] ولا للمبتدإِ ولا للمخالفة ، خلافاً لزاعمى ذلك ، وما يُعْزَى للظَّرفِ من خبريّة وعملٍ فالأَصحُّ كونُه لعامله ، وربَّما آجتمعَا لفظا .

ولا يُغنِى ظرفُ زمانٍ غالباً عن خبر آسم عينٍ مالم يُشبه آسمَ المعنى بالحدوث وقتاً دونَ وقت ، أو تُنْوَ [2] إضافةُ معنى إليه ، أو يَعُمّ . وآسمُ الزَّمان خاصّ ، أو مسئولٌ به عن خاصٍّ . ويغنى عن خبر آسم معنى مطلقاً ، فإن وقع فى جميعِه أو أكثرِه وكان نكرةً رُفِع غالباً ، ولم [3] يمتنع نصبُه ولاجرُّه بـ « فى » ، خلافاً للكوفيّين . وربّما رُفع خبرًا [4] الزمانُ الموقوعُ فى بعضِه ، ويُفعَلُ ذلك بالمكانىِّ المتصرِّف بعدَ اسم عينٍ : راجحاً إن كان المكانىّ نكرةً ، ومرجوحاً إن كان معرفةً ، ولا يُخَصّ رفعُ المعرفةِ بالشِّعر ، أو بكونه بعدَ آسمِ مكانٍ ، خلافاً للكوفيّين .

---

(١) فى (م) : لا فعله .
ونسب هذا القول إلى سيبويه ، وهو قول الفارسى والزمخشرى والتقدير عندهم : زيد استقر عندك أو فى الدار ، لأن الأصل فى العمل عندهم الأفعال .

(٢) فى هذه العبارة اضطراب فى بعض النسخ ، ففى (س) : أوتنوى ، وفى (شع) : أوتغنى.. ثم قال : وفى بعض النسخ : أوتنوى ، وفى بقية النسخ : أوتعم ، وقد أخذت بالأنسب للمعنى والسياق مع ثباته فى أكثر النسخ ، ومثاله : أكلّ يوم ثوب تلبسه ؟ أى : تجدد . ومنه :

أكلّ عام نَعمٌ تحوونه ... يلقحه قوم وتنتجونه

أى : إحراز نعم .

(٣) فى (م) : ولا يتمنع .

(٤) فى (م،شع) : خبر الزمان .

ويَكثُر رفعُ المؤقَّتِ المتصرِّف من الظرفين بعد ٱسم عين مقدرٍ إضافةُ بُعْدٍ إليه . ويتعيّن النصب فى نحو : «أَنت منى فرسخين» ، بمعنى : أَنتَ من أَشياعى ما سِرْنا فرسخين ، ونصبُ اليوم إِن ذكر مع الجمعة ونحوها ممّا يتضمّن عملًا جائزٌ ، لا إِن ذكر مع الأَحد ونحوه ممّا لايتضمّن عملًا ، خلافاً للفرّاء وهشام ، وفى الخَلْف مُخبَراً به عن الظَّهر رفعٌ ونصبٌ ، وما أَشبهَهُما كذلك ، فإِن لم يتصرّف كالفَوق والتَّحت لزم نصبُه. ويُغنِى عن خبر اسم عينٍ باطِّراد مصدرٌ يؤكِّده مكرَّراً أَو محصورًا ، وقد يُرفَع خبراً ، وقد يُغنِى عن الخبر غيرُ ماذكر من مصدرٍ أَو مفعولٍ به أَوحالٍ .

وقد يكون للمبتدإِ خبران فصاعداً بعطفٍ وغير عطفٍ ، وليس من ذلك ما تعدّد لفظاً دون معنى ، ولاما تعدّد لتعدّد صاحبه حقيقةً أَو حُكماً . وإِن (١) توالت مبتدآت أُخبِرَ عن آخرها ، مجعولًا هُوَ وخبرُه خبرَ متلُوِّه ، والمتلُوُّ مع مابَعدَه خبرَ متلوِّه إِلى (٢) أَن يخبر عن الأَول بتاليه مع ما بعدَه ، ويضاف غيرُ الأَوّل إِلى ضمير متلوِّه ، أَو يجاءُ بعد خبرِ الآخر بروابط المبتدآت أَوّلٌ لآخِرٍ ، وتالٍ لمَتلُوٍّ .

---

(١) فى (س) : فان .

(٢) فى (ح) شطب على «إلى» وكتب فوقها : «إلا» .

(فصل) : تَدخُل الفاءُ على خبر المبتدإ :

وجوباً بعد « أَمَّا » ، إلَّا فى ضرورة أَو مُقارَنَةِ[1] قولٍ أَغنى عنه المَقُولُ[2] .

وجوازًا بعد مبتدإٍ واقع موقعَ « من » الشرطيّةِ أَو « ما » أُختِها ، وهو : « ال » الموصولةُ بمستقبلٍ عامٍّ ، أَوغيرُها موصولًا بظرف أَوشبهِهِ أَو بفعلٍ صالح للشرطيّة ، أَو نكرةٌ عامّةٌ موصوفةٌ بأَحد الثلاثة ، أَو مضافٌ إِليها مشعرٌ بمجازاة[3] ، أَو موصوفٌ بالموصول المذكَّر ، أَو مضافٌ إِليه . وقد تدخل على خبرِ كلٍّ مضافاً[4] إلى غير موصوف ، أَو إِلى موصوف بغير ما ذكر ، وعلى خبرِ موصولٍ غير واقع مَوْقعَ « مَن » الشرطيّة ولا « ما » أُختها ، ولا تدخل على خبرٍ غيرِ ذلك ، خلافاً للأَخفش ، وتُزيلُها نواسخُ الابتداءِ إِلَّا « إِنَّ » و « أَنَّ » و « لكنَّ » على الأَصحِّ .

(١) فى (د) : إلا فى ضرورة ، أو ندور أو مقارنة ، وفى (شد) : أو فى ندور مقارنة .
(٢) فى (شع) : أو مقارنة قول ، أغنى عند القول ، كقوله تعالى :
« فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم » ؟ أى : فيقال لهم : أكفرتم ؟ .
(٣) أى : أو نكرة عامة مضاف إليها شىء مشعر بمجازاة نحو : كل رجل عنده حزم فيسعد . (شد) .
(٤) فى (ص) : مضاف .

١٣ـ باب الأَفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر

فبلا شرط : « كان » و «أَضحى » و « أَصبح » و « أَمسى » و « ظل » و « بات » و « صار » و « ليس »، وصلة لـ « ما » الظرفيّةِ : « دام » ، ومنفيّة بثابت النفيِ مذكورٍ غالباً متَّصِلٍ لفظاً أَو تقديراً أَو مطلوبة النفى : « زال » ماضى يزال و « انفكَّ » و « برح » و « فَتِئ » و « فَتَأَ » و « أَفتأَ » و « ونى »[1] و « رام » مُرادِفَتاهَا ، وكلها تدخل على المبتدإِ إنْ لم يُخبَر عنه بجملة طلبيّة ولم يلزم التَّصدير أَو الحذف أَو عدم التصرّف ، أَو الابتدائية[2] لنفسه[3] أَو مصحوبٍ[4] لفظىٍّ ، أَو معنوىٍّ ، ونَدَر : « وكُونى بالمَكارم ذَكِّرِينِى » . . . ، فترفعُه ويسمَّى آسماً وفاعلًا ؛ وتنصِب خبرَه ويسمَّى خبراً ومفعولًا ، ويجوز تعدُّدُه ؛ خلافًا لابن دَرَسْتَوَيْهِ .

وتختصّ « دام » والمنفىّ بـ « ما » بعدم الدّخول على ذى خبرٍ مفردٍ طلبىّ ، وتسمَّى نواقصَ لعدم آكتفائها بمرفوع[5] ،

(١) فى (م) : وونىء .

(٢) فى (م) : أو ابتدائية .

(٣) نحو أقل رجل يقول ذلك . أى . ما يقول .

(٤) فى (د، س) : أو لمصحوب .

(٥) فى (م) : بالمرفوع .

لا لأُنها تدلُّ على زمنٍ دونَ حَدَث ، فالأَصحُّ دلالتهُا عليهما إلَّا «ليس» . وإن أُريد بـ «كان» ثَبَت أَو كَفَل أَوغزل ؛ وبتواليها الثَّلاثِ دخل فى الضُّحى والصباح والمَساءِ ، وبـ «ظَلَّ» دامَ أَو طالَ ، وبـ «باتَ» نزل ليلًا ، وبـ «صارَ» رَجَع أَوضمَّ أَوقطع ، وبـ «دامَ» بَقِيَ أَوسَكَن ، وبـ «بَرِحَ» ذَهَب أَوظَهَرَ ، وبـ «ونى» فَترَ ، وبـ «رامَ» ذهبَ أَوفارقَ ، وبـ «انفكَّ» خلص أَو انفصل ، وبـ «فتَأَ» سكَّن أَو أَطفَأَ ؛ سُمِّيتْ تامَّةً ، وعَمِلتْ عملَ ماردفت.

وكلُّها تتصرّف إلَّا «ليس» و «دام» ، ولتصاريفها مالَها ، وكذا سائر الأَفعال . ولا تدخل «صارَ» ومابعدها على ماخبرُه فعلٌ ماضٍ ، وقد تدخل عليه «ليس» ، إن كان ضميرَ الشأْن ، ويجوز دخولُ البواقى عليه مطلقاً ؛ خلافاً لمن اشترط فى الجواز اقتران الماضى بـ «قد» ، ويجوز فى نحو : «أَيْن زيد» ؟ توسيطُ ما نفى بغير «ما» من زال وأَخواتها ، لا توسيط «ليس» ، خلافاً للشّلَوْبين .

وتَرِدُ الخمسةُ الأَوائلُ (١) بمعنى صار ، ويُلحَق بها ماردَفَها من آضَ وعادَ وآلَ (٢) ورجعَ وحارَ واستحالَ وتحوّل وارتدّ ، وندر الإلحاق بصار فى «ماجاءَت حاجَتُك» ؛ «وقعدتْ كأَنَّها حَربةٌ» ،

---

(١) فى (شع) : الأولى .
(٢) سقطت من (د) .

والأصحّ [1] ألَّا يلحق بها « آل » ولا « قعد » مطلقاً ؛ وألَّا يُجعل من هذا الباب « غدا » و « راحَ » ، ولا « أسحَرَ وأفجَرَ وأظهَرَ » .
وتوسيط أخبارها كلِّها جائزٌ ما لم يَمنَع مانعٌ أوموجبٌ ، وكذا تقديمُ خبرِ « صارَ » وما قبلها جوازاً ومنعًا ووجوباً .

وقد يقدّم خبر « زال » وما بعدها منفيّةً بغير « ما » ، ولا يطلق المنعُ ؛ خلافاً للفرّاءِ ؛ ولا الجوازُ ، خلافاً لغيره من الكوفيين ، ولا يتقدّم خبر « دام » اتِّفاقاً ، ولا خبر « ليس » على الأصحّ ؛ ولا يلزم تأخيرُ الخبر إن كان جملةً ، خلافاً لقوم ، ويمنع تقديمَ الخبر الجائز التقدّم تأخُّرُ مرفوعه [2] ، ويُقبِّحُه تأخُّرُ منصوبه [3] ، ما لم يكنْ ظرفاً أو شبهَه ، ولا يَمتنع هنا تقديمُ خبرٍ مشاركٍ فى التعريف وعدمه إن ظهر الإعراب . وقد يخبر هنا وفى باب « إنَّ » بمعرفة عن نكرةٍ اختياراً .

(فصل) : يقترن بإلَّا الخبرُ المنفيُّ إن قُصد إيجابُه وكان قابلًا ، ولا يُفعَل ذلك بخبر « بَرِحَ » وأخواتِها ، لأنَّ نفيَها إيجابٌ ، وما ورد منه بـ « إلَّا » مؤوَّل .

---

(١) فى (شع) : والصحيح .
(٢) فى (شع) : تأخير مرفوعه — فلا يقال : قائماً كان زيد أبوه بمعنى : كان زيد قائماً أبوه ، ولا : آكلا كان زيد طعامك أبوه بمعنى : كان زيد آكلا أبوه طعامك ، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله .
(٣) فى (شع) : تأخير منصوبه ، فيقبح : آكلا كان زيد طعامك .

وتختصّ « ليس » بكثرة مجيء اسمِها نكرةً محضةً ، وبجواز [1] الاقتصار عليه دون قرينةٍ ، واقترانُ خبرها بواو إن كان جملة مُوجَبة بإلَّا [2] ، وتُشاركها فى الأَوَّل « كان» بعد نفيٍ أَوشبهه ، وفى الثالثِ بعدَ نفى . وربمَّا شُبِّهت الجملة المخبرُ بها فى ذا البــاب بالحاليّة فَولِيَت الواو مطلقاً .

وتختصُّ « كان » بمرادَفةِ « لم يزل » كثيراً ، وبجواز زيادتِها وَسَطا باتِّفاق ، وآخرا على رأى . وربّما زيد « أَصبح » و « أَمسى » ومضارع «كان » ، و« كان» مُسْندَةً إلى ضميرما ذكر ، أوبين جارٍّ ومجرور . وتختصّ كان أَيضاً بعد «إن » أَو[3] « لَوْ » بجواز حذفِها مع اسمها إن كانَ ضميرَ ما عُلِم من غائب أَوحاضر ، فإن حَسُن مع المحذوفة بعد « إنْ » تقديرُ فيه أَو معه ، أَو نحوُ ذلك ، جاز رفعُ ماوَلِيَها وإلَّا تعين نَصبُه ؛ وربّما جُرّ مقروناً بـ «إنلا » أَو بـ «إن » وحدها ، إن عاد اسم « كان » إلى مجرورٍ بحرفٍ ، وجَعْلُ ما بعد الفاءِ الواقعةِ جوابَ «إن » المذكورةخبرَ مبتداٍ أَوْلى مِن جعلهِ خبرَ « كان » مضمرةً ، أَومفعولًا بفعل لائقٍ ، أَوحالًا ؛ وإضمارُ كان الناقصةِ قبل الفاءِ أَولَى من التامّة ، وربّما أُضمرت الناقصةُ بعد « لَدُنْ » وشبهِها ، والتُزِم حذفُها

---

(١) فى (شع) : ويجوز .

(٢) فى (ص) : بالأول .

(٣) فى (م،شع) : بعدإن ولو .

معوَّضاً منها «ما» بعد «أنْ» كثيراً وبعد «إنْ» قليلًا ، ويجوز حذف لامها الساكن جزما ، ولا يمنع ذلك ملاقاة ساكن ، وفاقا ليونس[1] .

ولا يلي عند البصريّين «كان» وأخواتِها غيرُ ظرفٍ وشبهه ، من معمولِ [2] خبرها ، واغتَفَر ذلك بعضُهم مع اتصال العامل ، وما أَوهَم خلافَ ذلك قدَّر فيه البصريّون ضمير الشأن اسماً[3] .

(فصل) : أَلحق الحجازيّون بـ «ليس» «ما» النافية ، بشرط تأَخُّر الخبرِ وبقاءِ نفيه وفَقْدِ «إنْ» ، وعدم تقدّم غير ظرف أَو شبهه من معمول الخبر ، و «إن» المشارُ إليها زائدةٌ كافَّةٌ لانافية ، خلافاً للكوفيّين ؛ وقد تُزاد قبلَ صلة «ما» الاسمية والحرفيّة ، وبعد «أَلَا» الاستفتاحيّة ، وقبل مدّة الإِنكار .

وليس النَّصبُ بعد «ما»[4] لسقوط باءِ[5] الجرّ[6] ، خلافاً للكوفيّين ، ولا يُغنِي عن اسمها[7] بدلٌ مُوجَب ، خلافاً

(١) فى (س) : خلافاً ليونس .

(٢) فى (شع) : من معمول الخبر — فيمتنع : كان طعامك زيد آكلا ، خلافاً للكوفيين ، ويجوز : كان عندك زيد قائماً .

(٣) فى (د) : قدر فيه ضمير الشأن اسما ، خلافاً للكوفيين . وفى (س، ص) : قدر فيه البصريون ضمير الشأن : ومثاله قول الشاعر :

قنافذ هدّاجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

(٤) فى (م، شع) : بعدها بسقوط .

(٥) فى (شع) : حرف الجر .

(٦) فى (ص) : الخبر .

(٧) فى (شع) : اسم ما .

للأَخفش ، وقد تُعمَل متوسِّطاً خبرُها وموجَباً بإلا ، وِفاقاً لِسيبَويه فى الأَوّل ، وليونسَ فى الثانى ، والمعطوف على خبرها بـ «بَلْ» و «لكن» مُوجَبٌ فيتعيَّنُ رفعُه .

وتُلحَق بها «إِنْ» النافيةُ قليلًا ، و «لا» كثيراً ، ورفعُها معرفةً نادرٌ ، وتُكسَع [1] بالتاءِ فتختصّ بالحينِ أَو مرادفِه ، مُقتصراً على منصوبِها بكثرة ،وعلى مرفوعِها بقلَّة ، وقد يُضاف إليها «حين» لفظا أَو تقديرا ، وربَّما آستُغنِى [2] مع [3] التقدير عن «لا» بالتاءِ وتُهمَل [4] «لاتَ» على الأَصحِّ إن وَلِيَها [5] «هَنَّا» .

ورَفْعُ ما بعد «إِلّا» فى نحو «ليس الطيبَ إِلّا المِسكُ» ، لغةُ تميم ، ولا ضمير فى «ليس» خلافاً لأَبى على ، ولاتلزم حاليّةُ المنفى بـ «ليس» و «ما» ، على الأَصحِّ .

وتُزاد الباءُ كثيراً فى الخبر المنفىّ بـ «ليس» و «ما» أُختِها ، وقد تُزادُ بعدَ نفيٍ فعل ناسخٍ للابتداءِ ، وبعد «أَوَلَمْ يَروْا أَنَّ» [6] وشبهِه ، وبعد «لا» التبرئة [7] «وَهل» [8] و «مَا» المكفوفةِ بـ «إِنْ»

---

(١) فى (م) : ولات ، بالتاء .
(٢) فى (شع) : استغنى به .
(٣) فى (م) : عن التقدير .
(٤) فى (شع) : وتهمز .
(٥) فى (ح) : وليتها .
(٦) فى (م) : أن الله .
(٧) فى (د) : وبعد لا وهل ... الخ .
(٨) فى (م) : وبل .

والتميميَّةِ ، خلافاً لأبي عليّ والزمخشريّ ، وربَّما زِيدَتْ في الحال المنفيَّةِ ، وخبر إنَّ ولكنَّ .

وقد يُجرُّ المعطوف على الخبر الصالحِ للباءِ مع سقوطها ، وَينْدُر ذلك بعد غير «ليس» و «ما» ، وقد يُفعَل ذلك في العطف على منصوب اسم الفاعل المتَّصل ؛ وإنْ ولِيَ العاطفَ بعد خبر «ليس» أو «ما» وَصْفٌ يتلوه سَبَبِيٌّ أُعطِيَ الوصفُ ما لَه مفردًا ، ورُفِع به السببيُّ ، أو جعلا مبتدأً وخبراً ، و (إن)[1] تلاه أجنبيٌّ عُطِف بعد «ليس» على اسمها ، والوصفُ على خبرِها[2] ، وإن جُرَّ بالباءِ جاز على الأصحِّ جَرُّ الوصفِ المذكور[3] ، ويتعيَّن رفعُه بعدَ «ما» .

(١) في (شع) : فإن .

(٢) نحو : ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو . فعمرو مرفوع لعطفه على اسم ليس ، وقاعداً منصوب لعطفه على خبرها ، ويجوز رفع الوصف على الخبرية للأجنبي ، أو على الابتدائية ، ولا يجوز نصب الوصف هنا مع « ما » لأن خبرها لايتقدم على اسمها .

(٣) نحو : « ليس زيد بذاهب ولا قائمٍ عمرو » بجر قائم بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ومنه :

وليس بِمِعْدانٍ حتفَه ذو تقدمٍ لحربٍ ولا مستنسِئٍ العمرَ مُحْجِمُ

١٤ ــ باب أفعال المقاربة

منها للشُّروع فى الفعل : « طَفِقَ »و « طَبِق »و« جعل » و « أَخَذ » و« عَلق » و « أَنشَأَ »وَ «هَبّ »و «قام » ، ولمقاربته : «هَلْهَلَ »و « كاد » وَ « كَرَبَ » و « أَوْشَك » و « أَلَمَّ »[١] و « أَولَى » ، ولرجائه : « عَسَى » و « حَرى » و « اخلَوْلَق » ، وقد ترد « عسى » إشفاقاً ؛ ويلازِمُهنَّ لفظ المضىِّ ، إلاَّ « كاد » و «أَوشك » و « جَعَلَ »[٢] .

وعملُها فى الأَصل عَمَلُ « كان » ، لكنِ ٱلتزِمُ كونُ خبرِها مضارعاً مجرَّدًا [٣] مع «هَلْهَل» وما قبلها ، ومقروناً بـ « أَنْ » مع «أَوْلَىَ» وما بعدها ، وبالوجهين مع البواقى ، والتجريد مع «كادَ» و « كربَ» أَعرفُ ، و «عسى » و «أَوْشَك» بالعكس ، ورّبما جاءَ خبراهما مفردَين منصوبَين .

وخبر «جَعَلَ» جملةٌ اسميّةٌ ، أَو فعليةٌ مصدَّرةٌ بـ «إِذَا » أَو

---

(١) سقطت من بعض النسخ ، ونبه عليها فى (شع) ومنه فى الحديث :
« لولا أنه شيء قضاه الله لألم أن يذهب بصره » .

(٢) سقطت من (ح ،م،شع) وضرب عليها فى(ص) وذكر فى (س) بدلاً منها : وألم ، وذكر فى (شع) بعد أن أسقطها : فالأربعة عشر الباقية لا يستعمل منها إلا الماضى ، وعددها كلها سبعة عشر . انتهى .

(٣) فى (شع) : مجرداً من أن . ومثاله :

قامت تلوم وبعض اللوم آونة   مما يضر ولا يبقى له نفل

وكذا بقية الأفعال ، وذلك لأن «أن » تقتضى الاستقبال والشروع ينافيه .

«كلما» ، ونَدَر إسنادها إلى ضمير الشأن ودخول النفي عليها [١] . وليس المقرون بـ «أن» خبرًا عند سيبويه ؛ ولا يتقدَّم هنا الخبرُ ، وقد يتوسَّط ، وقد يُحذَف إن عُلِم ، ولا يخلو الاسم من الاختصاص غالباً .

ويُسنَد «أوشك» و«عَسَى» و«اخْلَوْلَق» لأَنْ يَفعَل فيغني عن الخبر ولا يختلفُ لفظُ المُسنَد [٢] لاختلاف ما قبلَه ، فإن أُسنِد إلى ضميره اسماً أو فاعلاً طابقَ صاحبَهُ معها كما يطابقُ مع غيرها ، وإن كان لحاضر أو غائبات جاز كسرُ سين «عسى» ، وقد يتَّصل بها الضَّمير الموضوع للنصب اسماً عند سيبويه حملاً على «لعلَّ» ، وخبرًا مقدَّماً عند المبرِّد ، ونائباً عن المرفوع عند الأخفش ، وربّما اقتُصِر عليه .

ويتعيّن عَوْد الضمير من الخبر إلى الاسم ، وكونُ الفاعل غيرَه قليل . وتُنفَى «كاد» إعلاماً بوقوع الفعل عسيرًا ، أو بعَدمِه وعدمِ مقاربته ، ولا تُزادُ ، خلافاً للأخفش ، واستُعمِل مضارعُ «كادَ» و«أوشَك» ، وندر اسمُ فاعلِ «أوشك» و«كاد» ، ومضارع «طَفِق» [٣] .

---

(١) هذه العبارة سقطت من بعض النسخ ، ونبه على ذلك فى (شع) وقال : ولم يتعرض له المصنف فى الشرح ، ومثل للمسألة الأولى : جعل زيد كلما جاءه عمرو يضربه . وقال : إنه يحتاج إلى سماع . ومثل للثانية بما حكاه الزاهد أنه يقال : عسى زيد قائم ، على أن فى عسى ضمير الشأن ومثل للثالثة : ما جعل زيد ينظم ..

(٢) فى (د) : ولا يختلف السند .

(٣) سقطت من (د ، س ، م ، شع) : وثبتت فى (ص) وهامش (ح) .

١٥ ــ باب الأَحرفِ الناصبةِ الاسمَ الرافعةِ الخبرَ

وهى « إنَّ » للتوكيد ، و« لكنَّ » للاستدراك ، و « كأنَّ » للتشبيه وللتَّحقيق أيضاً على رأى ، و« لَيْت » للتمنِّى ، و« لَعَلَّ » للترجِّى وللإشفاق (١) والتعليل (٢) والاستفهام . ولهن شَبَهٌ بـ « كان » الناقصةِ ، فى لزوم المبتدإِ والخبر والاستغناءِ بهما ، فعملت عملها معكوساً ليكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّم وفاعلٍ أُخِّرَ تنبيهاً على الفرعيّة (٣) ، ولأَنَّ معانيَها فى الأَخبار ، فكانت كالعُمَد ، والأَسماءُ كالفضلاتِ ، فأُعطيا إعرابيْهما (٤) ، ويجوز نصبُهما بـ « لَيْتَ » ، عند الفَّراءِ ، وبالخمسةِ عند بعضِ أَصحابِه ، وما ٱستُشْهِد به محمولٌ على الحال ، أَو على إضمارِ فِعْلٍ ، وهو رأىُ الكسائِّى . ومالاَ تَدخُل عليه « دامَ » لا تدخلُ عليه هذه الأَحرُف(٥) ، وربّما دخلت « إنَّ » على ما خبرُه نهىٌ (٦) .

---

(١) الترجى للمحبوب والاشفاق للمكروه .

(٢) فى (شع) : وللتعليل .

(٣) لأن الأصل تقديم المرفوع . وزاد بعدها فى (س) فقط ، وتكميلاً لهما مع الابتداء ونواسخه الأقسام الممكنة وهى : رفعان ونصبان ورفع قبل نصب والعكس . ويظهر أنه زيادة ناسخ .

(٤) فى (ح) : إعرابهما .

(٥) فى (م) : وما لا تدخل عليه هذه الأحرف . وهو سهو أسقط « دام » وما بعدها فأفسد المعنى . وسقطت « هذه » من (د) .

(٦) فى (م) : خبره هي .

وللجزءين بعد دخولهنَّ مالهما مجرَّدَين ، لكنْ يجب هنا تـأخير الخبر ، ما لم يكن ظرفاً أَو شبهَه فيجوز توسيطُه ، ولا يُخَصّ حذفُ الاسم المفهومِ معناه بالشِّعر ، وقلَّما [1] يكون إلاَّ ضميرَ الشأن ، وعليه يُحَمل : « إنَّ مِن أَشدِّ الناس عذاباً يومَ القيامة المصَوِّرُون » لا على زيادة « مِنْ » ، خلافاً للكسائيِّ .

وإذا عُلِم الخبر جاز حذفُه مطلقاً ، خلافاً لمن ٱشترط تنكير الاسم . وقد يَسُدُّ مسدَّه واوُ المصاحبة ، والحالُ [2] ، وٱلتُزِمَ الحذفُ في « ليتَ شعرى » مُردَفاً باستفهام [3] .

وقد يُخبَر هنا ـ بشرط الإفادة ـ عن نكرة بنكرة أَو بمعرفةٍ . ولا يجوز نحو : «إنَّ قائماً الزَّيدانِ » ، خلافاً للأَخفش والفرّاءِ ، ولا نحو : « ظننت قائماً الزَّيدان » خلافاً للكوفيِّين .

(فصل) : يستدام كسرُ « إنَّ » ما لم تؤوَّل هي ومعمولُها بمصدر ، فإن لزم التأويلُ لَزِم الفتحُ ، وإلاَّ فوجهان [4] .

---

(١) في (س، ص، م، شع) : وقل ما يكون .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) كقوله :

ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة ... بواد وحولى إذخر وجليل

فالخبر محذوف وجوباً أى : ليت شعرى بكذا ثابت أو موجود ، لأنه بمعنى : ليتنى أشعر ، وجملة الاستفهام فى موضع نصب بشعرى ، وهو مصدر .

(٤) فى (م) : فالوجهان .

فلامتناع التأويل كُسِرتْ : مبتَدأَة ، وموصولاً بها ، وجواب قَسَم ، ومحكيةً بقولٍ ، وواقعةً موقعَ الحال ، أَو موقعَ خبرِ آسم عينٍ ، أَو قبلَ لامٍ معلِّقةٍ .

وللزوم التأويل فُتِحتْ بعد « لو » و« لولا » [1] و« ما » التوقيتيّة ، وفى موضع مجرور ، أَو مرفوع فعل أَو منصوبهِ غيرً خبر .

ولإِمكان الحالَيْنِ أُجيزَ الوجهان بعد : أَوّلُ قولى ،و« إِذا » [2] للمفاجأَة [3] ، وفاءِ الجواب ، وتفتح بعد « أَمّا » بمعنى حقاً ، وبعد « حتىّ » غيرِ الابتدائية ، وبعد « لا جَرَمَ »غالباً ؛ وقد تُفْتَحُ عند الكوفيين بعد قَسَمٍ مالم توجدِ اللامُ .

(فصل) : يجوز دخول لام الابتداءِ بعد « إِنَّ » المكسورة على آسمها المفصول ، وعلى خبرِها [4] المؤخّر عن الاسم ، وعلى معمولهِ مقدَّماً عليه بعدَ الاسم ، وعلى الفصل المسمَّى عِمادًا ، وأَوّلُ جُزءى [5] الجملة الاسمية المخبَر بها أَولَىَ من ثانيهما .

---

(١) سقطت من (م،شع) ولكنه مثل لها فى (شع) بقوله تعالى « فلولا أنه كان من المسبحين » .

(٢) فى (د) : وإذ .

(٣) فى (ص) : المفاجئة . ومثاله قول الشاعر :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللهازم

روى بالفتح على تقدير المصدرية ، وهو مبتدأ خبره محذوف . أى : فإذا عبوديته ثابتة ، وبالكسر على عدم التأويل بالمصدر .

(٤) فى (شع) : وعلى الخير .

(٥) فى (م) : جزء .

وربّما دخلتْ على خبر «كان» الواقعةِ خبرًا لـ«إنَّ»[1] .

ولا تدخل على أداة شرط ، ولا على فعلٍ ماضٍ متصرّف خالٍ من «قد» ، ولا على معموله المتقدِّم ، خلافاً للأخفش ، ولا على حرف نفيٍ[2] إلاَّ فى نُدور ، ولا على جوابِ الشَّرط ، خلافاً لابن الأنبارىّ ، ولا على واو المصاحبة المغنِية عن الخبر ، خلافاً للكسائى ؛ وقد يليها حرفُ التَّنفيس ، خلافاً للكوفيّين ، وأجازوا دخولها بعد «لكنَّ» ولا حجَّةَ فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة ، كما زِيدَتْ مع الخبر مجرّدًا أو معمولاً لأَمسَى أو «زَال»[3] ، أو «رأى»[4] أو «أنَّ» ، أو «ما» ؛ وربّما زِيدتْ بعد «إنَّ» قبل الخبر المؤكَّد بها ، وقبل همزتِها مبدَلَةً هاءً مع[5] تأكيد الخبر أو تجريده ، فإنْ صَحِبتْ[6] ، بعد «إنَّ»[7] نونَ توكيدٍ أو ماضياً متصرّفاً عارياً من «قد» نُوِىَ قَسَمٌ وامتنَعَ الكسرُ .

---

(١) فى (م،ح،شع) : خبر إن ، ومثاله ما ثبت فى بعض نسخ البخارى من قول أم حبيبة رضى الله عنها : «إنى كنت عن هذا لغنية» .

(٢) فى (ص) : ولا تدخل على حرف نفى . وهذه العبارة مقدمة فى (ص) على قوله : وربما دخل ...

(٣) كقول الشاعر :

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد

(٤) فى (م) : أو أرى ، وفى (ص) : ذكر الفعلين وضرب على «أرى» ، ومثل له فى (شع) بقوله :

رأوك أنى ضراء أعيت فثبتوا بكفيك أسباب المنى والمآرب

(٥) فى (م) : بعد تأكيد .

(٦) سقطت من (شع) .

(٧) فى (س،م) : بعد أن معمولة لفعل قلبي أو بعد نون التوكيد .

(فصل) : تَرادِف «إنَّ» «نَعَمْ» فلا إعمالَ ، وتخفَّف فيَبطُل الاختصاص ، ويغلب الإهمالُ ، وتلزم اللاَّمُ بعدَها فارقةً إن خيف لَبسٌ بـ «إنْ» النافيةِ ولم يكن بعدها نفيٌ ، وليست غيرَ الابتدائية ، خلافاً لأَبى علىّ ، ولا يليها غالباً من الأَفعال إلاَّ ماض ناسخٌ للابتداءِ[1] ، ويقاس على نحو : «إنْ قتلتَ لَمُسلماً» وفاقاً[2] للكوفيّين والأَخفشِ ، ولا تعمل عندهم ولا تؤكِّد[3] بل تفيد النفىَ ، واللاَّم الإيجابَ . ومَوقِعُ «لكن» بين متنافيين بوجهٍ ما ، ويمنعُ[4] إعمالها مخفَّفةً ، خلافاً ليونسَ والأَخفشِ . وتلى «ما» «ليتَ» فتُعمَلُ وتُهْمَل ، وقلَّ الإعمال فى «إنَّما» ، وعدم سماعُه فى «كأَنَّما» و «لعلَّما» و «لكنَّما» ، والقياسُ سائغٌ .

(فصل) : لِتأَوُّلِ «أَنَّ» ومعمولَيها بمصدرٍ قد تقع اسماً لعواملِ هذا الباب مفصولاً بالخبر ، وقد تتَّصل بـ «لَيْتَ» سادَّة مسدَّ معمولَيها ، ويُمنَع ذلك فى «لعلَّ» ، خلافاً للأَخفش .

وتخفَّف «أَنَّ» فيُنوى معها اسم لا يَبرُز إلاَّ اضطرارًا ، والخبرُ جملة اسميّةٌ مجرّدةٌ أَو مصدَّرةٌ بـ «لا» أَو بأَداةِ شرط ، أَو بـ «رُبَّ» ، أَو بفعلٍ يقترنُ غالباً إنْ تَصرَّف ولم يكن دعاءً ،

(١) نحو : «وإن كانت لكبيرة» . واحترز بقوله «غالباً» من نحو : إن قتلت لمسلما .
(٢) فى (م) خلافا .
(٣) فى (م) : ولا تأكيد .
(٤) فى (د) : ويمتنع ، وفى (شع) : وتعمل .

بـ «قد» ، أو بـ «لو» ، أو بحرف تَنْفيس أو نَفْى .

وتُخفَّف «كأَنَّ» فتَعمَلُ فى اسم كاسم «أَنَّ» المقدَّر ، والخبر جملةٌ اسميّةٌ أَو فعليّةٌ مبدوءَةٌ بـ «لَمْ» أَو «قَدْ» ، أَو مفردٌ . وقد يَبرُزُ اسمُها فى الشِّعر . ويقال : «أَما إِنْ جَزاك الله خيرًا» ، وربما قيل : أَنْ جزاكَ ، والأَصل أَنَّه .

وقد يقال فى «لعلَّ» : «عَلَّ» و «لَعَنَّ» و «عنَّ» و «لأَنَّ» و «أَنَّ» و «رعَنَّ» و «رَغَنَّ» و «لَغَنَّ» و «لَعَلَّتْ» .

وقد يقع خبرُها «أَنْ يَفعَل» بعد اسم عينٍ حملاً على «عسى» ، والجر بـ «لعلّ» ثابتة الأَوّلِ أَو محذوفَتَه ، مفتوحةَ الآخِرِ [1] أَو مكسورتَه لغةٌ عُقَيليّة .

(فصل) : يجوز رفعُ المعطوف على اسم «إِنَّ» و «لكن» بعد الخبر بإِجماع ، لا قبلَه مطلقاً ، خلافاً للكسائىِّ ، ولابشرط [2] خفاءِ إِعراب الاسم ، خلافاً للفرّاءِ ، وإِن تُوُهِّم ما رأَيَاه قُدِّر تأْخيرُ المعطوفِ أَو حَذْفُ خبرٍ قبلَه ، وأَنَّ فى ذلك كـ «إِنَّ» على الأَصحّ ، وكذا البواقى عند الفرّاءِ ، والنعت وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجَرْمىّ والفرّاءِ والزجّاج ؛ وندر : إِنَّهم أَجمعُون ذاهبون ، وإِنَّك وزيدٌ ذاهبان ، وأَجازَ الكسائىُّ رفعَ المعطوف على أَوّل مفعولَىْ ظَنَّ إِنْ خَفِىَ إِعرابُ الثانى .

---

(١) فى (م) : الأجزاء .

(٢) فى (س، ص، شع) : ولا يشترط .

١٦ ـ باب « لا » العاملةِ عمل « إنَّ »

إذا لم تُكرَّر [(١)] « لا » ، وقُصِد خلوصُ العموم [(٢)] باسم نكرةٍ يليها غيرَمعمولٍ لغيرِها ، عملت عملَ « إنَّ » ، إلاَّ أَنَّ الاسم إنْ لم [(٣)] يكن مضافاً ولاشبيهاً به ركِّب معها وُبنِى على ما كان يُنصَب به ، والفتحُ فى نحو : «ولا لذَّاتَ للشِّيبِ» أَولَى من الكسر . ورُفِع الخبرُ إن لم يركَّب الاسمُ مع « لا » بها عند الجميع ، وكذا مع التركيب على الأَصحِّ . وإذا عُلِم كَثُر حذفُه عند الحِجازيّين ؛ ولم يُلفَظ به عند التميميّين ؛ وربّما أُبقىَ [(٤)] وحُذِف الاسم .

ولا عملَ لِـ « لا » فى لفظ المثنىَّ من نحو : « لا رَجُلَين فيها » ، خلافاً للمَبرّد ، وليست الفتحةُ فى نحو : « لا أَحدَ فيها » إعرابيّةً ، خلافاً للزَّجّاج والسّيرافىّ ، ودخول الباءِ على « لا » يمنع التركيبَ غالباً ، وربّما ركِّبت النكرةُ مع « لا » الزائدة .

وقد يُعامَل غيرُ المضاف معاملتَه فى الإِعراب ونزع التنوين

(١) فى (د،م) : تتكرر .

(٢) فإن لم يقصد لم تعمل عمل « إن » بل تعمل عمل « ليس » نحو : لا رجل قائماً .

(٣) فى (د،شع) : إذا لم .

(٤) فى (شع) : بنى ، وهو خطأ من الناسخ .

والنون إنْ وليَه مجرورٌ بلام معلَّقة بمحذوفٍ غير خبَرٍ ، فإنْ فصَلَها جارٌّ آخَر أَوظرفٌ ٱمتنعتْ المسأَلةُ فى الاختيار ، خلافاً ليونسَ ، وقد يقال فى الشِّعر : «لا أَباكَ» ، وقد يُحمَل على المضاف مُشابِهُه بالعمل فيُنزَع تنوينُه .

(فصل) : إذا ٱنفصل مصحوب «لا» ، أَوكان معرفةً بطل العملُ بإجماع ، ويَلزَم حينئذ التَّكرارُ فى غير ضرورة ، خلافاً للمبرِّد وٱبنِ كيسانَ ، وكذا التَّاليها خبرٌ مفرَدٌ أَو شبهُه . وأُفْرِدَتْ فى : «لا نَوْلُكَ أَن تفعلَ» لتأَوُّله بـ«لا ينبغى» ، وقد يؤَوَّل غيرُ عبدِ الله وعبد الرّحمن من الأَعلام بنكرة فيعامل معاملتَها بعد نزع ما فيه أَو فيما أُضيفَ إليه من أَلفٍ ولام ، ولا يعامَلُ بهذه المعاملة ضميرٌ ، ولا ٱسمُ إشارةٍ خلافاً للفرّاءِ ، ويُفتَح أَو يُرفَع الأَوّلُ من نحو. «لاحولَ ولا قوّة إلاَّ بالله» فإن فُتِح فُتِحَ الثانى أَو نُصِب أَو رُفِع ، وإنْ رُفع رفعَ الثانى أَوفُتِح ، وإن سقطت «لا» الثانية فُتِحَ الأَوّل ورُفِع الثانى أَو نُصِب ؛ وربّما فُتِح منويّا معه «لا» .

وتُنصَب صفَةُ اسم «لا» أَو تُرفَع مطلقاً ، وقد تُجعل مع الموصوف كخمسةَ عَشَرَ إن أُفرِدا أَو اتَّصلا ، وليس رفعُها مقصورًا على تركيب الموصوف ، ولا دليلاً على إلغاءِ «لا» ، خلافاً لابن برهان فى المسأَلتين ، وللبدل الصالح لعمل «لا»

النصبُ والرّفعُ ، فإن لم يَصلُح لعملها تعيّن رفعُه ، وكذا المعطوف نَسَقاً .

وإن كُرّر اسمُ «لا» المفَردُ دونَ فصلٍ فُتِح الثانى أو نُصِب [1] . ولِ «لا» مقرونةً بهمزة الاستفهام فى غير تَمنٍّ وعَرْض مالَها مجرَّدةً ، ولها فى التمنِّى من لزوم العمل ومنع الإلغاءِ واعتبار الابتداءِ ما لـ «لَيْتَ» ، خلافاً للمازنىِّ فى جعلها كالمجرّدة .

ويجوز إلحاق «لا» العاملةِ بـ «لَيْسَ» فيما لا تمنِّىَ فيه من جميع مواضعِها ، وإنْ لم تُقصَد الدلالة بعملها على نصوصية العموم [2].

---

(١) زاد فى (س، شع) : أو رفع .

(٢) وحينئذ ترفع الاسم وتنصب الخبر ولا تكون نصًّا على العموم بل يجوز أن يكون العموم مقصوداً أوغير مقصود ، فإن أريد التنصيص على العموم لم يجز إجراؤها كـ «ليس» بل تجرى كـ «إن» .

١٧ ـ باب الأَفعالِ الداخلةِ على المبتدإِ والخبرِ

الداخل عليهما «كان» ، والممتنع دخولها
عليهما لاشتمال المبتدإِ على استفهام

فتنصبُهما مفعولَين ، ولا يحذفان معاً أَوْ أَحدُهما إِلاَّ بدليلٍ ، ولهما من التَّقديم والتأْخير ما لهما مجرّدين ، ولثانيهما من الأَقسام والأَحوال ما لخبرِ «كان» ، فإِنْ وقع موقعَهما ظرفٌ أَو شبهُه أَو ضميرٌ أَو اسمُ إِشارةٍ امتنع الاقتصار ليه إِنْ كانَ أَحدَهما لا إِن لم يكُنْه[1] ولم يُعلَم المحذوف .

وفائدةُ هذه الأَفعالِ فى الخبر ظنٌّ أَو يقينٌ أَو كلاهما أَو تحويل .

فللأَوّل[2] : «حَجَا يَحْجو[3]» لا لغَلَبةٍ ولا قَصْد ولا رَدٍّ ولا سَوْق ولا كَتْم ولا حِفْظ[4] ولا إِقامةٍ ولابُخْلٍ ، و«عَدَّ» لا لحُسْبان ، و«زعم» لا لكفالة ولا لرياسة ولا سِمَن ولا هُزال ،

---

(١) أى لم يكن أحد المفعولين . وهذه العبارة من المتن سقطت من (س) .

(٢) وهو الظن .

(٣) فى هامش (ص) : قال أبو حيان : لم أعلم أحداً ذكر «حجا» غير هذا المصنف . ومثل لها فى (شع) بقول الشاعر :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ... حتى ألمت بنا يوماً ملمات

(٤) سقطت من (شع) .

و «جعل» لا لتصييرٍ ولا إيجادٍ ولا إيجابٍ ولا ترتيبٍ ولا مقاربَة ، و «هَبْ» غير متصرِّف .

وللثانى : « عَلِمَ » لا لِعُلْمَةٍ ولا عِرفانٍ ، و « وَجَد » لا لإصابة ولا استغناءٍ ولا حُزنٍ ولا حِقْدٍ ، و «أَلفَى» مرادِفَتُها ، و «دَرَى» لا لخَتْل ، و «تَعلَّمْ» بمعنى اعْلَمْ غير متصرف .

وللثالث : « ظنَّ » لا لِتُهْمة ، و «حَسِب» لا لِلَوْن ، و « خالَ يخالُ » لا لعُجْبٍ ولا ظَلَع ، و « رأى » لا لإبصار ولا رَأْيٍ ولا ضربٍ .

وللرابع : « صَيَّر » و «أَصارَ» وما رادفهما من « جَعَل » و « وَهَب » غير متصرِّف و «رَدَّ» و « تَرَك » و «تَخِذ» و« اتَّخذ» و «أَكانَ» . وأَلحقوا بـ «رَأَى» العِلْميّة الحُلميّة ، و «سَمِع» المعلَّقةَ بعَيْنٍ ، ولا يُخبر بعدَها إلاَّ بفعل دالٍّ على صوتٍ ، ولا تُلحَق «ضَربَ» مع المَثَل على الأَصحّ ، ولا «عَرفَ» و «أَبصَر» ، خلافاً لهشام ، ولا «أَصاب» و «صادف» و «غادرَ» ، خلافاً لابن درَسْتَويهِ ؛ وتُسمَّى المتقدِّمةُ على «صيَّر» قَلْبيّةً .

وتختصّ متصرّفاتها بقُبح الإلغاء فى نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، وبضَعفِه فى نحو : متى ظننت زيدٌ قائمٌ ، وزيدٌ أَظنُّ أَبوهُ قائمٌ ، وبجوازه بلا قُبح ولا ضَعف فى نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، وزيد ظننتُ قائمٌ ، وتقدير ضمير الشأن

أَو اللاَّم المعلَّقة فى نحو : ظننتُ زيدٌ قائمٌ ، أَولَى من الإِلغاءِ . وقد يقع المُلغَى بين معمولَى «إِنَّ» ، وبين «سوفَ» ومصحوبها ، وبين معطوفٍ ومعطوفٍ عليه ، وإِلغاءُ ما بين الفعل ومرفوعِه جائزٌ لا واجبٌ ، خلافاً للكوفيّين ، وتوكيدُ المُلغَى بمصدرٍ منصوبٍ قبيحٌ ، وبمضافٍ إِلى الياءِ ضعيفٌ ، وبضمير أَو اسم إِشارةٍ أَقلُّ ضَعْفاً . وتؤكَّد الجملةُ بمصدر الفعل بدلاً من لفظِه منصوباً فيُلغَى وجوباً ، ويقبُح تقديمُه ، ويقلُّ القُبحُ فى نحو : متى ظَنُّك زيدٌ ذاهبٌ ؟ وإِنْ جُعِل «متى» خبرًا لـ«ظَنَّ» رُفِع وعَمِل وُجوبًا ، وأَجاز الأَخفشُ والفرّاءُ إِعمالَ المنصوب فى الأَمر والاستفهام .

وتختصّ أَيضا القلبيّةُ المتصرّفةُ بتعدِّيها معْنًى لا لفظاً إِلى ذى استفهام ، أَو مضافٍ إِليه ، أَو تالى لام الابتداءِ [1] أَو القَسَم أَو «ما» أَو «إِنْ» النافيتَين أَو «لا» ، ويسمىَّ تعليقاً [2] ، ويشاركهنَّ فيه مع الاستفهام : «نَظَرَ» و«أَبصَرَ» و«تفكَّرَ» ، و«سأَلَ» وما وافقهُنَّ أَو قاربَهُنَّ ، لا ما لم يقاربْهن ، خلافاً ليونسَ ، وقد يعلَّق «نسى» .

---

(١) فى (د،وشع) : لام ابتداء ومثاله :

علمت لزيد عندك . ، «ولقد علموا لمن اشتراه ...» .

(٢) وهو إبطال العمل لفظاً لا محلا على سبيل الوجوب . وسمى تعليقاً لأنه إبطال فى اللفظ مع تعليق العامل بالمحل وتقدير إعماله .

ونَصبُ مفعولِ نحو : علمتُ زيدًا أَبو مَنْ هو ، أَولَى مِن رفعِه ، ورفعُه ممتنع بعد «أَرأَيت» بمعنى «أَخْبِرْنى» .
وللاسم المستفهَم به والمضاف إِليه ممّا بعدَهما مالَهُما دونَ الأَفعالِ المذكورة ، والجملة بعد المعلَّق فى موضع نصبٍ بإِسقاط حرف الجرّ إن تعدَّى به ، وفى موضع مفعوله إِن تَعدَّى إِلى واحدٍ ، وسادَّةٌ مَسَدَّ مفعوله إِن تَعدَّى إِلى ٱثنين ، وبَدلٌ من المتوسّط بينه وبينها إِن تعدَّى إِلى واحدٍ ، وفى موضع الثانى إِن تَعدَّى إِلى ٱثنين ووُجد الأَوّل .

وتختصُّ القلبيّةُ المتصّرفةُ و «رأَى» الحُلميّة والبَصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميريْن متَّصلَيْن متَّحدَىِ المعنى ، وقد يُعامَل بذلك «عَدِم» ، و «فَقَد» ، ويُمنَع الاتحّادُ عموماً إِنْ أُضمِر الفاعل متصّلًا مفسَّرًا بالمفعول .

(فصل) : يُحكَى بالقول وفروعِهِ الجُمَل ، ويُنصَب به المفرد المؤدِّى معناها والمرادُ بهمجرَّدُ اللَّفظ ، وإِلحاقُه فى العمل بالظَّنِّ مطلقاً لغةُ سُلَيم ، ويخصُّ أَكثرُ العربِ هذا الإِلحاقَ بمضارع المخاطَب الحاضرِ بعد ٱستفهامٍ متَّصلٍ ، أَومنفصِل بظرفٍ أَو جارٍّ ومَجْرورٍ أَو أَحد المفعولين ، فإِنْ عَدِمَ شرطٌ رُجعَ إِلى الحكاية ، ويجوز إِن لم يَعدَم ، ولا يُلحَق فى الحكاية بالقول ما فى معناه ، بل يُنوى معه القولُ ، خلافاً

للكوفيّين ، وقد يضاف قولٌ وقائلٌ إلى الكلام المَحكيّ ، وقد يغنى القولُ فى صلةٍ وغيرها عن المحكيّ لظهوره ، والعكس كثيرٌ .

وإن تَعلَّق بالقول مفردٌ لا يؤدِّى معنىَ جملةٍ ، ولا يراد به مجرَّدُ اللَّفظ حُكِيَ مقدَّرًا معه ما هو به جملة[1] ، وكذا إنْ تَعلَّق بغير القول .

(فصل) : تَدخُل همزةُ النَّقل على «عَلِم» ذاتِ المفعولين ، و «رأى» أُختها ، فينصبان ثلاثةَ مفاعيلَ ، أَوّلها الَّذى كان فاعلاً ، ويجوز حذفُه والاقتصارُ عليه على الأَصّح ، وللثانى والثالث بعدَ النقل ما لهما قَبْلَه مطلقاً خلافاً لمن مَنَع الإلغاءَ والتَّعليق ، وألحق بهما سيبويه «نَبّأَ» ، وزاد غيرُه «أَنبأَ» و «خَبَّر» و «أَخبَرَ» و «حَدَّثَ» ، وزاد الأَخفش «أَظَنَّ» و «أَحسَبَ» و «أَخالَ» و «أَزعَمَ» و «أَوْجَدَ» ، وأَلحَقَ غيرُهم «أَرَى» الحُلميّة سماعاً ، وما صِيغ للمفعول من ذى ثلاثة فحكمُه حكمُ «ظَنَّ» إلاَّ فى الاقتصار على المرفوع .

---

(١) سقط الجار والمجرور : «به» من (م) .

١٨ ـ باب الفاعل

وهو المسنَد إليه فِعلٌ أَو مضمَّنٌ معناه ، تامٌ مقدَّمٌ فارغ غيرُ مَصُوغ للمفعول ، وهو مرفوعٌ بالمُسنَد حقيقةً إنْ خَلاَ مِن «مِنْ» و«الباءِ» الزائدتين ، وحُكماً إنْ جُرّ بأَحدهما ، أَو بإِضافة المسنَد ، وليس رافعه الإِسناد ، خلافاً لخَلَف . وإِنْ قُدِّم ولَم يَلِ ما يَطلُب الفعلَ فهو مبتدأٌ ، وإِن وليَه ففاعلُ فعلٍ مضمر يفسّره الظاهر ، خلافاً لمن خالف .

ويَلحَق الماضيَ المُسندَ إلى مؤنَّث أَو مؤوّلٍ به أَو مُخبَر به عنه أَو مضافٍ إِليه مقدَّر الحذف تاءٌ ساكنة ، ولا تُحذَف غالباً إِن كان ضميرًا متَّصلاً مطلقاً ، أَو ظاهرًا متَّصلاً حقيقيَّ التأنيث غير مكسَّر ولا اسم جمع ولا جِنْس ، ولَحاقُها مع الحقيقيّ المقيّد المفصول بغير « إلاَّ » أَجْودُ ، وإِن فُصِل بها فبالعكس . وحُكمُها مع جمع التكسير وشبهه ، وجمع المذكَّر بالأَلف والتاءِ ، حكمُها مع الواحد المجازيِّ التأنيث ، وحُكمُها مع جمع التصحيح غيرِ المذكور آنفا حكمُها مع واحدِهِ ،وحكمُها مع البنين والبناتِ حكمُها مع الأَبناءِ والإِماءِ ، ويساويها فى اللزوم وعدمِه تاءُ مضارع الغائبة ، ونونُ التأنيث الحرفيّةُ .

وقد تَلحقُ الفعلَ المسنَد إلى ما ليس واحدًا من ظاهرٍ أو ضميرٍ منفصلٍ علامةٌ كضميره [1] ؛ ويُضمَر جوازًا فِعلُ الفاعل المُشعِرُ به ما قَبْلَهُ ؛ والمجابُ به نفىٌ أَو استفهام .

ولا يُحذَف الفاعلُ إلاَّ مع رافعه المدلولِ عليه ، ويرفَع تَوهُّمَ الحذف إنْ خفىَ الفاعلُ جعلُه مصدرًا منويًّا [2] ، أَو نحو ذلك .

---

(١) فيقال : قاما الزيدان ، ومنه قولهم : « التقتا حلقتا البطان » . وقاموا الزيدون ، ومنه قول الشاعر :

يلومُونَنى فى اشتراء النَّخيـ ... ـل قومى فكلُّهمُ ألْوَمُ

وقمن الهندات ، ومنه قول الشاعر :

رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى ... فأعرضن عنى بالخدود النواضر

فالألف والواو والنون علامات كتاء التأنيث فى : « قامت » . وهذه لغة طيئ ، وحكى أنها من لغة أزد شنوءة . واللغة المشهورة أن لا تلحق هذه العلامة الفعل .

(٢) كما فى قوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » أى بدا لهم بداء .

١٩ ــ باب النائب عن الفاعل

قد يُترَك الفاعلُ لغرضٍ لفظىٍّ أَو معنوىٍّ جوازًا أَو وُجُوباً فينوب عنه جارياً مجراه فى كل ما له مفعولٌ به ، أَو جارٌّ ومجرور ، أَو مصدرٌ لغير مجرّدِ التوكيد : ملفوظٌ به أَو مدلول عليه بغير العامل ، أَو ظرفٌ مختصٌّ متصرّفٌ ، وفى نيابته غيرَ متصّرف أَو غيرَ ملفوظ به خلافٌ ، ولا تُمنع نيابةُ المنصوب لسقوط [1] الجارّ مع وجود المنصوب بنفس الفعل ، ولا نيابةُ غيرِ المفعولِ به [2] وهو موجود ، وِفاقاً للأَخفش والكوفيّين . ولا تُمنَع نيابةُ غيرِ الأَوّل من المفعولات مطلقاً إنْ أُمِن اللَّبس ولم يكنْ جملةً أَوشبهها ، خلافاً لمن أَطلق المنع فى باب «ظَنَّ» و«أَعلَمَ» ، ولا ينوب خبرُ «كان» المفردُ ، خلافاً للفرّاءِ ، ولا مميِّزه ، خلافاً للكسائىِّ ، ولا يجوز : كِينَ يُقامُ ، ولا جُعِلَ يُفْعَل ، خلافاً له وللفرّاءِ .

(فصل) : يُضَمّ مطلقاً أَوّلُ فعلِ النائب ، ومع ثانيه إن كان ماضياً مَزيدًا أَوّله تاءٌ[3] ، ومع ثالثه إن ٱفتُتح بهمزةِ وصل .

---

(١) فى (ح ، م ، شع ، شد) : بسقوط .

(٢) فى (د) : ولا نيابة غير الأول من المفعول به .

(٣) فى (شع) أوله تاء مزيدة .

ويحرَّك [1] ما قبل الآخر لفظاً إن سَلِم من إعلال وإدغام ، وإلاَّ فتقديرًا [2] بكسرٍ إن كان الفعل ماضياً [3] ، وبفتح إن كان مضارعاً [4] ، وإن اعتلَّت عينُ الماضى ثلاثياً أو على «انفعَل» أو «افتعَل» كُسِر ما قبلها بإخلاصٍ أو إشمام ضَمّ ؛ وربّما أُخلص ضَمًّا ، ويُمنَع الإخلاصُ عند خوف اللَّبس . وكسرُ فاءِ فُعِلَ ساكنَ العين لتخفيف [5] أو إدغامٍ لغةٌ ، وقد تُشمّ فاءُ المدغَم ، وشذَّ فى «تُفُوعِل» «تِفِيعِلَ» [6] .

وما تعلَّقَ بالفعل غير فاعل ، أو مشبَّه به ، أو نائب عنه منصوبٌ لفظاً أو محلاًّ ؛ وربّما رُفع مفعولٌ به ونُصِب فاعلٌ لأَمْن اللَّبس .

(فصل) : يجب وصلُ الفعل بمرفوعه إنْ خيف الْتباسُه بالمنصوب ، أو كان ضميرًا غيرَ محصور ، وكذا الْحكمُ عند غير الكسائىّ وابن الأنبارىّ فى نحو : ما ضَرَبَ عَمروٌ إلاَّ

---

(١) فى (شع) : وحرك .
(٢) أى : وإن لم يسلم .
(٣) فى (شع) : بالكسر فى الماضى .
(٤) فى (شع) : والفتح فى المضارع .
(٥) فى (د) : بتخفيف .
(٦) فى (س ، ح ، م) : تفعيل ، ومثل لها فى (شع) بقوله : نحو : تغيفل فى تغوفل . وهو موافق للتحقيق .

زيدا ، فإن كان المرفوعُ ظاهرًا والمنصوب ضميرًا لم يَسبِق الفعلَ ولم يُحصَرْ فبالعكس .

وكذا الحكمُ عند غير الكسائيِّ فى نحو : ما ضَرَبَ عَمْرًا إلاَّ زيدٌ ، وعند الأَكثرين[١] فى نحو : ضرب غلامُه زيدًا ، والصحيح جوازه على قلَّة[٢] .

---

(١) فى (د) : وعند الأكثر .

(٢) سقط من (د) : على قلة . وعلى جواز هذا قول الشاعر :

كساحلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى فى ذرا المجد

وقد تقدمت هذه المسألة فى باب المضمر .

٢٠ ـ باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أوملابسه[١]

إذا ٱنتَصبَ لفظاً أَو تقديرًا ضميرُ ٱسم سابقٍ مفتقرٍ لما بعده أَو ملابسُ ضميرِه بجائز العمل فيما قبله غيرَ صلة[٢] ولا مشبَّهٍ بها ولا شرطٍ مفصول بأَداته ولا جوابٍ مجزوم ، ولا مسندٍ إلى ضمير للسّابق[٣] متّصل ، ولا تالى ٱستثناء أَو معلّق[٤] أَو حرف ناسخ أَو كم الخبريّة أَو حرف تحضيض[٥] أَو عَرْض أَو تَمَنٍّ بـ « أَلاَ » ، وجب نصبُ السابق إِنْ تلا ما يختصّ بالفعل ، أَو ٱستفهاماً بغير الهمزة ، بعاملٍ لا يظهر موافقٍ للظّاهر أَو مقاربٍ ، وقد يُضمَر مطاوع للظّاهر فيُرفَع السابق به[٦] ، ويرجّح[٧] نصبهُ على رفعِه بالابتداءِ إِن أُجيبَ به ٱستفهام بمفعول ما يليه ، أَو بمضاف

---

(١) فى (شع) : أو بملابسه .

(٢) فى (شع) : غير صفة . وهو سهو لأنه مثل له بقوله : نحو : زيد أنا الضاربه .

(٣) فى (ح ، س ، م) : السابق .

(٤) فى (س) : ولا معلق . ومثاله : زيد كيف لقيته ؟

(٥) فى (م) : تخصيص ، وهو تصحيف من الناقل .

(٦) سقطت « به » من (ص ، شع) . وعلى هذا جاء قول الشاعر :

لا تجزعى إن منفس أهلكته   وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى

فى رواية الكوفيين برفع منفس على إضمار المطاوع أى إن هلك ، منفس أهلكته . يقال لفلان منفس ونفيس أى مال كثير .

(٧) فى (س) : ويترجح .

إليه مفعول ما يليه ، أو وليَه فعل أَمرٍ أَو نهيٍ أَو دعاءٍ ، أَو وَلِىَ هو همزةَ ٱستفهام (١) أَو حرفَ نفيٍ لا يختصّ أَو «حيثُ» أَوعاطفاً(٢) على جملةٍ فعليَّة تحقيقاً أَو تشبيهاً أَو كان الرّفع يُوهِم وصفاً مخلاًّ .

وإن ولىَ العاطفُ جملةً ذات وجهين ، أَى اسميّةَ الصدر ، فِعليَّةَ العَجُز ، استوَى الرّفعُ والنَّصبُ مطلقاً ، خلافاً للأَخفش ومن وافقه فى ترجيح الرّفع إن لم يَصلُح جعلُ ما بعد العاطفِ خبرًا ؛ ولا أَثَر للعاطف إن وليَه «أَمّا»

وٱبتداءُ المسبوق باستفهام أَولَى من نصبِه إنْ ولىَ فَصْلاً بغير ظرفٍ أَو شبهه ، خلافاً للأَخفش ، وكذا ٱبتداءُ المتلوِّ بـ «لَم» أَو «لن» أَو «لا» ، خلافاً لابن السِّيد ، وإن عَدم المانع والموجِبُ والمرجِّح والمسوّى(٣) رجَحَ الابتداءُ(٤) ، خلافاً للكسائىِّ فى ترجيح نصبِ تالِى ما هو فاعلٌ فى المعنى ، نحو : أَنا زيدٌ ضربتُهُ ، وأَنت عمرٌو كلَّمتَهُ . ومُلابَسة الضَّمير بنعت أَو معطوف بالواو غير مُعاد معه(٥) العامل كملابَسَته(٦)

---

(١) فى (ص) : الاستمهام .
(٢) فى (م) : أو عاطف .
(٣) فى (م) : والمساوى . والمقصود المسوى بين النصب والجر وهو الجملة ذات الوجهين .
(٤) فى (م) : يرحج الابتداء .
(٥) فى (م) : مع .
(٦) فى (م) : كملابسة .

بدونهما ؛ وكذا الملابَسة بالعطف فى غير هذا الباب .

ولا يَمتنعُ نصبُ المشتغَلِ عنه بمجرورٍ حقَّق فاعليّةَ ما عُلِّقَ به ، خلافاً لابن كَيْسانَ .

وإنْ رَفَع المشغولُ شاغلَه لفظاً أَو تقديرًا فحكمُه فى تفسير رافع الاسم السابق حكمُه فى تفسير ناصبه ، ولا يجوز فى نحو : أَزَيد ذُهِب به ؟ الاشتغال بمصدرٍ منويٍّ ، ونصبُ صاحبِ الضَّمير ، خلافاً للسيرافىِّ وابن السراج .

وقد يفسِّر عاملُ الاسم ـ المشغولِ عنه العاملُ الظاهرُ ـ عاملاً فيما قبلَه إن كان من سببه وكان المشغول مسنَدًا إلى غيرِ ضميريْهما ، فإن [1] أُسند إلى أَحدهما فصاحبُه مرفوع بمفسَّر المشغول ، وصاحبُ الآخَر منصوبٌ به .

---

(١) فى (شع) : وإذا أسند.

٢١ ـ باب تَعدِّى الفعل ولزومِه

إن اقتضَى فعْلٌ مَصوغاً (١) له باطِّراد اسمُ مفعول تامٌّ ، نصبَه مفعولاً به ويسمّى : متعدِّياً ، وواقعاً ، ومُجاوِزًا ؛ وإلاَّ فلازمًا ؛ وقد يُشهَر (٢) بالاستعمالَين فيصلح للاسمين (٣) ، وإنْ عُلِّق اللاَّزمُ بمفعول به معًنى عُدِّى بحرفِ (٤) جَرّ ، وقد يُجرى مُجرى المتعدِّى شذوذًا ، أو لكثرة الاستعمال ، أو لتضمين (٥) معنًى يوجب ذلك .

واطرد الاستغناءُ عن حرف الجرّ المتعيِّن مع «أنَّ» و«أنْ» محكوماً على موضعَيهما بالنصب لابالجرّ ، خلافاً للخليل والكسائىّ ، ولا يعامَل بذلك لتعيُّن الجارِّ غيرهما ، خلافاً للأَخفش الأَصغر ، ولا خلاف فى شُذوذ بقاءِ الجرّ فى نحو :

أَشارت كُلَيبٍ بالأَكفِّ الأَصابعُ

---

(١) فى (د) : اسما مصوغاً له . ويظهر أن هذه الزيادة من الشرح حيث جاء فى شرح ابن عقيل لهذا الموضع : أى اسما مصوغاً له اسم مفعول ، كضرب مثلا ، فإنه يقتضى اسما كزيد مثلا يصاغ له اسم مفعول كمضروب .

(٢) فى (م،وشع) : يشتهر .

(٣) فى (س) : للقسمين .

(٤) فى (شع) : بحرف الجر .

(٥) فى (م) : لتضمن .

(فصل) : المتعدّى من غير بابَىْ « ظَنَّ » و « أَعلَم » ، متعدٍّ إلى واحدٍ ، ومتعدٍّ إلى آثنين ؛ والأَوّل متعدٍّ بنفسه وجوباً ، وجائزُ التعدّى واللُّزُوم ، وكذا الثانى بالنسبة إلى أَحد المفعولين.

والأَصل تقديمُ ما هو فاعلٌ [(١)] معنى على ما ليس كذلك ، وتقديمُ ما لا يُجرُّ على ما قد يُجَرّ [(٢)] ، وتركُ هذا الأَصل واجبٌ وجائزٌ وممتنِعٌ لمثل القرائنِ المذكورةِ فيما مضى .

(فصل) : يجب تأْخيرُ منصوب الفعل إن كان « أَن » مشدّدة أَو مخففة ، وتقديمُه إنْ تضمّن معنى استفهامٍ ، أَو شرطٍ ، أَو أُضيفَ إلى ما تضمّنها ، أَونصبَه جواب « أَمّا » [(٣)] ، ويجوز فى غير ذلك — إن عُلم النَّصب — تأْخيرُ الفِعل [(٤)] ، غيرَ تعَجُّبِىٍّ ولاموصولٍ به حرفٌ ، ولامقرونٍ بلامِ ابتداءٍ أَوقَسَمٍ مطلقاً ، خلافاً للكوفيّين فى منع نحو : زيداً غلامُه ضرب ، وغلامَه أَو غلامَ أَخيه ضربَ زيدٌ ، وما أَراد أَخذ زيدٌ ، وما طعامك أَكلَ إلّا زيدٌ .

ولا يُوقَع فِعلُ مضمَرٍ متّصلٍ على مفسِّره الظاهر ، وقد يُوقع على مضافٍ إليه ، أَو موصولٍ بفِعله.

---

(١) فى (شع) : فاعل فى المعنى .

(٢) فى (د) : على ما يجر .

(٣) نحو : « فأما اليتيم فلا تقهر » .

(٤) فتقول : زيدا ضرب عمرو ، وكمثرى أكل موسى ، فإن جهل النصب لم يؤخر ، فلايقال : موسى ضرب عيسى ، على أن موسى هو المفعول .

(فصل) : يجوزُ الاقتصارُ قياساً على منصوب الفعل ، مستغنى عنه بحضور معناه أَو سببِه أَو مُقارنِهِ أَو الوَعْدِ به أَو السؤالِ عنه بلفظه أَو معناه أَو عن متعلَّقِه ، وبَطلَبه ، وبالردّ على نافيه أَو النَّاهِى عنه أَو على مثبتهِ أَو الآمر[1] به ، فإن كان الاقتصار فى مثل أَو شبهِهِ فى كثرة الاستعمال فهو لازمٌ ، وقد يُجعَل المنصوبُ مبتدأً أَو خبراً فيلزم حذف ثانى الجزءين .

(فصل) : يُحذَف كثيراً المفعولُ به غيرُ[2] المخبر عنه والمُخبَر به والمتعجّب منه والمُجاب به والمحصور والباقى محذوفاً عاملُه . وما حُذف من مفعولٍ به فمنوىٌّ لدليل ، أَو غيرُ منوىٍّ ، وذلك إمّا لتضمين[3] الفعل معنى يقتضى اللزوم ، وإمّا للمبالغة بترك التقييد ، وإما لبعض أَسباب النّيابة عن الفاعل .

(فصل) : تدخلُ فى هذا الباب على الثلاثىّ غير المتعدّى إلى اثنين همزةُ النَّقل فيزداد[4] مفعولاً إن كان متعدِّياً ، ويصير متعدِّياً إنْ كان لازماً ، ويعاقِب الهمزةَ كثيراً ، ويُغنِى عنها قليلاً تضعيفُ العينِ مالم تكنْ همزةً ، وقلَّ ذلك فى غيرِها من حروفِ الحَلْق .

(١) فى (م) : أو على الآمر به . ومثاله : لا بل زيدا لمن قال : اضرب عمرا ؟

(٢) فى (م) : فى غير .

(٣) فى (س، د، م، شع) : لتضمن .

(٤) فى (ص) : فيزاد ، وفى هامشها : فيزداد .

٢٢ ـ باب تَنازُع [1] العامِلَين فصاعداً معمولًا واحداً

إذا تعلَّق عاملان من الفعل وشبهه[2] متَّفقان لغير توكيد، أَو مختلفان بما تأَخر غير سببيٍّ مرفوع عَمِل فيه أَحدُهما، لا كِلاهُما، خلافاً للفراءِ في نحوِ: قام وَقَعَد زَيدٌ، والأحقُّ بالعمل الأَقرب، لا الأَسبق، خلافاً للكوفيّين، ويعملُ المُلغَى في ضمير المتنازَع مطابقاً له غالباً، فإنْ أَدَّت مطابقتُه إلى تخالف[3] خبرٍ ومخبَرٍ عنه فالإظهار.

ويجوز حذفُ المضمرَ غيرِ المرفوع ما لم يَمنَعْ مانعٌ، ولا يَلزَمُ حذفُه أَوتأْخيرُه معمولًا للأَول، خلافاً لأَكثرهم، بل حذفُه إنْ لم يمنَع مانعٌ أَولَى من إبقائه متقدّماً؛ ولا يحتاج غالباً إلى تأْخيره إلَّا في باب «ظنّ»، وإن أُلغِيَ الأَوّلُ رافعاً صحَّ دون اشتراطِ تأْخيرِ الضَّمير، خلافاً للفرّاءِ، ولا حَذْفِه خلافاً للكسائيّ، ونحو: ما قامَ وقعدَ إلَّا زيد، محمولٌ على الحذف لا على التنازع، خلافاً لبعضهم، ويُحكَمُ في تَنازعِ أَكثَرَ من عاملَين بما تقدّم من ترجيح بالقرب أَو السّبق، وبإعمال الملغَى في الضّمير وغير ذلك. ولا يَمنع التَّنازعَ تعدٍّ إلى أَكثرَ من واحدٍ، ولا كونُ المتنازِعين فِعلَى تعجُّبٍ، خلافاً لمن مَنَع.

---

(١) هذا الباب يسمى «باب التنازع» كما ذكر المصنف ويسمى «باب الإعمال» كما ذكره بعض النحويين.

(٢) في (د، شع): أو شبهه.

(٣) في (م): مخالفة.

٢٣ ـ باب[١] الواقع مفعولًا مطلقاً [٢] من مصدرٍ وما يجرى مجراه

المصدر [٣] اسمٌ دالٌّ بالأصالة[٤] على معنى قائم بفاعلٍ أوصادرٍ عنه حقيقةً أومجازاً ، أوواقعٍ على مفعول ، وقديسمّى فِعْلًا وَحَدَثاً وحِدْثاناً ، وهو أصلُ الفعل لافرعُه خلافاً للكوفيّين ، وكذا الصّفةُ ، خلافاً لبعض أصحابنا ، ويُنصَب بمثله أوبفَرعه[٥] أو بقائم مَقام أحدهما ، فإن ساوَى معناه معنى عامِلِه فهو لمجرّدِ التوكيد ، ويسمّى مبهَماً ، ولايثنّى ولايُجمعَ ، وإن زاد عليه فهو لبيان النوع أو العدد ، ويسمّى مختصًّا ومؤقتاً [٦] ، ويثنّى ويُجمَع ؛ ويقوم [٧] مقامَ المؤكّد مصدرٌ مرادفٌ ، واسم مصدر غيرُ عَلَم ، ومقامَ المبيّن نوعٌ أووصفٌ أو هيئةٌ أو آلةٌ أوكُلٌّ أو بعضٌ أو ضميرٌ أو اسمُ إشارة أو وقتٌ أو « ما » الاستفهاميّة أو الشرطيّة .

---

(١) فى (م) : باب المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً ...

(٢) سقطت من (د) ، وفى (شم) : من مصدر وما جرى مجراه .

(٣، ٤) سقطتا من (م) .

(٥) فى (د، س، م، ح) : أو فرعه ، وفى (شع) : وفرعه ثم شرحه بقوله : وهو الفعل نحو : ضربت ضرباً ، «وما بدلوا تبديلاً» ، واسم الفاعل نحو : أنا ضارب ضرباً ، «والذاريات ذرواً» واسم المفعول نحو : زيد مضروب ضرباً .

(٦) وهذا هو القسم الثانى من قسمى المصدر ، والأول هو المبهم .

(٧) فى (شع) : ويقام .

ويُحذَف[1] عاملُ المَصدرِ :

جوازًا [2] لقرينةٍ لفظيّةٍ أَومعنويّة .

ووجوباً لكونه بدَلًا من اللَّفظ بفعلٍ مهمَل، أَولكونه بدَلًا من اللَّفظ بفعل مستعملٍ فى طلبٍ ، أَو خبر إنشائىٍّ ، أَوغير إنشائىّ ، أَو فى توبيخٍ مع استفهام ، ودونه للنَّفس أَو لمخاطَب أَوغائب فى حكمٍ حاضرٍ . أَولكونه تفصيلَ عاقبةِ طلب أَو خبر، أَونائباً عن خبر اسم عَيْن بتكرير أَوحصر ، أَو مؤكِّدَ جملةٍ ناصّةٍ على معناه وهو مؤكِّدُ نفسِهِ ، أَو صائرة به نصًّا وهو مؤكِّدُ غيرِه ، والأَصحّ منع تقديمهما. ومن الملتزم إضمارُ ناصبه المشبَّه به ، مشعِراً بحدوثٍ بعد جملةٍ حاوية فِعْلَه وفاعِلَه معنى دونَ لفظ ، ولا صلاحيةَ للعمل فيه ، وإتباعُه جائزٌ ، وإن وقعت صِفَتُه موقعَه فإتباعُها أَولَى من نصبها ، وكذا التَّالى جملةً خاليةً ممّا هو له . وقد يُرفَع مبتدأً المفيدُ طلباً ، وخبراً المكرَّرُ والمحصورُ والمؤكِّدُ نفسَه والمفيدُ خبرًا إنشائيًّا وغيرَ إنشائىٍّ .

(فصل)[3] : المجعولُ بدلًا من اللَّفظِ بفعلٍ مهمَلٍ[4]

---

(١) فى (س) : وقد يحذف .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) موضع الفصل غير واضح فى (د) ، وأشار فى هامش (ح) بعد أن أثبته إلى أن هذا الفصل لم يثبت ولم يشرحه المصنف ،وقد سقط من الشروح الثلاثة للمصنف وابن عقيل والدمامينى من أول الفصل إلى أول الفقرة التالية منه : وقد ينوب عن المصدر ، وثبت فى بقية النسخ .

(٤) هو ما أشار إليه فى الفصل السابق .

مفردٌ كدَفْراً [1] ، وجائزُ الإفراد والإضافةِ كَويْلَهُ ، ومضافٌ غير مثنًّى كبَلْهَ الشيءِ ويَهْله ، ومثنًّى كلبّيْك ، وليس كَلَدَى لبقاءِ يائه مضافاً إلى الظّاهر ، خلافاً ليونس ، وربمّا أُفرِدَ[2] مبنيًّا على الكسر . وقد ينوب عن المصدرِ اللّازم إضمارُ ناصبِه صفاتٌ ك : عائذا بك ، وهنيئاً لك ، وأَقائماً وقد قعَدَ الناسُ ، وأَقاعداً وقد سارَ الرَّكْب ، وقائماً قد علم اللهُ وقد قعدَ النَّاسُ ، وأَسماءُ أَعيانٍ ك : تُرْبًا وجَنْدَلًا ، وفاهَا لِفيكَ ، وأَ أعورَ وذا نَاب . والأَصحُّ كونُ الأَسماءِ مفعولاتٍ [3] ، والصّفاتِ أَحوالًا .

(١) فى القاموس : الدفر الدفع فى الصدر .

(٢) فى (د) : وربما أضيف إلى ضمير غائب أو أفرد .

(٣) زاد فى (د) : والأصح كون الأسماء والمصادر التى لا أفعال لها مفعولا بها .

٢٤ ـ بابُ المفعول له

وهو المصدرُ المعلَّلُ به حَدَثٌ شاركَه فى الوقتِ ظاهراً أَو مقدَّراً والفاعل تحقيقاً أَوتقديراً . وينصِبُه مُفْهِمُ الحَدَث[1] نصبَ المفعول به المصاحِب فى الأَصلِ حرْفَ جرٍّ ، لانصبَ نوع المصدر ، خلافاً لبعضهم[2] ؛ وإِن تغايَرَ الوقت أَو الفاعلُ أَو عدِمت المصدريَّة جُرَّ باللَّام أَوما فى معناها . وجَرُّ المستوفِى لشُروطِ النَّصبِ مقروناً بـ « ال » أَكثرُ من نصبه ، والمجرّدُ بالعكس . ويستوى الأَمران فى المضافِ ؛ ومنهم من لايشترطُ اتِّحادَ الفاعل .

(١) زاد فى (س) فقط بعد الحدث : ظاهراً أو مقدراً . ومفهم الحدث كالمصدر نحو : يعجبنى ضربك ابنك تأديباً ، وفرعه نحو : ضربت أو أنا ضارب ابنى تأديباً .

(٢) فى (س) : خلافاً للزجاج ، وفى (شع) : هو بعض المتأخرين ، وينسب أيضاً إلى الزجاج .

٢٥ - باب المفعولِ المسمَّى ظرفاً ومفعولًا فيه

وهو ما ضُمِّن - من اسم وقتٍ أومكانٍ - معنى «فى» باطرادٍ لواقعٍ فيه مذكورٍ أو مقدَّرٍ ناصبٍ له ، ومُبهَمُ الزَّمانِ ومختصُّه لذلك صالحٌ ، فإن جاز أن يُخبَر عنه أو يُجَرّ بغير «مِنْ» فمتصرّف ، وإلَّا فغيرُ متصرّفٍ ، وكلاهما منصرف وغير منصرف .

فالمتصرِّف المنصرف كحِينٍ ووَقتٍ ، والَّذى لايتصرَّف ولا يَنصرف ما عُيِّنَ من سحر مجـرَّدًا ، والَّذى يتصرف ولا ينصرف كغُدْوة وبُكْرة عَلَميْنِ ، والَّذى ينصرف ولايتصرّف بُعَيْداتُ بَيْنَ ، وما عُيِّن من ضُحاً وضَحْوةٍ وبَكَرٍ[1] وسحيرٍ وصباح ، ومساءٍ ، ونهار ، وليل ، وعَتَمَةٍ ، وعشاءٍ ، وعشيّة ، وربَّما مُنعت الصّرفَ والتَّصرّف[2] .

وأُلحِق بالممنوع التصرّف ما لم يُضَفْ من مركَّب الأَحيانِ كصباحَ مساءَ[3] ويومَ يومَ ، وألحق غيرُ خَثْعَم «ذا» و«ذات» مضافَين إلى زمان ، واستَقبح الجميع التصرّف فى صفةٍ[4] حينٍ عَرَض قيامُها مَقَامه ولم تُوصَف ، ومَظروفُ

(١) فى (س) بكرة بالتاء ، وفى بقية النسخ «بكر» بدون تاء ، وزن سحر بمعنى بكرة .
(٢) يعنى عشية بلاتنوين للعلمية الجنسية والتأنيث .
(٣) فى (س) : كصباح ومساء ..
(٤) فى (د) : فى صفته .

ما يصلح [1] جواباً لـ « كم » واقعٌ فى جميعه تعميماً أَو تقسيطاً ، وكذا مظروفُ [2] ما يَصلح جواباً لـ « مَتى » إن كان آسم شهرٍ غيرَ [3] مضافٍ إليه شهر ، وكذا مظروفُ الأَبدِ والدَّهرِ واللّيلِ والنَّهارِ مقرونةً بالأَلف واللَّام ، وقد يُقصَد التكثيرُ [4] مبالغةً فيعامَلُ المنقطعُ معاملةَ المتَّصلِ ، وما سوى ما ذُكِر من جواب « متى » فجائزٌ [5] فيه التَّعميمُ والتبعيضُ إنْ صَلح المظروفُ لهما .

(فصل) [6] : وفى الظُّروف ظروفٌ مبنيَّةٌ لا لتركيبٍ ؛ فمنها « إذْ » للوقتِ الماضى لازمَة الظرفيّة إلَّا أَن يُضافَ [7] إليها زمانٌ أَو تقعَ مفعولا بها ، وتلزمها الإضافة إلى جملة وإن عُلِمتْ حذفتْ وعُوِّض منها [8] تنوين ، وكُسِرت الذَّال لالتقاءِ الساكنَين لا للجرّ ، خلافاً للأَخفش ، [9] ويَقبحُ

---

(١) فى (م) : مالم يصلح .

(٢) فى (م) : وكذا ما يصلح بسقوط « مظروف » ، وقد سقط هذا من (س) إلى : مضاف إليه شهر .

(٣) فى (م) : عين مضاف .

(٤) فى (شع) : وقد يقصد التعميم .

(٥) فى (شع) : فصالح فيه التعميم .

(٦) فى (ب) : « باب » بدلا من « فصل »

(٧) فى (شع) : أضيف .

(٨) سقطت من (ح) .

(٩) زاد فى (س) بعد الأخفش : وقد تفتح .

أَن يليَها اسمٌ بعدَه فعلٌ ماض ، وتجيءُ حرفاً[1] للتّعليل[2] وللمفاجأَة[3] ، وليست حينئذ ظرف مكانٍ ولا زائدةً ، خلافاً لبعضهم[4] ، وتركُها بعد « بَيْنَا » و« بَيْنَما » أَقيسُ من ذكرها . وكلاهما عربىٌّ ، ويلزم « بينا »[5] و « بينما » الظَّرفيَّة الزمانيّة ، والإِضافةَ إِلى جملةٍ ، وقد تضاف « بينما » إِلى مصدر .

ومنها[6] « إِذَا » للوقت المستقبَلِ مضمَّنةً[7] معنى الشرطِ غالباً[8] ، لكنَّها لما تُيُقِّن كونه أَورجِّح ـ بخلاف « إِنْ » ـ فلذا لَمْ تَجزمْ غالباً إِلَّا فى شعرٍ ، وربمّا وقعتْ موقع « إِذْ » و « إِذْ » موقعها ، وتضاف أَبداً إِلى جملة مصدَّرة بفعل ظاهر أَو مقدَّرٍ

(١) فى (شع) : وتجىء للتعليل .
(٢) وفى هذا خلاف مفصل بالشروح ، واستدل المصنف بقوله تعالى :
« وإذ اعتزلتموهم » ، « وإذ لم يهتدوا به » وبقول الشاعر :
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
وقال : إن سيبويه أشار إليه .
(٣) فى (س ، د) : والمفاجأة .
(٤) أشار فى (شع) إلى أن هذه العبارة سقطت من بعض النسخ ، وأن اختيار شيخه أبى حيان أنها للمفاجأة باقية على ظرفيتها الزمانية ، وكونها للمكان حكاه السيرافى عن بعضهم ، ويحكى عن أبى عبيدة . وقال المصنف فى الشرح : المختار عندى الحكم بحرفيتها ، وإلى ذلك ذهب الأستاذ أبو على الشلوبين .
(٥) فى (ح) : ويلزم بينما وبينا .
(٦) هذا موضع فصل فى (م وفى شع) : ؛ وفى (ص) وضع الفصل بين السطور .
(٧) فى (س) : متضمنة .
(٨) وقد تخلو من تضمين معنى الشرط فتكون لمجرد الظرفية فى المستقبل نحو :
« والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى » .

قبل اسم يليه فعلٌ ، وقد تُغنى ابتدائيةُ اسمٍ بعدها عن تقدير فِعلٍ ، وفاقاً للأخفش[1] ، وقد تُفارقها الظرفيّة مفعولًا بها ، أومجرورةً بحتّى ، أومبتدأةً[2] . وتدلُّ على المفاجأة حرفاً لاظرفَ زمان ، خلافاً للزجاج ، ولاظرفَ مكانٍ ، خلافاً للمبرِّد ، ولا يليها فى المفاجأةِ إلا جملةٌ اسمية ، وقد تقع بعد « بينا » و « بينما ».

ومنها « مذْ » و « مُنْذُ » وهى الأَصل ، وقد تُكسر ميمهما[3] ، ويضافان إلى جملة مصرَّح بجزءيها ، أو محذوف فعلها ، بشرطِ كون الفاعل وقتاً يجاب به « متى » أو « كم » ، وقد يجرَّان الوقت ، أو مايستفهم به عنه حرفين بمعنى « مِنْ » إن صلح جواباً لـ « متى » ، وإلا فبمعنى « فى » ، أو بمعنى « من » و « إلى » معاً ، وقد يغنى عن جواب « متى » فى الحالَين مصدرٌ معيّنٌ[4] الزمانِ ، أو أَنَّ وصِلتُها ، وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين خلافاً للبصريّين ، وسكون ذال « مذْ » قبل متحرِّكٍ أَعرَفُ من ضمِّها ، وضمُّها قبل ساكنٍ أَعرَفُ من كسرها .

---

(١) فى (شع) : خلافا للأخفش : ثم فسره بعد ذلك بما يفيد الوفاق ، حيث قال : فيجوز عنده : إذا زيد قائم فقم . واستدل على ذلك بقول الشاعر .

إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع

(٢) فى (ص) : أو مبتدأ . وهو قول ابن جنى فى المحتسب فى قوله تعالى : « إذا وقعت الواقعة » فى قراءة من نصب : « خافضة رافعة » ووافقه المصنف .

وقال ابن عقيل : هو غير متعين ، إذ يجوز بقاؤها على ظرفيتها ، والجواب : « فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة » .

(٣) فى (د، س، ص) : ميمها .

(٤) فى (م) : تعين للزمان .

ومنها « الآن » لوقتٍ حضرَ جميعُه أو بعضه ، وظرفيّته غالبةٌ لا لازمةٌ ، وبنى لتضمُّنِ معنى الإشارةِ ، أولشبه الحرفِ فى ملازمةِ لفظٍ واحدٍ ، وقد يُعرَب على رأى ، وليس منقولًا من فعل ، خلافاً للفراءِ .

ومنها « قطُّ » للوقت الماضى عموماً ، ويقابله عَوْضُ ، ويختصّان بالنّفى ، وربّما استعمل « قطُّ » دونه لفظاً ومعنى ، أو لفظاً لامعنى ، وقد ترد « عَوْضُ » للمضىّ ، وقد يُضاف إلى العائضين أو يضافُ إليه فيُعرَب ، ويقال قَطُّ وقُطُّ وقَطُ وقَطْ ، وعَوْضُ وعَوْضِ .

ومنها « أمسِ » ، مبنياً على الكسر بلا استثناءٍ عند الحجازيّين ، وباستثناءِ المرفوع ممنوعَ الصرف عند التميميّين ، ومنهم من يَجعَل كالمرفوع غيره . وليس بناؤُه على الفتح لغةً خلافاً للزّجّاجىّ (١) ، فإن نُكّر أو كُسّر (٢) أو صُغّر (٣) أو أُضيفَ أو قارَنَ الألفَ واللّام أُعرِب باتّفاق (٤) ، وربّما بنِيَ المقارِنُ لهما (٥) .

---

(١) فى (م) : للزجاج . وقال ابن‌عقيل فى الشرح : وحكاه ابن عصفور عن الزجاج أيضاً ، وقال ابن الباذش : خرج الزجاجى عن إجماع النحاة بقوله : ومن العرب من يبنيه على الفتح .

(٢ ، ٣) سقطتا من (م ، ح ، شع) .

(٤) وذكر فى (شع) بعد التمثيل لتنكيره بنحو : كل غد صائر أمساً ، ومضى أمسنا ، والأمس المبارك ، وكذا إذا ثنى أو جمع كأمسين وأموس وأوامس وأماسى ، وكذا إذا صغر كأميس ، كما ذكر المبرد والفارسى وابن الدهان والمصنف ، ونص سيبويه على أن « أمس » لا يصغر كغد .

(٥) أى المقارن للألف واللام ، كقول الشاعر :

وإنى وقفت اليوم والأمس قبله ... ببابك حتى كادت الشمس تغرب

(فصل) : الصالحُ للظرفيّةِ القياسيّةِ من أَسماءِ الأَمكنةِ ما دلَّ على مقدَّر [1] أَو مسمًّى إضافى محضٍ ، أَو جارٍ باطِّراد مجرَى [2] ما هو كذلك ، فإن جِئَ بغير ذلك لظرفيّةٍ لازَمَه [3] غالباً لفظُ «فى» أَوما فى معناها ؛ ما لم يكن كَمقعَدٍ فى الاشتقاق من اسم الواقع فيه ، فيُلحَق بالظُّروف ؛ قياساً إن عملَ فيه أَصلُه أَو مشاركٌ له فى الفرعيّة ، وسماعاً إنْ دَلَّ على قُرب أَو بُعد نحو : هو مِنِّى منزلةَ الشَّغاف ، ومناطَ الثُّرَيّا .

(فصل) : من الظروف المكانيّةِ كثيرُ التصرّفِ كـ«مكان» لابمعنى بدل ، ويمينٍ ، وشِمال ، وذاتِ اليمينِ ، وذاتِ الشمال ، ومتوسِّطُ التصرّف كغير «فوق» و«تحت» منأَسماءِ الجهات [4] و«بينَ» مجرّدًا [5] . ونادر التصرّف كـ«حيْثُ» و«وسْطَ» و«دونَ» ، لا بمعنى ردىءٍ ، وعادِمُ التصرّف «كفوق» و«تحت» و«عند» و«لدُنْ» و«مع» «وبينَ بينَ» دون إضافة و«حَوالَ» و«حَوْلَ» و«حَوالَىْ» و«حَوْلَى» و«أَحوالَ» ، و«هُنا» وأَخواته و«بدلَ» لا بمعنى بديل ، وما رادفه من مكان .

---

(١) فى (س،م) : مقدار . وأشار فى (شع) إلى هذه المخالفة وقال : وهما متقاربان .

(٢) فى (د) : جرى .

(٣) فى (م،شع) : لازمة .

(٤) وهو أمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وأعلى .

(٥) فى (م) : مجرد — والمقصود تجرده من الألف وما .

فـ«حيثُ» مبنيَّة على الضَّمّ ، وقد تُفتح أَو تُكسَر ، وقد تَخلُفُ ياءَها [1] واوٌ ، وإعرابُها لغةٌ فقْعسيَّةٌ ، وندرتْ[2] إضافتُها إلى مفرَد ، وعدمُ إضافتِها لفظاً أَندَرُ وقد يرادُ بها الحِين عند الأَخفش .

و «عِنْد» للحضورِ أَو القربِ[3] ، حِسًّا أَو معنى ، وربَّما فُتِحتْ عينُها أَوضُمَّت .

و «لَدُنْ» لأَوّل غايةِ زمانٍ أَومكانٍ ، وقلَّما تَعدَم «مِن» ، وقد يقال « لَدَنْ ولَدِنْ ولَدْن ولُدْن ولُدُن[4] ولُدْ ولَدْ ولَدًا ولُدُن »[5] ، وإعراب اللغةِ [6] الأُولى لغةٌ [7] قيسيّةٌ . وتجبر المنقوصةُ مضافةً إلى مُضمرٍ ، ويجرّ ما يليها بالإِضافة لفظاً إن كان مفردًا وتقديرًا إنْ كان جملةً ، وإن كان «غدوةً» نُصِب أَيضاً ، وقد يُرفَع ، وليست « لدى » بمعناها بل بمعنى «عِنْدَ» ، على الأَصح ، وتعامل أَلفُها معاملةَ أَلف « إلى » و «على» ، فتَسلَم مع الظَّاهر ، وتُقلب ياءً مع المضمر غالباً .

---

(١) فى (شع) : وقد تقلب ياؤها واواً فيقال : حوث قال اللحيانى : هى لغة طيء .
(٢) فى (ح) : وندر .
(٣) فى (د، س) : أو للقرب .
(٤) سقطت من (د، س) .
(٥) قال فى (شع) : إنها فى بعض نسخ التسهيل ، وهى ثابتة فى جميع نسخ التحقيق .
وزاد بعدها فى (س) :
لت ولت بسكون التاء وضمها .
(٦) سقطت من (م) .
(٧) سقطت من (د) . والمقصود باللغة الأولى : «لدن» .

و «مع» للصحبةِ[1] اللائقةِ بالمذكورِ ، وتسكينُها قبلَ حركةٍ ، وكسرُها قبلَ سكونٍ لغةٌ ربعيّة[2] ، واسميّتُها حينئذ باقيةٌ على الأَصحّ ، وتُفرَد فتساوى جميعاً معنى ، وفتى لفظاً ، لايداً ، وفاقاً ليونسَ والأَخفشِ ، وغيرُ حاليّتِها حينئذ قليلٌ .

ويتوسّع فى الظّرف المتصرِّف فيُجَعلُ مفعولًا به مَجازاً ، ويَسُوغُ[3] حينئذ إضمارُه غير مقرون بـ«فِى» ، والإضافةُ والإسنادُ إليه ، ويَمنَع من هذا التوسُّع ـ على الأَصحِّ ـ تعدِّى الفعل إلى ثلاثة .

(١) فى (م) : المصحبة .
(٢) فى (س،م،شع) : ربيعية .
(٣) فى (س) : ويجوز .

٢٦ — باب المفعول معه

وهو الاسم التالى واوًا تجعلهُ بنفسها فى المعنى كمجرورِ « مَعَ » وفى اللَّفظ كمنصوب معدًّى بالهمزة [(١)] ، وانتصابه بما عمل فى السابق [(٢)] مِن فعلٍ أوعاملٍ عملَه ، لابمضمَر بعد الواو ، خلافاً للزَّجّاج ، ولابها ، خلافاً للجُرجانى ، ولا بالخلاف ، خلافاً للكوفيّين ، وقد تقع هذه الواو قبل ما لا يصحّ [(٣)] عطفُه ، خلافاً لابن جنى ، ولايقدَّم [(٤)] المفعولُ معه على عامل المصاحب باتفاق ، ولا عليه خلافاً لابن جِنّى . ويجب العطف فى نحو : أنتَ ورأيُك ، وأنت أعلَم ومالُك ، والنصب عند الأكثرِ فى نحو : مالك وزيدًا ، وما شأنك وعمراً ، والنصبُ فى هذين ونحوهما بـ « كان » مضمَرةً قبل الجارِّ ، أو بمصدر « لابَس » منوياً بعد الواو ، لا بلابس [(٥)] ، خلافاً للسّيرافىّ وابن خروف ، فإن كان المجرور ظاهرًا رجح العطف ، وربّما نُصِب بفعل مقدَّر بعد « ما » أو « كيف » أو زمنٍ مضافٍ ، أوقبل خبرٍ ظاهرٍ فى نحو : ما أنت

---

(١) فى (د) : معدى الهمزة

(٢) فى بعض النسخ : فى الاسم السابق .

(٣) فى (ح ، م) : ما لا يصلح .

(٤) فى (م) : ولا يتقدم .

(٥) فى (د) : لا بتلابس ، وفى (س) : لا تلابس .

والسّيرَ ، وكيف أَنت وقَصْعةً ، وأَزمانَ قومى والجماعة. . ، وأَنا وإِياه فى لحاف .

ويترجح العطف إن كان بلا تكلُّف ولا مانع ولاموهنٍ ، فإِن خيف به فَواتُ ما يَضرُّ فواتُه رجح النَّصب على المعيّة ، فإِن لم يَلِقِ الفعلُ بتالى الواو جاز النصبُ على المعيّةِ وعلى إِضمار الفعل اللّائق إن حَسُن «معَ » موضعَ الواو ، وإِلَّا تعيّن الإِضمارُ والنصبُ فى نحو : حَسْبُكَ وزيدًا درهمٌ ، بـ«يحسب» منويًّا ، وبعدَ «ويْلَه» و«ويْلاً له» بناصب[1] المصدر، وبعد «ويلٌ له» بـ«أُلزِمَ» مضمَراً ، وفى : «رأسَه والحائطَ» و«امرأً ونفسَه»[2] ، و«شأنَك والحجَّ» ، على المعيّة أَو العطف بعد إِضمار «دع» فى الأَوّل والثانى ،و «عليك» فى الثالث ، ونحو : هذا لك وأَباك ، ممنوع فى الاختيار . وفى كون هذا الباب مَقيسًا خلافٌ ، ولِمَا بعد المفعول معه من خبر ماقبلَه أَو حالِه ماله متقدِّماً[3] ، وقد يعطَى حُكمَ مابعد المعطوفِ ، خلافاً لابن كيسان .

(١) فى (م) : ناصب .

(٢) فى (م) : وامرؤ

(٣) فيقال : كان زيد وعمرا متفقاً ، وجاء البرد والطيالسة شديداً ، كما يقال : كان زيد متفقاً وعمرا ، وجاء البرد شديداً والطيالسة .

٢٧ — باب المستثنَى

وهو المُخْرَجُ تحقيقاً أَو تقديرًا من مذكورٍ أَو متروكٍ بـ «إلَّا» أَو ما بمعناها [١] بشرط الفائدة ، فإن كان بعضَ المستثنَى منه حقيقةً فمتَّصلٌ ، وإلَّا فمنقطعٌ مقدَّرُ الوقوع بعدَ «لٰكِنْ» عند البصريّين ، وبعد «سوى» ، عند الكوفيّين ، وله بعد «إلَّا» من الإعراب إن تُرك المستثنى منه وفرِّغ العاملُ له مالَه مع عدمها ، ولايفعلُ ذلك [٢] دون نَهْيٍ أَو نفيٍ صريحٍ أَو مؤوَّل ، وقد يُحذَف — على رأى — عاملُ المتروكِ ، وإن لم يُترَك المستثنى منه فللمستثنى بـ «إلَّا» النصب مطلقاً بها [٣] لا بما قبلها معدى بها ، ولا به مستقلا ، ولابأستثنى مضمرا ، ولا بـ «أَن» مقدرة بعدها ، ولا بـ «إنْ» مخفَّفة مركَّباً منها ومن لا «إلا» خلافا لزاعمي ذلك ، وفاقاً لسيبويه والمبرِّد [٤] .

فإن كان المستثنى بـ «إلَّا» متَّصلًا مؤخَّراً عن المستثنى منه المشتمل عليه نهى أَومعناه ، أَو نفى صريح ، أَو مؤوّل

---

(١) فى (د) : أوبما فى معناها .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) زاد فى (س،ص) : والجرجانى ، وقل ابن عقيل فى (شع) : والمازنى والزجاج والجرجانى أيضاً .

غيرَ مردود به كلامٌ تَضمَّن الاستثناءَ ، اختير فيه متراخياً النَّصبُ ، وغيرَ متراخ الإتباعُ إبدالًا عند البصريّين ، وعطفاً عند الكوفيّين ؛ ولا يُشترط فى جواز نصبه تعريفُ المستثنى منه ، خلافاً للفرّاءِ ، ولا فى جواز الإبدال عَدَمُ الصّلاحية للإيجاب ،خلافاً لبعض القدماءِ . وإتباع المتوسِّط بين المستثنى منه وصفته أَولَى من النصب ،خلافاً للمازنىّ فى العكس . ولا يُتْبَعُ المجرور بـ «من» و «الباءِ» الزائدتين ولا اسم «لا» الجنسيّة إلَّا باعتبار المحلِّ ، وأَجاز بنو تميمٍ [1] اتباعَ [2] المنقطع المتأَخِّر إن صحَّ إغناؤُه عن المستثنى منه وليس من تغليبِ العاقل على غيره فيخصّ [3] بأَحد وشبههِ خلافاً للمازنىّ .

وإن [4] عاد ضميرٌ قبل المستثنى بـ «إلَّا» الصالح للإتباع على المستثنى منه العامل فيه ابتداءٌ أَو أَحدُ نواسخه ، أُتبع الضميرَ جوازًا وصاحِبَه [5] اختياراً ، وفى حكمهما المضاف والمضافُ إليه فى نحو : ماجاءَ أَخو أَحد إلَّا زيدٌ ، وقد يُجعل المستثنى متبوعاً ، والمستثنى منه تابعاً ، ولا يُقدَّم دونَ شذوذٍ المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً ،بل على أَحدهما ، وماشذَّ من ذلك فلا يقاس عليه خلافاً للكسائىّ .

---

(١) فى (د) : التميميون .
(٢) فى (س) : انقطاع .
(٣) فى (م) فيخصص ، وفى (شع) : فيختص .
(٤) فى (م) : فان .
(٥) فى (س) : أو صاحبه .

(فصل) : لا يُستثنى بأداةٍ واحدة دون عطف شيئان[1] ، وموهِمُ[2] ذلك بدلٌ ومعمولُ عامل مضمَر لابَدَلان خلافاً لقوم ، ولا يَمتنعُ ٱستثناءُ النِّصْفِ[3] خلافاً لبعض البصريّين ، ولا ٱستثناءُ الأَكثر وفاقاً[4] للكوفيّين ، والسابقُ بالاستثناءِ منه أَولَى من المتأَخِّر[5] عند توسُّط المستثنى[6] ، وإن[7] تأَخَّر عنهما[8] فالثانى أَولَى مطلقاً ، وإن تقدّم فالأوّل أَولى إن[9] لم يكن أَحدُهما مرفوعاً لفظاً أَو معنى ، وإن يَكُنه فهو أَولَى مطلقاً إن لم يمنع مانعٌ ، وإذا[10] أَمكن أَن يشرك[11] فى حُكم الاستثناءِ مع ما يليه غيره لم يُقتصَر عليه إن كان العاملُ واحداً ، وكذا إن كان غيرَ واحد[12] والمعمولُ واحدٌ[13] فى المعنى .

(١) فيجوز : قام القوم إلا زيداً وعمراً ، ولا يجوز : أعطيت الناس إلا عمراً الدنانير ، بل يقال : أعطيت الناس الدنانير إلا عمراً.

(٢) فى (س) وموهما .

(٣) فى (م) : النصيب .

(٤) فى (م) خلافا . وقال فى (شع) : وبه قال أبوعبيد والسيرافى ، واختاره ابن خروف والشلوبين ، ومنعه البصريون .

(٥) فى (م) : المتأخر عنه .

(٦) فى (د) : المشتق .

(٧) فى (شع) : فإن .

(٨) سقطت من (شع) .

(٩) فى (د) : وإن لم يكن .

(١٠) فى (م) : وإن أمكن .

(١١) فى (د ، شع) : يشترك .

(١٢) فى (د) : أوغير واحد .

(١٣) فى (شع) : واحدا .

(فصل) : تُكرَّر «إلَّا» بعد المستثنى بها توكيدا فيبدل ما يليها ممَّا تليه [1] إن كان مُغْنياً عنه وإلَّا عُطِفَ بالواو ، وإن كرِّرتْ لغيرِ توكيدٍ ولم يُمكن [2] استثناءُ بعض المستثنَيات من بعض شُغِل العاملُ ببعضها [3] إن كان مفرَّغا ونُصِب ما سواه ؛ وإن لم يكن مُفرَّغا فلجميعها النَّصب إن تقدّمت ، وإن تأَخَّرت فلأَحدها [4] ما له مفردًا وللبواقي النَّصب ، وحكمها فى المعنى حكمُ المستثنى الأَوّل ، وإن أَمكَن استثناءُ بعضها من بعض ٱستُثنِيَ كلٌّ من مَتْلُوّه ، وجُعِل كلُّ وَترٍ خارجاً وكلُّ شَفْعٍ داخلًا ، وما ٱجتمع فهو الحاصلُ ، وكذا الحكمُ فى نحو : له عشرةٌ إلَّا ثلاثةً إلَّا أربعةً خلافاً لمن يُخْرِجُ الأَوّل والثانى [5] ، وإن قُدِّر المستثنى الأَوّلُ صفةً لم يُعتدّ به وجُعِل الثانى أَوّلا .

(فصل) [6] : تؤوّل «إلَّا» بغير ، فيوصَف بها وبتاليها جمعٌ أَو شبهُه منكَّر أَومعرَّفٌ بأَداةٍ جنسيّة ، ولا تكون كذلك [7]

---

(١) فى (شع) ؛ مما يليه ، وقد وضحها الدماميني فى شرحه يقوله : بالتاء الفوقية ، أى : مما تليه .

(٢) فى (م) : ولم يكن .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) فى (د) : فلا حد هما .

(٥) وفى (شع) : خلافا لمن يخرج الأول من الثانى ، ووجهه بما سبق من أنه جار على القاعدة السابقة من جعل الأول خارجاً والثانى داخلا .

(٦) سقط لفظ الفصل من (ح) ودل عليه بعلامته :( ) .

(٧) فى (س) : ولا تكون إلا كذلك .

دونَ متبوعٍ [1] ، ولا حيث لايصلح الاستثناءُ ، ولايليها نعتُ ما قبلها ، وما أَوهم ذلك فحالٌ أَوصفةُ بدل محذوف ، خلافاً لبعضهم ، ويليها فى النّفى فعلٌ مضارعٌ بلا شرط ، وماضٍ [2] مسبوقٌ [3] بفعلٍ ، أَو مقرونٌ بـ « قد » ، ومعنى : أَنشُدُك [4] إلّا فعلتَ : ما أَسأَلُك إلّا فِعْلَكَ ، ولايعمل مابعد « إلّا » فيما قبلها مطلقاً ، ولا ماقبلَها فيما بعدَها إلّا أَن يكون مستثنى ، أَو مستثنى منه ، أَو تابعاً له ، وما ظُنَّ من غير الثلاثة معمولاً لما قبلها [5] قُدِّر له عاملٌ خلافاً للكسائىّ فى منصوبٍ ومخفوضٍ ، وله ولابن الأَنبارىّ فى مرفوع .

(فصل) : يُستثنى بـ « حاشا » و« عدَا » و« خلَا » [6] ، فيَجْرُرْن المستثنى أَحرفاً ويَنصبْنَه أَفعالاً ، ويتعيّن الثانى لـ « خَلَا » و« عَدَا » بعد « ما » عند غير الجرمىّ ، والتزم سيبويه فعليّة « عدا » وحرفيّةَ « حاشَا » [7] ، وإنْ وليَها مجزورٌ باللّام لم تتعيّن فعليّتُها خلافاً للمبرِّد ، بل اسميّتُها لجواز تنوينها ، وكثر فيها « حاشَ » ، وقلَّ

(١) فى (شع) : دون موصوف .
(٢) فى (شع) : أوماض .
(٣) فى (س) : مستوف .
(٤) فى (م ، شع) : أنشدك الله .
(٥) فى (د) : لما قبله .
(٦) فى (د ، س) : يستثنى بحاشا وخلا وعدا .
(٧) فى (ح) : حاشى .

«حشَا »[1] و« حاشْ»[2] ، وربمّا قيل« ماحاشَا »[3] ، وليس أُحاشى [4] مضارع « حاشَا » المستثنى بها خلافاً للمبرِّد ؛ والنصب فى ما النّساءَ وذكرَهنَّ بـ« عَدَا » مضمَرةً ، خلافاً لمن أَوّل «ما» بإِلّا .

ويستثنَى بـ« ليس » و «لا يكون » فينصبان المستثنَى خبرًا ، واسمهما[5] بعضٌ مضافٌ إلى ضمير المستثنى منه[6] لازمُ الحذف ، وكذا فاعل الأَفعال الثلاثة ، وقد يوصَفُ على رأيٍ المستثنَى منه ، منكَّرًا أَو مصحوبًا[7] بـ« أَل » الجنسية ، بـ« ليس » و« لا يكونُ » ، فيلحقُهما[8] ما يلحق الأَفعالَ الموصوفَ بها من ضمير وعلامة .

(فصل) : يستثنى بـ« غير » فتجرُّ المستثنَى معرَبةً بما له بعدَ « إلاَّ » ، ولا يجوزُ فتحُها مطلقاً لتضمُّن معنَى « إلاَّ » خلافاً للفرّاءِ ، بل قد تُفتَح فى الرفع والجرّ لإضافتها إلى مبنىّ . وٱعتبارُ المعنى فى المعطوف على ٱلمستثنى بها وبـ« إلاَّ » جائز .

---

(١) فى (ح) حشى : أى فى التى تستعمل للتنزيه

(٢) فى (م) : وحاشا

(٣) فى (ص) : ما حاشى ومنه قول الشاعر :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فإنا نحن أفضلهم فعالا

ومنع سيبويه دخول (ما) على (حاشا) (شع) .

(٤) فى (د) : يحاشى .

(٥) فى (س ، وشع) : واسمها .

(٦) والتقدير : ليس بعضهم ، ولايكون بعضهم ، وهو ما قال به ابن العلج فى البسيط .

(٧) فى (م) : أومصحوب ال .

(٨) فى (د) فيلحقها .

ويساويها فى الاستثناء المنقطع «بَيْدَ» مضافاً إلى «أَنَّ» وصلتِها . ويساويها مطلقاً «سِوَى» ، وينفرد بلزوم الإضافة لفظاً ، وبوقوعه صلةً دونَ شيءٍ قبله ، والأَصحُّ عدمُ ظرفيّته ولزومِه النّصب . وقد تضمّ سينُه [1] ، وقد تفتح فيُمَد ، وقد يقال : «ليس إلاَّ » ، و «ليس غيرُ» ، وغير ، إذا فُهم المعنى ، وقد ينوَّن ، وقد يقال : ليس غيرُه ، وغيرَه [2] ، ولم يكن غيرُه ، وغيرَه وِفاقاً للأَخفش[3] .

والمذكور بعد « لا سِيّما » منبَّهٌ [4] على أَولويّته بالحكم ، لا مستثنًى ، فإن جُرَّ فبالإضافة و «ما» زائدة ، وإن رُفع فخبر مبتدإٍ محذوف ، و «ما» بمعنى «الذى» ، وقد توصَلُ بظرفٍ أَوجملةٍ فعليَّةٍ ؛ وقد يقال: «لاسِيَما» بالتخفيف «ولاسِوَاءَما»[5] .

(١) أى مع القصر . رواه الأخفش (شع) .

(٢) فى (شع) : وليس غيره ، أى بذكر المضاف إليه والنصب والرفع على ما تقدم ، والتقدير فى الرفع : ليس غيره الجائى ، وفى النصب : ليس هو أى الجائى غيره .

(٣) فيحذف الاسم إن نصبت ، والخبر إن رفعت ، فتقول : جاءنى زيد لم يكن غيرُه أوغيرَه .

(٤) سقطت من (م) .

(٥) بالمد فى جميع النسخ ، وفى شرح المصنف (شم) : فيقال : قام القوم لاسواء ما زيد . وكلامه يقتضى جواز الرفع والجر بعدها كما فى (لاسيما) .

٢٨ — باب الحال

وهو مادلَّ على هيئةٍ وصاحبها متضمّناً ما فيه معنى « فى » غير تابع ولا عمدةً ؛ وحقُّه النصبُ ، وقد يُجَرّ بباءٍ زائدةٍ . وٱشتقاقُه وانتقالُه غالبانِ لا لازمانِ ؛ ويغنى عن ٱشتقاقِه وصفهُ ، أَو تقديرُ مضافٍ قبلَه أَو دِلالتُه على مفاعلة أَو سِعْرٍ أَو ترتيب أَو أَصالة أَو تفريع أَو تنويع أَو طورٍ واقع فيه تفضيلٌ . وجَعْلُ « فاه » حالاً [1] مِن : « كلَّمته فاه إِلى فىَّ » أَولى من أَن يكون أَصْلُه جاعلاً فاه إِلى فىَّ ، أَو مِن فِيه إِلى فىَّ ، ولا يقاس عليه خلافاً لهشام .

فصل : الحالُ واجبُ التَّنكيرِ ، وقد يجىء معرَّفاً بالأَداة أَو الإِضافة [2] ، ومنه عند الحجازيّين العدد من ثلاثة إِلى عَشرة ، مضافاً إِلى ضمير ما تقدَّم ، ويجعله التميميّون توكيدًا ، وربّما عومل بالمعاملتَين مركَّبُ العدد ، وقضّهم بقَضِيضهم . وقد يجىء المؤوّل بنكِرة عَلَما .

---

(١) فى (م ، شع) : وجعل فاه من : « كلمته فاه إلى فى » حالا أولى .

(٢) فى (م) : أوبالإضافة . ومثاله : « كلمته فاه إلى فى » ، وطلبته جهدى وطاقتى ، ورجع عوده على بدئه ، ومررت بزيد وحده .

(فصل) [1] : وإن وقع مصدرٌ موقعَ الحالِ فهو حالٌ ، لامعمولُ حالٍ محذوف [2] ، خلافاً للمبرّد والأَخفش ؛ ولا يطّرد فيما هو نوع للعامل نحو : أَتيتُه سرعةً خلافاً للمبرّد ؛ بل يُقتَصر فيه وفى غيره على السّماع ، إلاَّ فى نحو : أَنت الرجلُ عِلماً ، وهو زهيرٌ شِعرًا ، وأَما عِلماً فعالِمٌ . وتَرفَع تميمٌ المصدَر التالىَ [3] « أَما » فى التنكير جوازًا مرجوحاً ، وفى التعريف وجوبًا ، وللحجازيّين فى المعرّف رفعٌ ونصبٌ ، وهو فى النَّصبِ مفعولٌ له عند سيبويه ، وهو والمنكَّر مفعولٌ مطلق عند الأَخفشِ .

(فصل) : لا يكون صاحبُ الحالِ فى الغالب نَكِرةً ما لم يُختصَّ ، أَو يسبقْه نفىٌ أَو شِبهُه ، أَو تتقدَّم الحالُ ، أَو تكنْ جملةً مقرونةً بالواو ، أَو يكن الوصفُ به على خلافِ الأَصل ، أَو يشاركْه فيه معرفةٌ [4] . ويجوز تقديمُ الحال على صاحبه [5] ، وتأخيرُه [6] إن لم يعرِضْ [7] مانعٌ

---

(١) فى (ج ، م) : فصل ، وفى (ح) علامة الفصل دون ذكره ، وفى (س) سقط هذا كله حتى آخر الفصل .

(٢) فى (م) : للمحذوف .

(٣) فى (شع) : الثانى .

(٤) نحو : هذا رجل وعبد الله منطلقين .

(٥) فى (م) : صاحبها .

(٦) فى (م) أوتأخيره .

(٧) فى (م) : يمنع .

من التقديم كالإضافة [1] إلى صاحبه ، أو من التأخيرِ كاقترانه بـ « إلاَّ » ، على رأيٍ ، وكإضافته إلى ضمير ما لابَسَ[2] الحالَ ، وتقديمُه على صاحبه المجرور بحرف ضعيفٌ على الأَصحِّ لا ممتنعٌ ، ولايمتنع[3] تقديمُه على المرفوع والمنصوبِ خلافاً للكوفيّين فى المنصوب بالظَّاهِرِ مطلقاً ، وفى المرفوع الظاهرِ المؤخَّرِ رافعُه عن الحالِ ؛ وٱستثنَى بعضُهم من حال المنصوبِ ما كان فعلاً ، ولا يضافُ غيرُ عاملِ الحال إلى صاحِبِه إلاَّ أَن يكون المضافُ جُزءَه أَو كجزئه .

(فصل) [4] : يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلا متصرفا أَو صفة تشبهه ، ولم يكن نعتا ولا صلة « لأَل » أَوحرفٍ مصدرىّ ، ولا مصدرًا مقدَّرًا بحرفٍ مصدرىّ ، ولا مقروناً بلام الابتداءِ أَو القَسَم . ويلزم تقديمُ عامِلِها إن كان فعلاً غيرَ متصرِّف ، أَو صلةً لـ « ال » أَو حرفٍ مصدرىّ ، أَو مصدرًا مقدَّرًا بحرف مصدرىٍّ أَو مقروناً بلام الابتداءِ أَو القَسَم ، أَوجامدًا ضُمِّن معنى مشتقٍّ ، أَو أَفعلَ تفضيل ، أَو مُفهِمَ تشبيهٍ ، وٱغتُفِر توسيطُ ذى التَّفضيل بين حالين غالباً ؛

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م) .
(٢) فى (م) : يلابس .
(٣) فى (د) : ولا يمنع .
(٤) فى (ح) سقط لفظ « الفصل » ووضعت علامته .

وقد يُفعَل ذلك بذى التَّشبيه ، فإن كان الجامدُ ظرفاً أَو حرفَ جرٍّ مسبوقاً بمخبَر عنه جازَ على الأَصحّ توسيطُ الحال بقوّة إن كانت ظرفاً أَو حرفَ جرّ ، وبضعفٍ إن كانت غيرَ ذلك . ولا تلزم الحاليّة فى نحو : فيها زيدٌ قائماً فيها ، بل تترجّح على الخبريّة ، وتلزم هى فى نحو : فيك زيدٌ راغبٌ خلافاً للكوفيّين فى المسأَلتين .

(فصل) : يجوز اتحاد عامل الحال مع تعدّدها ، واتحّاد[1] صاحبها أَو تعدّده ، بجمعٍ وتفريقٍ ،ولا تكونُ لغير الأَقرب إلاَّ لمانع ، وإفرادُها بعد «إمّا» ممنوعٌ ، وبعد «لا» نادرٌ ، ويُضمَر عاملُها : جوازًا لحضور معناه أَو تقدُّمِ[2] ذكرِه فى ٱستفهام[3] أَو غيرِه ، ووجوباً إنْ جَرَت مَثَلاً ، أَو بيّنَت ٱزديادَ ثمنٍ أَو غيرِه شيئاً فشيئاً ، مقرونةً بالفاءِ أَو ثُمَّ ، أَو نابت عن خبرٍ ، أَو وقعتْ بدلاً من اللَّفظِ بالفعل فى توبيخ وغيرِه ، ويجوزُ حذف الحالِ ما لم تَنُبْ عن غيرها ، أَو يتوّقف المرادُ على ذكرِها ، وقد يَعْمَلُ فيها غيرُ عاملِ صاحبِها خلافاً لمن مَنَع .

---

(١) فى (م) : أو اتحاد .
(٢) فى (م) : أو تقديم .
(٣) فى (م) : فى الاستفهام .
ومثاله : راكباً لمن قال : كيف جئت ؟ أى : جئت راكباً .

(فصل[1]) : يؤكَّد بالحال ما نصبَها من فعلٍ أوٱسم يشبهُه وتَخالُفُهما لفظاً أكثرُ من توافُقهما ، ويؤكَّد بها أيضاً فى بيانِ يقينٍ أو فخرٍ أو تعظيم أو تصاغرٍ أو تحقيرٍ أو وَعيد خبرُ جملة جزآها [2] معرفتان جامدان جمودًا محضاً ؛ وعاملُها « أَحقُّ » أو نحوهُ مضمَرًا بعدهما [3] ، لا الخبرُ مؤوّلاً [4] بمسمى ، خلافاً للزجّاج ، ولا المبتدأُ مضمَّناً تنبيهاً ، خلافاً لابن خروف .

(فصل) : تقع الحالُ جملةً خبرّيةً غيرَ مفتتحةٍ بدليلِ ٱستقبال مضمَّنةً ضميرَ صاحبها ، ويغنى عنه فى غير مؤكَّدة ولا مصدَّرة بمضارع مثبتٍ عارٍ من «قد» أو منفىّ بـ«لا» أو «ما» أو بماضى اللَّفظ تالٍ لـ« إلا » أو متلوٍّ بـ« أو »[5] «واوٌ» تسمىّ واوَ الحال وواوَ الابتداءِ ، وقد تُجاءُ [6] مع الضَّمير فى العاريَة من التصدير [7] المذكورِ ، وٱجتماعهما فى الاسمية والمصّدرة بـ«لَيس» أكثر من ٱنفراد الضَّمير .

---

(١) سقط لفظ الفصل من(ح) ووضعت علامته : ( )
(٢) فى (هـ) : خبراها .
(٣) أى بعد المبتدإ والخبر لأن الدال عليه هو الجملة فلا يقدر إلا بعد تمامها .
(٤) فى(د) : المؤول .
(٥) فى (م) : بالواو .
ومثاله أن يمتنع مثل : اضرب زيداً وذهب عمرو أومكث .
(٦) فى (د) : وقد يجاء بها .
(٧) فى (د) : من الضمير المذكور .

وقد تخلو منهما [١] الاسمية عند ظهور الملابَسة [٢] ، وقد تصحب الواوُ المضارع المثبتَ عارياً من «قد» ، أَو المنفىَّ بـ«لا» ، فيجعل على الأَصحّ خبرَ مبتداٍ مقدَّر ، وثبوت «قد» قبل الماضى غيرِ التالى لـ«إلاَّ» والمتلوّ بـ«أَو» [٣] أَكثرُ من تركها إن وجد الضمير [٤] ، وانفراد الواوِ حينئذ أَقلُّ من انفراد قد ، وإنْ عُدِم الضمير لزِمتَا .

(فصل) : لا محلَّ إعرابٍ للجملة المفسِّرة ، وهى الكاشفةُ حقيقةَ ما تليه [٥] ممّا يفتقر إلى ذلك ، ولا للاعتراضيّة ، وهى المفيدةُ تقويةً بين جزءَىْ صِلة أَو إسنادٍ أَو مجازاة أَو نحوِ ذلك ، ويميّزها من الحالية امتناع قيام مفرد مقامَها ، وجوازُ اقترانِها بالفاءِ ، و«لن» ، وحرفِ تَنْفيس ، وكونُها طلبيّةً ، وقد تعترضُ جملتان خلافاً لأَبى علىٍّ

---

(١) فى (م) : منها .

(٢) فتقع حالا بدون واو ولاضمير ، نحو : مررت بالبرّ ، قفيز بدرهم أى منه ، فيستغنى بنية الضمير عن الواو .

(٣) فى (م) بالواو .

(٤) فثبوتها نحو: «وقد كان فريق منهم» ،«الآن وقد عصيت»،وتركها نحو : «وجاءوا أباهم عشاء يبكون : قالوا» ، «أوجاءوكم حصرت صدورهم» .

(٥) فى (م ، شع) : تلته :

٢٩ — باب التمييز

وهو ما فيه معنى «مِنْ» الجنسيّة من نَكِرة منصوبة فَضْلةٍ غيرِ تابع ، ويميّز إمّا جملةً وستُبيَّن ، وإمّا مفرَدًا عَدَدًا ، أَو مُفْهِمَ مِقْدار ، أَو مِثْليّةٍ أَو غَيْريّه أَو تعجّبٍ بالنصّ على جنس المراد بعد تمامٍ بإِضافةٍ أَو تنوينٍ ، أَو نونِ تثنيةٍ ، أَو جمع أَو شبهه . وينصبه مميَّزُهُ لشَبَهه بالفعلِ أَو شبهِه ، ويَجُرُّه بالإِضافة إنْ حذف ما به التَّمامُ[1] ، ولا يحذفُ[2] إلا أَن يكونَ تنويناً ظاهرًا فى غير «ممتلئ ماءً» ونحوِه ، أَو مقدرًا فى غير «مَلآنَ ماءً» ، و «أَحدَ عشَرَ دِرْهماً» ، و«أَنا أَكثرُ مالاً» ونحوِهنّ ، أَو يكون نونَ تثنيةٍ ، أَو جمعَ تصحيح ، أَو مضافاً إليه صالحاً لقيام التمييز مقامه فى غير «ممتلئَيْن أَو ممتلئِينَ غضباً» ، وتجب إضافةُ مُفْهم المقدار إن كان فى الثانى معنى اللاَّم ، وكذا إضافةُ بعض[3] لم تُغيَّر تسميتُه بالتبعيض فإن تغيّرتْ به رُجِّحت الإِضافةُ والجرُّ على التنوين والنَّصب ، وكونُ المنصوبِ حينئذ تمييزًا أَولى من كونه حالاً وفاقاً

---

(١) ومابه التمام هو المضاف إليه والتنوين، ونون التثنية ، ونون الجمع ، ونون شبيه الجمع.
(٢) فى (د) : ولا يحذف غالباً.
(٣) فى (م) : بعض مالم يتغير .

لأَبي العبّاس ؛ ويجوز إظهار «مِنْ» مع ما ذُكر فى هذا الفصل إن لم يميِّزْ عددًا ولم يكن فاعلَ المعنى .

(فصل) : مميِّز الجملةِ منصوبٌ منها بفعلٍ يُقدَّر[1] غالباً إسنادهُ إليه مضافاً إلى الأوّل ، فإن صحّ الإخبار به عن الأوّل فهوَ لَه أو لمُلابسِه المقدَّر ، وإنْ دلَّ الثانى على هيئة وعُنِيَ به الأوّلُ جاز كونُه حالاً ، والأَجوَد استعمالُ «مِنْ» معه عند قصد التَّمييز ، ولمميِّز الجملة من مطابقةِ[2] ما قبله إن اتَّحدا معنىً ما له خبرًا ، وكذا إن لم يتَّحدا ، ولم يلزم إفرادُ لفظ[3] المميِّز لإفراد معناه ، أَو كونه مصدرًا لم يُقصَد اختلافُ أنواعه ، وإفرادُ المبايِن بعد جمعٍ إن لم يوقِعْ فى محذورٍ أَولَى .

ويَعرِض لمميِّز الجملة تعريفهُ لفظاً فيقدَّرُ تنكيرُه[4] أَو يؤوَّلُ ناصبُه بمتعدٍّ بنفسِه ، أَو بحرفِ جرٍّ محذوفٍ ، أَو يُنصَبُ على التَّشبيه بِالمفعولِ به لا على التمييزِ محكوماً بتعريفه ، خلافاً للكوفيّين . ولا يمنع تقديمُ المميِّز[5] على عاملِه إن كان فعلاً متصرّفاً ، وِفاقاً للكسائىِّ والمازنىّ[6] والمبرِّد ، ويُمنَع إن لم يَكُنْهُ بإجماعٍ ، وقد يستباح فى الضرورة .

(١) فى (م) : مقدر .
(٢) فى (م) : المطابقة .
(٣) سقطت من (د) .
(٤) فى (س) : يقدر بنكرة بدلا من « تنكيره » وسقط ما بعدهذا إلى قوله « بالمفعول » .
(٥) فى (س ، وم) : التمييز .
(٦) فى (ح) : والمبرد والمازنى .

٣٠ — باب العدد

مفسِّر ما بين عشرة ومائة واحدٌ منصوبٌ على التَّمييز [١] ، ويضاف غيرُه إلى مفسِّره مجموعاً مع ما بين اثنين وأَحدَ عشر ، ما لم يكن مائةً فيُفرَد غالباً ، ومفردًا مع مائةٍ فصاعدًا ، وقد يُجمَع معها وقد يُفرَد تمييزًا ، وربّما قيل [٢] عِشْرُو درهمٍ ، وأَربَعُو ثوبه ، وخمسةٌ أَثواباً ، ونحو ذلك ، ولا يفسَّرُ واحدٌ وٱثنان [٣] ، و « ثِنْتا حَنْظَلٍ » ضرورة . ولا يُجمَع المفسِّر جمعَ تصحيح ولا بمثالِ كثرةٍ من غير بابِ مَفَاعِلَ إن كَثُر ٱستعمال غيرهما إلاَّ قليلاً ، ولا يَسوِّغ ثلاثةَ كلابٍ ونحوَه تأَوُّله بثلاثةٍ من كذا [٤] خلافاً للمبرّد ، وإن كان المفسِّر ٱسمَ جنس أَو جمعٍ فُصلِ بـ « مِنْ » ، وإن [٥] ندر مضافاً إليه لم يُقَسْ عليه ، ويُغنِى عن تمييز العَددِ إضافتُه إلى غيرِه .

(فصل) : تُحذَفُ تاءُ الثلاثةِ وأَخواتِها إن كان واحدُ المعدودِ

---

(١) سقط من (شع) : على التمييز.

(٢) فى (س) : وقد يقال : عشرون درهم .

(٣) زاد فى (س) : لوضوحهما .

(٤) فى (د) من كلاب .

(٥) فى (د) : فإن ندر .

مؤنَّثَ ٱلمعنى حقيقةً أَو مجازًا ، أَو كان المعدودُ ٱسمَ جنس أَو جمع مؤنَّثاً ، غيرَ نائبٍ عن جمع مذكَّرٍ ، ولا مسبوق بوصفٍ يدلُّ على التَّذكيرِ ، وربّما أُوِّل مذكَّر بمؤنَّث ، ومؤنَّثٌ بمذكَّرٍ ، فجيءَ بالعدد على حَسَب التأويلِ ، وإن كان فى المذكورِ لغتان فالحذفُ والإثباتُ سِيّانِ ، وإن كان المذكورُ صفةً نابتْ عن الموصوفِ اعتُبر غالباً حالُه لا حالُها .

(فصل) : يُعطَفُ العشرون وأَخواتُه على النَّيِّفِ ، وهو إن قُصِد التعيينُ واحدٌ أَو أَحدٌ وٱثنان وثلاثة وواحدة أَو إحدى وٱثنتان وثلاثٌ إلى تسعةٍ فى التَّذكير وتِسعٍ فى التأنيثِ [1] ، وإن لم يقصد التَّعيينُ فيهما فبِضْعَةٌ وبِضْعٌ ، ويُستَعملان أَيضاً دون تَنْييف ، وتُجعَل العشرةُ معَ النيِّفِ اسماً واحدًا مبنياً على الفتح ما لم يَظهَر العاطفُ[2] .

ولتاءِ الثَّلاثةِ والتِّسعةِ وما بينهما عند عطفِ عشرين وأَخواتِها مالَها قبل النَّيِّف [3] . ولتاءِ العَشَرةِ [4] فى التركيبِ عكسُ مالها قبلَه ، ويُسكِّن شينَها فى التأنيثِ الحجازيُّون ، ويكسِرها التميميّون ، وقد تُفتَح ، وربَّما سُكِّن عين عَشَر .

---

(١) سقط من (س) من قوله : إلى تسعة إلى قوله : فبضعة .

(٢) فإن ظهر زال التركيب وأعرب الجزآن ، فيقال : عندى ثلاثة وعشرة للمذكر ، وثلاث وعشر للمؤنث ، ومنه قوله :

كأن بها البدرَ ابنُ عشرٍ وأربعٍ ... إذا هبَوَاتُ الصيف عنه تجلَّت

(٣) فى (شع) : قبل التنييف.

(٤) فى (شع) عشرة . بدون أل .

ويقال فى مذكَّر ما دون ثلاثةَ عشر : أَحد عَشر ، واثنا عَشر ، وفى مؤنَّثه : إحدى عشرة واثنتا عشرة ؛ وربّما قيل : وَحَد عَشر ، وواحِدَ عَشرة ، وواحدةَ عشرة ، وإعراب اثنا واثنتا باقٍ لوقوع ما بعدَهما موقع النُّون ، ولذلك لا يضافان بخلافِ أَخواتِهما ، وقد يجرى ما أُضيف منهما (١) مجرَى بعْلَبَكَّ أو ابن عُرس ، ولا يقاسُ على الأَولِ خلافاً للأَخفش ، ولا على الثانى ،خلافاً للفرّاءِ ، ولايجوز بإجماعٍ «ثمانيِ عشرة» إلاَّ فى الشِّعرِ ، وياءُ الثَّمانى فى التركيب مفتوحةٌ أَو ساكنةٌ ، أَو محذوفةٌ بعد كسرةٍ أَو فتحة ، وقد تُحذَفُ فى الإفراد ، ويجعل الإعرابُ فى متلوِّها ، وقد يفعلُ ذلكَ بَرباعٍ وشَناح وجَوارٍ وشِبْهها .

وقد يستعمل «أَحدٌ» استعمالَ «واحدٍ» فى غير تنييف ، وقد يغنى بعد نفيٍ أَو استفهامٍ عَنْ قوم أَو نسوةٍ ، وتعريفُه حينئذٍ نادرٌ ، ولا تستعمل إحدَى فى تنييفٍ وغيرِه دونَ إضافةٍ ؛ (٢) وقد يقالُ لما يُستعظَم ممّا لا نظيرَ له : هو أَحدُ الأَحَدِين ، وإحدى الإِحَدِ ، ويختصّ «أَحدٌ» بعد نفى محضٍ

(١) فى (ح) : منها ، وفى (شع) : إليهما .

(٢) قال فى (شع) : هكذا وقع فى نسخ التسهيل ، ولم يتعرض لهذا فى شرحه ، وصوابه :

ولاتستعمل إحدى فى غير تنييف دون إضافة ، فلا يقال : جاء إحدى : بل إحدى النساء مثلا .

أَو نهى أَو شبههما بعموم من يعقل ، لازِم [1] الإفراد والتذكير ، ولا يقع بعدَ [2] إيجابٍ يُراد به العموم خلافاً للمبرِّد ، ومثله عَريبٌ [3] ودَيّارٌ وشَفْرٌ وكَتِيع وَكرَّابٌ ودُعْوِىّ ونُمِىّ وَدارىّ ودُورِىّ وطُورِىّ وطُوئىّ [4] وطُؤْوىّ وطَأْوِىّ ودُبِّىٌّ ودِبِّيجٌ ودَبيّجٌ [5] وأَرِيمٌ وأَرمٌ ووابر ووابن وتـأْمُور وتُؤْمور [6] ، وقد يغنى عن نفى ما قبل أَحدٍ نفىُ ما بعدَه إنْ تضمَّن ضميرَه أَو ما يقومُ مَقامَه ، وقد لا يصحبُ شَفْرٌ [7] نفياً ، وقد تُضمُّ شِينُه .

(فصل) : لا يثنَّى ولا يُجمَعُ من أَسماءِ العددِ المفتقرةِ إلى تمييزٍ إلاَّ مائةٌ وأَلفٌ ؛ واْختُصَّ الأَلْفُ بالتمييز مطلقاً ، ولم يميَّز بالمائةِ إلا ثلاثٌ وإحدى عشرةَ وأَخواتُهما . وإذا قُصد تعريف العدد أُدخل حرفه عليه إن كان مفردا غير مفسر

---

(١) فى (د) : لازم التنكير والإفراد والتذكير ، وفى (س) لازم التذكير .

(٢) فى (س) : فى إيجاب .

(٣) بعد هذا فى (س) : وعين وعاينه .

(٤) فى (ح) : وطؤاى ، وقد سقطت هذه اللفظة من (شع) .

(٥) فى (د ، س) : بالذال المعجمة .

(٦) قال فى (شع) : فهذه ثنتان وعشرون كلمة .

وهذا العدد موافق لما هو محقق ، ويكون اللفظ الساقط من (شع) نقصاً من الناسخ . قال فى (شع) كلها مختصة بما سبق ذكره ، وزاد غيره ألفاظاً انتهت إلى ست عشرة لفظة . فالمجموع ثمان وثلاثون كلمة . وقال : ومن المزيد : طوارئى وطارف وأنيس . انتهى .

(٧) فى (د) : وقد لا يصحب نفياً ، بسقوط « شفر » .

أو مفَسّرا بتمييز ، وعلى الآخر إن كان مضافاً أو علماً شذوذًا لاقياساً خلافاً للكوفيّين ، وتدخل على الأَّول والثانى إن كان معطوفاً ومعطوفاً [1] عليه ، وعلى الأَّول [2] إن كان مركّباً ، وقد يدخل على جزءَيه بضَعْف ، وعليهما وعلى التمييز بقُبْحٍ .

(فصل) : حُكْمُ العَددِ المميَّز بشيئين فى التَّركيب لمذكَّرِهما مطلقاً إن وُجِدَ العقلُ ، وإلاَّ فلِسَابِقِهما بشرطِ الاتصالِ ، ولمؤنَّثِهما إن فُصلا بـ « بينَ » وعُدِم العَقْلُ ، ولسابِقهما فى الإضافةِ مطلقاً ، والمراد بـ «كُتِبَ لِعَشْرٍ [3] بين يومٍ وليلة » : عشرُ ليال وعشرةُ أَيام ، وبـ « اشتريتُ عشرةً بين عبد [4] وأَمة » خمسةُ أَعبُدٍ وخمسُ آم

(فصل) [5] : يؤرَّخ باللَّيالى لسبقها ، فيقال أَوّلَ الشهرِ : كُتب لأَوّلِ ليلة منه أَو لغُرّته أَو مُهَلِّهِ أَو مُسْتهَلِّهِ ، ثم لليلةٍ خلتْ ، ثمَّ خلَتَا ثمَّ خلَوْن إلى العَشْر [6] ، ثمّ خلَتْ إلى النصّفِ من كذا ، وهو أَجوَدُ من لخَمْس عشرةَ خلتْ أَو بقيتْ ،

---

(١) فى (ص) : أو معطوفاً عليه .

(٢) فى(د) : وعلى الثانى .

(٣) فى (م) : لعشرين .

(٤) فى(م) : اعبد .

(٥) سقط من(ب) لفظ الفصل .

(٦) فى(م) : إلى العشرة .

ثم لأَربعَ عشرةَ بقيتْ إلى عشر [1] بقينَ إلى ليلةٍ بقيتْ ، ثمَّ لآخر ليلةٍ منه أَو سلخَه أَو انسلاخَه ، ثم لآخر يوم منه أَو سلخَه أَو انسلاخَه ، وقد تَخلُف التاءَ النونُ ، وبالعكس .

(فصل) : يصاغُ [2] موازنُ فاعل من اثنين إلى عَشَرة بمعنى بعض أَصلِه فيفرَد [3] أَو يضافُ إلى أَصله ويَنصبه إن كان اثنين لا مطلقاً ، خلافاً للأَخفش [4] ، ويضاف المَصُوغ من تسعةٍ فما دونَها إلى المركَّب المصدَّر بأَصله أَو يعطفُ عليه العشرونَ وأَخواتُه أَو تركَّبُ معه العشرةُ [5] تركيبَها مع النيِّفِ مقتصرًا عليه ، أَو مضافاً إلى المركَّبِ المطابق له ، وقد يُعرَبُ الأَوّلُ مضافاً إلى الثانى مبنيًّا عند الاقتصار على ثالثِ عَشَرَ ونحوِه ، ويُستعملُ الاستعمالَ المذكورَ فى الزَّائد على عشرة الواحدُ مجعولاً حادياً وإن قُصِد بفاعل المصوغ من ثلاثةٍ إلى عَشَرة جَعْلُ الَّذى تحت أَصله معدودًا به استعمل مع المجعول استعمالَ جاعل لأَن له فعلاً ، وقد يُجاوَز

---

(١) فى (م) : إلى عشرين .

(٢) فى (ص) : يساغ .

(٣) فى(م) : فينفرد .

(٤) فى (شع) : وثعلب : ثم قال : والحاصل فى المسألة ثلاثة أقوال : وجوب الإضافة ، وهذا هوالمشهور. والثانى جواز النصب مع الإضافة فيها كلها ، وهو منقول عن الأخفش والكسائى وثعلب وقطرب . والثالث التفصيل بين ثان وباقيها وهو اختيار المصنف.

(٥) فى(م) : العشرون .

به العَشَرةُ فيقال : رابعُ ثلاثةَ عشر ، أَو رابعُ [1] عَشَرَ ثلاثةَ عَشَر ، ونحوذلك ، وفاقاً لسيبويه ، بشرط الإِضافة ، وحكم فاعل المذكور فى الأَحوال كلِّها بالنسبة إلى التَّذكير والتأنيث حكم أسم الفاعل .

(فصل) : استعمل كخمسة عشرَ ظروفٌ كيومَ يومَ ، وصباحَ مساءَ ، وبينَ بينَ ، وأَحوالٌ أَصلُها العطف كتفرَّقوا شغَرَ بَغَر [2] ، وشَذَر مَذَر [3] ، وجَذَع مَذَع ، وأَخْوَل أَخول ، وتركتُ البلاد حَيْثَ بَيْثَ [4] وهو جاري بَيْتَ بيتَ ، ولِقيتُه كفَّةً كفَّةً ، وأَخبرته صحرةً بَحْرةً [5] ، وأَحوالٌ أَصلها الإِضافةُ كبادِى بَدا ، أَوبادى بَدِى ، وأَيدِى سَبا ، وأَيادى سبا ، وقد يُجرُّ بالإِضافة الثانى من مركَّبِ الظُّروفِ ومن بَيْتَ بيت وتاليَيْه ، ويتعيّنُ ذلك للخلوِّ من الظرفيّةِ ، وقد يقال : بادِىَ بَدْءٍ ، وبادِى بَداءٍ وبدىءٍ [6] أَوبَدْءٍ [7] ، وبدْءَ ذى بَدْءٍ [8]

---

(١) فى (ح، س ، م) : ورابع .

(٢) سقطت هاتان اللفظتان من (س) .

(٣) بفتح الشين والميم ويكسرهما ومعناه : هبوا إلى كل الوجوه .

(٤) بفتح الحاء والباء وبكسرهما . أى مضيَّعة مبدَّدة .

ويقال : تركتهم حيث بيث أى متفرقين متبددين ، وكذلك حوثاً بوثاً ، وحوث بوث ، وحاثِ باثِ ، بالبناء على الكسر .

(٥) زاد بعدها فى (س ، ص) . وذكر فوقه فى (ص) كلمة « زائد » : ويزيدون : بحرة بعد بحرة فيعربون ، والمعنى : « متكشفا » .

(٦) هذه اللفظة فى (ح، س) فقط .

(٧) سقطت من (س) .

(٨) سقطت هذه العبارة من (د) .

أَو ذى بَدْءَة [١] أَو ذى بداءَة [٢] ، وقد يقال سباً بالتنّوين ، وحاثِ باثِ ، وحوثاً بوثاً ، وكَفَّةً عن كَفَّة [٣] ، وأُلحِق بهذا : وقعوا فى حَيْصَ بَيْصَ ، وحِيصَ بيصَ [٤] والخازَ بازَ .

(١) فى (د) : بدأة بهمزة على الألف .

(٢) زاد بعدها فى (س ، ص) وضرب عليها فى (ص) : أولكفة .

(٣) زاد بعدها فى (س ، ص) ونبه فى (ص) على زيادته : وقد يقال : «حوص بوص ، والخازباز ، وخازباز ، وخزباز ، وخازباء . » وهى لغات وردت فى الشروح .

(٤) ومعنى وقعوا فى حيص بيص وقعوا فى شدة ذات تأخر وتقدم ، وفى القاموس ذكر فى الخازباز عشر لغات ، ثم قال : هو ذباب يكون فى الروض ، أو هى حكاية أصواته ، وداء يأخذ فى أعناق الإبل والناس ، ونبتتان ، والسنور .

٣١ — باب كَمْ وكأَيِّن [١] وكَذَا

« كم » : اسمٌ لعَدَدٍ مبهَمٍ ، فيفتقرُ إلى مميز لا [٢] يحذفُ إلاَّ لدليلٍ [٣] ، وهو إن استَفهم بها كمميِّز عشرين وأَخواتِه ، لكنَّ فَصْلَه جائزٌ هنا فى الاختيار ، وهناك فى الاضطرار ، وإن دخل عليها حرفُ جرٍّ فجره جائزٌ بـ « من » مضمَرةٍ لا بإضافتِها إليه خلافاً لأَبى إسحاق ، ولا يكون مميِّزها جمعاً خلافاً للكوفيِّين ، وما أَوهم ذلك فحالٌ ، والمميز محذوف [٤].

وإن [٥] أُخْبر بـ « كَم » قصدًا للتَّكثير فمميِّزها كمميِّز عَشَرة [٦] أَو مائةٍ [٧] ، مجرورٌ [٨] بإضافتِها إليه لا بـ « من » محذوفةً خلافاً للفرّاءِ ، وان فُصِل نُصِب حملاً على الاستفهاميّةِ ، وربّما نصب غيرَ مفصولٍ ، وقد يُجرّ فى الشعرِ مفصولاً بظرفٍ أَوجارٍّ ومجرورٍ ، لا بجملة ولا بهما معاً .

(١) فى (م) : وكأى .
(٢) فى (م ، س ، شع) : ولا .
(٣) فى (س) : بدليل .
(٤) نحو : كم لك شهوداً ؟ وكم عليك رقباء ؟ فالتقدير : كم إنسانا لك شهودا ؟ وكم نفسا عليك رقباء ؟
(٥) فى (م) : فإن أخبر .
(٦) فيكون جمعا مجرررا نحو : كم غلمان ملكت ! !
(٧) فيكون مفردا مجرورا نحو : كم ثوب أبليت !!
(٨) فى (م ، شع) : مجروراً .

(فصل) : لزمتْ «كَمْ» التصدير ، وبُنِيتْ فى الاستفهام لتضمُّنِها معنَى حَرْفِهِ ، وفى الخبرِ [1] لشَبَهها بالاستفهاميةِ لفظاً ومعنىً ، وتقعُ فى حالتَيها مبتدأً ومفعولاً ومضافاً إليها وظرفاً ومصدرًا .

(فصل) : معنى «كأَيِّن» [2] و «كذا» كمعنى «كم» الخبريةِ ، ويقتضيان مميِّزا منصوبًا ، والأَكثر جرُّه بـ «مِنْ» بعد «كأَيِّن» ، وتنفردُ من «كذا» بلزوم التصديرِ ، وأَنها قد يُستفهَم بها ، ويقال : كَيْءٍ وكآءٍ وَكَاءٍ وكأْيٍ ، وقلَّ ورود «كذا» مفردًا أَو مكرَّرًا بلا واو ، وكُنى بعضُهم بالمفرد المميَّز بجمع [3] عن ثلاثةٍ وبابه ، وبالمفردِ المميَّز بمفردٍ عن مائةٍ وبابه ، وبالمكرَّر دون عطفٍ عن أَحَدَ عَشَرَ وبابِه ، وبالمكرر مع عطفٍ عن أَحدِ وعشرين وبابِه .

---

(١) فى (، شع) : وفى الخبرية .
(٢) فى (م) : كأى .
(٣) فى(م) : بجمع مخصوص .

وليسا باسمين فيليًا عواملَ الأَسماءِ خلافاً للفرّاءِ ، بل هما فعلان لا يتصرّفان للزومِهما إنشاءَ المدح والذَّمِّ على سبيل المُبَالَغَةِ ، وأَصلُهما فَعِل ، وقد يردان كذلك ، أَو بسكون العَيْن وفتح الفاءِ أَو كسرِها أَو بكسرِهما ، وكذلك (١) كلُّ ذى عَينٍ حَلْقيّة من « فَعِلَ » فِعْلاً أَو اسما ، وقد تُجعَل العينُ الحلقيّةُ متبوعة الفاءِ فى فعيل ، وتابعتَها فى فَعْلٍ ، وقد يُتبَع الثانى الأَوّلَ فى مثل : نَحَوٍ ومَحَموم ، وقد يقال فى «بِئْس» : «بَيْسَ» .

(فصل) (٢) : فاعل نِعْمَ وبئس فى الغالب ظاهرٌ معرَّفٌ بالأَلف واللاَّم ، أَو مضافٌ إلى المعرَّف بهما مباشِرًا أَو بواسطة ، وقد يقوم مقام ذى الأَلف واللاَّم « ما » معرفةً تامّة ، وفاقا لسيبويه والكسائىِّ ، لا موصولةً ، خلافاً للفرّاءِ والفارسىّ .

وليست بنكرةٍ مميَّزةٍ ، خلافاً للزمخشرىِّ وللفارسىِّ فى أَحد قوليه ، ولا يؤكَّدُ فاعلهما توكيدا معنويا ، وقد يوصف ، خلافا

---

(١) فى (س) : وكذا .

(٢) سقط من (ح) وأثبت علامة الفصل : ( ) .

لابن السراج والفارسيِّ ، وقد ينكَّر مفردًا ، أَو مضافاً ، ويُضمَر ممنوعَ الإتباع مفسرا بتمييزٍ مؤخَّرٍ [1] مطابق قابل « ألْ » لازمٍ غالباً ؛ وقد يرد بعد الفاعل الظاهر مؤكِّدًا وفاقاً للمبرِّد والفارسيِّ ، ولا يَمتنِع عندَهُما[2] إسنادُ «نِعمَ »و « بئس » إلى « الَّذى » الجنسيّة ، وندر نحو : نعم زيد رجلاً ، ومُرَّ بقوم نَعِموا قوما ، ونعم بهم قوما ، ونعم عبدُ الله خالدٌ ، وبئسَ عبدُ الله أَنا إن كانَ كذا ، وشهدتُ صِفِّينَ وبئستْ صِفُّون .

ويُدَلُّ على المخصوص بمفهومَى «نعم وبئس» ، أَو يذكر قبلهما معمولاً للابتداءِ أَو لبعض نواسِخِه ، أَو بعد [3] فاعلِهما مبتدأ ، أَو خبر مبتدإٍ لا يظهر ، أَو أَوّل معمولَى فعل ناسخ ، ومن حقِّه أَن يختصّ ويصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالممدوح بعد «نِعْمَ» وبالمذموم بعد «بِئْسَ» ، فإن بايَنَه أُوِّل ، وقد يُحذَف وتَخلُفه صفته [4] اسماً وفعلاً ، وقد يغنى متعلقٌ بهما ، وإن كان المخصوص مؤنَّثا جاز أَن يقال :

---

(١) فى (د) : مؤخراً .

(٢) فى (س) : عنده وعند الفارسى ، وفى (ص) ضرب على الزيادة . وصححها : « عندهما » .

(٣) فى (د ، ح) : وبعد فاعلهما .

(٤) فى (م) : صفة .

«نعمتْ» و«بئستْ» مع تذكير الفاعل. وتُلحق «ساءَ» ببئس، وبها وبنعم «فَعُل» موضوعا [1] أَو محوَّلا من فَعَلَ أَو فَعِلَ مضمَّنا تعجّبا، ويكثر ٱنجرار فاعِله بالباءِ، وٱستغناؤُه عن الأَلف واللاَّم، وإِضماره على وَفْق ما قبلَه.

(١) فى (د): مصوغا. وفى (س): مصنوعا.

ومثاله: حسن الخلق خلق الحكماء، وقبح العناد عناد المبطلين. وقوله تعالى: «كبرت كلمة تخرج من أفواههم».

٣٣ — باب حبذا

أَصل «حَبَّ» من «حبَّذا» حَبُبَ[1] أَى صار حبيباً، فأُدغم كغيرِهِ وأُلزم منعَ التصرّف وإِيلاءَ «ذا» فاعلا فى إِفراد وتذكير وغيرهِما. وليس هذا التَّركيب مزيلا فعليّة «حَبّ» فتكون[2] مع «ذا» مبتدأً خلافاً للمبرّد وابن السراج ومن وافقهما، ولا اسميّة «ذا» فيكون مع «حَبَّ» فعلا فاعلُه المخصوص، خلافاً لقوم، وتدخل عليهما[3] «لا» فتحصل موافقة «بئس» معنى، ويذكر بعدهما المخصوص بمعناهما مبتدأً مخبراً عنه بهما، أَوخبرَ مبتداٍ لايظهر، ولاتعمل فيه النَّواسخ ولايقدم، وقد يكون قبله أَو بعدَه تمييزٌ مطابق أَوحال عاملُه «حَبَّ»، وربَّما آستغنى به أَوبدليل آخر عن المخصوص. وقد تفرد «حَبَّ» فيجوز نقل ضمّة[4] عينها إِلى فائها، وكذا كلُّ فعلٍ حَلقى الفاءِ مرادٍ[5] به مدح أَوتعجّب، وقد يُجَرّ فاعل «حَبَّ» بباءٍ زائدةٍ، تشبيهاً بفاعل أَفْعِلْ تعجُّباً.

---

(١) فى (م) حبيب.
(٢) فى (م،شع): فيكون.
(٣) فى (د،س،م،شع): عليها.
(٤) فى (د): ضم عينها.
(٥) فى (د): مراداً.

٣٤ — باب التعجّب

ينصب المتعجَّب منه مفعولا[١] بموازن « أَفعَلَ » فِعْلًا لا اسما خلافاً للكوفيّين غير الكِسائىّ ، مخبراً به عن «ما» متقدّمةً بمعنى شىء ، لا استفهاميّة ، خلافاً لبعضهم ، ولاموصولةً خلافاً للأَخفش فى أَحد قولَيه . وكأَفْعَلَ «أَفْعِل»[٢] خبراً لا أَمراً ، مجرورًا بعده المتعجَّب منه بباءٍ زائدة لازمة[٣] ، وقد تفارقه إن كان «أَنْ» وصلتها ، وموضعه رفعٌ بالفاعليّة لانصب بالمفعوليّة خلافاً للفرّاءِ والزمخشرى وابن خروف . واستفيد الخبرُ من الأَمر هنا وفى جواب الشَّرط كما استُفيد الأَمر من مثبَت الخبر ، والنَّهىُ من منفيّه ، وربَّما استفيد الأَمر من الاستفهام . ولايتعجّب إلَّا من مختص ، وإذا عُلم جاز حذفُه مطلقاً ، وربَّما أُكِّد «أَفعِلْ» بالنون ، ولايؤكِّد مصدرٌ فعلَ تعجُّب ، ولا أَفعَلَ تفضيل .

(فصل)[٤] : همزة « أَفعلَ » فى التعجّب لتعدِيَة ما عدم التعدّى فى الأَصل أَو الحال ، وهمزة « أَفْعِلْ » للصّيرورة ، ويجب

---

(١) سقط لفظ «مفعولا» من (د) .

(٢) زاد بعدها فى (شع) : فى الدلالة على التعجب .

(٣) فى (د) : لا لازمة .

(٤) سقط من (ح) وثبت موضع الفصل : ( ) .

تصحيح عينيهما ، وفكّ «أَفعِلْ» المضعّف ، وشذّ تصغيرُ «أفعَلَ» مقصورًا على السمّاع خلافاً لابن كيسان فى اطّراده وقياس «أَفعِلْ» عليه ، ولايتصرّفان ، ولا يليهما غيرُ المتعجّب منه ، إن لم يتعلّق بهما ، وكذا إن تَعلّق بهما وكان غيرَ ظَرفٍ وحرفِ جرّ ، وإن كان أَحدَهما فقد يلى ، وفاقاً للفرّاءِ والجرمىّ والفارسىّ وابن خروف والشلوبين ، وقد يليهما عند ابن كيسان «لولا» الامتناعيّة ، ويُجَرّ ماتعلّق بهما من غير ماذكر بإلى إن كان فاعلا ، وإلّا فبالباءِ إن كانا مِن مُفهِمِ عِلْما أَوجَهْلا ، وباللّام إن كانَا من متعدٍّ غيرِه ، وإن كانا من متعدٍّ بحرف جرّ فبما كان يتعدّى به .

ويقال فى التعجّب من «كسا زيد الفقراءَ الثِّيابَ» ، و «ظنَّ عمروٌ بشرا صديقا» : ما أَكسَى زيدًا للفقراءِ الثِّيابَ ، وما أَظنَّ عمرًا لبشر صديقا ، وينصب الآخر بمداول عليه بأَفْعل لابه ، خلافاً للكوفيّين .

(فصل) : بناءُ هذين الفعلين (١) من فعل ثلاثى مجرّد تامّ مثبَت متصرّف قابل معناه للكثرة(٢) ، غير مبنى للمفعول ، ولا معبَّرٍ عن فاعله بأَفعل فعلاء ، وقد يُبنيَان من فعل المفعول إنْ أُمن اللَّبس ومن فِعْل أَفْعَلَ مُفْهِمَ عُسْرٍ (٣) أَو جَهْل ،

---

(١) فى (ص) : الفعل .

(٢) فى (د) : للشكرة .

(٣) فى (س) : عشر .

ومن مَزِيد فيه ، فإن كان «أَفعل» قيسَ عليه ، وفاقاً لسيبويه . وربَّما بُنيا من غير فعل ، أوفعلٍ [1] غيرِ متصرّف ، وقد يغنى فى التعجّب فعلٌ عن فعلٍ مستوفٍ للشروط ، كما يغنى فى غيره.

ويتوصّل إلى التعجّب بفعل مثبت متصرّف مصوغ للفاعل ، ذى مصدر مشهور إن لم يستوف الشّروط بإعطاءِ المصدر [2] ما للمتَعجّب منه مضافاً إليه بعد ما « أَشدَّ » أَو « أَشدِدْ » ونحوهما ، وإن لم يَعدَم الفعل إلَّا الصَّوغَ للفاعل جىءَ به صلةً لِما المصدريَّة آخذةً ما للمتعجّب منه بعد ما أَشدّ أَوأَشدد ونحوهما[3] .

(١) سقطت من (د) .

(٢) سقطت من (د) .

(٣) نحو : ما أكثر ما ضرب زيد ، وأكثر بما ضرب زيد ، وإن كان المانع النفى جعل الفعل المنفى صلة لأن نحو : ما أقبح أن لا يأمر بالمعروف ، وأقبح بأن لا يأمر ، وأجاز البغداديون : ما أحسن ما ليس يذكرك زيد ، وما أحسن مالا يزال يذكرنا زيد ، وتابعهم ابن السراج .

٣٥ - باب أَفعل التفضيل

يصاغُ للتفضيل موازن «أَفعلَ» اسماً ممّا صِيغ منه فى التعجّبِ فعلاً على نحو ماسبق من اطراد وشذوذ ونيابة أَشد وشبهِه ، وهو هنا اسم ناصبٌ مصدرَ المحوج إليه تمييزاً ، وغلب حذفُ همزةِ أَخْيَر وأَشرّ فى التفضيلِ ، ونَدرَ فى التعجُّب . ويلزمُ أَفعلَ التفضيل عارياً الإِفرادُ والتذكيرُ ، وأَن يَليَه أَو معمولَه المفضولُ [1] مجرورًا بـ «من» وقد يسبقانه ، ويلزم ذلك إن كان المفضولُ[2] اسمَ استفهامٍ ، أَو مضافاً إليه ، وقد يُفصَل بين « أَفعل » و «مِنْ» بـ «لَوْ» وما اتَّصل بها ، ولا يخلو المقرونُ بـ «من» فى غير تهكُّم من مشاركةِ المفضَّلِ فى المعنى أَو تقدير مشارَكتهِ ، وإن كان «أَفعلُ» خبراً حُذِف للعلم به المفضولُ غالباً ، ويقلُّ ذلك إن لم يكنْ خبَراً ، ولا تُصاحبُ «من» المذكورةُ غيرَ العارى إلَّا وهو مضافٌ إلى غير مُعْتَدٍّ به [3] ، أَوذو أَلف ولام زائدتين ، أَو دالٌّ على عار متعلِّقٍ[4] به «مِنْ» ، أَوشاذٌّ .

(١، ٢) فى (م) : «المفصول» بصاد مهملة .

(٣) فى (م) : متعد به .

(٤) فى (س) : يتعلق به .

(فصل) : إن قُرِن [١] أَفعلُ التفضيلِ بحرفِ التعريف ، أَو أُضيفَ إلى معرفةٍ مطلقاً له التفضيلُ ، أَومؤوّلًا بما لاتفضيلَ فيه ، طابَقَ ماهوَ له فى الإِفرادِ والتذكيرِ وفروعِهما ، وإِنْ قُيّدتْ إِضافتهُ بتضمينِ معنى [٢] « مِنْ » جاز أَن يطابَق ، وأَن يُستعمَلَ استعمالَ العارى ، ولايتعيّنُ الثانى ، خلافاً لابن السرّاج ، ولايكونُ حينئذٍ إلّا بعضَ ما أُضيفَ إِليه [٣] ، وشذَّ أَظلَمِى وأَظلَمهْ ، واستعمالُه عارياً ، دونَ « مِن » ، مجرّدًا عن معنى التفضيلِ مؤولًا باسم فاعلٍ أَو صفةٍ مشبّهةٍ مطرّدٌ عند أَبى العبّاس ، والأَصحُّ [٤] قَصْرُه على السّماع [٥] ، ولزومُ الإِفراد والتذكير فيما ورد كذلك أَكثرمن المطابقة ، ونحو : هو أَفضلُ رجلٍ ، وهى أَفضلُ امرأَة ، وهما أَفضلُ رجلين أَو امرأَتين ، وهم أَفضلُ رجالٍ ، وهنّ أَفضل نسوة [٦] ، معناه ثبوتُ المزيّة للأَوّلِ على المتفاضلين واحداً واحداً ، أَواثنين اثنَين ، أَوجماعةً جماعةً .

وإِن كان المضافُ إِليه مشتقاً جاز إِفرادُه مع كون الأَوّل

---

(١) فى (س) : إن قدر .
(٢) سقطت من (د) .
(٣) فى (شع) : ما يضاف اليه .
(٤) فى (شع) : والأفصح .
(٥) قال فى (شع) والوجه إطراده .
(٦) فى (م،شع) : نساء .

غيرَ مُفْرَد ، وأُلحِق بأَسبقَ مطلقاً أَوّلُ صفةً ، وإِن نويت إِضافَتُه بنِىَ على الضمِّ ، وربَّما أُعطىَ مع نيّتِها ماله مع وجودها ، وإِن جُرِّد عن الوصفيّة جرَى مجرَى « أَفكَل »[1] ، وأُلحق آخَرُ بأَوّلَ غيرِ المجرّدِ فيما له[2] مع الإِفراد والتذكيرِ وفروعِهما من الأَوزان ، إِلا أَن آخَرَ يطابقُ فى التَّنكيرِ والتعريفِ ما هوَ له ، ولا تليه « مِنْ » وتاليها ، ولا يضافُ بخلافِ أَوّل ، وقد تنكَّرُ « الدّنيا » و « الجُلَّى » لشَبَهِهما بالجوامد ، وأَمّا « حُسنى » و « سُوءَى » فمصدران .

(فصل) : لا يرفع أَفعلُ التّفضيلِ فى الأَعرفِ ظاهراً إِلَّا قبلَ مفضولٍ هُوَ هُو مذكورٍ أَومقدرٍ ، وبعد ضميرٍ مذكورٍ أَو مقدّرٍ مفسّرٍ بعد نفىٍ أَوشبهِه يصاحب « أَفعَلَ » ولا ينصبُ مفعولًا به ، وقد يدلُّ على ناصبه ، وإِن أُوّل بما لا تفضيلَ فيه جازَ على رأى أَن ينصِبَه ، وتتعلَّقُ به حروفُ الجرّ على نحوِ تعلُّقِها بأَفعل المتعجَّب به .

---

(١) فى (م) : أفعل .

(٢) فى (ح) : فى ماله . وفى (شع) : فيما له من الإفراد .

٣٦ - باب اسم الفاعل

وهو الصّفة الدالّة على فاعلٍ جارية[١] في التّذكيرِ والتأنيثِ على المضارع من أَفعالِها لمعناه أَومعنى الماضي ، ويوازن في الثلاثيّ المجرّدِ « فاعلًا » ، وفي غيرِه المضارعَ مكسورَ[٢] ما قبلَ الآخِرِ ، مبدوءًا بميمٍ مضمومةٍ وربّما كسِرتْ في « مُفعِل » أَوضمّت عينُه ، وربَّما ضُمّت عينُ « مُنفَعِل » مرفوعاً ، وربَّما استُغْنِي عن «فاعِل» بـ« مفْعِلٍ » وعن مُفْعَل بـ« مفعول » فيما له ثلاثيٌّ وفيما لاثلاثيّ له ؛ وعن مُفْعِل بـ« فاعِلٍ » ونحوِه أَو بـ« مُفعَل » وعن فاعل بمُفعِلٍ أَو مِفعَلٍ ؛ وربّما خَلَفَ فاعلٌ مفعولًا ، ومفعولٌ فاعلًا .

(فصل) : يَعمَل اسمُ الفاعل غيرُ المصغَّر والموصوفُ خلافاً للكسائيّ ، مفردًا وغيرَ[٣] مفردٍ عمَلَ فعِله مطلقاً ، وكذا إن حُوِّل للمبالغةِ من فاعل إلى فَعّال أَوفَعُول أَو مِفْعال ، خلافاً للكوفيّين .

وربما عَمِل محوّلًا إلى فَعِيلٍ أَوفَعِلٍ ، وربَّما بُنِي فَعّال ومِفعالٌ وفَعيلٌ وفَعولٌ من أَفْعَلَ ، ولا يعمل غيرُ المعتمِد على صاحبٍ

(١) في (د) : دالة .
(٢) في (م،وشع) : مكسوراً .
(٣) في (د) : أوغير مفرد .

مذكور أَومنوىٍّ ، أَوعلى نفيٍ صريحٍ أَومؤوّلٍ أَو اْستفهامٍ موجودٍ أَو مقدَّرٍ ، ولا الماضى غيرُ الموصولِ به «الْ»(١) أَو محكىٌّ به الحالُ خلافاً للكسائىِّ ، بل يدلُّ على فِعْلٍ ناصبٍ لما يقع بعدَه من مفعول به يُتوهم أَنَّه معموله (٢) . وليس نَصْبُ ما بعد المقرونِ بـ « أَل » مخصوصاً بالمضىِّ خلافاً للرُّمَّانىّ ومن وافقه ، ولا على التَّشبيه بالمفعولِ به خلافاً للأَخفشِ ، ولا بفعل مُضْمَرٍ خلافاً لقومٍ .

(فصل) (٣) : يضافُ (٤) اْسمُ الفاعِلِ المجرَّدُ الصالحُ للعملِ إِلى المفعولِ به جوازاً(٥) إِن كان ظاهراً متَّصلًا ، ووجوباً إِن كان ضميراً متَّصلًا ، خلافاً للأَخفش وهشام فى كونه منصوبَ المحلِّ . وشذَّ فصلُ المضافِ إِلى ظاهرٍ (٦) بمفعول أَو ظرف . ولايضافُ المقرُونُ بالأَلفِ واللَّام إِلَّا إِذا كان مثنىًأَو مجموعاً على حدّه ، أَو كان المفعولُ به معرفاً بهما ، أَو مضافاً إِلى معرَّفٍ بهما(٧) ، أَو إِلى ضميرهِ ، ولا يُغْنى كونُ المفعول به

---

(١) سقطت « ال » من (د) .

(٢) فى (س) : مفعوله .

(٣) ثبت الفصل فى (ب،س،م،شع) ، وسقط من بقية النسخ مع وجود ما يدل عليه فى بعض هذه النسخ .

(٤) فى (جـ،د،س،شع) : ويضاف بالواو .

(٥) سقطت من (م).

(٦) فى (د،ص) : إلى الظاهر .

(٧) فى (م،شع) : المعرف بهما .

معرّفاً بغيرِ ذلك ، خلافاً للفراءِ ، ولا كونُه ضميراً ، خلافاً للرُّمانيِّ والمبرِّد فى أَحدِ قولَيه .

ويُجَرُّ المعطوفُ على مجرورِ ذى الأَلفِ واللام إن كان مثله أَو مضافاً إلى مثلِه أَو إلى ضمير[1] مثلِهِ ، لا إن كان غَيْرَ ذلك ، وِفاقاً لأَبى العبّاسِ[2].

(فصل) : يَعمل ٱسمُ المفعولِ عملَ فعلِه مشروطاً فيه ما شُرِطَ فى ٱسمِ الفاعِلِ ؛ وبناؤُه من الثلاثيِّ على زِنة مفعولٍ ، ومن غيره على زِنة ٱسمِ فاعِله مفتوحاً ما قبلَ آخرِه ، ما لم يُستغنَ فيه[3] بمفعول عن مُفعَل ، وينوبُ فى الدّلالةِ لا العملِ عن مفعولِ بقلّةٍ فِعْلٌ وفَعَلٌ وفُعْلَةٌ ، وبكثرةٍ فَعِيلٌ ، وليس مقيساً ، خلافاً لبعضهم ، وقد ينوب عن مُفْعَل .

(١) فى (د، م، شع) : إلى ضميره .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من (م) .

(٣) سقط الجار والمجرور «فيه» من (م) .

٣٧ - باب الصفةِ المشبَّهةِ باسمِ الفاعلِ

وهى الملاقيةُ فعلًا لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أَوتقديرا ، قابلةً للملابَسةِ والتجرُّدِ والتعريفِ والتنكيرِ بلاشَرْطٍ ، وموازنتُها المضارعَ [١] قليلةٌ إن كانت من ثلاثىٍّ ، ولازمةٌ إن كانت من غيره ، ويميِّزها من اسمِ فاعلِ الفعلِ اللَّازمِ اطرادُ إضافتِها [٢] إلى الفاعِل معنى ، وهى : إمَّا صالحةٌ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ معنى ولفظاً ، أَو معنى لا لفظاً ، أَو لفظاً لا معنى ، أَوخاصَّةٌ بأَحدِهما معنى ولفظاً ، فالأُولى تَجرِى على مِثْلِها وضدِّها ، والبواقى تجرى على مثلِها لاضدِّها ، خلافاً للكسائىّ والأَخفشِ .

(فصل) : معمولُ الصّفةِ المشبّهةِ ضميرٌ بارز متَّصلٌ أَوسببىٌّ موصولٌ أَوموصوفٌ يشبهه ، أَومضافٌ إلى أَحدهما أَو مقرونٌ بـ« ال » أَو مجرّدٌ أَو مضافٌ إلى ضميرِ الموصوفِ أَو إلى مضافٍ إلى ضميره لفظاً أَو تقديراً ، أَو إلى ضميرِ مضافٍ إلى مضافٍ إلى ضميرِ الموصوف . وعملُها فى الضَّمير جَرٌّ بالإضافةِ إنْ باشرَتْه وخلَتْ من « الْ » ، ونَصْبٌ على التَّشبيهِ بالمفعولِ به [٣]

---

(١) فى (ص ، شع) : للمضارع .

(٢) فى (م) : اطرادا فيها .

(٣) سقط الجار والمجرور «به» من (د) .

إن فُصِلتْ أَو قُرِنتْ بـ « الْ » ، ويجوز النَّصبُ مع المباشرةِ والخُلُوِّ من « ال » وفاقاً للكسائىّ . وعملها فى الموصولِ والموصوفِ رفعٌ ونصبٌ مطلقاً ، وجرٌّ إنْ خَلَتْ من « ال » وقُصِدت الإضافةُ [1] وإن وليهَا سببِيٌّ غيرُ ذلك عملت فيه مطلقاً رفعاً ونصباً وجرًّا ، إلَّا أَنَّ مجرورَ المقرونَةِ بـ « ال » مقرونٌ بـ « ال » [2] أَومضافٌ إلى المقرونِ بها ، أَو إلى ضميرِ المقرونِ بها [3] ، ويقلُّ نحوُ : حسنِ وجْهِهِ ، وحسنٍ وجهَه ، وحسَنٍ وَجْهٌ ؛ ولا يمتنع خلافاً لقوم .

(فصل) : إذا كان معنى الصّفةِ لسابقها رَفَعَتْ ضميرَه وطابقته فى إفراد وتذكير [4] وفروعِهما مالم يمنعْ من المطابَقةِ مانعٌ ، وكذلك [5] إن كان معناها لغيرِهِ ولم ترفعْه ، فإن رفعتْه جَرَت فى المطابقةِ مجرَى الفعلِ المسنَد إليه ، وإن أَمكن تكسيرُها حينئذٍ مسندةً إلى جمع فهو أَولَى من إفرادها ، وتثنى وتُجمَع جمعَ المذكَّر السالم على لغة : « يتعاقبون فيكم ملائكةٌ » ، وقد تُعامَل غيرُ الرافعةِ ماهى له إن قُرِن بـ « ال » معاملتَها إذا رَفَعَتْه ، وإذا قصد ٱستقبال المَصُوغة من ثلاثىٍّ على غير فاعل

(١) سقطت هذه العبارة من (شع) .
(٢) سقطت « أل » من (د، ص) .
(٣) سقط من (م، شع) قوله : إلا أن مجرور... إلى : المقرون بها .
(٤) فى (م) : الإفراد والتذكير .
(٥) فى (م، شع) : وكذا .

رُدَّت إليه ما لم يقدَّر الوقوع[1] . وإن قُصد ثبوتُ معنى آسم الفاعل عُوملَ معاملةَ الصّفةِ المشبَّهةِ ولو كان من متعدٍّ إن أُمِن اللَّبسُ، وِفاقاً للفارسىِّ ؛ والأَصحُّ أَن يُجْعَلَ آسمُ مفعولِ[2] المتعدِّى إلى واحدٍ من هذا الباب مطلقاً ، وقد يُفْعَلُ ذلك بجامد لتأَوُّلِه بمشتقٍّ ؛ ولا تعملُ[3] الصّفةُ المشبّهةُ فى أَجنبىٍّ محض ، ولا تؤخَّر عن منصوبها .

---

(١) سقطت عبارة : «ما لم يقدر الوقوع» من (م) وشرحها فى (شع) بقوله : فإن الصفة حينئذ تبقى على حالها ولا تحول إلى فاعل ، كقراءة الجمهور : «إنك ميت وإنهم ميتون» .

(٢) فى (م،شع) : المفعول .

(٣) سقطت هذه العبارة إلى آخر الفصل من (د) . وقال فى (شع) عند شرحها : وفى بعض نسخ التسهيل : « ولا تعمل الصفة .... الخ» .

٣٨ - باب إعمال المصدر

يَعملُ المصدر مظهراً مكبّراً غيرَ محدودٍ [١] ولا منعوت قبلَ تمامِه عمَلَ فعلِه ، والغالبُ إنْ لم يكن بدلًا من اللَّفظِ بفعلِهِ تقديرُه به بعد « أَن » المخفَّفة أَو المصدريّةِ أَو ما أُختِها ، ولا يلزمُ ذكرُ مرفوعِهِ . ومعمولُه كصِلَة فى منع تقدُّمِه وَفصلِه . ويُضمَر عاملٌ فيما أَوْهَمَ خلافَ ذلك أَو يُعَدُّ نادرًا ، وإعمالُه مضافاً أَكثرُ من إعمالِه منوَّناً ، وإِعمالُه منَوناً أَكثرُ من إعمالِه مقروناً بالأَلِف واللَّامِ . ويضافُ إلى المرفوع أَو المنصوبِ ، ثمّ يُسْتَوفَى العملُ كما كان يستوفيه الفعلُ ما لم يكنِ الباقى [٢] فاعلًا فيستغنَى عنه غالباً ، وقد يضافُ إلى ظرف فيعملُ بعدَه عملَ المنون ، ويُتبَعُ مجْرورُه لفظاً ومحلًا ما لم يَمنعْ مانعٌ . فإن كان مفعولًا ليس بعده مرفوعٌ بالمصدر جازَ فى تابعِهِ الرَّفعُ والنَّصبُ والجرُّ .

ويَعمل عملَه [٣] اسمُه غيرُ العَلَم ، وهو مادلَّ على معناه ، وخالَفَه بخُلوِّه - لفظاً [٤] وتقديراً دونَ عِوَض - من بعضِ

(١) زاد فى (س) : بالتاء .
(٢) فى (م، شع) : الثانى .
(٣) فى (س) : ويعمل عمل المصدر .
(٤) فى (ص، م) : أو تقديراً .

ا في فعلِهِ ، فإنْ وُجِدَ عَملٌ بعدَ ماتضمَّنَ [1] حروفَ الفعلِ ، من اسمِ مايُفعَل به أَوفيه ، فهو لمدلول به عليه [2] .

(فصل) : يجيءُ بعد المصدرِ الكائنِ بدلًا من الفعلِ معمولٌ عاملُه على الأَصحِّ البدلُ لا المبدَلُ منه ، وِفاقاً لسيبويهِ والأَخفشِ ، والأَصحُّ [3] أَيضاً مساواةُ هذا المصدرِ اسم [4] الفاعلِ في تحمُّل الضميرِ ، وجوازُ تقديم المنصوبِ به [5] والمجرورِ بحرف يتعلَّقُ به .

---

(١) في (د) : ضمن .

(٢) زاد بعدها في (س) : خلافاً لقوم . وتوضيحه كما روى عن بعض العرب من نحو : أعجبني دهن زيد لحيته ، وكحل هند عينها ، وكقوله تعالى : « ألم نجعل الأرض كفاتا أحياء وأمواتا » . فالدهن مايدهن به ، والكحل ما يكتحل به ، والكفات ما يكفت فيه الأشياء أى تجمع وتحفظ ، فالمنصوب بعد هذه ونحوها عامله محذوف دل عليه المذكور . ورأى المصنف هنا يخالف رأى البصريين والكوفيين والبغداديين ، فإنه يفرق بين هذه وغيرها من أسماء المصادر ، والبصريون يمنعون ، والكوفيون والبغداديون يجوزون ، واستثنى الكسائى الخبز والدهن والقوت ، وأجازها الفراء ، وقال هشام : لا يمتنع فى القياس . (شع) .

(٣) في (د) أثبت هذه العبارة فى الهامش وكتب عليها علامة (صح) . وقال فى (شع) : وفى بعض نسخ التسهيل بعد هذا : « والأصح أيضا » الخ الفصل .

(٤) في (د) : الاسم .

(٥) سقط من (د) : «المنصوب به» .

٣٩ — باب حروف الجرّ سوى المستثنى بها

فمنها «مِنْ» ، وقد يقالُ « مِنَا » ، وهي لابتداءِ الغايةِ مطلقاً على الأصح ، وللتَّبعيضِ ، ولبيانِ الجِنسِ ، وللتَّعليلِ ، وللبدلِ ، وللمجاوَزةِ ، وللانتهاءِ ، وللاستعلاءِ ، وللفَصْلِ [١] ، ولموافقة الباءِ ، ولموافَقةِ «في» و «إلى» [٢] ، وتزادُ لتنصيصِ العمومِ أو لمجرّد التّوكيدِ بعد نفي أو شبهِهِ ، جارّةً نكرةً مبتدأً أو فاعلاً أو مفعولًا به ، ولا يمتنع تعريفُه ولا خلوُّه من نفيٍ أوشبهِهِ ، وفاقاً للأخفش . وربّما دخلت على حال[٣] .

وتنفرد « مِنْ » بجرِّ ظروفٍ لاتتصرفُ كقَبْلُ وبَعْدُ وعند ولَدَى ولَدُنْ[٤] ومَع ، وعن وعَلَى اسمين .

وتختص مكسورةَ الميم ومضمومتَها في القَسَم بالرّبِّ [٥] ، والتَّاءُ واللّامُ باللهِ ، وشذَّ فيه : مُنُ الله ، وتَرَبِّي[٦] .

---

(١) في (س) : وللفصل .

(٢) سقط من (س ، شع) .

(٣) في (م) : على فاعل حال . قال في (شع) : كقراءة زيد بن ثابت وأبي الدرداء وجماعة : « ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء » بضم النون وفتح الخاء ، أي نتخذ أولياء حالة كوننا دونك .

(٤)سقطت من (م) .

(٥) في (م) : برب .

(٦) في (س) : وترب .

ومنها : «إلى» للانتهاءِ مطلقاً ، وللمصاحَبةِ ، وللتّبيين ، ولموافَقةِ اللّام و «فى» و «من» ، ولاتزاد خلافاً للفرّاءِ.

ومنها : اللّام للمِلكِ وشبهه ، وللتّمليكِ وشبههِ ، وللاستحقاق ، وللنّسب ، وللتّعليل، وللتّبليغ ،وللتعجّبِ ، وللتّبيينِ؛ وللصّيرورةِ[1] ولموافقةِ «فى» و «عند» و «إلى» و «بعد» و «على» و «مِن» ، وتزادُ مع مفعول ذى الواحدِ قياسًا فى نحو «للرؤْيا تَعبُرون» . و «إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لما يريد» ، وسماعاً فى نحو : «رَدِفَ لكمْ» ، وفتحُ اللّام مع المضمرِ لغةُ غيرِ خُزاعةَ ، ومع الفعل لغةُ عُكْل وبَلْعَنْبَر[2] .

وتساوى لامُ التعليلِ معنى و محلًّا «كى» مع أَن وما أختِها والاستفهاميةِ .

ومنها : الباءُ للإلصاقِ ، وللتّعديةِ ، وللسببيّةِ ،وللتّعليلِ ، وللمصاحَبةِ ، وللظرفيّةِ ، وللبَدَل[3] ، وللمقابلةِ ، ولموافقةِ «عن» و «على» و «من» التبعيضيّة وتزادُ مع فاعلٍ ومفعولٍ وغيرهما .

ومنها : «فى» للظرفيةِ حقيقةً أَو مجازاً ، وللمصاحَبةِ ،

---

(١) فى (س) : للضرورة .

(٢) فى (م،شع) : وبلعتين . وفى القاموس : وبنوبلع بطين من قضاعة ، والعنبر أبوحى من تميم ... وعنبرى البلد مثل فى الهداية ، لأن بنى العنبر أهدى قوم . قال فى (شع) ومثال فتح اللام مع الفعل قراءة سعيد بن جبير . «وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال» .. بفتح اللام . وحكى أبو زيد أنه سمع : «وما كان لله ليعذبهم» بفتح اللام .

(٣) سقطت من (ص) .

وللتَّعليلِ ، وللمقايسة[1] ، ولموافقةِ « على » والباءِ .

ومنها : « عَنْ » للمجاوَزةِ ، وللبدلِ ، وللاستعلاءِ ، وللاستعانةِ ، وللتَّعليلِ ، ولموافقةِ « بعد » وَ« فى » ، وتزادُ هى و« على » و« الباءُ » عوضاً .

ومنها « على » للاستعلاءِ حسًّا أَو معنى ، وللمصاحَبةِ ، وللمجاوزة ، وللتَّعليل ، وللظَّرفيةِ ، ولموافقة « من » و« الباءِ » ، وقد تزادُ دون تعويض .

ومنها : « حتّى » لانتهاءِ العملِ بمجرورها أَو عندَه ، ومجرورُها إما بعضٌ لما قبلها من مُفْهِم جمع إفهاماً[2] صريحا أَو غيرَ صريح[3] ، وإمّا كبعضٍ . ولا يكون ضميراً ، ولا يلزم كونُه آخِرَ جزءٍ أَو ملاقىَ آخرِ جزءٍ ، خلافاً لزاعم ذلك ، ويختصُّ تالى الصّريح[4] المنتهِى به بقَصْدِ زيادة[5] ما ، وبجواز[6] عطِفه ، وآستئنافِه . وإبدالُ حائها عيناً لغةُ هُذَليّة[7] .

---

(١) سقطت من (م) .

(٢) فى (م) : إبهاماً .

(٣) سقطت من (م) . وشرحه فى (شع) بقوله : وهو ما دل على الجمع بغير لفظ موضوع له نحو : « ليسجننه حتّى حين » فمجرور « حتّى » منتهى أحيان مفهومة لم يصرح بذكرها .

(٤) فى (د) : التصريح .

(٥) فى (م) : مادة ما . وشرحه فى (شع) بقوله : فإذا قلت : « ضربت القوم حتّى زيد . ففى ذكر القوم غنى عنه ، لكن يقصد بذكره التنبيه على أن فيه زيادة قوة أو ضعف أو تعظيم أو تحقير .

(٦) فى (م) : ويجوز .

(٧) فى (م) : هذيل .

ومنها : الكاف للتَّشبيه[1] ، ودخولُها على ضميرِ الغائبِ المجرورِ قليلٌ ، وعلى «أَنت» و «إِياك» وأَخواتِهما[2] أَقلُّ ، وقد توافق «على» ، وقد تزادُ إِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ وتكونُ اسماً فتُجَرُّ ويُسندَ إِليها ، وإِن وقعتْ صلةً فالحرفيّةُ راجحةٌ ، وتزادُ بعدَها «ما» كافة ، وغير كافَّة ، وكذا بعدَ «رُبَّ» و «الباءِ» وتُحدِث فى الباءِ المكفوفةِ معنى التقليلِ ، وقد تُحدِثُ فى الكافِ معنى التعليلِ[3] ، وربَّما نَصَبَتْ حينئذٍ مضارعاً ، لا[4] لأَنَّ الأَصل «كيما» . وإِن ولى «ربَّما» اسمٌ مرفوعٌ فهو[5] مبتدأٌ بعده خبرٌ ، لا خبرُ مبتدإٍ محذوف و «ما» نكرةٌ موصوفةٌ بهما ، خلافاً لأَبى علىٍّ فى المسأَلتينِ ، وتزاد[6] «ما» غيرَ كافَّةٍ بعد «من» و «عن» .

ومنها . «مذ» و «منذ» ، وقد ذُكِرا فى بابِ الظُّروف .

ومنها . «رُبَّ» ، ويقال رُبَ وَربْ[7] ورَبْ ورُبَّتَ ورُبَّتْ وَرُبَتْ وَربَّ وَربَ وَربَتْ[8] وليست اسماً ، خلافاً للكوفيّين والأَخفشِ فى أَحدِ قولَيْه ، بل هى حرفُ تكثيرٍ ، وفاقاً لسيبويه ، والتَّقليلُ

(١) فى (شع) : كاف التشبيه . وسقط هذا السطر من (س) ، إلى قوله : وإياك .

(٢) فى (م) : وأخواتها .

(٣) فى (د) : التقليل .

(٤) سقطت «لا» من (م) .

(٥) فى (س) : هو .

(٦) فى (س) : وقد تزاد .

(٧،٨) سقط ما بين الرقمين من (م) ، وسقط من (س) : رَبَّ ورَبَ وزاد فيها : ورُبُ بضمتين .

بها نادرٌ ، ولايلزمُ وصفُ مجرورِها ، خلافاً للمبرِّد ومن وافقه ، ولا مُضِيُّ ما تتعلَّقُ به ، بل يلزمُ [1] تصديرُها وتنكيرُ مجرورِها .

وقد يُعطَفُ على مجرورِها وشبهِه مضافٌ إلى ضميرِهما ، وقد تَجُرُّ ضميراً لازماً تفسيرُه بمتأَخِّرٍ منصوبٍ على التَّمييزِ[2] مطابقٍ للمعنى . ولزومُ إفرادِ الضميرِ وتذكيرِه عند تثنيةِ التمييزِ وجمعِهِ وتأْنيثِه أَشهَرُ من المطابقة.

(فصل) [3] قد يلى – عندَ غيرِ المبرِّد – «لولا» الامتناعيّة الضميرُ الموضوعُ [4] للنَّصبِ والجرِّ مجرورَ الموضعِ عندَ سيبويه ، مرفوعَه عند الأَخفش والكوفيّين .

ويُجرّ بلعلَّ وَعَلَّ فى لغة عُقيْل، وبـ «مَتى» فى لغةِ هُذَيْلٍ .

(فصل) فى الجرِّ بحرف محذوف : يُجَرُّ بـ « ربّ » محذوفةً بعد « الفاءِ » كثيراً ، وبعد « الواو » أَكثرَ، وبعد « بل » قليلًا ، ومع التجّردِ [5] أَقلُّ ، وليس الجرُّ بالفاءِ وبل باتِّفاقٍ ، ولا بالواو خلافاً للمبرّد ومن وافقه . ويُجَرّ بغيرِ «ربَّ» أَيضاً محذوفاً فى جواب ماتَضمَّن مثلَه، أَوفى معطوفٍ على ماتضمّنه بحرف متَّصل أَو منفصل بـ« لا » أَو «لو » أَو فى مقرون بعدَ ماتضمَّنه

(١) سقطت من (م) .
(٢) سقط من (م) : على التمييز .
(٣) لم يذكر الفصل فى (ج، ص) وثبتت علامته .
(٤) فى (ص) : الموقوع .
(٥) فى (ح) : المجرد .

بالهمزةِ أَو « هلا » أَو « إنْ » أَو الفاءِ الجزائيتين . ويقاسُ على جميعِها ، خلافاً للفرّاءِ فى جوابِ [1] نحو : « بمن مررتَ » ؟ وقد يجرُّ بغير ما ذكر محذوفاً ، ولا يقاسُ منه إلّا على ما ذكر فى باب « كم » و « كان » و « لا » المشبَّهةِ [2] بـ « إنَّ » ، وما يذكر [3] فى باب القَسَم . وقد يُفصَل فى الضَّرورةِ بين حرفِ جَرٍّ ومجرور بظرف أَو جارٍّ ومجرور [4] ، وندر فى النثرِ الفصلُ بالقَسَمِ بين حرفِ الجرِّ والمجرورِ ، والمضافِ والمضافِ إليه .

---

(١) سقط الجار والمجرور من (م) .

(٢) سقط من (م) : المشبهة بإن .

(٣) فى (م) : وهو مايذكر

(٤) سقطت عبارة بظرف أو جار ومجرور من (م) .

٤٠ — باب القَسَم

وهو [١] صريحٌ وغيرُ صريحٍ . وكلاهما جملة فعليّة أَو اسميّة . فالفعليّةُ غيرُ الصريحةِ فى الخبرِ كعملتُ ووثقتُ مضمّنَةً معناه ، وفى الطلبِ كنَشَدْتُكَ [٢] وَعَمرتُكَ ، وأُبدِلَ من اللّفظِ بهذه : عَمْرَكَ الله ، بفتح الهاءِ وضمّها ، وقِعْدَكَ الله ، وقعيدك الله [٣] كما أُبدِلَ فى الصّريحةِ من فعلها المصدرُ أَو مابمعناه [٤]. ويضمرُ الفعلُ فى الطّلب كثيراً استغناءً [٥] بالمُقْسَم به مجروراً بالباءِ ويختصّ الطلبُ بها ، وإن جُرَّ فى غيره بغيرها حذف الفعل وجوباً ، وإن حُذِفَا معاً نُصب المُقسَم به ، وإن كان « الله » جاز جَرُّه بتعويض « آ » ثابتَ [٦] الأَلف ، أَو « ها » محذوف الأَلف أَو ثابتها ، مع وصل أَلف الله وقطعِها [٧] ، وقد يستغنى فى التعويض بقطعها ؛ ويجوز جَرُّ « الله » دون عوض ، ولايشارَك فى

---

(١) فى (م، شع) : وهو جملة تؤكد ما تلاها من جملة خبرية غير تعجبيه وهو صريح . الخ

(٢) فى (د) : كنشدت .

(٣) لم يرد لفظ الجلالة فى (د) .

(٤) فى (م) : أو ما معناه .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) فى (س) : بتعويض ثابت الألف .

(٧) فى (س) : وقطعهما .

ذلك ؛ خلافاً للكوفيِّين ، وليس الجرّ فى التعويض بالعوض، خلافاً للأخفش ومن وافقه .

فإن ٱبتدئ[1] فى الجملة الاسمية بمتعيّن للقسم حذف الخبر وجوباً ، وإلا فجوازاً . والمحذوفُ[2] الخبر إن عَرِىَ من لام الابتداءِ جاز نصبُه بفعل مقدَّر ، وإن كان « عَمْراً » جاز أَيضاً[3] ضمّ عينِه ودخول الباءِ عليه ، ويلزم الإضافة مطلقاً ، وإن كان « ايمُن » الموصولَ الهمزة لزم الإضافة إلى الله غالباً ، وقد يُضاف إلى الكعبة والَّذى ، وقد يقال فيه مضافاً إلى الله « إِيْمُن وإيمَن وأَيْمَن وأَيمُ[4] وإيمُ »[5] « وإِمُ »[6] « وَمُ » مثلَّث الحرفين وم مثلَّثا[7] ، وليست الميمُ بدلًا من واو ، ولا أَصلها « مِن » خلافاً لمن زعم ذلك[8] ، ولا « ايْمُن » المذكور[9] جمع يمين ، خلافاً للكوفيّين ، وقد يُخبَر عن

---

(١) فى (م) ابتداء .
(٢) فى (ص) : وبالمحذوف .
(٣) سقطت من (د) .
(٤) بفتح الهمزة وضم الميم وحذف النون . ونقلت عن تميم .
(٥) بكسر الهمزة . ونقلت عن سليم .
(٦) بهمزة مكسورة وميم مضمومة . ونقلت عن أهل اليمامة .
(٧) حكى الكسائى والأخفش : مُ الله ، ومِ الله ، وحكى الهروى : مَ الله — بالفتح . (شع) .
(٨) فى غير (ص،ح) : لزاعم ذلك .
(٩) فى (م،شع) : المذكورة .

آسم [١] الله مقسَما به بـ « لَكَ » [٢] و « علىّ » [٣] . وقد يُبتَدأُ بالنَّذر قَسَما .

(فصل) [٤] . المقسَم عليه جملة [٥] مؤكَّدة بالقَسَم ، تُصَدَّر [٦] فى الإثبات بلام مفتوحة ، أَو « إن » مثقَّلة أَومخفَّفة ، ولا يُستغنى عنهما غالباً دون آستطالة ، وتصدَّر فى الشَّرط الامتناعى بـ « لو » أَو « لولا » ، وفى النفى بـ « ما » أَو « لا » أَو « إنْ » ، وقد تصدَّر بـ « لن » أَو « لم » ، وتصدَّر فى الطلب بفعله أَو بأَداته أَو بإلاَّ أَو لمّا بمعناها . وقد تدخل اللاَّم على « ما » النافية آضطرارا ، وإن كان أَوّل الجملة مضارعاً مُثْبَتًا مستقبلاً غيرَ مقارن حرفَ تنفيس ولا مقدَّم معمولُه لم تُغْنِهِ اللاَّم غالباً عن نونِ توكيد [٧] ، وقد يُستغنى بها عن اللاَّم ، وقد يؤكَّد المنفىّ بـ « لا » ، ويكثر حذف « نافى » المضارع المجرّد مع ثبوت القَسَم [٨] ، ويقلُّ مع حذفِه ، وقد يحذف « نافى » الماضى إن أُمِن اللَّبسُ ، ويَكثُر ذلك لتقدُّم نفى على القَسَم ، وقد يكون الجواب مع ذلك مثبتاً .

(١) فى (شع) : وقد خبر عن الله .
(٢) فى (م) : تلك .
(٣) فى (م ، شع) : أو على .
(٤) لم يذكر لفظ الفصل فى (ح) ووضعت علامته .
(٥) فى (د) : جملة بلك وعلى مؤكدة . وهو سهو ظاهر بتكرار ما فى السطر السابق .
(٦) فى (شع) : مصدر .
(٧) فى (م ، شع) : التوكيد .
(٨) نحو : « تالله تفتأ تذكر يوسف » بحذف « لا » النافية .

وقد يُحذف لأَمْن [(١)] اللَّبس نافي الجملة الاسمية ، وقد يكون الجواب قَسَما ، ولا يخلو دون ٱستطالةٍ الماضي المُثبتُ المجابُ به من اللَّام مقرونة بـ « قد » أَو « ربّما » أَو « بما » مرادفتها إن كانَ متصرِّفا ، وإلاَّ فغير مقرونة [(٢)] ، وقد يلي « لقد » و « لَبِمَا » [(٣)] المضارع الماضي معنىً ، ويجب الاستغناءُ باللاَّم الداخلة على ما تقدَّم من معمول الماضي كما ٱستغنى بالدّاخلة على ما تقدَّم من معمول المضارع .

(فصل) [(٤)] . وإذا تَوالَى قَسَم وأَداة شرط غير امتناعيّ ، استُغنى بجواب الأَداة مطلقاً إن سبق ذو خبر ، وإلاَّ فبجواب [(٥)] ماسبق منهما ، وقد يغنى حينئذ جوابُ الأَداة مسبوقة بالقَسَم .

وقد يُقرَن القَسَم المؤخَّر بفاءٍ فيغنى جوابُه . وتُقرَن أَداةُ الشَّرط المسبوقة [(٦)] بلام مفتوحة تسمّى الموطِّئة ، ولا تُحذَف

---

(١) سقط من شع : لأ من اللبس .

(٢) فى (م) : وجاء المتصرف أيضاً باللام فقط . وشرحها فى (شع) بقوله أى وإلا يكن منصرفا فاللام غير مقرونة بما ذكر نحو :

لعمرى لنعم الفتى ما لك ... إذا الحرب أصلت لظاها رجالا

وجاءت العبارة الواردة فى (م) بعد هذا الكلام فى (شع) وقال : ومنه « لظلوا من بعده » ومن كلام امرأة من غفار : والله لنزل رسول الله . وحكى سيبويه : والله لكذب .

ولا يجوز حذف اللام وقد ، وقال بعضهم : ولا بد مع اللام من قد ظاهرة أو مقدرة .

(٣) فى (م) : ولما .

(٤) لفظة « فصل » من (س ، وم) .

(٥) فى (شع) : فجواب .

(٦) سقطت من (م) . والمراد : المسبوقة بقسم ملفوظ أو مقدر .

والقَسَمُ محذوفٌ إلاَّ قليلاً . وقد يجاءُ بـ « لَئِنْ » بعد ما يغنى عن الجواب فيُحكم بزيادة اللام .

(فصل)[1]، لا يتقدَّم على جواب قَسَم[2] معمولُه إلاَّ إنْ[3] كان ظرفا أو جارًّا ومجرورًا ؛ ويستغنى للدّليل كثيرًا بالجواب عن القَسَم ، وعن الجواب بمعمولهِ ، أو بقَسَم مسبوق ببعض حروف الإجابة ، والأَصحّ كون «جَيْر» منها ، لا اسماً بمعنى حقًا ، وقد تفتح راؤها ، وربّما أغنت هى « ولاجَرَمَ » عن لفظ القَسَم مرادا ، وقد يجاب[4] بـ «جَيْرِ» دون إرادة قَسَم[5].

---

(١) ذكر الفصل فى (ب، س، م، شع) وسقط من بقية النسخ ووضعت علامته فى (ح، ص) .
(٢) فى (شع) : القسم .
(٣) فى (م، شع) إلا إذا كان .
(٤) فى (س) : ولا يجاب بخبر دون إرادة .
(٥) سقطت من (س)

٤١ - باب الإضافة[١]

المضاف هو الاسم المجعول كجزءٍ لما[٢] يليه ، خافضاً له ، بمعنى « فى » إن حسن تقديرُها وحدَها[٣] ، وبمعنَى « مِن » إن حسُن[٤] تقديرها مع صحّة الإخبار عن الأَول بالثانى ، وبمعنى اللاَّم تحقيقاً أَو تقديرًا فيما سوى ذَيْنك .

ويُزالُ ما فى المضاف من تَنوين أَونون تُشبِهُه ،وقد يُزال منه تاءُ التأنيث إن أُمن اللبْس ، ويتخصّص[٥] بالثانى إن كان نَكِرة[٦] . ويتعرّف به إن كان معرفةً ، ما لم يوجبْ تأَوُّلَه بنَكِرة وقوعُه موقعَ مالا يكون معه معرفة ، أَو عدمُ قبوله تعريفاً لشدَّة إبهامه كـ « غير » و « مِثل» و «حَسْب » ، أَوتكن[٧] إضافته غير محضة ولا شبيهةً بمحضة ، لكونه صفةً مجرورُها مرفوعٌ بها فى المعنى ، أَو منصوبٌ ، وليس من

---

(١) تطلق الإضافة اصطلاحاً على النسبة ، ومنه قول سيبويه :
« هذا باب الإضافة وهى النسبة » .

(٢) فى (د) : مما يليه .

(٣) سقطت من (م) . ومثاله : «وهو ألد الخصام» . ، « تربص أربعة أشهر » .
وقال فى (شع) وأغفل هذا أكثر النحويين .

(٤) فى (م،شع) : إن صح .

(٥) فى (س) : يختص .

(٦) سقط من (م) : إن كان نكرة . ومثاله : غلام رجل .

(٧) فى (س،م) : أو تكون .

هذا [1] المصدرُ المضافُ إلى مرفوعه أو منصوبه ، خلافاً لابن بَرهان ، ولا أَفعَلُ التَّفضيل ، ولا الاسم [2] المضاف إلى الصفة ، خلافا للفارسيّ ، بل إضافة المصدر وأَفعل التفضيل محضة ، وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة [3] بمحضة لا محضة ، وكذا إضافة المسمَّى إلى الاسم ، أوالصفة إلى الموصوف والموصوف إلى [4] القائم مقامَ الوصف ، والمؤكَّد إلى المؤكِّد ، والمُلغى إلى المعتبر ، والمعتَبر إلى المُلغَى .

(فصل) : لا يقدَّم على مضافٍ معمولُ مضافٍ إليه إلاّ على «غير» مرادًا به نفيٌ [5] خلافاً للكسائيِّ فى جواز : أَنت أَخانا أول ضاربٍ .

ويؤنَّث المضاف [6] لتأنيث المضاف إليه إن صحّ الاستغناءُ به ، وكان المضافُ بعضَه أَو كبعضِه ، وقد يَرد مِثلُ ذلك فى التَّذكير [7] ؛ ويضاف الشيءُ بأَدنى ملابَسة .

---

(١) فى (س) : من هذا الباب .
(٢) فى (د،س) : لا الاسم .
(٣) فى (د) : المشبهة .
(٤) سقط حرف الجر من (د) .
(٥) فى (م ، وشع) : مراد به النفى . ومثاله فى نحو : زيد غير ضارب عمراً ، فيجوز : زيد عمراً غير ضارب . ومنه

إن امرأ خصنى عمداً مودته على التنائى لعندى غير مكفور .

فقدم عندى وهو معمول مكفور مع إضافة غير إليه لأنها دالة على نفى . قال فى (شع) : والصحيح منع هذه المسألة ، والبيت ونحوه من الشذوذ وعلى أن الظرف يتسع فيه ما لا يتسع فى غيره .
(٦) سقط من (س) : المضاف لتأنيث .
(٧) فى (س) : التنكير . والمراد أن يذكر المضاف المؤنث لتذكير المضاف إليه نحو :

رؤية الفكر ما يؤول له الأمر معين على اجتناب التوانى

(فصل) : لازَمَت الإضافةَ لفظاً ومعنىً أسماءٌ : منها ما مرّ في الظروف والمصادر والقَسَم ، ومنها حُمادَى [1] ، وقُصارَى [2] وَوحْدَ لازمَ النصب والإفراد والتذكير وإيلاءِ ضميرٍ ، وقد يُجرّ بـ «على» وبإضافة «نسيج» ، و «جُحَيْش» و «عُيَيْر» وربّما ثنّي مضافا إلى ضمير مثنّى [3] .

ومنها «كِلاَ» و «كلتا» ، ولا يُضافَان إلاَّ [4] إلى معرفة مثنّاة لفظاً ومعنىً ، أو معنىً [5] دون لفظ ، وقد تُفرّق بالعطف اضطرارًا [6] .

ومنها «ذو» وفروعه ، ولا يُضَفْنَ إلا إلى اسم جنس ظاهر ، وكذا «أُولُو» و «أُولات» ، وقد يضاف «ذو» إلى عَلَم وجوباً إن قُرِنا وضعاً [7] ، وإلاَّ فجوازًا ، وكلاهما مسموع ، والغالب في ذي الجواز الإلغاءُ ، وربّما أُضيف جمعُه إلى ضمير غائب أو مخاطَب .

ولازمتْها معنىً لا لفظاً أسماءٌ كـ «قبل» و «بعد» وكـ «آل»

---

(١) في (س، م) : جمادى بالمعجمة .
(٢) وحمادى بالمهملة وقصارى معناهما الغاية .
(٣) كما يقال : على وحديهما .
(٤) سقطت من (س) .
(٥) سقط لفظ «معنى» من (س) ، وفي (شع) : أو معنى لا لفظاً .
(٦) أي مع الواو خاصة كقوله :
كلا أخي وخليلي واجدي عضداً   في النائبات وإلمام الملمات
(٧) كقولهم : ذو الكلاع ، وذو سليم ، وذو يزن .

بمعنى أهل ، ولا يضاف غالباً إلا إلى علَم من يعقل ، وكـ « كلٍّ »[1] غير واقع توكيدًا أَونعتاً[2] ، وهو عند التجّرد منويّ[3] الإضافة ، فلا يدخل عليه «ال» ، وشذَّ تنكيره وانتصابه حالاً ، ويتعيّن اعتبار المعنى فيما له من ضمير وغيرِه إن أُضيف إلى نكرة ، وإن أُضيف إلى معرفةٍ فوجهان . وإفراد ما لـ « كلا » و « كلتا » أَجودُ من تثنِيَته ، ويتعيّن في نحو : كلانا كفيلُ صاحبه .

(فصل) : ما أُفرد لفظاً من اللاَّزم الإِضافة معنىً ، إن نوى تنكيره أَو لفظ المضاف إليه أَو عوِّض منه تنوين[4] أَو عُطِف على المضاف اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف[5] لم يغيّر الحكم[6] ، وكذا لو عكس هذا الآخِرُ ، وإن لم يُنْوَ التنكير ولا لفظ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوين ولا العطف بُنِيَ المضاف على الضّم إن لم يشابه ما لا تلزمه الإِضافة معنىً .

(فصل) : تضاف أَسماءُ الزمان المبهَمة غير المحدودة إلى الجمل فتُبنَى وجوباً إن لزمت الإِضافة ، وجوازًا راجحاً إن لم تلزم وصُدِّرت الجملة بفعل مبنيٍّ ، فإن صُدرتْ باسم أَو

(١) في (ص) لفظ غير واضح .
(٢) نحو : « وكلهم آتيه يوم القيامة فرداً » ، « وكل أتوه داخرين » .
(٣) في (م) : معنوى .
(٤) سقط الجار والمجرور من (م) . ومثاله « وكل أتوه » . « أيا ما تدعوا » ويومئذ وحينئذ .
(٥) كقوله : قبل وبعد كل قول يغتنم حمد الإله البر وهاب النعم
(٦) في (م) : لم يتغير الحكم .

فعل معرب جاز الإعرابُ باتِّفاق ، والبناءُ ، خلافاً للبصريّين[1] .
وإن صُدِّرت بـ «لا التبرئة» بقيَ اسمُها على ما كان[2] ، وقد يُجَرّ ويُرفع ، وإن كانت المحمولة على «ليس» أو «ما» أُختها لم يختلف حكمُهما .

ولا يضاف اسمُ زمانٍ إلى جملة اسميّة غير ماضيةِ المعنى إلاَّ قليلاً ، وقد تضاف «آيةٌ» بمعنى علامة إلى الفعل المتصرّف مجرّدا أو مقرونا بـ «ما» المصدرية أو النافية ، ويشاركها فى الإضافة إلى المتصرّف المثبت «لَدُن» و «رَيْثَ» ، وقد تُفصَل «لَدُن» والحين بـ «أَنْ»[3] و «ريث» بـ «ما» ؛ وقالوا : اذهب بذى تَسْلَمُ ، أى بذى سلامتك ، ولا بذى تَسْلَمُ ما كان كذا .
ويختلف فاعلا اذهَبْ وتسلم بحسب المخاطَب . وعود ضميرٍ من الجملة إلى اسم الزمان[4] المضافِ إليها نادر ؛ ويجوز فى رأى الأكثر بناءُ ما أُضيف إلى مبنىّ من اسم ناقصِ الدلالة[5] ما لم يُشبهْ تام الدلالة .

(فصل) : يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفَتاً إليه ومطَّرَحا ،

---

(١) والسماع ورد بالوجهين فى قوله تعالى «هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم» ، «يوم لا تملك نفس» قرئ بالسبعة فيهما بفتح الميم ورفعها .
(٢) فى (شع) : على ما كان عليه .
(٣) سقطت من (د) .
(٤) فى م(، شع) : إلى الزمان .
(٥) سقط هذا السطر كله من (س) .

ويعرب بإعرابه المضافُ إليه قياساً إن امتنع استبدادُه به ، وإلاَّ فسماعاً .

وفى قيامه مقامه فى التّذكير والتأنيث وجهان[1] ، وقد يَخلفه فى التّنكير[2] إن كان المضاف «مِثْلاً» ، وقد يُحذَف مضاف ومضافٌ إليه ويقام ما أُضيف إليه الثانى أَو ما أُضيف إليه صفةٌ للثانى[3] محذوفةٌ مقامَ ماحُذِف ، وقد يقام مقامَ مضافٍ محذوفٍ مضاف إلى محذوف قائم مقامَه رابعٌ ، وقد يُستغنَى بمضاف إلى مضاف إلى مضاف إلى رابع[4] عن الثّانى والثالث ، ويجوز الجرّ بالمضاف محذوفاً إثر عاطف متّصل أَو منفصل بـ «لا» مسبوق بمضاف مثل المحذوف لفظاً ومعنىً[5] وربّما جَرَّ المضافُ المحذوفُ دون عطف ، ومع عاطف مفصول بغير «لا» .

(فصل) : يجوز فى الشِّعر فصل المضاف بالظَّرف والجارّ والمجرور بقوّة إن تعلَّقا به ، وإلاَّ فبضَعف ، ومثله فى الضعف

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م،شع) وفى (ص) أثبتها فى الهامش مع علامة «صح» وفى (ح) بالهامش مع رمز (خ) وقد أشار الأشمونى فى شرح الألفية إلى هذا الحكم وأورد له الأمثلة .

(٢) فى (س) : فى التذكير .

(٣) فى (د،س) : صفة الثانى .

(٤) فى (شع) : إلى تابع .

(٥) فى (م) : أو معنى . ومثاله :

ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ... ولا الشر يأتيه الفتى وهو طائع

أى : ولا مثل الشر .

بمفعول به متعلق بغير المضاف وبفاعل مطلقاً ، وبنداءٍ ، ونعتٍ ، وفعل مُلغًى[1] .

وإن كان المضاف مصدرًا جاز أن يضافَ نظماً ونثرًا إلى فاعله مفصولاً بمفعوله ، وربّما فُصِل فى ٱختيار [2] ٱسمُ الفاعل المضافُ إلى المفعول بمفعول آخر ، أو جار ومجرور .

(فصل) : الأصحّ بقاءُ إعراب المعرَب إذا أُضيف إلى ياءِ المتكلّم ظاهرًا فى المثنّى مطلقاً ، وفى المجموع على حدّه غيرَ مرفوع [3] ، وفيما سواهما مجرورًا ، ومقدَّرًا فيما سوى ذلك ، ويُكسَر متلوُّها إن لم يكن حرف لينٍ يلىحركةً ، وتُفتَح الياءُ أو تسكن ؛ وإن نُودِىَ المضافُ إليها إضافَة تخصيص جاز أيضاً حذفُها وقلْبُها ألفاً ، والاستغناءُ عنها بالفتحة ، وربّما ورَدَت الثلاثةُ دونَ نداءٍ ، وقد يُضمُّ فيه[4] ما قبلَ الياءِ المحذوفة وتُنوى الإضافة ، وتُفتَح فى الحالين بعد حرف اللِّين التالى حركةً ، ويدغم فيها إن كان ياءً أو واوًا ، وإن

(١) وفى (م) : أو فعل ملغى . ومثاله ما أنشد ابن السكيت :
« بأى تراهم الأرضين حلوا » أى : بأى الأرضين .

(٢) فى (م) : الاختيار .

(٣) فى (شع) : فى غير رفع . وسقط حرف الجر «فى» من (م) . وقد تحرز بغير مرفوع من تقدير الواو فى حالة الرفع نحو : قام مسلميّ ، أصله : مسلموى .

(٤) فى (ح) : فيما .

كان أَلفاً لغير تثنية جاز فى لغة هُذَيل القلبُ والإدغام[1] ، وربّما كُسِرت مدغما فيها [2] أو بعد ألف [3] ؛ ويجوز فى أبى وأخِى أبىّ وأَخِىّ ، وفاقاً لأَبى العبّاس ، وحذف ميم الفم مضافاً أَكثر من ثبوته ، و «فىّ» مع حذف الميم واجب [4] .

---

(١) نحو: عصىّ وفتىّ فى عصاى وفتاى . وذكر سيبويه هذه اللغة وعزاها لناس من العرب.

(٢) وهى لغة حكاها الفراء وقطرب ، وبها قرأ حمزة : « وما أنتم بمصرخىِّ » .

(٣) كقول بعض العرب : عصاىَ ، وهى لغة قليلة .

(٤) لوجوب رد الواو التى هى عين الكلمة وقلبها ياء للإدغام ، وتخفيف الياء ممتنع لبقاء الاسم المعرب على حرف واحد ولا نظير لذلك ، فيقال « فيّ » رفعا ونصبا وجرا .

٤٢ - باب التابع

وهو ما ليس خبرًا من مشارِك [١] ما قبلَه في إعرابه وعامِله مطلقاً . وهو توكيدٌ ، أو نعتٌ ، أو عطفُ بيان ؛ أو عطفُ نَسَق ، أو بَدَلٌ [٢] ؛ ويجوز فصلُه من المتبوع بمالم [٣] تتمحّض مباينتُه إن لم يكن توكيدَ توكيد [٤] أو نعتَ مُبهَمٍ أو شبهِه [٥] . ولا يتقدَّم معمولُ تابع على متبوع ، خلافاً للكوفيّين .

---

(١) في (م) : مشاركة .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) في (ص) : مالم تتمحض .

(٤) زاد بعده في (د) : أو نعتاً يشبهه .

(٥) سقط من (م) : «أو شبهه» .

٤٣ - باب التوكيد

وهو معنويّ ولفظيّ ، فالمعنويّ التابع الرافع توهُّمَ إضافة إلى المتبوع ، أو أن يراد به الخصوص ، ومجيئه فى الغرض الأوَّل بلفظ النَّفس والعين مفرَديْن مع المفرد ، مجموعَين مع غيره جمعَ قِلَّة ، مضافين إلى ضمير المؤكَّد مطابقاً له فى إفرادٍ وغيره [1] .

ولا يؤكَّد بهما غالبا ضميرُ رفع متَّصلٌ إلاَّ بعد توكيده بمنفصل ، وينفردان بجواز جرِّهما بباء زائدة ، ولا يؤكَّد [2] مثنًّى بغيرهما إلاَّ بـ« كلا » و « كلتا » ، وقد يؤكِّدان مالا يصحّ فى موضعه واحدٌ ، خلافاً للأخفش .

ومجيئه فى الغرض الثَّانى تابعاً لِذِى أَجزاءٍ يصحّ وقوعُ بعضِها موقعَه مضافاً إلى ضميره بلفظ « كلّ » أو « جميع » أو « عامّة » . وقد يُستغنَى بـ« كلَيْهما » عن « كلتَيْهما » ، وبـ« كلِّهما » عنهما ، وبالإضافة إلى مثل الظَّاهر المؤكَّد بـ« كلٍّ » عن الإضافة إلى ضميره [3] ، ولا يُستغنَى بنيّة إضافته ، خلافاً للفرّاءِ والزمخشريّ.

---

(١) فى (شع) : فى الإفراد وغيره .

(٢) فى (س) : لا توكيد .

(٣) كما جاء فى شعر كثير — يا أشبه الناس كل الناس بالقمر — قال فى (شع) : والذى =

ولا يثنّى « أَجمَعُ » ولا «جَمْعاء» ، خلافاً للكوفيّين ومَن وافقَهم . ويتبع «كلَّه» «أَجمعُ» ، «وكلَّها» «جمعاءُ» و «كُلَّهم» «أجمعون» و «كُلَّهنَّ» «جُمَع» ، وقد يغنين عن «كلٍّ» ، وقد يُتْبَعن بما يوازِنهنَّ من «كَتْع» و «بَصْع»[1] و «بَتْع» بذا الترتيب أَو دونه . وقد يغنى ما صِيغ من «كتع» عن ما صيغ من «جمع» وربّما نُصب «أَجمعُ» و «جَمْعاءُ» حالين ، وجمعاهما كهما على الأَصحّ . وقد يرادف «جمعاءُ» «مجتمعة» فلا تفيد توكيدًا.

ولا يتَّحد[2] توكيدُ معطوفٍ ومعطوف عليه إلاَّ إذا اتَّحد معنَى عاملَيْهما ، وإن أَفاد توكيدُ النَّكرة جاز ، وفاقاً للأَخفش والكوفيّين ، ولا يُحذف المؤكَّد ويقام المؤكِّد مقامَه على الأَصحّ ، ولا يُفصَل بينهما بـ«إمّا» ، خلافاً للفرّاءِ . وأُجرى فى التوكيد مُجرَى كُلٍّ ما أَفاد معناه من الضَّرْع والزَّرْع ،والسَّهْل والجَبَل ، واليد والرِّجل ، والظَّهر والبَطْن .

ولا يلى العواملَ شىءٌ من أَلفاظ التوكيد وهو على حالِه فى التّوكيد إلاَّ «جميعا» و «عامّة» مطلَقا و «كُلاًّ» و «كِلاَ» و «كِلْتَا» مع الابتداءِ بكَثْرة ، ومع غيره بقلَّة ، وآسم «كان» فى نحو :

ـ ذكره غيره أن «كلا» فى التوكيد دائماً مضاف إلى الضمير ، وخرج البيت على النعت كما فى : زيد الرجل كل الرجل .

(١) فى (س) : كتع وبتع وبصع .

(٢) هنا علامة الفصل دون ذكر الفصل فى (ح) فقط .

كان كلُّنا على طاعة الرّحمن ، ضميرُ الشَّأن لا كلُّنا ، وتلزم تابعيّة « كلٍّ » بمعنى كامل ، وإضافتُه إلى مِثل متبوعِه مطلقاً نعتاً لا توكيداً . ويلزم اعتبار المعنى فى خبر «كلٍّ» مضافاً إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة ، ولا تَعرُّضَ فى «أَجمعين» إلى اتحاد الوقت ، بل هو [1] ككُلٍّ فى إفادة العموم مطلقاً خلافاً للفرّاءِ .

(فصل) : التوكيد اللَّفظى إعادة اللَّفظ أَو تقويته بموافقِه معنىً ، وإن كان المؤكَّد به ضميرًا متَّصلا أَو حرفاً غير جواب لم يُعَدْ فى غير ضرورة إلَّا معمودًا بمِثل عامده أَوّلا أَو مفصولا . وإن عُمدَ [2] أَوّلا بمعمولٍ [3] ظاهرٍ اختير عمدُ المؤكَّد بضميرٍ [4] ، وفصل الجملتين بثمَّ إن أُمن اللَّبس أَجوَد من وصلِهما . ويؤكَّد بضمير الرّفع المنفصلِ المتَّصلُ مطلقاً ، ويُجعَل المَنصوب المنفصلُ فى نحو : رأَيتُك إيّاك ، توكيدًا لا بدَلاً ، وفاقاً للكُوفيّين .

---

(١) سقط الضمير من (م) .
(٢) فى (م) : عمل .
(٣) فى (د) : بمعموله .
(٤) فى (د) : بضميره .

٤٤ - باب النّعت(١)

وهو التابع المقصود بالاشتقاق وضعاً أو تأويلاً مسوقا (٢) لتخصيص أو تعميم أو تفصيل (٣) أو مدح أو ذمّ أو ترحّم أو إيهام أو توكيد ، ويوافق المتبوعَ فى التّعريف والتنكير ، وأمرُه فى الإفراد وضدّيْه والتذكير والتأنيث على ما ذكر فى إعمال الصّفة ، وكونه مَفُوقاً فى الاختصاص أو مساوياً أكثر من كونِه فائقاً ، وربّما تَبِع فى الجرّ غيرَ ما هوَ له دونَ رابطٍ إن أُمن اللّبس ، وقد يفعل ذلك بالتّوكيد .

(فصل) : المنعوتُ به مفرَدٌ أو جملة كالموصول بها ، منعوتُها نكرةٌ أو معرّفٌ بـ «اَل الجنسيّة » وقد تَرد الطلبيّة محكيّةً بقول محذوف واقع نعتاً أو شبهَه ، وحكمُ عائِد المنعوت بها حكمُ عائِد الواقعة صلةً أو خبرًا ، لكن الحذف من الخبر قليل ، ومن الصّفة كثير ، ومن الصّلة أكثر .

وتختصّ المنعوتُ بها ٱسم زمان بجواز حذف عائِدها المجرور

---

(١) قال فى (شع) : هذه عبارة الكوفيين ، وربما استعملها البصريون ، ويقال له : الوصف والصفة .

(٢) فى (د) : مسبوقاً .

(٣) سقطت من (شع) .

بـ «في» دون وصف ، ويجوز أيضاً حذف المجرور بـ «مِن» عائدًا على ظرف أَو غيرِه إن تعيّن معناه ، والمفرد مشتق لفاعل أَو مفعول ، أَو جار مجراه أَبدًا ، أَو [1] فى حال دون حال .
فالجارى أَبدًا كلوذعِيّ وجُرشُع وصمحمح وشمردل و « ذى » بمعنى صاحب وفروعه وأُولِى وأُولات وأَسماءُ النَّسب المقصود[2].

والجارى فى حالٍ دون حال مطَّردٌ وغير مطَّرد ، فالمطَّرد أَسماءُ الإِشارة غير المكانيّة [3] ، و « ذو » الموصولة وفروعُها وأَخواتُها المبدوءة بهمزةِ وصل ، ورجلٌ بمعنى كامل أَو مضاف إلى صِدْق أَو سَوْءٍ ، وأَىٌّ مضافاً إلى نَكِرة تُماثِل المنعوتَ معنًى ، وكلٌّ وجِدٌّ وحَقٌّ مضافاتٍ إلى اسم جنس مكمّل معناه للمنعوت ؛ وغير المطّرد النعتُ بالمَصدَر والعَدَد والقائم بمسمَّاه معنى لازم [4] يُنزِّله منزلةَ المشتقّ ، ويُنصَب أَىٌّ المنعوتُ به حالاً بعد معرفة ، و « ما » فى نحو : رجل[5] ما شئتَ من رجلٍ ، شرطية محذوفة الجواب ، لا مصدريّة منعوت بها ، خلافاً للفارسىّ .

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م،شع) إلى : أبداً.
(٢) فى (م،شع) : المقصودة .
(٣) فى (د) : غير الكائنة .
(٤) فى (م) : لازما .
(٥) زاد فى (س) : مررت برجل ، وسقطت الكلمتان من (ح) .

(فصل) : يُفرَّق [1] نعتُ غيرِ الواحد بالعَطف إذا اختلف ، ويُجمَع إذا اتفق ، ويُغلَّب التذكير والعقل عند الشُّمول وجوباً ، وعند التَّفصيل اختيارًا وإن تعدَّد العاملُ واتَّحد عملُه ومعناه ولفظُه أَو جنسُه جازَ الإِتباع مطلقاً ، خلافاً لمن خصّص ذلك بنعت فاعلَىْ وخَبَرَىْ مبتدَأَين ، فإن عُدم الاتحاد وجب القَطْع بالرّفع على إضمار مبتدإٍ ، أَو بالنَّصب على إضمار فعل لائق ممنوع الإِظهار فى غير تخصيص [2] بوجهَيه فى نعت غيرِ مؤكَّد[3] ولا ملتزم[4] ولا جارٍ على مُشار به ، وإن كان لنكرة فيشترط تأَخّره عن آخر ، وإن كثرت نعوتُ معلومٍ أَو منزَّل منزلته أُتبعت أَو قطعتْ أَو أُتبع بعض دونَ بعض وقُدِّم المُتبع . وقد يلى النَّعتُ « لا » أَو « إمّا » فيجب تكريرهما [5] مَقْرونين بالواو . ويجوز عطف بعض النُّعوت على بعض ، فإن صَلَح النَّعت لمباشرة العامل جازَ تقديمهُ مبدَلاً منه المنعوت ، وإذا نُعت بمفرَد وظرف وجملة قدِّم المفرَد وأُخِّرت الجملة غالباً .

---

(١) فى (شع) : يعرف .

(٢) زاد بعده فى (د) : ويجوز القطع .

(٣) فى (م) : المؤكد . ومثاله : « إلهين اثنين » و « نفخة واحدة » .

(٤) كالشعرى العبور .

(٥) فى (د) : تكرارهما ، وفى (س) : تكررهما .

(فصل) : من الأسماءِ ماينعت به وينعت[١] ، كاسم الإشارة ونعته مصحوب «الْ» خاصّة ، وإن كان جامدًا محضاً فهو عطف بيان على الأَصحّ ؛ ومنها ما لا يُنعَت ولا يُنعَت به ، كالمضمَر[٢] مطلقاً ، خلافاً للكسائىّ فى نعت ذى الغيبة ، ومنها ما يُنعَت ولا يُنعَت به كالعَلَم[٣] ، وما يُنعَت به ولا يُنعَت كأَىٍّ السابق ذكرُها .

(فصل) : يُقامُ النعتُ مقامَ المنعوت كثيرًا إن عُلم جنسُه ونُعِت بغير ظَرْف وجملة أَو بأَحدِهما بشرط كونِ المنعوت بعضَ ما قَبلَه من مجرور[٤] بـ«من» أَو «فى» ، وإن[٥] لم يكن كذلك لم يَقُم الظَّرف والجملة مقامه إلاَّ فى شِعر[٦] . واستغنى لزوماً عن موصوفات[٧] بصفاتها ، فجرت مجرَى الجوامد ، ويَعرض مِثل ذلك لقصد العموم[٨]. وقد يُكتفَى بنيَّةِ النعت عن لفظه للعلم به[٩] .

---

(١) فى (جـ،م،شع) : ما ينعت وينعت به .

(٢) فى (ح،شع) : كالضمير .

(٣) فى (م،شع) : ومنها ما ينعت به . وقد سقط من (س) : ولا ينعت كأى .

(٤) فى (م،شع) : من المجرور .

(٥) فى (د،شع) : فإن لم .

(٦) فى (م،شع) : إلا فى الشعر .

(٧) فى (شع) : موصوفات بعضه .

(٨) نحو : « ولا رطب ولا يابس » ، « لايغادر صغيرة ولا كبيرة »

(٩) نحو : « وكذب به قومك » أى المعاندون .

٤٥ ــ باب عطف البيَان[١]

هو التَّابع الجارى مجرَى النَّعت فى ظهور المَتْبوع وفى التوضيح والتخصيص جامدًا أو بمنزلته[٢] ، ويوافق المتبوعَ فى الإفراد وضدَّيه ، وفى التذكير[٣] والتأنيث ، وفى التعريف والتنكير ، خلافاً لمن ٱلتزم تعريفَهما ، ولمن أَجازَ تخالفهما ؛ ولا يمتنع كونه أَخصَّ من المتبوع على الأَصحّ ، ويجوز جعلُه[٤] بدلاً إلاَّ إذا قُرِن » بـ« ال » بعد منادى ، أَو تبع مجرورًا بإضافة صفة مقرونة بـ« ال » وهو غير صالح لإضافتها إليه ، وكذا إذا[٥] أُفرد تابعاً لمنادى[٦] فإنه يُنصَب[٧] بعد منصوب ، ويُنصَب ويُرفَع بعدَ مضموم ، وجَعْلُ الزائدِ بياناً عطفاً أَولىَ مِن جعلِه بدلاً .

---

(١) قال فى (شع) : سمى بذلك لتكرير الأول زيادة فى البيان فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف ، وقد سماه سيبويه نعتاً ، ويسميه الكوفيون الترجمة .

(٢) هو ما كان صفة فصار بالغلبة علماً كالصعق .

(٣) سقطت من (س) .

(٤) فى (م،شع) : كونه .

(٥) فى (س) : إن أفرد .

(٦) فى (س) : للمنادى .

(٧) فى (د) : ينتصب .

٤٦ ــ باب البَدَل[١]

وهو التابع المستقلُّ بمقتضى العامل تقديرًا ، دون مُتبع . ويوافق المتبوعَ ويخالفه فى التعريف والتَّنكير ، ولا يُبدَل مضمَرٌ من مضمَر ولا مِن ظاهر ، وما أَوهَم ذلك جُعل توكيدًا إن لم يُفِد إضرابًا[٢] ، فإن اتَّحدَا معنًى سمّى بدلَ كلٍّ من كلٍّ ، ووافقَ أَيضاً فى التَّذكير والتأْنيث ، وفى الإِفراد وضدَّيه ، ما لم يُقصَد التفصيلُ ؛ وقد يتَّحدان لفظاً إن كان مع الثَّانى زيادةُ بيان ، ولا يُتبَع ضمير حاضر فى غير إحاطة إلاَّ قليلاً ، ويسمّى[٣] بدلَ بعض إنْ دلَّ على بعض الأَول ، وبدلَ اشتمالٍ إنْ بايَن الأَوَّلَ وصحّ الاستغناءُ به عنه ولم يكن بعضَه ، وبدلَ إضراب أَوبَداءٍ إن بايَنَ الأَوّلَ مطلقاً وقصدا ، وإلاَّ فبدلَ غلط ، ويختص بدلا البعض والاشتمال باتباعهما ضميرَ الحاضر كثيرًا ، وبتضمُّن ضمير أَو ما يقومُ مَقَامَه .

---

(١) قال فى (شع) : هذا اصطلاح البصريين ، وأما الكوفيون فنقل الأخفش أنهم يسمونه الترجمة والتبيين ، ونقل ابن كيسان عنهم تسميته تكراراً .

(٢) فى (د) : اضطرابا ، وهو سهو من الناسخ .

ومثال الإضراب : إياك إياى قصد زيد .

(٣) فى (د) : وقد يسمى .

(فصل) : المشتمل فى بدلِ الاشتمال هو الأَوّلُ ، خلافاً لمن جعله [1] الثانى أَو العامل ، والكثيرُ كون البدل معتَمدًا عليه ، وقد يكون فى حُكم المُلغَى ، وقد يُستغنَى فى الصّلة بالبدل عن لفظ المُبدَل منه ، ويُقْرَن البدلُ بهمزة الاستفهام إنْ تضمّن متبوعُه معناها [2] .

وقد تُبدَل جملةٌ من مفرَد ، ويُبدل فِعلٌ من فِعل موافق فى المعنى مع زيادة بيان ، وما فُصِّل[3] به مذكور وكان وافياً ففيه البَدَل والقَطْع ، وإن كان غيرَ وافٍ تعيّن قطعُه إن لم يُنوَ معطوفٌ محذوف . ويُبْدَأُ عند اجتماع التّوابع بالنّعت ، ثمَّ بعطف البيان ، ثمَّ بالتوكيد ، ثمَّ بالبدل ، ثم بالنَّسَق .

---

(١) سقط من (س) : جعله الثانى . قال فى (شع) : وهو قول الفارسى فى الحجة .

(٢) فى نحو : كيف زيد ؟ أصحيح أم سقيم ؟ ومن فى الدار ؟ أزيد أم عمرو ؟ ومتى يجىء ؟ أيوم الجمعة أم يوم السبت ؟

(٣) فى (س) : وما فضل به — بالضاد المعجمة . ومثاله مررت برجال : قصير وطويل وربعة .

٤٧ – باب المعطوف عطفَ النَّسَق[١]

وهو المجعول تابعاً بأحد حروفه ، وهى[٢] « الواو » و « الفاء » و « ثم » و « حتَّى » و « أَمْ » و « أَو » و « بل » و « لا » . وليس[٣] منها « لكن » وفاقاً ليونس ، ولا « إِمَّا » وفاقاً له ولابن كيسان وأَبى علىٍّ ، ولا « إِلَّا » ، خلافاً للأَخفش والفرّاءِ ، ولا « ليس » خلافا للكوفيّين ، ولا « أَىْ » خلافاً لصاحب المستوفَى .

فالستَّة الأَوائل تشرك[٤] لفظاً ومعنى ، و « بل » و « لا »[٥] لفظاً لا معنى ، وكذا « أم » و « أو » إن اقتضتا إضراباً[٦] ، وتنفرد الواو بكون مُتْبَعِها فى الحكم محتملا للمعيّة برُجحان ، وللتأَخر[٧] بكثرة ، وللتقدّم بقِلة ، وبعدم الاستغناءِ عنها فى عطفِ مالا يُستغنَى عنه ، وبجوازِ[٨] أَن يُعطَف بها بعض

---

(١) قال فى (شع) : والكوفيون يقولون : باب النسق ، وأكثر ما يقول سيبويه : باب الشركة .

(٢) فى (س) : وهو .

(٣) فى (س) : وليس ومنها لكن .

(٤) فى (د،م) : تشترك .

(٥) فى (م) : وبل لا لفظاً ولا معنى .

(٦) فى (د) : اضطرارا .

(٧) فى (م) : وللتأخير ، وفى (شع) ، والتأخر بكثرة والتقدم بقلة .

(٨) فى (س، شع) : ويجوز ؛

متبوعاً تفضيلًا[1] ، وعاملٌ مضمَر على عامل ظاهر[2] يجمعهما معنًى واحد ، وإن عَطفت على منفيّ غير مستثنًى ولم تقصد المعيّة ولِيَتْها «لا» مؤكِّدة ، وقد تليها زائدةً إن أُمِن اللَّبس.

ويقال في « ثُمَّ » « فُمَّ » و «ثُمَّتَ» و «ثُمَّتْ»[3] ، وتشركها الفاءُ في التَّرتيب[4] ، وتَنفرِد ثمّ بالمهلة ، والفاءُ العاطفة جملة أوصفةً بالسببيّة غالباً ، وقد يكون معها مُهْلة ؛ وتنفرد أيضاً بعطف مفَصَّل على مجمل متحدَيْن معنًى ، وبتسويغ الاكتفاءِ بضمير واحد فيما تضمّن جملتين من صلةٍ أو صفةٍ أوخبر ، وقد تقع موقعَ ثمّ ، وثمّ موقعها ، وقد يُحكَم على الفاء[5] وعلى الواو بالزِّيادة ، وفاقاً للأخفش ، وقدتقع « ثُمَّ » في عطف المقدَّم بالزَّمان[6] اكتفاءً بترتيب اللَّفظ .

(فصل)[7] : المعطوف بـ «حتَّى» بعضِ متبوعه أوكبعضه ، وغايةٌ له في زيادةٍ أونقصٍ مفيد ذكرُها[8] ، وإن عطفت

---

(١) في (م) : تفصيلا – بالمهملة .
(٢) في (د،م،شع) : مظهر .
(٣) في (م) : وثمة – بالتاء المربوطة .
(٤) زاد بعدها في (س) : وليست كالواو في عدم الترتيب ، خلافاً لبعض النحويين وقد سقط من (شع) عبارة «وتشركها ... إلى بالمهلة» .
(٥) في (م) : على الواو والفاء ، وزاد في (شع) : وثم .
(٦) في (د) : في الزمان .
(٧) ذكر الفصل في (ب ، د ، م، شع) وسقط من بقية النسخ ، وثبتت علامته في (ح) .
(٨) في (م) : ذكرهما . قال في (شع) : وهذا القيد ذكره الفراء ، قال : لا بد أن يكون الاسم بعد «حتى» مخصوصا كما في الاستثناء .

على مجرورٍ لَزِم إعادة الجارّ مالم يتعيّن العطف ، ولاتقتضى ترتيباً على الأَصحّ .

و «أَمْ» متّصلة ومنقطعة ، فالمتَّصلة المسبوقة بهمزة صالح موضعها لأَىّ ، وربَّما حذفت ونويتْ ، والمنقطِعة ماسواها ، وتقتضى إضراباً مع ٱستفهام ودونه ، وعطفُها المفردَ[1] قليل . وفَصْلُ « أَم » ممّا [2] عُطِفتْ عليه أَكثرُ من وصلها .

و «أَوْ» لِشَكٍّ ، أَوتفريق [3] مجرَّد أَو إِبهام أَو إِضرابٍ أَو تخيير .

وتُعاقِب الواو فى الإِباحة كثيراً ، وفى عطف المصاحِب والمؤكِّد قليلا [4] ، وتوافق [5] « ولا » بعد النَّهى والنَّفى .

والمعنى مع «إِمّا» شكٌّ ؛ أَوتخييرٌ ، أَو إِبهامٌ ، أَوتفريق مجرّد . وفتح همزتها لغةٌ تميميّة . وقد تُبدَل ميمُها الأُولى ياءً ،وقد يُستغنَى عن الأُولى بالثانية ، و بـ« أَو » عن «وإِمَّا» ، وربَّما ٱستغنى عنها بـ« وَإِلَّا » [6] ، وربَّما ٱستغنى عن واو «وإِمّا» ، والأَصل إِنْ ما ، وقد تُستَعمل ٱضطرارا .

---

(١) فى (د) : للمفرد .

(٢) فى (ص،ح) : من ما .

(٣) فى (م) : أو تقرير .

(٤) فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « اسكن حراء فما عليك إلا نبى أو صديق أوشهيد »، والثانى نحو : «ومن يكسب خطيئة أو إثما» .

(٥) سقطت من (س) .

(٦) فى (م) : بإلا . ومثاله قول العبدى : =

والمعطوف بـ« بل » مقرّرٌ بعد تقرير نهيٍ أونفيٍ صريح أو مؤوّلٍ ، أو[1] بعد إيجاب لمذكور موطًّإٍ[2] به ، أو مردود ، أو مرجوع عنه ، وقد تكرّر «بل» رجوعًا عمّا[3] ولِيَ المتقدّمة ، أو تنبيهًا على رُجْحان ما وَلِيَ المتأخِّرة ، وتُزاد «لا» قبلَ «بل» لتأكيد التقرير وغيرِه[4] .

و« لكن » قبل المفرد بعد نهيٍ أونفى كـ« بل » ، ويعطف بـ« لا » بعد أمرٍ أوخبرٍ مثبت أو نداء .

(فصل) : لا يُشترط فى صحة العطف وقوعُ المعطوف موقعَ المعطوف عليه ، ولا تقديرُ العامل بعد العاطف ، بل يُشترط صلاحيةُ المعطوف أوماهو بمعناه لمباشرة العامل .

ويَضعُف العطف على ضمير الرّفع المتّصل مالم يُفصَلْ بتوكيد أو غيره ، أويفصل العاطف بـ« لا » ، وضمير النصب المتّصلُ فى العطف عليه كالظاهر ، ومثلُه فى الحالين الضّميران المنفصلان.

وإن عطف على ضمير جر اختِير إعادةُ الجارّ ، ولم تلزم

= فإما أن تكون أخى بصدق ... فأعرف منك غثى من سمينى
وإلا فاطرحنى واتخـــــذنى ... عدوا أتقيـــــك وتتقينى

(١) سقطت « أو » من (م) .

(٢) فى (س) : وموطأ به .

(٣) فى (ص) : عن ما ؛

(٤) فى (شع) : أو غيره .

وفاقاً[١] ليونس والأخفش والكوفيّين ، وأجاز الأخفش العطف على عاملين إن كان أحدُهما جارًّا واتَّصل المعطوف بالعاطف ، أو انفصل بـ «لا»[٢] ، والأصح المنع مطلقاً ، وما أوهمَ الجوازَ فجرُّه بحرف مدلول عليه بما قبل العاطف .

(فصل) : قد تُحذَف الواو مع معطوفها ودونه ، وتشاركها فى الأوّل الفاءُ و «أمْ» ، وفى الثانى «أو» ، ويُغنِى عن المعطوف عليه المعطوفُ بالواو كثيرًا وبالفاءِ قليلاً ، ونَدَر ذلك مع «أو» ، وقد يقدَّم المعطوف بالواو للضَّرورة ، وإن صلَح لمعطوف ومعطوف عليه مذكورٌ بعدهما طابَقهما بعد الواو ، وطابَق أحدهما بعد «لا» و «أو» و «بل» و «لكن» ، وجاز الوجهان بعد «الفاءِ» و «ثُم» .

ويُعطَف الفعل على الاسم ، والاسم على الفعل ، والماضى على المضارع ، والمضارع على الماضى ، إن اتَّحد جنسُ الأوّل والثانى بالتأويل ، وقد يُفصَل بين العاطف والمعطوف إن لم يكن فعلًا بظرف أوجارٍّ ومجرور ، ولا يخصّ[٣] بالشِّعر ، خلافاً لأبى علىّ ، وإن كان مجروراً أُعيد الجارُّ أو نُصِب بفعلٍ مضمَر .

---

(١) سقط الوفاق من (شع) .

(٢) نحو : ما فى الدار زيد ولا الحجرة عمرو .

(٣) فى بعض النسخ : ولا يختص .

٤٨ ــ باب النِّداء

المنادَى منصوب لفظاً أَو تقديراً بأُنادِى ، لازِمَ الإضمار ، آستغناءً بظهورِ معناه مع قصد الإنشاءِ وكثرةِ الاستعمال ، وجعلهم كعوَض منه فى القرب همزةً ، وفى البعد حقيقةً أَو حكماً «يا» أَو «أَيا» أَو «هَيَا» أَو «آ» أَو «أَىْ» أَو «آىْ» ، ولايلزم الحرف إلَّا مع الله ، والضَّمير[(١)] ، والمستغاث ، والمتعجَّب منه ، والمندوب ، ويقلّ حذفُه مع آسم الإشارة وآسمِ الجنس المبنى للنِّداء .

وقد يُحذَف المنادَى قبل الأَمر والدعاءِ فتلزم «يا» ، وإِنْ وَلِيَها «لَيْت» أَو «ربّ» أَو «حبذا» فهى للتَّنبيه لا للنِّداء . وقد يعمل عاملُ[(٢)] المنادى فى المصدر والظَّرف والحال . وقد يفصل حرف النِّداء بأَمر .

(فصل)[(٣)] : يُبنَى المنادَى لفظاً أَو تقديراً على ما كان يُرفَع به لو لم ينادَ إن كان ذا تعريفٍ مستدام أَو حادث ، بقَصْد وإقبال غير مجرور باللَّام ولا عامل فيما بعدَه ولا مُكمَّل[(٤)]

---

(١) سقط من (شع) : والضمير . ونبه على أنه ببعض النسخ ومثل له بنحو : يا إياك قد كفيتك .

(٢) (م) : عمل .

(٣) سقط لفظ الفصل من (ص ، ح ، م) وثبتت علامته فى (ص ، ح) .

(٤) فى (س) : يكمل .

قبل النِّداء بعطف نَسَق . ويجوز نصب ما وصِف من معرَّف بقصد وإقبال ، ولا يجوز ضمُّ المضاف الصَّالح للألف واللَّام ، خلافاً لثعلب ، وليس المبنىّ للنداءِ ممنوع النَّعت ، خلافاً للأصمعىّ.

ويجوز فتحُ ذى الصّفة الظاهرة إتباعا إن كان عَلَما ووُصف بابن متَّصل مضاف إلى عَلَم ، لا إن وصف بغيره ، خلافاً للكوفيّين ، وربّما ضُم الابن إتباعا . ويلحق بالعَلَم المذكورنحو : « يا فلانَ بنَ فلان » [1] وياضُلَّ[2] بنَ ضُلٍّ ، ويا سيّدَ ابن سيّد ، ومجوزٌ[3] فتح ذى الضمَّة[4] فى النِّداءِ موجِبٌ فى غيره حذف تنوينه لفظاً ، وألف ابنٍ فى الحالين خطًّا ، وإنْ نُوِّن فللضّرورة ، وليس مركباً فيكون كَمَرْءٍ فىإتباع ماقبلَ السّاكن مابعده ، خلافاً للفارسىّ .

والوصف بابنة كالوصف بابن ، وفى الوصف ببنت فى غير النِّداءِ وجهان ، ويُحذَف تنوينُ المنقوص المعيَّن بالنِّداءِ . وتثبُت ياؤهُ عند الخليل[5] لاعند يونس ، فإن كان ذاأصل واحد ثبتتْ الياءُ بإجماع . ويترك مضموماً أوينصب مانُوّن اضطراراً من منادى مضموم .

---

(١) زاد فى (س) بن فلان .
(٢) فى (م) : يافل بن فل بدلا من : ياضل بن ضل .
(٣) فى بعض النسخ : ويجوز .
(٤) فى (م ، شع) : ذى الضمة الظاهرة .
(٥) فى (م ، شع) : عند الخليل وسيبويه .

(فصل) : لايباشر حرف النداءِ فى السّعة ذا الأَلف واللَّام غير المصدَّر بهما جملة مسمًّى بها ، أَو اسمَ جنس مشبَّه به ، خلافاً للكوفيّين فى إجازة ذلك مطلقاً ، ويوصَف بمصحوبهما[1] الجنسىّ مرفوعاً ، أَوبموصول مصدَّر بهما أَوباسم إشارة « أَىٌّ » مضمومة متلوّة بهاءِ التَّنبيه ، وتؤَنَّث لتأْنيث صفتِها ، وليست موصولةً بالمرفوع خبرًا لمبتدإٍ محذوف ، خلافاً للأَخفش فى أَحدِ[2] قولَيه ، ولا جائزاً نصب صفتها ، خلافاً للمازنىّ ، ولا يستغنى عن الصّفة المذكورة ، ولا يَتبَعها غيرُها .

واسمُ الإشارة فى وصفه بما لايستغنى عنه كـ« أَىٍّ » ، وكغيرها فى غيره ، وقيل «ياالله» و« يا أَلله » ، والأَكثر اللَّهم ، وشذَّ فى الاضطرار يا اللَّهمّ .

(فصل) : لتابع[3] غير « أَىّ » واسم الإشارة من منادى كمرفوع إن كان غيرَ مضاف الرّفعُ والنَّصبُ ، مالم يكن بدلاً أَومنسوقاً[4] عارِياً من « ال » ، فلهما تابعَيْن مالَهما منادَيَيْن ، خلافاً[5] للمازنىّ والكوفيّين فى تجويز : يا زيدُ وعمراً .

ورفعُ المنسوق المقرون بـ« ال » راجحٌ عند الخليل وسيبويه

---

(١) فى (م) : بمصحوبها .
(٢) فى (م) : على أحد قوليه.
(٣) فى (ص) : التابع .
(٤) (د) : مسبوقاً .
(٥) سقطت عبارة الخلاف من (م) .

والمازنىّ ، ومرجوح عند أبى عمرو ويونس وعيسى والجرمىّ ، والمبرّد فى نحو : الحارث كالخليل ، وفى نحو . الرجل كأبى عمرو .
وإن أُضيف تابعُ المنادى وجب نصبُه مطلقاً ، مالم يكن كالحَسَن الوجهِ ، فله ما للحسن ، ويُمنَع[1] رفعُ النعت فى نحو : «يا زيدُ صاحبَنا » خلافاً لابن الأنبارىّ . وتابع نعت المنادى محمولٌ على اللّفظ ، وإن كان مع تابع المنادَى ضميرٌ جىءَ به دالاًّ على الغيبة[2] باعتبار الأَصل ، وعلى الحضور باعتبار الحال ، والثانى فى نحو[3] : يا زيدُ زيدُ ، مضمومٌ أَو مرفوعٌ أَو منصوبٌ[4] ، والأَوّل فى نحو : يا تيم تيم عَدِىّ ، مضموم أَومنصوب ، والثانى منصوبٌ لاغير .

(فصل) : حالُ المضاف إلى الياءِ إن أُضيف إليه منادى كحالِه إن أُضيف إليه غيرُه ، إلَّا الأُمّ والعَمّ المضاف إليهما «أبن » فاستعمالهما غالباً بفتح الميم أَوكسرها دون ياءٍ ، وربّما ثبتتْ أَو قُلبت أَلفاً ، وتاءُ «يا أَبت » عوض من ياءِ المتكلم ، وكسرها أَكثرُ من فتحها ، وجعلها هاءً فى الخطِّ والوقف جائز.

---

(١) فى (م) : ويمتنع .
(٢) فى (م) : دالاًّ على النعت.
(٣) فى (م ، شع) : من نحو .
(٤) سقطت الأوصاف الثلاثة من (م) . وقال فى (شع) : أ
فالضم على نداء ثان ، والرفع عطف بيان على اللفظ ، والنصب عطف بيان على الموضع .

(فصل) : يقال للمنادَى غير المصرّح باسمه فى التذكير[1] يا «هَنُ» ويا «هَنان» ويا «هَنون» ، وفى التأنيث ياهنت ، وياهنْتَان وياهَنَات ، وقد يلى أَواخرَهنّ ما يلى آخرَ المندوب[2] ، ومنه ياهَناه[3] بالكسر والضّم ، وليست الهاء بدلًا من اللّام ، خلافاً لأَكثر البصريّين

(١) سقط الجار والمجرور من (م).

(٢) وهو الألف وهاء السكت، وقد نقل أبو على القالى فى الأمالى عن أبى حاتم أن العرب تقول : يا هناه ، وياهنانيه ، وياهنوناه ، وياهنتاه .... الخ

(٣) فى (س) : يا هنات.

٤٩ – باب الاستغاثة والتعجّب الشبيه بها

إن استُغيثَ المنادى أَو تُعُجِّب منه جُرَّ باللّام مفتوحةً بما يُجرّ فى غير النِّداءِ ، وتُكسَر اللّام مع المعطوف غير المُعاد معه «يا» ، ومع[1] المستغاث من أَجله ، وقد يُجرّ بـ«من» ، ويُستغنَى عنه إن عُلِم سبب[2] الاستغاثة ، وقد يُحذَف المستغاث فيلى «يا» المستغاثُ من أَجلِه .

وإن وَلِيَ «يا» اسم لايُنادَى إلّا مجازاً جاز فتحُ اللّام باعتبار استغاثته ، وكسرُها باعتبار الاستغاثة من أَجله وكون المستغاث محذوفا ، وربّما كان المستغاث مستغاثاً من أَجله تقريعاً وتهديداً[3] ، وليست لام الاستغاثة بعضَ «أَلْ»[4] ، خلافاً للكوفيّين ، وتعاقبها أَلف كأَلف المندوب[5] ؛ وربّما آستُغنِى عنها فى التعجّب .

---

(١) فى (س) : وهو :

(٢) فى (م) : بسبب .

(٣) فى (د) : أوتهديداً .

(٤) فى (س) : وليست لام إلابعض ال .

(٥) فى (شع) : كألف الندبة . ثم فسره بقوله : فيدخل المستغاث والمتعجب منه بدل اللام ألف ، فى آخر الكلمة ، ومنه :

حتى يقول الناس مما رأوا   ياعجبا للميت الناشر

وإذا وقفت ألحقت هاء السكت فتقول : ياعجباه .

وكلام سيبويه عن الخليل أن اللام هى الأصل ، ولايجمع بين اللام والألف ، فلا يقال : يا لعجبا .

٥٠ – باب النُّدبة

المندوب هو المذكور بعد «يا» أَو «وا» تَفجُّعا لفقدِهِ حقيقةً أَوحكماً ، أَوتوجُّعاً لكونه محلَّ أَلَم أَو سبَبه ، ولايكون اسمَ جنس مفردًا ، ولاضميرًا ، ولا اسم إشارة ، ولا موصولًا بصلة لاتعيِّنه ، ويساوى المنادَى فى غير ذلك من الأَقسام والأَحكام ؛ ويتعيّن إيلاؤُه «وا» عند خوف اللَّبس ، ويَلحَق جوازاً آخر ماتمّ به أَلفٌ يُفتَح لها متلوّها متحرّكا ، ويُحذَف إن كانأَلفاً أَو تنويناً أَو ياءً ساكنةً مضافاً إليها المندوب ، وقد تُفتَح ، وقد تلحق أَلفُ الندبة نعت المندوب ، والمجرورَ بإضافة نعتهِ ، ويقاس عليه ، وفاقاً ليونس ، وقد تَلحق منادى غير مندوب ولامُستغاث ، خلافاً لسيبويه ، ويليها فى الغالب سالمة ومنقلبة هاءٌ ساكنة تُحذَف وصلا ، وربّما ثبتت مكسورةً أَو مضمومةً ، ويُستغنَى عنها وعن الأَلف فيما آخرهُ أَلف وهاء ، ولاتُحذَف همزة ذى أَلف التأْنيث الممدودة ، خلافاً للكوفيّين .

(فصل) : يُبدَل من أَلف النّدبة مجانس ما وليتْ من كسرة إضمار أَو يائه أَو ضمّته أَو واوه ؛ وربّما حمل أَمْن اللَّبس

على الاستغناءِ بالفتحة والأَلف عن الكسرة والياءِ ، وقلبُها ياءً بعد نونِ اسمٍ مثنًّى جائز ، خلافاً للبَصريّين .

ولا تُقلَب بعد كسرة «فَعالِ» ، ولا بعد كَسرة إِعراب ، ولا يحرّك لأَجلها تنوين بكسر ولا فتح ، ولا يُستغنى عنها بالفتحة خلافاً للكوفيّين فى المسائل الأَربع .

٥١ – باب أسماء لازَمَت النداءَ

وهى «فُل» و «فُلةَ» و «مكرمان» و «ملأَمان» و «ملأَم» و «لُؤمان» و «نَوْمان» ، والمعدول إلى «فُعَل» فى سبّ المذكَّر ، وإلى «فَعالِ» مبنيًّا على الكسر فى سبّ المؤنث ، وهو والَّذى بمعنى الأَمر مَقِيسان فى الثلاثىّ المجرّد ، وفاقاً لسيبويه ، وقد يقال : رجل مكرمان ومَلأَمَان ، وامرأَة ملأَمانَة ونحو :
« أَمسِك فلاناً عن فُل » ، و «قعيدته لَكاع» ، من الضَّرورات .

٥٢ - باب ترخيم[١] المنادَى

يجوزُ ترخيم المنادى المبنىّ إن كان مؤنثا بالهاءِ مطلقاً ،أو عَلَماً زائداً على الثلاثة بحذف عَجُزه إنْ كان مركبا[٢] ، ومع[٣] الأَلف إن كان «اثنا عشر» أَو «اثنتا عشْرة»[٤] ، وإن كان مفرداً فيُحذَف آخرهُ مصحوباً إن لم يكن هاءَ تأْنيث بما قبلَه من حرفِ لين ساكن زائد[٥] مسبوق بحركة تجانسُه ظاهرةٍ أَو مقدَّرة وبأَكثرَ من حرفين ، وإلّا فغير مصحوب ، خلافاً للفرّاءِ فى نحو «عماد» و«سعيد» و«ثمود» ، وله وللجرمىّ فى نحو «فردوس» و«غرنيق»[٦] ، ولايُرخَّم الثُّلاثىّ المحرّك الوسط العارى من هاءِ التأْنيث ، خلافاً للكوفيّين إلّا الكسائىّ ؛ ويجوز ترخيم الجملة ، وفاقاً لسيبويه .

---

(١) الترخيم لغة التسهيل ، ومنه صوت رخيم أى سهل لين .
وقيل : الرأفة ، والإشفاق . واصطلاحا : حذف آخرالاسم باطراد ، وخرج بالمنادى ترخيم التصغير .

(٢) أى تركيب مزج كحضرموت وسيبويه فيقال : يا حضر وياسيب ، وهذا مذهب البصريين ، ولم يسمع ، بل قاسوه على ما فيه تاء التأنيث . وقال ابن كيسان :
لا يحذف العجز بكماله إن حصل لبس . (شع) .

(٣) فى (س) . مركباً مع الألف.

(٤) فى (س) : إن كان اثنى عشر أو اثنتى عشرة ، وفى (ص) : إن كان اثنا عشر أو اثنتى عشرة .

(٥) فى (شع) من حرف لين زائد ساكن .

(٦) فى (م) : غرينيق .

(فصل) : تقديرُ ثُبوت المحذوف للتَّرخيم أعرفُ من تقدير التَّمام بدونه ، فلايغير على الأَعرف مابقىَ إلَّا بتحريك[1] آخِرتَلَا ألفاً وكان مدغماً فى المحذوف ، بفتحة إن كان أصلىَّ السّكون ، وإلَّا فبالحركة الَّتى كانت له ، خلافاً لأَكثرهم فى ردّ ماحذف لأَجل واو الجمع ، ولا يمنع[2] التَّرخيم على الأَعرف من نحو «ثمود» ، خلافاً للفرّاءِ فى ٱلتزام حذف واوِه ، ويتعيّن الأَعرف[3] فيما يُوهِم تقديرُ تمامه تذكير مؤنث ، وفيما يلزم بتقدير تمامه عدمُ النَّظير . ويُعطَى[4] آخِرُ المقدَّرِ التَّمام ما يستحقُّه لو تُمِّم به وضعاً ، وإن كان ثانياً ذا لِينٍ ضُعِّف إن لم يُعلمْ له ثالث ، وجىءَ به إن عُلِم .

(فصل) : قد يقدَّر حذفُ هاءِ التأْنيث ترخيماً فتُقحَمَ[5] مفتوحةً ، ولا يُفعَل ذلك بأَلفه الممدودة ، خلافاً لقوم ، ولا يُستغنَى غالبا فى الوقف على المرخَّم بحذفها عن إعادتها أو تعويض أَلف منها ، ويرخَّم فى الضَّرورة ما ليس منادى[6] من صالح للنداءِ ، وإن خلا من علميّة وهاء تأْنيث على تقدير التمام بإجماع ، وعلى

(١) فى (م) : بتحرك .
(٢) فى (شع) : ولا يمتنع .
(٣) فى (د) الإعراب .
(٤) فى (س) : ويغنى .
(٥) فى (س) فتفخم .
(٦) فى (شع) : ما ليس بمنادى .

نيّة المحذوف ، خلافاً للمبرّد ، ولايرخّم فى غيرها منادى عار من الشّروط إلّا ماشذَّ من « يا صاح » و« اطرِقْ كَرَا »[1] على الأَشهر . وشاع ترخيمُ المُنادَى المضاف بحذفِ آخِرِ المضافِ إليه ، ونَدَر[2] حذفُ المضاف إليه بأَسره[3] وحذفُ آخِرِ المضاف[4] .

---

(١) فى (م) : واطرق كرى .

(٢) سقط من (س) : وندر حذف المضاف إليه .

(٣) قال عدى بن زيد :

يا عبد هل تذكرنى ساعة ... فى موكب أو رائد للقنيص

أى ياعبد هند

(٤) قال أوس بن حجر

ياعلقم الخير قد طالت إقامتنا ... هل كان منا إلى ذى الغمر تسريح

أى ياعلقمة .

٥٣ ــ باب الاختصاص[١]

إذا قصد المتكلِّم بعد ضمير يخصّه[٢] أو يُشارك فيه[٣] ، تأكيدَ الاختصاص أولاه « أيًّا » معطيَها[٤] مالها فى النِّداءِ إلَّا حرفه ، ويقوم مقَامها منصوباً [٥] اسم دالٌّ على مفهوم الضَّمير ، معرَّفٌ[٦] بالألف واللَّام أو الإضافة ؛ وقد يكون عَلَما ، وقد يلى هذا الاختصاصَ ضميرُ مخاطبٍ .

---

(١) هذا الباب ذكر فى (ب) بعد باب التحذير والإغراء .

(٢) فى (د) : بمحضه .

(٣) كقولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

(٤) فى (د) : معطيا .

(٥) سقط من (شع) لفظ : « منصوباً » .

(٦) فى (شع) : معرفاً .

٥٤ ـ باب التَّحذير والإغراءِ [١] وما أُلحِق بهما

يُنصَب تَحذُّرًا [٢] « إياى » و « إيّانا » [٣] معطوف عليه المحذور[٤] ، وتحذيرا إيَّاك وأخواته ، و « نفسك » وشبهه من المضاف إلى المخاطب ،معطوفاً عليهنَّ المحذور بإضمارمايليق من نَحِّ أَو اتَّق وشبههما[٥] ؛ولايكون المحذور ظاهرًا ولاضمير غائب إلَّا وهو معطوف : وشذَّ : « إيَّاه وإيَّا الشَّوابّ » من وجهين .

ولايلزم الإضمار إلَّا مع « إيّا » ، أو مكرّر أومعطوف ومعطوف عليه ، ولا يُحذَف العاطف بعد « إيَّا » إلَّا والمحذور منصوبٌ بإضمار ناصب آخر ، أومجرور بـ « مِن » وتقديرها مع «أَن يفعل» كاف ، وحكم الضمير فى هذا الباب مؤكداً ومعطوفاً [٦] عليه حكمهُ[٧] فى غيره .

---

(١) كتب هذا الباب فى (ح) فى ورقة منفصلة وعلق عليه :
هذا الباب لم يثبت فى النسخة التى شرحها المصنف وثبت فى بعض النسخ .
وعلق عليه فى (شع) بقوله :
ثبت هذا الباب فى بعض النسخ التى عليها خط المصنف ولم يشرحه فيما شرحه .

(٢) هذا اللفظ من (م ، ح) وفى (س ، جـ) : محذراً ، وفى (د ، ص) : تحذيراً ، وفى (شع) : حذراً ، وشرحها فى هامش (ح) بأن التحذر لنفس المتكلم والتحذير لغيره .

(٣) فى (د) : أو إيانا .

(٤) نحو : إياى والشر ، وإيانا والشر ، أى باعد ، وقيل : أباعد .

(٥) فى (د ، شع) : أوشبههما .

(٦) فى (جـ ، د ، س ، شع) : أو معطوفاً عليه .

(٧) فى (جـ) : كلمه .

ويُنصَب المُغرَى به ظاهراً مفرداً أَو مكرراً أَو معطوفاً عليه بإضمار الزم أَوشبهه ، ولا يَمتنِع الإِظهار دون عطف ولا تكرار ، وربَّما رفع المكرَّر ، ولا يعطف فى هذا الباب إِلَّا بالواو ، وكون ما يليها مفعولاً معه جائز .

(فصل) : أُلحق بالتحذير والإغراءِ فى التزام إِضمار الناصب مَثَلٌ وشبهُه نحو : «كلَيهما وتمراً» ، و «أمراً ونفسَه» ، و «الكلابَ على البَقَر» ، و «أَحَشَفاً وسوءَ كيلة» ، و «من أَنتَ زيدا» ؟ و «كلَّ شيءٍ ولا هذا» ، «ولا[1] شتيمةَ حُرٍّ» ، و «هذا ولازَعَماتك» و «إِن تأْتِنِى فأَهلَ الليل وأَهلَ النَّهار» ، و «مرحباً وسهلا»[2] و «عَذيرَك» ، و «ديارَ الأَحباب» بإضمار : أَعطى[3] ، ودَعْ ، وأَرسِل ، وأَتبيع ، وتذكُر ، واصنَعْ ، ولاترتكب ، ولا أَتوهَّم ، وتجد ، وأَصبت وأَتيت ، ووطئت ، وأَحْضِر[4] واذكر .

ويتَصل[5] بهذه ما يستلزم عاملَه عاملُ ما قبلَه ، أَو يتضمّن معناه وضعاً ، وما هو فى المعنى مشارِك لما قبله فى عامله أَو

---

(١) فى (ح) : وكل شيء ، ولاشتيمة حر .
(٢) سقط من (س) : سهلا .
(٣) فى (س) : اعط .
(٤) فى (م) : واحفر بالفاء
(٥) فى (م) : ومتصل .

فيما[1] ناب عنه ، ولا يمتنع الإظهار إن لم يكثر الاستعمال . وربّما قيل : « كِلاهُمَا وتَمْرًا » ، و « كلُّ شيءٍ ، ولاشتيمةَ حُرٍّ[2] و« من أَنتَ زيد » ؟ أَى كلاهما لى ، وزدنى تمراً [3] وكلُّ شيء أَمَمٌ ولاترتكب ، ومن أَنت كلامُك زيدٌ أَوذكرك[4] .

(١) التحقيق عن (ص ، م) وفى (د) : أوما ناب عنه ، وفى بعض النسخ : أو فى ماناب.
(٢) فى (س) : ولا شبهة حر .
(٣) سقط من (م) : تمراً.
(٤) زاد بعدها فى (ب) : زيد .
فزيد خبر مبتدإ محذوف واجب الحذف .

٥٥ ـ باب أبنية الأفعال (١) ومعانيها

لماضيها المجرّد مبنياً للفاعل « فَعُل » و « فعِل » و « فَعَل » ، و « فَعْلَل » .

فـ « فَعُل » لمعنى مطبوع عليه ما هو قائم به ، أو كمطبوع عليه ، أو شبيه بأحدهما ، ولم يرد يائىّ العين إلّا هَيُوَ ، ولا متصرّفا يائى اللّام إلّا نَهُوَ ، ولامضاعفا إلّا قليلًا مشروكاً ، ولا متعدّيا إلّا بتضمينٍ أوتحويل ، ولاغير مضموم عين مضارِعِه إلّا بتداخُل . وكثر فى اسم فاعلِه فعِيل وَفعْل ، وقَلَّ فاعِلٌ وأَفعلُ وفَعَلٌ وفَعِلٌ وفَعَالٌ وفُعالٌ وفُعَّال (٢) وفِعْل وفُعْل وفُعُل وفَعُول (٣) .

(فصل) : حقُّ عينِ مضارع « فَعِلَ » الفتح ، وكسرت فيه من « وَمِق » و « وَثِق » وَ « وفِق » و « وَلِى » ، و « وَرِث » و « ورِع » و « ورم » و « وَرِى » المخّ ، وفى مضارع حَسِب ونَعِمَ وبَئِسَ وَيئِسَ (٤) ويَبِسَ ووَغِر ووَجر (٥) ووَلِه ووَهِل وجهان ، واستُغْنِى (٦)

---

(١) فى (ح ، س ، شع) : الفعل . قال فى (شع) : هذا الباب يذكر فى التصريف ، والمصنف ذكره هنا لبيان حال العامل الذى انقضى الكلام فى معمولاته .

(٢) سقط هذا الوزن من (م) . ومثاله : وضاء أى وضىء .

(٣) وأمثلة ما قل على الترتيب : فاره وأحمق وحسن وخشن وجبان وفرات ووضاء وعفر ــ وهو الخبيث ــ ونمر ــ وهو الجاهل ــ وجنب وحصور .

(٤) سقطت هاتان اللفظتان من (س) .

(٥) فى (ص ، ح) بالحاء المهملة ، والمادتان فى مضارعهما الوجهان .

(٦) فى (شع) : واستغنوا . وفى العبارة اضطراب فى (شع) .

فى ضَلِلتَ تَضِلُّ ووَرِيَ الزَّندُ يَرى ، وفَضِل الشيءُ يَفضُل بمضارع فَعَل عن مضارع فَعِل . ولزوم فَعِل أكثر من تعدّيه [1] ، ولذا غلب وضْعُه للنُّعوت اللّازمة وللأعراض والألوان وكبر الأعضاءِ ، وقد يشارِك « فَعُلَ » [2] ويغنى عنه لزوماً فى اليائىّ اللّام ، وسماعاً فى غيره ، ويطاوع فَعَل كثيراً ، وتسكين عينهِ وعين فَعُل وشبههما من الأسماءِ لغة تميميّة .

(فصل) : اسم الفاعلِ من متعدّى فَعِلَ على فاعِل ، ومن لازِمه على فَعِل وأَفعَل وفَعْلان .

وقد يجىءُ على فاعِل وفَعِيل ، ولَزم فَعِيلٌ فى المغنى عن فَعُلَ ، وقد يَشرَك فَعُلٌ فَعِلًا ، وفَعِلٌ أَفعَلَ وفَعْلان ، وربَّما اشتركت الثلاثة [3] .

(فصل) : لفَعَل تعدٍّ ولزوم ، ومن معانيه غَلَبة المقابل ، والنِّيابة عن « فَعُل » فى المضاعف [4] واليائىّ العين [5] ، واطَّرد صوغُه من أَسماء الأَعيان لإِصابتها ، أَوإِنالتها ، أَوعمل بها ، وقد يصاغ لعملِها أَوعمل لها ، أَو أَخذ منها .

ومن معانى « فَعَلَ » الجمعُ والتفريق والإِعطاءُ والمنع والامتناع

---

(١) فى (شع) : تعديته .
(٢) نحو: حَمِقَ وحَمُقَ ، ورَعِنَ ورعُنَ .
(٣) فى (شع) : اشترك الثلاثة . نحو : شعث وأشعث وشعثان .
(٤) فى (س) : والمضعف . ومثاله : جللت فأنت جليل ، وعففت فأنت عفيف .
(٥) نحو : طاب يطيب فهو طيب ، ولان يلين فهو لين .

والإيذاءُ والغَلَبة والدَّفع والتحويل والتحول والاستقرار والسَّيْر والسّتر والتجريد والرمى والإصلاح والتصويت ؛ ولا تفتح عين مضارع فَعَل دون شذوذ إن [1] لم تكن هى أَو اللَّام حلقيّة [2] ، بل تُكسَر أَو تُضَمّ تخييراً إن لم يُشتهَر [3] أَحد الأَمْرَين [4] ، أَو يُلتزَم [5] لسبب كالتزام الكَسْر عند غيرِ بنِى عامر فيما فاؤُه واو ، وعند الجميع فيما عينُه ياءٌ ، وعند غير طيِّئ فيما لامُه ياء وعينُه غير حلقيّة .

والتزم الكسر أَيضاً فى المضاعف اللَّام غير المحفوظ ضمّه ، والضمّ فيما عينه أَو لامه واو ، وليس أَحدهما حَلْقيّا ، وفى المضاعف المتعدّى غير المحفوظ كسره ، وفيما لغلبة المقابل خالياً من ملزم الكسر ، ولا تأْثيرَ لحلقيٍّ فيه ، خلافاً للكسائىّ . وقد يجىءُ ذو الحَلْقىّ غيرَه بكسرٍ أَوضَمٍّ [6] أَوبهمَا أَو مثلَّثاً .

(فصل) : يُكسَر ماقبلَ آخِرِ المضارع إن كان ماضِيهغيرَ ثلاثىّ ، ولم يُبدَأ بتاءِ المطاوَعة أَو شبهها ، ويُضَمّ أَوّله إن كان ماضيه رُباعيًّا وإلَّا فُتح ؛ ويكسره غيرُ الحجازيّين مالم يكن

---

(١) فى (س) : إن تكن .

(٢) فإن كانت العين أو اللام حلقية فتحت عين المضارع نحو : ذهب يذهب ، ونزح ينزح .

(٣) فى (س م ، شع) : يشتهر .

(٤) فى (شع) : أحد الاستعمالين .

(٥) فى (شع) : أويلتزم الكسر .

(٦) فى (ج ، ص ، م ، س) : بضم أوكسر .

ياءً إن كُسِر ثانى الماضى أو زيد أوّله تاءٌ معتادة أو همزةُ وصل؛ ويكسِرونه مطلقاً فى مضارع أَبَى[1] ووَجِل[2] ونحوه، وربَّما حُمل على تِعْلَم تِذْهَب[3] وشبهه، وعلى يِئْبى يِئْلَم[4].

(فصل): انفردَ الرّباعىّ بفَعْلَل لازماً ومتعدّياً لمعان كثيرة، وقد يصاغ من اسم رباعىّ لعمل بمسمّاه أو لمحاكاته أو لجعلِه فى شىءٍ أو لإصابته أولإصابة به أو لإظهاره؛ وقد يصاغ من مركّب لاختصار حكايته.

(فصل): مِن مُثُل المَزيد فيه «أَفَعَلَ» وهو للتَّعدية أو للكثرة أو للصّيرورة أو للإعانة أو للتَّعريض أو للسلب أو لإلْفاءِ الشىءِ بمعنى ما صِيغ منه أو لجعل الشىءِ صاحب ما هو مشتق من اسمه[5] أو لبلوغ عدد أو زمان أو مكان[6] أو لموافقة ثلاثىّ أو لإغنائه عنه أو لمطاوعةِ فَعَلَ.

ومنها: «فَعَّل» وهو للتَّعدية وللتكثير وللسَّلْب وللتوجُّه ولجعل الشىءِ بمعنى ما صِيغَ منه ولاختصار حكايتِه ولموافقة «تَفعّل» و «فَعَلَ» وللإغناءِ عنهما.

ومنها «تَفَعَّل» وهو لمطاوعة «فَعَّل» وللتكلُّف والتجنُّب

---

(١) فى (د، س): أتى.

(٢) فى (س): ووجد

(٣) فى (د): تنهب.

(٤) فى (م): يسلم. وزاد بعد هذا فى (س) وكسر أول يعلم لغة بهراوية.

(٥) فى (د، س، شع): أوبجعله صاحبه بوجه ما.

(٦) سقطت من (س).

والصيرورة وللتلبُّس [1] بمسمَّى ما ٱشْتُقَّ منه وللعمل فيه وللاتخاذ وللمواصلة العمل فى مهلة ولموافقة ٱستَفْعَل وموافقة المجرّد [2] والإغناء [3] عنه وعن فَعَّل ولموافقته .

ومنها « فاعَلَ » لاقتسام الفاعليّة والمفعوليّة لفظاً والاشتراك[4] فيهما معنى ولموافقة « أَفعل » ذى التَّعدية والمجرّد وللإغناء عنهما .

ومنها « تَفَاعَلَ » للاشتراك فى الفاعليّة لفظاً وفيها وفى المفعولية معنى ولتخييل [5] تارك الفعل كونَه فاعلا ولمطاوعة فاعَلَ الموافق أَفعل ولموافقة المجرّد والإغنـــــاء عنه [6] .

وإن تعدّى تَفاعَل أَو تَفعَّل [7] دون التاء إلى مفعولين تَعدَّى بها [8] إلى واحد ، وإلا لزم .

ومنها « ٱفتَعَل » وهو للاتِّخاذ [9] وللتسبّب ولفِعل الفاعِل

---

(١) فى هذه العبارة اضطراب بالتقديم والتأخير فى بعض النسخ . ومثاله : تقمص وتقبأ لبس قميصا وقباء .

(٢) فى (د ، م) : ولموافقة المجرد .

(٣) فى (م) : وللإغناء عنه

(٤) فى (م) : ولاشتراك ، وسقط من (س) إلى قوله : ومنها تفاعل للاشتراك .

(٥) فى (س) : وللتخييل .

(٦) فى (م ، شد) : وللإغناء عنه . ومثاله : تمارى

(٧) فى (د) : وتفعل .

(٨) فى (س ، م) : معها .

(٩) نحو : اطبخ واشتوى : اتخذ لنفسه طبيخاً وشواء ، وزاد بعدها فى (س) : والاضطراب .

بنفسه وللتخيّر [1] ولمطاوعة أَفعَل ولموافقة تَفاعلَ وتَفعّل وٱستَفْعَل والمجرّد والإغناءِ عنه .

ومنها « انْفعَل » لمطاوعة فعل علاجاً وقد يطاوع « أَفعَل » وقد يشارك المجرّد وقد يُغنِى عنه وعن أَفعَلَ ويغنى عنه « ٱفتعل » فيما فاؤه لامٌ أَو راءٌ أَو واو أَو ميم أَو نون وقد يشاركه [2] فيما ليس كذلك ويغنى عنه .

ومنها «ٱستَفعَل » للطَّلب وللتحوّل وللاتِّخاذ ولإلفاءِ الشيء بمعنى ما صِيغَ منه أَو لعدِّه كذلك ولمطاوعة « أَفعَلَ » ولموافقته وموافقة تَفعَّلَ وٱفتَعَل والمجرّد والإغناء عنه وعن فَعَّل .

ومنها للأَلوان «افعَلَّ » غير مضاعف العين ولا معتلِّ اللاَّم دون شذوذ ، وقد تلى عينَه أَلف ، وقد يدلُّ بحالَيه على عَيْب حِسّىّ ، وربّما طاوع «فَعَلَ» ، وقد يدلاَّن على غير لوْنٍ وَعَيْب ، وإفهام العُروض مع الأَلف كثير ، وبدونها قليل .

ومنها « افعَوْعَلَ » للمبالَغة وللصيرورة ، وقد يوافق « ٱستَفعَل » ويطاوع « فَعَلَ » .

و « ٱفعَوَّلَ » بناءٌ مقتَضب [3] ، وكذا ما نَدرَ من ٱفعَوْلَلَ

(١) فى (م) : وللتخيير

(٢) فى (د) : يشارك

(٣) والمقتضب ما كان على مثال لم يسبق بآخر أصل له أو كالأصل مع الخلو من حرف زائد لمعنى أو إلحاق ، ومنه : اعلوط به إذا تعلق بعنقه وعلاه .

وافْعَيَّل ، وأَمّا فَوْعل وفَعْوَل وفَعْلَل ذو الزيادة وفَيْعَلَ وفَعْيَل وفَعْلَى فملحقات بفَعلَل ، وإلحاق ما سواها به نادر .

وتزاد التاءُ قبل متعدِّياتها لِلالحاق بـ « تفعْلَلَ » [1] ، وهو و «افْعَنْلَلَ» لمطاوعة «فَعْلَلَ» تحقيقا أَو تقديرا ، وأُلحق بـ «افعَنْلَلَ »[2] « افعَنْلَى » [3] و «افْعَنْلَلَ» الزائد الآخر[4] ، وإلحاق ما سواهما به نادر [5] . و « اَفعَلَلَّ» بناءٌ مقتضَب ، وقد يطاوع[6] « فَعْلَل » ، والإلحاق به نادر .

(فصل)[7] ، كلٌّ هذه الأَمثلة للتَّعدية قابل إلا «افعلَّ» و « افعالَّ » و« افعلَلَّ » ،وما طاوع متعدّيا لواحد ، أَو أُلحق بما لا يتعدَّى ، وربّما عُدِّى «اَفعَنلَل» و «افعَنْلَى» ، وهمزة غير « أفعَل » من المهموز الأَول همزة وصل .

---

(١) فى (د) : بتفعل .

(٢) فى (م) : بافعلل .

(٣) نحو : اسلنقى . ومذهب سيبويه عدم تعدى هذا البناء . وقال ابن جنى : قد يتعدى ومنه : قد جعل النعاس يعرنديني أطرده عنى ويسرنديني

قال الزبيدى : أحسبه — أى هذا البيت — مصنوعاً . والاعرنداء والاسرنداء الغلبة . (شع) .
وزاد فى (س) بعد هذا الوزن : وافعنلاً .

(٤) نحو : اقعنسس .

(٥) فى (ج) ينتهى الفصل عند ذلك ، وذكر فى الهامش أن التكملة نسخة أخرى.

(٦) فى (د) : ويطاوع .

(٧) هذا الفصل مذكور فى (س ، ج) واستدرك فى هامش (ص ، ح) وعلق فى الهامش بأنه لم يثبت فى النسخة التى سودها المصنف . وسقط من بقية النسخ .

(فصل) [1] . يقال للمعتل الفاءِ مثال ، وللمعتل العين أَجوَف ، وللمعتلِّ اللاَّم ناقص ، وللمتضمّن أَصلَين معتلَّين أَو معتلاًّ ومضاعفاً لفيف ، فإِن ٱتصل المعتلاَّن كـ«هَوَى» فمَقْرُون ، وإِن ٱنفصلا كَـ«وفَى» فمَفْرُوق .

(فصل) : صيغة فِعل [2] الأَمر من كلِّ فعل كمضارِعه المجزوم المحذوف أَوَّلُه ، فإِن لم يكن من أَفعل وسكن تالى حرف المضارعة لفظاً أُولىَ همزةَ الوصل ،وإِن كان من «أَفعَل» افتتح بهمزته [3] مطلقاً .

---

(١) هذا الفصل كسابقه مذكور فى (س ، جـ) وهامش (ص ، ح) وسقط من بقيةالنسخ.

(٢) فى (شع) : صيغة الأمر .

(٣) فى (د) : بهمزة مطلقاً .

٥٦ ـ باب همزة الوصل

وهي المبدوءُ بها في الأَفعال الماضية الخماسيّة والسداسيّة ومصادرها والأَمر منها ومن الثُّلاثيِّ الساكن ثاني[١] مضارعه لفظاً عند حذف أَوّله ، وفي ٱبن ، وٱثنين ، وٱمرئٍ[٢] ، وإناثها وٱسم ، وٱست ، وابنم ، وايمن المخصوص بالقَسَم ، والمبدوء بها « ال » ، وتُفتَح مع هذين ، وتُضم مع غيرهما قبل ضمَّة أَصلية موجودة أَو مقدَّرة ، وتُشَمّ قبل المُشَمّة ، وتكسر فيما سوى ذلك ، وقد تكسر في « ايمن » وربّما كُسِرت قبل الضمّة الأَصلية ، وأَصلُها الكسرُ على الأَصحّ .

(فصل) : لا تَثبُت همزةُ الوصل غير مبدوءٍ[٣] بها إلاَّ في ضرورة[٤] . ما لم تكن مفتوحةً تلي همزةَ ٱستفهام فتُبدَل أَلفاً أَو تسهَّل ، وثبوتُها قبل حرف التعريف المحرَّكِ[٥] بحركةٍ منقولةٍ راجح ، وتُغنِي عنها في غيرِه . وشذَّ في سَلْ اِسَلْ[٦] ، وإن اتَّصل بالمضمومة ساكن صحيح أَو جار مجراه جازَ كسرُه وضمُّه .

(١) في (د) . تالي .
(٢) في جميع النسخ عدا (ح) : وامرء ، والصحيح إملائيا هو المحقق .
(٣) في (س) : غير المبدء بها .
(٤) في (س) : صورة .
(٥) في (س) : المتحرك .
(٦) في (س) : في شل اشد .

٥٧ ـ باب مصادر الفعل الثُّلاثيّ

منها الثلاثيُّ محرّك [1] الفاءِ بالثَّــلاث ، مفتوحَ العين مجرّدًا ، أَو ذا أَلف بعدها ، مذكَّرًا أَو مؤنَّثا بالتاءِ ، أَو ساكن العين مجرّدًا أَو مؤنَّثا بالتاءِ أَو الأَلف المقصورة ، أَو مزيدًا آخرهُ أَلف ونون .

ومنها «فَعَلانُ» و«فَعِلٌ» و«فَعِلة» و«فِعِّيل» و«فَعِيلة [2]» و«فُعول» و«فُعولة» و«فَعُول» [3] و«فَعُوليّة» و«فُعوليّة» [4] و«فُعْليّة» و«فُعُل» و«فَعَالِيَة» و«فُعْلَل» [5] و«فَيْعولة» و«فَيْعُولِيّة» و«فَعَلى» [6] و«فَعْلاء» و«فُعَلاء» و«فِعَلاَء» و«مَفْعولاء» و«فِعِّيــلى» [7] و«فِعِّيلاء» و«إِفْعِيلَى» و«إِفْعِيلاَء» و«فُعُلَّة» و«فُعُلَّى» و«فِعَلَّى» و«فِعِــلَّى» [8] و«فُعَلُوت» و«فَعَلْنِية» و«فَعَالَّة» و«فِعِــلاَّن»

(١) فى (شع) : المحرك الفاء بالمثلث .

(٢) نحو : نميمة . وبعدها فى (ح) : وفعيلية.

(٣) : نحو قبول . وذكر بعدها فى هامش (ص) فعيلية .
وذكر فى (ح) ووضع فوقه حرف (خ) ولم يذكره فى (شع) ولا فى (شد) .

(٤) ذكر فى (م) بدلا منها : وفعولة . والمذكور من هذا الوزن فى أكثر النسخ وزنان فقط ، ومثل لهما فى (شع) بخصوصية بفتح الخاء وضمها ،وذكر فى (ح ، د) ثلاثة أوزان .

(٥) نحو: سؤدد . ذكر بعدها فى (س) ؛ وفعلان .

(٦) نحو : جمزى . وذكر بعدها فى بعض النسخ : وافعيلى . وهذا الوزن سيذكر فى موضعه .

(٧) نحو: خصيصى . وقد سقط هذا الوزن وما بعده من (د) .
وذكر فى (س) بالألف.

(٨) ذكر فى بعض النسخ وزنين فقط (فعلى وفعلى) بإسقاط الأخير

و «فَعُّول» و «تَفعِلة» و «تَفعُلة» و «مَفْعُل» مثلَّث العين مجرّدا وبالتَّـاءِ و «مَفْعُول» (1) و «مفعولة» (2) و «فاعل» و «فاعِلَة» .

والغالب أن يعنى بـ «فَعالة» و «فُعولة» المعانىَ الثابتة ، وبـ «فِعالة» الحِرَف وشبهها ، وبـ «فِعال» ما فيه تـأَبٍّ ، وبـ «فُعَال» الأَدْواء والأَصوات ، وبـ «فَعِيل» الأَصوات وضُروب السّير ، وبـ «فَعَلَان» ما فيه تقلُّب ، وبـ «فَعَل» الأَعراض ، وبـ «فُعْلة» الأَلوان .

والمَقيس فى المتعدِّى من فَعَل مطلقاً ، ومن فَعِل المُفهِم عملاً بالفم «فَعْلٌ» ، وفى اللاَّزم من «فَعِلَ» «فَعَلٌ» ، ومن «فَعَل» (3) «فُعُول» ، ما لم يغلب فيه «فُعالة» أَو «فُعَال» أَو «فِعال» (4) أَو «فَعِيل» أَو «فَعَلان» فيَندُر فيه فُعُول .

وَيُدَلُّ على المَرَّة بـ «فَعْلة» ، وعلى الهيئة بـ «فِعْلة» ، ما لم يُصَغ (5) المصدر عليهما ، وشذَّ نحو «إتيانةٍ» و «لِقاءَةٍ» .

---

(1) نحو: مجلودٍ من جلد ككرم جلادة وجلودة وجلداً ومجلوداً . (القاموس المحيط) .

(2) سقط هذا الوزن من (شع) وذكر فى بقية النسخ ، ومثل له فى (شد) بنحو : مأوية وهى الرقة والمرحمة من أوى إذا رق ورحم .

(3) زاد فى (د) : اللازم .

(4) سقطت من (س) . وأمثلتها على الترتيب : دعابة وصراخ وصياح .

(5) فى (د) : يوضع ، وفى (س) : يضع ، وقد نبه عليهما فى (شع) .

٥٨ ـ باب مصادر غير الثلاثيّ

يُصاغ المصدرُ من كلٍّ ماض أَوّله همزة وصل بكسر ثالثهِ وزيادةِ أَلف قبل آخره ، ومن كلٍّ ماض أَوّله تاءُ ٱلمطاوعَة أَو شبهها بضمّ ما قبل آخره إن صَحَّ الآخِرُ ، وإلاَّ خلف الضَّمَّ الكسرُ ؛ ويصاغ من «أَفعل» على «إِفعال» ومن «فَعّل» على «تَفْعيل» ، وقد يشركه «تَفعِلةٌ» ، ويغنى عنه غالباً فيما لامُه همزة ، ووجوبا فى المعتلّ ، و «تُنَزِّى دَلْوها تَنزِّياً» من الضَّرورات .

ومصدر «فَاعَل» مُفاعَلة وفِعَال ، ونَدَر فيما فاؤه ياءٌ . ومصدر «فَعْلَل» والمُلحَق به بزيادة هاءِ التأنيث فى آخره ، أو بكسر أَوّله وزيادةِ أَلفٍ قبلَ آخره ، وفتح أَوّل هذا إن كان كالزلزال جائز ؛ والغالب أَن يراد به حينئذ ٱسم فاعل ، وربّما ورد كذلك مصدر «فَوْعَلَ» ، وقد يقال «فَعَّلَ فِعَّالاً» و «فاعَلَ فِيعَالاً» و «تَفعَّل تِفِعّالاً» و «افْعَلَلَّ فُعَلِّيلَة» و «فَعْلَل فَعْلَلَى[1] وفُعْلُلاء» .

ونَدَر «فِعَّال» غير مصدر ، ما لم تُبدَل أَوّل عينه ياءً ، وأَندر

(١) فى (ص) : فعللا بالألف . ومثاله : قهقرى .

منه « فِيعال » غير مصــدر ، وقد يغنى فى التكثير [1] عن « التَّفعيل »[2] «التَّفعال »[3] أَو « الفِعِّيلَى » ، ويغنى الفِعِّيلَى[4] أَيضا عن التّفاعل .

(فصل) : تلزم تاءُ التأنيث الإِفعالَ والاستفعالَ معتلَّى العين عوضاً من المحذوف ، وربّما خَلَوَا منها ، وتلحق سائر أَمثلةِ الباب المجرّدة منها دلالةً [5] على المرّة . ويصــاغ مثل ٱسم مفعول كلٍّ [6] منها دالاًّ على حَدَثِه أَو زَمانِه أَو مكانِه .

(فصل) [7] : يجىء المصــدر على زنة ٱسم المفعول فى الثلاثىِّ [8] قليلاً [9] ، وفى غيرِه كثيرًا ؛ وربّما جاءَ فى الثُّلاثىِّ بلفظ ٱسم الفاعل .

---

(١) فى (م) : الكثير .

(٢) فى (س) غير التفعيل .

(٣) فى (د) : والتفعال .

(٤) فى (ص) : الفعيلا ، وفى (شع) : وقد يغنى الفعيلى .

(٥) فى (م) : دالة .

(٦) فى (د) : من كل .

(٧) سقط هذا الفصل كله من (ب) وقال فى (شع) : ثبت هذا الفصل فى نسخة البهاء الرقى ، وهو آخر أصحاب المصنف ، وعلى النسخة خط المصنف .

(٨) فى (ح) : اسم مفعول ثلاثى .

(٩) مثال ذلك المرفوع والموضوع بمعنى الرفع والوضع ، وهذا قول الأخفش والفراء ، ولم يثبت سيبويه ذلك . (شع) .

٥٩ ــ باب مازيدت الميم فى أوّله لغير ماتقدّم وليس بصفة [١]

يصاغ من الفعل الثلاثى «مَفعَل» ، فتُفتَح عينه مراداً به المصدر أو الزّمان أو المكان إن اعتلَّت لامُه مطلقاً ، أو صَحَّتْ ولم تُكسر عينُ مضارعه ، فإن كُسِرتْ فُتِحتْ فى المرادِ به المصدر ، وكُسرتْ فى المراد به الزّمان أو المكان ، وما عينُه ياءٌ فى ذلك كغيره ، أو مخيَّرٌ فيه ، أو مقصورٌ على السّماع وهو الأَولى . والتزم غيرُ طيّئ الكسرَ مطلقاً فى المصوغ [٢] ممّا صحّت لامه وفاؤه واو ، وشذَّ من جميع ذلك بكسر مَشرق ، ومَغرِب ، ومَرفِق ، ومَنبِت ، ومَسجِد ، ومَجزِر ، ومَسقِط ، ومَظِنَّة ومرجع ، ومَعرفة ، ومغفِرة ، ومَعذِرة ، ومَأوِية ، ومَعصِية ، ومَرزِئة ، ومَكبِر ، ومَحمِية ، وبه مع الفتح مَطلع ، مَفرق [٣] ، محشَر ، مَسكَن ، مَنسَك ، مَحل أى منزل ، مَجمع ، مَناص ، مَذَمّة من الذّمام ، مَدبّ النمل ، مأوى الإبل ، مَعجز ، مَعجزة ، مظلمة ، مضلّة ، مزلّة ، مَعتبة ، مضربة السّيف ،

---

(١) عبارة : «وليس بصفة» سقطت من (ب ، ج) وأخرج بها ما جاء على مفعل من الصفة المشبهة كمقنع بمعنى شاهد عدل يقنع به .

(٢) فى (د) : فى الموضوع . وهو تحريف ظاهر .

(٣) فى (شع) : مرفق .

مَوضع ، مَوحل ، مَوقعة الطائر ، مَحمدة ، محسبة ، عِلقُ مَضَنَّة [1] ، وبالتَّثليث مَهلك ، مهلكة ، مَقْدرة ، مَأربة ، مقبرة ، مَشرقة ، مَزرعة ، ولم يجئ « مفْعُل » سوى مَهلُك إلاَّ مَعُون ومكرُم ومألُك ومَيْسُر .

(فصل) : يصاغ من الثُّلاثيِّ [2] اللَّفظ أو الأَصل [3] لسبب كثرته أو محلّها «مَفْعَلة» ، وقد يقال فى المحلّ « مَفعُلة » و« مفْعَل » و« مِفْعَل » وأَفعَل فهو مُفعِل ، ونحو مُتَعْلبة ومُثْعَلة [4] ومُعَقْرَبَة وَمْعقَرة نادر .

ويصاغ لآلة الفعل الثُّلاثيِّ مِثال «مِفعَل» أَو «مِفعال» أَو «مِفْعَلة» أَو «فِعال» ، وشذَّ بالضم مُسعُط ، ومُنخُل ، ومُدهُن ، ومُدُقّ ، ومكحلة ، ومُحرُضة ، [5] ومُنصُل ، [6] وبالفتح [7] منارة ، ومنقل ، ومنقبة .

---

(١) فى (د) : مظنة . ويقال : علق مضنة أى ما يضن به .
(٢) فى (ب) : من الاسم الثلاثى .
(٣) فى (م ، س) : والأصل .
(٤) سقطت من أكثر النسخ ، وذكرتُ فى (ص ، م ، وهامش ح) .
(٥) فى (ج) : بالحاء . وفى الصحاح والقاموس بكسر الميم وفتح الراء .
(٦) فى (ج) : بالمعجمة : منضل . و المنصل بضم الصاد المهملة وفتحها السيف .
(٧) سقطت هذه العبارة كلها من (د ، م ، شع) .

٦٠ ـ باب أَسماءِ الأَفعال والأَصوات

أَسماءُ الأَفعال أَلفاظٌ تقوم مقامَها غير متصرّفة تصرُّفها ، ولا تصرف الأَسماء ، وحكمُها غالباً فى التعدِّى واللزوم والإِظهار والإِضمار حكمُ الأَفعال الموافقتِها معنىً (١) ، ولا علامةَ للمضمَر المرتفِع بها ، وبروزُه مع شبهها (٢) فى عدم التصرّف دليل فعليّته ، وأَكثرُها أَوامر ، وقد تدلُّ على حدَث ماض أَو حاضر ، وقد تُضمَّن معنىَ نفى أَو نهى أَو ٱستفهام أَو تعجّب ٱستحسان أَو تندُّم أَو ٱستعظام ، وقد يصحب بعضها « لا » النَّافية (٣) .

فمنها لِخُذْ ، هَا وهَاءَ مجرّدَين ومتلوىْ (٤) كاف الخطاب بحَسَب المعنى ، وتَخلُفه (٥) همزةُ هاءَ مصّرفة تصريفه. وقد (٦) يقال : هَأْ وهَاءِ مصرَّفين مع المخاطَب تصريفَ خَفْ ودَارِ ، ويقول المخاطب بهما : ما أَهاءُ وما أُهاءُ ، أَى ما آخُذ وما أُعطِى .

(١) فى (م) : لموافقتها معنى . واستظهر؛ « غالبا » على آمين فهو بمعنى استجب ولا يتعدى مثله .

(٢) فى (د ، ص) : مشبهها ؛

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) ، ومثل لها المصنف بقولهم : « لالعا » أى لا إقامة ؛

(٤) فى (شع) : ومتلوين بكاف الخطاب .

(٥) فى (د) : وتخلفها ؛

(٦) سقطت هذه العبارة كلها من (ب ، م ، شع) .

ومنها لأَحضِر أَو أَقبِل ، « هَلُمَّ » الحجازيّة [1] ، ولقَدِّمْ أَو عَجِّل أَو أَقْبِل [2] حَيَّهَلْ وحَيَّهَلَ وحَيَّهَلا وحَيَّهْلَ وبتنوين أَيضا [3] ، ولأَمْهل «تَيْدَ» و«رُوَيدَ» ، ما لم يُنصَب [4] حالا أَو مصدرًا نائبا عن أَرود مفردًا [5] ، أَو مضافاً إلى المفعول ، أَو نعتاً لمصدر مذكور أَو مقدَّر ، ولأَسرع هَيْتَ وهَيَّتَ وهَيًّا وهِيًّا وهَيْك وهيَّكَ [6] ، ولدعْ بَلْهَ وكذاكَ [7] ، ولاسكت صَهْ ، ولانكفف إيها ومَهْ ، ولحدِّثْ إيه ، ولاغْرَ وَيْهاً ، ولاستَجِبْ آمِين وأَمِين ، ولا رِفُقْ بَسِّ ، ولقَرقِرْ قَرْقار ، ولبَعُد هَيْهاتَ وأَيْهاتَ [8] محرّكين مطلقاً بتنوينٍ ودونه ، وأَيْهات [9] وأَيْها وأَيهاكَ [10] ،

---

(١) بعدها فى (د، س) : وقد تفتح لامها .

واحترز بالحجازية من التميمية فهى عندهم فعل .

(٢) فى (د) بتقديم أقبل على عجل .

(٣) فى هذه العبارة اضطراب بالنسخ فزاد فى (د) بعد أيضاً : وحى علا ، وزاد فى (م،ح) : مركب من حى بمعنى أقبل ، وهلا بمعنى اسكن أوأسرع وحى علا . وذكر مثله فى هامش (ص) وضرب فى (ص) على : حى علا ، وسقط هذا اللفظ من (ح) ولم يذكر فى (شع) غير حيهل ، ولكن ذكر هذه الزيادات عند الشرح.

(٤) فى (شع) : ينتصب .

(٥) فى (شع) :مركبا .

(٦) فى (شع) : وهياك .

(٧) فى (م) : وكذلك .

(٨) سقط هذا إلى آخر المادة من بعض النسخ ومن (شع) ولكن قال فى (شع) : والحجاز تفتح التاء ، وأسد وتميم تكسر ، وبعضهم يضم وقرىء بهن ، وذكر فيها ستة وثلاثون وجها .

(٩) فى (ح) : وأيهان بالنون .

(١٠) فى هذا الموضع اضطراب ببعض النسخ فذكر بعد هذا : ولأ توجع أوه . الخ وسيأتى ه

ولِسَرُع سرعان ووَشْكان مثلَّثين ، ولافترق شَتَّان ، ولأَبطأَ [1] بُطْآن .

ولأَعجبُ واهاً ووَىْ ووا ، ولأَتَوجَّعُ[2] أَوَّه ، ولأَتضجّر أُفٍّ ، وأُفِّ [3] مُما لاً ، وأُفَّ مثلَّث الآخر ، بتنوين ودونه ، ويؤنَّث بالتاءِ [4] ويُنَوَّنُ جارياً مجرى مصدر أُبدل من فعله لفظاً ، وقد يُرفع ، ولأَ تكره اخٍّ وكخٍّ ، ولأُجيب هاءَ ، ولأَكتفى بَجَلْ وقط وقد فى أَحد الوجهين[5] .

ومنها ظروف وشبهها جارّة ضمير مخاطب كثيرًا ، وضمير غائب قليلاً [6] ، كمكانك بمعنى اثْبُتْ ، وعندك ،

---

(١) فى (س) : ولبطؤ .

(٢) فى هذه العبارة اضطراب بالنسخ ، وقد ذكرفى هامش (ص) لغات أوه ، كما ذكر هذه اللغات فى (ح) مرة .

(٣) وفى هذه العبارة أيضاً اضطراب واختلاف بين النسخ .

فنى بعض النسخ : ولأتضجرأف ما لم يؤنث بالتاء فينصب مصدراً وقد يرفع .وهذا ما أثبته فى (شع) :

(٤) سبق بيان الخلاف بين النسخ فى هذه العبارة ، وما جاء بالتحقيق منقول عن (ص،ح).

(٥) والوجه الآخر كونها بمعنى حسب فلاتكون اسم فعل .

فعلى الأول تقول : بجلنى وقطنى وقدنى مع نون الوقاية . بمعنى يكفينى وعلى الثانى تحذف النون وتصل بها الياء كما يقال : حسبى ، وقد اجتمع الوجهان فى قوله :

قدنى من نصر الخبيبين قدى

(٦) سقط من (شع) من قوله : وشبهها إلى آخر العبارة وقال : وفى بعض النسخ : وشبهها هو حسن .

ولَديْك ودونك بمعنى خُذْ ، ووراءَك بمعنى تأَخَّرْ ، وأمامك بمعنى تقدَّمْ ، وإليك وإلىَّ بمعنى تَنَحَّ وأتنحَّى ، وعليك وعلىَّ وعليه بمعنى ٱلزَمْ وأَوْلِنِي وليلازم . ويقيس على هذه الكسائىّ ، وعلى قرقار [1] الأَخفشُ ، ووافق سيبويه فى القياس على فَعال . وسمع الأَخفش من العرب الفصحاءِ : علىَّ عبدِ اللهِ زيدًا ، فموضع الضمير البارز المتَّصل بها وبأَخواتِها مجرور لامرفوع ، خلافاً للفرّاءِ ، ولا منصوب ، خلافاً للكسائىّ ، ولا يتقدَّم عند غيره معمولُ شيءٍ منها . وما نُوّن منها نكرة ، وما لم ينوَّن معرفة ، وكلُّها مبنىّ لشبه الحرف بلزوم النيّابة عن الأَفعال وعدم مصاحبة العوامل ، وما أَمكنت مصدريّته أَو فعليّته لم يُعَدَّمنها .

(فصل) : وضع الأَصوات إما لزَجْر كهَلاَ [2] للخَيْل ، وعَدَسْ للبَغْل ، وهَيْدَ وهَادِ ودَهْ وَعِهْ [3] وعاهِ وعِيه وحوْبَ وحاى وعايِ وهابِ للإِبل ، وهِيْج وعاج [4] وحَلْ وحلاً وحل للنَّاقة [5] ، وحاب وحبْ وجاهِ للبَعير ، وإِسّ وهِسّ ، وهَجْ وقاعِ

(١) سقطت هذه العبارة من (شع) ولم يمثل لها ، وقد ذكر لها مثالا فى هامش (ح) : دحراج .

(٢) أى لاستحثاث الخيل . وذكر غيره أنها لاستحثاث غير العاقل ، وجاء للعاقل كما فى قوله :

ألا حيِّيا ليلى وقولا لها هلا

(٣) جاء هذا اللفظ بالجيم (جه) فى شرح الألفية للأشمونى وفى شرح الكافية للرضى .

(٤) فى (م) : وهاج .

(٥) فى هذه العبارة اضطراب ببعض النسخ ، وما حقق خلاصة مافى النسخ الموثقة .

للغَنَم ، وهج [1]وهجَا للكلب ، وسعْ وحَجْ للضَّأن ، وَوَحْ وحوْ [2] للبقر ، وعَزْ وعَيْز وحَيز للعنز ، وحَرٍّ للحمار ، وجاهِ للسّبع .

وإمّا لدعاءٍ كأَوْ [3] وهُبِى [4] للفَرَس ، ودَوْه [5] للرُّبَع ، وعوْه [6] للجحش ، وبُسْ للغنم ، وجَوتِ وجىءِ للإبل المورَدة ، وتُؤْ وتَأْ للتّيس المنزى ، ونخ مشدَّدا ومخفَّفا للبعير المُناخ ، وهِدعْ لصغار الإبل المسكَّنة ، وسَاءْ وتْشُوْ للحمار المورد ، ودَجْ للدجاج ، وقُوس للكلب .

وإمَّا للحكاية [7] كغَاق للغراب ، وماءِ للظَّبية ، وشِيبِ لشرب الإبل ، وعِيط للمتلاعبين [8] ، وطِيخِ للضَّاحك ، وطاقِ للضَّرب ، وطَقْ لوَقْع الحجارة [9] ، وقَبْ لوقع السّيف ، وخازِ بازِ للذُّباب [10] ، وخاقِ باقِ للنِّكاح ، وقاشِ ماش [11] وحاثِ باثِ للقُماش ، كأنَّه سُمِّى بصوته .

---

(١) سقطت من (د) .
(٢) زيادة فى (س ، ص) : وزاد فى (د) : قال قطرب : ولم أسمع غيرهما .
(٣) فى (ص) : كأوه ، وفى (م) . وإما الدعاء .
(٤) فى (م) : وهى .
(٥) وفى (م) : وزوه .
(٦) فى (م) : وحوه .
(٧) فى (م) الحكاية .
(٨) فى (م) : للملاعبين .
(٩) فى (س) : لرفع .
(١٠) فى (م) : للذئاب .
(١١) فى (د) : وقاش باش .

وحكم جميعها البناءُ[1] ، وقد يُعربُ بعضُها لوقوعه موقعَ متمكِّن[2] ، وربّما سمّي بعضها باسم فبني لسدِّه مسدَّ الحكاية كـ« مِضِ » المعبّرة عن صوت مُغْن عن « لاَ » .

(١) لشبهها الحرف المهمل فى كونها غير عاملة ولا معمولة : (شع) .

وفى شرح الرضى على الكافية : « وإنما بنيت أسماء الأصوات لما ذكرنا من انها ليست فى الأصل كلمات قصد استعمالها فى الكلام ، فلم تكن فى الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب » .

(٢) كقوله : إذ لمتى مثل جناح غاق :

أى مثل جناح الغراب . وقال الرضى فى شرح الكافية : وإذا وقعت مركبة جاز أن تعرب اعتدادا بالتركيب العارض .

٦١ ـ باب نونَى التوكيد

وهما خفيفة وثقيلة [١] تلحقان وجوباً المضارعَ الخالى من حرف تَنفيس [٢] ، المقسَم عليه مستقبَلا مثبتا ، غير متعلق به جارٌّ سابق ، وجوازًا فعلَ الأَمر والمضارعَ التالىَ أداةَ طلب أَو «ما» الزائدة الجائزة الحذف فى الشَّرط كثيرًا ، وفى غيره قليلاً ، ولا يلزمان بعد «إما» الشرطيّة ، خلافاً لأَبى إسحاق ، والنفى بـ«لا» متَّصلة كالنَّهى على الأَصحّ . ويلحق به النفى بـ«لا» منفصلة وبـ«لم» ، والتَّقليل المكفوف ، والشرط مجرَّدا من «ما» ، وقد تلحق جواب الشَّرط ٱختيارًا ، واسم الفاعل ٱضطرارًا ، وربّما لحقت المضارعَ خالياً ممّا ذُكر .

(فصل) : الفعل المؤكَّد بالنُّون مبنىّ ما لم يُسنَد إلى الأَلف أَو الياءِ أَو الواو ، خلافاً لمن حكم ببنائه مطلقاً ، فيفتح آخره ، وحذفُه إن كان ياءً تلى كسرةً لغة فزاريّة ، وإن كان مع الآخر واوُ الضمير أَو ياؤه حذفتْ بعد الحركة المجانِسة وحُرّكت بها بعد الفتحة ، وحذفُ ياءِ الضَّمير بعد الفتحة لغةٌ طائيّة ، وتُكسَر الثَّقيلة بعد أَلفِ الاثنين ، وبعد أَلف

(١) قال الخليل: التوكيد بالثقيلة أشد . واستدل سيبويه على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة بإبدال الخفيفة ألفا فى الوقف . وزعم الكوفيون أنها مخففة منها . (شع) .

(٢) فى (شع) : من حرف التنفيس .

فاصلٍ إثر نون الإناث ، وتُشاركها الخفيفة فى زيادة الفاصل المذكور عند من يَرَى لحَاقَها فى الموضعين المذكورَين ، وهو يونس والكوفيّون .

(فصل) : تختص الخفيفة بحذفها وصلاً لملاقاةِ ساكن مطلقاً ، وبالوقف عليها مبدلةً ألفا بعد فتحةٍ أو ألفٍ ، ومحذوفة بعد كسرةٍ أو ضمّة ؛ وأجاز يونسُ للواقف إبدالَها واوًا وياءً[1] فى : «اخشَوُنَّ» «واخشِينَّ» [2] ، ويعاد إلى الفعل الموقوف عليه بحذفِها ما أُزيل فى الوَصْل بسببها ، وربّما نُويتْ فى أَمرِ الواحد [3] فيُفتح وصلاً .

(فصل) : التنوين نونٌ ساكنة تُزادُ آخر الاسم تَبْيِيناً لبقاءِ أصالَتِه ، أو لتنكيره[4] ، أو تعويضاً [5] ، أو مقابلةً لنون جمع المذكَّر ، أو إشعارا بترك الترنُّم فى روىّ مطلق فى لغة تميم . ويشارك المتمكِّنَ المجرّد فى هذا ذو الألف واللاَّم ، والمبنىّ ، والفعل ، وكذا اللاَّحقُ رَوِيًّا مقيّدا عند من أثبتَه ، ويسمّى الغالى ، ويختص ذو التنكير بصوت أو شبهِه ، ويسمّى اللاَّحقُ به الأوّلُ أَمكَنَ ومنصرفاً ، وقد يسمىّ لَحاقُ غيرِه صَرْفاً .

---

(١) فى (د ، س ، شع) : أوياء .والعطف بالواو أنسب .

(٢) فيقول : اخشوا واخشي .

(٣) فى (د ، س) : فى فعل أمر.

(٤) فى (شع) : أو للتنكير .

(٥) وهوتنوين العوض ، عن جملة نحو : وأنتم حينئذٍ تنظرون » وعن جزء كما فى جوارٍ ونحوه.

٦٢ ـ باب منع الصَّرف

يَمنع صرفَ الاسم أَلفُ التَّأْنيث مطلقاً ، أَو موازنة مَفاعِل ، أَو مَفاعِيل [١] فى الهَيْئة [٢] ، لابعرُوض الكسرة [٣] أَو ياءَى [٤] النَّسب ، أَو الأَلف المعوّضة من إِحداهما تحقيقاً أَو تقديرًا ، ويمنع صرفه أَيضا عدلُه صفةً،أَو كصفة أَو كعَلَم ، أَو كونه صفةً على فَعْلان ذا فَعْلَى بإِجماع ، ولازمَ التَّذكير بخُلْف [٥] ، وصرفُ سَكْرانَ وشبهه للاستغناءِ فيه بفَعْلانة عن فَعْلى لغة أَسَديّة ، ويمنع صرفَ الاسم أَيضاً وِفاقُه الفعلَ فيما يخصّه أَو هو به أَولَى من وزن لازم [٦] لم يُخرِجه إِلى شبَه الاسم سكونُ تخفيف مع وصفيّة أَصليّة باقية ، أَو مغلوبة فيما لا تَلحقُه هاءُ التأْنيث أَومع العَلَميّة أَو شبهها ، وعارضُ سكون التَّخفيف كلازمِه، خلافاً لقوم ، وفى «يُعْفُرُ» [٧] مضموم الياءِ و «أُلْبَبُ» [٨] عَلَما خلاف .

---

(١) فى (م) : ومفاعيل :
(٢) أى المعتبر كونه على هذه الهيئة سواء أكان أوله فيما أم لا .
(٣) كتوان وتعاز الأصل : توانى وتعازى .
(٤) فى (م) : أوياء النسب . (٥) سقط سطر من (س) .
(٦) احتراز من امرىء إذا سمى به على لغة من يتبع ؛ فيصرف لأن وزنه الذى يحصل به الإتباع غير لازم فلم يستقر على شبه الفعل ؛
(٧) فى (م) : يعفو . (٨) فى (س) : أليت .

ولا يُؤَثِّر وزنٌ مستوًى فيه وإن نُقِل من فعل، خلافاً لعيسى، وربّما اعتبر تقدير الوصفيّة في [1] «أجدَل» و «أَخْيَل» و «أَفعَى» ، وأُلغِيتْ أَصالتُها في «أَبطَح» ونحوه .

ويَمنَع أَيضا مع العَلَميّة زيادتا «فَعْلَان» فيه وفي غيرِه ، أَو أَلف الإِلحاق المقصورة ، أَو تركيبٌ يضاهي لَحاق هاءِ التأنيث ، أَو عدلٌ عن مثالٍ إلى غيره أَو من [2] مصاحبة الأَلف واللاَّم إلى المجرّد [3] منها ، أَو عُجْمة [4] شخصيّة مع الزِّيادة على ثلاثةِ أَحرف ، أَو حركة الوسط على رَأْى ، فإِنْ تجرّدتْ العُجْمة منهما [5] تعيَّن الصرفُ ، خلافاً لمن أَجاز الوجهين .

ويَمنَع مع العَلَميّة أَيضا تأْنيثٌ بالهاءِ ، أَو بالتعليق على مؤنَّث ، وإِن سمّى مذكَّر بمؤنَّث مجرّد فمنعُه مشروط بزيادة على الثَّلاثة لفظاً أَو تقديرًا كاللَّفظ [6] ، وبعدم سبق تذكير آنفرد به محقَّقا أَو مقدَّرا ، وبعدم آحتياج مؤنَّثِه إلى تأْويلٍ لا يلزم ، وبعدم غَلَبة آستعماله قبل العَلَميّة في المذكَّر، وربّما أُلغي التأْنيث فيما قَلَّ آستعمالُه في المذكَّر ، فإِن

(١) في(س) : في نحو : أجدل وأخيل .
(٢) في(د ، م ، شع) : عن مصاحبة .
(٣) في(د) : التجرد .
(٤) في(م) أو عجمية.
(٥) في (س) : منها.
(٦) نحو جيل في جيال وهو علم للضبع ، فإذا سميت به مذكرا منعته للعلمية والتأنيث كما كان علما للضبع ، والحرف الرابع يقدر كالملفوظ به .

كانعلم المؤنَّث ثُنائيًا أَو ثُلاثيًا ساكنَ الحَشْو وَضْعاً أُو إعلالاً غير مصغَّر ففيه وجهان : أَجوَدُهما المنع ، إلا أَن يكون الثلاثيّ أَعجميًا فيتعيّن منعُه ، وكذا إن تحرّك ثانيه لفظاً ، خلافاً لابن الأَنباريّ فى كونه ذَا وجهين ، وكذا إن كان مذكَّر الأَصل ، خلافاً لعيسى فى تجويز صرفهِ .

ولا اعتدادَ فى منع الصّرف بكون العَلَم مجهول الأَصل ، أَو مختوماً بنون أَصليّة تلى أَلفاً زائدة ، خلافاً للفرّاءِ فى المسأَلتين ، ولا اكتراثَ بإِبدالٍ ما لَولاهُ وجَبَ [1] منعُ الصّرف .

(فصل) : صرف أَسماءِ القبائل والأَرضين والكَلم ومَنْعُه [2] مبنيّانِ على المعنى ؛ فإِن كان أَباً أَو حَيًّا أَو مكَاناً أَو لفظاً صُرِف [3] ؛ وإِن كان أُمًّا أَو قبيلةً أَو بقعــةً أَو كلمَةً أَو سورةً لم يُصرَف ، وقد يتعيّن اعتبار القبيلة أَو البُقعَة أَو الحّى أَو المكان ، وقد تسمّى القبيلة باسم الأَب ، والحيّ باسم الأُمّ ، فيوصَفان بـ «ابن» و «بنت» ؛

---

(١) قال فى (شع) : بعد أن ذكر عبارة التحقيق : وفى نسخة عليها خطه . وجب الصرف

(٢) فى (م) : ومنعها .

(٣) زاد بعده فى (س) : مالم يكن ذا علامة تأنيث أوزيادة على الثلاثة ، وأثبت الزيادة فى (ص) وكتب عليها علامة الإلغاء والزيادة : (إلى — إلى) وذكرها فى هامش (ح) وعليها رمز (خ) .

وقد يؤنَّث اسم الأَب على حذف مضافٍ مؤنَّث فلا يُمنَع (١) من الصرف ، وكذا قرأت هُودًا ونحوه إنْ نويت إضافة السورة .

(فصل) : ما مُنع صرفهُ دون عَلَميّة مُنِع معها ، وبعدها أَيضاً ، إن لم يكن أَفعَل تفضيل مجرّدًا من «من» ، خلافاً للأَخفش فى معدُول (٢) العدد وفى مركّب تركيب حَضْرَمَوْت مختوم بمثل مَفاعِل أَو مفاعيل أَو بذى أَلف التأْنيث ، وله فى أَحد قوليه وللمبرّد فى نحو «هَوازن» و «شَراحِيل» و «أَحَمر» ، وما لم يمنع إلاَّ مع العَلَمية صرف منكَّرا بإجماع .

(فصل) : ينوّن فى غير النصب ما آخرُه ياءٌ تَلِي كسرةً (٣) من الممنوع من الصّرف (٤) ، ويحكَم للعَلَم منه عند يونس بحكم الصّحيح ، إلاَّ فى ظهور الرفع ، فإن قُلِبت الياءُ أَلفاً منع التّنوينُ باتفاق (٥) .

(فصل) (٦) : قد يضاف صدرُ المركَّب فيتأَثَّر بالعوامل ما لم يعتلّ ، وللعجز حينئذ مالَه لَوْ كان مفرَدًا ، وقد لا

(١) فى (س) : ولا يمنع.
(٢) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) .
(٣) فى (م) : كسوة .
(٤) أشار فى (شع) إلى سقوط هذا من بعض النسخ فقال : ثبت هذا الفصل فى نسخة البهاء الرقى ومثل له بنحو : جاءنى جوار ، ومررت بجوار .
(٥) نحو : صحارى مخففا من صحارىّ فيمتنع لكونه مثل سكارى .
(٦) سقط هذا الفصل من (شع) وثبت فى نسخ التحقيق .

يصرف[1] «كَرِب» مضافاً إليه «مَعدِى» ، وقد يُبنَى هذا المركَّب تشبيها [2] بخمسةَ عشرَ .

(فصل) : العدل المانع مع الوَصْفية مقصورٌ على «أُخَر» مقابل آخرين ، [3] وعلى موازن «فعال ومفعل» [4] من عَشرة وخَمْسة فدونَها [5] سماعاً ، ومابينهما قياساً ، وفاقا للكوفيّين والزّجاج ، ولا يجوز صرفُها مذهُوباً بها مذهَبَ الأَسماءِ، خلافاً للفرَّاءِ [6] ، ولامسمًّى بها ، خلافاً لأَبى علىّ وابنِ بَرهان [7] ، ولا منكرة بعد التَّسمية بها خلافاً لبعضهم [8]. والمانع مع [9] شبه العَلَميّة أَو الوصفيّة فى فُعَل توكيداً [10] ، ومع العَلَميّة فى سَحَر الملازم للظرفيّة ، وفيما سمّى به من المعدولات المذكورة ومن «فُعَل» المخصوص بالنِّداءِ ، وفى «فُعَل» المعدول عن «فاعل»

---

(١) فى (س) : وقد لا يعرف .

(٢) فى (س) : شبيها .

(٣) نحو : مررت بهند ونساء أخر .

(٤) فى (س) : أومفعل .

(٥) (د) : فما دونها . وفى هذه العبارة خلاف بين النسخ نبه عليه فى (شع) ففى (س) : وعلى موازن فعال . أو مفعل من عشرة وواحد إلى خمسة ، ولايقاس عليها إلى التسعة خلافاً للكوفيين والزجاج .

(٦) زاد فى (ج) : رحمه الله .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، د ، م) . قال فى (شع) :وهو قول الأخفش والجرمى، والجمهور على المنع للعلمية والعدل .

(٨) فى (ص) كتب فوقها — بين السطور : خلافا لسيبويه ، وفى هامش (ح) وفاقا لسيبويه . وقال فى (شع) : وهو مروى عن الأخفش . . .

(٩) فى (س) : من شبه العلمية . والمقصود : والمانع والعدل مع شبه العلمية .

(١٠) فى (م) : فى فعل التوكيد أو مع العلمية .

عَلَماً ، وطريق العلم به سماعه غير مصروف عارياً من سائر الموانع ، وفى حكمه عند تميم « فعال » معدولًا عَلَماً لمؤنّث كَرقاشِ ، ويبنيه الحجازيّون كَسْراً [1] ، ويوافقهم أَكثر تميم فيما لامه راءٌ ، واتَّفقوا على كسر «فَعالِ » أَمراً أَو مصدراً أَوحالًا أَو صفةً [2] جاريةً مجرى الأَعلام ، أَو ملازمةً للنداءِ ، وكلها معدول عن مؤنَّث [3] ، فإِن سمِّى ببعضها مذكَّر فهو كعَناق ، وقد يُجعل كصباح ، وإِن سمِّى به مؤنَّث فهو كرقَاشِ على المذهبين ، وفتحُ «فَعال» أَمراً لغة أَسديّة .

(فصل) : يصرف مصغَّرا مالا يصرف [4] مكبَّرا إِن لم يكن مؤنَّثاً أَو أَعجميّا أَو مركَّبا أَومضارعاً لـ «فعلاء» مكبّرا ومصغَّرا [5] أَو ذا شَبَه بالفعل [6] المضارع سابقٍ للتَّصغيرِ ، أَو عارض فيه ، وقد يَكمُل موجب المَنْع فى التَّصغير فيمتنع [7] مصغَّرا ما صُرِف مكبّرا .

(فصل) : يُصرَف مالا ينصرف للتَّناسب أَوللضَّرورة [8] ،

---

(١) فى (ص) : كثيراً .
(٢) فالأمر كنزال والمصدر كحماد والحال كبداد والصفة كحلاق للمنية ويافساق وياخباث.
(٣) فى (شع) : معدول بها .
(٤) فى(د) : مالا ينصرف .
(٥) فى(د) أومصغرا .
(٦) فى(شع) : للفعل .
(٧) فى (س) فيمنع .
(٨) فى(م) : أوالضرورة .

وإن كان أَفعَلَ تفضيل، خلافاً لمن آستثناه[1] ، ويُمنَع صَرفُ المنصرف آضطراراً ، خلافاً لأَكثر البصريِّين ، لا اختياراً ، خلافاً لقوم ؛ وزعم قومٌ أَنّ صرف مالا ينصرف مطلقاً لغة[2] ، والأَعرف قصر ذلك على نحو سَلاسِل وقَوارير[3] .

(١) وهم الكوفيون ، ومذهب البصريين جوازه بدليل صرف : خيرمنه وشر منه : (شع) .

(٢) حكى الأخفش ذلك عن بعض العرب . قال : وكأنها لغة الشعراء . (شع) .

(٣) حكى الأخفش أيضا أن بعض العرب يصرف الجمع المتناهى .

٦٣ ـ باب التَّسمية بلفظ كائن [١] ما كان

لِما سمِّى به من لفظ يتضمّن إسنادًا أَوعملًا أَو إتباعاً أَو تركيبَ حرفين ، أَو حرف واسم ، أَوحرفٍ وفعلٍ ، ما كان له قبل التَّسمية ، ولايضاف ولاُ يصغَّر . والمعطوف بحرف دونَ متبوع كالجملة ، ويعرَب [٢] ماسوَى ذلك . فإن كان مثنًّى أَو مجموعاً على حدّه [٣] ، أَوجاريا مَجرَى أَحدهما مطلقاً أُعرب بما كان له قبل التَّسمية ، أَوجعل المثنى وموافقه كعِمرانَ ، والمجموع [٤] وموافقه كغِسْلِين أَو حَمْدون [٥] أَوهارُون ، مالم يُجاوزا سبعةَ أَحرف ، ويجرى نحو «حامِيم» مجرى «هابيل» ، وإن كان ماسمّى به حرفَى هجاءٍ ضُعّف ثانيهما إن كان حرف لين ، وإن كان حرفاً واحداً كُمِّل بتضعيف مجانسِ حركتهِ إن كان متحرّكا ولم يكن بعض كلمة ، وإن يكنه وهو ساكن فبالحرف الّذى كان قبله على رأى ، وبهمزة الوصل على رأى .

---

(١) فى (س) : كائن من كان .

(٢) ، (٣) سقط ما بين الرقمين من (شع) .

(٤) فى (م وهامش د) : و جعل المجموع و موافقه .

(٥) سقطت من (د ، شع) .

وإن كان متحرّكا فبالفاءِ إن كان عيناً ، وبالعين إن كان فاءً ، وبأحدهما إن كان لاماً ، لابالتَّضعيف المستعمل فيما ليس بعضاً ، خلافاً لمن رآه .

ويجعل « فُو » « فَماً » ، وذو المعرب « ذواً »[1] أو ذوًّا »[2] ، وتقطع همزة الوصل إن كان ماهى فيه فِعلًا ، ويُجْبَر الفعلُ المحذوف آخره أوماقبلَ آخِره ، والمحذوف الفاءِ واللّام أو العين واللّام بردِّ المحذوف ، وتحذف هاءُ السّكت ممّا [3] هيَ فيه ، ويُدغَم المفكُوك للجزم أو للوقف[4] ، وإعراب ماجُرَّ من حرف وشبهِه [5] كائن على أكثرَ من حرف ، وإضافته إلى مجروره معطًى [6] ماله مستقلاً بالتسمية أجوَدُ من حكايتهما .

ويلحق نحو : « أسلمتْ » و « أسلما » ، و « يسلمان » و « أسلموا » و « يُسلمون » فى لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة » ، بمسلِمة ومسلمَين ، ومسلِمين ، مسمًّى بها ، ونحو : « فَعَلْنَ » فى تلك اللّغة معرب غير منصرف ، وإن سمِّى مذكّر ب « بنْت » أو « أُخْت » صرف عند الأكثر ، وتُرَدّ « هَنْت » إلى هَنَة لفظاً وحكماً ، وينزع

(١) فى (د ، ص ؛ م) : ذوى .
(٢) فى (م) : ذوو .
(٣) فى (ص) : من ماهى فيه .
(٤) فى (س) : أو الوقف .
(٥) فى (شع) : أوشبهه . وشبه الحرف نحو « منذ » الاسمية .
(٦) فى (ص) . معطاً . بالألف .

من الأُلى [1] الأَلف واللَّام ، وكذا من الذى والَّتى واللَّاءِ [2] واللَّاتى [3] ، وتُجعَل الياءُ منهنَّ حرفَ إعراب إن ثبتتْ قبل التَّسمية[4] ، وإلَّا فما قبلها[5] ، وما ذكر من اسم حرف فموقوف[6] ، فإن صَحِب عاملًا اختير جريُه مَجرى مُوازِنهِ مسمًّى به[7] ، وقد يقال : « هذا باً » ، وقد يحكى المفرد المبنىُّ مسمًّى به ، وكذا الفعل غيرُ المُسْنَد على رأى .

---

(١) فى (م ، شع) : الأولى .

(٢) فى (م) : واللاى وفى ، (شع) : اللائى .

(٣) زاد بعدها فى (س) واللائى .

(٤) فإن كانت الياء مشددة أعرب ما هى فيه كولىّ فيقال : جاءنى لذىٌّ ورأيت لذيًّا ومررت بلذىٍّ ، وإن كانت مخففة أعرب كالمنقوص فيقال : جاءنى لَذٍ ورأيت لَذِياً ومررت بلَذٍ كما يفعل بشج .

(٥) أى وإن لم تثبت الياء كلغة من يقول : الَّذْ والَّذِ فيقال : قام لَذٌ ورأيت لَذاً ومررت بلَذٍ كما يفعل بيد .

(٦) نحو : ألف لام ميم ، وإن كان أخره ألفا قصر نحو : باً تاً ثاً .

(٧) فيقال : كتبت ألفا ولاما وميما كما لو سميت بها .

٦٤ ـ باب إعراب الفعل[١] وعوامله

يرفع المضارع لتعرِّيه من[٢] النَّاصب والجازم ، لالوقوعِه[٣] موقعَ الاسم ، خلافاً للبَصريّين ؛ ويُنصَب بـ « أن » مالم تَلِ عِلْماً أَوظَنًّا فى أَحد الوَجْهين فتكون مخفَّفة من « أَنَّ » ناصبة لاسم لايبرز إلا اضطراراً ، والخبر جملة ٱبتدائية ، أَوشرطيّة ، أَو مصدّرة بـ « رُبّ » أَوفعل يقترن غالبا إنْ تَصرّفَ ولم يكن دعاءً بـ « قد » وحدَها أَوبعد نِداءٍ ، أَو بـ « لوْ » أَو بحرف تنفيس[٤] أَو نفى ، وقد تَخلُو من العِلم والظَّن فتليها جملةٌ ابتدائيّة ، أَومضارع مرفوع ، لكونها مخفَّفة[٥] من « أَنَّ » عند الكوفيّين ، ومشبهة بـ « ما » أُختها عند البصريّين[٦] ، ولا يتقدّم معمولُ معمولِها عليها[٧] ، خلافاً للفرّاءِ ، ولاحجّة فيما ٱستشهد به

(١) المراد بالفعل المضارع فلا يعرب من الأفعال غيره ، خلافاً للكوفيين فى فعل الأمر.

(٢) فى (م) : عن .

(٣) فى (شع) : لا بوقوعه .

(٤) فى (م) : أوحرف تنفيس .

(٥) فى (شع) : لكونها المخففة أو محمولة عليها أوعلى ما المصدرية . وقد ضرب على هذه العبارة فى (ح) وقال : الضرب ضرب المصنف ، وأثبت العبارة المحققة وقال : هكذا بخط المصنف.

(٦) وأشار فى (شع) إلى هذه الرواية ، ومثل لها بقوله : كقراءة من قرأ : « لمن أراد أن يتم الرضاعة » . برفع يتم .

(٧) فى (ب) : ولاتتقدم المخففة أو المحمولة عليها أوعلي ما المصدرية ولايتقدم معمول معمولها عليها.

لندوره أُو إمكان تقدير عامل مضمر ؛ ولاتَعمل زائدةً ، خلافاً للأَخفش ، ولا بعد عِلم غير مؤوّل ، خلافاً للفرّاءِ وابن الأَنبارىّ ، ولا يَمتنع أَن تجرى بَعد العِلم مَجراها [1] بعد الظّنّ لتأَوّله به ، ولا بعد الخَوْف مَجراها بعد العِلم [2] لتيقُّن المَخُوف ، خلافاً للمبرّد .

وأَجاز [3] بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظّرف وشبهه اختيارا ، وقد يرد ذلك مع غيرها اضطراراً ، ولايجزم بها ، خلافاً لبعض الكوفيّين .

ويُنصب المضارعُ أَيضاً بـ « لن» مستقبلا ، بحدّ وغيرِ حدّ ، خلافاً لمن خصّها بالتأبيد[4] ، ولايكون الفعل معها دعاءً ، خلافاً لبعضهم ، وتقديمُ معمولِ معمولِها عليها دليلٌ على عدم تركيبها من : «لا أَن » ، خلافاً للخليل [5] .

ويُنصَب أَيضاً بـ « كَى » نفسها إن كانت الموصولة . وبـ «أَن » بعدها مضمرة [6] غالباً إن كانت الجارّة ، وتتعيّن الأُولى بعد

---

(١) سقط من (ب) صفحتان لغاية ما نبه عليه بعد .

(٢) فى (شع) : مجراها بعد اليقين خلافا للمبرد .

(٣) سقط من (جـ ، م) لغاية : وغير حد .

ونبه فى (شع) على وجوده ببعض النسخ وجاء بأمثلته وشواهده وآراء النحاة فيه .

(٤) فى (م) بالتأبيد — بيائين . قال فى (شع) : وهو الزمخشرى ، ذكره فى الأنموذج .

(٥) زاد بعد هذا فى (د ، س) : وهشام ، وكتب عليه فى (ح) رمز (خ) ، وزاده فى (ص) بالهامش وعليه رمز .(ط) .

(٦) فى (جـ) : وبأن مضمرة بعدها ، وسقطت » بعدها من (شع) .

اللَّام[1] غالباً ، والثانية قبلها ، وتترجّح مع إظهار « أَنْ » مُرَادَفَةَ اللَّام على مرادفةِ « أَن » ، ولا يتقدّم معمولُ معمولِها ، ولا يُبطِل عملها الفصلُ ، خلافاً للكسائىّ فى المسألتين .

ويُنصب غالباً بـ« إِذَنْ » مصدّرة إن وليَها ، أَوولى قَسماً وَلِيَها ، ولم يكن حالًا ، وليست «أَن » مضمرةً بعدها ، خلافاً للخليل فى أَحدِ[2] قولَيه ، وأَجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف ٱختيارًا ، وقد يرد ذلك مع غيرها ٱضطرارًا . ومعناها الجواب والجزاءُ ، وربَّما نصب بها بعد عطف ، أَوذى خبر .

(فصل) : يُنصَب الفعلُ بـ«أَن» لازمة الإِضمار بعد اللَّام المؤكدة لنفى فى خبرِ « كان » ماضيةً لفظاً أَومعنًى ، وبعد « حتَّى » المرادفة لـ« إِلى » أَو « كَىْ » الجارّة أَو « إِلَّا أَنْ »[3] ، وقد تظهر «أَن » مع[4] المعطوف على منصوبها . .

وتُضمَر أَيضاً «أَنْ » لزوماً بعد «أَو » الواقعةموقع « إِلى أَنْ »

---

(١) زاد بعد هذا فى بعض النسخ ، ونبه فى (شع) أن هذه الزيادة بنسخة البهاء الرقى — تلميذ ابن مالك .

وهى فى(س) أيضاً ، وفى هامش (ص ، ح) : وتتعين الأولى بعد اللام على رأى ، ومطلقاً على رأى ، وتتعين الثانية مطلقاً على رأى ، وقد تظهر أن بعدها مفردة ومقرونة باللام ، وربما وليتها اللام .

ويبين الاضطراب فى هذه الزيادة فهى كالشرح الموضح لمختلف الآراء التى سبق ذكرها ، ولذا اكتفيت بعبارة التحقيق ، وفيها الخلاصة .

(٢) سقطت من(م) : فى أحد قوليه .

(٣) استشهد له المصنف بقوله :

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

(٤) فى(شع) : فى المعطوف .

أَو « إِلَّا أَنْ » ، ولايفصل[1] الفعل من «حتَّى » ، ولا « أَو » بظرف[2] ، ولا شرط [3] ماض [4] ، خلافاً للأَخفش [5] ، وقد تعلق قبل الشَّرط الآخذ حقَّه «حتَّى » وفاقاً له ، و « كَىْ » وِفاقاً للفرّاءِ[6] .

وتُضْمَر أَيضاً « أَن » [7] لزوماً [8] بعد فاءِ السّبب جواباً لأَمر أَو نهى أَودعاءٍ بفعل أَصِيل فى ذلك ، أَو لاستفهام لايتضمّن وقوع الفعل ، أَو لنفيٍ محضٍ أَو مؤوّل ، أَوعَرْضٍ ، أَوتحضيض أَو تمن ، أَورَجاءٍ ، ولايتقدّم ذا الجوابُ على سببه ، خلافاً للكوفيّين ، وقد يحذف سببه بعد الاستفهام ، ويلحق بالنفى التشبيه الواقع موقعه ، وربّما نفى بـ« قد » فينصب الجواب بعدها .

---

(١) سقطت هذه العبارة من (م) إلى قوله : وفاقاً للفراء .
وفى العبارة اضطراب وخلاف بين النسخ .

(٢) فى (جـ ، د ، شع) : بإذن ، ونبه فى (شع) : أن هذا جاء فى نسخة عليها خط المصنف.

(٣) فى(جـ ، د ، شع) : ولايشرط ماض .

(٤) فى (د) : ماضى اللفظ.

(٥) زاد فى بعض النسخ : وابن السراج . وفى (شع) ذكر العبارة المحققة مع الزيادة وقال : هى كذلك فى نسخة البهاء الرقى .

(٦) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ . قال فى (شع) : المراد بالتعليق إبطال العمل ، ومثل له بنحو :أصحبك حتى إن تحسن إلى أحسن إليك .

(٧) سقطت من بعض النسخ .

(٨) سقطت من(شع) .

(فصل) : وتُضمَر « أَن » الناصبة أَيضاً لزوماً بعد واو الجمع واقعة فى مواضع الفاءِ[1] ، فإن عطف بهما[2] أَو بـ« أَو » على فعلٍ قَبـلُ أَوقُصِدَ الاستئنافُ بطل إِضمار « أَنْ » . ويميِّز واوَ الجمع تقديرُ « مَع » موضعها ، وفاءَ الجواب تقديرُ شرطٍ قبلَها أَوحالٍ مكانَها ، وتنفرد الفاءُ[3] بـأَن مابعدَها فى غير النفى يُجزمُ عند سقوطها بما قبلها ، لِما فيه من معنى الشَّرط لا بـ« إِنْ » مضمرةً ، خلافاً لمن زعم ذلك ، ويرفع مقصودًا به الوصف أَو الاستئناف.

والأَمر[4] المدلولُ عليه بخبر[5] ، أَو اسم فِعلٍ كالمدلول عليه بفعله فى جزم الجوابِ لافى نصبه ، خلافاً للكسائىّ فيه وفى نصب جوابِ الدّعاءِ المدلول عليه بالخبر ، ولبعض أَصحابنا فى نصبِ جواب « نَزالِ » وشبهه ، فإِن لم يَحسُن إِقامة « إِنْ تَفعَل » مقامَ الأَمر ، و « إِنْ لاتفعل » مَقَام النَّهى[6] لم يُجزَمْ جوابهُما ، خلافاً للكسائىّ . وقد تُضْمَر « أَن » الناصبة بعد الواو والفاءِ الواقعتين[7] بين مجزومَىْ أَداة شرط أَو بعدَهما أَو بعد

(١) فى (د) : فى مواقع الفاء .
(٢) فى (د) : بها .
(٣) هنا آخر ما سقط من (ب) .
(٤) فى (م) : أو الأمر مع اتصال الكلام .
(٥) فى (شع) : لخبر .
(٦) فى (م، شع) : فإن لم يحسن إقامة إن تفعل وإن لا تفعل مقام الأمر والنهى.. وأشار فى (شع) إلى أن ما ثبت هنا من نسخة عليها خط المصنف . وأتى له بالأمثلة .
(٧) فى (م) : الواقعة .

محصر بـ «إنَّما» اختياراً ، أَو بعد الحصر [1] بـ «إلَّا» والخَبر المثبَت الخالى من الشَّرط اضطراراً ، وقد يُجزَم المعطوفُ على ما قُرِن بالفاءِ اللّازم لسقوطها الجزمُ [2] . والمنفىُّ بـ «لا» الصالح قبلَها «كَىْ» جائزُ الرفع والجَزْم سماعاً عن العرب.

(فصل) : تُظهرَ «أَنْ» وتُضمَر بعد عاطف الفعل [3] على اسم صريح ، وبعد لام الجرّ غير الجُحُوديّة ، مالم يَقترن الفعلُ بـ «لا» بعد اللّام ، فيتعيّن الإظهار . ولاتَنصِب «أَنْ» محذوفةً فى غير المواضع المذكورة إلّا نادراً ، وفى القياس عليه خلاف.

(فصل) : تُزاد «أَن» جوازًا بعد «لمَّا» ، وبين القَسَم و «لو» ، وشذوذًا بعد كاف الجرّ ، وتفيد تفسيراً بعد كلامٍ بمعنى القول [4] لالفظِه ، وتفيدُه «أَىْ» غالباً فيما سوى ذلك ، وتقع بينَ مشترِكين فى الإعراب فتُعد عاطفةً على رأىٍ .

وإنْ وَلِىَ «أَن» الصالحة للتَّفسير مضارعٌ معه «لا» ، رُفع على النَّفى [5] ، وجُزِم على النَّهى ، ونُصِب على النَّفى ، وجعل «أَن»

---

(١) فى (م ، شع) : أو بعد حصر .

(٢) فى (س) : لسقوط الجزم .

(٣) فى (شع) : بعد عطف الفعل .

(٤) فى (شع) : بعد معنى القول .

(٥) نحو : أشرت إليه أن لا تفعل . فأن تفسيرية وتحتمل المصدرية .

مصدريّة [١] ، ولا تفيد « أَنْ » مجازاةً ، خلافاً للكوفيّين ، ولا نفياً ، خلافاً لبعضهم [٢] .

(فصل) : المنصوب بعد «حتّى» مستقبَل ، أوماضٍ فى حكمه ، وعلامة ذلك كون مابعدَها غايةً لما قبلها ، أَو متسبّبا عنه [٣] ، وإن كان الفعلُ حالًا أَومؤوّلًابه رُفِع ، وعلامةُ ذلك صلاحية جعلِ الفاءِ مكان « حتّى » ، وكون مابعدها فَضْلة متسبباً عمّا قبلَها ذا محلٍّ صالحٍ للابتداءِ ، فإِنْ دَلَّ على حَدَث غيرِ واجب تعيّن النصبُ خلافاً ، للأَخفش [٤] .

---

(١) فى (شع) ونصب على جعل أن مصدرية . ثم قال : وفى نسخة عليها خطه : ونصب على النفى وجعل أن مصدرية .

(٢) زاد بعد هذا فى هامش (ح) : ولا بمعنى إذ ولا بمعنى أن المخففة من الثقيلة ، وعليه الرمز (خ) .

(٣) فى (م) : عنها .

(٤) زاد بعد هذا فى بعض النسخ : وقال بعضهم كل مضارع ولى «حتى» فجائز رفعه ونصبه إن صلح الماضى موضعه ، وإلا تعين نصبه .

وقد ذكرت بها مش (ص ، ح) وعليها رمز(ط خ) .

٦٥ ــ باب عوامل الجزم

منها لامُ الطَّلب مكسورة ، وفتحُها لغة ، وقد تسكَّن بعد الفاءِ والواو وثمَّ [١] ، وتلزم فى النَّثر فى فعل غيرِ الفاعل المخاطَب مطلقاً ، خلافاً لمن أَجاز حذفَها فى نحو : قل له لِيفعل[٢] . والغالبُ فى أَمر الفاعل المخاطَب خلوّه منها ومن حرف المضارَعة[٣] ، وهو موقوف لا مجزوم بلامٍ محذوفة ، خلافاً للكوفيّين ، ولا بمعنى الأَمر ، خلافاً للأَخفش فى أَحد قولَيه ، ويلزم آخره [٤] ما يلزم آخِر المجزوم .

ومنها « لا » الطَّلَبيّة ، وقد يليها معمولُ مجزومِها ، وجَزْم فعل المتكلم بها أَقلُّ من جزمِه باللَّام . ومنها « لم » و « لمَّا » أَختُها ، وتنفرد « لَمْ » بمصاحبة أَدوات الشرط وجوازِ انفصال نفيها[٥] عن الحال[٦] ، و « لمَّا » بوجوب اتِّصال نفيها [٥] بالحال ، وجواز الاستغناءِ بها فى الاختيار عن المنفىِّ إنْ دَلَّ عليه

(١) فى (شع) بعد الواو والفاء وثم .

(٢) قال فى (شع) عن هذه العبارة من قوله : مطلقاً — إلى قوله ليفعل : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه .

(٣) فى (شع) : ومن حروف المضارعة .

(٤) فى (س) : فى آخره .

(٥) فى (م) : نفسها .

(٦) كقوله تعالى : «هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا» .

دليل . وقد يلى « لم » معمولُ مجزومِها اضطرارا ، وقد لا يُجزم بها حملًا على « لا » .

ومنها أَدوات الشَّرط ، وهى « إِنْ » ، و « مَنْ » ، و « ما » ، و « مهما »[1] ، و « أَىٌّ » ، و « أَنَّى »[2] ، و « متى » و « أَيَّان » وهما ظرفا زمان . وكسر همزة « أَيّان » لغة سُليم ، وقلَّ[3] ما يُجازَى بها ، وتختص فى الاستفهام بالمستقبل بخلاف « متى » ، وربَّما استفهم بـ« مهْما »[1] وجُوزِىَ بـ« كيف » معنًى لا عملًا ، خلافاً للكوفيّين .

ومن أَدوات الشرط « إِذما » و « حَيثُما »[4] و « أَين » وهما ظرفَا مكان ، وما سوى « إِن » أَسماءٌ متضمنة معناها ، فلذلك بُنِيت إِلَّا « أَيًّا » ، وفى اسمية « إِذْ ما » خلاف ، وقد تَرد « ما » و « مهما » ظرفَىْ زَمان ، « وأَىّ » بحَسَب ما تُضاف إِليه .

وكلُّها تقتضى جملتين تسمَّى أُولاهما شرطاً ، وتصدَّر بفِعلٍ ظاهرٍ أَو مضمَر مفسَّر بعد معمولِه بفعل يشذُّ كونُه مضارعاً دون « لَم » ، ولايتقدّم فيها الاسم مع غير « إِن » إِلَّا اضطراراً ، وكذا بعد استفهام بغير الهمزة ، وتسمَّى الجملةُ الثانية جزاءً وجواباً ، وتلزمه الفاءُ فى غير الضَّرورة إِن لم يصحَّ تقديرُه شرطاً ،

(١) فى (ص ، ح) : مهمى .

(٢) فى (ص) : وأنا .

(٣) فى (س) : وقل يا ، وفى (د ، شع) : وقلما .

(٤) فى (ص ، م) : وحيث ما .

وإنْ صُدِّر بمضارع صالح للشَّرطية جُزم[1] فى غير الضَّرورة وجوباً إن كان الشرط مضارعاً ، وجوازًا إن كان ماضياً ، وقد يُرفَع[2] بكثرة إن كان الشَّرط ماضِىَ اللَّفظ أَو منفياً بـ « لَم » ، وبقلَّة إن كان غيرهما[3] ، وإن قُرن بالفاءِ رُفِع مطلقاً[4] . وجزم الجواب بفعل الشَّرط ، لابالأَداة وحدَها ، ولابهما ، ولا على الجوار ، خلافاً لزاعمى ذلك .

(فصل)[5] : قد[6] يُجزَم بـ « إذا » الاستقباليّة حمْلا على « متى » ، وتُهمَل « متى » حمْلا على «إذا » ، وقد تُهمَل « إنْ » حملا على « لو » ، والأَصحُّ امتناع حمل « لو » على « إنْ » . وقد يجزم مسبّب[7] عن صلة الَّذى تشبيها بجواب الشرط . ويجوز : إنْ تَفعلْ زيدٌ يَفعَلْ ، وِفاقاً لسيبويه ، ويجوز[8] إنْ تنطلق خيراً تُصِبْ ، خلافاً للفرّاءِ[9] ، ولايَمنع

---

(١) فى (شع) : يجزم فى غير الضرورة . وفى بعض النسخ اضطر اب بالتقديم والتأخير بين هذه العبارة والتى تليها .

(٢) وردت هذه العبارة فى أكثر النسخ فى موضع السابقة ووردت فى هامش (ص ، ح) وكتب عليها : هكذا بخط ابنه — أى ابن المصنف — وأشار فى (شع) إلى ورود هذا بخط المصنف فى أصل التسهيل ، والتحقيق عن (م) .

(٣) جاء بعد هذا فى بعض النسخ عبارة : فى غير الضرورة .

(٤) نحو : « ومن عاد فينتقم الله منه » ، « فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً » .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ب ، ح ، ص) وثبتت علامة الفصل بين الكلام .

(٦) سقطت من (شع) .

(٧) فى (شع) : متسبب .

(٨) فى (ح) : ونحو .

(٩) نبه فى (شع) إلى أن هذه العبارة من أول الفصل سقطت من بعض النسخ ، وثبتت فى نسخة شرحها ابن المصنف .

جزمه تقديم معمولِه عليه ، ولا يعمل فيما قبلالأَداة إلَّا وهو غير مجزوم ، خلافاً للكوفيّين فى المسأَلتين [1] . وقد تنوب بعد «إن» [2] «إذا» المفاجأَة عن الفاءِ فى الجملة الاسمية غيرِ الطلبيّة [3] .

(فصل) : لأَداة الشرط صَدرُ الكلام ، فإنْ تقدّم عليها شبيهٌ بالجواب معنًى فهو دليلٌ عليه ، وليس إياه ، خلافاًللكوفيّين والمبرّد وأَبى زيد ، ولايكون الشَّرط حينئذٍ غيرَ ماضٍ إلَّا فى الشعر ، وإن [4] كان غيرَ ماضٍ مع «من» أَو «ما» [5] أَو «أَىٍّ» وجب لها فى السّعة حكم «الَّذى» ، وكذا إن أُضيفَإليهن «حين» ويجب ذلك مطلقاً لهنَّ إثر «هل» أَو «ما» النافيةأَو «إن» أَو «كان» أَوإحدى أَخواتها ، أَو «لكن» أَو«إذا» المفاجأَة ، غير مضمَر بعدها مبتدأ .

ويُحذَف [6] الجوابُ كثيرا لقرينة ، وكذا الشَّرط المنفى [7]

---

(١) فى(د) : فى المثال . والمسألتان هما : إن تنطلق خيرا تصب ؛ وخيرا إن انطلقت تصيب.

(٢) فى(م) : وقد تنوب إن بعد إذا ، وسقطت : « بعد إن » من بعض النسخ .

(٣) ومثاله مع إن : « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون » ومع إذا : « فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون » .

(٤) فى (م ، شع) : فإن .

(٥) فى(شع) : مع ما أومن .

(٦) فى(س) : ويضمر .

(٧) سقطت عبارة : « المنفى بلا تالية إن » . من بعض النسخ ، ونبه إلى ذلك فى (شع) بقوله إنها ثبتت فى نسخة عليها خط المصنف . ثم قال : ومنه قول الشاعر :

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام

بـ « لا » تالية « إنْ » ويُحذَفان[1] بعد « إنْ » فى الضَّرورة ، وقد يسدّ مسدَّ الجواب خبرُ ما قبل الشّرط .

وإن تَوالَى شرطان أَوقَسَم وشرط ٱستغنى بجواب سابقهما ، وثانى الشرطين لفظاً أَولهما معنًى فى نحو : إنْ تَتُب إنْ تُذنِبْ تُرحَم[2] .

وربَّما ٱستُغنِى بجواب الشرط عن جواب قسم سابق ، ويتعيّن ذلك إنْ تَقدَّمهما ذو خَبَرَ[3] ، أَو كان حرف الشَّرط « لو » أَو « لولا » .

وَإنْ[4] تَوَسَّطَ بين الشَّرط والجزاءِ مضارعٌ جائزُ الحذف غير صفة أُبدِل من الشَّرط إن وافقه معنًى ، وإلَّا رُفِع وكان فى موضعِ الحال ، واتَّصال « ما » الزائدة بـ « إنْ » و « أىّ » ، و « أين » و « أيّان »[5] و « متى » و « كيف » جائزٌ .

وكون فِعلَى الشرط ماضِيَيْن وضعاً ، أَوبمصاحبة « لم » أَحدهما أَوكليهما ، أَو مضارعين دون « لم » أَولى من سوىذلك .

---

(١) فى (س) : وقد يحذفان .

(٢) قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خط المصنف ثم قال : وظاهر هذا الكلام يقتضى أنه إنما يراعى تقديم المؤخر فيما كان نحو هذا ، وهو مايكون فيه الأول مرتباً على الثانى وقوعاً عادة كما فى المثال .

(٣) فى (ص) : طالب خبر ، وعليها الرمز (ق ، ط) .

(٤) سقط هذا السطر من (س) إلى قوله : أبدل من الشرط .

(٥) سقطت من (م) .

ولا يختص [1] نحو : إن تفعل فعلت بالشِّعر ، خلافاً لبعضهم • وإنْ حُذف الجوابُ لم يكن الشرط مضارعاً غيرَ منفيّ بـ « لم » إلَّا قليلا ، ولايكون الشرط غيرَ مستقبل المعنىٰ بلفظ « كان » أوغيرها إلَّا مؤولا ، وقد يكون الجواب ماضي اللَّفظ والمعنى مقروناً بالفاءِ مع « قد » ظاهرة أومقدّرة ؛ ولا تَرِد « إنْ » بمعنى « إذْ » ، خلافاً للكوفيْين .

(فصل) : « لَوْ » حرفُ شرطٍ يقتضي ٱمتناعَ [2] مايليه وٱستلزامه لتاليه [3] ؛ وٱستعمالُها في المُضِيِّ غالباً [4] ، فلذا [5] لم يُجزَم بها إلَّا ٱضطرارا ، وزعم اطِّراد ذلك علىٰ لغة . وإن وَلِيَها ٱسمٌ فهو معمول فعل مضمَر مفسّر بظاهر بعد الاسم ؛ وربَّما وَلِيَها ٱسمان مرفوعان . وإنْ وليها « أنَّ » لم يلزم كون خبرِها فعلًا ، خلافاً لزاعم ذلك [6] .

وجوابُها في الغالب فِعل « مجزومٌ بـ « لم » ، أو ماضٍ منفيٌّ

---

(١) في (س) : ولا يخص .

(٢) في بعض النسخ بدلا من هذه العبارة عبارة : « يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره » . وأشار إلى ذلك في هامش (ص ، ح) . وقد ذكرت العبارتان في (د) .

(٣) زاد بعد هذا في (د) : نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره .

قال في (شع) : والعبارة المشهورة في « لو » أنها حرف يدل على امتناع الثاني لامتناع الأول . قال المصنف في شرح الكافية : العبارة الجيدة في « لو » أن يقال : حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه .

(٤) في (س) : في المعنى غالباً .

(٥) في (د) : فلذلك .

(٦) في (د) لزاعمي ذلك . وزاد بعد هذا في (س) : ولا يكون جوابها إلا فعلا مجزوما بلم أو ماضياً مقروناً بما .

بـ«ما» ، أَو مثبَتٌ مقرونٌ غالباً بلام مفتوحة لا تُحذَف غالباً إِلَّا فى صِلَة [1] ، وقد تصحب «ما» النافية ؛ وإن [2] ولِىَ الفعلَ الَّذى وليَها جملة اسميّة فهى جواب قَسَم مغنٍ عن جوابها .

(فصل) : إذا ولِىَ «لمَّا» فعلٌ ماض لفظاً ومعنًى فهى ظرفٌ بمعنى «إذْ» فيه معنى الشرط ، أَو حرفٌ يقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب ، وجوابها فعلٌ ماض لفظاً ومعنًى [3] ، أَو جملة اسميّة مع «إذا» المفاجأَة أَو الفاءِ ، وربّما كان ماضياً مقروناً بالفاءِ ، وقد يكون مضارعاً [4] .

---

(١) زاد بعد هذا فى (ص) : أو نفى ، وزاد فى (ح) . أو نفى بما .
وقال فى (شع) : سقط هذا من نسخة عليها خط المصنف
قال : وتصحيحه حذفه وهو الصواب فقد نص الناس على أن المثبت الواقع جواباً للو يجوز دخول اللام عليه وحذفها . والحذف فى كلام العرب كثير ، وفى القرآن كذلك : « لو نشاء جعلناه أجاجا » ، « لو نشاء أصبناهم » .

(٢) سقطت هذه العبارة كلها من بعض النسخ ، ونبه إلى ذلك فى (شع) .

(٣) فى (د) : أو معنى .

(٤) كقوله تعالى : « فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فى قوم لوط » .

يُستفهَم بـ «كَيف» عن ٱلحال قبل ما يستغنى به، وعن ٱلخبر قبل مالا يستغنى به. ومعناها: على أيّ حال؟ فلذا [١] تسمّى ظرفاً، وربّما صَحِبَتْها «على»؛ ولجوابها والبدلِ [٢] منها النَّصبُ فى الأَوّل، والرفعُ فى الثانى إن عدمتْ نواسخُ الابتداءِ، وإلّا فالنصب. ولا يُجازَى بها قياساً، خلافاً للكوفيّين ومن وافَقَهم [٣]، و«أَنَّى» مرادفة لها، أَو «لأَين» أَو «مَتَى».

(فصل): تكون «قد» ٱسماً لكَفَى فتُستَعمل ٱستعمالَ أَسماءِ الأَفعال، وترادف «حَسْباً» فتوافقها فى الإضافة إلى غير ياءِ المتكلِّم، وتكون حرفاً فتَدخُل على فعل ماضٍ متوقع لايشبه الحرف لتقريبه من الحال [٤]، أَو على [٥] مضارع مجرّد من

(١) فى (د): فلذلك.

(٢) فى (م، شع): وللبدل منها.

(٣) سقطت هذه العبارة إلى آخر الفصل من بعض النسخ، وأشار إلى ذلك فى (شع) بقوله: وثبت فى نسخةعليها خطهبعد قوله: للكوفيين، ومن وافقهم، وأنى مرادفة لها أولأين أو متى. وقال فى شرحه: وأما من وافقهم فهوقطرب، وأمامحامل «أنى» فقد سبق ذكرها، وأنها تكون فى الاستفهام بمعنى كيف وأين ومتى.

(٤) فى (م): فى الحال.

(٥) فى (شع): وعلى مضارع.

جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليلِ معناه ، وعليهما للتّحقيق ، ولا تُفصَل من أَحدهما بغير قَسَم ، وقد يغنى عنه دليلٌ فيوقَف عليها [1] .

وتُرادِفها « هل » ، وتساوى همزة الاستفهام فيما لم يصحبْ نافياً ولم يُطلب به تعيين. ويكثر قيام «مَنْ » مقرونة بالواو مقامَ النّافى فيُجاء غالباً بـ« إلّا » قصداً للإِيجاب. وقد يُقصد بـ« أَىّ » نفىٌ فيعطف على ما فى حيّزها بـ« ولَا » ، ولأَصالة الهمزة استأْثرت [2] بتمام التّصدير ، فدخلتْ على الواو والفاءِ وثمّ ، ولم يدخلن عليها ، ولم تُعَدْ بعد «أَم » بخلاف «هل » وسائر أَخواتها ، ويجوز أَلّا تعاد «هل » لشبهها بالهمزة فى الحرفيّة ، وأَن تعاد لشبهها بأَخواتها الاسمية [3] فى عدم الأَصالة ، وقد تدخل عليها الهمزة فتترجّح [4] مرادفةُ « قد » ، وربّما أُبدلتْ هاؤُها همزةً .

(فصل) : حروف التحضيض « هلّا » ، و «أَلا» ، و« لَوْلَا» ، و« لوما » ؛ ولايليهنّ غالباً إلّا فعل ظاهر ، أَو معمولُ فعل مضمَرٍ

---

(١) زاد بعد هذا فى بعض النسخ : ويسوغ اقترانها بالمضارع تأوله بالماضى كثيراً . وقد ضرب على هذا فى (ص، ح) وقال : الضرب ضرب المصنف، وقد مثل له فى (شع) ثم قال : وقد ضرب المصنف على هذا فى نسخة .

(٢) فى (س) : اختصت .

(٣) سقطت من (م) .

(٤) فى بعض النسخ « فتتعين » وأشار فى (ص) إلى أنها فى نسخة رمز لها بالحرف (ط) : « فتترجح » .

مدلول عليه بلفظٍ أَو معنى [١] ، وقلَّ [٢] ما يخلو مصحوبُها من توبيخ ، وإذا خلَا منه فقد يغنى عنهنَّ «لو» و «أَلَا» ، وتدلُّ أيضاً «لولا» و«لوما» على امتناعٍ لوجوب ، فيختصّان بالأَسماءِ ، ويقتضيان جواباً كجواب «لو» ؛ وقد يلى الفعل «لولا» غيرَ مفهمة تحضيضاً [٣] ، فتؤوّل بـ «لولم» وتُجعَل المختصّة بالأَسماءِ والفعل صلةً لـ «أَنْ» مقدّرة [٤]

(فصل) : «ها» و«يا» حرفَا تنبيه . وأَكثر ٱستعمال «ها» مع ضمير رفع منفصل ، أَو ٱسم إِشارة ، وأَكثر ما يلى «يا» [٥] نداءٌ أَو أَمرٌ أَو تَمنٍّ أَو تقليل ، وقد يُعزَى التنبيه إلى «أَلَا» و«أَمَا» وهما للاستفتاح مطلقاً ، وكثر «أَلَا» قبل النداء ، و«أَمَا» قبل القَسَم ، وتُبدَل همزتُها هاءً أوعيناً ؛ وقد تُحذف أَلفُها فى الأَحوال الثَّلاث [٦] .

(فصل) : من حروف الجواب [٧] «نَعَم» ، وكسرُ عينِها لغةٌ كنانيّة [٨] ؛ وقد تُبدَل حاءً ؛ وحاءُ «حتّى» عَيْنا ،

---

(١) سقط من (م ، شع) : «بلفظ أو معنى» ونبه إلى هذا فى (شع) بقوله : وثبت فى نسخة البهاء الرقى وفى نسخة عليها خطه بعد هذا : «بلفظ أو معنى» .

(٢) فى (د) : وقلما .

(٣) فى (ص) : تخصيصاً .

(٤) فى (شع) : والفعل صلة أن .

(٥) سقطت «يا» من (س) .

(٦) فى (س) : الثلاثة . فيقال : أمَ والله ، وهَمَ والله ، وعَمَ والله .

(٧) سقطت من (س) .

(٨) وذكر الكسائى أن أشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة .

وهى لتصديق مُخبِر ، أو إعـــلامِ مستخبر ، أو وعد طالب [1] ، و « إِى » بمعناها مختصة بالقَسَم ، وإن وليَها الله حُذفتْ ياؤُها أو فُتحتْ أو سكنت ، و « أَجَل » لتصديق الخَبَر ، و « بَلَى » [2] لإثبات نفى مجرّد أو مقرون باستفهام ، وقد توافقها « نَعَم » بعد المقرون .

(فصل) : « كلاَّ » حرفُ رَدْع وَزجْر ، وقد تؤوّل بـ «حقًّا » ، وتساوى[3] « إِىْ » معنىً واستعمالاً ، ولا تكون لمجرّد الاستفتاح ، خلافاً لبعضم . و « أَمَّا » حرف تفصيل مؤوّل بـ «مهما[4] يكن من شىءٍ » ، فلذا تلزم الفاءُ بعد ما يليها ، ولا يليها فعل بل معمولُه أو معمولُ ما أَشبَهَه ، أَو خبر ، أَو مخبر عنه ، أَو أَداة شرط يغنى عن جوابها جواب «أَمّا» ، ولا تُفصَل الفاءُ بجملة تامّة ، ولا تحذف فى السّعة إلاَّ مع قول يغنى عنه مَحْكِيُّه ، ولا يمتنع أَن يلى «أَمّا» معمول خبر « إنَّ» ، خلافا للمازنىِّ [5] ، وقد [6] تبدل ميمهُا الأُولى ياءً ، وقد يليها مصدرٌ متلوٌّ بما اشتمل على مثله ، أو مشتق منه ، فينصبه

(١) فى (م) : طلب .

(٢) فى (د ، س) : ويلى الإثبات .

(٣) فى (س) : وقد تساوى .

(٤) فى (ص ، ح) : بمهمى .

(٥) سقطت عبارة الخلاف من (شع) .

(٦) سقطت هذه العبارة من (م) إلى آخر الفصل ونبه فى (شع) إلى أنها ثبتت فى نسخة البهاء الرقى وغيرها .

الحجازيّون مطلقاً ، ويرفعه التميميّون معرفةً ، وينصبونه نكرةً ، وقد يرفعونه[1]. والنَّصب على تقدير[2] : إذْ ذكرتَ ، والرّفع على تقدير إذ ذُكر. واستعمال العَلَم بالوجهين موضع هذا المصدر جائزٌ على رأى .

(فصل) : قد يقوم مقامَ «ما يفعل أحد» [3] ، «أَقلُّ» ملازماً للابتداءِ والإِضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر لازم كونها فِعلاً أو ظرفاً ، وقد تُجعَل خبرًا ، ولا بدَّ من مطابقة فاعِلها للنَّكرة المضاف إليها ، ويساوى « أَقلّ» المذكورَ «قَلَّ » رافعاً مجرور «أَقل» [4] ، ويتَّصل بـ«قلَّ» ما كافَّة عن طلب فاعل فيلزم فى غير ضرورة مباشرتُها الأَفعالَ .وقد يُراد بها حينئذٍ التَّقليل حقيقةً ،وقد يُدَلُّ على النَّفى بـ«قليلٍ » و «قليلة » .

(فصل) : مُنِعت [5] التصرّفَ أَفعال : منها المثبتة فى نواسخ الابتداءِ وباب الاستثناءِ والتعجّب وما يليه ، ومنها « قلَّ » النافية ، و « تبارك » و «سُقِط فى يده » ، و «هدَّكَ مِن

---

(١) فى (س) : وقد يعرفونه .

(٢) سقط من (س) إلى قوله : « على تقدير » التالية .

(٣) سقطت كلمة « أحد » من (ح) .

(٤) فى بعض النسخ : رافعاً مثل المجرور ، ومثل له فى (شع) بنحو : قل رجل يقول ذلك ، ثم قال : والمراد بالمثلية كونه نكرة موصوفاً بمثل ما سبق ذكره ، ودخل فى النكرة نحو : قل من يقول ذلك كما سبق .

(٥) فى (شع) : منعت من التصرف .

رجل »، و «عَمرْتُك اللهَ » ، و « كَذَب[1] » فى الإغراءِ ، و «ينبغى » و «يَهيط » ، و « أَهَلُمَّ » ، وأَهاءُ وأُهاءُ بمعنى آخُذ وأُعطى ،و «هَلُمَّ » التميميّة ، و « هَأْ » و « هَاءِ » بمعنى خُذْ ، و« عِمْ صباحاً » ، و« تَعلَّم » بمعنىَ اعْلَم ، وفى زَجْر الخيل أَقدِمْ واقدُمْ وَهبْ وأَرحِب وهُجِدْ ،وليست أَصواتاً ولا أَسماءَ أفعال لرَفعِها الضمائر البارزة ، وآستغنى غالباً[2] بترك عن «وذَرَ » و «ودَعَ » ، وبالترّك عن الوَذْر والوَدْع ، وربّما قيل وَدْعٌ ووَدعَ ووَذَرَ[3]

(١) روى عن عمر رضى الله عنه « كذب عليكم الحج ، كُذب عليكم العمرة ، كُذب عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفار كذبن عليكم » وقد نص جماعة على استعمال « كذب » للإغراء منهم أبو عبيدة ويونس والأخفش والأعلم ، وفسر « كذب » فى الخبر بمعنى : وجب أو الزم، والاسم بعده مرفوع على الفاعلية ، أو منصوب على تضمن « كذب » معنى الأمر (شع) .

(٢) استظهر به على ما نقل من أنه نطق بمصدر « يذر » « ويدع » وبالماضى منهما .

(٣) سقطت هذه العبارة الأخيرة من (م ، شع) وزاد فى (د) : ووذر مرة أخرى .

٦٧ ـ باب الحكاية[١]

إنْ سُئِل بـ « أى » عن مذكور [٢] منكَّر عاقل أَو غيره حكى فيها مطلقا ما يستحقُّه من إعرابٍ وتـأنيثٍ وتثنية أَو جمع تصحيح [٣] موجود فيه ، أَو صالح لوصفه ، وإن سُئِل عنه فى الوقف بـ « مَنْ » فكذلك ، ولكن تُشبَع الحركاتُ فى نونها حالَ الإِفراد ، وتُسَكَّن قبل تاءِ التأنيث حال التَّثنية ، وربّما سُكِّنتْ فى الإِفراد ، وحرّكت فى التثنية ، وقد يستعملان مع غير المفرَد [٤] المذكَّر استعمالهما معه .

ولا يُحكَى غالبا معرفةٌ إلاَّ العلَم غير المتيقَّن نفى الاشتراك فيه ، فيحكيه الحجازيّون مقدَّرا إعرابُه بعد «مَنْ» غير مقرونة بعاطف ، ولا يقاس عليه سائرُ المعارف ، ولا يحكى فى الوصل بـ «مَنْ» ، خلافاً ليونسَ فى المسأَلتين

وفى حكاية العلم معطوفاً أَو معطوفاً عليه خلاف : منعه يونس ، وجوّزه غيره ، واستحسنه سيبويه [٥] .

(١) وهى إيراد لفظ المتكلم كما أورده . والمحكى إما أنيكون بعد القول وقد سبق ، وإما غيره وهو المقصود هنا بأى وبمن .

(٢) فى (د) : مذكر عاقل .

(٣) فى (س ، شع) : وجمع تصحيح .

(٤) سقط لفظ « المفرد » من (س) .

(٥) سقطت عبارة تفصيل الخلاف من (شع) ولكنه فى شرحه أشار إلى الخلاف .

ولا يُحكَى موصوفٌ بغير « ابن » مضافاً إلى عَلَم [1] ، وربّما حُكِي الاسمُ دون [2] سؤال ، وربّما حكى العَلَم والمضمر بـ « منْ » حكايةَ المنكَّر ، وربّما قيل ضَرب مَنٌ مَنَهْ ، ومَنُومَنَا ، لمن قال : ضَرب رجلٌ آمرأةً ، ورجلٌ رجلاً . ويقال فى حكاية التمييز لمن قال : عندى عشرون ، عشرون ماذا ؟ وعشرون أيًّا ؟ على رأى ، ويحكى المفرد المنسوب إليه حكمٌ هو للفظه ، أو يُجرَى بوجوه الإعراب آسماً للكلمة أو للَّفظ [3] .

(فصل)[4] : إن سأل بالهمزة عن مذكور مُنكِرٌ آعتقاد كونه على ما ذُكر أو بخلافه حكاه غالباً ووصل منتهاه ، ولو كان صفةً أو معطوفاً فى الوقف جوازًا ، بمدَّة تُجانِس حركتَه إن كان متحرّكا ، أو بياءٍ ساكنة بعد كسرة إن كان تنويناً أو نونَ «إنْ» ،تلى المحكىَّ توكيدًا للبيان ، وربّما وليت دون حكاية ما يصحّ به المعنى ، كقول من قيل له : أتفعل ؟ : أأنا إنِيهْ ؟ وقد يقال : أَذَهَبْتُوه [5] ؟ لمن قال : ذهبتُ ، وأأنَا إنِيهْ [6] ؟ لمن قال : أنا فاعل ؛ فإن [7] فَصَل بين

---

(١) فى (شع) : مضافاً إلى العلم .

(٢) فى (د) بغير سؤال .

(٣) سقط من (شع) : اسماً للكلمة أو للفظ .

(٤) المراد بهذا الفصل ذكر حرف الإنكار ، ويأتى فى الفصل التالى ذكر حرف التذكر ، وقد سبق ذكر الحرف اللاحق فى الحكاية ، فهذه الأحرف تلحق أواخر الكلم لقصد هذه المعانى .

(٥) فى (م) : أذهبوه .

(٦) سقطت العبارة كلها من (م) وذكر بدلا منها : واثنا لمن قال . الخ .

(٧) فى (شع) : وإن فصل .

الهمزة والمذكور «تقول» أو نحوه[1] ، أو كان السائل واصلاً[2] أو غير منكر ولا متعجّب لم تُلحَق هذه الزوائد .

(فصل) : إذا نطق بكلمة متذكِّرٌ غيرُ قاصد للوَقْف وصل آخرها بمدَّة تُجانِس حركته إن كان متحرّكا[3] ، وبياءٍ ساكنة بعد كسرةٍ إن كان ساكناً صحيحاً[4] ، ولا تلى هذه الزيادةَ هاءُ السَّكت بخلافِ زيادة الإنكار[5] .

(١) كما لوقيل : قام زيد . فقلت: أتقول زيد ؟ أواليوم زيد ؟

(٢) فقال : أزيد يافتى ؟

(٣) فإن عرض للمتكلم قطع اللفظ عن تمامه يسبب عدم ذكره توقف ، فجعلوا هناك مدة ليتذكر ، وتسمى مدة التذكر ، وهى مثل مدة الإنكار فيقال فى قال : قالا ، وفى يقول : يقولوا ، و فى من العام : من العامى .

(٤) فيقال فى قد : قدى ، وفى ال : الى .

(٥) وذلك أن المنكر قاصد للوقف ، والمتذكر لايقصده .

٦٨ ـ باب الإخبار

شرط الاسم المخبرَ عنه[١] فى هذا الباب إمكان الاستفادة والاستغناءِ عنه بأَجنىٍّ ، وجواز استعماله مرفوعاً مؤخَّرا هو أَو خلفه المنفصِل مثبَتا مَنُوبا عنه بضمير لا يطلبه بالعَوْد شيئان [٢] ، وأَن يكون بعضَ ما يوصف به من جملة أَو جملتين فى حُكْم جملةٍ واحدة ، وإن كان معطوفاً أَو معطوفاً عليه فيشترط اتِّحادُ العامل حقيقةً أَو حُكماً ؛ فإن استوفَى الشروط [٣] أُخبر عنه مطلقاً بما يوافقه من «الَّذى» وفروعه ، وبالأَلف واللاَّم إن صُدِّرتْ الجملةُ الَّتى هو منها بفعلٍ موجَبٍ يصاغ منه صِلةٌ لهما ، وذلك بتقديم الموصول مبتدأً ، وتأخير الاسم أَو خلَفِه خبرًا ، وجعل ما بينهما صلةً عائدًا منها [٤] إلى الموصول ضميرٌ يَخلُف الاسمَ فى إعرابه الكائن قبلَ[٥] ذكر الموصول .

---

(١) وسماه مخبرا عنه وهو مخبر به توسعا ، وقيل : يجوز كون عن بمعنى الباء .

(٢) سقطت هذه العبارة من (د) .

(٣) فى (س) : الشرط .

(٤) فى (س) : منهما .

(٥) اقتصر على هذا فى بعض النسخ بضم «قبل» ، وفى (ص) أضاف بالهامش : ذكر الموصول ، وفى (شع) أشار إلى الزيادة فى بعض النسخ .

فإنْ [1] كان الاسم ظرفاً متصرّفاً قُرِن الضمير بـ « فى » إن لم يتوسّع فيه قبلُ ، فإن [2] كان الموصول الأَلفَ واللاَّمَ ، ومرفوعُ الصّلة ضميرٌ لغيرهما وجب إبرازُه . وهذا الاستعمال جائزٌ فى خبر كان [3] ، لا فى البَدَل المفرد من متبوعه ، خلافاً لقوم . وإن كانت الجملة ذات تَنازُع فى العمل لم يغيّر [4] الترتيب ما لم يكن الموصول الأَلفَ واللاَّمَ ، والمخبر عنه غير المتنازع فيه [5] ، فإن كان ذانك قدم المتنازَع فيه معمولا لأَوّل المتنازعين ، وإن كان قبلُ معمولاً [6] للثانى ، وهذا أَولَى من مراعاة الترتيب بجعل خبر أَوّلِ الموصولين غيرَ خبر الثانى [7] .

---

(١) ذكر فى (س) وفى هامش (ص) قبل هذا : : « والإخبار عن خبر كان جائز خلافاً لمن منع » . ويظهر أنه تكرار لماسيأتى فى بدء الجملة التالية . ولذا وضع بعده فى الهامش الرمز (خ) .

(٢) فى (ج) : وإن كان الموصول .

(٣) وردت العبارة الزائدة التى سبقت الإشارة إليها فى هامش (د) فى هذا الموضع على هذا النحو : « والإخبار عن خبر كان جائز على ضعف خلافاً لمن منع » .

(٤) فى (ص) : لم يعتبر .

(٥) سقط الجار والمجرور « فيه » من (م) وذكرها فى هامش (ص) وعليها رمز (ق) .

(٦) فى (س) : مفعولا.

(٧) فإذا أخبر عن التاء من : ضربت وضربنى زيد، قيل : الضارب زيدا والضاربه هو أنا . وهذا أولى من : الضاربه أنا هو ، والضاربه زيد أنا ، لأن الأولى جملة واحدة ، والأخرى جملتان .

٦٩ ـ باب التذكير والتأنيث

أَصل الاسم التذكير[١] ، فاستغنَى عن علامة[٢] بخلاف التأنيث ، وحُكِم [٣] به لما جُهل أَمرُه كابنٍ مسمًّى به مؤنث ، وافتقر التأْنيث إلى علامة ، وهى [٤] فى الاسم المتمكِّن تاءٌ ظاهرة [٥] أَو مقدَّرة ، أَو أَلفٌ مقصورة أَو ممدودة مبدَلة همزة ، ويعلم تأْنيث ما لم تظهر العلامةُ فيه بتصغيره ، أَو وصفِه أَو ضميرِه أَو الإِشارة إِليه أَو عددِه أَو جمعه على مثال يخصّ المؤنَّث أَو يغلب فيه. وأَكثر مجىءِ التاءِ لفصل أَوصاف المؤنَّث من أَوصاف المذكَّر ، والآحاد المخلوقة من أَجناسها ، وربّما فصلت الأَسماء الجامدة والآحاد المصنوعة ، وربّما لَحِقت الجنسَ وفارقت الواحدَ ، وربمّا لازَمَت صفاتٍ مشتركةً أَو خاصّةً بالمذكَّر لتأنيث ما وصف بها فى الأَصل [٦] ، أَو تنبيهاً على أَنَّ المؤنَّث أَولَى بها من المذكَّر .

---

(١) وذلك أنه مامن مذكرو لا مؤنث إلاويقع عليه اسم «شىء» وهو مذكر فى لسانهم . قيل : هذا إذالم يرد « اللفظ » فإذا أريد بالكلمة « اللفظ » جاز التذكير والتأنيث اسماكان أو فعلا أو حرفا . (شع) .

(٢) فى (م ، وشع) : العلامة.

(٣) هذه العبارة من (س ، ص) وأشار إليها فى (د) وسقطت من بقية النسخ إلى قوله : إلى علامة .

(٤) فى (ح ، م ، شع) : وعلامته .

(٥) كعائشة وقائمة ، وقد نص سيبويه على أن التأنيث بالتاء وقيل : التأنيث بالهاء فأبدلت فى فى الوصل تاء .

(٦) سقطت عبارة : لتأنيث ما وصف ...... من (شع) .

وتجيءُ أَيضاً لتأْكيد التأْنيث أَو الجمع أَو الوحدة أَو لبيان النسب أَو التعريب [1] أَو المبالغة أَو عوضاً من محذوف لازم الحَذْف ، أَو معاقب[2]. وتقدَّر منفصلةً ما لم يلزم بتقدير حذفِها عدمُ النظير ، والجنس المميِّزُ واحدُه بها يؤنثه الحجازيّون ، ويذكِّره التميميّون والنجديّون .

(فصل) : الغالب فى الصفات المختصّة بالإِناث إنْ لم يقصد بها معنى الفعل أَلاَّ تلحقها التاءُ لتأْديتها معنى النَّسب ، أَو لتذكير ما وصف بها فى الأَصل ، أَو لأَمن اللَّبس ؛ وربّما جاءت كذلك صفات مشتركة .

(فصل) : لا تلحق التاءُ غالباً صفة على مِفعال أَو مُفْعِل أَو مِفْعَل أَو مِفْعيل أَو فَعُول بمعنى فاعل ، أَو فَعِيل بمعنَى مَفْعول ، إلاَّ أَن يحذف موصوف فَعِيل فتلحقه ، ولشبهه بفَعيل بمعنَى فاعل قد يحمل أَحدهما على الآخر فى اللحاق وعدمه ، وربّما حمل على فعيل فى عدم اللحاق فُعَال وفَيْعِل ؛ وصوغ فَعِيل بمعنى مَفْعول مع كثرته غير مقيس ، ويجيءُ أَيضا بمعنى مُفْعَل ومُفْعِل قليلا ، وبمعنى مُفاعل كثيرا .

وقد يُذكَّر المؤنَّث ، ويؤنَّث المذكَّر حملاً على المعنى ، ومنه تأْنيث المخبَر عنه لتأْنيث الخبر .

---

(١) فى (س) : التعريف .

(٢) نحو : زنادقة وفرازنة ، الأصل زناديق وفرازين فعاقبت التاء الياء ، ولذا لا يجتمعان ؛

٧٠ ـ باب أَلفَى التأنيث

تعرف المقصورة بوزن حُبْلَى وحُبَارَى وشُقَّارَى وسُمَّهَى (١) وفَيْضُوضَى (٢) وفَوْضُوضى وبَرَدَى وشُعَبَى وفَرْتنَى وخوْزَلَى وخَيْزَلَى وخَنْسرى والجفلى وقُرفُصا وإِهْجِيرَى وهِجِّيرَى وحُضِّيضَى وحِضِّيضَى (٣) وخُلِّيطَى وقِطِبِّىً ومُصْطَكَى (٤) وبُرَحايا وأَرْبُعاوَى وأُرْبَعى (٥) وَهَرنَوَى وقَعْولَى وبادَوْلَى وبادُولَى (٦) وإِيجَلَى وسَبَطْرَى ودِفَقَّى (٧) وحُذُرَّى وعُرَضَّى وعِرَضْنَى (٨) وعُرَضْنى ورَهَبُوتَى وحَنْدَقُوقَا (٩) ودَوْدَرَّى وهَبَيَّخَى (١٠) ويَهْيَرَّى ومُكورَّى ومرقدَّى وشِفْصِلَّى (١١) وَمرَحَيَّا وبَرَدْرايَاوحَوْلايَا ؛

---

(١) فى (م) : سميهى .

(٢) سقط ما بعد هذا الوزن من بعض النسخ ومن (شع) إلى قوله : وبرحايا ، وثبت مصححا فى هامش (ص ، ح) وعليه الرمز : (ق) .

(٣) سقط من (ح) .

(٤) فى (ص) : مصطكا بالألف .

(٥) سقط من (م) .

(٦) سقط هذا الوزن من بعض النسخ وضرب عليه فى (ص) ،وثبت فى (ح) ،وقال فى (شع) : هو موضع لم يجيء غيره .

(٧) فى (م) : دفيقى .

(٨) سقط هذان الوزنان من بعض النسخ ،وذكر فى (ص) بالألف ، وفى (ح) بالياء .

(٩) فى بعض النسخ بالياء ، وقال فى (شع) : البصريون ذكروا هذه اللفظة بغير الألف ، وعلى ذلك كلام سيبويه ، وذكرها ابن القطاع بالألف ، وفى الصحاح بدونها .

(١٠) فى (م) : وهيخى ويهسرى . قال فى (شع) : والمعروف فيه حذف الألف .

(١١) فى (س) : سقصلى . قال فى (شع) : وهذا الوزن مما استدركه الزبيدى على سيبويه ، وأثبته ابن القطاع بكسر الشين وفتحها . وهو نبات يلتوى على الشجر .

وبفَعْلَى أُنثى فَعْلان ، أَو مصدرًا ، أَو جمعاً ؛ وبِفعْلَى [1] مصدرًا أَو جمعاً ، فإِن ذُكِّر ما سوى ذلك أَو لحقتْه التاء دون ندورٍ أَو صرف فأَلفُه للإِلحاق ، فإِن كان فى صرفه لغتَان ففىأَلفِه وجهان .

وتعرف الممدودة بوزن حمراءَ ، وبَرا كاءَ [2] ، وسِيَراءَ ، وقِصاصاءَ ، وقاصِعاءَ [3] ، وعَشُوراءَ ، وحَرُوراءَ ، ودِيكِساءَ ، ويُنابعاءَ ، وتَرْكَضاءَ ، ونفْرجاءَ ، وكِبْرياءَ ، وبَرْنَساءَ ، وبَرْناساءَ [4] ، وقَرْفَصاءَ [5] وقُرْفُصاءَ ، وعُنصُلاءَ [6] وعنْصَلاءَ ، ومَشْيوخاءَ ومَشْيخاءَ [7] ، ومِرْعِزّاءَ [8] ، وأَربِعاءَ ، وأَرْبُعاءَ ، وأُرْبُعاءَ [9] ، ومُزَيْقِياءَ ، وسُلَحْفاءَ [10] ، وعَقْرباءَ ، وهِنْدِباءَ ، وحَوْصَلاءَ ، وأَرْمِداءَ ، وجَنفَاءَ ، وخُيَلاءَ ، وعاشُوراءَ ، وإِهجيراءَ ، وظُرَفاءَ ، وجُخادباءَ ، وكريثاءَ ؛ وزَكَرِيّاءَ ، وبَعْكُوكاءَ ، وخِيَلاءَ ، ويشتركان فى فَعَلى وفُعَلَى وفَعْلَلَى

---

(١) سقطت هذه العبارة من (س) . ومثال المصدر : ذكرى والجمع حجلى وظربى .
(٢) فى (م) : وبركاء . والبراكاء أن يبركوا بإبلهم ... وبراكاء كل شيء معظمه وشدته .
(٣) سقطت من (س) .
(٤) سقط من (س) من : ينابعاء إلى : برناساء .
(٥) سقط هذا الوزن من بعض النسخ .
(٦) بضم العين وفتحها ، وهو البصل البرى .
(٧) وفى شرح الكافية بالجيم ،وفسره بالاختلاط .
(٨) بتشديد الزاى ، وحكى فيه القصر فيكون مشتركاً .
(٩) ذكر فى (شع) وزنين فقط ، ثم ذكر الثالث عند الشرح .
(١٠) سقط ما بعده من (د ، س ، م ، شع) . وذكر فى هامش (ص ، ح) وعليه الرمز (ق) إلى قوله : (ويشتركان) .

وفِعْلَلَى وفَوْعَلَى وفَيْعَلى وفَعِيلَى وفِعِّيلى وفاعولى [1] وإفعيلَى [2] وفعِلِىَّ [3] وفَعْلَوْلَى [4] وفعليّا وفُعَّيْلَى وفُعَنْلَى وأَفْعَلَى ويُفاعلَى وفُعالِلَى ، وأَمَّا فِعْلاءَ وفُعْلاءَ وفِعِلَّاءَ[5] فملحقات بقِرْطاس وفُرْناس وطِرِمّاح .

---

(١) فى بعض النسخ بالألف . ومثاله : باذولى وعاشوراء .

(٢) اهجيرى واجرىّ وسمع فيهما المد .

(٣) قال أبو بكر الصولى : ومن الطير الزمجى والزمكى بالمد والقصر .

(٤) سقط هذا الوزن والأوزان الأربعة التالية من (س) وجاء بالألف فى بعض السخ ، ومنه فوضوضى ويعكوكاء .

(٥) لم يذكر هذا الوزن فى (د ، س ، م ، شع) ، وذكر ضمن مااستدرك فى هامش (ص ، ح) ، وأشار إليه فى (شع) عند الشرح وقال : إن المصنف عده منها فى غير هذا الكتاب وجعل منه زمكاء للطائر .

٧١ ـ باب المقصور والممدود[١]

كلُّ معتلِّ الآخِر فتح ما قبل آخر نظيرِه الصحيح لزوماً أَو غلبةً فقصره مقيس ، كاسم مفعول غير الثُّلاثيِّ [٢] ، ومصدر فَعِل اللاَّزم ، والمَفعَل والمِفعَل مرادًا به الآلة ، وجمع فُعْلة وفِعْلة والفُعْلَى أُنثى الأَفعَل ، فإن لزم قبل آخر نظيره الصحيح أَلفٌ أَو غلب فمدُّهُ مقيس كمصدر ما أَوّله همزة وَصْل ، ومُوازِن فَعّال ، وتَفْعال ، ومِفْعال صفةً ، وواحدِ أَفعِلة ،وما لم يكن كذلك فمأخذ قصره ومدِّه على السّماع .

---

(١) فى (د) : باب المقصورة والممدودة . قال فى (شع) : المراد من هذا الباب ذكر ما يعرف به المقصور القياسى وغيره ، والممدود القياسى وغيره ، وقد سبق تعريفهما فى أول الكتاب .

(٢) فى (د ، م ، شع) : كاسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف .

٧٢ ـ باب التقاءِ الساكنَين

لا يَلتقِي ساكنَان في الوصل المَحْض إلاَّ وأَوّلهما حرف لِين ، وثانيهما مدغم متَّصل لفظاً أَو حُكماً ؛ وربما فُرَّ من ذلك بجعلِ همزةٍ مفتوحة بدلَ الأَلف ، فإن لم يكن الثانى مدغَما متَّصلا حذف الأَوّل إن كان ممدودا ، أَو نون توكيد خفيفة ، أَو نون «لدن» غالباً ، فإن كان غيرهنَّ حُرّك ، إلاَّ أَن يكون الثانى آخِر كلمةٍ فيحرَّك هو ما لم يكن تنويناً فيحرّك الأَوّل . وربّما حذف الأَوّل إن كان تنوينا ، وأُثبِت إن كان أَلفاً .

ويتعيّن الإِثبات إن أُوثر الإِبدال على التَّسهيل فى نحو : آلغلام فعل ؟ وربّما ثبت الممدود قبل المدغم المنفصل وقبل الساكن العارض تحريكه . وأَصل ما حرّك منهما الكسر ، ويعدل عنه تخفيفاً ، أَو جبرًا ، أَو إتباعا ، أَو ردًّا للأَصل ، أَو تجنُّبا للبس ، أَو حملاً على نظير ، أَو إيثارا للتَّجانُس .

(فصل) : تفتح نون « مِن » مع حرف التعريف وشبهه[1] ، وربّما حُذِفت ، وتُكسَر مع غيره غالبا [2] ، والكسر

---

(١) فى (م) : أو شبهه .

(٢) فى (م) مطلقاً ، وقد سقط من (شع) لفظ : « غالباً » .

معه(١) أقل من الفتح مع غيره ، وتكسَرُ نونُ «عن» مطلقاً ، وربّما ضُمّت مع حرف التعريف ، وربّما حذفتْ (٢) . وتُضَم الواوُ المفتوحُ ما قبلها إن كانت للجمع ، وإلاَّ كسرت ، وقد ترد بالعكس ، وربّما فتحت ، وتُحذفُ (٣) نون «لكن» للضَّرورة (٤) .

(فصل) : استصحب بنو تميم إدغام الفعل المضعّف اللاَّم الساكنها جزماً أو وقفاً فى غير «أَفعِل» تعجّبا ، والتزموا فتح المدغَم فيه فى «هَلُمّ» مطلقاً ، وفى غيرها قبل هاءِ غائبة ، وضمّه فى المضموم الفاء قبل هاءِ غائب ، وربّما كُسِر ، وقد يُفتَح على رأى ، ولا يُضمّ قبل ساكن ، بل يُكسَر ، وقد يُفتَح . وإن لم يتَّصل بشىءٍ ممّا ذكر فُتِح أو كُسِر أو أُتبع حركة الفاءِ ، وفكَّ الحجازيّون كلَّ ذلك إلاَّ «هلمّ» ، والتزم غير «بَكر» الفكَّ قبل تاءِ الضمير وأخويه (٥) ، وحذف أول المِثلين عند ذلك لغةُ سُلَيم .

---

(١) أى مع حرف التعريف .

(٢) فى (س) : وربما فتحت . وقد سقطت العبارة من (د ، م ، شع) وثبتت فى (ص ، ح) وعليها رمز (خ) والقياس يجيز الحكم .

(٣) فى (د) : وحذفت .

(٤) فى (د) : ضرورة . وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها . خطه ، ومنه :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

(٥) فى (د) : ونونيه المرفوعين ، وذكر فى (شع) أن هذا ثبت فى نسخة عليها خطه .

٧٣ ــ باب النَّسب[١]

يجعل حرف [٢] إعراب المنسوب إليه ياءً مشددة تلى كسرةً ، ويُحذَف لها عجزُ المركَّب غير المضاف ، وصدر المضاف إن تعرّف بالثانى تحقيقاً أو تقديرا ، وإلا فعجزه ، وقد يُحذَف صدره خوف اللَّبس ، وقد يفعل ذلك بـ «بَعْلَبَكَّ» ونحوه ، ولا يُقاس عليه الجملة ، خلافاً للجرمى ، ويُحذف الآخر إن كان تاءَ تأنيث ، أو زيادَتَى تصحيح ، أو شبيهتيهما ، أو ياءَ منقوص غير ثلاثىٍّ ، أو[٣] مشدَّدة بعد أكثر من حرفين ، أو ألفا[٤] للتأنيث رابعة أو فوقها مطلقاً[٥] ، أو واوًا تَلِى مضموما ثالثا فصاعدا ، أو حرف لِين مع نون تسقط للإضافة . ويقلب واوا ماتليه ياءُ النَّسب من ألف ثالثة أو رابعة لغير تأنيث ، أو همزة أُبدلت من ألف التأنيث ، وفى همزة غيرها تَلِى ألفاً وجهان ، : أَجوَدُهما فى الأَصليّة التصحيح ، وربّما حُذِفت الأَلفُ الرابعةُ كائنة لغير التأنيث ،

---

(١) قال سيبويه : باب الإضافة ، وهو باب النسبة .
(٢) سقط من (شع) لفظ : « حرف » .
(٣) فى (شع) : أو ياء مشددة .
(٤) فى (د ، شع) : أو ألف .
(٥) سقطت من (شع) .

وقُلبتْ كائنةً له [١] فيما يسكن [٢] ثانيه . وقد تُزاد أَلفٌ قبل بَدَلها وبدل الرابعة الَّتى للإِلحاق . ولا تُقلَب أَلف « معلَّى » ونحوه من المضاعَف [٣] العين ، خلافا ليونس .

والنَّسب إِلى شَجٍ [٤] و « حىّ » و « علىّ » [٥] و « تحية » ونحوهن كالنَّسب إِلى « فتى » ، ويفتح ويصحّح ثانى نحو « حىّ » وشذَّ نحو « حَيِّىّ » [٦] و « أُمَيّىّ » [٧] . وقد يعامل نحو «قاضٍ» و «مرمى» معاملة «شجٍ» و «على» . ويُحذَف أَيضا لياءِ النَّسب ما يليه المكسورُ لأَجلها من ياءٍ [٨] مكسورة مدغَم فيها ما لم ينفصل [٩] ، وقد يبنى من جزءَى المركَّب «فَعلل» بفاءِ كلٍّ منهما وعينِه ، فإِن ٱعتلت عين الثانى كمل البناءُ بلامه أَو بلام الأَوّل ونسب إِليه ، وربّما نُسِب إِليهما معاً مُزالاً تركيبهما ، أَو صيغا على زنةٍ واحدة ، أَو شُبِّها به فعُومِلا معاملته [١٠]

(١) سقطت من (د) .

(٢) فى (س ، م ، شع) : سكن .

(٣) فى (د) : المضعف ، وفى (س) : المضاعفة .

(٤) فى (م) : شبح ، وفى (شع) : سح .

(٥) سقطت من (م ، شع) . وأشار فى (شع) إلى ثبوت « على » فى بعض النسخ .

(٦) فى (شع) : وشذحيى . ثم قال : ذكر سيبويه أنهم يقولون فى حي حيوى ، وكذا كل شيء آخره هكذا ، وحكى عن أبى عمرو أنه كان يقول : حيي وليي .

(٧) سقطت من (شع) .

(٨) سقطت من (شع) .

(٩) سقطت عبارة : « مالم ينفصل » من (د ، شع) .

(١٠) سقطت هذه العبارة من (شع) .

(فصل) : يقال فى «فُعَيْلة»[1] «فُعَلِىّ» ، وفى «فَعِيلة وفَعُولة» «فَعَلِىّ»[2] ما لم يضاعفن[3] ، أو تُعدَم الشهرة ، أو تعتلَّ عين «فَعولة» و«فَعيلة» أو «فُعيلة»[4] صحيحة اللاَّم. وقد يقال فُعَلِىّ وفَعَلِىّ فى فُعَيْل وفَعِيل صحيحَى اللاَّم ، ولا يقاس عليه ، و«فَعُولة» المعتلُّ اللاَّم كالصّحيحها لا كـ«فَعول» خلافاً للمبرّد فى المسألتين .

وتُفتَح غالباً عينُ الثلاثى المكسورة ، وقد يفعل ذلك بنحو «تغلِب» ، وفى القياس عليه خلاف[5] . والمنسوب إلى «إرْمِينية» «أَرْمَنِىّ» ، وفى معاملة دهليز ونحوه معاملته نظر[6] ، ولا يغيّر نحو «جندل» .

(فصل) : لا يجبر فى النَّسب من المحذوف ٱلفاء أو العين إلاَّ المعتل اللاَّم ، وأمّا[7] المحذوفها فيجُبَر بردِّها إن كان معتلَّ العين ، وكذا ٱلصّحيحها إن جبر بردِّها فى التثنية والجمع بالألف والتَّاء ، وإلاَّ فوجهان . وتُفتَح عين المجبور

---

(١) فى (جـ) : فعيلى .

(٢) زاد فى بعض النسخ : وفعلى بضم الفاء .

(٣) فى (جـ) : مالم يضاعف .

(٤) سقط من بعض النسخ .

(٥) قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه ، وبين النحويين خلاف كثير حول هذه المسألة .

(٦) فى بعض النسخ : خلاف موضع نظر ، وقد سقطت العبارة كلها من (شع) .

(٧) فى (م) : فأما .

غيرِ المضاعف مطلقاً ، خلافاً للأَخفش فى تسكين ما أَصلُه السكون ، وإن جُبِر ما فيه همزة[1] الوصل حذفت[2] ، وإن لم يُجبَر لم تُحذَف[3] ، وإن كان حرف لِين آخرالثنائى[4] الَّذى لم يُعلَم له ثالث[5] ضُعّف ، وإن كان أَلفا جعل ضعفها همزة .

(فصل) : تبدل همزةً ياءُ نحو «سقاية» و «حَوْلايا» ، وقد تُجعل واوا[6] ، وفى نحو « غاية » ثلاثة أَوجه : أَجْوَدُها الهمز[7] ، ولا يغيّر ما لامُه ياءٌ أَو واو من الثُّلاثىِّ الصّحيح العينِ السّاكنها باتِّفاق إن كان مجرّدا ، وإن[8] أُنِّثَ بالتاءِ عومل معاملةَ منقوص ثلاثىٍّ إن كان ياءً[9] وِفاقاً ليونس ، لا إنْ كان واوًا[10] ، وِفاقاً لغيره[11] . والنَّسب

(١) فى بعض النسخ : ذو همزة الوصل .

(٢) سقطت من (س) .

(٣) فى بعض النسخ : «وإلا فلا» . وقال فى (شع) : سقط هذا من بعض النسخ ، وثبت فى نسخة البهاء الرقى .

(٤) فى (ح ، م) : الثانى .

(٥) فى (م) : ثلاثى .

(٦) قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة البهاء الرقى ، وهو صحيح فيقال : سقاوى وحولاوى .

(٧) سقطت هذه العبارة من (م) ونبه فى (شع) إلى أنها ثبتت فى نسخة البهاء الرقى .

(٨) فى (س) : وإن لم .

(٩) فى (س) : يائيا .

(١٠) فى (س) : واويا .

(١١) فيقال فى غزوة : غزوى بسكون عينه ، قال فى (شع) : وفى نسخة البهاء الرقى ، وأشار إلى هذا فى هامش (د) : « وإن أنث بالتاء فكذلك ، خلافاً ليونس فى فتح عينه وقلب يائه واواً » .

إلى «أُخت» ونظائِرِها كالنَّسب إلى مذكَّراتها ،خلافاً ليونس فى إيلاءِ ياءِ النسب التاء . وتقول فى «فم» ومن اسمه «فو زيد» : فميّ وفمويّ ، وفى «ابنم» : ابنمى وابنى وبنوىّ .

وينسب إلى الجمع بلفظ واحده إن استعمل ، وإلاّ فبلفظه . وربّما نسب إلى ذى الواحد بلفظه لشبهه بواحد[1] فى الوزنِ وصَلاحيةِ الجَمع[2] . وحكم اسم الجمع والجمع الغالب والمسمّى به حُكمُ الواحد ، وذو الواحد الشاذُّ كذى الواحد القياسىّ ، لا كالمهمل الواحد ، خلافاً لأَبى زيد .

ويُلتزم[3] فتحُ عينِ «تَمَرات» و«أَرَضين» ونحوهما ، وكسرُ فاءِ «سنين» ونحوه ، إن كنَّ أَعلاما ، وقد يرد الجمع المسمّى به إلى الواحد إن أُمن اللَّبس[4] ، وما غيّر فى النسب تغييرًا لم يذكر ، أو سلم مما ذكر اطّراده لم يُقَسْ عليه .

(فصل)[5] : قد تلحق ياءُ النسب[6] أَسماءَ أَبعاض

---

(١) فى بعض النسخ : بواحده .

(٢) سقطت هذه العبارة من (ج ، م ، شع) وأشار فى (شع) إلى أنها ثبتت فى نسخة عليها خط المصنف .

(٣) فى (د ، س ، شع) : ويلزم .

(٤) قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه . ومثاله : الفرهودى بالضم فى النسب إلى الفراهيد .

(٥) سقط لفظ الفصل من (ج) .

(٦) سقطت من (س) .

الجسد مبنيّة على فُعال ، أَو مَزيدا فى آخرها أَلف ونون للدَّلالة على عِظَمِها ، وتلحق أَيضا فارقة بين الواحد وجنسه ، وعلامة للمبالغة ، وزائدة لازمة وغير لازمة . ويستغنى عنها غالباً بصوغ «فَعّال» [1] من لفظ المنسوب إليه إنْ قصد الاحتراف والمعالجة [2] ، وبصَوْغ «فاعِل» إن قصد صاحب الشَّئِ ، وقد يُقام أَحدُهما مقامَ الآخَر ، وغيرُهما مقامَهما . وقد يعوّض من إِحدى ياءَى النسب أَلفٌ قبل اللاَّم ، وشذَّ اجتماعهما ، وفتحوا تاءَ «تهام» لخفاءِ العِوَض [3] .

---

(١) فى (د ، م ، شع) : بفعال .
(٢) سقطت من (س ، شع) .
(٣) سقطت هذه العبارة كلها من (م) ، وفى (س) : بخفاء العوض . قال فى (شع) : والقياس ألا تفتح بل تبقى على كسرها ، ولكنهم فتحوها ليظهر التعويض فأصله : تهامة ، وردوه إلى : تهم ، ثم عوضت الألف من إحدى ياءى النسب .

٧٤ – باب أَمثلة الجمع وما يتعلَّق به ممّا لم يسبِق ذكرُه

كل اسم دَلَّ على أَكثرَ مِن اثنَين [١] ، ولا واحدَ له من لفظه فهو جمع واحد مقدَّر إن كان على وزنٍ خاصٍّ بالجمع أَو غالب فيه ، وإلاَّ فهو اسم جمع ، فإن كان له واحد يوافقُه فى أَصل اللَّفظ دون الهيئة ، وفى الدلالة عندَ عطفِ أَمثالِه عليه فهو جَمع ، مالم يُخالِف الأَوزان الآتى ذكرها ، أَو يساو الواحد دون قبحٍ فى خبرِه ووصفِه والنسب إليه ، أَو يمتَزْ من واحده بنَزْع ياءِ النَّسب ، أَو تاءِ التَّأنيث مع غلبة التَّذكير ، فإن كان كذلك فهو اسم جمع ، أَو اسم جنسٍ [٢] لا جَمْع ، خلافاً للأَخفش فى « رَكْب » ونحوه [٣] ، وللفرّاءِ فى كلِّ ماله واحد موافق فى أَصل اللَّفظ ، ومن الواقع على جمع [٤] ما يقع على الواحد ، فإن لم يُثَنَّ فليس بجمع ، وإن ثُنِّى فهو جمع مقدَّر تغييره على رأى ، والأَصحّ كونه اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير .

---

(١) فى (د) : اسمين .
(٢) سقط من (س ، ح) .
(٣) سقط من (س) .
(٤) فى (ص) : جميع .

(فصل) : تكسير [1] الواحد الممتاز بالتاءِ محفوظ استغناءً [2] بتجريده فى الكثرة ، وبتصحيحه فى القلَّة [3] ، وهى من ثلاثة إلى عشرة ، وأَمثلتها : «أَفعُل» ، «أَفعال» ، «أَفعِلة» ، ومنها «فِعلة» ، لا من أَسماءِ الجمع ، خلافاً لابن السراج ، وليس منها فُعَل وفِعَل وفِعَلة ، خلافاً للفرّاءِ ، بل هنَّ وسائر الأَمثلة الآتى ذكرُها لجمع الكثرة .

وربّما استغنى بما لإحداهما عمّا [4] للأُخرى وضعاً أَو استعمالاً اتكالاً على قرينة .

وما حُذِف فى الإِفراد من الأُصول رُدَّ فى التكسير ما لم يبق على ثلاثة فيُكسَّر على لفظه ، ويغنى غالباً التصحيح عن تكسير الخماسى الأُصول ، وموازن «مَفْعول» ، والمشدَّد العين من الصّفات غير ثلاثى [5] ، والمزيد أَوّله ميم مضمومة إلاَّ مُفعَّلا ، ومُفْعِلا يخصّ المؤنَّث . واستغنى بمذكر التَّصحيح فى بعض الثُّلاثىِّ صفة لمذكَّر عاقل ، وبمؤنثه فيما لم يكسر من اسم مالم يعقل مذكَّرا ، وقد يفعل ذلك به [6] ثابتاً تكسيره ،

(١) فى (د) : تكثير .
(٢) سقطت من (س) .
(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) .
(٤) فى (ص ، م) : عن ما .
(٥) سقط هذا القيد من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : إنه ثبت فى نسخة عليها خطه . ومثاله نحو : شرابين وشرابات وقالوا فى جبار ودجال .جبابرة ودجاجلة .
(٦) فى بعض النسخ : وقد يفعل به ذلك .

وَيكثُر في صفاته مطلقاً ، وليس مطَّردا في اسمه الخماسيّ فصاعدا ، ما لم يكن مصدرًا ذا همزة وصل ، خلافاً للفرّاءِ ، وشذ نحو : رمضانات وشوّالات[1] .

(فصل) : « أَفعُل » لاسم على « فَعْل » صحيح العين أَو مؤنَّث بلا علامة رباعيّ بمدّة ثالثة ، ويحفظ في « فِعْل » مطلقاً ، وفي « فَعَل » ، و « فُعْل » و « فَعُلٍ » و « فُعُلٍ » وفِعَل وفَعَلة وفِعلة أَسماء ، وفي نحو عبد وسيف وثوب وطحال وعنان[2] ومكان وجنين وأَنبوب[3] ، وليس التأنيث مصحّحا لاطِّراده ، في « فَعَل » ، خلافا ليونس ، ولا في فِعْل ولا في[4] « فِعَل » ، ومابينهما ، خلافاً للفراءِ .

(فصل) : « أفعال » لاسم ثلاثيّ لم يطّرد فيه « أَفعل » ، وقَلَّ في « فَعَلٍ » معتلَّ العين ، ونَدَر في « فُعَل » ، ولزم في « فِعِل » ، وغلب في نحو : مُدْى ولَبَب ونمر وعنب وعضد وطنُب وفَلُوّ وعدوّ ؛ ويحفظ في « فَعْلٍ » صحيح العين ، وليس مقيساً فيما فاؤه همزة أَو واو ، خلافاً للفرَّاءِ ، ويحفظ أَيضا في « فعيل » بمعنى « فاعل » و « فَعال » و « فَعْلة و « فُعْلة » ونحو : شعفة وفِيقَة ونَمِرة وجِلف ، ونِضوة

(١) إذ كسروهما على أرمضة وشواويل . وقد سقط هذا الحكم من بعض النسخ .

(٢) ، (٣) سقطا من (شع) .

(٤) في بعض النسخ : ولا في فعل وفعل .

وحُرّ وخَلَق وجنُب فى لغة من جمعه ، ويقظ ونكد وكؤود وقماط وغُثاء وخريدة وميت وميتةوجاهل وواد وذوطة وأغيد وقحطانى .

(فصل) : « أَفعِلة » [1] لاسم مذكَّر رباعىّ بمدّة ثالثة ، فإن كانت ألفاً شذَّ غيره فيه معتلَّ اللّام ، أو مضاعفاً على «فَعال» أو «فِعال» ، ويحفظ فى نحو شحيح ونجىٍّ ونجد وَوَهْىٍ ، وسَدّ ، وسُدّ ، وقِدْح ، وقِنٍّ ، وخال ، وقفا[2] ، وجائز ، وناجية[3] ، وظنين ، ونضيضة [4] وعىّ [5] وحزة [6] وعيل ، وعُقاب [7] ، وأُدْحِىّ ، ورمضان ، وخَوّان لربيع الأَوّل .

ويحفظ « فِعْلة » فى «فعيل» و «فَعْل» و « فَعَل » [8] ، و « فُعال » و « فَعال » و « فِعْل » [9]

(فصل) : من أَمثلةٍ جمع الكثرة[10] « فُعْل » وهو لأَفعَل

(١) فى (م) : أفعيلة .

(٢) فى (ص) : وقفى .

(٣) فى (ص) وناحية بالحاء المهملة ، وبالجيم الناقة السريعة وتجمع على أنجية .

(٤) فى (س) : ونضيفه بالفاء . والنضيضة المطر القليل .

(٥) فى (س) : وغنى .

(٦) فى (س) : وحرة بالمهلتين ، وفى جميع النسخ بالجيم والزاى « جزة » ولم يرد فى القاموس فى جزة إلا جزز وجزائز وفيه أحزة بالمهملة جمع حز وحزة ، وأخزة جمع خزز كصرد وهو ذكر الأرنب

(٧) فى (شع) : عتاب .

(٨) سقط هذا الوزن من بعض النسخ ومثاله : فتى وفتية .

(٩) هكذا جاء ضبطه فى (ص ، ح) ومثل له فى (شع) بشيخ وشيخة وثور وثيرة ، ثم قال : وقالوا للذى دون السيد فى المرتبة : الثنيان بالضم والثنى بضم الثاء وكسرها . وفى القاموس : الثنيان والثنى والثنى جمعه : ثنية .

(١٠) سقطت من (ب) .

وفعلاءَ [1] وصفَين متقابلَين أَو منفردَين لمانع فى الخلقة ، فإن كان المانع الاستعمال خاصة [2] ففُعْل فيه محفوظ ، ويجوز فى الشِّعر إن صحّت لامُه أن تُضَمّ عينه مالم تعتلَّ أَو تضاعف ، ويحفظ أَيضا فى «فعيل» و«فَعول» معتلَّى اللَّام صحيحَى العين ؛ وفى نحو سقف وورد وخوّار وخوّارة ونموم وعميمة وبازل وعائذ وحاج وأَسد وأَظل وبدنة ، وكثر فى نحو دار وقارة ، وندر فى زُعبوب [3] .

ومنها « فُعُل » ولايكون لمعتل اللام ، وهو مَقيسٌ فى «فَعول» لا بمعنى مفعول ، وفى «فَعيل» اسماً ، و«فَعال» و« فِعال» اسمين غير مضاعفين [4] ، وندر عنُن ووُطُط . ويحفظ فى « فَعْل » و « فَعِل » و « فَعِيلة » مطلقا ، وفى «فَعيل» و « فاعل» و « فَعَل » [5] و « فَعال » و « فِعال » و « فَعِلة » أَوصافا ، وفى « فُعال » و « فَعَلة » و « فِعْل » أَسماء [6] ، ويجب فى غير الضرورة [7] تسكين عينهِ إن كانت واوا ، ويجوز إن لم

---

(١) فى (ب) : لأفعل فعلاء .

(٢) سقطت من (شع) .

(٣) فى (ب) : زغبوب ، وفى (م ، شع) : رعبوب . وفى القاموس : الزعبوب بالضم اللئيم القصير كالأزعب جمعه زعب بالضم شاذ .

(٤) فى (س) : غير مضافين ، وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة البهاء الرقى وغيره .

(٥) سقط من (شع) .

(٦) قال فى (شع) : سقط هذا من بعض النسخ .

(٧) فى (شع) : فى غير ضرورة .

تَكْنها ولم تضاعف ، وربما سكنت مع التضعيف ، فإن كانت ياءً كسرت الفاءُ عند التسكين .

ومنها (فُعَل) وهو « لفُعْلة » و « فُعُلة » اسمين ، و « للفُعلى » أُنثى « الأَفعل » ، ويحفظ [1] فى نحو الرؤيا ونَوبة ، ولا يقاس عليهما ، خلافاً للفراءِ . ويحفظ أَيضاً فى فُعْلة [2] وصفا ، ونحو تُخَمة ونُفَساء وظُبَة وعَجاية وقرية وحلية وعدو [3] ، وآطرد عند بعض بنى تميم [4] وكلب فى المضاعف المجموع على « فُعُل » .

ومنها « فِعَل » وهو « لِفعْلة » آسما تامًّا ،ويحفظ فى « فعلَى » اسما ، ونحو « ضيعة » ولايقاس عليهما ، خلافاً للفرّاءِ . ويحفظ باتِّفاق فى « فِعْلة » واحد « فِعْل » ، والمعوض من لامه « تاء » ، وفى نحو معدة ، وقَشْع وهضبة وقامة وهِدْم وصورة وذربة وعدو وحِدأَة ، وألحق المبرّد بفُعْلة وفِعْلَة « فُعْلا » و « فِعْلًا » مؤنَّثين ، ولايكون « فِعَل » ولا « فِعالٌ » لما فاؤُه ياءٌ إلَّا ماندر كـ« يعار » [5] .

(فصل) : من أَمثلة الكثرة « فِعال » ، وهو لـ« فَعْل » غير اليائىّ العين ، و « لفَعْلة » [6] مطلقاً ، و « لفَعَل » آسماً غيرمضاعف

(١) فى (د) : ويحفظ أيضاً .

(٢) فى بعض النسخ : فى نحو فعلة .

(٣) قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة ابرقى وغيره ، وسقط من بعض النسخ .

(٤) فى بعض النسخ : عند بعض تميم .

(٥) فى (س) : كيعان ، وفى (م) : كعيار ، وفى (شع) : إلا ماشذ كيعار .

(٦) قال فى (شع) ثبت هذا فى نسخة الرقى وغيره . واحترز به من نحو : سَيح وسِياح .

ولا معتل اللّام ، ولفَعَلة ولاسم على « فِعْل » أو « فُعْل » مالم يكن كمُدْى أو حوت ، ولوصف صحيح اللّام [1] على « فعيل » أو « فعيلة »[2] بمعنى فاعل وفاعلة ، أو على « فَعْلان » أو « فُعْلان » أو « فَعْلى » أو « فَعْلانة أو فُعلانة » ، ولم يُجاوَز فى نحو طويل وطويلة إلّا للتصحيح [3] .

ويحفظ فى « فَعُول » و « فِعْلة » و « فَعِل » و « فَعِلَة » [4] و « فَعالة » ، وفى وصف على « فاعل » ، أو « فاعلة » أو « فُعْلى » أو « فَعَال » أو « فِعال » أو « فَيْعل » أو « أفعل » أو « فَعلاء » أو « فَعِيل » بمعنى « مفعول » ، وفى اسم على « فُعلَة » [5] أو « فُعَل » أو « فُعُل » أو « فِعْلان » أو « فعيل » أو « فَعُل » أو « فَعِل »[6] ، وندر فى يائىّ العين أو الفاء ، وفى أيصر وحدأة وقنينة ، ويشاركه « فُعول » قياساً فى اسم على « فَعْل » ليس عينه واوا أو على « فِعْل » أو « فُعْل » غير مضاعف ، أو « فَعَل » ، وسماعا فى « فاعل » وصفاً غير مضاعَف ولامعتل العين ، وفى نحو فَسْل وفوج وساق وبدرة وشُعبة وقُنَّة ، وشذوذا فى نحو ظريف

(١) فى (شع) : صحيح العين .

(٢) فى (م) : أوفعلية .

(٣) فى (د) : إلا إلى التصحيح .

(٤) سقط هذا الوزن من (س) .

(٥) سقط هذا الوزن والوزنان التاليان من (شع) وأمثلتها : برمة وبرام ، وربع ورباع وجمد وجماد .

(٦) سقط من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه . ومثاله : رخل ، وهو الأنثى من ولد الضأن جمعه : رخال .

وأَسِينة وحُصّ وآنسة [1] ، وانفرد مقيساً بنحو كبد وبيت ومسموعا بنحو نُؤى وطلل [2] وعناق وسماءٍ وهراوة ، وفاق «فِعالًا» فى «فَعْل» و «فُعْل» المخالف مُدْيا ، وفاقه «فِعال» فى «فَعَل» غير المضاعف ، وشاركه شذوذاً فى نحو ضيف، وقد تلحقهما التاءُ ، وقد يستغنى عنهما بـ «فعيل» و «فُعال» ، والأَصحّ أَنهما مثالا تكسير لا اسما جمع ، فإن ذُكِّر «فعيل» كغُزَّى فهو اسم جمع .

(فصل) : من أَمثلة الكثرة «فُعَّل» ، وهو لـ «فاعل» و «فاعلة» وصفين ، وشاركه «فُعَّال» قياساً فى المذكَّر ، وسماعاً فى المؤنَّث ، ويقلَّان فى المعتل اللَّام ، ونَدَرا فى سخل [3] ونُفَساءَ ، و «فُعَّل» فى نحو أَعزل وسَرُوءٍ [4] وخريدة ، و «فُعّال» فى حَكَم ، وحفيظ .

ومنها «فَعَلة» لـ «فاعل» وصفا مذكَّرا صحيح اللَّام ، ويقل فيما لا يعقل ، ونَدَر فى نحو : خبيث وسيد وبَرّ وخيّر وأَجوَق ودَنِغ [5] .

(١) فى بعض النسخ : وأنيسة ، وفى القاموس : جارية آنسة طيبة النفس وفى (شع) : أنيسة جمعوها شذوذا على أنوس .

(٢) قال فى (شع) : هذا إن لم يكن فيه تصحيف فيكون جمعهما على نؤوى وطاول .

(٣) فى (م) : سنحل . والسنحل الرجل الضعيف جمعه سُخَّل وسُخَّال .

(٤) فى (س) بالشين المعجمة .

(٥) سقطت من (م ، شع) ، وفى (س) : ذنغ بالمعجمات وفى هامش (د) : رجل دمغ ككتف جمعه دمغة محركة ولم يتعرض الشراح لهذه اللفظة .
وفى القاموس : دنغ بالنون والغين المعجمة كِكتف يجمع على دنغة محركة . وهم سفلة الناس وأراذلهم .

ومنها «فُعَلة» لـ«فاعل» وصفاً لمذكَّر عاقل معتل اللّام، ونَدر في نحو: غويّ وعريان وعدوّ وهادر ورذى وباز.

ومنها «فِعَلة» لاسم صحيح اللّام على «فُعْل» كثيراً، وعلى «فَعْل» و«فِعْل» قليلا، وندر في نحو: علج، ووقعة، وهادر.

ومنها «فَعْلَى» لـ«فعيل» بمعنى مُمات أو مُوجَع، ويُحمل عليه مادلَّ على ذلك من «فعيل» و«فَعِل»[1] و«فَعْلان»، و«فَيْعِل» و«أفعل» و«فاعل»، وندر في كيّس وذرب[2] وجَلْد.

ومنها فِعْلَى لحَجَل وظَرِبان، ومنها «فُعَلاء» لـ«فعيل» وصفاً لمذكَّر عاقل بمعنى «فاعل» أو «مُفْعِل» أو «مُفاعِل»، وحمل عليه خليفة وما دلَّ على سجيّة[3] حمدٍ أوذمٍّ من «فُعال» أو «فاعل»، فإن ضوعف «فعيل» المذكور أو اعتلّت لامه لزمه «أفعلاءُ» إلّا ما ندر. ونَدَر «فُعلاء»[4] في رسول وودود وحدث، وفي نحو سفيهة وأسير، وسمح، وخِلْم. ويحفظ «أفعلاءُ» في نحو نصيب، وصديق، وظنين، وهيّن، وقَزٍّ، وندر في صديقة.

(١) في (س): وفعيل. ومثاله: زمن وزمنى.

(٢) في (د، م): في نحو: كيس وجمعه كيسى.

(٣) زاد بعده في (س): أومدح.

(٤) في (م): وندر أفعلاء في نحو رسول.

ومنها «فِعلان» لاسم على «فُعَل» أو «فُعال» أو «فَعل» مطلقا، أو «فُعْل» واوىّ العين، ويحفظ فى اسم على «فِعل» أو «فِعال» أو «فَعال» أو «فَعول» أو «فَعِيل» أو «فاعل» أو «فِعلة»[1] أو «فَعْل» أو «فَعَلة»، وفى وصف على «فَعْل» أو «فُعال»، وندر فى كروان، وفلتان، وضِفَنٌّ.

ومنها «فُعْلان» لاسم على «فعيل» أو «فَعَل» صحيح العين، أو «فَعْل» أو «فِعْل»، ويحفَظ فى «فاعل» و «أَفعل فعلاء»، ونحو حُوار، وزقاق، وثَنِىّ، وقعيد، وجَذَع، ودَحْل[2].

ومنها «فَواعل» لغير فاعل الموصوف به مذكّر عاقل ممّا ثانيه ألف زائدة، أو واو غير ملحقة بخماسىّ، ويفصل عينَه من لامه ياءٌ إن انفصلا فى الإفراد، وشذّ نحو[3]: دواخن وحوايج[4]، وفوارس، ونواكس[5].

ومنها «فَعالَى» لاسم على «فَعلاء» أو «فِعْلى» أو «فَعْلى»، ولوصف على «فُعْلَى»[6] لا أُنثى «أَفعل»، أو على «فَعْلان»

(١) زاد بعده فى (د): أوفعلة بضم الفاء.

(٢) فى بعض النسخ: رخل وجمعها فى القاموس رخلان بكسر الراء، وأما دحل بالدال والحاء المهملتين وبفتح الدال وضمها فيجمع على دحلان، وفى بعض النسخ بالخاء المعجمة وهو لا يوافق هذا الوزن. وقد اضطربت هذه العبارة فى (س).

(٣) سقطت من (شع).

(٤) فى (م): هوايج.

(٥) سقطت من بعض النسخ، وقال فى (شع): ثبتت في نسخة البهاء الرقي وغيرها، وهو جمع ناكس.

(٦) فى (م): فعلا.

أو «فَعْلى» ، ويحفظ فى نحو [1] حبط ، ويتيم ، وأيم ، وطاهر ، وعذراء ، ومهرىّ ، وشاة رئيس [2] ؛ و «فُعالَى» فى وصف على «فَعْلان» أو «فَعلى» راجح[3] ، وفى غير يتيم ، من نحو قديم ، وأسير مستغنى به ، وفى غير ذلك مستغنى عنه .

ويغنى الفَعالِى عن الفَعالَى جوازا فى فُعْلَى وماقبلها ، ونحو : عذراء وَمَهْرِىّ ، ولزوما فى نحو : حِذرية [4] وسعلاة وعرقوة والمأْقِى [5] ، وفيما حذف أوّل زائديه من نحو : حبنطى ، وعفرنى ، وعدولى ، وقهوباة ، وبُلهنية ، وقَلنسوة ، وحُبارى ، وندر فى أَهل ، وعشرين ، وليلة ، وكيكة .

ومنها «فَعالِىّ» لثلاثىّ ساكن العين زائد آخره ياءٌ مشدّدة[6] لا لتجديد نسب [7] ، ولنحو علباء ، وقُوباء ، وحَولايا ، ويحفظ فى نحو صحراء ، وعذراء ، وإنسان وظَرِبان [8] .

ومنها «فعايل» لـ«فعيلة» ، لابمعنى «مفعولة» ، ولنحو شمأل ، وجُرايض ، وقريثاء ، وبَرَاكاء ، وجَلولاء ، وحُبَارى ،

(١) سقطت من بعض النسخ .
(٢) فى (م) : ورئيس .
(٣) أى المضموم الفاء راجح على مفتوحها فى نحو سكران وسكرى .
(٤) بالحاء المهملة والذال المعجمة ، وهى القطعة الغليظة من الأرض ، والأكمة الغليظة جمعها حذارى بكسر الراء ، وقد وردت فى بعض النسخ بالخاء المعجمة والدال المهملة .
(٥) فى (شع) : وأثافى .
(٦) فى (د) : ياء زائدة .
(٧) فى (شع) : لالتحديد نسب ، بالحاء المهملة ، وفى بقية النسخ بالجيم المعجمة .
(٨) فى (س) : وضربان .

وحزأبيةٌ ، إنْ حذفُ مازيد بعد لأميهما[١] ، ولِ «فُعولة » ، و «فَعالة » و «فِعالة » و « فُعالة » أَسماء ، وإن خلون من التاءِ مع آنتفاءِ التذكير حفظ فيهنّ ، وأَحقهن به «فَعول » ، وقد يثبت له ولِ « فَعال » و «فعيل » [٢] مذكَّرات ، وقد يثبت لِ «فعيل » و « فعيلة » بمعنى « مفعول » و «مفعولة » ، ولنحو ضَرَّة ، وظِنَّة ، وآمرأَة ِهمّة [٣] ، وحُرّة .

(فصل) : غير «فواعل » [٤] و «فعايل » من المساويهما فى البنية لكل مازاد على ثلاثة أَحرف ، لابمدّة ثانية ، ولابهمزة «أَفْعل فعلاء » ، مستعملة أَو مقدّرة ، ولا بعلامة تأنيث رابعة ، ولا بأَلف ونون يضارعان أَلفَى فعلاء فيما لم يشذَّ ، ولا يفك [٥] المضعَّف اللَّام ِ فى هذا الجمع إن لم يُفكَّ [٦] فى الإفرادمطلقاً ، خلافاً لمستثنى [٧] ما كان ملحقا ، ومارابعُه حرفُ لِينٍ زائد [٨] غير مدغم فيه إدغاماً أَصليّا فُصل فى هذا الجمع ثالثُه من آخرِه بياءٍ ساكنة[٩] ، وقد يعاقبها هاءُالتأْنيث .

---

(١) فى (شع) : إن حذف ما بعد لاميهما .
(٢) فى (م) : ولفعيل مذكرات .
(٣) سقطت هذه العبارة من (ب ، م ، شع) وصححها فى (ص ، ح) .
(٤) فى بعض النسخ : غير فعايل وفواعل .
(٥) فى (م) : ولايذكر .
(٦) فى (م) : إن لم يذكر .
(٧) فى بعض النسخ : لمستثن ــ بدون ياء .
(٨) سقطت من (شع) ، وأشار عند الشرح بثبوتها فى بعض النسخ .
(٩) نحو : بهلول وسربال وقنديل ، ونحو جديل تصغير جدول .

ويحذف من [1] ذَوات الزَّوائد [2] ما يتعذَّر ببقائه أَحدُ المثالين[3] ، فإن تأَتى بحذفٍ بعض وإبقاءِ بعض ، أَبقى ماله مزيّة فى المعنى أَو اللَّفظ ، وما لايغنى حذفه عن حذفِ غيره ، فإن ثَبَت التَّكافؤُ فالحاذف مخيَّر ، وميم مُقَعْنسِسٍ ونحوه أَولَى بالبقاءِ من الملحق[4] ، خلافا للمبرّد .

ولايعامل «انفعال» و «افتعال» معاملة «فعالٍ» فى تكسير ولا تصغير ، خلافاً للمازنىّ ، وإن تعذَّر أَحد المثالين ببعض الأُصول حُذِفَ خامِسُها مطلقاً ، ورابعها إن وافق بعض الزَّوائد لفظاً أَو مخرجاً ، ولايعامل بذلك ماقبل الرَّابع ، خلافاً للكوفيّين والأَخفش . ولا يستبقى دون شذوذ فى هذا الجَمْع مع أَربعة أُصول زائدٌ إلا أَن يكون حرف لِين رابعاً ؛ وجائز أَن يعوّض ممّا حذف ياء ساكنة قبل آخر مالم يستحقها لغير تعويض ، وقد تعوّض هاء التأْنيث من أَلفه الخامسة ، وهى أَحقُّ بما حُذف منه ياءُ النَّسب ، وتلحق لغير تعويض العجمىّ كثيراً[5] ، وغيره قليلًا .

(فصل) : تجوز مماثلة ما ماثَلَ «مَفاعيل» لـ «مَفاعل» ، وكذلك العكس [6] فى غير « فَواعل » مالم يشذَّ كسوابيغ ،

---

(١) فى (س) : فى .

(٢) فى (م) : الزائد .

(٣) وهما موازيا فعالل وفعاليل .

(٤) فيقال مقاعس ، وهو مذهب سيبويه ، والمبرد يقول : قعَاسس .

(٥) كموازج وموازجة .

(٦) فى (شع) : وكذا العكس ، فيقال فى درهم وصيرف دراهم وصيارف أودراهيم وصياريف .

وردّ غيره من مماثل «مفاعل» المعتلّ الآخِر إلى مماثلةِ «فعَالى» جائز ، ولا يفتتح هو ولامماثل «مفاعيل» بما لم يفتتح واحده ، ولا يختتم بحرف لِينٍ ليس فى الواحد هو ولا ما أُبدل منه ، وما ورد بخلاف ذلك فهو فى الأَصل لواحد قياسىّ مهمل أَو مستعمَل قليلا .

وقد يكون للمعنى اسمان ، فيُجمعَ أَحدُهما على ما يستحقه الآخر ، ولا يقتصر فى ذلك على السَّماع ، وفاقاً (١) للفَرّاءِ ، وربّما قدر تجريدُ المزيدِ فيه فعُومل معاملةَ المجرّد.

(فصل) : من أَسماءِ (٢) الجمع مالا واحدَ له من لفظِه ، وما له واحد ، فمن ذلك . «فَعْل» لنحو راكب ، وعائذ ، ونائحة ، وتمرة ، وأَلّة ، وزَنجى ، و «فَعْلة» لنحو راجل ،وكمء؛ و «فَعَل» لنحو خادم ، ورائح ، وغائب ، وناشئة ، وأَديم ، وبعيد ، وعمود ، وإهاب ، وحلقة ، وشجرة ، وفاقة ،وحبشى .

ومنها «فُعْلة» لنحو صاحب ، وفاره ، وأَخ . ومنها «فَعِل» لنحو : نَبقه ، ولَبنة ، وظربان . ومنها «فعيل» المذكَّر لنحو ضأن ، ويد ، ومعز ، وغاز ، وجريدة ، وسفينة . ومنها «فَعلاء» لنحو قصبة ، وحَلِفة ، وطَرْفاء ، وشىء . ومنها «مَفْعولاء» لنحو بعل ، وشيخ ، وعلج ، وكبير ، وأَتان .ومنها «فَعُل»

(١) فى (م) : خلافا للفراء .

(٢) فى (م) : من أمثلة الجمع .

لنحو سَمُرة ، وعبد . ومنها « مفعُلة » لنحو عبد ، وسيف ، وشيخ[1] ، وأسد . ومنها مايوحَّد بالتاءِ من «فَعال» و «فِعال» و «فُعال» و «فَعلى» و «فِعلى» و «فُعلى» و «فُعالى» وغير ذلك.

ومنها « فَعالة » لنحو صاحب ، وقريب ، وجمل[2] . ومنها « فِعالة » لنحو جَمَل ، و « فَعْلان » لنحو مَرجانة وصِنْو . وأَقربها من الاطِّراد الموحد بالتاءِ اسماً لمخلوقٍ مُبايناً لـ«فُعْلَى» و «فُعَالى» [3] وشبههما ، وأغربها أَروَى ، وبَلَصُوص ، وعُراعِر.

(فصل) : يجمع العَلَم المرتجَل والمنقول من غير اسم جامد مستقرّ له جمعٌ جمعَ مُوازنِهِ أَو مقاربه من جوامد أَسماءِ[4] الأَجناس الموافقة له فى تذكيرٍ وتأْنيث ، ولا يتجاوز[5] بالمنقول من جامد مستقرّ له جمعٌ ما كانَ له ، فإن لم يستقرّ له جمع عُومِل معاملَة ما استقرّ له جمع من أَشبه الأَسماءِ به.

ويُستغنَى عن التَّثنية والجمع بخلف فى نحو « سيبويه » و «بُعْلَبَك» ، وباتفاق فى الجملة وشبهها ، بأَن يضاف إليه « ذو أَو ذات » مثنًّى أَومجموعا ، وكذلك المُعرَب بإعراب المثنَّى والمجموع على حده ، إلَّا ماندر كاثنَين وأَثانِين[6] .ويُتَحيَّل

(١) سقط من (م) : وشيخ . وفى (ص) : لنحو سيف وشيخ وعبد وأسد .
(٢) سقط من (م) : وجمل ، وسقطت العبارة كلها من (شع) .
(٣) سقط هذا الوزن من (س) .
(٤) فى (شع) : من جوامد الأسماء .
(٥) فى (شع) : ولم يتجاوز.
(٦) قال فى (شع) : ثبت هذا الاستثناء فى نسخة عليها خطه .

لما أُوهم جمعُه فى وجه يلحقه بنظير . ويستغنى بتثنِية المضافِ وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه ، وكذا ماليس فيه ٱلتباسٌ من أَسماءِ الأَجناس .

ولا يقال فى ابن كذا [1] وأَخى كذا ، وذى [2] كذا ، ممّا لايعقل إلَّا بنات كذا ، وأَخوات كذا ، وذوات كذا ، وقد يُجمَع المضافُ والمضافُ إليه من الكُنى ، وإن كان المضافُ إليه أَباً أَوأُمًّا ٱستغنى بجمعِه [3] غالباً على مثال «مفاعل» أَو «مفاعلة» ، أَو بالواو والنون[4] ، وقد يجمع بالأَلفوالتاءِ .

(فصل) : يُجمَع [5] ٱسم الجمع وجمع التكسير غير الموازن «مفاعل» أَو «مفاعيل» أَو «فَعَلة» أَو «فُعَلة» لما يثنّيان له [6] ، جمع شبيهيهما [7] من مثل الآحاد ، وربّما جمع جمع [8] تصحيحٍ موازن «مفاعل» أَو «أَفعُل» بالأَلف والتاءِ ، والواو والنون ، وقد يجمع «أَفعال» و «أَفعلة» ، بالأَلف والتاءِ ، [9] و «فُعَّل» بالواو والنون ، ويستغنى[10]

(١ ، ٢) فى (شع) : أوأخى كذا أو ذى كذا .

(٣) فى بعض النسخ : استغنى غالباً بجمعه .

(٤) فى (س) : أويجمع بالواو والنون .

(٥) فى (ج ، ح ، ص ، م) : يكسر .

(٦) سقط هذا الحكم من بعض النسخ . وفسره فى (شع) بأنهما يجمعان لقصد المعنى المراد عند تثنيتهما وهو اختلاف النوع .

(٧) فى بعض النسخ : شبههما .

(٨) سقط من بعض النسخ : جمع تصحيح .

(٩) كأبناء وأبناوات وأعطية وأعطيات .

(١٠) فى (م) : وقد يستغنى .

بلفظ الواحد عن الجمع مع الأَلف واللَّام [١] والنفى وشبهه [٢] كثيراً ، ودون ذلك [٣] قليلا ، فإن أُضيفَ إليه العدد أَوقصد معنَى التَّثْنيَة تطابق اللَّفظ والمعنى [٤] غالباً .

---

(١) كقولهم : أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض .

(٢) النفى نحو : ما قام أحد إلا زيد ، وشبهه نحو : هل قام أحد إلا زيد ؟

(٣) أى دون الثلاثة المذكورة نحو : «علمت نفس» ، و« تمرة خير من جرادة : أى كل نفس وكل تمرة .

(٤) فيقال : ثلاثة رجال ، لا ثلاثة رجل .

٧٥ ـ باب التصغير (١)

يصغَّر الاسم المتمكن (٢) الخالى من التوغُّل فى شبه الحرف، ومن صِيَغ (٣) التصغير وشبهها، ومنافاة معناه، بضمٍّ أوله وفتحِ ثانيه، وزيادةِ ياءٍ ساكنة بعده، يحذف لها أَوّل ياءَين ولياها، ويقلب ياءً ماوليها من واوٍ وجُوبا إن سكنت أَو اعتلَّت أَو كانت لامًا، واختيارا إنْ تحرّكت لفظاً فى إفراد وتكسير، ولم تكن لاما.

ويُجعل المفتوحُ للتَّصغير واواً وجوباً إن كان منقلِبا عنها، أَو أَلفاً زائدة أَو مجهولة الأَصل أَو بدل همزة تلى همزة، وجوازاً مرجوحاً إن كان ياءً أَو منقلباً عنها. ولِلمجموعِ (٤) على مثال «مفاعل» أَو «مفاعيل» من هذا الجعل الواجب ما للمصغَّر،

ويكسر ما ولى ياء التَّصغير غير آخر ولامتَّصل بهاءِ التأْنيث أَواسم مُنزّل منزلتها، أَو أَلف التأْنيث أَو الأَلف قبلها، أَو أَلف «أَفعال» (٥)

---

(١) ويقال أيضاً: التحقير: ويكون لمعان: تحقير شأن الشيء أو ذاته أوتقليل كميته وزمانه ومسافته ومنزلته. وقيل: يأتى للتعظيم.

(٢) سقطت من (د، س، شع).

(٣) فى (م): ومن صيغة.

(٤) فى (شع): وللجمع

(٥) فيفتح المتصل بهذا كله نحو: ثميرة فى ثمرة، وبعيلبك فى بعلبك، وحبيلى فى حبلى، وحميراء فى حمراء، وأحيمال فى أحمال.

جمعاً أَو مفرداً[1] ، أَو أَلف ونون مَزيدَتَين[2] لم يُعلم[3] جمعُ ماهما فيه على « فَعالين » دون شذوذٍ إِلَّا فى حالٍ لايصغَّر فيها .

ويتوصَّل إِلى مثال « فُعَيْل » فى الثُّنائى بردّ ما حُذِف منه إن كان منقوصاً[4] ، وإِلَّا فإِلحاقه بدم أَولى من إِلحاقه بأَف[5] ، ولا اعتدادَ بما فيه من هاءِ تأنيث أَو تائه.

وتُزال أَلف الوصل ممّا هى فيه ، وإِن تـأَتَّى « فُعَيل » بما بقى من منقوص لم يردّ إِلى أَصله ، وما شذ[6] رَدُّه لم يُقَسْ عليه ، خلافاً لأَبى عمرو .

ويتوصَّل إلى مثال « فُعيْعل »[7] أَو « فُعَيْعِيل » فيمايكسر على مثال « مفاعل » أَو « مفاعيل » بما تُوصِّل إِليهما فيه ، وللحاذف فيه[8] من الترجيح والتخيير ماله فى التكسير . إِلَّا أَنَّ هاءَ التأْنيث ، وأَلفَه الممدودة ، وياءَ النَّسب ، والأَلفَ والنون المزيدَتَين بعدأَربعةِ أَحرفٍ فصاعداً لا يُحذفْن فى التَّصغير

---

(١) سقط لفظ « جمعا » من (م) وفى بعض النسخ : جمعاً وإفراداً ، وقال فى (شع) : ثبت قوله : جمعاً أومفرداً فى نسخة الرقى .

(٢) فى (م) زائدتين .

(٣) فى (د) مالم يعلم .

(٤) المراد بالمنقوص هنا ما نقص منه حرف كعدةوسنة ويد .

(٥) أى وإلا يكن منقوصاً بل هو ثنائى بالوضع كمن وعن .

(٦) فى (د) : وما يشذ .

(٧) سقطت من (ج) وفى بعض النسخ : فعيل .

(٨) أي في التصغير . وقد سقطت « فيه » من بعض النسخ .

ولا يعتدُّ بهنَّ ، وتُحذَف واو جلُولاء وشبهها ، خلافاً للمبرّد ،ونحو[1]:
ثلاثين مطلقاً ، وظريفين علما ، ملحق بجلولاء .

(فصل) : يرد إلى أصله فى التَّصغير والتكسير على مثال « مفاعل » أو « مفاعيل »أو « أَفعال » أَوْ « أَفعلة » أَو « فِعال »ذوالبدل الكائن آخِراً مطلقاً ، فإن لم يكن آخرا فيشترط كونه [2] حرف لِين بدل غير [3] همزةٍ تَلى همزةً .

وما ورد بخلاف ذلك فمن مادّة أُخرى [4] ، أَو شاذ ، ولا تُغيَّر تاءُ مُتَّعِد ومُتَّسر[5] ونحوهما ، خلافاً لقوم . وإن صُغِّر ذو القلب أَو كُسِّر فعلى لفظِه لا أَصلِه .

(فصل) : تلحق تاء التأنيث فى تصغير مالم يشذَّ من مؤنَّثٍ بلا علامة ، ثلاثىّ أَو رباعىّ بمدَّة[6] قبل لام معتلِّه[7] ، إن لم يكن مصدراً [8] فى الأَصل ، ولا اسم جنس مذكَّر الأَصل . ولا اعتبار فى العلم بما نُقِل عنه من تذكير أوتأْنيث ، خلافاً لابن الأَنبارىّ ، ولا تلحق دون شُذوذ غير ماذكر إلَّا ماحذف منه أَلف

---

(١) سقطت هذه العبارة كلها من بعض النسخ ، ونبه فى (شع) إلى أنها ثبتت فى نسخة البهاء الرقى ، وجاءت فى (د) قبل الخلاف .
(٢) فى (د) : فيشترط فى ردّه إلى أصله كونه .. الخ .
(٣) سقط لفظ « غير » من (د) .
(٤) زاد بعدهذا فى (م) : أو تغير تاء .
(٥) فى (د) : ولا متسر .
(٦) فى (س) : فمده .
(٧) نحو سماء أصله سماو فإذا صغر قيل : سمية .
(٨) فى (س ، وجـ) : إن لم يكن اسم جنس ،

التأنيث [1] خامسة أو سادسة ، ولا تُحذف الممدودة فيعوّض منها ، خلافاً لابن الأنباريّ . وتُحذف تاءُ ما سمّى به مذكر من بنت ونحوه بلا عِوض .

(فصل) : تُصغَّر أسماءُ الجموع وجموع القِلة ، ولايصغَّر جمع كثرة تصغير مُشاكِلِه من الآحاد خلافاً للكوفيّين ، بل مع الردّ إلى تكسير قلّة [2] أو تصحيح مفرد [3] المذكور [4] إن كان لمذكَّر عاقل مطلقاً [5] ، وإلَّا فجمع تصحيح الإناث مطلقاً . وإن كان جمعاً مكسراً على واحد مهمل وله واحد مستعمل ردّ إليه لا إلى المهمَل القياسيّ [6] ، خلافاً لأبى زيد ، فإن لم يكن له واحدٌ مستعمل ردَّ إلى المهمل القِياسى ، وعُومِل معاملة مستعمل ، وسرييِّل فى سراويل أجود من سُرييِّلات ، ويقال فى رَكْب وسَفْر ركيب وسفير ، لارويكبون ، ومسيفرون [7] ، خلافاً لأبى الحسن .

(فصل) : قد يُستغنَى بمصغَّر عن مكبَّر ، وبتصغيرمهمَل عن تصغير مستعمل ، وبتصغير أحدِ المترادِفين عن تصغير

---

(١) فى (د ، شع) : ألف تأنيث .
(٢) فى (م) : غلة .
(٣) سقطت من(ج ، د ، ص ، م) كلمة : « مفرد » .
(٤) فى (ج ، د ، س ، شع) : الذكور
(٥) أى سواء أكان المفرد يجمع مكبره بالواو والنون أم لا، وسواء أكان له جمع قلة أم لا ، فيقال فى زيود مثلا : زييدون ، وفى غلمان : غليمون .
(٦) سقط من (م) : « لا إلى » ، ومن (شع) : لا إلى المهمل القياسى .
(٧) فى (س) : ولا مسيفرون .

الآخر ، ويطَّرد ذلك فيهما جوازاً إن جمعهما أَصل واحد ، وقد يكون للاسم تصغيران : قياسيٌّ وشاذ .

(فصل) : لا يصغَّر من غير المتمكِّن إلَّا «ذا» و«الَّذى» وفروعهما الآتى ذكرها ، فيقال : «ذيَّا» و«تيَّا» و«الذيّا» و«اللَّتيا» و«ذيَّان» و«تيّان» و«اللَّذيان» و«اللّتيان[1]» ، و«أُليّا» و«أُليّاء» و«اللَّذيُّون» و«اللذيّون» فى «الَّذِين» [2] واللَّتيات [3] و«اللَّوَيْتَا» فى اللَّاتى ، واللَّويَّاء واللَّويْئن فى اللَّائى واللَّائين ، فوافقت المتمكن بزيادة الياءِ ثالثة [4] بعد فتحة ، وخالفته بترك الأَول على حاله وزيادة أَلف [5] عوضاً منه [6] .

وأَصل «ذيّا» و«تيّا» «ذييا» و«تييا» فخفِّفا بحذف الياءِ الأُولى ، ولهما و«لأُليَّا» و«أُليّاءِ» [7] من التنبيه [8] والخطاب مالهنَّ فى التكبير [9] ، وضمّ لام «اللُّذَيّا» و«اللُّتَيّا» لغيّة» [10] .

---

(١) فى (م) : واللياء والياء .
(٢) فى (د ، ص ، م) : فى اللذين.
(٣) فى (م) : واللتيان . وبعدها فى (ص) : أو اللَّوَيْتَا
(٤) فى (م) : ثلاثة .
(٥) فى (س ، شع) : الألف .
(٦) سقط هذا من بعض النسخ — ونبه فى (شع) إلى أنه ثبت فى نسخة البهاء الرقى ، ووضحه بقوله : والضمير للضم الحاصل بالتصغير.
(٧) فى بعض النسخ : ولأوليا وأولياء .
(٨) فى (س) : التثنية .
(٩) فى (س) : التكثير.
(١٠) في (م) : لغة . وقد حكاها الأخفش في الأوسط سماعا . (شع) .

(فصل) : تصغير الترخيم جَعْلُ المزيدِ فيه مجرَّداً معطًى ما يليقُ به من « فعيل » أَو « فعيعل »[1] ، ولا يخصّ الأَعــلام خلافاً للفَرَّاءِ ، ولا يستغنى « فُعَيْل » عن هاءِ التَّأْنيث إن كان لمؤنَّث[2] ، ولا يَمتنِع صرفُه إن كان لمذكر[3] ، وقد يحذف لهذا التصغير أَصلٌ يُشبه الزائد[4] .

(١) فى (د) : أو فعيعيل . وقد سمى بتصغير الترخيم لأن فى حذف الزائد تسهيل الكلمة بتقليل لفظها وهو معنى الترخيم لغة .

(٢) فيقال فى تصغير سعاد وحمراء وحبلى لمؤنثات : سعيدة وحميرة وحبيلى ، أما لو سمى بها مذكر فلا تدخل التاء ، وكذا صفات المؤنث الخالية من التاء كطامث وضامر ونصفاء يقال فيها : طميث وضمير ونصيف .

(٣) فيقال فى تصغير أحمد تصغير ترخيم : حُمَيْدٌ مصروفا .

(٤) نحو : بريه وسميع فى إبراهيم وإسماعيل .

٧٦ ـ باب التصريف

التصريف[1] عِلمٌ يتعلَّق بِبنية الكلمة[2] وما لحروفها من أَصالةٍ وزيادة وصحّة وإِعلال وشبهِ ذلك . ومتعلقه من الكَلِم الأَسماءُ المتمكِّنة ، والأَفعال المتصرِّفة ، ولها الأَصالةُ فيه[3] ، وماليس بعضُه زائداً سمِّى[4] مجرَّدا ، ولايتجاوزُ خمسةَ أَحرف إن كان اسماً ، ولا أَربعة إن كان فِعلا ، ولايَنقُصان عن ثلاثة ، والمَزيد فيه[5] إن كان اسما لم يتجاوز[6] سبعةً[7] إلا بهاءِ التأنيث ، أَو زيادتى التَّثنية ، أَو التَّصحيح[8] ، أَو النسب ، وإِن كان فِعْلا لم يتجاوز ستَّة إِلَّا بحرف التنفيس أَوتاءِ التأنيث أَونون التوكيد .

(فصل) : الاسمُ الثلاثىّ المجرّد مفتوح الأَوّل ، ساكنُ الثانى أَومفتوحه أَو مكسوره أَو مضمومه ، ومكسور الأَوّل ساكنُ الثانى أَومفتوحه أَومكسوره ، ومضموم الأَوّل ساكنُ الثانى أَو مفتوحه أَو مضمومه ، ونَدَر مكسورُه . والرُّباعىّ المجرد

(١) فى (س) : هو علم ، وفى (ج ، م) : وهو علم .

(٢) أى صيغتها . قال فى (شع) : والأولى أن يقال : علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست بإعراب .

(٣) فى (شع) : فى ذلك .

(٤) فى غير (ص ، ح) : يسمى مجرداً .

(٥) سقطت من (د ، شع) .

(٦) فى (شع) : لا يتجاوز .

(٧) نحو : اشهيباب مصدر اشهابَّ .

(٨) فى (م) : أو الجمع .

مفتوح الأَوّل والثالث أَو مكسورهما[1] أَو مضمومهما ، ومكسور الأَوّل مفتوح الثَّانى أَو الثالث . وتفريع « فُعْلَل »على « فُعْلُل » أَظهر من أَصالته ، وفُرّع « فَعَلُل » على « فَعَنْلُل » ، و « فُعَلِل » على « فُعالِل » ، و « فُعَلِل » و « فَعَلِل »[2] على فعليل لا على فعالل[3] خلافاً للبصريّين[4] ، وفاقاً للفرَّاءِ وأَبى علىّ . والخماسىّ المجرّد مفتوح الأَوّل والثانى والرابع ، أَو مفتوح الأَوّل والثالث مكسور الرابع ، أَومكسور الأَوّل مفتوح الثالث ، أَومضموم الأَوّل مفتوح الثانى مكسور الرابع ، وماخرج عن هذه المثل فشاذٌّ ، أَو مزيد فيه ، أَو محذوف منه ، أَو شبه[5] الحرف ، أَو مركب ، أَو أَعجمىّ .

(فصل) : استثقل تَماثُل أَصلين فى كلمة ، وسهَّلهُ كونُهما عيناً ولاماً ، وقلَّ ذلك فيهما حرفَىْ لِين ، أَو حلقيّين ، وأُهمل كونُهما همزتين ، وعزّ[6] كونُهما هاءَين ، ونحو[7]

---

(١) فى (ح ، شع) : ومكسورهما .

(٢) سقط هذا الوزن من (شع) ومن بعض نسخ التسهيل ، ومثل له فى (شع) بنحو خنثر كجعفر وزبرج وبرعم ، وفى (ص) : وفُعْالِل وفَعْالِل ...

(٣) فى (د) : فعاليل .

(٤) سقطت عبارة الخلاف من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : وفى نسخة عليها خطه ذكر الخلاف بدلا من قوله : وفاقا للفراء... الخ .

(٥) فى (شع) : أوشبيه الحرف نحو : من وكم .

(٦) سقطت هذه العبارة من (م ، شع) وقد أشار فى (شع) إلى أنها ثبتت فى بعض النسخ ، ومثل لها بقوله : ومن كلامهم : كل شىء مهه ، ما النساء وذكرهن . أى كل شىء يسير ... والمهه والمهاه الطراوة والحسن .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، س ، م ، شع) .

قلق قليل ، وقلَّ كون الفاءِ واللاَّم حلقيّين[١] ، وأَقلُّ منه نحو كوكب[٢] ، وأَقل منه نحو بَبْر[٣] ، وأَقلُّ منه نحو بَبّ[٤] .

والأَظهر كون الياءِ والواو نظيرتيه فى التأليف من ثلاثة أَمثال ، وإِن تضمّنت كلمة ياءً وواوا أَصليّين لم تتقدَّم الياءُ إلاَّ فى يوح ويوم وتصاريفه .

وواو حَيَوان ونحوه بدلٌ من ياءٍ على رأى الأَكثرين . وقلَّ بابُ ويح ، وكثر باب طويت ، فائقاً[٥] بابَ «قَوٍّ» ، فالحَمْل عليه عند خفاءِ الأَصل أَوْلى ، وأَنيت[٦] ، فالحمل عليهما أَولَى من بابى : «قَوٍّ» و «أَجإٍ[٧]» ، واستغنَوا فى باب «قَوٍّ» «بفَعِلَ» عن «فَعَلَ» و «فَعُلَ» ، فإِن اقتضَى ذلك قياسٌ رفض .

ويماثل كثيرًا ثالثُ الرّباعى أَوّلَه ، ورابعُه ثانيَهُ ، وأُهمِل ذلك مع الهمزة فاءً ، وقَلَّ مع الياءِ مطلقاً ، ومع الواو عينا ، فإِن[٨] كانت فى فعل لم تقلب أَلفاً ، وما أَوهم

(١) فى (د ، م) : حلقيتين . نحو : أجأ أحد جبلى طيىء .
(٢) فى (س) : مركب .
(٣) فى (د) : ببير .
(٤) مما فاؤه وعينه ولامه من جنس واحد . يقال : غلام ببة أى سمين ومنه : ززته أى صفعته . (شع) .
(٥) هذه العبارة والتالية من (ب ، ود ، وهامش ص) وسقطت من بقية النسخ .
(٦) سقطت هذه العبارة من (ب) وذكرت فى بقية النسخ وفى العبارتين اضطراب ظاهر .
(٧) فى بعض النسخ : وأجىء .
(٨) فى بعض النسخ : وإن .

ذلك فأَصله الياءُ كـ «حَاحَيْت» ، خلافاً للمازنىِّ .

ويسمَّى أَوّل الأُصول فاءً ، وثانيهما عَيْناً ، وثالثها ورابعها وخامسها لامات ، لمقابَلتها فى الوَزْن بهذه الأَحرف ، مُسوًّى بينهـا[1] فى الحالِ والمحلِّ ، ومصاحبة زائد سابق أَو لاحق ، وما لم تَبِنْ زيادتُه بدليل فهو أَصل .

والزائد[2] بعض « سأَلْتُمونيها » أَو تكرير عينٍ أَوِ لام ، أَو عين ولام ، مع مباينة الفاءِ ، أَو فاءٍ وعين مع مُبايَنة اللاَّم ؛ وإِذا[3] كان الزائد من « سأَلتمونيها » قُوبل فىالوزن بمثله ، وإِلاَّ فبما يقابل الأَصل من فاءٍ وعينٍ ولام ، خلافاً لمن يقابل بالمِثل مطلقاً .

(فصل) : لأَصالة الفعل فى التصريف زيدَ قبلَ فاء ثُلاثيِّه إِلى ثلاثة ، وقبل فاءِ رباعيِّهِ إِلى اثنين ، ومنع الاسم من ذلك مالم يشاركْه لمناسبة ، أَو يكن ثلاثيّا والمزيد واحد[4] . وشَذَّ « إِنْقَحْلٌ » و « إِنْزَهْوٌ » و « يَنْجَلِبٌ » و « إِستبرق » .

ومنتهى الزِّيادة فى الثُّلاثِىِّ من الأَفعال ثلاثة ، ومن الأَسماءِ أَربعة ، وفى الرّباعىّ من الأَفعال اثنان ، ومن الأَسماءِ ثلاثة ،

---

(١) فى بعض النسخ : بينهما .

(٢) فى بعض النسخ : والزوائد .

(٣) فى (م) : وإن كان ؛

(٤) فى (م) : واحداً ؛

وقد يجتمع فى آخر الاسم الثلاثىِّ ثلاثة وأربعة ، وفى آخر الرباعىّ ثلاثة ، ولم يُزد فى الخماسىّ غير حرف مَدٍّ قبل الآخِر أَو بعده ، مجرّدا ، أَو مشفوعاً بهـاءِ تـأْنيث[١] . ونـدر قَرَعْبَلانة وإِصْطفْلينَة[٢] وإِصْفَعِنْد .

(فصل) : أُهمِل من المزيد فيه « فِعْوِيل » و « فَعَوْلى » ، إلاَّ عَدَوْلَى وقهوباة ، و « فَعْـلال » غير مضعّف[٣] إلا الخَزعال[٤] ، و « فِيعال » غير مصدر ، إلاَّ ناقةً مِيلاعاً[٥] ، و « فِعْلال » مضعّف الأَوّل والثانى غير مصدر إلا الدَّيداء[٦] ، و « فَوْعال » و « إِفْعِلة » و « فِعْلَى » أَوصافاً ، إلاَّ ما ندر كضِيزَى وعِزْهًى ، و « فَيْعَل » فى المعتل دون أَلف ونون ، و « فَيْعِل » فى الصحيح مطلقاً ، إلاَّ ما ندر كعيِّن وَبيْئِس[٧] ، وطَيْلِسان فى لغة ، وندر فَعْيل[٨] وفُعْيل ، و كثر فِعْيل .

---

(١) فى بعض النسخ : بهاء التأنيث .

(٢) فى (ص) : إسطفلينة . بالسين .

(٣) فى (شع) : مضاعف .

(٤) فى القاموس : ناقة بها خز عال أى ظلع ، وليس فعلال من غير المضاعف سواه وقسطال وخرطال . انتهى .

(٥) أى سريعة من الملع وهو السير الخفيف .

(٦) فى (س) : الزيداء ، وفى (شع) الديراء . قال فى (شع) : قال أبو عمرو : الدّأداء والديداء آخر الشهر .

(٧) فى (ج ، س) : وبيس بترك الهمزة ، وفى (شع) لفظة غير واضحة وقال فى شرحها : وهذه إحدى القراءات فى : « بعذاب بئيس » وفيها اثنتان وعشرون قراءة .

(٨) فى (شع) فيعل ، ومثل له بنحو : صهيد اسم موضع . وفى (هامش ح وص) وأشار إليه فى (شع) بأنه فى نسخة عليها خطه بدل قوله : وندر فعيل .. الخ .. :
« وأهمل فَعْيل دون فِعْيل وفُعْيل » .

(فصل) : يُحكَم بزيادة ما صَحِب أكثرَ من أُصلين من ألف أو ياءٍ أو واو غير مصدَّرة أو همزة مصدَّرة أو مؤخَّرة هي أو نون بعد ألف زائدة أو ميم مصدَّرة إن لم يعارض دليل الأصالة كملازمة ميم «مَعَدّ» فى الاشتقاق ، وكالتَّقدم على أربعة أصول فى غير فعل أو اسم يشبِهُه[1] ، فإن لم تَثبُت زيادةُ الألف فهى بدلٌ لا أصل إلاَّ فى حرف أو شبهه .

وزِيدت النونُ أيضاً باطِّراد فى « الانفعال » و « الافعِنْلال » وفروعهما ، وفى التَّثنية والجمع وغيرهما مما سبق ذكرُه ، وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلَها وحرفَين بعدَها ، والتاء فى المضارع[2] و « التفعُّل » و « التفاعل » و « التفعلل » « والافتعال » وفروعن ، وفى « التَّفعيل » و « التفعال » ، ومع السين فى « الاستفعال » وفروعه ، والهاء وقفاً فى مواضعَ يأتى ذكرها ، واللام فى الإشارة كما سبق .

وتقِــلُّ زيادةُ ما قُيِّد إن خَلاَ من القيد[3] ، ولا تقبل زيادته إلاَّ بدليل جلىّ كلزوم كون الثانى من نحو : « كِنْثَأْو »[4] أحــد « سأَلْتُمُونيها »[5] ، وكسقوط همزة « شَمْأَل »

---

(١) فى (د) شبهه .

(٢) سقط لفظ « المضارع » من (س ، م ، شع) ؛

(٣) سقطت هذه العبارة من (شع) ؛

(٤) فى (م) : كنشاف . والكنثأو بالتاء والثاء العظيم اللحية

(٥) فى (د ، شع) : أحد حروف سألتمونيها ؛

و « شَأْمَل »و« احبَنْطَأَ » فى الشمول والحبط ، وميم « دُلامِص » و « زُرقُم » فى الدّلاصة والزُّرقة ، ونون «رَعْشَن »و «بلَغْن» فى الرعش والبلوغ ، وهاءِ «أُمّهات » و «هِبْلَع » و « أَهراق » فى الأُمومة ، والبلع ، والإِراقة ، ولام «فَحْجَل » و « هِدْمِل »[1] فى الفحج والهدم ، وسين «قُدْموس » و« أَسطاع » فى القدم والطاعة . وكلزوم عدم النظير بتقدير أَصالة[2] نون نرْجس ، وعُرُنْد ، وكَنَهْبُل وإِصفعَنْد وخُبَعْثِنة وخُنَبْتنة[3] وهُنْدَلِع ، ولام وَرَنْتَل وعقرطل ، وتاءِ تَنْضب وتُدرأ وتُجْبب[4] وعزويت ، وما ثبتت زيادتُه بعدم النَّظير فهو زائد وإِن وجد النظير على لغة ، والزِّيادة أَولىَ إِن عدم النظير مع تقديرها وتقدير الأَصالة .

(فصل) : إِنْ تضمّنت كلمةٌ متباينَين ومتماثلَين ولم تَثبت زيادةُ أَحدِ المتباينَين فأَحدُ المتماثلَين زائد ، إِن لم يماثل الفاءَ ولا العَين المفصولة بأَصل ك « حَدْرَد » ، فإِن تماثلتْ أَربعة ولا أَصلَ للكلمة غيرها عمّتها الأَصالة مطلقاً ، خلافاً للزجّاج[5]

(١) فى (م) : هرمل .

(٢) سقطت من (م) .

(٣) ثبتت فى (ص ، ح) وفسرها بالمرأة السوداء ، وثبتت فى نسخة البهاء الرقى ، وسقطت من بعض النسخ .

(٤) فى (شع) : تخبب بالخاء المعجمة ، بطن من كندة .

(٥) فى (شع) : خلافا للكوفيين والزجاج ، ثم قال : ظاهر هذه النسخة أن مذهب الزجاج والكوفيين واحد ، وثبت فى نسخة أخرى : خلافا للزجاج فى نحو كبكبة .. الخ .

فى نحو «كبكبة» ممّا يفهم المعنى بسقوط ثالثه ،وليس الثالثُ بدلاً مِن مثل الثانى، خلافاً للكُوفيّين[١] ، فإن كان للكلمة أَصلٌ غيرُ الأَربعة حُكِم بزيادة ثانى المتماثِلات وثالثِها فى نحو: «صمحمح» ،وثالثها ورابعها فى نحو : «مَرْمَرِيس» ، وثانى المثلين أَولى بالزيادة فى نحو[٢] «ٱقْعَنْسَس» لوقوعه موقع أَلف «احْرَنْبَى» ، وأَوّلهما أَولَى فى نحو «عَلَّم» لوقوعه موقع أَلف فاعل وياءِ فَيْعل وواو فَوْعل ، وإِن أَمكن جعلُ الزَّائد تكريرًا أَو من «سأَلتمونيها» رجح ما عضد[٣] بكثرة النظير إن لم يمنع ٱشتقاق أَو ما يَجرى مَجراه .

(فصل) : ما آخِرُه همزةٌ أَو نونٌ بعد أَلف بينها وبين الفاء حرفٌ مشدَّد أَو حرفان أَحدُهما لين فمحتمل لأَصالة الآخر وزيادة أَحد المِثلين أَو اللَّين ، وللعكس[٤] ، ما لم يهمل أَحد البنائين[٥] أَو الوَزْنين أَو يقل نظيرُ أَحدِ المثالين ، ويتعيّن ٱغتفارُ قِلَّة النظير إن سلم به من ترتيب حكم على غيرِ سبب ، وتترجّح زيادة ما صدر من ياءٍ أَو همزة

(١) هذه النسخة على أن الزجاج يخالف غيره من البصريين فى أن هذا من الرباعى وكذا الكوفيون ، إلا أن الكوفيين يقولون : الثالث بدل من مثل الثانى ، والزجاج لا يقول ذلك ، فيكون فى المسألة ثلاثة أقوال .

(٢) سقطت من بعض النسخ .

(٣) فى بعض النسخ : ما عضده كثرة النظير .

(٤) فى (شع) : والعكس .

(٥) فى نسخة الرقى وفى بعض النسخ : أحد التأليفين .

أُو ميمٍ على زيادة ما بعدَه من حرفِ لينٍ أُو تضعيف ، فإنْ أَدَّى ذلك إلى شذوذِ فَكٍّ أَو إعلالٍ أَو عدمٍ نظير حُكم بأَصالة ماصدر ، مالم يؤدِّ ذلك إلى استعمال ما أُهمل من تأْليف أَو وزن « كمحبب » و « يأْجج » .

(فصل) : الزائدُ[1] إما للإلحاق[2] وإمّا لغيرِه ، فالّذى للإلحاق ما قُصِد[3] به جعلُ ثلاثىٍّ أَو رباعىٍّ موازناً لما فوقه ، محكوماً له [4] بحُكم مُقابِله غالباً[5] ، ومُساوياً له مطلقاً فى تجرّده من غير ما يَحصُل به ٱلإلحاق وفى تضمُّن زيادته إن كان مزيدًا فيه ، وفى حكمِه ووزنِ مصدره الشائع إن كان فعلاً . ولا تلحق الأَلفُ إلاَّ آخرةً مبدلةً من ياء ، ولا الهمزة أوّلا إلا مع مساعدٍ كنون[6] « أَلَنْدد » وواو « إِدْرَوْن » . ولا إلحاق فى غير تدرّب وامتحان إلاَّ بسماع[7] .

---

(١) فى (د) : الزيادة .

(٢) فى (د) : لإلحاق .

(٣) قال فى (شع) : فى هذا التعبير تجوز ، والعربى لم يقصد ذلك وإنما هو اعتبار نحوى ، والوجه أن يقال : ماوازن به ثلاثى ... الخ . بمعنى الموافقة فى الصيغة .

(٤) فى (س) : عليه .

(٥) سقطت عبارة الحكم من (م) وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه .

(٦) فى (س) : كون .

(٧) وللنحويين فى هذا الباب مذاهب ثلاثة : الأول أنه لا يجوز أن يلحق شىء من ذلك بكلام العرب إلا أن يسمع من العرب ، وهو ظاهر قول الخليل ، وعليه كلام المصنف ، والثانى أن ذلك يجوز على كل حال ، وهو قول الفارسى ، والثالث التفصيل ، وزيادة التفصيل بالشروح.

ويقارب الاطِّرادَ الإلحاقُ بتضعيف ما ضعَّفت العربُ مِثله[1] ، فلا يلحق[2] بتضعيف الهمـزة ، ولا بتضعيفَين متَّصلين لإهمال العرب ذلك[3] ، فإن قصد التدرّب أو إجابة ممتحِن فلا بأس به ، ولو كان إلحاقا[4] بأعجمّى ، أو بنـاءِ مثل منقوص ، وفاقاً لأبى الحسن ، بشرط اجتناب[5] ما اجتنبت العربُ من تأليف أو هيئة[6] . وسلوك سبيل « صَمَحْمَح » و « حَبَنْطَى » فى إلحاق ثلاثىٍّ بخماسىٍّ أولَى من سلوك سبيل « غَدَوْدَن » و « عَفَنْجَج »[7] و « عَقَنْقل »[8] و « خَفَيْدَد »[9] و « خفيفد » و « اعشوجَج » و « هَبيّخ » و « قَتَوَّر » و « ضربّب » ؛ ويختار إبدال ياءٍ من آخِر نحو « ضربّب » من الردّ ونحوه .

وجملة ما يتميّز به الزائد تسعةُ أشياء : دلالتُه على معنى ، وسقوطُه لغير عِلَّة[10] مِن أصلٍ أو فرعٍ أو نظير ، وكونُه

---

(١) كبناء مثل قردد من الضرب فيقال : ضربب ، فهذا قريب من المطرد .

(٢) فى (شع) : ولايلحق .

(٣) فى (ح) : لذلك .

(٤) فى (م) : إلحاق .

(٥) سقط من (م) : ما اجتنبت ، وفى بعض النسخ : ما اجتنب العرب .

(٦) ويقصد بالتأليف المادة أو الوزن ، وبالبناء والهيئة اللفظ .

(٧) فى (م) : وعننجج ، وفى (شع) : وعنيجج .

(٨) سقطت من (شع) .

(٩) فى (م) : وخفيلد .

(١٠) وهذا هو الذى يعبر عنه التصريفيون بالاشتقاق ، والذى أثبته الجمهور هو الاشتقاق الأصغر ، وهو إنشاء الكلمة من كليمة مع التوافق فى أصل المعنى والحروف وترتيبها كضارب من ضرب ، وأما الاشتقاق الأكبر فأثبته ابن جنى ، وكان الفارسى يأنس به فى بعض المواضع ، وهو عقد تراكيب الكلمة كيفما قلبتها على معنى واحد .

مع عدم الاشتقاق فى موضع تَلزمُ فيه زيادتُه أَو تَكثُر مع وجود الاشتقاق ، واختصاصُه بِبنْية لا يقع موقعَه منها ما لا يصلح للزيادة ، ولزوم عدم النَّظير بتقدير أَصالتِه فيما هو منه ، أَو فى نظيرِ ما هو منه .

(فصل) : يجمع حروف البدل الشائع فى غير إدغام قولك : «لِجدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِنٍ طىَّ ثوبِ عزَّتِه .

والضَّرورى فى التَّصريف هجاء «طويت دائماً »[1] . وعلامة صحّة البدلية الرجوع فى بعض التَّصاريف إلى المبدَل منه لزوماً أَو غلبةً ، فإِن لم يَثبُت ذلك فى ذى استعمالَين فهو من أَصلين .

(فصل) : تُبدَل الهمزةُ وجوباً من كلِّ حرفِ لِين يلى أَلفاً زائدةً متطرِّفا أَو متَّصلاً بهاءِ تأنيث عارضة ، وربّما صحّح مع العارضة ، وأُبدِل مع اللاَّزمة[2] . وتُبدَل الهمزة أَيضاً وُجُوباً من كلِّ ياءٍ أَو واوٍ وقعتْ عيناً لما يوازِن «فاعلاً» أَو «فاعلة» من اسم مُعْتَزٍ إلى فعل معتلِّ العين ، أَو اسمٍ لا فعلَ له ، ومن أَوّل واوَين صُدِّرتا ، وليست الثانية مدَّةً غير أَصليّة ولا مبدَلة من همزة ، فإِن عَرَض اتِّصالُهما بحذف همزة فاصلة فوجهان ، وكذا كلّ واو مضمومة ضمّة لازمة غير

(١) وهى على ماذكره غيره اثناعشر حرفا يجمعها : «طال جهدى وآمنت» فأسقط أربعة ، وقد عدها فى غير هذا الكتاب تسعة ، بزيادة الهاء .

(٢) فى (د) : مع الهمزة اللازمة .

مشدَّدة ولا موصوفة[1] بموجب الإبدال السابق ، وكذا كل ياءٍ مكسورة بين ألفٍ وياءٍ مشدَّدة . وهمز الواو المكسورة المصدَّرة [2] مطَّرد على لغة ، وربّما هُمِزت الواوُ لضمّة عارضة[3] .

(فصل) : إذا اكتنف طرَفا اسم حرفَىْ لِين بينهما ألفٌ وجب فى غير نُدورٍ إبدالُ الهمزة من ثانيهما إن لم يكن بدلاً من همزة ، ولا مفصولاً من الطَّرف لفظاً أو تقديرًا ، ولا يختصّ هذا الإعلال بواوَين[4] فى جمع ، خلافاً للأَخفش .

(فصل) : يجب أيضاً إبدالُ الهمزة ممّا يلى ألف جمع يُشاكِل «مفاعل» من مدَّة[5] زِيدَت فى الواحد ، فإن كانت المدَّة عيناً لم تُبدَل إلاَّ سماعاً ، وتُفتَح فى غير شذوذ الهمزة العارضة فى الجمع المشاكل مفاعل ، مجعولة واوًا فيما لامُه واوٌ سلمت فى الواحد بعد ألف ، ومجعولةً ياءً فى غير ذلك ممّا لامُه حرف علَّة أو همزة ، وربّما عُومِلت الهمزةُ الأَصليّة معاملَة العارضة للجمع ، ونحو هدية وهداوى شاذٌّ ولا يقاسُ عليه ، خلافاً للأَخفش . وتُبدَل الهمزة قليلاً من الهاءِ والعين ، وهُمَا كثيرًا منها .

(١) فى (ص) : موصولة ، وصححها فى الهامش بالفاء .

(٢) سقطت من (شع) .

(٣) كما قرىء فى الشاذ : «وإن منهم لفريقا يلؤون ألسنتم» ، وكذا قرىء : «ولا تلؤون على أحد» .

(٤) فى (م) : بالواوين .

(٥) فى (ح) : فى مدة .

(فصل) : تُبدَل الهمزة الساكنة دونَ نُدور[1] بعد هَمزة متحرّكةٍ متصلة ، مدّةً تُجانِس الحركة .

فإن تحركتا والأُولى لغير المضارعة ، أُبدِلت الثانية ياءً إن كسرت ، أو وَليتْ[2] كسرةً ولم تضمّ مطلقاً ، أو فُتحتْ بعد مكسور[3] ، أو كانت موضعَ اللاّم مطلقاً ، وواوًا إن فُتِحتْ بعد مفتوحة أو مضمومة ، أو ضُمّت مطلقاً خلافاً للأَخفش فى إبدال الواو من المكسورة بعد المضمومة ، والياءِ من المضمومة بعد المكسورة ، وللمازنىِّ فى استصحاب الياءِ المبدَلة منها لكسرة أزالها التّصغير أو التكسير ، وفى إبدال الياءِ منها فاءً لـ «أَفعل» ، فإن سكَنَت الأُولى أُبدِلت الثانيةُ ياءً إن كانت موضعَ اللاّم ، وإلاّ صحّحت ، ولا تأثيرَ لاجتماع همزَتَين بفصل ، ولا يقاس على ذَوايب إلاّ مثله جمعاً وإفرادًا ، خلافاً للأَخفش ، وتحقيقُ غيرِ الساكنة مع الاتّصال لغة . ولو توالى أكثر من همزتين حقِّقت الأُولى والثالثة والخامسة ، وأُبدلت الثانية والرابعة .

(فصل) : إذا كان فى الكلمة همزةٌ غيرُ متّصلة بأُخرى

---

(١) سقط من (شع) ومن بعض النسخ : « دون ندور » ونبه فى (شع) إلى أنه ثبت فى نسخة الرقى ، وقال إنه احترز به من قولهم : اؤتمن بإقرار الهمزة الثانية بحالها وهو نادر لايقاس عليه.

(٢) سقطت هذه العبارة من أكثر النسخ ومن (شع) وأثبتها بالهامش استدراكاً فى (ص) ، ح وعليها رمز (ق) .

(٣) قال فى شع : ثبت هذا فى نسخة الرقى ، وفى نسخة أخرى عليها خط المصنف .

من كلمتها جازَ أن تخفَّف متحرّكة ، متحرّكا[١] ما قبلها بإبدالها مفتوحةً بواو بعد ضمّة ، وبياءٍ بعد كَسْرة ، وأن تخفَّف مفتوحةً بعد فتحة ، ومكسورة أو مضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمّة ، بجعلها كمجانس حركتها ، خلافاً للأخفش فى إبدال المضمومة بعد كسرةٍ ياءً ، والمكسورة بعد ضمّةٍ واوًا ، وأَنْ تُخفَّف ساكنةً بعد حركةٍ بإبدالها مدَّة تُجانِسها[٢] ، وإن تحرّكت بعد ساكن فبِحذفها ونقل حركتِها إليـه[٣] ما لم يكن أَلفـا[٤] أو واوًا مزيدة للمدّ ، أو ياءً مثلها ، أو للتصغير ، أو نون الانفعال عند الأكثر ، وتُسهّل بعد الألف إن أُوثِر التَّخفيف ، وتُجعل مثل ما قبلها من الواو والياءِ المذكورتين ، ويتعيّن الإدغام . وربّما حُمل فى ذلك الأَصليُّ على الزائد ، والمنفصلُ على المتَّصل . ونحو قولهم فى كَمْأَة : كماة شاذٌّ[٥] لا يقاس عليه ، خلافاً للكوفيّين .

وإن كان المنقول إليه حرفَ التَّعريف رتب الحكم على سكونه الأَصليّ كـ « مِنَ الآن » أو على حركتِه العارضةِ كـ « مِنْ لَآن » .

---

(١) فى شع : بتحرك .

(٢) فى (م ، شع) : تجانسها ، وبقية النسخ : تجانسه .

(٣) نحو : مِنَ خيك فى : من أخيك .

(٤) فى (س) : مالم تكن الفاء واواً .

(٥) سقط لفظ « شاذ » من (شع) .

وربّما استغنى بحذف الهمزة عن النَّقل إلى الياءِ والواو المتحرّك ما قبلهما ما لم تكن الحركةُ فتحةً ، وقد لا تستثنى الفتحة [1] . والتزم غالباً النَّقل فيما شاعَ من فروع الرّؤية والرَّأى والرُّؤيا إلاّ مَرْأًى ومرئيّا ومرآه وأرأى منه وما أرآه وأَرْءِ به .

(فصل) : تُبدَل الياءُ بعد كسرة[2] من واوٍ هىَ عينُ مصدر لفعلٍ معتل العين أَو عين جمع لواحد معتلِّ العين مطلقاً أَو ساكنها إن وليَها فى الجمع أَلف وصحّت اللاَّم ؛ وقد يصحّح ما حقُّه الإِعلال من «فِعَلٍ» مصدرًا أَو جمعاً ، و «فِعال» مصدرًا ، وقد يعلُّ ما حقُّه التصحيح من «فعال» جمعاً أَو مفردًا غير مصدر ، ومن «فِعَلة» جمعاً ، وليس مقصورًا من «فِعالة» ، خلافاً للمبرّد .

(فصل) : تُبدلَ الأَلف ياءً لوقوعها إِثر كسرة أَو ياءِ التصغير [3] ، وكذلك [4] الواو الواقعة إِثْر كسرة متطرفة ، أَو قبلَ عَلَم تأْنيث ، أَو زيادتَىْ «فعلان» ، أَو ساكنةً

(١) فى (م) : وقد لا يستغنى ، وسقطت العبارة من بعض النسخ وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة الرقى ، وشرحه بقوله : فتحذف الهمزة وإن كانت مفتوحة ، ويستغنى بالحذف عن النقل فيقال : يغز حمد ، ويرم حمد .

(٢) فى (د) : بعد الكسرة .

(٣) فى (شع) : أو ياء تصغير .

(٤) فى (م ، شع) : وكذا .

مفردة لفظاً أَو تقديرًا ، وكذلك الواقعة إِثرَ فتحة رابعة فصاعدًا طَرَفا أَو قبلَ هاءِ التأْنيث ، ونحو : «مقاتِوة» و «سواسِوة» و «أَقرِوة» و «دِيوان» و «اْجليواذ» شاذٌّ لا يُقاس عليه .

وتبدَل الأَلف واوًا لوقوعها إِثر ضَمّة ، وكذلك الياءُ الساكنة المفرَدةُ فى غير جمع ، والواقعة آخر «فَعُل» ، أَو قبل زيادتَى «فَعْلان» ، أَو قبل علامة تأْنيث بنيت الكلمة عليها .

وتُبدَل الضمّة فى الجمع كسرةً فيتعيّن التصحيح ، ويفعل ذلك بـ«الفُعلى» صفةً كثيرا ، وبمفرد غيرها قليلاً ، وربّما قرّرت الضمة فى جمع فيتعيّن الإِبدال .

وتُبدَل كسرةً أَيضا كلُّ ضمّة تليها ياءٌ أَو واو ، وهى آخر اسم متمكن لا يتقيّد بالإِضافة ، أَو مدغَمة فى ياءٍ هى آخر اسم لفظاً أَو تقديرًا ، وكلُّ ضمّة فى واو قبل واوٍ متحرّكة ، أَو قبل ياءٍ تليها زيادتا «فعلان» ، أَو علامة تأْنيث ، فإِن كانت فى غير واوٍ قبل واو قبل هاءِ التأْنيث لم تُبدل إِلاَّ إِن قدِّر طَرَآن التأنيث ، وفى ضمّة مصدَّرة قبل

ياءٍ مشدَّدة[١] أَو متلوّة بأُخرى مغيّرة لياءٍ مشدَّدة[٢]، أَو منقولة إِلى واوٍ من همزةٍ قبلَ واوٍ وجهان [٣] .

وقد يسكن ذو الكَسْرة والضمّة المؤثِّرتين إعلالَ اللاَّم [٤] فيبقى أَثرُهما[٥] ، وقد يؤثران إِعلالها محجوزة بساكن ، وربّما أَثرت الكسرةُ محجوزة بفتحة ، وربمّا جُعلت الياءُ واوًا لإِزالة الخَفاءِ ، والواو ياءً لرَفع لَبْس [٦] ، أَو تقليل ثِقل .

(فصل) : تُحذَف الياءُ المدغَمة فى مِثلها قبلَ مدغَمة فى مِثلها إِن كانت ثالثةً زائدةً لغير معنىً متجدِّد ، أَو ثالثةً عيناً ، ويُفتَح ما قبلَها إن كان مكسورًا ، وإِن كانت ثانيةً [٧] فتحتْ وُردَّت واوًا إِن كانت بدلاً منها ، وتُبدَل الثانية واوًا ،

---

(١) نحو : صيِيم وليّ جمع صائم وألوى ، فيجوز ضم الصاد واللام وكسرهما ، فالضم على الأصل ، والكسر لمناسبة الياء .

(٢) نحو : عصى ودلى ، فيجوز ضم العين والدال على الأصل لأنهما فعول ويجوز كسرهما إتباعـا .

(٣) هذه العبارة الأخيرة مضروب عليها فى (ص) وقال فى الهامش : الضرب ثابت بخط المصنف ، وقد مثل له فى (شع) بأن يبنى من سوء مثل عرقوة فيقال سوءوة ، ثم تنقل حركة الهمزة إلى الواو الساكنة فتحذف الهمزة لتصير :سووة ،فيجوز فيها اعتباران : إن لم يعتد بالنقل لم يقلب ، وإن اعتد به صار مثل قووة فيقال : سوية .

(٤) فى (س) : إعلال اللام فيه .

(٥) فى (م) : فينبغى أثرهما .

(٦) فى (م) : لدفع لبس ، بالدال فى دفع .

(٧) فى (شع) : ثالثة .

ولا تَمتنع سلامتُها إن كانت الثالثة والرابعة لغير النَّسب خلافاً للمازنيِّ .

وتُبدَل واوًا أَيضا بعد فتح ما وليَتْه إن كان مكسورًا الياءُ الواقعة ثالثة [١] بعد متحرّك وقبل ياءٍ أُدغمت فى أُخرى ، وتُحذَف جوازًا رابعة [٢] ، ووجوباً خامسة [٣] فصاعدا ، وكذا ما وقع هذا الموقع من أَلف أَو واو تلت ضمة ، فإِن كانت أَلفاً لغير تأنيث اختير قلبها واوًا ، وقد تقلب رابعة للتأنيث فيما سكن ثانيه .

وتُحذفُ أَيضا كلُّ ياءٍ تطرّفتْ لفظاً أَو تقديرًا بعد ياءٍ مكسورةٍ مدغمٍ [٤] فيها أُخرى ما لم يكن ذلك فى فعل أَو جار عليه ، ولا يُمنع هذا الحذف لعدم زيادة المكسور ، خلافاً لأَبى عمرو ، فإن تحرّكت الأُولى [٥] والثانيةُ حُذفتِ الثَّالثة ، أَو قُلبت الوسطى واوًا أَو أَلفاً ، وسَلِمَت الثالثة ، وقد تُبدَل [٦] ياءَ الأَلفُ التاليةُ ياءَ [٧] التصغير ما لم تستحق الحذف [٨] .

(١ ، ٢ ، ٣) سقطت من (شع) ومن بعض النسخ ، ونبه فى (شع) إلى وجودها فى نسخة البهاء الرقى .

(٤) فى (س) : مدغما ، وفى (م) : تدغم .

(٥) سقط من (س) سطر من قوله : « الحذف إلى قوله : الأولى .

(٦) سقطت « قد » من بعض النسخ .

(٧) فى (س) : الثالثة بالتصغير .

(٨) سقطت عبارة : « وقد تبدل .... من بعض النسخ ، ونبه فى (شع) إلى وجودها فى نسخة الرقى .

(فصل) : اجتَنَبوا ضمّة غير عارضة فى واوٍ قبلَ واو ، لأَنَّ الضمّة كالواو ، فاجتنابُ ثلاثِ واواتٍ أَحق ، فإِن عَرَض اجتماعُها قُلِبت الثالثةُ أَو الثانية ياءً .

وقد يَعرِض اجتماعُ أَربع فتُعَلُّ الثالثة والرابعة نحو : «قَوَّيٍ[1]» مثل جَحْمرِش من قوّة ، وقد تُعَلُّ معهما الثانية نحو «اقْوَيَّا» مثل اْغْدَوْدَنَ منها ، وذا أَولى من قَوَّوٍ[2] واقْوَوَّا[3] ، وفاقاً لأَبي الحسن[4] ، وحيَّوٍ أَو حيًّا فى مثل[5] جَحْمَرِش من حييت أَولَى من حيّاى .

(فصل) : تُبدَل ياءً الواوُ المُلاقِيَةُ ياءً فى كلمة إِن سكَن سابقهما[6] سكوناً أَصليًّا ، ولم يكن بدَلاً غير لازم ويتعيّن الإِدغام ، ونحو : «عَوْيَة[7]» ، و «ضَيْوَن» و «عَوَّة» و «رُيَّة» شاذٌّ ، وبعضهم يقيس على «رُيَّة» فيقول فى قَوْى مخفف قوىّ : قَىّ .

وتُبدَل ياءً أَيضاً الواوُ المتطرفة لفظاً أَو تقديرًا بعد واوَين

---

(١) فى (شع) : قويى .

(٢) فى (م) : قأو . والمقصود تصحيح الواو الثالثة .

(٣) فى (م) : اقووأ ، وفى (ج ، شع) : اقووّى .

(٤) أى الأخفش .

(٥) فى (ص) : مثال .

(٦) فى (م) : سابقها .

(٧) فى (د) : عيوة .

سكنتْ[1] ثانيتُهما ، والكائنة لامَ «فُعولٍ» جمعا ، ويُعطَى متلوّهما ما تقرّر لمثله من إبدالٍ وإدغام ، فإن كانت لامَ «مفعول» ليست عينُه واوًا ، ولا هو من «فَعِل» ، أو لامَ «أُفعول» أو «أُفعولة» ، أو «فُعُول» مصدرًا ، أو عين «فُعَّل» جمعاً فوجهان ، والتّصحيح أكثر ، فإن كان «مفعولٌ» من «فَعِل» ترجّح الإعلال ، وقد يُعَل بذا[2] الإعلال ولامُه همزة ، وقد تُصحَّح الواو وهى لامُ «فُعول» جمعاً ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً للفرّاءِ ، وربّما أُعلّت وهى عين «فُعَّال» جمعاً .

(فصل) : تُبدَل الياءُ من الواو لاماً لـ«فُعْلَى» صفةً محضة ، أو جاريةً مجرى الأسماءِ ، إلاَّ ما شَذَّ ، كالحُلْوَى بإجماع[3] ، والقُصوَى[4] عند غيرِ تميم[5] . وشذ[6] إبدال الواو من الياءِ لاماً «لِفَعلى» اسماً . وربّما فعل ذلك «بفعلاءَ» اسما وصفةً[7] .

---

(١) فى (م) : مسكنة .

(٢) فى (شع) : هذا .

(٣) سقط الإجماع من بعض النسخ ومن (شع) ولكنه نبه إلى وجوده عند الشرح بقوله : تأنيث الأصلى ، وهو مجمع عليه .

(٤) فى (ص) : والقصيا .

(٥) فى (ص ، م) : عند غير بنى تميم . واضطربت هذه العبارة فى (شع) ولكنه أشار إليها عند الشرح بقوله : وشذ أيضاً قول أهل الحجاز : القصوى ، وأما بنو تميم فيقولون : القصيا .

(٦) زاد قبل هذا فى بعض النسخ ، وصححه فى هامش (ص، ح) : والصفة المحضة كالعليا ، والدنيا تأنيث أدنى ، والجارية مجرى الأسماء : الدنيا إذا أريد بها هذه الدار ، ويبدو أنه من عبارات الشرح .

(٧) فى (ص ، ح ، ه) : بفعلى اسما وصفة ، وذكر فى هامش (ص) : بفعلاء اسما وصفة ، وعليها رمز (طق) .

(فصل) : تُبدَل الأَلف بعد فتحة متَّصلة اتصالاً أَصليًّا من كلٍّ واو أَو ياءٍ تحرّكت فى الأَصل وهى لامٌ أَو بإِزاءِ لامٍ ، غير متلوّة بأَلف ولا ياءٍ مدغَمة فى مثلها ، فإِن كانت مضمومةً أَو مكسورةً وتلتها مَدَّة مُجانسةٌ لحركتِها قُلبت ثم حُذفتْ ، ولا تصحّح لكَون ما هيَ فيه واحدًا ، خلافاً لبعضهم .

وتعلُّ العين بعد الفتحة بالإِعلال المذكور ، إِن لم يسكن ما بعدها ، أَو يعلُّ أَو تكنْ هى بدلاً من حرف لا يُعَلُّ ، أَو يكن ما هيَ فيه فعلا واويًّا على «افتعل» بمعنى «تفاعل» ، أَو « فَعِل » بمعنى « افعلَّ » مطلقاً ، أَو متصرّفا منهما [1] أَو اسما ختم بزيادة تُخرِجه عن صورة فعلٍ خالٍ من علامةِ تثنية أَو موصول بها ، وقد يعلُّ فَعِل المذكور ، وتصحيح نحو : «صَوَرَى» شاذٌّ لا يُقاس عليه ، وفاقاً لأَبى الحسن .

وشَذَّ نحو رَوَح ، وغَيب ، وحِوَل [2] ، وهَيُؤَ [3] ، وعفَوة [4] ، وأُوَوٍ [5] ، كما شذَّ إِعلالُ ما ولَىَ فتحةً ممّا لاحظَّ له فى حركة كآية فى أَسهل الوجوه .

واطَّرد ذلك فى نحو «يَوْتَعِد» «وَيَيْتَسِر [6] » ، عند بعض

---

(١) فى (ح) : أومصرفا منهما .

(٢) فى (م) : وعول .

(٣) وقياسه هاء مثل طال .

(٤) فى (م) : وعنوة .

(٥) فى (شع) : وأور ، وفى نسخة أشار إليها فى (د ، ص) : وأقروة وأوو قياسه أوى كغُدَى جمع غدوة ، والأووِ جمع أوه وهى الداهية . نقله أبوعمرو الشيبانى (شع) .

(٦) فى (ص) : وييتئس .

الحِجازِيِّين[1] ، وفى نحو « أَولاد » من جمع ما فاؤه واو عند تميم ، وفتح ما قبل الياءِ الكائنة لاماً مكسورا ما قبلَها وجعلها أَلفاً لغة طائيّة .

(فصل) : إن كانت الياءُ أَو الواو عين « فَعِل[2] » لا لتعجّب ، ولا موافق « لفَعِل » الذى بمعنى « افْعَلّ » ، ولا مصرّف منهما ، أَو عينَ اسم يوافق[3] المضارع فى وزنه الشائع دونَ زيادته ، غير جارٍ على فعلٍ مصحّح ، أَو يوافقه فى زيادته وعدد حروفِه وحركاتِه دون وزنه ، أَو عين[4] مصدرٍ على « إِفعال » ، أَو « استفعال » . ممّا اعتلّت عينه ، نقلتْ حركتها إلى الساكن قبلَها إن لم يكن حرف لِين ، ولا همزة ، ولم تعتلّ اللاّم أَو تضاعَف .

وأُبدل من العين مجانسُ الحركة إن لم تجانسها ، وتُحذَف واو «مفعول» ممّا اعتلّت عَينه ، ويفعل بعينه ما ذُكر ، وإن كانت ياءً وقيت الإبدالَ بجَعْل الضَّمّة المنقولة كسرةً ، وتصحيحها لغة تميميّة ، وربّما صُحّحت الواو « كمَصْوُون[5] » ، ولا يقاس على ما حفظ منه ، خلافاً للمبرّد .

---

(١) فأبدلوا من الواو والياء المذكورتين ألفا فقالوا : ياتعدو ياتسر ، ونسبها ابن الخشاب للحجازيين .
(٢) فى (س) : فعيل .
(٣) فى (م) : موافق .
(٤) فى (س) : غير .
(٥) فى (م) : كمصون .

وتُحذَفُ أَلف « إفعال » و « استفعال » ، ويعوَّض منها فى غير نُدورٍ هاءُ التأنيث ، وربَّما صحِّح الإفعال والاستفعال وفروعهُما ، ولا يُقاسُ على ذلك مطلقاً ، خلافاً لأَبى زيد ، بل إذا أُهمل الثلاثىّ كـ « استنواق » . وربَّما أُعِلَّ ماوافق المضارعَ فى الزِّيادة والوزن ، ولا يُشترط فى إعلال نحو : « مقام » مناسبة الفِعل فى المعنى ، فيكون تصحيح « مَدْيَنَ » ونحوه مقيسًا ، خلافاً لبعضهم .

(فصل) : تُبدَل فى اللُّغة الفُصحَى التاءُ من فاءِ الافتعال وفروعه إن كانت واواً أَوياءً غير مبدلة من همزة . وقد تُبدَل وهى بدلٌ منها .

وتُبدَل تاءُ الافتعال وفروعه ثاءً بعد الثاء أَو تدغم فيها ، ودالًا بعد الدّال أَو الذَّال أَو الزَّاى ، وطاءً بعد الطاءِ أَو الظاءِ [1] ، أَو الصاد ، أَو الضاد ، وتدغم فى بدلها الظاء والذال أَو يُظهران[2] ، وقد تجعل مثل ماقبلها من ظاءٍ أَوذال أَو حرف صَفير ، وقد تُبدَل دالًا بعد الجيم .

(فصل) : من وجوه الإِعلال الحذف ، ويقلُّ فى غيرلامٍ ، وغير حرف لِين أَو همزة أَو هاءٍ أَو حرف متَّصل بمثله[3] .

فمن مطَّرده حذفُ الواو من مضارعٍ ثلاثىٍّ فاوُه واوٌ استثقالا ، ولوقوعها فى فعل بين ياءٍ مفتوحة وكسرة ظاهرة كـ « يَعِدُ » ،

(١) سقطت من (س) : ومثاله : اظطلم .

(٢) فى بعض النسخ : ويظهران .

(٣) زاد بعده فى (د ، س) : أو مضعف .

أومقدّرة كـ « يقع » و « يسَعَ » ، وحمل على ذى الياءِ أَخواته[1] والأَمر والمصدر الكائن على فعل محرّك العين بحركة الفاءِ معوّضا منها هاء تـأنيث ، وربَّما فُتحتْ عينُه لفتحها فى المضارع ، وربّما فعل هذا بمصدر « فَعُل » ، وشذَّ فى الصّلة صُلة .

وربَّما أُعِلَّ بذا[2] الإِعلال أَسماءٌ كـ « رِقَة » ، وصفات كـ « لدَة »[3] ، ولاحظَّ للياءِ فى هذا الإِعلال . إِلَّا ما شذَّ من قول بعضهم : يَئِسُ[4] ، ولا ليفعُل إِلَّا ما شـذَّ من يَجُدُ ، ولا ليُفعَل إِلَّا ماشَذَّ من يُذر ويُدع فى لغة[5] ، ولا لاسم تقع فيه الواو موقعها من « يعد » ، بل يقال فى مِثل[6] يَقْطِين من وعد : « يوعِيد » .

(فصل) : ومما اطرد حذف همزة « أَفْعَلَ » من مضارعه واسميْ فاعِله ومفعولِه ، ولا تثبت إِلَّا فى ضرورة أَو كلمةٍ مستندرة[7] . ومن اللاَّزم حذفُ فاءات « خُذْ » و « كُلْ » ، و « مر » ، وإِن ولى « مُرْ »[8] واوا أَوفاءً فالإِثبات أَجود ،

---

(١) سقطت من (س) .

(٢) فى (د ، م) : هذا الإعلال .

(٣) فى (م) : كردة .

(٤) فى (د) : ييئس .

(٥) قال فى (شع) : وفى نسخة صححت مع المصنف وعليها خطه الضرب على : ويدع .

(٦) فى (ص) : مثال .

(٧) فى (س) : مستندة .

(٨) سقط لفظ « مر » من(س) .

و « خُذْ » و « كُلْ » بالعكس [1] ؛ ولا يقاس على هذه [2] الأَمثلة غيرها إلَّا فى الضرورة . ومن اللازم حذف عين « فيعلولة » كـ « بينونة » وليس أَصله « فُعلولة » ، ففُتِحت [3] فاوُه لتَسلَم الياءُ خلافاً للكوفيّين ، ويحفظ هذا الحذف فى عين « فَيْعَلان » و« فَيْعِل » و « فَيْعِلة » و « فاعل » ، وربَّما حذف أَلف فاعل مضاعَفاً ، والرّد إلى أَصلين أَولَى من ادّعاءِ شذوذِ حذفٍ أَو إِبدال [4] .

ويجوز فى لغة سُلَيم حذف عين الفعل الماضى المضاعف المتَّصل بتاءِ الضَّمير أَونونه ، مجعولة حركتُها على الفاءِ وجوباً إن سكنت ، وجوازاً إنْ تحرّكت ولم تكن حركةُ العين فتحة ؛ وربَّما فعل ذلك بالأَمر والمضارع .

وبعض العرب يحذف همزة « يَجِىءُ » و « يَسُوءُ » ، وإحدى ياءَىْ « يستحيي » [5] ويُجرِيهنَّ مجرَى « يفى » و « يستبى » فى الإعراب والبناءِ والإفراد وغيره .

والتزم فى غير نُدورٍ واضطرار [6] حذفُ أَلف « ما » الاستفهامية المفردة المجرورة ، وقد تسكَّن ميمُها اضطرارا إنْ

(١) سقطت هذه العبارة من (د ، شع) : وأشار فى (شع) إلى ثبوتها فى بعض النسخ .
(٢) فى (س ، ص ، م) : ولا يلحق بهذه .
(٣) فى (م) : فتفتح .
(٤) كالمده والمدح فهما أصلان ، وتمدّه تمدّح ، وهذا أولى من الإبدال .
(٥) فى (م) يستحى ، بياء واحدة .
(٦) سقطت من بعض النسخ .

جُرّتْ بحرف ؛ وزعم المبرّد أَنَّ حذف أَلف «ما» الموصولة بشئت لغة .

وشذَّ فى الأَسماءِ حذفُ اللَّام لفظاً ونيّةً بكثرة إن كانت واواً ، وبقِلَّة إن كانت ياءً أوهاءً [1] أو همزة أَو نونا ، أوحاءً أَو مثل العين ؛ وربَّما حذفت العينُ وهى نون أَو واو أَوتاءٌ أَوهمزة ، والفاءُ وهى واو [2] أَو همزة . وكَثُر فى أَب بعد «لا» «ويا» ، ونَدَر بعد غيرهما ، وشَذَّ [3] فى الفِعل [4] «لا أَدرِ» [5] ، و «لا أُبالِ» ، و «عِمِ صبَاحاً [6]» ، ونحو : «خافو» [7] ، و «لَوْ تَرَ [8] ماالصِّبيان» .

(فصل) : من وجوه الإِعلال القلب [9] ، وأَكثر مايكون فى المعتلِّ والمهموز ، وذو الواو أَمكن فيه من ذى الياءِ ، وهو بتقديم الآخر على متلوه أَكثر منه بتقديم متلوّ الآخر على العين ، أَو بتقديم العين على الفاءِ ، وربَّما ورد بتقديم اللَّام على الفاءِ ،

(١) سقط من بعض النسخ : أوياء ، وسقط من بعضها : أوهاء ، ومثال الياء : يد ، ومثال الهاء : شفه .

(٢) سقطت من بعض النسخ .

(٣) فى (شع) : وقياسه .

(٤) فى (س) : الأفعال .

(٥) زاد بعده فى (س) : وما أدر .

(٦) سقط من بعض النسخ

(٧) فى بعض النسخ : خافوا .

(٨) فى (س) : ولاتر .

(٩) والمراد به هنا جعل حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير ، ويطلق القلب أيضاً على تحويل حرف العلة إلى حرف علة آخر .

وبتأخير الفاءِ عن العين واللَّام ، وكثر نحو : راءَ [1] فى رأى ، وآبار فى أَبْآر .

وعلامة صحّة القلب كونُ أَحد التأليفين فائقاً للآخر ببعض وجوه التصريف ، فإن لم يَثْبُت ذلك[2] فهُمَا أَصلان .

وليس « جاءٍ » و « خطايا » مقلوبين ، خلافاً للخليل .

(فصل) : أُبدِلت الياءُ سماعاً من ثالثِ الأَمثال كتظنيت ، وثانيهما كائتميت [3] ، وأَولهما [4] كأَيْمَا ، ومن هاء كدَهْدَيْت[5] ، ومن نونٍ كأَناسِيّ ، ومن عين ضفادع[6] ،

وباءِ أَرانب ، وسين سادس ، وثاء ثالث ، وربَّما أُبدل من حرف اللِّين تضعيف ما قبله ، وقد تُبدَل تاءُ الضمير طاءً بعد الطاءِ والصاد ، ودالًا بعد الدال [7] والزاى ، وشذَّ إبدال التاءِ من واوٍ ك « تراث » ومن ياءٍ ك « أَسنتوا » ، ومن سين ك « سِت » ، ومن صادٍ ك « لِصْت » [8] ، وربَّما أبدلتْ من هاءٍ كما أبدلت [9] الهاءُ منها[10] .

---

(١) اضطرب هذا اللفظ فى بعض النسخ ، والمحقق عن أوثق النسخ .

(٢) فى بعض النسخ : ذاك .

(٣) فى (م) : وثانيها ، وفى (س) : كائتميت .

(٤) فى (م) : وأولها .

(٥) فى (م) : كد هويت .

(٦) فى (س) : كضفادع .

(٧) زاد فى هامش (ص) : والذال ، بالمعجمة .

(٨) فى (م) : ككصت .

(٩) فى (ح) : أبدل .

(١٠) كوقفهم على طلحة ونحوه بالهاء ، وحكى قطرب أن طيئا تبدل تاء جمع المؤنث السالم هاء فى الوقف .

وأُبدِلَت الميمُ من النون الساكنة قبلَ باءٍ ، وقد تُبدَل منها ساكنة ومتحرّكة دون باءٍ ، وقد تُبدَل هى من الميم ، وتُبدَل الصَّاد من السّين جوازًا على لغــة ، إن وقع بعدها غَين أَوخاءٌ أَوقاف أَوطاءٌ ، وإن فصل حرفٌ أَو حرفان فالجواز باق ، وإن سكنت السين قبل دالٍ جازَ إبدالُها زاياً [1] ، وإنْ تحرّكتْ قبلَ قاف فكذلك .

وربَّما أُبدلتْ بعد جيمٍ أَو راءٍ ، ويُحسِّن [2] مضارعة الزَّاى ماسكَن قبل دال من صادٍ أَوجيمٍ أَوشين ، ولا يمتنِع الإِخلاص فى الصاد المذكورة ، فإنْ تحرّكتْ قبل دال أَو طاءٍ جازت المضارَعة ، وشذَّ الإِبدال .

(فصل) : وقع التكافؤُ فى الإِبدال بين الطَّاءِوالدَّالوالتاء ، وبين الميم والباءِ ، وبين الثاءِ والفاءِ ، وبين الكاف والقاف ، وبين اللَّام والراءِ ، وبين النّون واللام ، وبين العين والحاءِ [3] ، وربَّما وَقَع بين الغين والخاءِ ، وبين الضَّاد واللام ، وبين الذال والثاءِ ،وبين الفاءِ والباءِ ، وبين الجيم والياءِ ، والأَكثرُ كونُ الياءِ المبدَل منها الجيم مشدّدة موقوفاً [4] عليها أَومسبوقةً بعين ،

(١) سقط من(س) لفظتا :« جاز ، وزايا » .

(٢) فى(شع) : وحسن .

(٣) سقط هذا السطر من(م) .

(٤) فى(م) : أوموقوفا .

وهى عَجَعَجة [1] قُضاعة ، وربَّما أُبدِلت الميمُ من الواو ، وقد تُبدَل من الهاءِ الحاءُ [2] بعد حاءٍ أَوعين إنْ أُوثِر الإِدغام ، وربَّما أُبدِلت الشين من الجيم ، وإذا سكنت الجيمُ قبل دالٍ جازَ جعلُها كشين .

وأُبدِلت الهاءُ وقْفاً من أَلف « أَنا » و « ما » و « هنا » و « حَيَّهلا » ومن ياءِ « هذى » و « هُنَيَّه » [3] ، وعوّضتْ هى والسين من سلامة العين فى « أَهراق » و « أَسطاع » .

(١) فى بعض النسخ : جعجعة .

(٢) سقطت الحاء من (م) .

(٣) قالوا : أنَه ومَه وهنَه وحيَّهله وهذه وهنيهه .

٧٧ ـ باب مخارج الحروف[١]

أَقصَى الحَلْق [٢] للهمزة والهاءِ والأَلف ، ووَسطُه للعَيْن والحاءِ ، وأَدْناه للغين والخاءِ ، ومايَليه للقاف ،ومايليه للكاف ، وما يليه للجيم والشين والياءِ ، وأَوّل حافة اللسان وما يليه من الأَضراس للضَّاد ، وما دُون حافته إلى منتهى طرفه ومحاذِى ذلك من الحَنَك الأَعلى للَّام . وما بين طرفه وفويق الثَّنايا للنُّون والرَّاءِ وهى أَدخَل فى ظهر اللسان قليلًا ، وما بين طرفِه وأُصولِ الثنايا للطَّاءِ والدَّال والتَّاءِ ، وما بينَه وبيَن الثَّنايا للزَّاى والسّين والصَّاد ، وهى أَحرف الصَّفير ، وما بينَه وبين أَطرافِ الثنايا للظَّاءِ والذَّال والثَّاءِ ، وباطن الشفة السّفلى وأَطراف الثَّنايا العليا للفاءِ ، ومابَيْن الشَّفَتين للباءِ والواو والميم[٣] .

(فصل) : لهذه الحروف فروع تُستحسَن ، وهى الهمزة المسهَّلة ، والغُنَّة ومخرجُها الخَيْشوم ، وأَلِفَا الإِمالة والتفخيم ، والشّين كالجيم ، والصّاد كالزاى ؛ وفروع تُسْتَقبَح وهى كافٌ

(١) والمراد حروف الهجاء ، ويقال لها أيضاً حروف التهجى ويسميها الخليل . وسيبويه : حروف العربية ، ويقال لها أيضاً حروف المعجم ، وحروف أبى جاد . ومخرج الحرف الموضع الذى ينشأ الحرف منه .

(٢) فى (م) : أقصى أصل الحلق .

(٣) فثلاثتها مما بين الشفتين ، غير أن الشفتين تنطبقان فى الباء والميم ولا تنطبقان فى الواو .

كجيم ، وبالعكس ، وجيمٌ كشِين ، وصادٌ كسِين ، وطاءٌ كتاءٍ ، وظاءٌ كثاءٍ ، وباءٌ كفاءٍ ، وضادٌ ضعيفة .

(فصل) : من الحروف مهموسة ، يَجمعُها : « سَكَت فحَثَّه شَخْصٌ » ، وما عداها مجهورة ، ومنها شديدة يجمعها : « أَجِدُكَ تُطبقُ » ، ومتوسّطة يَجمَعها : « لِمَ يَرُوُعنا » [1] ؟ وما عداها رِخوة . والصاد والضاد والطاء والظاء مُطبَقة ، وماعداها منفتِحة . والمطبَقة مع الغين والخاءِ والقاف مستعلية ، وماعداها منخفضة ، وأَحرف الْقَلْقَلَة : « قُطْبُ جُد » ، واللَّيّنة : « واى » والمعتلَّة هُنَّ والهمزةِ ، والمنحرِف اللّام ، والمكرر الرّاءُ ، والهاوِى الأَلف ، والمهتوت الهمزة ، وأَحرف الذَّلاقة : « مُرْ بَنفْل »[2] ، والمُصمَتَة ماعداها ، وما سِوَى هذه من أَلقاب الحروف نِسَبٌ إلى مخارجها أَو ما جاوَرَها [3] .

فصل فى الادغام [4] : يدغم أَول المِثْلين وجوباً إن سَكَن ولم يكن هاءَ سَكْتٍ ، ولا همزة منفصلة عن الفاءِ ، ولا مدَّة فى آخر أَو مبدَلة من غيرها دون لزوم ، ولا ممدودًا[5] ، مالم يكن جارياً بالتجريد مجرى الحرف الصحيح ،

(١) فى (م) : لم يأوعنا .

(٢) فى (م) : بندل .

(٣) فى (س) : وما جاوزها .

(٤) وتعبير سيبويه « الادّغام » على الافتعال ، وعبارة الكوفيين « إدغام » على إفعال .

(٥) هذه العبارة إلى : الصحيح من (ص ، ح) وسقطت من بقية النسخ .

وكذلك [1] إن تحرّكا في كلمة لَمْ تَشذَّ ، ولم يضطرّ إلى فَكِّهما ، ولم يصدّرا ، ولم تَلِهما نون توكيد [2] ، ولم يسبقهما مَزِيدٌ للإلحاق ، ولا مدغَم في أوّلهما ، ولم يكن أحدهما ملحقاً [3] ولاعارضاً تحريك ثانيهما ، ولا موازنا ماهما فيه بجملته أو صدره «فَعَلا أو فُعَلا أو فِعَلا أو فُعُلا أو فِعِلا» [4] ، وتُنقَل حركة المدغَم إلى ما قبله إن سكن ولم يكن حرف مدّ أو ياءَ تصغير ؛ ويجوز كسرُه إن كان المدغَمُ تاءَ الافتعال ، فإنْ سَكَن ثانيهما لاتِّصاله بضمير مرفوع [5] أو لكون ماهما فيه «أَفعِل» تعجّبا تعيّن الفَكُّ.

والإدغام قبل الضَّمير لغَيَّة ، فإن سكن الثاني جزماً أو بناءً في غير أَفعِل المذكور أو كان ياءً لازماً تحريكها أوولَىَ المِثلان فَاءَ «افتعال» أو «افعلال» ، أوكان أولهما بدل غير مدة دون لزوم ، جازَ [6] الفكُّ والإد[7]غام.

---

(1) في (د) : وكذا.

(2) سقطت هذه العبارة من (م ، شع).

(3) سقطت هذه العبارة من (شع) ومثاله : : قردد.

(4) سقط هذا الوزن الأخير «فِعِل» ونبه عليه في (شع) قال : لأن «فعلا» كإبل مفقود في المضاعفة ، وعلى هذا لوبنيت من الرد كإبل لقلت : ردد ، وبقية الأوزان أمثلتها على الترتيب : طلل ، درر ، مرر ، ذلل.

(5) في (م) : المرفوع ، وسقط هذا اللفظ من (شع).

(6) ثبت قبل هذا في (د ، س) : أوكان أولهما نونا هي آخرفعل أو علامة رفع أوجمع إناث ، وليس قبلها ساكن صحيح ، وذكر هذا في (ح) وضرب عليه بالأحمر وسقط من (ص ، م ، شع).

(7) وهذا جواب قوله : فإن سكن الثاني جزما ... الخ ولغة الحجاز الفك ، ولغة تميم الإدغام ، وقرىء بهما : «ليحيي من حي عن بينة».

وقد يَرِد الإدغام فى ياءَيْن غير لازم تحريك ثانيهما ، فلا يقاسُ عليه ، ويُعَل ثانى اللّامين فى « افْعَلَّ » و « افْعَالَّ » من ذوات الياءِ والواو ، فلا يَلتقِى مِثلان فيحتاج إلى الإدغام[1] خلافاً للكوفيّين فى المِثالين[2] ، وفى مثل[3] سَبُعان من القوّة ثلاثة أَوجه ، أَقيَسُها إِبدال الضمّة كسرةً ، وتاليتهاياءً ، والإدغام أَسهَل من الفكِّ ، ولا يجوز إدغام فى مِثل جَحْمَرِش من الرمى ، لعدم وَزْن الفعل ، خلافاً لأَبى الحسن.

(فصل) : إذا[4] تحرك المِثْلان من كَلمتين ولم يكونا همزتين جازَ الإدغام ، مالم يَلِيَا ساكناً غير لين ، ويُبدَل الحرفُ التّالى متحرّكا أَوساكناً لينا بمثل مُقارِبه الّذى يليه ، ويدغَم جوازًا مالم يكن ليناً ، أَوهمزةً ، أَوضاداً ، أَو شيناً ، أَو فاءً ، أَوميمًا ، أَو صَفيريا قبل غير صَفِيرِيّ ، أَو يلتقِ[5] الحرفان فى كلمةٍ يوهم الادغامُ فيها التضعيف . وإدغام الراءِ فى اللّام

(١) فى بعض النسخ : إلى ادغام .

(٢) فى بعض النسخ : فى المثلين، وفى بعضها : فى المسألتين ، وفى (ص) ذكر اللفظين معاً ، وفى (ح) ذكر المثلين وأثبت فى الهامش « المسألتين » وقال : يعنى افْعَلّ وافْعَالّ ، وفى (شع) ذكر المثالين ثم قال : وفى نسخة الرقى : المسألتين . والمراد : مسألتا ذوات الياء وذوات الواو ومسألتا افعل وافعال .

(٣) سقط لفظ « مثل » من (م) .

(٤) فى (ب) : إن تحرك .

(٥) فى (م) : أويلتقى .

جائز[1] خلافاً لأَكثرهم[2]. وربّما أُدغم الفاءُ فى الباءِ ، والضاد فى الظاءِ ، والشين فى السين[3] . وتُدغَم فى الفاءِ والميمِ الباءُ ، وفى الحاءِ الهاءُ ، وفى الشين والتاءِ الجيمُ ، وفيها وفى الشين والضاد الطاءُ والظاءُ وشركاؤُهما فى المخرج ، والأَولَى إبقاءُ إطباق المطبَق.

(فصل) : وقع التكافؤ فى الإدغام[4] بين الحاءِ والعين، وبين الخاءِ والغين[5] ، وبين القاف والكاف ، وبين الصَّفِيريَّة ، وبين الطاءِ والدّال ، والثاءِ والظاءِ ، والذال والثاءِ ، وتدغم[6] الستَّة فى الصفيرية ، وتدغم فى التسعة ، وفى الشين والضاد والنون والراءِ اللامُ وجوباً إن كانت للتعريف ، أَو شبيهتها ، وإلا فجوازاً بقوّة فى الرَّاءِ ، وبضَعْف فى النون ، وبتوسُّط فيما بقىَ .

(فصل) : تُدغَم النّون الساكنةُ دون غُنَّة فى الرّاءِ واللّام ، وبها فى مثلها والميم والواو والياءِ ، وتُظهَر عند الحَلقية ، وتُقلب ميماً عند الباء ، وتخفى مع البواقى[7] .

---

(١) فى بعض النسخ : « محفوظ » بدلا من « جائز » وقال فى (شع) : وفى نسخة قرئت عليه وعليها خطه : وإدغام الراء فى اللام محفوظ .

(٢) فى (م) : لأكثر تميم .

(٣) فى (شع) : وفى بعض النسخ . المهملة قبل المعجمة .

(٤) سقط من (د) : فى الإدغام .

(٥) سقطت هذه العبارة من (س) .

(٦) فى (د) : وقد تدغم .

(٧) وهى خمسة عشر حرفا . والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام .

وكذا يَفعل قاصد التَّخفيف [1] بكل حرف امتنع إدغامه لوصف فيه ، أو لتقدّم ساكن صحيح ، وقد يجرى المنفصل مجرَى المتَّصل فى نَقْل حركة المدغم إلى الساكن

(فصل) : تُدغَم تاءُ « تَفَعَّل » وشبهه فى مثلها [2] ومقاربها [3] تاليةً لهمزة وصل فى الماضى والأَمر [4] ، وقد يحذف تخفيفاً المتعذَّر إدغامه لسكون الثانى ، « كاسْتَخَذَ » فى الأَظهر ، أَو لاستثقاله بتصدّر المدغم كتنزّل ، « ونُزِّلُ المَلائكةَ » ، والمحذوفة هى الثانية لا الأُولى ، خلافاً لهشام .

(١) فى (ص) قاصد تخفيف كل حرف .
(٢) فى (م) : تدغم تاء تفعل ومثله فى شبهها . ومثاله : اتَّبع تتبع ، واتَّابع فى تتابع .
(٣) نحو : « اثَّاقلتم » أصله : تثاقلتم ، و « يظاهرون » أصله : يتظاهرون .
(٤) سقط من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه .

٧٨ـ باب الإمالة

وهى أن يُنحَى جوازا فى فِعل أو اسم متمكن بالفَتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياءِ لتطرفها وانقلابها عنها ، أوماآلِها إليها باتِّفاق دونَ مُمازَجة زائد ، أو لكونها مبدَلةً من عين [1] ما يقال فيه : « فِلْتُ »[2] ، أو متقدّمة على ياء تليها ، أو متأَخِّرةً عنها متَّصلة ، أو منفصلة[3] بحرف أو حرفَين ثانيهما هاء ، أو لكونِها متقدّمة على كسرةٍ تليها ، أو متأَخِّرة عنها منفصِلة بحرف أوحرفين أوّلهما ساكن ، فإنْ تأَخَّر عن الألف مُسْتَعْل متصل أومنفصل بحرفٍ أو حرفين غَلب ـ فى غير شُذوذ ـ الياءَ والكسرةَ الموجودتَين لا المنويّتين ، خلافاً لمدّعى المنع مطلقاً[4] ، وكذا إنْ تَقدَّم عليها المستعلى[5] ، لا مكسورًا ولا ساكناً بعد مكسور[6] ، وربّما منع قبلها مطلقاً[7] .

(١) فى (س) : من غير . (٢) فى (س) : قلب .
(٣) سقطت من (س) .
(٤) سقطت عبارة الخلاف من بعض النسخ ، وقال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة عليها خطه .
(٥) فى هذه العبارة اضطراب فى بعض النسخ ، وفى بعض النسخ كما قال فى (شع) إنه فى نسخة الرقى : « وكذا إن تقدم عليها غير مكسور . وماجاء بالتحقيق قال عنه فى (شع) إنه ثبت فى نسخة قرئت على المصنف وعليها خطه ، والمقصود بالعبارة أن المستعلى إذا تقدم غير مكسور منع الإمالة .
(٦) المكسور نحو : غلاف ، والساكن نحو : مصباح ، فلا يمنع المستعلى الإمالة فى هذين ونحوهما .
(٧) سقط هذا من بعض النسخ ، وعبارة سيبويه تفيد أن الإمالة والترك كلاهما عربى ، والإمالة أرجح ، ولهذا قال المصنف : وربما منع . وزاد فى (س) : غير مكسور .

فإنْ تقدّم ساكناً بعد كسرةٍ فَوجهان . وربَّما غلب المتأَخِّر رابعاً ، وقد لا يُعتدّ به تالياً من غير كلمتها[١] ، وتالياً من كلمتها [٢] . وشَذَّ عدم الاعتداد به وبالحركة فى قول بعضهم : رأَيت عرقاً وعنبا ، وإن فتحت الرّاءُ متَّصلة بالأَلف أَو ضُمَّت فحكمها حكمُ [٣] المستعلى غالباً ، وإن كُسرتْ كفَّت المانع ، وربَّما أَثرت منفصِلة تـأثيرها متَّصلة ، ولا يؤثر سبب الإمالة إلَّا وهو بعض ما الأَلف بعضه ، ويؤثر مانعها مطلقاً ، وربَّما أَثرت الكسرةُ منوّية فى مُدغم أَو موقوفٍ عليه ، أَو زائداً تباعدها بالهاءِ[٤] لخفائها .

وقد يُمالُ عارٍ من سببِ الإمالة[٥] لمجاورة المُمال ، أَو لكونِه آخر مجاور [٦] ما أُميلَ آخِره طلباً للتناسب [٧] . وأُميلَ من غير المتمكِّن « ذا » و « متى » و « أَنى » ، ومن الحروف « بَلَى » و « يَا » و « لَا » فى « إمّالَا » ، ومن الفتحات ماتلتْه

---

(١) فى (م) : من غير كلتيهما .

(٢) فى (م) : من كلتيهما .

(٣) فى (ص) : كحكم المستعلى .

(٤) فى (م) : أوزائد اتباعها ، وسقط من (ج ، ح ، ص ، م ، شع) : ، لخفائها ؛ ثم قال فى (شع) : ثبت هذا فى نسخة الرقى وفى نسخة عليها خطه .

(٥) سقطت من (م) .

(٦) فى (م) : مجاوره .

(٧) سقطت هذه العبارة من (ج ، م ، شع) .

هاءُ[1] تـأنيث موقوفاً عليها ، أَو راء مكسورة وهى لامٌ[2] متَّصلة أَومنفصِلة بساكن ، مالم يكن المفتوحُ ياءً أَوقبل ياءٍ مكسورة ، ومن الضمَّات ضمّة « مذعُور » و « سَمُرٍ » ونـحوهما ومستنَد الإِمالة فى غير ما ذكر النقل ، عَلَما كان[3] كالحَجّاج ، أَو غيرَ عَلَم كالنَّاس فى غير الجرّ[4] .

---

(١) فى (س) : ياء مكسورة ، وفى بعض النسخ قدم الراء المكسورة على الهاء .

(٢) سقطت هذه العبارة إلى قوله : « ياء مكسورة » من بعض النسخ ، وأشار فى (شع) إلى أنه ثبت فى نسخة عليها خطه .

(٣) سقطت « كان » من بعض النسخ .

(٤) فأما فى الجر فإمالته للكسرة ، وفى غيره لكثرة ما ينطق به ، وجاء عن أبى عمرو بن العلاء إمالة الناس حيث وقع ، منصوباً كان أومرفوعاً أومجروراً ، وكذا جاء عن الكسائى .

ومما أميل شذوذاً قولهم : هذا باب ، وهذا غاب . ذكر ذلك سيبويه فى كتابه (جـ ٢ ص ٢٦٤).

٧٩ ـ باب الوقف[1]

إن[2] كان آخرُ الموقوف عليه ساكناً ثَبَت بحاله ، إلَّا أن يكون مهملا فى الخطِّ فيُحذف ، إلَّا تنوينَ مفتوحٍ غير مؤنَّث بالهاء ، فيُبدَل ألفا فى لغة غيرِ ربيعة ، ويُحذَف تنوينُ المضمومِ والمكسورِ بلا بَدَل فى لغةِ غيرِ الأَزْد ، وكالصحيح فى ذلك المقصور ، خلافاً للمازنىّ[3] فى إبدال الأَلف من تنوينه مطلقاً ، ولأَبى عمرو والكسائىّ فى عدم الإبدال منه مطلقاً .

وتُبدَل ألفاً نونُ « إذَنْ » ، وربَّما قُلِبت الأَلفُ الموقوف عليها ياءً أَو واوا أَوهمزةً ، وربَّما وُصلتْ بهاءِ السّكت أَلِفاً « هُنَا » و « أَلاَ » ، وقد تُحذَف أَلفُ المقصور اضطراراً ، وأَلف ضمير الغائبة منقولًا فتحُه اختيارا .

والمنقوصُ غيرُ المنصوب إن كان منوّناً فاستصحاب حذف يائِه أَجَود ، إلَّا[4] أَنْ تُحذَف فاؤُه أَوعينهُ فيتعيّن الإثبات ، وإن لم يكن منوَّناً فالإثبات أَجوَد ، إلَّا أَنَّ حكم ياءِ المتكلِّم الساكنة

(١) وهو قطع اللفظ الموقوف عليه عن الاتصال ، ويكون ترنما واستثباتا وإنكاراً .

(٢) فى (س) : إذا كان.

(٣) زاد بعده فى (م) : والفراء والجرمى .

(٤) سقطت هذه العبارة إلى قوله : « أجود » من (د) .

وصلًا ، وحكم الياء [1] والواو المتحرّكتين حكمُ الصَّحيح ، ولا حذفَ « فى نحو : يعصى [2] وافعلى ويدعو وافعلوا غالبا إلَّا فى قافية أوفاصلة.

(فصل) : إن كان الموقوف عليه متحرّكا غير هاءِ تأنيثٍ سُكِّن ، وهو الأَصل ، أَو رِيمَتْ حركتُه مطلقاً ، أَو أُشيرَ إليها دونَ صوت إن كانت ضمّة ، وهو الإشمام ، أَوضُعِّف الحرف إن لم يكن همزةً ولا حرفَ لينٍ ولا تالى ساكن ، أَو نُقِلت [3] الحركة إلى الساكن قبله [4] ، مالم يتعذّر تحريكُه أَويوجب عدمَ النَّظير أَوتكن الحركةُ فتحةً فلا تُنقَل إلَّا من همزة ، خلافاً للكوفيين .

وعدمُ النَّظير فى النَّقل منها مغتفر إلَّا عند بعض تميم ، فيفرّون منه إلى تحريك الساكنِ بحركةِ الفاءِ إتباعاً ، وإذا نُقلتْ [5] حركةُ الهمزة حذَفَها الحجازيّون واقفين على حامل حركتِها ، كما يُوقَف عليه مستبدًا بها ، وأَثبتَها غيرُهم ساكنةً أَومبدَلةً بمجانس حركة ماقبلها ناقلا أَو متبعاً ، وربَّما أُبدلتْ بمجانسِ حركتِها بعد سكون باق ، أَو حركة غير منقولة

(١) فى (م ، شع) : الواو والياء .
(٢) فى (م ، شع) : يقضى.
(٣) فى (س) : تنقلب .
(٤) فى (م) : فيها.
(٥) سقطت هذه العبارة إلى قوله : « حركتها » من (شع) .

ولا يُبدِلُها الحجازيّون بعد حركة إلَّا بمجانستها ، والوقف بالنَّقل إلى المتحرِّك [1] لغةٌ لَخْمِيّة [2] .

(فصل) : إبدال الهاءِ من تاءِ التأنيث الاسميّة [3] المتحرّكِ ماقبلَها لفظاً أوتقديراً فى آخر الاسم أعرَفُ من سلامتها ، وتاءُ جمعِ السّلامة والمحمول عليه بالعكس ، وفى «هَيْهات» و «أُولات» [4] و «لات» و «رُبَّت» و «ثُمَّت» [5] و «أَبت» وجهان ؛ وإن سُمِّيَ بها فهىَ كطَلْحة على لغة من أبدَل ، وكعَرَفات على لغة من لم يُبدِل .

(فصل) : يُوَقف [6] بهاء السكت على الفعل المعتل الآخر جَزْماً أو وَقْفاً ، وعلى «ما» الاستفهامية المجرورة وجوباً فيهما ، محذوف [7] الفاءِ والعين ، ومجرورةً [8] باسم ، وإلَّا

---

(١) فى (ص ، م) : متحرك.

(٢) سقط من (شع) : «لخمية» وقال إنها ثبتت فى نسخة الرقى وفى نسخة عليها خطه . وكذلك نسبها إلى لخم فى الكافية الشافية وشرحها ، واستشهد بقوله :

من يأتمر للحزم فيما قصده ... تحمد مساعيه ويعلم رشده

ومثل له سيبويه بقول زياد الأعجم :

عجبت والدهر كثير عجبه ... من عنزى سبنى لم أضربه

(٣) سقطت من (شع) .

(٤) سقطت وما بعدها إلى قوله : «وجهان» من (د ، م ، شع) وثبتت فى بقية النسخ وصححها فى (ص) .

(٥) كررت فى بعض النسخ ، ولعل التكرار بفتح الأول مرة وبضمه أخرى .

(٦) فى (ه) : وقف .

(٧) فى (م) : محذوفة . والمقصود : وجوبا فيهما : فى الفعل محذوف الفاء والعين ، نحو : قه .

(٨) أى وفى ما الاستفهامية مجرورة باسم نحو : جئت مجىء مه ؟

فاختياراً ، ويجوز اتصالها بكل متحرّك حركة غير إعرابيّة ، ولا شبيهة بها ، فلا [1] تتّصل باسم « لا » ، ولا بمُنادى مضموم ، ولا بمبنىٍّ لقطعِه عن الإضافة ، ولا بفعلٍ ماضٍ [2] ، وشذَّ اتِّصالُها بـ «عَلُ [3]» .

وقد يُوقَف على حرف واحدٍ كحرف المضارَعة فيوصل بهمزةٍ تليها ألف ، وربّما اقتصر على الألَف . ويجرى الوصلُ مجرَى الوقف [4] اضطرارا ، وربّما أُجرىَ مَجراه اختياراً ، ومنه إبدال بعضِ الطائيِّين فى الوصل ألفَ المقصور واوًا .

(فصل) : وقَفَ قومٌ بتسكين الرَّوِىِّ الموصول بمَدَّة ، وأثبتَها الحجازيّون مطلقاً ، وإن ترنَّم التميميّون فكذلك ، وإلَّا عوّضوا منها التنوين مطلقاً .

---

(١) فى (س) : ولا .

(٢) قال فى (شع) : وزاد فى موضع آخر العدد المركب كخمسة عشر ، على أن فى لحاق هاء السكت بالماضى ثلاثة مذاهب : المنع ، والجواز ، والمنع إن ألبس .

(٣) كما فى قوله :

يا رب يوم لى لا أظلله ... أرمض من تحت وأضحى من علّه

(٤) فى (م) : الوقوف .

ملحوظة : إلى هنا ينتهى الكتاب فى نسخة الظاهرية (ﻫ) وبعده ختام الكتاب .

وله فى غير العَروض أَصلان ، ولا يُعدَل عنهما إلَّا انقيادا لسببٍ جليٍّ ، أَو اقتداءً بالرسم السلفىّ.

الأَصل الأَوّل : فصلُ الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشىءٍ واحد إما بتركيب كَبعْلَبَكَّ ، وإِمَّا لكونِ إحداهما لا يُبتدَأُ بها أَو لايُوقَف عليها ، وإما لكونها مع الأُخرى كشىءٍ واحد فى حال ، فاستصحب لها الاتِّصال غالباً . ووُصلتْ مِنْ بمَنْ مطلقاً ، وبما الموصولة غالباً ، وعن بمنْ كذلك ، وفى بمنْ الاستفهاميّة مطلقاً ، وبما الموصولة غالباً ، والثلاثة بما الاستفهاميّة محذوفة الأَلف .

وشذَّ وصل « بِئْس » بما قَبْل « اشتَروا به » ،و « خلفْتُمونى » ، ووصل إن بـ« لَمْ يستجيبوا » ، ووصل «أَنْ » بلَنْ فى الكهف والقيامة ، وبلا فى بعض المواضع ، وكذا وصل أَمْ بمَنْ ، وكَىْ بِلَا ، وتُحذَف نونُ مِنْ وعَنْ وإِنْ وأَنْ وميمُ أَمْ عند وصلهن .

الأَصل الثانى : مطابَقة المكتوب المنطوق[1] به « فى ذوات

(١) فى (شع) وفى بعض النسخ : للمنطوق به .

الحروف وعددها ، مالم يجب الاقتصار على أوّل الكلمة لكونها [١] اسمَ حرف واردًا ورودَ الأصوات[٢] ، أو يُحْذَفِ الحرف لإدغامه فيما هو من كلمتِه [٣] . وشذَّ : « بأَيِّيكمُ [٤] المَفْتُون » .

(فصل) : تُعتَبر المطابَقة بالأَصل إن كان الحرفُ مدغمًا فيما ليس من كلمته ، أونوناً ساكنةً مخفاة ، أومبدَلةً ميماً لمجاورة باءٍ ، أوحرف مَدٍّ حُذِف[٥] لساكنٍ يليه[٦] فى الوصل[٧] وربَّما حُذِف خَطًّا إن أُمن اللَّبس ، ويجب ذلك مع نون التوكيد والتَّنوين .

وتُعتبَر [٨] المطابقة بالمآل ، إمَّا فى وقف لا مانع [٩] من اعتبار ما يَعرِض فيه ، ولذا حذف تنوين غيرِ المفتوح ، وَمدَّةُ ضميرِ الغائب والغائبين ، وكتب بألف « أَنا » ، والمنوّن المفتوح ، وإذًا ، ونحو : « لنسفعاً [١٠] » إن أُمن اللَّبس ؛ وبهاءٍ ،

(١) فى (م) : للكونها .

(٢) فألف اسم لأول حروف المعجم ، وباء اسم لثانيها وكذا الباقى ، فإذا قيل : اكتب باء كتب هكذا (ب) فأشبه اسم الحرف اسم الصوت (غاق) مثلا من جهة أن المقصود به صوت فقط .

(٣) فى (م) : من كلمة .

(٤) فى (م) : بأيكم . وقد كتب فى المصحف بيائين والقياس بواحدة .

(٥) سقطت من (س ، م) .

(٦) فى (س) : ثلاثة .

(٧) سقط من (م ، شع) .

(٨) سقطت من (س) .

(٩) فى بعض النسخ : لا مانع له .

(١٠) زاد في (س) : بالناصية .

نحو : «رحمة» ، و«ره ذاك»[1] ، و«مجىء مَهْ جيت» ؟

وشذَّ «كَأَيِّنْ» ، ونحو : «بنعمت[2] الله» ، وإما فى غير وقف ، ولذا نابت الياءُ عن كلِّ ألفٍ مختوم بها[3] فعلٌ أو اسم متمّكن ، ثالثةٍ مبدلةٍ[4] من ياءٍ ، أو رابعةٍ فصاعدًا مطلقاً ، ما لم تَلِ ياءً فى غير «يحيى» عَلَما ، ولا يقاس عليه عَلَمٌ مثلهُ ، خلافاً للمبرّد ، وفى التزام هذه النِّيابة خلاف ، وكذا امتناعها عند مباشَرة ضميرٍ متّصل ، واستُعملت فى «حتّى» ، و«ما زَكَى» شذوذا ، وفى «مَتىَ» وَ«بلَى» لإمالتهما ، وفى «الضحى» ونحوه لمشاكلة المجاور ، فإن وَلِيَت «ما» الاستفهامية «حتّى» أو «إلى» أو «على» كُتبْن بألف ، وشذَّت الألفُ فى «كِلْتا»[5] ، و«تَتْرا»[6] ، و«نخشا[7] أَنْ تُصِيبنا» ، والواو فى الصّلوة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة وَمنَوة والـ[8]رّبوا .

(فصل) : من اعتبار المطابَقة بالمآل تصويرُ الهمزة غير

---

(١) فى بعض النسخ : «ذلك» .

(٢) فى (د ، م) : بنعمة الله . ولا يكون فيها على هذا شذوذ .

(٣) فى (س) : به .

(٤) فى (ص) : ثانية لمبدلة .

(٥) فى (ص) : كلى .

(٦) فى بعض النسخ : وترى .

(٧) فى بعض النسخ : ونخشى .

(٨) وإنما رسموها بالواو لأن من العرب من يقرب اللفظ بالألف إلى اللفظ بالواو ، وهو المسمى عند القراء تفخيماً ، وكتبوا الربا خاصة بالواو والألف فجمعوا بين العوض والمعوض منه .

الكائنة أَولا بالحرف الَّذى تَؤُول إليه فى التخفيف إبدالاً وتسهيلاً ، وإن كان تخفيفُها [1] بالنَّقل حذفت . وقد تصوّر المتوسطة الصالحة للنقل بمجانِس حركتِها ، وغلب فى الآخرة كتبها ألفاً بعد فتحة ، وحذفها بعد ألف[2] ، ما لم يلِها ضميرٌ متَّصل ، فتُعطَى ما للمتوسّطة . وتصوّر ألفاً الكائنة أَولا مطلقاً . إلا أَنَّها إن كانت همزةَ وصلٍ حذفتْ بين الفاءِ أَو الواو [3] وبين همزة هى فاء ، وبعد همزةِ الاستفهام مطلقاً ؛ وفى نحو : جاءَ فلان بن فلان ، وفلانة بنة[4] فلان ، ونحو : لَلدَّارُ ، ولِلدَّارِ ، وفى «بسم الله الرحمن الرّحيم» ، وتَثبُت ألفاً فيما سوى ذلك .

ويُكتَب ما ولِىَ الثانيةَ بحَسَب حالِها إذا ابتدئَ بها ، إلاَّ فاءَ «افعل» من نحو : «يَوْجَل» فإنها تكتب واوًا بعد الواو والفاءِ خاصّة . وتصوّر بعد همزة الاستفهام همزة القطع بمجانس حركتها ، وقد تُحذَفُ المفتوحة ، ويُكتَب غيرها ألفاً . وأُلحقت بالمتوّسطة همزة «هؤلاءِ» و «ابنؤمّ» ، و «لئلاَّ» و «لئن» ، و «يومئذ» و «حينئذ» .

---

(١) فى (م) : تخفيفاً .

(٢) فى (د) بعد الألف .

(٣) فى (شع) وفى بعض النسخ : والواو .

(٤) فى (م) – بنت فلانة ، وفى (شع) : بنة فلانة ، وفى (ص) : ابنه فلان .

(فصل) : إن أَدَّى القياسُ فى المهموز وغيره إلى تَوالِي لَيِّنَين متماثِلَين أَو ثلاثة فى كلمة أَو كلمتَين ككلمةٍ حذف واحدٌ إن لم تُفتَح الأُولى كقرأَا وقارئَين ، ولوَوا ، وفى « آللَّه » وجهان : أَجوَدُهما الحذف . وما سوى ما ذكر شاذٌّ لا يُقاس عليه ، أَو مخالف للرَّسم فلا يُلتَفت إليه .

(فصل) (١) : حُذِفت الأَلفُ من الله (٢) والرَّحمن والحرث عَلَماً ، ما لم تَخْلُ (٣) من الأَلف واللام ، ومن «السّلم عليكم» ، و «عبد السَّلم» ، و «ذلك» ، و «أُولئك» ، « وثمنية » ، « وثمنى » (٤) ، ثابت الياءِ ، وفى ثمانين وجهان ، وحذفتْ أَيضا من ثلث وثلثين (٥) ، ومن ياءٍ متَّصلة بهمزة ليست كهمزة آدم (٦) ، ومن «ها» (٧) متصلة بـ « ذا » ، خالية من كاف (٨) ، وبجميع فروعها (٩) إلاَّ « تا » و « تى » ، وحذفت أَيضاً ممّا كَثُر استعماله من الأَعلام الزائدةِ على ثلاثة أَحرف ما لم يُحذَف منها شيء ، كـ «إسرائل» ، و « داود » ،

(١) فى (ب) : باب .
(٢) سقط من (ب) .
(٣) فى هامش (ح ، ص) : يخلوا . والمقصود الألفاظ الثلاثة ، وما جاء بالتحقيق أنسب ه
(٤) فى (ص) : وثمانى ، وفى (ح) : وثمان .
(٥) فى (م ، ح) : ثلاث وثلاثين .
(٦) فى (س) : إدغام .
(٧) فى (س) : هنا ، وفى (م) : هاء .
(٨) فإن اتصلت الكاف فالإثبات نحو : هاذاك .
(٩) فى (شع) : ومن جميع فروعها .

أَو يخف التباسه كـ «عامر» ؛ وحُذفتْ أَيضاً من نحو «مفاعل» و «مفاعيل» ، غير ملتبسَين بواحده لكونه على غير صورته ، أَو فى غير موضعه ، ومن ملئكة [1] وسموات ، وصالحات و «صالحين [2]» ، ونحوهما غير ملتبس [3] ولا مضعَّف ، ولا معتل اللاَّم .

ويُكتَب [4] بلام واحدةٍ «الَّذى» وجمعه ، و «الَّتى» وفروعه ، و «الليلة» و «اليل [5]» فى الأَجود ؛ وبلامين «لله» ونحوه ممّا فيه ثلاث لاماتٍ لفظاً .

(فصل) : زِيدتْ أَلفٌ فى «مائة» و «مائتين» ، وبعد واو الجمع المتطرفة المتَّصلة بفعل ماض أَو أَمر .

وربّما زيدتْ فى نحو : يَدْعو [6] ، وهم ضاربُو زَيْد [7] ، وشذَّت زيادتها فى الرِّبوا [8] ، و «إِن امرؤا» [9] ، وزيدت واو فى «أُولئك» ، و «أُولو» [10] ، و «أُولات»

(١) فى (م ، شع) : ملائكة .
(٢) فى (ص ، شع) : وصلحين وصلحات .
(٣) سقطت «غير» من (س) وفى (د) : غير ملتبسين .
(٤) فى (د) : وتكتب .
(٥) فى (س ، م) : والليلة والليل .
(٦) فى بعض النسخ : يدعوا .
(٧) فى بعض النسخ : ضاربوا زيد .
(٨) فى بعض النسخ : الربو .
(٩) فى بعض النسخ : وإن امرؤ .
(١٠) فى بعض النسخ : وأولوا .

و « ياأُوخَىّ »[1] ، و « عمرو » غير منصوب [2] ، وزيدت ياءٌ في « بِأَيْيد » ، و « من[3] نَبَإِى المُرْسَلِينَ » ، و « ملإيه » ، و « ملإيهم » [4] ، وهذا ممّا ينقاد إليه ولا يقاس عليه [5]

(١) فى (م) : يا أخى .

(٢) للتفرقة بينه وبين عمر .

(٣) فى (ص) : وفى « نبإى المرسلين » .

(٤) وهذا كله من رسم المصحف .

(٥) فالانقياد إليه فى رسم المصحف اتباعا للسلف ، وعدم اقتباسه أن لا يكتب هكذا إلا فى رسم المصحف .

أولا : فهرس التمهيد

ص الموضـــوع

ص الموضوع

مقدمة التسهيل

ثانيا : فهرس الأبواب والفصول

الباب	الفصل	الموضوع	صفحة
١	—	باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به	٣
٢	—	باب إعراب الصحيح الآخر	٧
٣	—	باب إعراب المعتل الآخر	١١
٤	—	باب إعراب المثنى والمجموع على حده	١٢
٥	—	باب كيفية التثنية وجمعى التصحيح :	١٦
—	١	فصل : يتم فى التثنية من المحذوف اللام	١٩
—	٢	فصل : يجمع بالألف والتاء قياسا	٢٠
٦	—	باب المعرفة والنكرة	٢١
٧	—	باب المضمر :	٢٢
—	٣	فصل : تلحق قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة	٢٥
—	٤	فصل : من المضمر منفصل فى الرفع	٢٥
—	٥	فصل : يتعين انفصال الضمير إن حصر بإنما	٢٦
—	٦	فصل : الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب	٢٧
—	٧	فصل : من المضمرات المسمى عند البصريين فصلا	٢٩
٨	—	باب الاسم العلم	٣٠
٩	—	باب الموصول :	٣٣
—	٨	فصل : من وما فى اللفظ مفردان مذكران	٣٦
—	٩	فصل : وتقع أى شرطية واستفهامية	٣٧
—	١٠	فصل : من الموصولات الحرفية أن الناصبة مضارعا	٣٧
—	١١	فصل : الموصول والصلة كجزءى اسم	٣٨
١٠	—	باب اسم الإشارة	٣٩
١١	—	باب المعرف بالأداة :	٤٢
—	١٢	فصل : مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة	٤٢
١٢	—	باب المبتدإ :	٤٤
—	١٣	فصل : الخبر مفرد وجملة	٤٧
—	١٤	فصل : تدخل الفاء على خبر المبتدإ	٥١

ثالثا : الفهرس التفصيلي للقواعد والأحكام

٣٦ — قد يغنى عن عائد الجملة ظاهره . من وما ومراعاة اللفظ والمعنى معهما .
اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ، واعتبار اللفظ بعد ذلك .
وقوع من وما شرطيتين واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين .

٣٦ — الوصف بما على رأى ، عدم زيادة من ، خلافا للكسائى ، وقوعها على ما لا يعقل ، وقوع الذى مصدريّة وموصوفة .

٣٧ — وقوع أى شرطية واستفهامية وصفة لنكرة وحالا .
الاستغناء فى الشرط والاستفهام بمعنى الإضافة إن علم المضاف إليه .
أىّ بمنزلة كل مع النكرة ، وبمنزلة بعض مع المعرفة ، إضافتها إلى النكرة وإلى المعرفة .
من الموصلات الحرفية أنْ وأنّ وكى وما ولو .

٣٨ — أحكام الصلة مع الموصول ، حذف ما علم من موصول وصلة غير الألف واللام .
حذف صلة الحرف ، تعليق حرف الجر قبل الألف واللام بمحذوف تدل عليه صلة « ال » .

٣٩ — (١٠) باب اسم الإشارة :
تعريفه ، أسماء الإشارة للمذكر والمؤنث مفردا ومثنى وجمعا .

٤٠ — للقريب وللبعيد . اتصاله بالكاف واستصحابه لهاء التنبيه .
الكاف حرف خطاب يبين أحوال المخاطب ، اتصالها بأرأيت وحيهل والنجاء ورويد ، وربما اتصلت ببلى وأبصر وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت . نيابة ذى البعد عن ذى القرب ، وذى القرب عن ذى البعد وتعاقبهما .

٤١ — الإشارة إلى الاثنين وإلى الجمع بما للواحد ، الإشارة إلى المكان ، وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان . بناء اسم الإشارة .

٤٢ — (١١) باب المعرف بالأداة :
الأداة هى « ال » لا اللام وحدها ، وقد تخلفها « أم » .
« ال » العهدية والجنسية وللشمول أو الاستغراق .
زيادة « ال » وقيامها فى الصلة مقام ضمير .
مدلول إعراب الاسم ماهو به عمدة أو فضلة أو بينهما .
الرفع للعمدة وهى مبتدأ أو خبر أو فاعل أو نائبه أو شبيه به لفظا .
والنصب للفضلة وهى مفعول مطلق أو مقيد أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بالمفعول به .

٤٣ ــ والجر لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه .

وألحق من العمد بالفضلات المنصوب فى باب كان وإنّ ولا .

٤٤ ــ (١٢) باب المبتدأ :

تعريف المبتدأ والابتداء ، رفع المبتدأ الخبر والخبر المبتدأ . واختلاف الآراء فى ذلك ، الفاعل الذى يسد مسد الخبر ، عدم تثنيته أو جمعه إلا على لغة « يتعاقبون فيكم ملائكة ». إجراؤه ذلك المجرى باستحسان ، إجراء غير قائم وشبهه مجرى ما قائم .

٤٥ ــ حذف الخبر جوازا ووجوبا ، إعراب الاسم الذى يلى « لولا » .

٤٦ ــ حذف المبتدأ جوازا ووجوبا. الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر . وقد يعرفان وينكران بشرط الفائدة . المعرفة خبر النكرة فى نحو ؟ كم مالك ؟ واقصد رجلا خير منه أبوه .

الأصل تأخير الخبر ، جواز تقديمه ووجوب تقديمه .

٤٧ ــ الخبر مفرد وجملة ، والمفرد مشتق وغيره .

عدم تحمل غير المشتق للضمير مالم يؤول بمشتق .

تحمل المشتق للضمير . استتار الضمير وبروزه .

٤٨ ــ الجملة اسمية وفعلية ، ولا يمتنع كونها طلبية ولا قسمية .

استغناؤها عن العائد ، حذف العائد .

٤٩ ــ ما يغنى عن الخبر باطراد ، ما يعزى للظرف من خبرية وعمل .

لا يغنى ظرف زمان ــ غالبا ــ عن خبر اسم عين إلا بشروط .

اسم الزمان خاص أو مسئول به عن خاص .

ويغنى عن خبر اسم معنى مطلقا .

وربما رفع خبراً الزمان الموقوع فى بعضه .

ولايخص رفع المعرفة بالشعر أو بكونه بعد اسم مكان .

٥٠ ــ رفع المؤنث المتصرف من الظرفين : الزمانى والمكانى .

أحوال يتعين فيها النصب .

جواز نصب اليوم إن ذكر مع الجمعة ونحوها .

إعراب الخلف مخبراً به عن الظهر .

ما يغنى عن خبر اسم عين .

٥٠ — وقد يكون للمبتدأ خبران فصاعدا .

توالى المبتدآت وطريقة الإخبار عنها .

٥١ — دخول الفاء على خبر المبتدإ وجوبا وجوازا .

دخولها على خبر كل وعلى خبر موصول .

عدم دخولها على خبر غير ذلك .

وتزيلها نواسخ الابتداء إلا « إن وأن ولكن » على الأصح .

٥٢ — (١٣) باب الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :

بلا شرط : كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل وبات وصار وليس ، وصلة لما الظرفية : دام. ومنفية أو مطلوبة النفى : زال وانفك وبرح وفتىء وفتأ وأفتأ وونى ورام . دخولها على المبتدإ فترفعه ويسمى اسما وفاعلا ، وتنصب خبره ويسمى خبرا ومفعولا .

جواز تعدد الخبر .

اختصاص دام والمنفى بما بعدم الدخول على ذى خبر مفرد طلبى .

علة تسميتها نواقص .

٥٣ — دلالتها على الزمن والحدث إلا ليس .

كان التامة وأخواتها وعملها عمل ماردفت .

تصرفها كلها إلا ليس ودام ، ولتصاريفها مالها .

عدم دخول صار وما بعدها على ماخبره فعل ماض .

ورود الخمسة الأوائل بمعنى صار .

٥٤ — ويلحق بها مارادفها من آض وعاد وآل ورجع وصار واستحال وتحول وارتد .

وندر الإلحاق بصار فى : ما جاءت حاجتك ، وقعدت كأنها حربة .

جواز توسيط أخبارها كلها ، وتقديم خبر صار وما قبلها .

تقدم خبر زال وشرطه .

عدم تقدم خبر دام اتفاقا ، ولا خبر ليس على الأصح .

موانع تقديم الخبر الجائز التقدم .

قد يخبر هنا وفى باب « إن » بمعرفة عن نكرة اختيارا .

اقتران الخبر المنفى بإلا .

٥٥ — اختصاص ليس بكثرة مجىء اسمها نكرة محضة ...

ربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا .

وتختص كان بمرادفة لم يزل كثيرا ، وبجواز زيادتها وسطا وآخرا .
اختصاص كان بعد إن ولو بجواز حذفها مع اسمها .
إضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من التامة .
وربما أضمرت الناقصة بعد لدن وشبهها .
التزام حذفها معوضا منها « ما » بعد أن كثيرا ، وبعد إن قليلا .
٥٦ — جواز حذف لامها الساكن جزما . ما الحجازية .
٥٧ — ويلحق بليس إنْ النافية قليلا ، و« لا » كثيرا .
لات واستعمالاتها .
رفع ما بعد » إلا » فى نحو : ليس الطيب إلا المسك لغة تميم .
زيادة الباء كثيرا فى الخبر المنفى بليس وما أختها ، وبعد نفى فعل ناسخ للابتداء . .
٥٨ — وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها .
وقد يفعل ذلك فى العطف على منصوب اسم الفاعل المتصل .
حكم الوصف الذى يلى العاطف بعد خبر ليس أو ما .
٥٩ — (١٤) باب أفعال المقاربة :
للشروع طفق وطفق وطبق وجعل وأخذ وعلق وأنشأ وهبَّ وقام .
وللمقاربة هلهل وكاد وكرب وأوشك وألمّ وأولى .
وللرجاء عسى وحرى واخلولق ، وقد ترد عسى إشفاقا . عملها فى الأصل عمل كان .
التزام كون الخبر مضارعا مجردا مع هلهل وما قبلها ، ومقرونا بأن مع أولى وما بعدها ، وبالوجهين مع البواقى .
خبر جعل جملة اسمية أو فعلية مصدّرة بإذا أو كلما .
٦٠ — عدم تقدم الخبر هنا وجواز توسطه وحذفه إن علم .
إسناد أوشك وعسى واخلولق لأن يفعل .
اتصال الضمير الموضوع للنصب بعسى وحكمه معها .
تعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم .
كاد المنفية .
٦١ — (١٥) باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :
وهى إن ولكن وكأنّ وليت ولعل .
لزومها المبتدأ والخبر والاستغناء بهما .

٦١ — عملها عكس عمل كان الناقصة .

جواز نصب الاسم والخبر بليت عند الفراء وبالخمسة عند بعض أصحابه .

٦٢ — وجوب تأخير الخبر ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجوز توسيطه .

جواز حذف الخبر إن علم .

قد يسد مسده واو المصاحبة والحال .

التزام الحذف فى « ليت شعرى » مردفا باستفهام .

جواز الإخبار عن نكرة بنكرة أو معرفة .

يستدام كسر « إن » مالم تؤول هى ومعمولها بمصدر .

٦٣ — إن لزم التأويل لزم الفتح ، وإلا فوجهان .

مواضع كسر « إن » ، ومواضع فتحها ، ومواضع الوجهين .

جواز دخول لام الابتداء بعد « إنّ » المكسورة .

٦٤ — زيادة اللام .

٦٥ — ترادف إن نعم فلا إعمال .

وتخفف فيبطل الاختصاص ويغلب الإهمال .

لزوم اللام بعدها فارقة إن خيف لبس .

موقع لكن بين متنافيين ، وامتناع إعمالها مخففة .

ليتما بين الإعمال والإهمال .

قلة الإعمال فى إنما وعدم سماعه فى كأنما ولعلما ولكنما .

وقوع « أن » ومعموليها اسما لعوامل هذا الباب .

٦٦ — تخفيف « أن » و « كأن » .

لغات لعل .

جواز رفع المعطوف على اسم إن ولكن بعد الخبر بإجماع .

إجازة الكسائى رفع المعطوف على أول مفعولى ظن إن خفى إعراب الثانى .

٦٧ — (١٦) باب « لا » العاملة عمل « إن » :

عملها عمل « إن » إذا لم تكرر .

تركيب اسمها معها وبناؤه على ما كان ينصب به إذا لم يكن مضافا ولا شبيها به .

ورفع الخبر بها إن لم يركب الاسم معها ، وكذا مع التركيب على الأصح .

حذف الخبر إذا علم .

٦٧ – حذف الاسم وإبقاء الخبر .

إعراب « لا رجلين فيها » ، و « لا أحد فيها » .

دخول الباء على « لا » يمنع التركيب غالبا .

ربما ركبت النكرة مع « لا » الزائدة .

قد يعامل غير المضاف معاملته فى الإعراب .

٦٨ – إذا انفصل مصحوب لا أو كان معرفة بطل العمل ولزم التكرار .

وكذا التاليها خبر مفرد أو شبهه .

« لا نولك أن تفعل » وتأويله بـ « لا ينبغى » .

تأويل غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة .

وجوه إعراب « لا حول ولا قوة إلا بالله » .

رفع صفة اسم لا أو نصبها أو تركيبها كخمسة عشر .

إعراب البدل الصالح لعمل لا .

٦٩ – حكم الثانى إن كرر اسم لا المفرد دون فصل .

لا المقرونة بهمزة الاستفهام فى التمنى ، وفى غير العرض والتمنى .

جواز إلحاق « لا » العاملة بليس فيما لا تمنى فيه إن لم تقصد الدلالة بعملها على خصوصية العموم .

٧ – (١٧) باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر :

نصبها مفعولين .

عدم حذفهما معا أو أحدهما إلا بدليل .

لهما من التقديم والتأخير ما لهما مجردين .

ولثانيهما من الأقسام والأحوال ما لخبر كان .

إن وقع موقعهما ظرف أو شبهه أو ضمير أو اسم إشارة امتنع الاقتصار عليه ...

فائدة هذه الأفعال فى الخبر ظن أو يقين أو كلاهما أو تحويل .

فللظن حجا وعدّ وزعم وجعل وهَبْ غير متصرف .

ولليقين علم ووجد وألفى مرادفتها ودرى وتعلّمْ بمعنى اعلم غير متصرف ، ولهما ظن وحسب وخال ورأى .

وللتحويل صيّر وأصار وما رادفهما .

٧٠ — ما ألحق بهذه الأفعال .

٧١ — اختصاص متصرفاتها بقبح الإلغاء فى بعض المواضع وبضعفه فى بعضها وبجوازه فى غير ذالك .

وقوع الملغى بين معمولى إن وبين سوف ومصحوبها وبين معطوف ومعطوف عليه .
جواز إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه .
قبح توكيد الملغى بمصدر منصوب ، وضعفه بمضاف إلى الياء .
تأكيد الجملة بمصدر الفعل وإلغاؤه وجوبا .
إعمال المنصوب فى الأمر والاستفهام .

٧٢ — اختصاص القلبية المتصرفة بتعدّيها معنى لا لفظا ...

قد يعلق « نسى » .
نصب مفعول نحو : علمت زيدا أبُو مَنْ هو أولى من رفعه .
ورفعه ممتنع بعد أرأيت بمعنى أخبرنى .
موقع الجملة بعد المعلق .

٧٣ — وتختص القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى .
عَدِمَ وفقَد ومعاملتهما كذلك .
حكاية الجمل بالقول وفروعه ، ونصب المفرد المؤدى معناها والمراد به مجرد اللفظ .

٧٤ — إضافة القول والقائل إلى الكلام المحكى .
الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل .

٧٥ — (١٨) باب الفاعل :

تعريف الفاعل ، وحكمه الرفع ، ورافعه ، والخلاف فى ذلك .
حكمه إن قُدّم ولم يل ما يطلب الفعل .
وحكمه إن قدم وولى ما يطلب الفعل .
تاء التأنيث ولحاقها الماضى المسند إلى مؤنث أو مؤول به أو مخبر به عنه أو مضاف إليه مقدر الحذف .
مواضع جواز حذفها .
حكمها مع جمع التكسير وشبهه وجمع المذكر بالألف والتاء .

٧٥ — وحكمها مع جمع التصحيح ومع البنين والبنات .

تاء مضارع الغائبة ونون التأنيث الحرفية .

٧٦ — قد تلحق الفعل المسند إلى ماليس واحدا من ظاهر أو ضمير منفصل علامة كضميره .

إضمار فعل الفاعل المشعر به ماقبله والمجاب به نفى أو استفهام .

لا يحذف الفاعل إلا مع رافعه المدلول عليه .

رفع توهم الحذف إن خفى الفاعل .

٧٧ — (١٩) باب النائب عن الفاعل :

ترك الفاعل لغرض لفظى أو معنوى جوازا أو وجوبا .

ما ينوب عن الفاعل عند تركه .

حكم ما ينوب عن الفاعل .

ما تمنع وما لا تمنع نيابته عن الفاعل .

عدم جواز : كين يُقام ولا جُعل يُفْعَل .

٧٨ — أحوال فعل النائب ماضيا أو مضارعا ، صحيحا أو معتلا .

ما تعلق بالفعل غير فاعل أو مشبه به أو نائب عنه منصوب لفظا أو محلا .

ربما رفع مفعول به ونصب فاعل لأمن اللبس .

وصل الفعل بمرفوعه وجوبا إن خيف التباسه بالمنصوب أو كان ضميرا غير محصور .

٨٠ — (٢٠) باب اشتغال العامل عن الاسم السابق بضميره أو ملابسه :

أحكام الاشتغال ومواضعه .

وجوب نصب السابق ومواضعه .

العامل فى النصب .

جواز رفع السابق .

رجحان النصب على الرفع .

٨١ — جواز الوجهين .

ابتداء المسبوق باستفهام أولى من نصبه إن ولى فصلا بغير ظرف أو شبهه .

وابتداء المتلوّ بلم أو لن أو لا كذلك .

رجحان الابتداء إن عدم المانع والموجب والمرجّح والمسوّى .

٨١ ــ ملابسة الضمير بنعت أو معطوف بالواو غير معاد معه العامل كملابسته بدونهما .

٨٢ ــ لا يمتنع نصب المشتغل عنه بمجرور حقق فاعلية ما عُلِّق به .

إن رفع المشغول شاغله لفظا أو تقديرا فحكمه فى تفسير رافع الاسم السابق حكمه فى تفسير ناصبه .

عدم جواز الاشتغال فى نحو : زيد ذُهِبَ به .

٨٣ ــ (٢١) باب تعدى الفعل ولزومه :

الفعل المتعدى والفعل اللازم .

ما يصلح للاستعمالين .

المتعدى بحرف الجر .

ما يجرى مجرى المتعدى .

اطراد الاستغناء عن حرف الجر المتعين مع أنّ وانْ .

شذوذ بقاء الجر فى نحو : أشارت كليبٍ بالأكفّ الأصابع .

٨٤ ــ المتعدى إلى واحد والمتعدى إلى اثنين .

المتعدى بنفسه وجوبا .

جائز التعدى واللزوم .

الأصل تقديم ماهو فاعل معنى على ماليس كذلك ، وتقديم مالا يجرّ على ما يجرّ .

ترك هذا الأصل واجب وجائز وممتنع للقرائن الملائمة لكل .

وجوب تأخير منصوب الفعل ، ووجوب تقديمه .

جواز تأخير الفعل .

لا يوقع فعل مضمر متصل على مفسره الظاهر .

٨٥ ــ جواز الاقتصار على منصوب الفعل مستغنى بحضور معناه أو سببه ... الخ

لزوم الاقتصار فى مثل أو شبهه .

حذف ثانى الجزءين .

حذف المفعول به .

تعدى اللازم ، وزيادة مفعول للمتعدى بدخول همزة النقل أو بالتضعيف .

٨٦ ــ (٢٢) باب تنازع العاملين فصاعداً معمولا واحداً :

تعلق عاملين بما تأخر غير سببي مرفوع وعمل أحدهما فيه لا كلاهما .

٨٦ — الأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق .

عمل الملغى فى ضمير المتنازع .

جواز حذف الضمير غير المرفوع .

وحذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما .

صحة إلغاء الأول رافعا .

حمل نحو : ما قام وقعد إلا زيد على الحذف لا على التنازع .

الحكم فى تنازع أكثر من عاملين .

لا يمنع التنازع تعد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلى تعجب .

٨٧ — (٢٢) باب الواقع مفعولا مطلقا من مصدر وما يجرى مجراه :

تعريف المصدر .

تسميته فعلا وحدثا وحدثانا .

هو أصل الفعل لا فرعه .

وينصب بمثله أو بفرعه أو بقائم مقام أحدهما .

المصدر المبهم والمصدر المختص .

ما يقوم مقام كل .

٨٨ — حذف عامل المصدر جوازا ووجوبا .

التزام إضمار ناصبه المشبه به .

جواز إتباعه .

وقوع صفته موقعه .

قد يُرفع مبتدأ المفيد طلبا ، وخبرا المكرر والمحصور والمؤكد نفسه ... الخ .

٨٩ — المجعول بدلا من اللفظ بفعل مهمل مفرد وجائز الإفراد والإضافة ومضاف .

لبيك ولديك .

قد ينوب عن المصدر اللازم إضمار ناصبه صفاتٌ وأسماء أعيان .

الأصح كون الأسماء مفعولات ، والمصادر التى لا أفعال لها مفعولا بها ، والصفات أحوالا .

٩٠ — (٢٤) باب المفعول له :

تعريفه ، ناصبه ، جرّه باللام أو ما فى معناها .

٩٠ — جَرّ المستوفى لشروط النصب .

٩١ — (٢٥) باب المفعول المسمى ظرفا ومفعولا فيه :

تعريفه ، ظرف الزمان والمكان ، مبهم الزمان ومختصه .

الظرف المتصرف وغير المتصرّف ، والمنصرف وغير المنْصرف .

أنواع الظرف :

متصرّف منصرف ، وغير متصرّف ولا منصرف ، ومتصرّف لا ينصرف ، ومنصرف لايتصرّف .

الملحق بالممنوع التصرف .

٩٢ — الظروف المبنية لا لتركيب :

إذ وأحوالها وإعرابها ، وتركها بعد بينا وبينما أقيس من ذكرها .

لزوم بينا وبينما الظرفية الزمانية والإضافة إلى جملة .

قد تضاف بينا إلى مصدر .

٩٣ — إذا وأحوالها ومواقعها .

وقوعها موقع إذْ وإذْ موقعها .

قد تفارقها الظرفية ، دلالتها على المفاجأة حرفا لا ظرفا .

٩٤ — مذ ومنذ وأحوالهما ومعانيهما .

٩٥ — الآن وظرفيتها غالبة لا لازمة .

بناؤها وعلته ، وقد تعرب على رأى .

قط وعوض واختصاصهما بالنفى .

استعمال قط دون نفى .

ورود عوض للمضىّ وإضافته إلى العائضين وإعرابه .

أمس ، بناؤه وإعرابه .

٩٦ — الصالح للظرفية القياسية من أسماء الأمكنة .

كثير التصرّف من الظروف المكانية ، ومتوسط التصرف ، ونادر التصرف ، وعادم التصرف .

٩٧ — حيث وأحوالها .

لدن ومواقعها ولغاتها وإعرابها .

٩٧ – وقوع غدوة بعد لدن وأحوال إعرابها .
لدى وأحوالها .
٩٨ – مع وأحوالها .
التوسع فى الظرف المتصرّف .
٩٩ – (٢٦) باب المفعول معه :
تعريفه ، انتصابه والعامل فيه ، والخلاف حول ذلك ، وقوع الواو قبل مالا يصح عطفه .
عدم تقدم المفعول معه على عامل المصاحب باتفاق ، ولا عليه خلافا لابن جنى ،
وجوب العطف فى نحو : أنت ورأيك ، وأنت أعلم ومالك .
والنصب عند الأكثر فى نحو : مالك وزيدا ، وما شأنك وعمرا ؟
إن كان المجرور ظاهرا رجح العطف .
النصب بفعل مقدر .
١٠٠ – رجحان العطف إن كان بلا تكلف ولا مانع ولا موهن .
ورجحان النصب على المعية إن خيف فوات مايضر فواته .
عامل النصب فى نحو : حسبك وزيد ادرهم ، وبعد : ويله ، وويلاله .
امتناع نحو : هذا لك وأباك فى الاختيار .
الاختلاف حول اقتياس هذا الباب .
ولما بعد المفعول معه من خبر ما قبله أو حاله ماله متقدماً .
وقد يعطى حكم ما بعد المعطوف .
١٠١ – (٢٧) باب المستثنى :
تعريفه ، المتصل والمنقطع .
إعراب المستثنى بإلا إن ترك المستثنى منه وفرغ العامل له .
حذف عامل المتروك على رأى .
نصب المستثنى بإلا إن لم يترك المستثنى منه .
الخلاف حول عامل النصب .
١٠٢ – موضع اختيار نصب المستثنى بإلا متراخيا ، وإتباعه بدلا غير متراخ .
إتباع المتوسط بين المستثنى منه وصفته ...

١٠٢ ــ ولا يتبع المجرور بمن والباء الزائدتين ولا اسم لا الجنسية إلا باعتبار المحل .
جواز إتباع المنقطع المتأخر عند بنى تميم .
حكم الضمير العائد على المستثنى منه قبل المستثنى بإلا الصالح للإتباع .
حكم المضاف والمضاف إليه فى نحو : ماجاء أخو أحد إلا زيد . وقد يجعل المستثنى متبوعا والمستثنى منه تابعا .
لايقدم المستثنى على المستثنى منه والمنسوب إليه معاً بل على أحدهما .

١٠٣ ــ لايستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان .
لايمتنع استثناء النصف ولا استثناء الأكثر .
السابق بالاستثناء منه أولى من المتأخر عند توسط المستثنى .
وإن تأخر عنهما فالثانى أولى ، وإن تقدم فالأول أولى .

١٠٤ ــ تكرير إلا توكيدا ولغير توكيد .
حكم نحو : له عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة .
تأويل إلا بغير .

١٠٥ ــ معنى : أنشدك إلاّ فعلت .
لايعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها مطلقا ، ولا ما قبلها فيما بعدها إلا بشرط .
الاستثناء بحاشا وخلا وعدا .
أحوال حاشا ولغاتها .
النصب فى : ما النساء وذكرهن بعَدّا مضمرة .

١٠٦ ــ الاستثناء بليس ولا يكون .

١٠٧ ــ الاستثناء بغير ، وتساويها فى الاستثناء المنقطع «بيد» مضافا إلى أن وصلتها ، وتساويها مطلقا سوى .
أحوال سوى وأحكامها ، أحكام المذكور بعد « لاسيما » .

١٠٨ ــ (٢٨) باب الحال :
تعريفه ، وحكمه النصب ، وقد يجر بباء زائدة .
اشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان .
ما يغنى عن الاشتقاق .
حكم « فاه » من : كلمته فاه إلى فىّ .

١٠٨ — وجوب تنكيره ، ومجيئه معرفا بالأداة أو بالإضافة .
حكم مركب العدد ، وقضهم بقضيضهم .
مجيء المؤول بنكرة علماً .
١٠٩ — وقوع المصدر موقع الحال .
حكم : أنت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، وأما علما فعالم .
حكم المصدر التالى أمّا فى التنكير وفى التعريف .
لا يكون صاحب الحال فى الغالب نكرة إلا بشروط .
جواز تقديم الحال على صاحبه .
١١٠ — ولا يضاف غير عامل الحال إلى صاحبه إلا بشرط .
جواز تقديم الحال على عاملها .
لزوم تقديم العامل .
توسيط التفضيل بين حالين غالبا ، وفعل ذلك بذى التشبيه .
١١١ — توسيط ذى الحال بقوة وبضعف :
عدم لزوم الحالية فى نحو : فيها زيد قائما فيها .
ولزوم الخبرية فى نحو : فيك زيد راغب .
جواز اتحاد عامل الحال مع تعددها واتحاد صاحبها أو تعدده .
إضمار العامل جوازا ووجوبا .
جواز حذف الحال .
١١٢ — التأكيد بالحال :
وقوع الحال جملة خبرية .
واو الحال أو واو الابتداء وإغناؤها عن ضمير صاحب الحال .
١١٣ — استصحاب الواو المضارع المثبت .
ثبوت قد قبل الماضى .
لزومها إن عدم الضمير .
لا محل إعراب للجملة المفسرة ولا للاعتراضية .

١١٣ — تمييز الاعتراضية من الحالية .
قد تعترض جملتان .

١١٤ — (٢٩) باب التمييز :
تعريفه ، المميز إما جملة وإما مفرد .
نصبه وناصبه .
جره بالإضافة إن حذف ما به التمام .
وجوب الإضافة ورجحانها .
جواز إظهار « من » مع ما ذكر فى هذا الفصل .

١١٥ — مميز الجملة وحكمه .
مطابقة مميز الجملة ماقبله
تعريف مميز الجملة وتقدير تنكيره أو تأويل ناصبه .
عدم امتناع تقديم المميز على عامله إن كان فعلا متصرفا .

١١٦ — (٣٠) باب العدد :
مفسر مابين عشرة ومائة واحد منصوب على التمييز .
إضافة غيره إلى مفسره ، مجموعا أو مفردا .
لايجمع المفسر جمع تصحيح ولا بمثال كثرة من غير باب مفاعل إن كثر استعمال غيرهما إلا قليلا .
إن كان المفسر اسم جنس أو جمع فصل بمن .
ويغنى عن تمييز العدد إضافته إلى غيره .
حذف تاء الثلاثة وأخواتها .

١١٧ — تأويل المذكر بمؤنث والمؤنث بمذكر ومجيء العدد على حسب التأويل .
اعتبار حال الموصوف الذى نابت عنه صفته .
عطف العشرين وأخواته على النيف عند قصد التعيين وعدمه .
تاء الثلاثة وأخواتها عند عطف عشرين وأخواتها .
لتاء العشرة فى التركيب عكس مالها قبله .

١١٨ — إعراب اثنا عشر واثنتا عشرة .

١١٨ — جواز إجراء ما أضيف مجرى بعلبك أو ابن عرس .
عدم جواز ثمانىعشرةٍ إلاّ فى الشعر .
ياء الثمانى فى التركيب والإفراد .
رباع وشناح وجوارٍ وشبهها .
استعمال أحد استعمال واحد فى غير تنييف .
استعمالات أحد وإحدى .
١١٩ — قد يغنى عن نفى ماقبل أحد نفى مابعده .
لايثنى ولا يجمع من أسماء العدد المفتقرة إلى تمييز إلا مائة وألف .
تعريف العدد .
١٢٠ — حكم العدد المميز بشيئين .
التأريخ بالليالى لسبقها .
١٢١ — صوغ موازن فاعل من اثنين إلى عشرة بمعنى بعض أصله .
إضافة المصوغ من تسعة فما دونها إلى المركب المصدر بأصله ، أو عطفه أو تركيبه .
١٢٢ — حكم فاعل المذكور بالنسبة إلى التذكير والتأنيث حكم اسم الفاعل .
ظروف مستعملة كخمسة عشر نحو : يوم يوم ، وصباح مساء ، وبين بين ، وأحوال أصلها العطف كتفرقوا شغر بغر ، وشذر مذر .. الخ
وأحوال أصلها الإضافة كبادى بدا ، وأيدى سبا ... الخ
جرّ الثانى من مركب الظروف بالإضافة .
١٢٣ — وألحق بهذا : وقعوا فى حيص بيص ، والخاز باز ... الخ
١٢٤ — (٣١) باب كم وكأين وكذا :
كم اسم لعدد مبهم فيفتقر إلى مميز .
إن دخل عليها حرف جر جاز جر المميز بمن مضمرة .
ولا يكون المميز جمعا .
مميزها فى الاستفهام كمميز عشرين وأخواته ، وفى الإخبار للتكثير كمميز عشرة أو مائة .

١٢٥ — لزومها التصدير والبناء .
وقوعها مبتدأ ومفعولا ومضافا إليها وظرفا ومصدرا .
معنى كأين وكذا كمعنى كم الخبرية .
حكم مميزهما .
لغات كأين

١٢٦ — (٣٢) باب نعم وبئس :
هما فعلان لايتصرفان .
أصلهما ولغاتهما .
فاعل نعم وبئس .
قيام « ما » معرفة تامة مقام ذى الألف واللام .
أحوال الفاعل .

١٢٧ — المخصوص بالمدح أو الذم وأحواله وأحكامه .
جواز حذفه .

١٢٨ — تأنيثهما لتأنيث المخصوص .
إلحاق ساء ببئس ، ووزن فَعُل بهما .

١٢٩ — (٣٣) باب حبذا :
أصل حبذا .
لزوم عدم التصرّف .
لاحبذا توافق بئس معنى .
ذكر المخصوص بعدهما ، أحواله وأحكامه .
التمييز المطابق أو الحال .
جواز الاستغناء به أو بدليل آخر عن المخصوص .

١٣٠ — (٣٤) باب التعجب :
أحوال المتعجّب منه وأحكامه .
فعلا التعجب .
التعجب من مختص وإذا علم جاز حذفه .

١٤٦ ـ « حتى » ومعانيها وأحوالها وأحوال تاليها .

١٤٧ ـ « الكاف » ومعانيها وما تدخل عليه وما توافقه من الحروف وزيادتها واسميتها وحرفيتها .
« ما » كافة وغير كافة ، اتصالها بالكاف ورب والباء ، زيادتها غير كافة .
« ربما » إن وليها اسم مرفوع .
« مذ » و « منذ » انظر باب المفعول المسمى ظرفا .
« رب » لغاتها وأحوالها وحرفيتها ومعانيها ، ولزوم تصديرها وتنكير مجرورها ،

١٤٨ ـ أحوال المعطوف على مجرورها . الضمير المجرور بها .
« لولا » الامتناعية إن وليها الضمير الموضوع للنصب والجر .
الجر بلعل وعلّ وبحتى .

١٤٩ ـ الجر بحرف محذوف : الجر برب محذوفة ، والجر بغير رب محذوفا .
الفصل فى الضرورة بين الجار والمجرور .
الفصل فى غير الضرورة بالقسم بين الجار والمجرور ، وبين المضاف والمضاف إليه .

١٥٠ ـ (٤٠) باب القسم :
نوعاه : صريح وغير صريح ، وكلاهما جملة فعلية أو اسمية .
صيغة الفعلية غير الصريحة فى الخبر وفى الطلب ، عمرك الله ، وقعدك الله .
إبدال المصدر أو مابمعناه من فعل الصريحة . إضمار الفعل فى الطلب كثيرا .
حذف الفعل وجوبا . أحوال المقسم به وأحكامه .

١٥١ ـ حذف الخبر وجوبا وجوازا فى الجملة الاسمية . لغات ايمن وأحواله وأحكامه .
الابتداء بالنذر قسما .

١٥٢ ـ المقسم عليه جملة مؤكدة بالقسم . أحوالها فى الإثبات ، وفى الشرط الامتناعى وفى الطلب . لام القسم ونون التوكيد . حذف نافى المضارع المجرد . وحذف نافى الماضى إن أمن اللبس .

١٥٣ ـ وحذف نا فى الجمله الاسمية . قد يكون الجواب قسما .
أحوال الماضى المثبت المجاب به . . .
إذا توالى قسم وأداة شرط غير امتناعى .

١٥٤ ـ عدم تقدم المعمول على جواب القسم إلا بشرط .. الاستغناء بالجواب عن القسم .
وعن الجواب بمعموله . « جير » من أحرف الإجابة فى القسم . إغناؤها هى و « لاجرم »
عن لفظ القسم . الإجابة بجير دون إرادة قسم .

١٥٥ ــ (٤١) باب الإضافة :

المضاف والمضاف إليه ، معانى المضاف ، أحواله وأحكامه ، إزالة تنوينه وما يشبهه ، تخصصه بالثانى إن كان نكرة ، وتعرفه به إن كان معرفة .

١٥٦ ــ الإضافة المحضة والشبيهة بالمحضة . إضافة الاسم إلى الصفة ، والمسمى إلى الاسم ، والصفة إلى الموصوف ... الخ . لايقدم على مضاف معمول مضاف إليه إلاّ على « غير » مراداً به نفى . تأنيث المضاف لتأنيث المضاف إليه . إضافة الشيء بأدنى ملابسة .

١٥٧ ــ أسماء لازمت الإضافة لفظا ومعنى ، وانظر ما مر فى الظروف والمصادر والقسم . حمادى وقصارى ووحد . كلا وكلتا . ذو وفروعه . أسماء لازمت الإضافة معنى لا لفظا . قبل وبعد وآل بمعنى أهل ، وكل .

١٥٨ ــ ما أفرد لفظا من اللازم الإضافة معنى ..

إضافة أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل .

١٥٩ ــ عدم إضافة اسم الزمان إلى جملة اسمية غير ماضية المعنى إلا قليلا . إضافة « آية » بمعنى علامة إلى الفعل المتصرّف . لدن وريث . اذهب بذى تسلم ولا بذى تسلم ما كان كذا .. بناء ما أضيف إلى مبنى من اسم ناقص الدلالة . حذف المضاف للعلم به .

١٦٠ ــ قيام المضاف إليه مقام المضاف . حذف المضاف والمضاف إليه وما يقوم مقامهما . الجرّ بالمضاف محذوفا . فصل المضاف بالظرف والجار والمجرور .

١٦١ ــ إضافة المصدر إلى فاعله مفصولا بمفعوله . فصل اسم الفاعل المضاف إلى المفعول بمفعول آخر أو جار ومجرور . بقاء إعراب المعرب إذا أضيف إلى ياء المتكلم ظاهرا فى مواضع ، وتقديره فى سواها .

١٦٢ ــ أحوال المضاف إلى ياء المتكلم وأحكامه .

١٦٣ ــ (٤٢) باب التابع :

تعريفه وأنواعه :

توكيد ونعت وعطف بيان وعطف نسق وبدل .

جواز فصله من المتبوع بما لم تتمحض مباينته ..

عدم تقدم معمول تابع على متبوع .

١٦٤ ــ (٤٣) باب التوكيد :

نوعاه : معنوى ولفظى . التوكيد المعنوى وألفاظه وأحواله وأحكامه .

١٦٥ ــ إغناء بعض ألفاظ التوكيد عن بعض . لايتحد توكيد معطوف ومعطوف عليه إلا إذا

١٦٥ ـ اتحد معنى عامليهما . جواز توكيد النكرة . عدم حذف المؤكد وقيام المؤكد مقامه .

١٦٦ ـ ما أجرى مجرى «كل» مما أفاد معناه من الضرع والزرع ، والسهل و الجبل ... الخ

لزوم اعتبار المعنى فى خبر «كل» مضافاً إلى نكرة لا مضافاً إلى معرفة . التوكيد اللفظى وأحكامه . التوكيد بالضمير .

١٦٧ ـ (٤٤) ـ باب النعت :

تعريفه ، والغرض منه . موافقته المتبوع . كونه مفوقاً فى الاختصاص أو مساوياً أكثر من كونه فائقاً . المنعوت به مفرد أو جملة . أحكام الجملة المنعوت بها . أحكام المنعوت بها اسم زمان .

١٦٨ ـ أحوال النعت المفرد وأحكامه . المطرد وغير المطرد . تعدد العامل .

١٦٩ ـ النعت المقطوع وأحواله وأحكامه . عطف بعض النعوت على بعض . اجتماع النعت بالمفرد والظرف والجملة .

١٧٠ ـ الأسماء التى ينعت بها وتنعت ، والأسماء التى لا ينعت بها ولا تنعت ، والتى تنعت ولا ينعت بها ، والتى ينعت بها ولا تنعت . قيام النعت مقام المنعوت . الاستغناء عن موصوفات بصفاتها . الاكتفاء بنية النعت عن لفظه للعلم به .

١٧١ ـ (٤٥) ـ باب عطف البيان :

تعريفه وأحواله وأحكامه . جواز كونه بدلا . حكمه إذا أفرد تابعا المنادى . حكم الزائد بياناً .

١٧٢ ـ (٤٦) ـ باب البدل :

تعريفه ، موافقته المتبوع فى بعض الأحوال ومخالفته فى بعضها . عدم إبدال المضمر . بدل كل من كل ، بدل بعض .

١٧٣ ـ بدل اشتمال ، بدل إضراب ، بدل غلط .

المشتل فى بدل الاشتمال . الاستغناء فى الصلة بالبدل عن لفظ المبدل منه . إبدال جملة من مفرد ، وفعل من فعل . ترتيب التوابع عند اجتماعها .

١٧٤ ـ (٤٧) ـ باب المعطوف عطف النسق :

تعريفه . حروف العطف . واو العطف وخصائصها .

١٧٥ ـ ثم ولغاتها وخصائصها . فاء العطف وخصائصها . وقوع الفاء موقع ثم وثم موقعها . الحكم بزيادة الفاء والواو . المعطوف بحتى وأحواله وأحكامه .

١٧٦ — أم متصلة ومنقطعة . أو ومعانيها وأحوال العطف بها . العطف بإما .

١٧٧ — المعطوف ببل . تكرار بل ، وزيادة لاقبلها . ما يشترط في صحة العطف . العطف على الضمير .

١٧٨ — حذف الواو مع معطوفها ودونه . ما يشاركها في ذلك من حروف العطف . إغناء المعطوف عن المعطوف عليه . تقديم المعطوف بالواو للضرورة . عطف الفعل على الاسم والاسم على الفعل ، والماضي على المضارع والمضارع على الماضي . الفصل بين العاطف والمعطوف .

١٧٩ — (٤٨) — باب النداء :

المنادى منصوب لفظاً أو تقديراً . عامل النصب في المنادى . أدوات النداء . حذف أداة النداء . حذف المنادى ولزوم « يا » .

« يا » مع ليت أو رب أو حبذا للتنبيه . عمل عامل المنادى في المصدر والظرف والحال . فصل حرف النداء بأمر . المنادى المبني .

١٨٠ — المنادى المعرب . العلم الموصوف بابن والملحق به . العلم الموصوف بابنة والموصوف ببنت .

١٨١ — نداء ذي الألف واللام . نداء لفظ الجلالة « الله » . تابع المنادى وأحواله وأحكامه .

١٨٢ — وتابع نعت المنادى . أحوال المضاف إلى الياء إن أضيف إليه منادى .

١٨٣ — المنادى غير المصرح باسمه .

١٨٤ — (٤٩) — باب الاستغاثة والتعجب الشبيه بها :

أحوال المنادى المستغاث أو المتعجب منه وأحكامه . حذف المستغاث .

إن ولي « يا » اسم لاينادى إلا مجازاً . وقوع المستغاث مستغاثاً من أجله . لام الاستغاثة ، والاستغناء عنها في التعجب .

١٨٥ — (٥٠) — باب الندبة :

تعريف المندوب وأحواله وأحكامه . مساواته المنادى في بعض الأقسام والأحكام . تعين إيلائه « وا » عند خوف اللبس . بما يلحق آخره جوازاً . نعت المندوب والمجرور بإضافة نعته .

١٨٦ — ما يبدل من ألف الندبة .

١٨٧ — (٥١) — باب أسماء لازمت النداء :

فل وفلة ومكرمان وملأمان وملأم ولؤمان ونَوْمان . المعدول إلى فُعَل في سبّ المذكر . المعدول إلى فَعَالِ في سبّ المؤنث .

٢٠١ ــ زيادة التاء قبل متعدياتها للإلحاق بتفعلل . وافعلّل بناء مقتضب . قبول هذه الأمثلة للتعدى إلا افعلّ وافعالّ وافعللّ .

٢٠٢ ــ المثال والأجوف والناقص واللفيف المقرون واللفيف المفروق .

صيغة الأمر .

٢٠٣ ــ (٥٦) ــ باب همزة الوصل :

مواضع همزة الوصل وأحوالها . مواضع ثبوتها ضرورة واختيارا .

٢٠٤ ــ (٥٧) ــ باب مصادر الفعل الثلاثى :

منها الثلاثى محرك الفاء بالثلاث مفتوح العين أوساكنها ، ومنها فعَلان وَفعلٌ وَفعِلة وفعيل ... الخ .

٢٠٥ ــ معانى فَعالة وفُعولة ومعانى فِعالة وشبهها . معانى فعال وفُعال وفَعيل وفَعَلان وفَعَل وفُعلة . المقيس فى المتعدى وفى اللازم . الدلالة على المرّة وعلى الهيئة .

٢٠٦ ــ (٥٨) ــ باب مصادر غير الثلاثى :

صوغ المصدر من الماضى المبدوء بهمزة . صوغه مما أوله تاء المطاوعة أو شبهها .

صوغه من أفعل ومن فَعّل ومن فاعل وفعال والملحق به .

فِعّال وفيعال غير مصدر .

٢٠٧ ــ لزوم تاء التأنيث الإفعال والاستفعال معتلّى العين .

لحاقها سائر أمثلة الباب المجردة منها للدلالة على المرّة .

صياغة مثل اسم المفعول للدلالة على الحدث أو الزمان أو المكان .

مجىء المصدر على زنة اسم المفعول .

٢٠٨ ــ (٥٩) ــ باب ما زيدت الميم فى أوله لغير ما تقدم وليس بصفة :

مَفْعَل من الفعل الثلاثى ومعانيه وأحواله . ماشذّ بكسر العين . وما جاء بفتح العين وكسرها .

٢٠٩ ــ وما جاء بالتثليث . مَفْعَلة من الثلاثى ودلالته . ما يصاغ لآلة الفعل الثلاثى .

٢١٠ ــ (٦٠) ــ باب أسماء الأفعال والأصوات :

المقصود بأسماء الأفعال . حكمها فى التعدى واللزوم والإظهار والإضمار . المضمر المرتفع بها . دلالاتها وما تضمنه من المعانى . قد تصحب بعضها « لا » النافية . ها وهاء وأحوالهما ولغاتهما وتصاريفهما ومعانيهما .

٢١١ ــ هلم وحيهل وأحوالهما ولغاتهما ومعانيهما . تيد ورويد وأحوالهما ودلالتهما . هيت وهيك

٢١١ ولغاتهما وأحوالهما ودلالتهما . بله وكذاك وصه وإيها ومه وإيه وويها وآمين وأمين ...الخ

٢١٢ ـــ ومنها ظروف وشبهها تجرّ ضمير المخاطب كثيراً وضمير الغائب قليلا . كمكانك وعندك ولديك ودونك ووراءك وأمامك وإليك وعليك ... الخ .

٢١٣ ـــ القياس على بعضها عند بعض النحاة .

موضع الضمير البارز المتصل بها وبأخواتها . ما نوّن منها وما لم ينوّن . بناؤها وعلته . ما أمكنت مصدريته أو فعليته لم يعدّ منها . أسماء الأصوات ودلالاتها وإعرابها .

٢١٦ ـــ (٦١) ـــ باب نونى التوكيد :

نوعاهما ، وما يلحقانه وجوبا وجوازا . بناء الفعل المؤكد بالنون مالم يسند إلى الألف أو الياء أو الواو . أحوال الفعل معهما .

٢١٧ ـــ خصائص الخفيفة . التنوين ودلالته وأنواعه . الاسم المتمكن وما يشاركه فى التنوين . المقصود بالصرف .

٢١٨ ـــ (٦٢) ـــ باب منع الصرف :

موانع صرف الاسم :

ألف التأنيث مطلقاً ، أو موازنة مفاعل أو مفاعيل ، وعدله صفة أو كصفة أو كعلم أو كونه صفة على فعلان ذا فَعْلى ، ووفاقه الفعل .

٢١٩ ـــ ومع العلمية زيادتا فعلان أو ألف الإلحاق المقصورة أو تركيب يضاهى لحاق هاء التأنيث أو عدل عن مثال إلى غيره أو عجمة أو تأنيث بالهاء أو بالتعليق على مؤنث .

منع المذكر المسمى بمؤنث .

٢٢٠ ـــ علم المؤنث الثنائى والثلاثى ساكن الحشو .

صرف أسماء القبائل والأرضين والكلم ومنعها مبنيا على المعنى .

٢٢١ ـــ ما منع صرفه دون علميّة ، وما لم يمنع إلا مع العلميّة . ما ينوّن من الممنوع من الصرف . أحوال المركب .

٢٢٢ ـــ العدل المانع مع الوصفية والمانع مع شبه العلمية أو الوصفية .

٢٢٣ ـــ المسمى بموازن فَعالِ .

يصرف مصغراً مالا ينصرف مكبراً .

وقد يكمل موجب المنع فى التصغير فيمنع مصغراً ما صرف مكبراً .

صرف مالا ينصرف للتناسب أو للضرورة .

٢٢٤ — ويمنع صرف المنصرف اضطراراً .

٢٢٥ — (٦٣) — باب التسمية بلفظ كائن ماكان :

حكم المسمى به من لفظ يتضمن إسناداً أو عملا أو إتباعاً أو تركيباً . حكم المثنى والمجموع على حده وما جرى مجراهما . حاميم وما يجرى مجراها . حكم التسمية بحرفين أو حرف من حروف الهجاء .

٢٢٦ — التسمية بلفظ « فو » أو « ذو ».

حكم همزة الوصل فى المسمى به . حكم التسمية بفعل ناقص . التسمية بحرف جر . إلحاق أسلمت وأسلما ويسلمان وأسلموا ويسلمون بمسلمة ومسلمَين ومسلمين مسمى بها . تسمية المذكر ببنت أو أخت أو هنت .

٢٢٧ — التسمية بالأولى والذى والتى واللائى واللاتى . التسمية باسم حرف . حكاية المفرد المبنى والفعل غير المسند .

٢٢٨ — (٦٤) باب إعراب الفعل وعوامله :

علة رفع المضارع . نصب المضارع بأن . أنْ المخففة من أنّ وحكم مايليها .
عدم تقدم معمول أن الناصبة عليها .

٢٢٩ — بطلان عملها زائدة . جواز الفصل بين أن الناصبة وبين منصوبها بالظرف وشبهه ، نصب المضارع بلن وحكم الفعل معها . نصبه بكى الموصولة ، وبأن مضمرة بعدكى الجارة .

٢٣٠ — عدم تقدم معمول معمولها . عدم بطلان عملها بالفصل . نصبه بإذن وحكم الفعل معها .
جواز فصل منصوبها بظرف . معناها الجواب والجزاء . النصب بها بعد عطف أو ذى خبر .
نصبه بأن مضمرة وجوبا بعد اللام المؤكدة لنفى فى خبر كان ، وبعد حتّى المرادفة لإلى أوكى الجارة أو إلاّ أن ، وبعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلاّ أن .

٢٣١ — وبعد فاء السبب ، وبعدواو الجمع .

٢٣٢ — تمييز واو الجمع وفاء السبب .

جزم جواب الأمر . إضمار أن الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومى أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بإنما .

٢٣٣ — جزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم . حكم المنفى بلا الصالح قبلها « كى » .

جواز إضمار أن وإظهارها . المواضع التى تزاد فيها أن جوازاً وشذوذا . أن المفسرة وأن العاطفة .

٢٣٤ ــ زمان المنصوب بعد حتّى وعلامته .

٢٣٥ ــ (٦٥) باب عوامل الجزم :

منها لام الطلب ، وأحوالها ومواضعها وجواز حذفها . ولا الطلبية ، ولم ولما أختها وخصائص كل .

٢٣٦ ــ وأدوات الشرط وهى إنْ ومَنْ وما ومهما وأيّ وأنّى ومتى وأيّان وإذما وحيثما وأين .

٢٣٦ ــ حرفية « إنْ » واسمية البواقى ، وفى اسمية « إذ ما » خلاف . بناؤها إلا « أيّاً » .

ورود ما ومهما ظرفى زمان ــ انظر باب المفعول المسمى ظرفا .

وأى بحسب ما تضاف إليه . جملة الشرط وأحوالها وأحكامها . جملة الجزاء أو الجواب وأحوالها وأحكامها . لزوم الفاء فى جواب الشرط . جزم الجواب وعامله .

٢٣٧ ــ الجزم بإذا الاستقبالية حملا على متى ، وإهمال متى حملا على إذا ، وإهمال إن حملا على لو ، والأصح امتناع حمل لو على إن . جزم المسبب عن صلة « الذى » تشبيها بجواب الشرط . نيابة إذا المفاجأة عن الفاء بعد إن الشرطية .

٢٣٨ ــ لأداة الشرط صدر الكلام . تقدم الشبيه بالجواب على أداة الشرط وأحوال الشرط حينئذ . حذف الجواب ، وحذف الشرط ، وحذفهما معاً .

٢٣٩ ــ توالى شرطين أو شرط وقسم ــ انظر باب القسم ــ اتصال ما الزائدة بإن وأىّ وأين وأيان ومتى وكيف .

٢٤٠ ــ أحوال فعلى الشرط . لو الشرطية وأحوالها وأحوال ما يليها .

استعمالاتها وأحوال الجواب معها .

٢٤١ ــ لما متبوعة بالماضى ظرفية أو حرفية . أحوال الجواب معها .

٢٤٢ ــ (٦٦) باب تتميم الكلام على كلمات مفتقرة إلى ذلك :

الاستفهام بكيف ، ظرفيتها واستصحابها « على » . أحوال جوابها وأحكامه . عدم المجازاة بها قياساً . مرادفة أنّى لها أو لأين أو متى .

قد اسما لكفى ، ومرادفة لحسب ، وحرف يدخل على الماضى والمضارع للتحقيق أو التقليل أو التقريب .

٢٤٣ ــ مرادفة هل لقد .

مساواة هل لهمزة الاستفهام فيما لم يصحب نافياً ولم يطلب به تعيين . أى مقصوداً بها النفى .

٢٤٣ — الفرق بين هل والهمزة فى الاستعمال والأحوال . دخول الهمزة عليها . حروف التحضيض : هلا وألا ولولا ولوما وما يليهن من فعل ظاهر أو معمول فعل مضمر .

٢٤٤ — لولا ولوما تدلان على امتناع لوجوب . ها ويا حرفا تنبيه واستعمالاتهما . وقد يعزى التنبيه إلى « ألا » و « أما » وهما للاستفتاح .

من حروف الجواب : « نعم » . لغاتها ودلالتها .

« إى » بمعنى نعم واختصاصها بالقسم .

٢٤٥ — كلا حرف ردع وزجر وقد تؤول بحقا وقد تساوى « إى » معنى واستعمالا . أما حرف تفصيل ، أحوالها واستعمالاتها .

٢٤٦ — قيام « أقل » مقام « ما يفعل أحد » واتصال « ما » الكافة بها . الأفعال غير المتصرفه — انظر باب الأفعال الناسخة والاستثناء والتعجب وما يليه . ومنها : قلّ النافية ، وتبارك ، وسُقط فى يده ، وهدّك من رجل ، وعمرتك الله ، وكذب فى الإغراء ... الخ . انظر باب التحذير والإغراء وأسماء الأفعال والأصوات .

٢٤٨ — (٦٧) — باب الحكاية :

السؤال بأىّ وبمن عن مذكور منكر عاقل أو غيره وحكايته .

حكاية العلم عند الحجازيين . الخلاف حول حكاية العلم معطوفاً أو معطوفاً عليه .

٢٤٩ — حكاية الموصوف . حكاية المضمر . حكاية التمييز . حكاية المفرد . سؤال المنكر عن مذكور بالهمزة وحكايته . مدة الإنكار وزوائده .

٢٥٠ — مدة التذكر وزيادته .

٢٥١ — (٦٨) — باب الإخبار :

شرط المخبر عنه فى هذا الباب . طريقة الإخبار عما استوفى الشروط . جواز الإخبار عن خبر كان .

٢٥٢ — الإخبار عن الظرف المتصرف . الإخبار فى الجملة ذات التنازع .

٢٥٣ — (٦٩) — باب التذكير والتأنيث :

أصل الاسم التذكير . افتقار التأنيث إلى علامة . علامة التأنيث فى الاسم المتمكن ، مالم تظهر العلامة فيه .

٢٥٤ — التاء وأحوالها ودلالاتها . الجنس المميز واحده بالتاء . الصفات المختصة بالإناث . مالا تلحقه التاء من الصفات ، وما حمل عليها . تذكير المؤنث وتأنيث المذكر حملا على المعنى . تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر .

٢٦٨ ـ تكسير الواحد الممتاز بالتاء . ما يرد فى التكسير . إغناء التصحيح عن التكسير .

٢٦٩ ـ جمع أفعُل وأفعال وأفعلة .

٢٧٠ ـ فُعْل جمع كثرة ، وفُعُل وفُعَل وفِعَل وفِعال وفُعَّل وفعلة وفَعَلة وفُعَلة و فِعَلة وفَعْلَى وفِعْلَى وفُعَلاء وفِعْلان وفُعْلان وفواعل وفَعالى وفُعالى وأوزانها وأحوالها وأحكامها .

٢٧٧ ـ إغناء الفَعَالِى عن الفَعالى جوازا ولزوما .

ومن جموع الكثرة فَعَالِىّ وفعايل .

٢٧٨ ـ غير فواعل وفعايل من المساويهما فى البنية لكل ما زاد على ثلاثة أحرف ..

٢٧٩ ـ ما يحذف وما يبقى من ذوات الزوائد .

عدم معاملة انفعال وافتعال معاملة فِعال فى التكسير والتصغير . .

التعويض مما حذف للتكسير .

جواز مماثلة ما ماثل مفاعيل لمفاعل والعكس فى غير فواعل .

٢٨٠ ـ قد يكون للمعنى اسمان فيجمع أحدهما على ما يستحقه الآخر .

أسماء الجمع ، مالا واحد له من لفظه وماله واحد ، وأمثلة ذلك .

٢٨١ ـ جمع العلم المرتجل والمنقول . الاستغناء عن التثنية والجمع .

الاستغناء بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه .

٢٨٢ ـ جمع ابن كذا وأخى كذا وذى كذا . جمع المضاف والمضاف إليه من الكُنَى. كون المضاف إليه أباً أو أماً . تكسير اسم الجمع وجمع التكسير . جمع موازن مفَاعل أو أفعُل جمع تصحيح . جمع أفعال وأفعلة بالألف والتاء . جمع فُعَّل بالواو والنون .

الاستغناء بلفظ الواحد عن الجمع مع الألف واللام والنفى وشبهه .

٢٨٣ ـ مطابقة اللفظ والمعنى فيما أضيف إليه العدد أو قصد به معنى التثنية .

٢٨٤ ـ (٧٥) باب التصغير :

مايصغر من الأسماء . صيغة التصغير . ما يغير للتصغير . المجموع على مثال مفاعل أو مفاعيل .

٢٨٥ ـ تصغير الثنائى . مايحذف للتصغير .

٢٨٦ ـ مايرد إلى أصله فى التصغير والتكسير على مثال مفاعل وأخواته . تصغير ذى القلب وتكسيره . لحاق تاء التأنيث فى تصغير مالم يشذ من مؤنث بلا علامة . ما سمى به مذكر من بنت ونحوه ؟

٣٠٤ ــ إبدال الياء من واو . تصحيح ماحقه الإعلال ، وإعلال ماحقه التصحيح .
إبدال الألف ياء .

٣٠٥ ــ إبدال الألف واوا ، والياء الساكنة المفردة فى غير جمع ... إبدال الضمة كسرة .

٣٠٦ ــ تسكين ذو الكسرة والضمة المؤثرتين إعلال اللام . جعل الياء واوا لإزالة الخفاء ، والواو ياء لرفع لبس أو تقليل ثقل . حذف الياء المدغمة فى مثلها قبل مدغمة فى مثلها .

٣٠٧ ــ إبدال الياء واوا . حذف الياء جوازا . قلب الألف واوا . حذف الياء المتطرفة .

٣٠٨ ــ اجتناب الضمة غير العارضة فى واو قبل واو . اجتماع ثلاث واوات أو أربع .
إبدال الواو الملاقية ياء فى كلمة . إبدال الواو المتطرفة بعد واوين والكائنة لام فُعول جمعا .

٣٠٩ ــ إبدال الياء من الواو لاماً لفُعلى صفة محضة أو جارية مجرى الأسماء .

٣١٠ ــ إبدال الألف بعد فتحة متصلة اتصالا أصلياً ...

٣١١ ــ نقل حركة الياء أو الواو عينا لفَعِل إلى الساكن قبلها وإبدال مجانس الحركة من العين إن لم تجانسها .
حذف واو مفعول مما اعتلت عينه .

٣١٢ ــ حذف ألف إفعال واستفعال والتعويض منها . إعلال ما وافق المضارع فى الزيادة والوزن . إبدال التاء من فاء الافتعال وفروعه . إبدال تاء الافتعال ثاء بعد الثاء ، ودالا بعد الدال أو الذال أو الزاى ، وطاء بعد الطاء أو الظاء أو الصاد أو الضاد . إدغام الظاء والذال فى بدلهما .
من وجوه الإعلال الحذف ، مواضعه . من مطرده حذف الواو من مضارع ثلاثى فاؤه واو .

٣١٣ وربما أعل بذا الإعلال أسماء كرقة وصفات كلدة .
حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى فاعله ومفعوله .

٣١٤ ــ حذف فاءات خذ وكل ومر . حذف عين فيعلولة كبينونة ، وعين فيعلان وفيعل وفيعلة وفاعل . الرد إلى أصلين أولى من ادعاء شذوذ حذف أو إبدال . حذف عين الفعل الماضى المضاعف المتصل بتاء الضمير أو نونه .
حذف همزة يجىء ويسوء وإحدى ياءى يستحيى .
حذف ألف ما الاستفهامية ، وألف ما الموصولة .

٣١٥ ــ حذف اللام من الأسماء إن كانت واواً أو ياء أو هاء أو همزة أو نونا أو حاء أو معتل

٣١٥ العين . حذف العين إن كانت نونا أو واوا أو تاء أو همزة . حذف الفاء إن كانت واوا أو همزة . من وجوه الإعلال القلب . مواضعه بكثرة وبقلة .

٣١٦ — علامة صحة القلب . جاء وخطايا . إبدال الياء من ثالث الأمثال كتظنيت ، ومن ثانيهما كائتمَّيت ، ومن أولهما كإيما ، ومن هاء ومن نون ومن عين وياء وسين وثاء . ربما أبدل من حرف لين تضعيف ماقبله .

إبدال تاء الضمير طاء أو دالا . إبدال التاء من واو أو من ياء أو من سين أو من صاد أو من هاء .

٣١٧ — إبدال الميم من النون الساكنة قبل باء ، وإبدال النون من الميم . إبدال الصاد من السين جوازا . إبدال السين زايا . التكافؤ فى الإبدال .

٣١٨ — عجعجة قضاعة ، إبدال الهاء وقفا من ألف أنا وما ..

٣١٩ — (٧٧) باب مخارج الحروف :

أقصى الحلق للهمزة والهاء والألف ، ووسطه للعين والحاء ، وأدناه للغين والخاء ، وما يليه للقاف ، وما يليه للكاف ، وما يليه للجيم والشين والياء . وأول حافة اللسان وما يليه للضاد ، وما دون حافته للام ، وما بين طرفه وفويق الثنايا للنون والراء ، وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء والدال والتاء ، وما بينه وبين الثنايا للزاى والسين والصاد ، وما بينه وبين أطراف الثنايا للظاء والذال والثاء . وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء . وما بين الشفتين للباء والواو والميم . الفروع المستحسنة لهذه الحروف ، والفروع المستقبحة .

٣٢٠ — الحروف المهموسة والمجهورة . والحروف الشديدة والمتوسطة والرخوة . الحروف المطبقة والمنفتحة . الحروف المستعلية والمنخفضة . أحرف القلقلة . الأحرف اللينة . الأحرف المعتلة . المنحرف والمكرر والهاوى والمهتوت . أحرف الذلاقة . الحروف المصمتة . ماسوى هذه من ألقاب الحروف .

الإدغام : إدغام أول المثلين وجوبا .

٣٢١ — نقل حركة المدغم . فك المدغم . الإدغام قبل الضمير . جواز الفك والإدغام .

٣٢٢ — الإعلال والإدغام فى افعلّ وافعالّ من ذوات الياء والواو . أوجه إعلال مثل سَبُعان من القوة . حكم الإدغام إذا تحرك المثلان من كلمتين ولم يكونا همزتين . إدغام الراء فى اللام . إدغام الفاء فى الباء ، والضاد فى الطاء ..الخ

٣٢٣ — التكافؤ فى الإدغام . إدغام النون الساكنة دون غنة وإظهارها وقلبها ميما وإخفاؤها . التخفيف ؟

٣٢٤ — إدغام تاء تفعّل .
حذف المتعذر إدغامه .

٣٢٥ — (٧٨) باب الإمالة :
المقصود بالإمالة ، ومواضعها ، وأسبابها .تأثير سبب الإمالة .

٣٢٦ — إمالة العارى من سبب الإمالة . ما أميل من غير المتمكن . ما أميل من الحروف . ما أميل من الفتحات .

٣٢٧ — ما أميل من الضمات . مستند الإمالة فى غير ما ذكر .

٣٢٨ — (٧٩) باب الوقف :
آخر الموقوف عليه الساكن . مايحذف للوقف . مايبدل فى الوقف . قلب الألف الموقوف عليها ياء أو واوا أو همزة .

٣٢٩ — حكم الموقوف عليه متحركا غير هاء تأنيث . نقل حركة الهمزة وحذفها أو إثباتها . إبدال الهمزة بمجانس حركتها . الوقف بالنقل إلى المتحرك .

٣٣٠ — إبدال الهاء من تاء التأنيث الاسمية . تاء جمع السلامة والمحمول عليه . هيهات وأولات ولات وربت وثمت وأبت . الوقوف بهاء السكت . جواز اتصالها بكل متحرك حركة غير إعرابية ولا شبيهة بها .

٣٣١ — الوقوف على حرف واحد . إجراء الوصل مجرى الوقف . تسكين الروىّ الموصول بمدة .

٣٣٢ — (٨٠) باب الهجاء :
أصلاه فى غير العروض . الأصل الأول : فصل الكلمة من الكلمة إن لم يكونا كشىء واحد .وصل مِن بمَن وبما الموصولة . وصل عن بمَنْ . وصل فى بمَن الاستفهامية وبما الموصولة . وصل الثلاثة بما الاستفهامية محذوفة الألف .

ماشذ وصله . حذف نون من وعن وإن وأن وميم أم عند وصلهن .

الأصل الثانى : مطابقة المكتوب للمنطوق به فى ذوات الحروف وعددها :

مايستثنى من هذا الأصل . الاقتصار على أول الكلمة . حذف الحرف لإدغامه فيما هو من كلمته . وشذ « بأيّيكم المفتون » بياءين .

٣٣٣ — اعتبار المطابقة بالأصل . اعتبار المطابقة بالمآل : فى الوقف وفى غير الوقف . نيابة الياء عن كل ألف مختوم بها فعل أو اسم متمكن . حتّام وإلام وعلاَم .

٣٣٤ — شذوذ الألف فى كلتا وترا و « نخشا أن تصيبنا » . وشذوذ الواو فى الصلوة والزكوة والحيوة والنجوة ومشكوة ومنوٰه والربوا . من اعتبار المطابقة بالمآل تصوير الهمزة

٣٣٤ غير الكائنة أولا بالحرف الذى تؤول إليه فى التخفيف إبدالا وتسهيلا . تصوير المتوسطة الصالحة للنقل بمجانس حركتها . الهمزة الآخرة .

٣٣٥ ــ الهمزة الكائنة أولا . همزة الوصل ــ وانظر باب همزة الوصل ص ٢٠٣ وما بعدها . حكم ما ولى الثانية . همزة القطع بعد همزة الاستفهام . همزة هؤلاء وابنؤم ولئلا ولئن ويومئذ وحينئذ .

٣٣٦ ــ إن أدى القياس فى المهموز وغيره إلى توالى لينين متماثلين أو ثلاثة .. حذف الألف من الله والرحمن والحرث علماً ... الخ .

٣٣٧ ــ الذى وجمعه والتى وفروعه والليلة والليل . ما زيدت فيه ألف ، وما زيدت فيه واو .

٣٣٨ ــ وما زيدت فيه ياء .

رابعا : فهرس الشواهد القرآنية

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
ه ٥	ـــ شرح الكلمة والكلام	« والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لاتعلمون شيئا » .	٧٨	النحل
ه ٩	ـــ إعراب الصحيح الآخر	« أتعد اننى أن أخرج وقد خلت القرون من قبلى »	١٧	الأحقاف
ه ١١	ـــ إعراب المعتل الآخر	« إلاّ أن يعفون أو يعفو الذى بيده عقدة النكاح » .	٢٣٧	البقــرة
ه ١١	ـــ « « «	« وبعولتهن أحق بردهن »	٢٢٨	البقرة
ه ١١	ـــ « « «	« فتوبوا إلى بارئكم »	٥٤	البقرة
ه ١١	ـــ « « «	« إنه من يتقى ويصبر فإن الله لايضيع أجر المحسنين »	٩٠	يوسف
ه ١٣	ـــ إعراب المثنى والمجموع على حده	« والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين »	٤	يوسف
ه ١٤	ـــ إعراب المثنى والمجموع على حدّه	« وإنا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون »	٢٣	الحجر
ه ٢٤	ـــ المضمر	« وإذا الرسل أقتت »	١١	المرسلات
ه ٢٨	ـــ «	« فأوجس فى نفسه خيفة موسى »	٦٧	طه
ه ٢٩	ـــ «	« وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا »	٢٠	المزمل
ه ٣٦	ـــ الموصول	« ومن الناس من يشترى لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين . وإذا تتلى عليه آياتنا ولى مستكبرا » .	٧،٦	لقمان
ه ٤٢	ـــ المعرف بالأداة	« كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول »	١٦،١٥	المزمل
ه ٤٢	ـــ « «	« ثانى اثنين إذ هما فى الغار »	٤٠	التوبة
ه ٤٤	ـــ المبتدأ	« وأن تصوموا خير لكم »	١٨٤	البقرة

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
ه ٤٤	ـ المبتدأ	« هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والأرض »	٣	فاطر
ه ٤٨	ـ المبتـدأ	« والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيع أجر المصلحين »	١٧٠	الأعراف
ه ٤٨	ـ »	« والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربّصْنَ بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا »	٢٣٤	البقـرة
ه ٥١	ـ »	« فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم »	١٠٦	آل عمران
ه ٦٣	ـ الأحرف الناصبة الاسم	« فلولا أنه كان من المسبحين »	١٤٣	الصافات
ه ٧٢	ـ الأفعال الداخلة على المبتدإ	« ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق »	١٠٢	البقرة
ه ٧٦	ـ الفاعـل	« ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين »	٣٥	يوسف
ه ٨٧	ـ الواقع مفعولا مطلقا	« ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا »	٢٣	الأحزاب
ه ٨٧	ـ » » »	« والذاريات ذروا »	١	الذاريات
ه ٩٣	ـ المفعول المسمى ظرفا	« وإذ اعتزلتموهم وما يعبدون إلا الله »	١٦	الكهف
»	» » »	« وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم »	١١	الأحقاف
»	» » »	« والليل إذا يغشى ، والنهار إذا تجلى »	١، ٢	الليل
ه ٩٤	ـ » » »	« إذا وقعت الواقعة . ليس لوقعتها كاذبة . خافضة رافعة »	١، ٢، ٣	الواقعة
»	» » »	« فأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة »	٨	الواقعة
ه ١١٣	ـ الحـال	« وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله »	٧٥	البقرة
ه ١١٣	ـ الحـال	« آلآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين »	٩١	يونس
ه ١١٣	الحـال	« وجاءوا أباهم عشاء يبكون »	١٦	يوسف
ه ١١٣	ـ »	« أو جاءوكم حصرت صدورهم »	٩٠	النساء
ه ١٢٨	ـ نعم وبئس	« كبرت كلمة تخرج من أفواههم »	٥	الكهف

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
ه ١٤١	الصفة المشبهة	« إنك ميت وإنهم ميتون »	٣٠	الزمر
ه ١٤٣	إعمال المصدر	« ألم نجعل الأرض كفاتا أحياءو أمواتا »	٢٥،٢٦	المرسلات
ه ١٤٤	حروف الجر	« ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء »	١٨	الفرقان
١٤٥	» »	« إن كنتم للرؤيا تعبرون »	٤٣	يوسف
١٤٥	» »	« إن ربك فعال لما يريد »	١٠٧	هـــود
١٤٥	» »	« قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون »	٧٢	النمل
ه ١٤٥	» »	« وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال »	٤٦	إبراهيم
ه ١٤٥آ	» »	« وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم »	٣٣	الأنفال
ه ١٤٦	» »	« ليسجننه حتى حين »	٣٥	يوسف
ه ١٥٢	القسم	« تالله تفتأ تذكر يوسف »	٨٥	يوسف
ه ١٥٣	»	« ولئن أرسلنا ريحا فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون »	٥١	الروم
ه ١٥٥	الإضافة	« ويشهد الله على ما فى قلبه وهو ألد الخصام »	٢٠٤	البقرة
ه ١٥٥	»	« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر »	٢٢٦	»
ه ١٥٨	»	« وكلهم آتيه يوم القيامة فردا »	٩٥	مريم
ه ١٥٨	»	« وكل أتوه داخرين »	٨٧	النمل
ه ١٥٨	»	« أياً ماتدعوا فله الأسماء الحسنى »	١١٠	الإسراء
ه ١٥٩	»	« قال الله هذا يوم ينفع الصادقـــين صدقهم »	١١٩	المائدة
ه ١٥٩	»	« يوم لاتملك نفس لنفس شيئا »	١٩	الانفطار
ه ١٦٢	»	« ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخى »	٢٢	إبراهيم
ه ١٦٩	النعت	« وقال الله لاتتخذوا إلهين اثنين »	٥١	النحل
ه ١٦٩	النعت	« فإذا نفخ فى الصور نفخة واحدة »	١٣	الحاقة

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
ه ١٧٠	النعت	« ولا رطب ولا يابس إلا فى كتاب مبين »	٥٩	الأنعام
ه ١٧٠	»	«لايغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها »	٤٩	الكهف
ه ١٧٠	»	« وكذب به قومك وهو الحق »	٦٦	الأنعام
ه ١٧٦	المعطوف عطف النسق	« ومن يكسب خطيئة أو إثما »	١١٢	النساء
ه ٢١٧	نونى التوكيد	« وأنتم حينئذ تنظرون »	٨٤	الواقعة
ه ٢٢٨	إعراب الفعل	« حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة »	٢٣٣	البقرة
ه ٢٣٥	عوامل الجزم	« هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا »	١	الدهر
ه ٢٣٧	» »	« ومن عاد فينتقم الله منه »	٩٥	المائدة
ه ٢٣٧	» »	« فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا »	١٣	الجن
ه ٢٣٨	» »	« وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون »	٣٦	الروم
ه ٢٣٨	» »	« فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون »	٤٨	الروم
ه ٢٤١	» »	« لو نشاء جعلناه أجاجا »	٧٠	الواقعة
ه ٢٤١	» »	« أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم »	١٠٠	الأعراف
ه ٢٤١	» »	« فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا فى قوم لوط »	٧٤	هـود
		ما أحضرت »	١٤	التكوير
ه ٢٨٣	أمثلة الجمع	«علمت نفس ماقدمت وأخرت »	٥	الانفطار
ه ٣٠١	التصريف	« وإن منهم لفريقا يلوون ألسنتهم بالكتاب »	٧٨	آل عمران
»	»	« إذ تصعدون ولا تلوون على أحد »	١٥٣	آل عمران
ه ٣٢١	مخارج الحروف	« ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة »	٤٢	الأنفال

صفحة باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٣٢٤ ـ مخارج الحروف	« ماننزل الملائكة إلا بالحق »	٨	الحجر
« « «	« ونزل الملائكة تنزيلا »	٢٥	الفرقان
٣٢٤هـ ـ « «	« مالكم إذا قيل لكم انفروا فى سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض »	٣٨	التوبة
٣٣٢ ـ الهجاء	« بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله »	٩٠	البقرة
« «	« بئسماخلفتمونى من بعدى »	١٥٠	الأعراف
« «	« فإلم يستجيبوا لكم فاعلموا أنما أنزل بعلم الله »	١٤	هـود
« «	« بل زعمتم ألن نجعل لكم موعدا »	٤٨	الكهف
« «	« أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه »	٣	القيامة
٣٣٣ ـ «	« بأييكم المفتون »	٦	القلم
« «	« لنسفعا بالناصية »	١٥	العلق
٣٣٤ ـ «	« وكأين من نبى قاتل معه ربيون كثير »	١٤٦	آل عمران
« «	« وكأين من آية فى السموات والأرض »	١٠٥	يوسف
« «	« فكأين من قرية أهلكناها وهى ظالمة »	٤٥	الحج
« «	« وكأين من قرية أمليت لها وهى ظالمة »	٤٨	الحج
« «	« وكأين من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها وإياكم »	٦٠	العنكبوت
« «	« وكأين من قرية هى أشد قوة من قريتك التى أخرجتك أهلكناهم فلا ناصر لهم »	١٣	محمد
« «	« وكأين من قرية عتت عن أمر ربها ورسله فحاسبناها حسابا شديدا »	٨	الطلاق
٣٣٤ ـ الهجاء	« أفبالباطل يؤمنون وبنعمت الله هم يكفرون »	٧٢	النحل
« «	« يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة »	٥٢	المائدة
٣٣٥ ـ الهجاء	« بسم الله الرحمن الرحيم » ـ فى أوائل السور ، وفى الآية	٣٠ من	النمل
٣٣٥ ـ «	« قال يابنؤم لاتأخذ بلحيتى ولابرأسى »	٩٤	طه

صفحة	باب	آية الشاهد	رقمها	سورتها
٣٣٧ —	الهجاء	« إن امرؤا هلك ليس له ولد وله أخت »	١٧٦	النساء
٣٣٨ —	»	« والسماء بنيناها بأييد وإنا لموسعون »	٤٧	الذاريات
»	»	« ولقد جاءك من نبإى المرسلين »	٣٤	الأنعام
»	»	« ثم بعثنا من بعدهم موسى بآياتنا إلى فرعون وملإيه »	١٠٣	الأعراف
»	»	« ثم بعثنا من بعدهم موسى وهارون إلى فرعون وملإيه بآياتنا »	٧٥	يونس
»	»	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وملإيه »	٩٦، ٩٧	هـود
»	»	« ثم أرسلنا موسى وأخاه هارون بآياتنا وسلطان مبين إلى فرعون وملإيه فاستكبروا »	٤٥، ٤٦	المؤمنون
»	»	« فذانك برهانان من ربك إلى فرعون وملإيه »	٣٢	القصص
»	»	« ولقد أرسلنا موسى بآياتنا إلى فرعون وملإيه »	٤٦	الزخرف
»	»	« فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه على خوف من فرعون وملإيهم أن يفتنهم ».	٨٣	يونس

خامسا : فهرس شواهد الحديث الشريف

ص الباب الشاهد

سادسا : فهرس شواهد الشعر والرجز

ص الباب الشاهد

٤ — شرح الكلمة والكلام :

أريت إن جاءت به أملودا مرجّلا ويلبس البرودا

أقائلن : أحضروا الشهودا ؟

٩ — إعراب الصحيح الآخر : يصبح ظمآن وفى البحر فمه

ه ١١ — المعتل الآخر

هجوت زبان ثم جئت معتذراً من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

ه ١١ — المعتل الآخر :

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاهـا ولا تملق

ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد

ه ١١ — المعتل الآخر :

ويوما يوافين الهوى غير ماضى ويوما ترى فيهن غولا تغوّل

ه ١١ — المعتل الآخر :

فعوضنى منها غناى ولم تكن تساوى عندى غير خمس دراهم

ه ١١ — المعتل الآخر :

إذا قلت علّ القلب يسلوُ قيضت هواجس لاتنفك تغريه بالوجد

ه ١١ — المعتل الآخر :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل

ه ١١ — المعتل الآخر :

ولو أن واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

ه ١١ — المعتل الآخر :

ما أقدر الله أن يدنى على شحط من داره الحزن ممن داره صول

ه ١٣ — إعراب المثنى والمجموع على حدّه :

ولسنا إذا تأبون سلما بمذعنى لكم غير أنا إن نسالم نسالم

ه ١٤ — إعراب المثنى والمجموع على حده :

تلقى الإوزون فى أكناف دارتها تمشى وبين يديها الدر منثور

ه ١٩ — فإن تزجرانى يابن عفاف أنزجر وإن تدعانى أحم عرضا ممنعا

ه ٢٤ — المضمر :

وإنى رأيت الضامرين متاعهم يموت ويفنى فارضخى من وعائيا

ص　　الباب　　الشاهد

ه ٢٥ — المضمـــر :

تراه كالثغــام يعـــل مســـكا　　يســـوء الفاليـــات إذا فليـــنى

ه ٢٦ — المضمر :

بنصركم نحن كنتم ظافــرين وقــد　　أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

٢٧ — المضمر :

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت　　إياهم الأرض فى دهر الدهــارير

٢٧ — المضمر :

وما أصاحب من قوم فأذكـــرهم　　إلا يزيدهم حباً إلىّ هُـــمُ

ه ٣٠ — الاسم العلم :

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها　　عنى حديثا وبعض القول تكذيـب

بأن ذا الكلب عمراً خيرهم حسبا　　ببطن شروان يعوى حوله الذيـب

ه ٤٥ — المبتـــدأ :

يذيب الرعب منه كل عضـــب　　فلولا الغمد يمسكه لســـالا

ه ٤٨ — المبتدأ :　　• أصخ فالذى توصى به أنت مفلح •

ه ٤٩ — المبتـــدأ :

أكل عام نعـم تحوونـــه　　يلقحــه قــوم وتنتجونـــه

ه ٥٦ — الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :

قنافذ هدّاجـــون حول بيـوتهم　　بما كان إياهـم عطية عـــوّدا

ه ٥٨ — الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر :

وليس بمدن حتفه ذو تقـــدم　　لحرب ولا مستنسىء العمـر محجم

ه ٥٩ — أفعال المقاربـة :

قامت تلوم وبعض اللوم آونـــة　　مما يضرّ ولا يبقى له نفـــل

ه ٦٢ — الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :

ألا ليت شعرى هل أبيتنّ ليلـــة　　بواد وحولى إذخـر وجليـــل

ه ٦٣ — الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيـدا　　إذا أنه عبد القفا واللهـــازم

ص الباب الشاهـــد

هـ ١١٧ ــ العـــــدد :
كأن بها البـــدر ابن عشر وأربـــع إذا هبوات الصيف عنـــــه تجلّت

هـ ١٥٣ ــ القسم :
لعمرى لنعم الفتى مـــــــــالك إذا الحرب أصلت لظاها رجـــالا

هـ ١٥٦ ــ الإضافـــة :
إن امرأ خصّنى عمداً مودتـــــــه على التنائى لعندى غير مكفـــور

هـ ١٥٦ ــ الإضافـــة :
رؤية الفكر ما يـــؤول له الأمـــــر معين على اجتناب التــــــــوانى

هـ ١٥٧ ــ الإضافة :
كلا أخى وخليلى واجدى عضـــداً فى النائبات وإلمام الملمـــــــــات

هـ ١٥٨ ــ الإضافة :
قبل وبعد كل قول يغتنـــــــم حمد الإله البرّ وهـــاب النعـــم

هـ ١٦٠ ــ الإضافة :
ولم أر مثل الخير يتركه الفـــتى ولا الشر يأتيـــه الفتى وهـــو طائع

هـ ١٦١ ــ الإضافـــة :
بأى تراهم الأرضين حلـــــــوا أبى الدبَران أم عسفوا الكفـــارا

هـ ١٦٤ ــ التوكيد : • يا أشبـــه الناس كل النـــاس بالقمـــــر •

هـ ١٧٧ ــ عطف النسق :
فإما أن تكـــون أخى بصـــــدق فأعرف منـــك غثّى مـــن سمينى
وإلاّ فاطرحنى واتخـــــــــذنى عـــدوا أتقيـــك وتتقيـــــنى

هـ ١٨٤ ــ الاستغاثة والتعجـــب :
حتّى يقـــول الناس ممـــا رأوا يا عجبـــا للميت النـــــاشر

هـ ١٨٧ ــ أسماء لازمت النـــداء :
• فى لجـــــة أمســـك فلانا عن فـــــــل •

هـ ١٨٧ ــ أسماء لازمت النداء :
أطـــــــوف ما أطـــوف ثم آوى إلى بيت قعيـــدته لكــــاع

هـ ١٩٠ ــ ترخيم المنادى :
يا عبد هل تـــذكرنى ساعـــــة فى موكب أورائـــد للقنيـــص

ص	الباب	الشاهد	
ه ١٩٠	ترخيم المنادى :	يا علقم الخير قد طالت إقامتنا	هل كان منا إلى ذى الغمر تسريح
ه ٢٠١	أبنية الأفعال :	قد جعل النعاس يعرنديني	أطرده عنى ويسرندينى
ه ٢١٢	أسماء الأفعال والأصوات	• قدنى من نصر الخبيبين قدى •	
ه ٢١٣	أسماء الأفعال والأصوات :	• ألا حييا ليلى وقولا لها هلا •	
ه ٢٣٠	إعراب الفعل :	ليس العطاء من الفضول سماحة	حتى تجود وما لديك قليل
ه ٢٣٨	عوامل الجزم :	فطلقها فلست لها بكفء	وإلاّ يَعْلُ مفرقك الحسام
ه ٢٦٠	التقاء الساكنين :	فلست بآتيه ولا أستطيعه	ولاكِ اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل
ه ٣٣٠	الوقف :	من يأتمر للحزم فيما قصده	تحمد مساعيه ويعلم رشده
ه ٣٣٠	الوقف :	عجبت والدهر كثير عجبه	من عنزىّ سبّنى لم أضربه
ه ٣٣١	الوقف :	يا ربّ يوم لى لا أظلله	أرمض من تحت وأضحى من عله

سابعا : فهرس الكتب والمصنفات

المصنّف	صاحبه	الصفحات التى ذكر بها
الأمالى	أبو على القالى	ه ١٨٣
الأنموذج	الزمخشرى	ه ٢٢٩
الأوسط	الأخفش	ه ٢٨٨
البسيط	ابن العلج	ه ١٠٦
الحجة	أبو على الفارسى	ه ١٧٣
شرح الألفية :		
(منهج السالك)	الأشمونى	ه ٤٤ ، ه ١٦٠ ، ه ٢١٣
شرح التسهل :		
(تعليق الفرائد)	الدمامينى	ه ٨٨ ، ه ١٠٤
شرح التسهيل :		
(المساعد على تسهيل الفوائد)	ابن عقيل	ه ٥ ، ه ١٧ ، ه ٣٠ ، ه ٤٤ ، ه ٨٣ ، ه ٨٨ ، ه ٩٣ ، ه ٩٥ ، ه ١٠٤ ، ه ١٥٦ ، ه ١٦٤ ، ه ١٦٧ ، ه ١٧١ ، ه ١٧٢ ، ه ١٧٥ ، ه ١٨٢ ، ه ١٨٤ ، ه ١٩٥ ، ه ٢١١ ، ه ٢٣٩ ، ه ٢٤٠ ، ه ٢٤١ ، ه ٢٤٢ ، ه ٢٩٤ ، ه ٢٩٨ ، ه ٣٠٦ ، ه ٣٢٢
شرح التسهيل	ابن مالك وابنه بدر الدين	ه ١٦ ، ه ٣٩ ، ه ٤٥ ، ه ٨٨ ، ه ٩٣ ، ه ١٠٧ ؛
شرح الكافية	الرضىّ	ه ٢١٣ ، ه ٢١٥
شرح الكافية	ابن مالك	ه ٢٤٠ ، ه ٢٥٦ ، ه ٣٣٠
شرح كتاب سيبويه	الأعلم الشنتمرى	ه ٧
الصحاح	الجوهرى	ه ٢٠٩ ، ه ٢٥٥
صحيح البخارى	البخارى	ه ٦٤
القاموس المحيط	الفيروزابادى	ه ١٨ ، ه ٨٩ ، ه ١٢٣ ، ه ٢٠٩ ، ه ٢٧٠ ، ه ٢٧١ ، ه ٢٧٢ ، ه ٢٧٦ ، ه ٢٩٤
الكافية الشافية	ابن مالك	ه ٣٣٠
الكتاب	سيبويه	ه ٣٢٧
كتاب الهمزة	أبو زيد	ه ١٧
المحتسب	ابن جنى	ه ٩٤
المستوفى	أبو سعد كمال الدين على ابن مسعود الفرغاني	١٧٤

ثامنا : فهرس أعلام النحاة واللغويين

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التى ذكربها
ابن درستويه أبو محمد عبد الله ابن جعفر	٢٥٨ هـ	(٣٤٧ هـ ببغداد)	٥٢ ، ٧١
ابن الدهان أبو بكر المبارك ابن المبارك	٥٣٢ أو ٥٣٤ هـ	(٦١٢ هـ)	٩٥ هـ
الرضى شارح كافية ابن الحاجب	—	(٦٨٣ أو ٦٨٤ هـ)	٢١٣ هـ ، ٢١٥ هـ
الرمانى أبو الحسن على ابن عيسى	٢٧٦ هـ	(٣٨٤ هـ)	٤٥ هـ ، ١٣٧ ، ١٣٨
الزبيدى أبو بكر محمد بن الحسن	—	(٣٧٩ أو ٣٨٠ أو ٣٩٩) هـ	٢٠١ هـ ٢٥٥
الزجاج أبو إسحاق إبراهيم ابن السرى	حوالى ٢٤٠ هـ	(٣١١ أو ٣١٦ هـ)	٢٦ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٩٠ هـ ، ٩٤ ، ٩٥ هـ ، ٩٩ ، ١٠١ هـ ، ١١٢ ، ١٢٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢ هـ ، ٢٩٦ ، ٢٩٦ هـ ، ٢٩٧ هـ .
الزجاجى أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق	—	(٣٣٩ أو ٣٤٠ هـ)	٩٥ ، ٩٥ هـ
الزمخشرى أبو القاسم جار الله محمود بن عمر	٤٩٧ هـ	(٥٣٨ هـ)	٤٩ هـ ، ٥٨ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٦٤ ، ٢٢٩
أبو زيد سعيد بن أوس ابن ثابت الأنصارى	حوالى ١٢٠ هـ	(٢١٥ أو ٢١٤ هـ)	١٦ هـ ، ١٧ هـ ، ٢٩ هـ ، ٢٣٨ ، ٢٦٥ ، ٢٨٧ ، ٣١٢
ابن السراج أبو بكر محمد ابن السرى البغدادى	—	(٣١٦ هـ شاباً)	٣٦ ، ٣٨ ، ٤٨ ، ٨٢ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٢ هـ ، ١٣٤ ، ٢٣١ هـ ، ٢٦٨
ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق	—	(٢٤٤ هـ)	١٦١ هـ
سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر	بعد ١٥٠ هـ	(١٨٠ أو ١٨٨ أو ١٩٤ هـ)	٥ هـ ، ٧ هـ ، ١٦ هـ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٩ هـ ، ٣٩ هـ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٤٩ هـ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٧٤ ، ٩٣ هـ ، ٩٥ هـ ، ١٠١ ، ١٠٦ هـ ، ١٠٩ ، ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٣ هـ ، ١٥٥ هـ ، ١٦٢ هـ ، ١٧١ ، ١٧٤ هـ ، ١٨٠ هـ ، ١٨١ ، ١٨٤ هـ ، ١٨٥ ،

العلم	مولده	وفاته	الصفحات التى ذكر بها
أبو على الفارسى			٣٧ ، ه ٤٩ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ه ٩٥ ، ١١٣ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ه ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٧ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ه ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٢٢٢ ، ٢٩١ ، ه ٢٩٨ ، ه ٢٩٩ .
أبو على القالى إسماعيل بن القاسم بن عيذون	٢٨٨ ه	(٣٥٦ ه بقرطبة)	ه ١٨٣
أبو عمرو الشيبانى إسحاق ابن مرار الكوفى	حوالى ١٩٥ ه	(٢٠٥ أو ٢٠٦ أو ٢١٣ ه)	ه ٣١٠
أبو عمرو بن العلاء	—	(١٥٤ أو ١٥٩ ه)	ه ١١ ، ه ١٦ ، ٣٥ ، ١٨٢ ، ه ٢٦٢ ، ٢٨٥ ، ه ٢٩٤ ، ٣٠٧ ، ه ٣٢٧ ، ٣٢٨ .
عيسى بن عمر الثقفى	—	(١٤٩ أو ١٥٠ ه)	١٨٢ ، ٢١٩ ، ٢٢٠
الفراء أبو زكريا يحيى بن زيـــاد	حوالى ١٤٠ ه	(٢٠٧ وقيل ١٨٧ ه)	١٩ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ه ٤٨ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٠٢ ، ١٠٦ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٨ ، ه ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩ ، ه ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٧٤ ، ه ١٧٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ه ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ه ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٨٠ ، ه ٢٨٠ ، ٢٩١ ، ه ٢٩١ ، ٣٠٩ ، ه ٣٢٨
قطرب أبو على محمـــــد ابن المستنير	—	(٢٠٦ ه)	١٨ ، ٣٦ ، ه ١٢١ ، ه ١٦٢ ، ه ٢١٤ ، ه ٢٤٢ ، ه ٣١٦ .
ابن القطاع على بن جعفر	٤٣٣ ه	(٥١٥ أو ٥١٤ ه بالقاهرة)	ه ٢٥٥
الكسائى أبو الحسن عـــلى ابن حمزة	—	(١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ه)	١٦ ، ١٧ ، ٢٩ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ١٠٢ ، ١٠٥ ، ١١٥ ، ه ١٢١ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ه ١٤٣ ، ه ١٥١ ، ١٥٦ ، ١٧٠ ، ١٨٨ ، ١٩٧ ، ٢١٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ه ٢٤٤ ، ه ٣٢٧ ، ٣٢٨ .
ابن كيسان أبو الحسن محمد ابن إبراهيم	—	(٣٢٠ أو ٢٩٩ ه)	٢١ ، ٦٨ ، ٨٢ ، ١٠٠ ، ١٣١ ، ه ١٧٢ ، ١٧٤ ، ه ١٨٨
اللحيانى أبو الحسن على ابن المبارك	(كان فى زمن الفراء وأخذ عن الكسائى)		ه ٩٧
المازنى أبو عثمان بكـــر ابن محمد بن بقية	—	(٢٤٨ أو ٢٤٩ أو ٢٣٦ ه)	٢٣ ، ٢٦ ، ٣٤ ، ٦٩ ،

تم بحمد الله

كتاب تسهيل الفوائد

وتكميل المقاصد

لابن مالك رحمه الله

ضُبطت من خط الشيخ أثير الدين أبي حيان

وهي النسخة الأكيدة وقوبلت عليها والله ...

رقم التصوير ... ١٥١

تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

... مالك ... ٦٧٢ هـ

... ٧٦ ... ١٨×١٤

... من خط الشيخ أثير الدين أبي حيان ...

[illegible]

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الثقافة

المكتبة العربية

— ٧٤ —

التراث	(١٧)
الأدب	[٤٢]

القاهرة

١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م

المكتبة العربية

تصدرها

وزارة الثقافة

"المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر"

بالاشتراك مع

المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية





الثمن ١٠٥